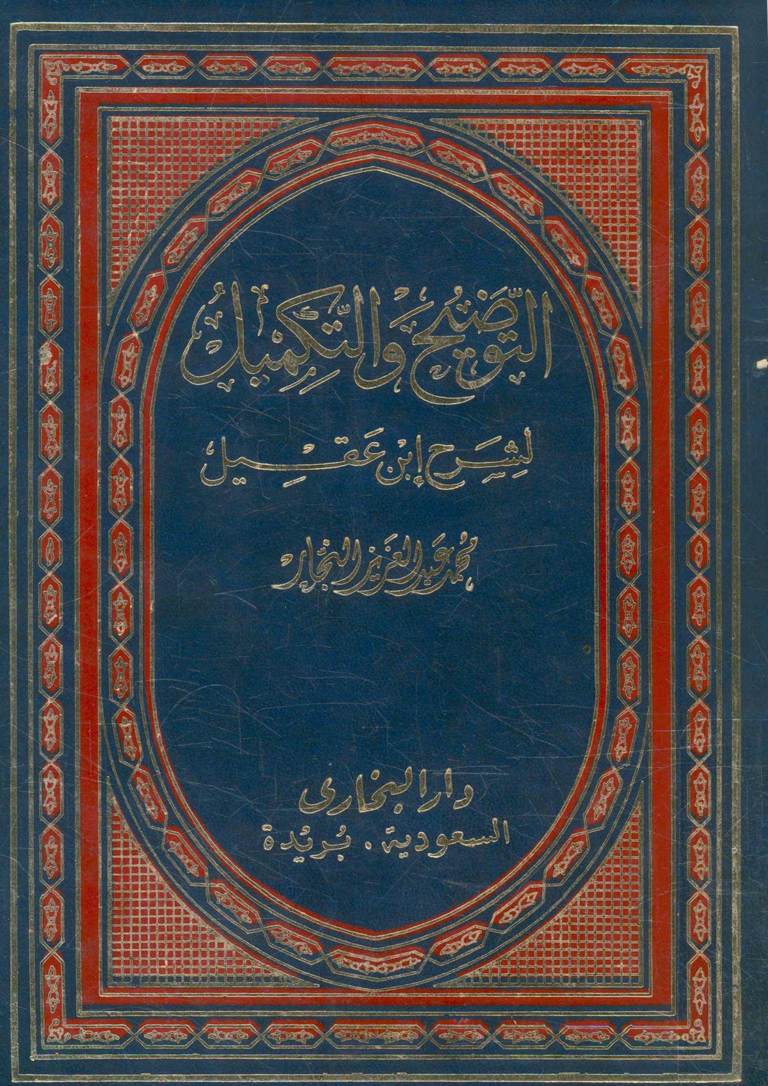


التوضيح والتكميل
لشرح ابن عقيل
محمد عبد العزيز النجار
دار البخاري
السعودية . بريدة

التوضيح والتكميل

لشرح ابن عقيل

تأليف

محمد عبد العزيز النجار

المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية
بوزارة التربية والتعليم

الجزء الأول

يطلب من المكتبات الشهيرة بجمهورية مصر العربية
ومن المؤلف بعنوانه

٢٠٥ شارع الفريق عزيز المصرى
« جسر السويس سابقا » بمصر الجديدة
تليفون ٨٧٦٣١٦

الطبعة الثانية

١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩ م

أيها القارىء الكريم

تحيتى إليك وتقديرى . وبعد : فأرجو أن تلاحظ ما يأتى :

١ـ أنى أجملت أحياناً إعراب بعض الكلمات ــ كما تركت إعراب بعضها ، لوضوح ذلك وتكرره كثيراً .

٢ ــ ذكرت بعض العلل النحوية لبعض الأمور الواقعة ، أو الآراء الراجحة إتباعاً للمتقدمين ، وتقديراً لجهودهم وعمق بحوثهم ، وشحذاً للأذهان ، وإن كانت العلة الحقيقية : هى الورود عن العرب فى الأساليب الصحيحة المتنوعة .

٣ ــ لم أرد الإتيان بنماذج للإجابة فى بعض الموضوعات ؛ اكتفاء بالأمثلة والنماذج التى أتى بها الشارح وهى كثيرة ومتنوعة ، وبما أوردته من زيادات ، على أن ذلك أجدر بالمبتدئين ــ لا بك أيها المشرف على النهاية .

٤ ــ أتيت على كثير من الشواهد التى استشهد بها غير الشارح ؛ لشهرتها ، ولتكون كالتطبيق على ما جاء به .

٥ ــ لا يستطيع الإنسان مهما بذل من جهد ، وأوتى من وعى ــ أن يبلغ مرتبة الكمال ، فمن عثر على مأخذ فليتفضل مشكوراً بتنبيهى إليه لأتداركه فى الطبعات التالية إن شاء الله ، وبه العون والتوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى شرف الإنسان بأصغريه قلبه ولسانه ، وفضله على جميع المخلوقات بنعمتى عقله وبيانه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أرسله ربه رحمة للعالمين ، وأنزل عليه القرآن بلسان عربى مبين ، وعلى آله وأصحابه ومن نحا نحوهم إلى يوم الدين .

وبعد : فإن متن الألفية للإمام ابن مالك -خير ما ألف نظماً فى نحو اللغة العربية، وقد شرحه كثيرون من العلماء المحققين ، ومنهم: الإمام جمال الدين ابن هشام المصرى ؛ فقد بسط القول فيه فى كتابه : « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » . وقد وضعت شرحاً عليه أسميته : « منار السالك إلى أوضح المسالك » ، سايرت فيه ابن هشام ولم أحِد عن نهجه ، ولهذا أوردت الألفية دعماً لأقواله لا غير . وقد جال بخاطرى أن أضع شرحاً لهذا المتن العظيم ؛ يوضح معانيه ويبين أغراضه ومراميه ، ولكنى وجدت كثيرين من الأفاضل الذين لا ألحق بغبارهم — قد سبقونى إلى ذلك . ولما كان شرح ابن عقيل المصرى خير هذه الشروح ؛ لسهولته وإحاطته وقرب مأخذه — رأيت أن أشرف بالتعليق على هذا الشرح وكفى . ويتلخص المنهج الذى سلكته فيما يأتى :

١ — إعراب المتن إعراباً مناسباً ضارباً صفحاً عن التفصيل الذى يعرفه المبتدئون.

٢ — إعراب الشواهد كذلك ، ونسبتها إلى قائليها ما أمكن ذلك ، وبيان مجمل معانيها ، وموضع الشاهد فيها .

٣ — إيضاح المبهم من شرح ابن عقيل ، وتفصيل المجمل منه ، وتكميل الناقص الذى لا بد من معرفته . ثم إضافة الموضوعات التى أغفلها ابن مالك وبخاصة تصريف الأفعال؛ ليكون الكتاب مغنياً بنفسه فى القواعد النحوية والصرفية.

٤ — تعريف مختصر بأئمة النحاة والقراء الذين استشهد الشارح بأقوالهم .

٥ — الإتيان عقب كل باب بطائفة من الأسئلة ؛ تتناول أهم مسائل الباب ثم إتباع ذلك بتطبيقات مختارة من الحكم والأمثال ، وجيد الشعر والنثر العربى ، وأهم الحوادث التاريخية وغيرها — على النحو الذى سلكته فى كتابى : « منار السالك » ؛ فإن الأمثلة والتمرينات تعود الدارس استعمال القاعدة فى دنيا القول والكتابة .

والله المسئول أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم إنه سميع مجيب . المؤلف

تعريف مختصر بالإمامين الجليلين

ابن مالك و ابن عقيل

ابن مالك : هو الإمام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الطائى . ولد بمدينة « جَيّان » بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ ، ثم انتقل إلى دمشق ونشأ بها . وقد انصرف إلى العلوم العربية فأتقنها ، وبرز فيها حتى بلغ الغاية ، وكان فى النحو والصرف بحراً لا يشق لججه ، كما كان إماماً فى القراءات ، وإليه المنتهى فى اللغة . أما نظم الشعر فكان عليه سهلا ، وله طيعاً ، مع صدق فى اللهجة ، وفصاحة فى اللفظ والأسلوب . وقد أقام بدمشق يدرس ويصنف ، وتخرج عليه كثيرون . ومن مشايخه : ابن يعيش صاحب المفصل ، وأشهر مؤلفاته : الألفية؛ التى نحن بصدد الكلام عنها ، والتسهيل ، ولامية الأفعال ... إلخ . ويعتبر ابن مالك أشهر علماء النحو فى مختلف العصور . وقد قدم القاهرة ، ثم عاد إلى دمشق حتى وافاه الأجل بها فى الثانى عشر من شعبان سنة ٦٧٢ هـ مغفوراً له إن شاء الله .

ابن عقيل : هو الإمام العالم الذائع الصيت ، قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين ، المشهور بابن عقيل المصرى ، من نسل عقيل بن أبى طالب رضى الله عنه . ولد فى المحرم سنة ٦٩٨ هـ واشتغل بالعلوم الدينية والعربية ، فكان مبرزاً فى القراءات والفقه والتفسير . أما النحو والصرف فكان لا يبارى فيهما. ولقد قال فيه الإمام أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥ : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » . ويعتبر ابن عقيل من العلماء المصريين الذين رفعوا منار اللغة العربية عالياً . وله مؤلفات كثيرة ؛ من أشهرها وأجلها — شرحه هذا على ألفية ابن مالك ، وقد انتشر وذاع صيته فى جميع الأقطار وهو بذلك جدير . وقد علق عليه بما يسمى «حاشية» — كثيرون؛ منهم: المحقق الضليع الشيخ محمد الخضرى الدمياطى المتوفى سنة ١٢٨٨ ، رحمه الله وجزاه عن العلم والبحث المستفيض — خيراً .

وتوفى ابن عقيل — رحمه الله — فى شهر ربيع الأنور سنة ٧٦٩ هـ ، وترك وراءه ذكراً عطراً ، وصيتاً مدوياً ، باقياً على مر السنين .

مقدمة هامة

معلوم أن العرب فى جزيرتهم كانوا يتكلمون العربية بالسليقة ، وكان اتصالهم بمن حولهم قليلا ؛ واستمروا على ذلك حتى جاء الإسلام وانتشر خارج الجزيرة العربية ، فاضطروا للاختلاط بغيرهم . ووفد عليهم كثيرون من الأعاجم للحج والتجارة وتبادل المنافع ، فأخذ الفساد يدب فى سليقتهم ، وسرى شيء من اللحن فى لغتهم ، وساعد على ذلك أنها لغة معربة يسرع إليها اللحن .

وقد ظهر اللحن فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقد روى أن رجلا لحن فى حضرته ، فقال لمن حوله : « أرشدوا أخاكم » ، فحمل ذلك المفكرين على وضع قواعد لحفظ اللغة من هذا الفساد ، وهى لغة القرآن والحديث .

وقيل: إن أبا الأسود الدؤلى البصرى المتوفى سنة ٦٧هـ — أول من بدأ هذا العمل ووضع أساس النحو ؛ وذلك بضبط المصحف ، ووضع علامات تدل على الحركات المختلفة ، ثم أعقبه العلماء وتوسعوا فيما بدأه أبو الأسود ، وأثاروا بعض مسائل فى النحو حول آيات من القرآن وأبيات من الشعر . وقيل: إن عيسى ابن عمر الثقفى المتوفى سنة ١٤٩ هـ جمع تلك المسائل المتفرقة فى كتابين : سمى أحدهما : « الجامع » والآخر : « الإكمال » ، ولكن لم يصل إلينا شيء عنهما .

وجاء معجزة القرن الثانى — الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، فعكف على دراسة هذا العلم ، وأعمل فكره وذكاءه فى تتبع النصوص والشواهد ، واستنباط القواعد منها . وكان له الفضل الأكبر فى إرساء قواعده ، ووضع أصول مسائله — على نمط يقرب من النحو الذى نعرفه الآن . ولم يؤلف فى ذلك كتاباً ، وإنما أوحى بعلمه ونتائج دراسته إلى تلميذه (سيبويه) الذى ضم إلى آراء أستاذه — علمه ودراساته ، وعلم العلماء فى عصره ، ثم رتب ذلك كله وأودعه كتابه المعروف : « كتاب سيبويه » الذى نال ثقة العلماء من بعده ، ولا يزال مرجعهم إلى اليوم ، وكل ما ألف بعده مستمد منه ، وإذا أطلق لفظ « الكتاب » انصرف إليه .

وقد كان القرآن ، والحديث ، والشعر العربى الموثوق بصحته ، ومشافهة العرب والرحلة إليهم فى بواديهم وغير ذلك — أساس تلك الدراسات المختلفة ، وتحمل العلماء فى تتبع النصوص الصحيحة المتنوعة لاستنباط القواعد العامة منها — كثيراً من المشاق والمتاعب ، وبذلوا فى ذلك جهداً من النفس والمال يجل عن الوصف والاحتمال .

ولما كانت قبائل العرب ليست فى مستوى واحد من الفصاحة والسلامة من الخطأ ؛ بسبب الاختلاط بالأعاجم ، وقرب بعضها من الحضر — تحرى العلماء الأخذ عن القبائل الموثوق بها ، وهم : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين . واستبعدت قبائل : حمير ، ولخم ، وجذام ، وقضاعة وغسان ، وإياد ، وثقيف ، وغيرهم ؛ لمجاورتهم الأعاجم ، وتسرب اللحن إليهم .

وقد كان علماء البصرة بالعراق أول من عنى بتدوين النحو ووضع قواعده بعد الدرس والاستقرار فى أكثر القبائل العربية ، ورأوا التزام هذه القواعد [illegible] بها ، وأهدروا ما خرج عنها من الأساليب العربية فى القبائل التى لم يثقوا بها ، واعتبروه شاذاً أو خطأ ، مع أنه قد يكون فى الواقع غير ذلك . وإذا ورد ما يناقض قواعدهم من أقوال الموثوق بهم ، ولا مجال للطعن فيه — تأولوه وتكلفوا فى تخريجه . وإذا أعجزهم ذلك قالوا إنه ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وهو تشدد صارم من البصريين ؛ لأن اللغات بلهجاتها المختلفة لا تخضع للقياس ولا للقواعد العامة ، وسيمر بنا فى هذا الكتاب أمثلة كثيرة توضح ذلك .

ويعتبر سيبويه وكتابه — على رأس المذهب البصرى ، ومن أشهر علمائهم : أبو عمرو بن العلاء ، والأخفش ، ويونس بن حبيب ، واليزيدى ، والجرمى ، والمازنى ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والفارسى ، وغيرهم .

ثم جاء علماء الكوفة بعد ذلك بنحو قرن من الزمان ، ودرسوا الأسس والقواعد التى وضعها البصريون ، فوجدوا فى بعضها قصوراً ؛ نتيجة استقراء ناقص وإهمال للغات بعض القبائل . وكان الكوفيون أكثر رواية للشعر من البصريين ؛ لهذا رأوا احترام ما ورد عن العرب ، وأجازوا استعماله ولو لم يجر

على القواعد التى وضعها البصريون ، فنشأ عن ذلك اختلاف بينهما فى كثير من الفروع النحوية . وعلى رأس الكوفيين : أبو جعفر الرؤاسى ، وتلميذاه : الكسائى ، والفراء . ومن أشهر علمائهم : هشام بن معاوية الضرير ، وابن السكيت ، وابن الأعرابى ، والطوال ، وثعلب ، وابن كيسان ، والأنبارى وغيرهم . وسنذكر تعريفاً مختصراً بكل من يرد ذكره من علماء المذهبين وغيرهم — فى موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله .

وقد حدثت بين الفريقين خلافات ومناظرات ؛ ابتدأت هادئة بين الخليل والرؤاسى ، ثم اشتدت بين سيبويه والكسائى ومن جاء بعدهما ، واستمرت إلى أواخر القرن الثالث ، ثم خفت حدة الجدل بعد ذلك ، والتقى الفريقان وامتزج المذهبان .

وقد كان لهذه المنافسة أثر حسن فى تجلية بعض القواعد ، وتوضيح كثير من المسائل . والحق أن البصريين كانوا أكثر استنباطاً ، وأوثق رواية ؛ لتردد فصحاء العرب على البصرة أكثر من الكوفة . وقد كان لسبقهم فى وضع القواعد النحوية ، واعتدادهم بأنفسهم — أثر كبير فى انتشار المذهب البصرى وذيوعه . ولكن هذا لا يمنع من الأخذ بآراء الكوفيين فى بعض مسائل الخلاف تيسيراً وبعداً عن التكلف الذى يرتكبه البصريون أحياناً لدعم آرائهم ؛ فقد بيّنا أن كثيراً مما يعده البصريون خطأ أو شاذاً — هو فى الواقع لغات لبعض القبائل العربية .

وقد وضع الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧ هـ كتاباً سماه : « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » ذكر فيه مائة وإحدى وعشرين مسألة وقع فيها خلاف بينهما .

ولعل من المفيد أن أذكر لك نموذجاً مختصراً من ذلك :

١ — دخول اللام فى خبر « لكن » . يجيزه الكوفيون : قياساً على « إن » ، ولوروده فى قول الشاعر :

يَلُومونَنى فى حُبِّ لَيلى عواذِلِى ... ولكنَّنى من حُبِّها لَعميــــدُ

ويمنعه البصريون ، ويقولون إن مثل هذا شاذ .

٢ — تقديم معمول اسم الفعل عليه . يجيزه الكوفيون ؛ لقيام اسم الفعل ، مقام الفعل ، ولوروده فى قوله تعالى : « كِتَاب الله عليكم » ، ويمنعه البصريون ويؤولونه .

٣ — نداء ما فيه « أل » . يجيزه الكوفيون ؛ لوروده فى قول الشاعر :

* فيا الغُلامان اللَّذان فَرَّا *

ويمنعه البصريون ؛ لئلا يجتمع تعريفان فى كلمة ، ويؤولونه

٤ — العطف على الضمير المخفوض . يجيزه الكوفيون ؛ لوروده فى قوله تعالى : (واتَّقُوا اللهَ الذى تَساءَلون به والأرحام) بخفض الأرحام فى قراءة حمزة . وقال الشاعر :

فاليَوْمَ قَرَّبت تهجونا وتشتِمُنَا ... فاذهَبْ فما بِكَ والأيام ِ مِن عَجَبِ

بخفض الأيام عطفاً على الكاف فى « بك » ، ويمنعه البصريون ويؤولون ذلك .

٥ — إضافة النَّيف إلى العشرة . أجازه الكوفيون ؛ لأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء ، فيقولون : خمسة عشرِ ، واحتجوا بقول الشاعر :

كُلِّفَ من عَنَائِه وَشِقْوَتِــه ... بنتَ ثمانِى عشرةٍ من حِجَّته

ويمنعه البصريون ؛ لأنهم جعلوا الكلمتين اسماً واحداً ، ولا يجوز إضافة الاسم الواحد بعضه إلى بعض .

٦ — منع الاسم المصروف من الصرف للضرورة . أجازه الكوفيون ؛ لوروده كثيراً فى الشعر ، كقول حسان بن ثابت :

نَصَرُوا نبيَّهُم وَشَدُّوا أَزْرَه ... بِحُنَيْنَ يوم تَوَاكُلِ الأَبطالِ

فترك صرف « حنين » وهو منصرف . ومنعه البصريون محتجين بأن الأصل فى الأسماء الصرف ، وذلك يؤدى إلى لبس ماينصرف بما لا ينصرف ، وتأولوه .

٧ — اسم « لا » المفرد النكرة ، معرَب أو مبنى ؟ ذهب الكوفيون إلى أنه معرب ، نحو : لا رجل فى الدار . وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح ولكل حججه المبسوطة فى الكتاب ... وهكذا .

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ : أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشُّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ)(١)

---

(١) « قال محمد » فعل ماض وفاعل « هو ابن مالك » مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة لا محل لها من الإعراب ، وهي معترضة بين القول ومقوله وهو : أحمد .. إلخ ، لتمييز الناظم ممن يشاركه في الاسم . وكان حق « ابن » أن يعرب نعتاً لمحمد ، ولكن قطعه عنه وجعله خبراً لضميره ؛ لما ذكرنا . « أحمد » فعل مضارع وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنا « ربي » مفعوله منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المضاف إليها. « الله » بدل من ربي أو عطف بيان له. «خير مالك » حال لازمة ومضاف إليه ، وجملة أحمد ... إلخ في محل نصب مفعول قال ، ويقال لها مقول القول . ويجوز في « خير » أن يكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً تقديره : أمدح . « مصلياً » حال من ضمير أحمد . « على النبي » جار ومجرور متعلق بمصليا « المصطفى » نعت للنبي مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر . « وآله » معطوف على النبي والهاء مضاف إليه . « المستكملين » نعت لآل مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وهو اسم فاعل يحتاج إلى فاعل هو ضميره المستتر . « الشرفا » بفتح الشين — مفعول المستكملين والألف للإطلاق وبضم الشين نعت ثان لآل ، ويكون مفعول المستكملين محذوفاً — أي المستكملين أنواع الفضائل « وأستعين » الواو عاطفة ، « أستعين » فعل مضارع والفاعل أنا « الله » منصوب . على التعظيم ، وجملة أستعين وما تعلق بها في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مقول القول . « في ألفية » متعلق بأستعين . « مقاصد النحو » مبتدأ ومضاف إليه ، والمراد بمقاصد النحو : أغراضه ومسائله « بها » جار ومجرور متعلق بمحوية الواقعة خبراً لمقاصد وسكنت للضرورة . ومعنى محوية — مجموعة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر نعت أول لألفية (والمعنى) أطلب العون من الله على نظم أرجوزة عدتها ألف بيت تحوي أغراض النحو وأهم مسائله وقضاياه . والنحو كما يقول القلقشندي في صبح الأعشى ، هو : ميزان =

(تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ   وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ   فَائِقَةً أَلْفِيَّــــةَ ابْنِ مُعْطِ
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيــلَا   مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيــلَا
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَهْ)(١)

— العربية والقانون الذى تحكم به فى كل صورة من صورها . ويعرفه العلماء بأنه: علم تعرف به أحكام الكلمات العربية فى حالة إفرادها — من إعلال ، وإدغام ، وحذف ، وإبدال ... إلخ ، وفى حالة تركيبها — من إعراب ، وبناء ، وما يتبع ذلك . وهو بهذا يرادف علم العربية ، ويشمل قسمى النحو والصرف .

(١) « تقرب » فعل مضارع وفاعله يعود على ألفية « الأقصى » مفعول تقرب ومعناه الأبعد « بلفظ » متعلق بتقرب « موجز » نعت للفظ ، « وتبسط البذل بوعد منجز » إعرابه كالشطر الأول ، وجملتا تقرب وتبسط وما يتعلق بهما — نعتان لألفية معطوفان على النعت الأول . والمراد أنها تقرب المعانى البعيدة بألفاظ مختصرة ، وتمنح قارئها فوائد كثيرة بمجرد سماعها ، كالكريم الذى يبذل العطاء وفاء بوعده . وتقتضى رضاً » فعل مضارع وفاعله يعود على ألفية ومفعول به . « بغير » متعلق بمحذوف نعت لرضاً « سخط » مضاف إليه « فائقة » حال من فاعل تقتضى وهو اسم فاعل وفاعله يعود على ألفية « ألفية » مفعول لاسم الفاعل « ابن معط » مضاف إليه ، وجملة تقتضى وما تعلق بها نعت لألفية . وابن معطى : هو الإمام العلامة الشيخ زين الدين أبو الحسين يحيى ابن معطى ، ولد سنة ٥٦٤ هجرية ، وسكن دمشق طويلا ، ثم قدم القاهرة وتصدر لتدريس العلوم العربية بجامع عمرو بن العاص ، إلى أن توفى فى شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٨ هـ ، ودفن بقرب الإمام الشافعى . وله ألفية مشهورة فى النحو ؛ فقد كان إماماً مبرزاً فى العربية ، شاعراً محسناً ؛ نظم كتاب الجمهرة لابن دريد وشرح أبيات سيبويه . ويعتبر ابن مالك من تلاميذه ، ولهذا نوه بفضله ، وإن كان ذكر أن ألفيته تفوق ألفية ابن معطى ، لأنها استوعبت أحكاماً ومسائل أكثر « وهو » الواو للاستئناف هو ضمير منفصل مبتدأ « بسبق » متعلق بحائز الواقع خبراً للمبتدأ ، والباء للسببية « تفضيلا » مفعولا لحائز لأنه اسم الفاعل وفاعله مستتر تقديره هو « مستوجب » خبر ثان لهو ، وفاعله مستتر كذلك فيه « ثنائى » مفعوله ، وهو مصدر مضاف لياء المتكلم « الجميلا » نعت لثناء —

الكلامُ وما يَتَألَّفُ مِنهُ[1]

(كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقِمْ ... وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمّْ ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤَمّْ)[2]

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن : اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها[3] . فاللفظُ : جنس يشمل الكلامَ ، والكلمةَ ،

= والألف للاطلاق . «والله» الواو استئنافية واسم الجلالة مبتدأ «يقضى» الجلمة خبر المبتدأ «بهبات» متعلق بيقضى «وافرة» نعت لهبات ، وسكن للروى .
«لى وله فى درجات» كل منها متعلق بيقضى — أو بمحذوف صفة لهبات «الآخرة» مضاف إليه . وجملة والله يقضى ... إلخ خبرية لفظاً أريد بها الدعاء؛ أى اللهم اقض بذلك . وقدم نفسه ؛ لأن الرسول عليه السلام كان إذا دعى بدأ بنفسه ، وعمم الدعاء للمسلمين ؛ ليكون أقرب للإجابة ، غفر الله لنا وله وللمسلمين آمين .

(١) «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف بحذف مضافين — أى هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه الكلام ، وقد اختصر لوضوحه .

(٢) «كلامنا» مبتدأ ومضاف إليه «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ «كاستقم» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمفيد ، وهذا الإعراب على جعل «استقم» من تمام التعريف وهو ما جرى عليه الشارح ، وإن جعل مثالا فهو خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك كاستقم ، وعلى الحالين فقد جر استقم بالكاف لأنه قصد لفظه «واسم» خبر مقدم «وفعل ثم حرف» معطوفان على اسم «الكلم» مبتدأ مؤخر «واحده كلمة» مبتدأ وخبر «والقول» مبتدأ «عم» فعل ماض وفاعله يعود على القول والجملة خبر المبتدأ ، وهو مشدد وقد سكن للروى . ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل حذفت همزته كما فى خير وشر ، وأصله أعم ، فيكون خبر المبتدأ «وكلمة» مبتدأ أول «بها» متعلق بيؤم «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» مضارع مبنى للمجهول — معناه يقصد ، ونائب الفاعل يعود على كلام والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول .

(٣) أى من المتكلم ، وذلك بأن يقتنع السامع ولا يطلب المزيد من المخاطِب .

والكَلِم . ويشمل المُهْمَلَ كدَيْزٍ ، والمستعمَلَ كعَمْرو . ومفيد : أخرج المهمَلَ . وفائدة يحسنُ السكوتُ عليها : أخرج الكلمةَ ، وبعضَ الكَلِم — وهو ما تركبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوت عليه — نحو : إنْ قام زيد .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو : زيد قائم ، أومن فعل واسم كقام زيد — وكقول المصنف : استقِمْ ؛ فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعلٍ مستتر ، والتقدير ، استقم أنت . فاستغنى بالمثال عن أن يقول : فائدة يحسن السكوت عليها . فكأنه قال : الكلام هو اللفظ المفيد فائدةً كفائدة استقم .

وإنما قال المصنف : كلامنا ؛ ليعلم أن التعريف إنما هو الكلام فى اصطلاح النحويين — لا فى اصطلاح اللغويين . وهو فى اللغة : اسمُ لكل ما يُتَكَلَّمُ به ، مفيداً كان أو غير مفيد[1] .

وَالْكَلِمُ : اسمُ جِنْسٍ[2] وَاحِدُه كلمةٌ وهى : إما اسم ، وإما فعل ،

---

(١) الذى فى كتب اللغة : أنه عبارة عن القول أو ما كان مكتفياً بنفسه فى أداء المراد منه كالخط ، والرمز ، والإشارة .

(٢) أى اسم جنس جمعى . واسم الجنس هو : ما وضع للحقيقة من حيث هى ، وينقسم قسمين : اسم جنس جمعى ؛ وهو ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحدة ؛ إما بالتاء وتكون فى المفرد غالباً كتمر وتمرة ، وشجر وشجرة ، ومنه كَلِم وكَلِمة . وندر أن تكون التاء فى الجمع مثل « كَمْء » للواحدة « وكمأة » للكثير — وإما بالياء فى المفرد ؛ كروم وروى وترك وتركى . واسم جنس إفرادى ؛ وهو ما يصدق على القليل والكثير بلفظ واحد ؛ فهو موضوع للحقيقة لا بقصد قلة وكثرة ، كماء — وتراب — وعسل — وخل . وقد يقال : إن بعض الجموع يفرق بينه واحده بالتاء ، كفرية وفرى ، ومدية ومدى ، فكيف يفرق بينه وبين اسم الجنس الجمعى ؟ والجواب أن جمع التكسير له أوزان معروفة — أما اسم الجنس فلا وزن له ، وإذا عاد الضمير ونحوه على الجمع روعى فى ذلك الجمعية فيؤنث ، أما اسم الجنس فيجوز فى صفته أو ضميره : الإفراد والتذكير باعتبار لفظه ، والتأنيث على تأويل معنى الجماعة =

وإما حرف ؛ لأنها إن دلت على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان — فهى الإسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها — بل فى غيرها — فهى الحرف .

والكَلِمُ : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك: إن قام زيد .

والكلمة : هى اللفظ الموضوعُ لمعنًى مفرد ؛ فقولنا : الموضوع لمعنى — أخرج المهْمَلَ كديْز ، وقولنا : مفرد — أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى — أن القول يعم الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضًا على الكَلِم والكلمة أنه قول[١] وزَعم بعضُهم أن الأَصل استعمالُه فى المفرد . ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلامُ[٢] كقولهم ، فى « لا إِلهَ إلاَّ الله » : كلمة الاخلاص[٣] وقد يجتمعُ الكلامُ والكلِمُ فى الصِّدْقِ ، وقد ينفرد أحدهما . فمثال اجتماعهما : قد قام زيد ؛ فإنه كلام ، لإفادته معنًى يحسن السكوت عليه ، وكَلِم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات . ومثال انفراد الكلِم : إن قام زيد : ومثال انفراد الكلام : زيد قائم .

= نحو : (إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ الطيبُ — أعْجَازُ نخْلٍ خاوية) . ويجوز مراعاة معناه، فيوصف بالجمع نحو : (والنخل باسقات — السَّحاب الثقال) .

(١) وقد ينفرد القول فى نحو : نور المصباح — وغلاف المصحف ، وعلى هذا فبينه وبين الكلام والكلم والكلمة — عموم وخصوص مطلق ؛ تجتمع ، وينفرد الأعم .

(٢) أى على سبيل المجاوز ؛ من باب تسمية الشىء باسم جزئه .

(٣) وكقولهم : كلمة التوحيد — يريدون لا إله إلا الله ، مثله قوله تعالى : (كَلَّا إنها كلمة) فإن الضمير فى إنها راجع إلى قوله تعالى : (رب ارجعون لعلِّى أعمل صالحاً) وقول الرسول : « أصدق كلمة قالها شاعر — كلمة لبيد » يريد قول لبيد بن ربيعة العامرى ، :

ألا كل شىء ما خلا اللهَ باطل   وكلّ نعيم لا محالةَ زائل

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا، وَأَلْ ‌‌ وَمُسْنَدٍ — لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[١]

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى — فى هذا البيتِ علاماتِ الاسمِ.

فمنها الجر : وهو يشمل الجر بالحرف ، والإضافة ، والتبعية ، نحو : مررتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ ، فالغلامِ مجرور بالحرف ، وزيد مجرور بالإضافة ، والفاضلِ مجرور بالتَّبَعية[٢] . وهو أشمل من قول غيره :بحرف الجر ؛ لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ، ولاالجر بالتبعية[٣] .

ومنها التنوين[٤] : وهو على أربعة أقسام :

[تنوينُ التمكين][٥] وهو اللاحق للأسماء المُعربة ،كزيدٍ،وَرَجُلٍ—إلا جمع المؤنث السالم، نحو: مُسْلِمَاتٍ— وإلا نحو : جَوارٍ ،وَغَواشٍ. وسيأْتى حكمها.

[وتنوينُ التنكير] وهو اللاحق للأَسماء المبنية[٦] فرقًا بين معرفتها

---

(١) « بالجر » متعلق بحصل ، « والتنوين ، والندا ، وأل ، ومسند » معطوفات على الجر « للاسم » متعلق بمحذوف خبر مقدم « تمييز » مبتدأ موْخر « حصل » فعل ماض مبنى على فتح مقدر منع منه سكون الروى ، وفاعله يعود إلى تمييز ، والجملة صفة لتمييز .

(٢) الحق أن الجار فى الإضافة هو المضاف لا الإضافة ، وفى التبعية عامل المتبوع من حرف ومضاف — فى غير البدل — لا التبعية .

(٣) لأن حرف الجر قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم، نحو: سررت من أن فهمت .

(٤) وهو نون ساكنة زائدة ، تلحق الآخر لفظاً لا خطاً ولا وقفاً لغير توكيد، فليس منه نون «ضيفن» للطفيلى، ولانون انكسر ومنكسر ،ولا اللاحقة لآخر القوافى ، ولا نون نحو : (لنسفعاً) القيود المذكورة فى التعريف فتدبر .

(٥) ويسمى أيضاً : تنوين التمكن والأمكنية وتنوين الصرف .

(٦) أى لبعضها للدلالة على التمكين ، وذلك فى العلم المختوم بوَيْه قياساً ، وسماعاً فى اسم الفعل « كإيهٍ » واسم الصوت « كغاق » لحكاية صوت الغراب ؛ فما سمع غير منون كنزال — لا يجوز تنوينه ، وما سمع منوناً لا غير ؛ كواهاً وويهاً— لايسوغ ترك تنوينه، وماجاء منوناً وغير منون كصَه ومه وحيهل— جاز فيه الأمران ، وقد يدخل هذا التنوين بعض الأسماء المعربة الممنوعة من الصرف لوزن الفعل لغرض معين كما سيأتى .

ونكرتها ، نحو : مررتُ بسيبويهِ — وبسيبويهٍ آخر .

[وتنوينُ المُقابلة] وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم[١] ، نحو : مُسْلِمَاتٍ ؛ فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم ، كمسلمين[٢] .

[وتنوينُ الْعِوَض] وهو على ثلاثة أقسام : عوض عن جملة ، وهو الذى يلحق « إذْ »[٣] عِوضًا عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) أى حين إذ بلغتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ ، فحذف (بلغت الروح الحلقوم) وأتى بالتنوين عوضًا عنه . وقسم يكون عوضًا عن اسم ، وهو اللاحق لكلّ[٤] عوضًا عما تضاف إليه ، نحو : كلٌّ قائمٌ — أى : كل إنسانٍ قائمٌ ، فحذف إنسان ، وأتى بالتنوين عوضًا عنه . وقسم يكون عوضًا عن حرف وهو اللاحق لِجَوارٍ ، وغَواشٍ ، ونحوهما[٥] رفعًا وجرًا ، نحو : هؤلاءِ جَوارٍ — ومررتُ بجَوارٍ ، فحذفت الياء وأتى بالتنوين عِوضًا عنها .

---

(١) المراد : ما جمع بألف وتاء مزيدتين وإن لم يكن مؤنثاً ولا سالماً كسرادقات .

(٢) فكل منهما قائم مقام التنوين فى المفرد وعلامة على تمام الإسم .

(٣) أى المضافة المسبوقة بكلمة : « حين » أو « ساعة » وما أشبههما من ظروف الزمان التى تضاف إلى « إذ » .

(٤) ومثلها : « بعض » وما فى حكمهما . والتنوين فيهما تنوين عوض وأمكنية معاً ؛ لأنه عوض عن المحذوف ، ولأنهما معربان متصرفان .

(٥) أى من كل اسم منقوص على وزن « فواعل » ممنوع من الصرف ، جمعاً لمؤنث على وزن « فاعلة » حذفت ياؤه لاجتماعها مع التنوين . وهذا على القول بأن الإعلال سابق على منع الصرف وهو الراجح ، وجوار : جمع جارية ، وهى السفينة أو فتية النساء ، وغواش : جمع غاشية ، وهى الغطاء . وعلى هذا فأصل جوار : جوارى بالضم والتنوين ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين ، وحذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديراً ؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت ، ثم جىء بالتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة . ويرى بعض العلماء : أن تنوين نحو : جوار وغواش — تنوين صرف لا عوض ، لأنه ليست هناك صيغة منتهى الجموع . وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال .

[وتنوينُ الترنم](١) هو الذى يلحق القوافى(٢) المُطلقة بحرف علة ، كقوله :

١ — أَقِلِّي اللَّوْمَ — عاذِلَ — وَالْعِتَابَنْ   وَقُولِي — إنْ أَصَبْتِ —: لَقَدْ أَصَابَنْ

فجئ بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم ، وكقوله :

٢ — أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

(١) هذا النوع وما بعده ذكرهما الشارح استطراداً ، والترنم هو التغنى ، ويكون بمد الصوت بحركة تجانس الروى .

(٢) القافية هى : آخر البيت ، وموضعها من الحرف المتحرك قبل أول ساكنين فى نهاية البيت . والقافية المطلقة هى : التى لم تقيد بسكون فتحركت وامتد بها الصوت حتى تولد حرف علة فى آخرها :

١— هذا مطلع قصيدة لجرير الشاعر الأموى المشهور المتوفى سنة ١١٤ هجرية يهجو بها عبيد بن حصين الملقب بالراعى النميرى ، لتفضيله الفرزدق عليه ، ومنها البيت المشهور :

فغضَّ الطرفَ إنك من نُمير   فلا كعباً بلغتَ ولا كلابا

اللغــة والإعراب: أقلى : من الإقلال — أى خفى ولا تكثرى . اللوم : العذل والتعنيف . أصبت : أتيت بالصواب . « أقلى » فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المخاطبة فاعل « اللوم » مفعول به « عاذل » منادى مرخم حذفت منه ياء النداء مبنى على ضم الحرف المحذوف وهو التاء فى محل نصب ، وأصله يا عاذلة ، « والعتابن معطوف على اللوم ، والنون عوض عن ألف الإطلاق « وقولى » إعرابه مثل أقلى « إن » حرف شرط جازم « أصبت » فعل الشرط والتاء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه قولى « لقد » اللام موطئة لقسم محذوف ، قد : حرف تحقيق « أصابن » الجملة فى محل نصب مقول القول (والمعنى) خفى أيتها اللائمة فى اللوم والتعنيف ، وإن رأيت منى صواباً فلا تنكريه ، وقولى : والله لقد أصاب . وروى أصبت بكسر التاء — أى إن قصدت النطق بالصواب .

(والشاهد) فى العتابن — وأصابن ؛ فإن التنوين فيهما بدل من ألف الإطلاق لترك الترنم ، والأولى اسم — والثانى فعل ، والأصل : العتابا — وأصابا .

٢— هو لزياد بن معاوية، المعروف بالنابغة الذبيانى، أحد فحول شعراء=

[والتنوين الغالى][1] وأثبته الأخفش ، وهو الذى يلحق القوافىَ المُقيَّدة[2] ، كقوله : ٣ — « وقاتمِ الأعماقِ خاوِى المُخْتَرَقْنْ »

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك ؛ بل الذى يختص به الاسم : إنما هو تنوينُ التمكين، والتنكير،

= الجاهلية، ومن أصحاب المعلقات على رأى كثيرين— من قصيدة يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر ، ومطلعها :

من آلِ مَيَّةَ رائحٌ أَوْ مُغْتَدِى عَجلانَ ذَا زَادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ

اللغــة والإعراب : أزف : ويروى أفد — أى قرب ودنا . الترحل: الرحيل والسفر. ركابنا: إسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه ، وقيل واحدة ركوبة . تزل : تنتقل وتذهب ، رحالنا : جمع رحل ، وهو مسكن الرجل ومنزله ، والمراد هنا : أمتعة المسافر . « أزف الترحل » فعل وفاعل « غير » منصوب على الاستثناء « أن » حرف توكيد ونصب « ركابنا » اسم أن مضاف إلى نا « لما » حرف نفى وجزم « تزل » مضارع مجزوم بلما ، وفاعله يعود على الركاب « برحالنا » متعلق بتزل « وكأن » الواو عاطفة ، كأن حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة ، وإسمها ضمير الشأن محذوف ، وكذلك خبرها ، والتقدير : وكأنها قد زالت « قدن » حرف تحقيق والنون عوض عن الياء الناشئة من إشباع الدال (والمعنى) قرب الرحيل وفراق الأحبة ، غير أن رحالنا لم تنتقل بأمتعتنا من مكانها ، وكأنك بها قد سارت لقرب موعد الرحيل (والشاهد) دخول تنوين الترنم على الحرف وهو « قد » ، وذلك يدل على أن هذا التنوين لا يختص بالإسم . وهنالك شاهد آخر ؛ وهو تخفيف كأن التى للتشبيه ، ومجىء إسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام مثبت . ولو كان منفياً لفصل بـ « لم » كقوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) . وسيجىء توضيح ذلك فى إن وأخواتها .

(١) سمى بذلك لأنه زائد على الوزن — من الغلو وهو الزيادة .

(٢) أى الساكنة حرف الروىّ ، والروى : هو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه .

(٣) هذا الرجز مطلع قصيدة لرؤبة بن العجاج الراجز الأموى المشهور ، الذى يأخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، المتوفى سنة ١٤٥ هجرية ، وتمامه :

« مُشْتَبِهِ الأعلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ » =

والمقابلة ، والعِوض . وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف[١] .

ومن خواص الاسم : النداء[٢] ، نحو : يا زَيْدُ ، والأَلفُ واللام[٣] ،

= اللغة والإعراب : قاتم : مظلم — من القتام وهو الغبار . الأعماق : الأطراف البعيدة من الصحراء — جمع عمق بفتح العين وضمها . خاوى : خال من المارة . المخترق : الطريق الواسع تخترقه المارة . مشتبه الأعلام : مختلط العلامات التى يهتدى بها . لماع : صيغة مبالغة — من اللمعان وهو البريق . الخفق : اضطراب السراب الذى يرى نصف النهار كأنه ماء . « وقاتم » الواو : واو « رُبَّ » لدخولها على رب محذوفة ، قاتم : مبتدأ أقيم مقام الموصوف المحذوف وهو مكان ، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الجر الشبيه بالزائد وهو رب المحذوفة « الأعماق » مضاف إليه « خاوى » صفة لقاتم « المخترق » مضاف إليه مجرور بكسرة منع من ظهورها سكون الروى ، وخبر المبتدأ جملة فى محل رفع — ذكرها بعد بقوله :

* تَنَشَّطَتْهُ كلُّ مِغْلَاةِ الْوَهَقْ *

(والمعنى) رب مكان مظلم الأطراف خال من المارة . مختلط العلامات التى يهتدى بها السائرون ، كثير لمعان السراب — قد قطعته براحلتى ولم أهبه . يريد أنه شجاع عظيم الخبرة (والشاهد) دخول التنوين الغالى فى المخترقن والخفقن ، وأصلهما المخترق والخفق ، وكل منهما معرف بأل ، وهذا يدل على أن التنوين الغالى غير مختص بالإسم .

(١) قال ابن هشام : والحق أنهما نونان زيدتا فى الوقف وليسا من أنواع التنوين فى شىء ؛ لثبوتهما مع أل ، وفى الفعل والحرف ، والخط والوقف ، وإطلاق لفظ التنوين لا يشملهما .

(٢) أى كون الكلمة مناداة ، وليس المراد دخول حرف النداء ؛ لأنه يدخل فى اللفظ على ماليس باسم نحو : (ياليت قومى يعلمون) « يارُبَّ كاسبة فى الدنيا عارية يوم القيامة » .

(٣) أى المعرفة كالرجل ، أو الزائدة كالحارث — لا الموصولة ؛ لدخولها على المضارع فى قول الشاعر :

* ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حكومَتُهُ *

ولا الاستفهامية ؛ لدخولها على الماضى نحو : ألفعلت — بمعنى : هل فعلت .

نحو : الرَّجُل ، والإسنادُ إليه[١] ، نحو : زيد قائم .

فمعنى البيت: حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف: بالجر والتنوين، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف « أل » مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين — وهو الخليل — واستعمل المصنف : مُسند — مكان الإسناد له .

(بِتَا فَعَلْتَ ، وَأَتَتْ ، وَيَا افْعَلِى، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ — فِعْلٌ يَنْجَلِى)[٢]

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف — بتاء « فعلت » ، والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومة للمتكلم ، نحو : فعلتُ — والمفتوحة للمخاطب ، نحو : تباركْتَ — والمكسورة للمخاطبة نحو : فعلتِ .

ويمتاز أيضًا بتاء « أَتَتْ » ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، نحو : نِعْمَتْ ، وبِئْسَتْ . فاحترزنا بالساكنة — عن اللاحقة للأسماء ؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسلمةٌ — ورأيتُ

---

(١) أى الإخبار عنه وجعله متحدثاً عنه ، لأنه لا يتحدث إلا عن الاسم . وهذه العلامة أدل على الاسمية من غيرها ؛ لأنها دلت على اسمية الضمائر ونحوها ، هذا : وللاسم علامات أخرى ، منها : أن يكون مجموعاً أو مصغراً ، أو يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر لا خلاف فى اسميته ؛ كنزال ، فإنه موافق فى اللفظ لوزن « حذام » اسم امرأة ولا خلاف فيه ، أو يكون معناه موفقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الإسمية كذلك ، مثل : قط — وعوض ، فإنهما ظرفان : الأول للماضى ، والثانى للمستقبل .

(٢) « بتا » متعلق بينجلى « فعلت » مضاف إليه مقصود لفظه « وأتت » معطوف على فعلت مقصود لفظه « ويا » معطوف على تا « إفعلى » مقصود لفظه مضاف إليه ، « ونون » معطوف على تا ، مضاف إلى أقبلن لقصد لفظه « فعل » مبتدأ وسوغ الابتداء به وهو نكرة — التنويع « ينجلى » الجملة خبر المبتدأ .

مسلمةً — ومررتُ بمسلمةٍ . وعن اللاحقة للحرف ، نحو : لاتَ — وَرُبَّتَ — وَثُمَّتَ[1] . وأما تسكينها مع رُبَّ وَثُمَّ فقليل ، نحو : رُبَّتْ — وَثُمَّتْ .

ويمتاز أيضًا بياء «أفْعَلِي» ، والمراد بها ياءُ الفاعلة[2] . وتلحق فعلَ الأَمرِ ، نحو : اضْرِبِي — والفعلَ المضارعَ ، نحو : تضْرِبِين . ولا تلحق الماضِيَ .

وإنما قال المصنف : « يا افعلى » ولم يقل ياء الضمير ؛ لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهى لا تختص بالفعل ؛ بل تكون فيه نحو : أَكْرَمَنى — وفى الاسم نحو : غُلامى — وفى الحرف نحو : إِنِّى ، بخلاف ياء أَفْعَلِى ؛ فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم ، وهى لا تكون إلا فى الفعل .

ومما يميز الفعل : نون « أَقْبِلَنَّ » ، والمراد بها نون التوكيد : خفيفةً كانت أو ثقيلةً ، فالخفيفة نحو قوله تعالى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) ، والثقيلة نحو قوله تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ) . فمعنى البيت :

---

(١) ورد فى الفصيح دخول التاء على هذه الثلاثة ، قال تعالى : (ولاتَ حِين مَناص) وقال الشاعر :

مَاوِىَّ يَارُبَّتَمَا غَــــارَةٍ   شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَــةِ بالمِيسَمِ

وقال آخر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى   فمضيْتُ ، ثُمَّتَ قلتُ : لايَعْنِينِى

هذا : وهنالك أفعال ماضية لا تقبل إحدى التاءين بحسب استعمالها الحالى ، مثل « أفعل » فى التعجب ، و « حَبذَا » للمدح — الفعل هو « حب » وذا فاعل ، وعدا وخلا وحاشا من أفعال الاستثناء — ولكنها تقبلها بحسب أصلها .

(٢) أى ياء المخاطبة . وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب — علم أن « هات » و « تعال » فعلا أمر مبنيان على حذف الياء والألف ، وليسا اسمى فعلين كما يقول الزمخشرى ؛ لاستعمالهما بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع .

ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء الفاعلة ، ونون التوكيد[1] .

* * *

(سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ ، وَفِى، وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِى «لَمْ» ، كَيَشَمْ
وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا — مِزْ ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ؛ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ)[2]

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّهِ عن علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال . ثم مَثَّلَ : بهل — وفى — ولم ؛ مُنَبِّهًا على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو : هل زيد قائم — وهل قام زيد[3] . وأشار بفى وَلَمْ إلى المختص ، وهو قسمان : مختص

---

(١) أما دخولها على اسم الفاعل فى قول رؤبة :

* أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *

وعلى الماضى فى قول الشاعر :

* دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّما * — فشاذ

(٢) « سواهما » سوى خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، هما : مضاف إليه « الحرف » مبتدأ مؤخر « كهل » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « وفى ولم » معطوفان على هل « فعل » مبتدأ « مضارع » نعت له « لم » مفعول يلى مقصود لفظه والجملة خبر المبتدأ « كيشم » إعرابه مثل كهل ، وهو مضارع شممت الطيب ونحوه من باب فرح « وماضى الأفعال » مفعول مقدم لمز ومضاف إليه « بالتا » متعلق بمز « وسم » فعل أمر ، ومعناه : علم « بالنون » متعلق به « فعل الأمر » مفعوله ومضاف إليه « إن » حرف شرط « أمر » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره فهم ، وهو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف وجوباً — أى إن فهم أمر فسمه بالنون ، وجملة (فُهم) لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة .

(٣) محل عدم الاختصاص إن لم يكن فى حيزها فعل — وإلا اختصت به ، فنحو : هل محمد سافر — « هل » داخلة على الفعل تقديراً .

بالأسماء كفى ، نحو : زيد فى الدار ، ومختص بالأفعال كَلَمْ ، نحو : لم يقم زيد .

ثم شرع فى تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ ؛ فجعل علامة المضارع : صحة دخول « لم » عليه ، كقولك فى يَشَمُّ : « لَمْ يَشَمْ » — وفى يضرب : « لم يضرِب » ، وإليه أشار بقوله : « فعل مضارع يَلِى لَمْ كيَشَم »[1] .

ثم أشار إلى ما يميز الفعلَ الماضِيَ بقوله : « وماضى الأفعال بالتَّامِزْ » أى : مَيِّزْ ماضِيَ الأفعالِ بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضى اللفظ ، نحو : تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، ونعمت المرأة هند ، وبئست المرأة دعد[2] .

ثم ذكر فى بقية البيت : أن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو : اضْرِبَنَّ — وَاخْرُجَنَّ . فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد — فهى اسم فعل[3] ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ، هُوَ اسْمٌ؛ نَحْوُ: صَهْ وَحَيَّهَلْ)[4]

---

(١) فإن دلت الكلمة على معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهى اسم فعل مضارع كأوّه وأف — بمعنى أتوجع وأتضجر .

(٢) فإن دلت الكلمة على الماضى ولم تقبل إحدى التاءين — فهى اسم فعل ماض ؛ كهيهات ، وشتان — بمعنى بعد ، وافترق .

(٣) وذلك كنزال ، ودراك — بمعنى : أنزل ، وأدرك .

(٤) « والأمر » الواو للعطف أو للاستئناف ، الأمر مبتدأ « إن » حرف شرط جازم « يك » مضارع مجزوم بلم على النون المحذوفة للتخفيف وهو فعل الشرط « للنون » فى محل نصب خبر يك مقدم « محل » اسمها مؤخر ، وسكن للوقف « فيه » متعلق بمحذوف صفة لمحل « هو اسم » مبتدأ وخبر ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذفت الفاء للضرورة ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ الأول وهو الأمر . ويجوز جعل جملة: هو اسم — خبر المبتدأ، =

فصَه وحَيَّهل : اسمان وإن دلاَّ على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ، فلا تقول : صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ ، وإن كانت صَه بمعنى اسكت ، وحيَّهل بمعنى أقبِلْ . فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه ، نحو : اسْكُتَنَّ — وَأَقْبِلَنَّ ، ولا يجوز ذلك فى : صه ، وحيهل(١) .

= وجملة الجواب محذوفة لدلالة جملة المبتدأ والخبر عليها « نحو » خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك نحو « صه » مضاف إليه مقصود لفظه « وحيهل » معطوف على صه . هذا : وهنالك علامات خاصة بالمضارع غير ما ذكر وهى : السين ، وسوف ، والنواصب — ما عدا « أن » والجوازم التى تجزم فعلا واحداً . وعلامة مشتركة بين الماضى والمضارع وهى « قد » ، وأخرى مشتركة بين الأفعال الثلاثة وهى « نون النسوة » . واعلم أن الأصل فى الفعل الماضى أن يتعين معناه فى زمن مضى . وإذا سبقته « قد » الحرفية دل على قرب زمنه من الحال ، وقد يتعين معناه فى زمن مستقبل ، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو : أعانك الله — أو تضمن دعاء نحو : (إنا أعطيناك الكوثر) أو رجاء يقع فى المستقبل نحو : (فعسى الله أن يأتى بالفتح) . والأصل فى المضارع أن يتعين معناه فى الحال والاستقبال ، ويتعين للحال إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك ؛ كالآن — أو الساعة — أو حالا ، أو وقع خبراً لفعل من أفعال الشروع — كطفق وشرع وأخواتها كما سيأتى . ويتعين للاستقبال إذا إقترن بظرف من ظروف المستقبل ، كإذا نحو : أكرمك إذا تحسن العطف على اليتيم — أو سبقته « هل » نحو : هل تجامل فى الحق ؟ أو اقتضى طلباً نحو : (لينفق ذو سعة من سعته) . وتخلصه الجوازم للاستقبال — ما عدا « لم » و « لما » . وينصرف للماضى إذا دخلت عليه « لم » و « لما » الجازمتين ، أو « إذ » نحو : سررت إذ تقول لمحمد : فكر قبل أن تحكم . ويشترط فى « لم » ألا تكون مسبوقة بإحدى الأدوات التى تخلصه للاستقبال مثل « إن » الشرطية أو إحدى أخواتها — وإلا جرد للمستقبل . أما الأمر فزمنه مستقبل ، وقد يكون وقت الطلب عند التكلم .

(١) اعلم أن أسماء الأفعال وإن كانت توافق الأفعال التى بمعناها : فى الدلالة على المعنى ، وفى إظهار الفاعل وإضماره ، وفى التعدى واللزوم غالباً =

. . . .

= ومن غير الغالب « آمين » فإنه لايتعدى لمفعول مع أن « استجب » الذى هو بمعناه متعد ، وكذلك « إيه » فإنه لازم بمعنى زدنى المتعدى — إلا أن بينهما فروقاً؛ ذكر الشارح منها واحداً وهو : عدم قبولها علامات الأفعال كالنواصب والجوازم .. الخ . ومنها أن أسماء الأفعال لا يبرز معها ضمير فتقول : « صه » بلفظ واحد للمفرد وغيره ، مذكراً ومؤنثاً — بخلاف اسكت . ومنها ألا يتقدم معمولها عليها ، فلا تقول : عليك محمداً ، كما تقول محمداً الزم . ولا يجوز نصب المضارع فى جوابها إذا كانت دالة على الطلب ، « كصه » و « نزال » — فى حين أنه يجوز : اسكت أو انزل فأحدثك . وهى غير متصرفة ، فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان — بخلاف الأفعال .

وبعد : فهل أسماء الأفعال أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل؟، ولا تتصرف تصرفها بحيث تختلف أبنيتها باختلاف الزمان؟، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها ، وتقع مبتدأ وفاعلا ؟ أو هى أفعال لأنها تدل على الحدث والزمان — غير أنها جامدة لا تتصرف كعسى وليس ؟ — قولان : الأول رأى البصريين والثانى مذهب الكوفيين .

(فائدة) الأرجح أن الحرف الأول من حروف الهجاء — هو الهمزة لا الألف التى تحملها لتظهرها ، أما الألف الأصلية فوضعها فى الترتيب الأبجدى يسند اللام مباشرة . وتسمى الحروف الهجائية : حروف المبانى ؛ لأنها أساس بنية الكلمة . فالكلمات تتكون من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض . أما الحروف الأخرى ؛ كمن ، وإلى ، وعن ، وعلى — فتسمى حروف المعانى ؛ لأنها تفيد معنى ، وتسمى : أدوات ربط ؛ لأنها تربط بين الذات والمعنى ، ذلك لأن الاسم يدل على الذات ، والفعل يدل على المعنى المجرد ، والحرف هو الرابط بينهما .

الأسئلة والتمرينات

١ — ما الفرق بين القول والكلام ؟ وبين الكلام والجملة ؟ وبين الكلام والكلم ؟ مثل .

٢ — اذكر العلامات الخاصة بالأفعال الثلاثة : الماضى والمضارع والأمر ، وعلامة مشتركة بينها ، مع ذكر مثال لكل .

٣ — وضح الفرق بين اسم الجنس الجمعى والإفرادى ، وبين تاء التأنيث وتاء الفاعل — مع التمثيل .

٤ — فيم يأتى أنواع من التنوين ، وضحها على ضوء ما عرفت :

قال تعالى : (وكلٌّ فى فلك يسبحون — كلًّا نمد هؤلاء وهؤلاء — الأخلاءَ يومئذ بعضهم لبعض عدو) . بذلت مساعٍ كثيرة لإقرار السلام فى العالم ولكنها بكل أسف منيت بفشلٍ ذريع .

قالت سليمى ليت لى بعلا يَمُن يغسل جلدى ويُنسينى الحَزن

قالت بنات العم يا سلمى وإنن كان فقيرًا معدمًا قالت وإنن

٥ — هات ثلاث كلمات لكل من اسم الجنس الجمعى والإفرادى ، وبين من أيهما الكلمات الآتية :

نخل ، قبط ، هواء ، ورد ، قوم ، زيت ، ملح ، تراب ، عسل ، جرادة ، بقل .

٦ — بين الأسماء وأنواع الأفعال وعلاماتها فيما يأتى :مع إعراب ما تحته

كانت معجزات الأنبياء الذين سبقوا النبي عليه السلام — معجزات وقتية ، سرعان ما تنسى ، أما معجزة القرآن فهى خالدة ، تتلى دائماً آياته فتفيض عاطفة وحناناً ، وتزداد بالتكرار تأثيراً وإعجازاً . وقد ملكت ناصية اللغة ، ووصلت إلى القمة فى التعبير ، مع أن الذى جاء بها أمى ؛ مما يدل دلالة واضحة على أنها من عند العليم القدير . وقد جاء الإسلام ملائماً لجميع الأجناس البشرية ، ولهذا دخله منذ الساعات الأولى من ظهوره — غير العرب ، الفارسى كسلمان ، والنصرانى كورقة ، واليهودى كعبد الله بن سلام ، والحبشى كبلال . ولا عجب فهو دين الفطرة يصلح لكل عقل ولكل زمان ومكان ، وفيه من التسامح واليسر والدعوة إلى العدل والمساواة والعمل الشريف ، — ما يجعله نبراساً يهدى العالم كله إلى الخير والإصلاح . فاللهم انزع بغضه من قلوب المتعصبين ، وأزل به الحجب عن عيون الغافلين واهدنا به سواء السبيل ، لتعيش الأمم فى سلام ، مطمئنة فى رحاب عدله وهديه .

٧ — أعرب البيت الآتى : وهو للحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس .

إذا امتحن الدنيا لَبيب تكشَّفت له عن عدو فى ثياب صديقِ

المُعْرَبُ وَالمَبْنِى[1]

(وَالاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِى لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِى)[2]

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف ، والثانى المبنى ، وهو : ما أشبه الحروف ، وهو المعنىُّ بقوله : « لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنى » — أى : لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف . فعلّة البناء منحصرةٌ عند المصنف — رحمه الله تعالى — فى شبه الحرف . ثم نَوَّع المصنف وجوه الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى[3] ؛ حيث جعل البناء منحصراً فى شَبَهِ الحرف — أو ما تضمن معناه . وقد نص سيبويه[4] — رحمه الله — على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف . وممن ذكره ابن أبى الربيع[5]

---

(١) أى من الأسماء والأفعال . والمعرب من الأسماء : ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، والمبنى بخلافه كما سيأتى .

(٢) « والاسم » مبتدأ أول « منه » جار ومجرور خبر مقدم « معرب » مبتدأ مؤخر والجملة خبر الأول « ومبنى » مبتدأ خبره محذوف لدلالة ما قبله عليه — أى ومنه مبنى « لشبه » متعلق بمبنى « من الحروف » متعلق بشبه أو بمدنى « مدنى » أى مقرّب — نعت لشبه والياء فيه زائدة للإشباع ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب — تحذف وجوباً .

(٣) هو الحسن بن أحمد المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، كان واحد زمانه فى علم العربية ، وله كتاب الإيضاح فى النحو والتكملة فى الصرف ، وعنه أخذ الزجاج والسراج وابن جنى وغيرهم ، ومن مؤلفاته العظيمة : كتاب الحجة فى التعليل لقراءات القرآن .

(٤) هو أبو بشر عمرو بن عثمان، إمام النحو الذى لا يجارى، وسيبويه لقبه، ومعناه بالفارسية : رائحة التفاح ، وتوفى سنة ١٨٠ هجرية .

(٥) للعلماء أقوال فى سبب بناء بعض الأسماء ؛ فمن قائل : إنه شبه الفعل كما فى « نزال » المشابه لانزل فى المعنى . وقال آخرون : الوقوع موقع الضمير كما فى المنادى ، وقيل إنه التركيب كما فى اسم «لا» ، وكل هذه وغيرها =

(كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا   وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْـــلِ بِلاَ   تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّـــلاَ)[١]

ذكر فى هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف فى أربعة مواضع :

الأول : شَبَهُه له فى الوضع ؛ كأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد ، كالتاء فى ضربت أو على حرفين[٢] « كنا » فى أكرمنا ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فى اسمىْ جئتنا » — فالتاء فى جئتنا اسم لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أشبه الحرف فى الوضع فى كونه على حرف واحد . وكذلك «نا» اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين .

والثانى : شَبَه الاسم له فى المعنَى[٣] ، وهو قسمان : (أحدهما) ما أشبه

= ترجع عند التحقيق إلى شبه الحرف ؛ لأن شبهه على أنواع ، وهو رأى المحققين من النحويين ؛ وابن أبى الربيع هو الحسين عبد الله بن أحمد بن أبى الربيع القرشى الأموى الأشبيلى ، إمام أهل النحو فى زمانه ، قرأ على الدباج والشلوبين ، وأخذ عنه جماعة منهم أبو حيان ، وله كتاب الإيضاح فى النحو ، وشرح سيبويه وشرح الجمل فى عشرة مجلدات ، وتوفى سنة ٦٨٨ هـ .

(١) « كالشبه » خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك كالشبه « الوضعى » نعت للشبه « فى اسمى » متعلق بمحذوف صفة للوضعى « جئتنا » مضاف إليه مقصود لفظه « والمعنوى » معطوف على الوضعى « فى متى وفى هنا » متعلقان بمحذوف نعت للمعنوى . « وكنيابة »الواو عاطفة والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » متعلق بنيابة « بلا تأثر » متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، و « لا » اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها ، لأنها على صورة الحرف فهى مضافة إلى تأثر « وكافتقار » معطوف على كنيابة « أصلا » فعل مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على افتقار والألف للإطلاق والجملة نعت لافتقار .

(٢) ثانيهما لين كما مثل .

(٣) بأن يكون الاسم قد تضمن — زيادة على معناه الأصلى — معنى جزئياً من المعانى حقها أن تؤدى بالحرف .

حرفًا موجوداً (والثانى) ما أشبه حرفاً غير موجود ؛ فمثال الأول : « مَتَى » فإنها مبنية لشبهها الحرف فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو : متى تقوم ؟ – وللشرط ، نحو : متى تقم أقم ، وفى الحالتين هى مُشْبِهة لحرف موجود ؛ لأنها فى الاستفهام كالهمزة ، وفى الشرط كإنْ . ومثالُ الثانى «هنا» فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغى أن يُوضع فلم يُوضع ؛ وذلك لأن الإشارة معنًى من المعانى[1] ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ؛ كما وضعوا للنفى «ما » – وللنهى «لا » – والتمنِّى « ليت » – وللترجِّى «لعل » ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفاً مقدراً .

والثالث : شبههُ فى النِّيابة عن الفعل وعدم التأثُّر بالعامل[2]، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو : دَراكِ زيداً ، فدراكِ : مبنى ، لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيرُه[3] ، كما أن الحرف كذلك ، واحترز بقوله : « بلا تأثُّر » – عما ناب عن الفعل وهو متأثِّر بالعامل ، نحو : ضرباً زيداً ؛ فإنه نائب مَنَابَ « اضْرِب » وليس بمبنى ؛ لتأثُّره بالعامل ؛ فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَراكِ » ؛ فإنه وإن كان نائباً عن « أدْرِك » – فليس متأثِّراً بالعامل .

---

(١) أى المعانى الجزئية غير المستقلة التى هى معانى الحروف ؛ لأن الإشارة لا تعقل إلا بين شيئين . هذا : وإنما أعربت « أى » الشرطية فى نحو : (أيما الأجلين قضيت) ، والاستفهامية فى نحو : (فأى الفريقين أحق) — لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التى هى من خصائص الأسماء ، وأعرب « هذان — وهاتان » مع تضمنهما معنى الإشارة ؛ لمجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء فضعف الشبه .

(٢) يسمى هذا الشبه : الشبه الاستعمالى ، وهو أن يكون الاسم عاملا فى غيره ولا يدخل عليه عامل يؤثر فيه ، فهو كالحرف ؛ عامل غير معمول .

(٣) أى لا يدخل عليه عامل مطلقاً — إلا إذا قصد لفظه فإن العامل قد يدخل عليه .

وحاصل ما ذكره المصنف : أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال — اشتركا فى النيابة مناب الفعل ؛ لكن المصدر متأثر بالعامل ، فأعرب لعدم مشابهته الحرف . وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرف فى أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به .

وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية[1] ، وسنذكر ذلك فى باب الأفعال .

والرابع : شَبَهُ الحرف فى الافتقار اللازم[2] ، وإليه أشار بقوله : « وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ » . وذلك كالأسماء الموصولة ، نحو : الذى ، فإنها مفتقرة فى سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف فى ملازمة الافتقار[3] فبنيت .

وحاصل البيتين : أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضمرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصولة .

---

(١) يرى الأخفش والكوفيون — وهو الذى رجحه الجمهور — أن أسماء الأفعال لا محل لها ، وعليه يجرى قول الناظم : إن سبب البناء كونها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل ما ، ويرى سيبويه والبصريون : أنها متأثرة بعامل مقدر من لفظها كنزال ، أو من معناها كهيهات .

(٢) أى إلى الجملة ، وهذا ما يسمى بالشبه الافتقارى ، أما نحو : « سبحان » و « عند » ، و « كلا — وكلتا » مما لزم الإضافة إلى المفرد — فإن هذا الافتقار لا يقتضى البناء .

(٣) ذلك لأن الحرف لا يفهم معناه إلا بجملة يقع فيها ، فهو مفتقر إليها دائماً لأنه موضوع لربط معانى الأفعال وشبهها . وقد ذكر ابن مالك فى الكافية نوعاً خامساً من أنواع الشبه ، سماه الشبه الإهمالى ، ومثل له بفواتح السور نحو : صَ ، قَ ، ألمّ ، وهذا بناء على أنها من المتشابه الذى لا يدرك معناه فلا محل لها لأنها لم يصحبها عامل ، كما بنيت الحروف المهملة ، وأسماء العدد المسرودة فى أنها لا عاملة ولا معمولة . أما إذا جعلت أسماء للسور— مثلا — =

(وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ ، كَأَرْضٍ وَسُمَا)[1]

يريد أن المعرب خلاف المبنىّ . وقد تقدم أن المبنى ما أشْبَه الحرف ، فالمعرب ما لم يُشْبِه الحرف . وينقسم إلى صحيح وهو : ما ليس آخره حرف عِلّة كأَرض ، وإلى معتل وهو : ما آخره حرف علة كَسُمًا — وَسُمًا : لغةٌ في الاسم ، وفيه ست لغات : إُسم — بضم الهمزة وكسرها ، وسِمٌ — بضم السين وكسرها ، وسُمًا — بضم السين وكسرها أيضاً .

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أَمْكَنَ[2] — وهو المنصرف — كزيد وعمرو ، وإلى متمكن غير أمكن — وهو غير المنصرف — نحو : أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ ؛ فغير المتمكن : هو المبنى ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن أمكَنُ ، ومتمكن غير أمكن[3] .

* * *

(وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرِيَا
مِن نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ : كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)[4]

= فمحلها رفع بالابتداء أو الخبرية ، أو نصب على المفعولية بفعل مقدر — كاقرأ . ونحوه ، أو جر بحرف قسم مقدر . هذا ويرى بعض المجددين : أن هذه العلل واهية وغير شاملة ، وأن العلة الحقيقية محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه ، ولا داعى لهذه الأسباب التى لا تثبت عند التمحيص .

(١) « ومعرب الأسماء » مبتدأ ومضاف إليه « ما » اسم موصول خبر « قد سلما » الجملة صلة الموصول والألف للإطلاق « من شبه » متعلق بسلم « الحرف » مضاف إليه « كأرض » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك كأرض « وسما » معطوف على أرض مجرور بكسرة مقدرة للتعذر .

(٢) أى متمكن فى الاسمية بإعرابه ، وأمكن — أى زائد التمكن بالتنوين . وأشار بأرض وسما — إلى ما يظهر إعرابه وما يقدر .

(٣) هو الذى لا ينون ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف وسيأتى .

(٤) « وفعل أمر » مبتدأ ومضاف إليه « ومضى » معطوف على أمر=

لما فرَغ من بيان المعرب والمبنى من الأسماء — شرَع فى بيان المعرب والمبنى من الأفعال. ومذهَبُ البصريين : أن الإعراب أصلٌ فى الأسماء، فرعٌ فى الأفعال ؛ فالأصل فى الفعل البناء عندهم . وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال ، والأول هو الصحيح . وَنَقَلَ ضياء الدين بن العِلْج فى البسيط : أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال ، فرعٌ فى الأسماء .

والمبنى من الأفعال ضربان :

(أحدهما) ما اتُّفق على بنائه ، وهو الماضى ، وهو مبنى على الفتح[1] نحو : ضَرَب — وانطلق ، ما لم يتصل به واو جمع — فيضم ، أو ضمير رفع متحرك — فيسكن[2] .

= « بنيا » ماض مبنى للمجهول والألف ضمير الإثنين نائب فاعل والجملة خبر المبتدأ « وأعربوا مضارعاً » فعل وفاعل ومفعول « إن » حرف شرط جازم « عريا » — أى خلا — فعل الشرط فى محل جزم والألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام — أى إن عرى المضارع من النون أعرب ، ومعنى عَرِى : خلا . « من نون » متعلق بعرى « توكيد » مضاف إليه « مباشر » نعت لنون « ومن نون إناث » معطوف على ما قبله ومضاف إليه « كيرعن » — أى يخفن — خبر لمبتدأ محذوف ، وقد تقدم مثله والنون للنسوة « من » اسم موصول مفعول يرعن باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع باقى الجملة « فتن » الجملة من الفاعل ونائب الفاعل صلة الموصول لا محل لها .

(١) إنما بنى لأن البناء هو الأصل ، وعلى الفتح ، لأن الفتحة أخف الحركات والفعل ثقيل ؛ لكون معناه مركباً لدلالته على الحدث والزمان ، فقصد التعادل لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد .

(٢) الصحيح أنه مبنى على فتح مقدر مع واو الجماعة ومع ضمير الرفع المتحرك ، منع من ظهوره الضمة العارضة لمناسبة الواو ، والسكون العارض لكراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

(والثانى) اختُلف فى بنائه – والراجح أنه مبنى ، وهو فعل الأمر ، نحو : اضْرِب ، وهو مبنى عند البصريين[1] – ومُعْرَب عند الكوفيين[2] .

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة : هل تضْرِبَنَّ ، والفعل معها مبنى على الفتح ، ولا فرق فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة ، فإن لم تتصل به لم يُبْنَ ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألف اثنين نحو : هل تضْرِبانِّ[3] ، وأصله : هل تضْرِبانِنَّ ، فاجتمعت ثلاثُ نونات ؛ فحذفت الأولى – وهى نون الرفع – كراهةَ توالى الأمثال ، فصار : هل تضربانِّ .

وكذلك يعرب الفعلُ المضارعُ ، إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبة ، نحو : هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون – وهل تَضْرِبِنَّ يا هند . وأصل تضربُنَّ : تضربونَنَّ ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال كما سبق ، فصار تضربونّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضرِبُنَّ . وكذلك تضربِنَّ أصله تضربينَنَّ ، ففُعل به ما فُعل بتضربونَنَّ . وهذا هو المراد بقوله :

« وأعربُوا مضارعاً إن عَرِيَا مِنْ نُونِ توكيدٍ مباشر ... »

(١) بناؤه على ما يجزم به مضارعه ؛ فيجزم بالسكون فى الصحيح الآخر كما مثل ، ويحذف حرف العلة فى المعتل ، ومنه « هاتِ » و « تعال » ، ويحذف النون فى الأفعال الخمسة ، كاضربا .

(٢) فهو عندهم مجزوم بلام أمر مقدرة ، حذفت اللام تخفيفاً وحرف المضارعة للفرق بين هذا وبين غير المجزوم عند الوقف عليه ، ثم أتى بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن فأصل اضرب – مثلا – لتضرب ، وهو قول ضعيف لما فيه من تكلف لا داعى له .

(٣) بالنون الثقيلة ؛ لأن الخفيفة لا تقع فى فعل الإثنين ، ولا فى جماعة الإناث .

فشَرَط فى إعرابه أن يَعْرَى من ذلك ، ومفهومه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنياً .

فعلم أن مذهبه : أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد ، نحو : هل تضربَنَّ يا زيد ، فإن لم تباشره أُعْرِبَ ، وهذا هو مذهب الجمهور[١] .

وذهب الأخفش إلى أنه مبنىٌّ مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل[٢] . ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد[٣] .

ومثال ما اتصلت به نون الإناث : الهندات يَضربْنَ ، والفعل معها مبنىٌّ على السكون . ونقل المصنف — رحمه الله تعالى — فى بعض كُتبه أنه لا خلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود . وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[٤] فى شرح الإيضاح .

* * *

(١) وهو الصحيح المشهور ، ويعرف الاتصال المباشر من علمه ؛ بأن المضارع إذا كان مرفوعاً بالضمة قبل مجيء النون — فإنه يبنى بعد مجيئها ؛ لأن الاتصال يكون مباشراً ، وإن كان مرفوعاً بالنون قبل مجيئها — فلا يبنى ، لوجود الفاصل الظاهر أو المقدر وهو الضمير .

(٢) ويكون الفعل حينئذ مبنياً على فتح مقدر منع منه حركة مناسبة واو الجماعة أو ياء المخاطبة .

(٣) ويكون الإعراب فى المباشرة مقدراً منع منه حركة التمييز بين المسند للواحد ، والمسند للجماعة ، وللواحدة .

(٤) هو على بن مؤمن أو الحسن بن عصفور النحوى الحضرمى الإشبيلى . حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس ، أخذ عن الدباج والشلوبين ولازمه مدة ثم حدثت بينهما قطيعة ومنافرة ، وجال بالأندلس ، وأقبل عليه الطلبة وكان لا يمل من القراءة والمطالعة . ولم يشتغل بغير النحو حتى نبغ فيه » وله مؤلفات كثيرة منها الممتع فى التصريف ، وكان أبو حيان لا يفارقه ، وشرح المقرّب فى النحو ولم يتمه ، وشروح على الجمل وغير ذلك ، وتوفى سنة ٦٦٩ هـ .

(وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ ... كَأَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ، وَالسَّاكِنُ كَمْ)[1]

الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها[2] ما تفتقر فى دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو : أخذت من الدراهم ، فالتبعيض مستفاد من لفظ « من » بدون الإعراب .

والأصل فى البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة . ولا يُحرَّك المبنىُّ إلا لسبب، كالتخلص من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة — كأَيْنَ وقامَ وإنَّ ، وقد تكون كسرة — كأَمْسِ وَجَيْرِ[3] ، وقد تكون ضمة — كحيْثُ وهو اسم ، و« مُنْذُ » وهو حرف إذا جررت به . وأما السكون فنحو : كَمْ — وَاضْرِبْ — وَأَجَلْ .

وَعُلِم مما مثَّلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل[4] —

---

(١) « وكل حرف » مبتدأ ومضاف إليه « مستحق » خبر « للبنا » متعلق بمستحق « والأصل » مبتدأ « فى المبنى » متعلق به « أن » مصدرية « يسكنا » مضارع ونائب الفاعل يعود إلى المبنى والألف للاطلاق ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ . « ومنه » خبر مقدم « ذو فتح » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « وذو كسر » معطوف على ما قبله « وضم » معطوف على كسر بتقدير مضاف — أى وذ ضم « كأين »مقصود لفظه خبر لمبتدأ محذوف « أمس حيث » معطوفان على أين بحذف العاطف « والساكن كم » مبتدأ وخبر .

(٢) أى لا يتوارد عليها .

(٣) شرط بناء « أمس » خلوه من أل والإضافة ، وأن يراد به يوم معين. و « جير » حرف جواب كنعم .

(٤) لثقلهما وثقل الفعل كما سبق . هذا : ويتبين مما تقدم — أن من المبنيات ما هو مبنى على السكون، وما هو مبنى على حركة. وينوب عن السكون — الحذف، ويكون فى فعل الأمر المعتل الآخر ؛ كاغز — وارم — واسع ، وفى المسند إلى ألف الإثنين — وواو الجماعة — وياء المخاطبة . والحركة : إما فتحة وينوب عنها : الكسرة فى جمع المؤنث السالم ، والياء فى المثنى وجمع المذكر إذا وقع أحدهما اسماً للا النافية للجنس ، وإما ضمة وينوب عنها : الألف فى=

بل فى الإسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون – يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف .

* * *

(وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ ، نَحْوُ : لَنْ أَهَابَا
وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا ، وَجُرّْ كَسْرًا : كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ
وَأَجْزِمْ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ ، نَحْوُ : جَا أَخُو بَنِى نَمِرْ)[1]

أنواع الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم : فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو : زيد يقوم – وإن

= المثنى ، والواو فى جمع المذكر ؛ إذا وقع أحدهما منادى نحو : يا محمدان – يا محمدون .

(١) « والرفع » مفعول أول مقدم لا جعلن « والنصب » معطوف عليه « اجعلن » أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « إعراباً » مفعول ثان لأجعلن « لاسم » متعلق بإعراباً « وفعل » معطوف على اسم « نحو » خبر لمبتدأ محذوف . « والاسم » مبتدأ « قد خصص بالجر » الجملة فى محل رفع خبر « كما » الكاف جارة ، وما مصدريه « قد خصص الفعل » الجملة من الفعل ونائب الفاعل فى تأويل مصدر مجرور بالكاف « بأن » الباء جارة ، وأن حرف مصدرى ونصب « ينجزما » منصوب بأن والألف للإطلاق ، والجملة فى تأويل مصدر مجرور بالباء . « فارفع » فعل أمر « بضم » متعلق به « وانصبن » أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد « فتحاً » منصوب بنزع الخافض ، وكذلك كسراً « كذكر الله » خبر لمبتدأ محذوف ومضاف إليه « عبده » مفعول لذكر وهو مصدر مضاف للهاء . « يسر » مضارع فاعله يعود على ذكر والجملة خبر المبتدأ . « واجزم » أمر معطوف على ارفع « بتسكين » متعلق به « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « ذكر » الجملة صلة ما « ينوب » الجملة خبر المبتدأ وفاعل ينوب يعود على غير « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « جاء » ماض قصر للضرورة « أخو » فاعل « بنى نمر » مضاف إليه وسكن للوقف .

زيداً لن يقوم ، وأما الجر فيختص بالأسماء[1] ، نحو : بزيدٍ ، وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو : لم يضرب .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه[2] ، كما نابت الواو عن الضمة فى أَخُو — والياء عن الكسرة فى بَنِى ، من قوله : « جا أخو بنى نمر » ، وسَيَذْكُر بعد هذا مواضع النيابة .

* * *

(وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ، وانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ، وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ — مَامِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ)[3]

شَرَع فى بيان ما يُعرب بالنيابة عما سبق ذكره ، والمراد بالأسماء التى سيصفها : الأسماء الستة ؛ وهى : أَبٌ ، وَأَخٌ ، وَحَمٌ ، وَهَنٌ ، وَفُوهُ ، وَذُو مَالٍ[4] — فهذه ترفع بالواو نحو : جاء أبو زيْدٍ ، وتنصب بالألف نحو : رأيتُ أباه ، وتجر بالياء نحو : مرَرْتُ بأبيه . والمشهور أنها معربة بالحروف ؛ فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء نائبة عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله :

---

(١) لأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم .

(٢) ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء ؛ فينوب عن الضمة : الألف ، والواو ، والنون . وعن الفتحة : الألف ، والياء ، والكسرة ، وحذف النون . وعن الكسرة : الفتحة ، والياء . وعن السكون : حذف حرف العلة فى المضارع المعتل المجزوم ، وحذف النون فى الأفعال الخمسة المجزومة . وهذه العشرة واقعة فى سبعة الأبواب الآتية .

(٣) « وارفع » فعل أمر « بواو » متعلق به « وانصبن بالألف » مثل ما قبله « ما » اسم موصول فى محل نصب ، تنازعه كل من : ارفع ، وانصب ، واجرر . وقد أعمل الأخير لقربه وحذف الضمير مما قبله « من الأسماء » متعلق بأصف ، وجملة أصف صلة الموصول والعائد محذوف — أى الذى أصفه .

(٤) أضافه وما قبله دون الباقى لأن هذين لا يقطعان عن الإضافة أصلا — بخلاف الباقى .

« وارفع بواو ... — إلى آخر البيت »[1] والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، فالرفع بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتحة مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح — لم يَنُبْ شيء عن شيء مما سبق ذكره[2] .

* * *

(مِنْ ذَاكَ «ذُو» : إنْ صُحْبَةً أَبَانَا   وَالْفَمُ ؛ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا)[3]

أى : من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء — ذُو ، وَفَمٌ . ولكن يشترط فى « ذو » أن تكون بمعنى صاحب ، نحو : جاءنى ذو مال — أى صاحب مال، وهو المراد بقوله : « إن صُحبةً أبانَا » — أى إن أفهَمَ صحبةً ، واحترز بذلك عن « ذو » الطائية ؛ فإنها لا تُفهِم صحبة ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، بل تكون مبنية[4] ، وآخرها الواو رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : جاءنى ذو قامَ — ورأيتُ ذو قامَ — ومررْتُ بذو قامَ ؛ ومنه قوله :

---

(١) هذا مذهب طائفة من النحويين منهم : الزجاجى وقطرب من البصريين ، وهشام من الكوفيين وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف .

(٢) هذا مذهب سيبويه والفارسى وجمهور من البصريين . وهذان المذهبان هما أقرب المذاهب فى إعراب هذه الأسماء .

(٣) « من ذاك » جار ومجرور خبر مقدم « ذو » مبتدأ مؤخر . ورفعه مقدر على الواو لقصد لفظه « إن » حرف شرط « صحبه » مفعول مقدم لأبانا الواقع فعلا للشرط والألف للإطلاق ، وفاعله يعود على ذو . وجواب الشرط محذوف — أى إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو ، « والفم » معطوف على ذو ، « حيث » ظرف مكان « الميم » مبتدأ « منه » متعلق بياناً « بانا » أى انفصل ماض فاعله يعود على الميم والألف للإطلاق والجملة خبر المبتدأ . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(٤) أى على سكون الواو ، وذلك عند بعض طيئ . وبعضهم يعربها بالحروف حملا على ذى بمعنى صاحب .

٤ — فَإِمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وكذلك يشترط فى إعراب الفم بهذه الأحرف — زوال الميم منه ، نحو : هذا فُوهُ — ورأيت فاهُ — ونظرت إلى فِيهِ ، وإليه أشار بقوله : « والفم حيث الميم منه بانا » أى انفصلت منه الميم — أى زالت منه ؛ فإن لم تزل منه — أعرب بالحركات ، نحو : هذا فمٌ ، ورأيت فمًا ، ونظرت إلى فمٍ .

---

(٤) هو لمنظور بن سُحيم الفَقعسى الشاعر الإسلامى من قصيدة قالها فى امرأته ومطلعها :

ذهبت إلى الشيطان أخطب وُدَّه   فأدخلها من شِقوتى فى حباليا

« فإما » الفاء عاطفة وإما حرف شرط وتفصيل « كرام » مبتدأ نكرة خصص بالوصف « موسرون » نعت له « لقيتهم » الجملة خبر ، ويجوز أن يكون « كرام » فاعل لفعل محذوف يفسره السياق وتكون جملة لقيتهم صفة ثانية ، « فحسبى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وحسبى اسم بمعنى كاف مبتدأ مضاف إلى ياء المتكلم « من » جارة « ذو » اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر والجار والمجرور متعلق بحسب « عندهم » ظرف مكان مضاف إلى ضمير الغائبين ، وهو متعلق بمحذوف صلة الموصول « ما » اسم موصول خبر حسبى « كفانيا » فعل ماض والفاعل يعود إلى ما والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول والألف للإطلاق والجملة صلة ما . ويجوز جعل حسبى خبراً مقدماً « وما » ، مبتدأ مؤخر (والمعنى) هؤلاء الناس الذين نزلت بينهم : إما أن يكونوا كراما أصحاب ثراء — فأكتفى بما نلته منهم ولا أطلب مزيداً ، وإما معسرون فأعذرهم ، وإما لئام أشحاء فأدخر عرضى وحيائى عنهم ، وهذا قوله بعد :

وإما كرام مُعسِرون عذَرتهم   وإما لئام فادَّخرت حيائيا

(والشاهد) فى « ذو » فإنها اسم موصول بمعنى الذى مبنية على سكون الواو فى حالة الجر على هذه الرواية . وروى : من ذى ، على أنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح .

(أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌ — كَذَاكَ ، وَهَنُ وَالنَّقْصُ فِي هٰذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ)[1]

يعنى أن أباً ، وأخاً ، وحَماً — تجرى مَجرَى « ذُو — وفَم » اللذين سبق ذكرهما ؛ فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، نحو : هذا أبوه وأخوه وَحَمُوها ، ورأيت أباه وأخاه وَحَمَاها ، ومررت بأبيه وأخيه وَحَميها . وهذه هى اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف فى هذه الثلاثة لغتين أخريَين .

وأما « هَنٌ » فالفصيح فيه أن يُعرب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون فى آخره حرف علة ، نحو : هذا هَنُ زيد — ورأيت هَنَ زيد — ومررت بِهَنِ زيد . وإليه أشار بقوله : « والنقص فى هذا الأخير أحسَنُ » — أى النقص فى (هَنٍ) أحسَنُ من الإتمام[2] ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو : هذا هَنُوهُ — ورأيت هَنَاهُ — ونظرت إلى هَنِيهِ .

---

(١) « أب » مبتدأ وهو معرفة بقصد اللفظ « أخ ، حم » معطوفان على أب بإسقاط العاطف ، والحم : أقارب الزوج ، وقد يطلق على أقارب الزوجة ، ويخصه العرف بالوالد . « كذاك » جار ومجرور خبر المبتدأ « وهن » مبتدأ حذف خبره — أى كذاك ، والهن : كلمة يكنى بها عما يستقبح ذكره ، وقيل عن الفرج خاصة ، وقيل معناه : شيء ، تقول هذا هنك — أى شيئك ، « والنقص » مبتدأ « فى هذا » متعلق بالنقص أو بأحسن « الأخير » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « أحسن » خبر المبتدأ . « وفى أب » متعلق بيندر « وتالييه » معطوف على أب « يندر » فعل وفاعله يعود على النقص « وقصرها » مبتدأ مضاف إلى الهاء « من نقصهن » متعلق بأشهر الواقع خبراً للمبتدأ .

(٢) ومنه الحديث : من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا أى من دعا بدعائها فقال : يالفلان ، داعياً إلى العصبية القبلية التى محاها الإسلام — فقولوا له بصريح العبارة : عض أير أبيك .

وأنكر الفَرَّاء جواز إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب ، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لم يَحفظ .

وأشار المصنف بقوله : « وفى أب وتاليه يندر — إلى آخر البيت » إلى اللغتين الباقيتين فى أب وتالييه — وهما : أخٌ ، وَحَمٌ — فإحدى اللغتين النقص ؛ وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو : هذا أبُهُ — وأخُهُ — وَحَمُهَا ، ورأيتُ أبَهُ — وَأخَهُ — وَحَمَهَا ، ومررتُ بأبِهِ وَأخِهِ وَحَمِهَا . وعليه قوله :

٥ — بأبِهِ اقْتَدَى عَدِىٌّ فِى الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذه اللغة نادرة فى «أب» وتالييه ، ولهذا قال : « وفى أب وتالييه يندر » — أى يندر النقص . واللغة الأخرى فى أب وتالييه — أن يكون بالألف : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : هذا أبَاهُ — وَأخَاهُ — وَحَمَاهَا ، ورأيت أبَاهُ — وَأخَاهُ—وَحَمَاهَا ، ومررت بأبَاهُ — وَأخَاهُ — وَحَمَاهَا . وعليه قول الشاعر :

٦ — إنَّ أبَاهَا وَأبَا أبَاهَا قَدْ بَلَغَا فى المَجْدِ غَايَتَاهَا

---

٥ — هو لرؤبة بن العجاج يمدح عدى بن حاتم الطائى . « بأبه » متعلق باقتدى مضاف إلى الضمير « عدى » فاعل اقتدى « فى الكرم » متعلق باقتدى أيضاً وسكن للضرورة « ومن » اسم شرط جازم مبتدأ « يشابه » الجملة فعل الشرط وهى خبر المبتدأ على الصحيح « أبه » مفعول يشابه منصوب بالفتحة على لغة النقص والهاء مضاف إليه « فما ظلم » الفاء واقعة فى جواب الشرط وما نافية والجملة جواب الشرط « والمعنى » أن من يشبه أباه فى الصفات والأخلاق لم يحصل منه ظلم ؛ لأنه لم يشبه أجنبياً ، أو لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه « والشاهد » استعمال أب فى الموضعين منقوصاً معرباً بالحركات على لغة .

٦ — نسب هذا البيت فى شرح القاموس لأبى النجم العجلى ، وقيل لبعض أهل اليمن يصف والد محبوبته بالمجد والسؤدد من قصيدة مطلعها :

واهاً لسلمى ثم واهاً واها هى المنى لو أننا نلناها =

فعلامة الرفع والنصب والجر — حركة مقدرة على الألف ؛ كما تُقدر فى المقصور ، وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره : أنَّ فى أب ، وأخ ، وحم — ثلاث لُغات : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى « هَنٍ » لغتين : إحداهما النقص — وهو الأشهر ، والثانية الإتمام — وهو قليل .

* * *

(وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اَعْتِلاَ)[1]

ذكر النحويون لإعرابِ هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة :

= « إن » حرف توكيد ونصب « أباها » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر . أو بالألف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف إلى ها « وأبا » معطوف على أباها ، وهو مضاف إلى أباها الثانية « قد بلغا » ألف الاثنين فاعل والجملة خبر إن « فى المجد » متعلق ببلغ ، « غايتاها » مفعول بلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر — على لغة من يلزم المثنى الألف ، والضمير للمجد وأنث باعتبار الصفة أو المنزلة ، والمراد بالغايتين : المبدأ والنهاية .

« والشاهد » لزوم الألف فى « أباها » على لغة القصر والإعراب بحركات مقدرة عليها فى المواضع الثلاثة ، وهو صريح فى « أبا » الثالثة لأنه مضاف إليه . أما الأولى والثانية فبالقرينة ؛ لأنه يبعد أن يأتى الشاعر بكلمة واحدة فى بيت واحد على لغتين مختلفتين . وإلا فإنهما يحتملان الجر على اللغة المشهورة .

ومثل هذا : قول عمرو بن العاص لعلى بن أبى طالب حين حمله معاوية على مبارزته فى موقعة صفين : مُكره أخاك لا بطل ، فإن أخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر .

(١) « وشرط » مبتدأ « ذا » اسم إشارة مضاف إليه « الإعراب » بدل أو عطف بيان « أن يضفن » الجملة من الفعل ونائب الفاعل وهو نون النسوة فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « لا » عاطفة « لليا » معطوف على متعلق يضفن المحذوف — أى يضفن لأى اسم ظاهر أو مضمر — لا لليا « كجا » خبر لمبتدأ محذوف « أخو أبيك » فاعل ومضاف إليه « ذا » حال من أخو « اعتلا » مضاف إليه ، وقصر الضرورة .

(أحدها) أن تكون مضافة[1] واحترز بذلك من ألا تضاف ، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو : هذا أبٌ — ورأيت أبًا — ومررت بأبٍ.

(الثانى) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو : هذا أبو زيد — وأخوه وحَمُوه ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة ، نحو : هذا أبي — ورأيت أبي — ومررت بأبي . ولم تعرب بهذه الحروف . وسيأتى ذكر ما تُعرب به حينئذ .

(الثالث) أن تكون مُكَبَّرَة ، واحترز بذلك من أن تكون مُصغرة ؛ فإنها حينئذ تُعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : هذا أُبَيُّ زيد — وذُوَيُّ مالٍ ، ورأيت أُبَيَّ زيد — وذُوَيَّ مالٍ ، ومررت بأُبَيِّ زيد — وذُوَيِّ مالٍ .

(الرابع) أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة[2] أو مُثنّاة ؛ فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو : هؤلاء آباءُ الزيْدِينَ — ورأيت آباءَهم — ومررت بآبائهم ؛ وإن كانت مُثناة أعربت إعراب المثنى : بالألف رفعاً — وبالياء جراً ونصباً ، نحو : هذان أبَوَا زيد — ورأيت أبَويْهِ — ومررت بأبَوَيْهِ .

ولم يذكر المصنف — رحمه الله تعالى — من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين . ثم أشار إليهما بقوله : « وشرط ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لليا » أى شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف — أن تضاف

---

(١) أى لفظاً كما مثل ، أو تقديراً كقول العجاج : « خالط من سلمى خياشيمَ وَفا » أى خياشيمها وفاها ، فقد حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فنصب بالألف .

(٢) أى جمع تكسير ، أما جمع السلامة المذكر فتعرب إعرابه كالتثنية ، ولم يجمع منها جمع المذكر إلا « الأب » و « ذو » شذوذاً .

« تنبيه » خير ماقيل فى إعراب « لاأبا له — ولاأبالك » أن أبا اسم لامبنى على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف فى جميع الحالات ، والجار والمجرور خبر .

إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لابد من إضافتها ، وأنه لابد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم . ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ؛ وذلك أن الضمير فى قوله « يُضَفْنَ » راجع إلى الأسماء التى سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ، فكأنه قال : وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غير ياء المتكلم .

واعلم أن « ذُو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ[1] ، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفة ، نحو : جاءنى ذُو مالٍ ، فلا يجوز : جاءنى ذُو قائم .

* * *

(بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى ، وَكِلَا … إذا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

كِلْتَا كَذَاكَ ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ … كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

وَتَخْلُفُ الْيَا فِى جَمِيعِهَا الْأَلِفْ … جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ)[2]

---

(١) وشذ قولهم : « إنما يعرف الفضل من الناس ذووه » وكذلك لاتضاف إلى علم إذا أريد بها التوصل إلى الوصف باسم الجنس ، وإنما تضاف « ذو » ومثناها وجمعها إلى أسماء الأجناس المعنوية ؛ كالعلم ، والمال ، والجاه ... الخ .

(٢) « بالألف » متعلق بارفع المثنى مفعول ارفع « وكلا » معطوف عليه « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « بمضمر » متعلق بوصل « مضافاً » حال من ضمير وصل « وصلا » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على كلا ، والألف للإطلاق ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا ، وجواب الشرط محذوف والتقدير : إذا وصل « كلا » بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر — فارفعه بالألف ، «كلتا كذاك » مبتدأ وخبر « اثنان واثنتان » مبتدأ ومعطوف عليه « كابنين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الألف فى يجريان «وابنتين» معطوف على ابنين « يجريان » مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل والجملة خبر المبتدأ وماعطف عليه « وتخلف الياء » فعل وفاعل « فى جميعها » متعلق بتخلف وهو مضاف إلى الهاء « الألف » مفعول تخلف وسكن للقافية « جراً » مفعول لأجله « ونصباً » معطوف على جراً « بعد » ظرف متعلق بتخلف «فتح» مضاف إليه «قد ألف» الجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لفتح.

ذكر المصنف — رحمه الله تعالى — أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثنى ، وهو مما يعرب بالحروف .

وَحَدُّهُ : لفظٌ دالٌّ على اثنين ، بزيادة فى آخره ، صالح للتجريد ، وَعَطْف مِثله عليه[1] . فيدخل فى قولنا : لفظ دال على اثنين — المثنى نحو : الزيدان ، والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو : شَفْع[2] . وخرج بقولنا : بزيادة نحو : شَفْع ، وخرج بقولنا : صالح للتجريد نحو : اثنان[3] ؛ فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول «اثْنٌ» . وخرج بقولنا : وعطْفِ مثله عليه — ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه ؛ كَالْقَمَرَيْنِ ، فإنه صالح للتجريد ، فتقول : قمر ، ولكن يُعطف عليه مُغايره لا مثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : الْقَمَرَيْنِ[4] .

وأشار المصنف بقوله : « بالألف ارفع المثنى وكلا » — إلى أن المثنى يُرفع بالألف ، وكذلك شِبْهُ المثنى ، وهو : كل ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله : وكِلاَ ؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دَلَّ على اثنين بزيادة أو شبهها — فهو مُلحق بالمثنى ؛ فكلا

---

(١) أى وصالح لعطف مثله عليه بعد التجريد ؛ لأن المعطوف هو المفرد لا المثنى .

(٢) ومثله « زوج » . ويخرج بقوله : دال على اثنين — الاسم الذى فى آخره زيادة المثنى ولايدل على اثنين ؛ صفة : كجوعان وشبعان ، وسكران ، أو علماً : كعثمان وحسان ، فهذا ونحوه يعرب بحركات ظاهرة على النون .

(٣) ومثلها : اثنتان ، وكلا وكلتا ؛ إذ لم يسمع لها مفرد ، فهى من الملحق بالمثنى .

(٤) ومثله : العمران كقوله عليه الصلاة والسلام : « اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك » — أى عمر بن الخطاب ، وأبى جهل عمرو بن هشام ، وكذلك الأبوان للأب والأم . وأظن أنه لامانع من أن يكون التغليب قياسياً عند وجود قرينة تدل على المراد من غير لبس .

وكلتا ، واثنان واثنتان — مُلحقة بالمثنى ؛ لأنها لا يصدق عليها حد المثنى ، لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ ، نحو : جاءنى كِلاهما — ورأيت كِلَيْهِمَا — ومررت بِكِلَيْهِمَا ، وجاءتنى كِلْتاهما — ورأيت كلتيهما — ومررت بكلتيهما ؛ فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : جاءنى كِلا الرجلين — وكِلْتا المرأتين ، ورأيت كِلا الرجلين — وكِلْتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين — وكِلْتا المرأتين[1] فلهذا قال المصنف : « .... وكِلا * إذا بمُضمرٍ مضافاً وُصِلَا » .

(١) وفى هذه الحالة يقدر الإعراب على الألف للأحوال الثلاثة : كالمقصور. ومن الناس من يعربهما إعراب المثنى مطلقاً ، وهما اسمان ملازمان للإضافة إلى مايدل على اثنين ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ، ويجوز فى ضميرهما اعتبار اللفظ والمعنى ، والأفصح مراعاة اللفظ ، وبه جاء القرآن : (كلتا الجنتين آتت أُكلها). قيل ويلحق بالمثنى أيضاً ، ماسمى به منه ، كبدران ، ومروان ، ومحمدين ، وحسنين — أعلاماً ، فترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء بعد حذف علامتى التثنية من آخرها ، ويجوز إبقاء العلم على حاله من الألف والنون ، والياء والنون — مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية ، مناسبة على آخره . ولعل هذا هو المناسب للواقع وللمعاملات الجارية اليوم . وإجمال القول : أنه يشترط فى كل مايثنى ثمانية شروط : الإفراد ، فلايثنى المثنى ولاالمجموع جمع مذكر سالماً ، والإعراب فلايثنى المبنى على الأصح . والتنكير : فلايثنى العلم باقياً على علميته ، وعدم التركيب ، فلايثنى المركب الإسنادى وكذا المزجى على الصحيح والعددى . واتفاق اللفظ ، واتفاق المعنى ، وألا يستغنى بتثنية غيره عنه ؛ فلا تثنى « سواء » و « بعض » ؛ لأنهم استغنوا عنهما بتثنية سِىّ وجُزء ، فقالوا: سيان — وجزءان . وشذ قول الشاعر :

فيارب إن لم تجعل الحبّ بيننا　　سواءين فاجعلنى عن حُبها جَلَدا

وأن يكون له ثان فى الوجود ؛ فلايثنى الشمس والقمر إلا من باب التغليب ، وقد جمعت هذه الشروط فى بيتين هما :

شرط المثنى أن يكون معرَبا　　ومفردًا ، منكرًا ، وماركُبا

موافقاً فى اللفظ والمعنى ، له　　مماثل ، لم يغن عنه غيره

وزاد بعضهم شرطاً آخر ، وهو أن يكون فى تثنيته فائدة ؛ فلايثنى « كل » ولا يجمع.

ثم بَيَّنَ أن اثنين واثنتين يجريان مجرَى ابنين وابنتين ، فاثنان واثنتان مُلحقان بالمثنى كما تقدم ، وابنان وابنتان مثنى حقيقة .

ثم ذكر المصنف — رحمه الله تعالى — أن الياء تخلف الألِف فى المثنى والملحق به فى حالتى الجر والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، نحو : رأيت الزيدَين كليهما — ومررت بالزيدين كليهما . واحترز بذلك عن ياء الجمع ، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، نحو : مررت بالزيدين . وسيأتى ذلك .

وحاصل ما ذكره : أن المثنى وما أُلحق به يُرفع بالألف ، ويُنصب ويُجر بالياء ، وهذا هو المشهور . والصحيح أن الإعراب فى المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجرًا .

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعًا والياء نصباً وجرًا — هو المشهور فى لغة العرب . ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً[1] : رفعاً ، ونصباً ، وجرًا ؛ فيقول : جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما.

* * *

(وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ ، وَمُذْنِبِ))[2]

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثانى المثنى ، وقد تقدم الكلام عليهما . ثم ذكر فى هذا البيت القسمَ

---

(١) هذه لغة كنانة وبنى الحارث ، وعليها خرج قوله تعالى : (إن هذان لساحِران) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « لاوِتْران فى ليلة » .

(٢) « وارفع » فعل أمر ، بواو متعلق به « وبيا » متعلق باجرر وقصر للضرورة ، « وانصب » معطوف على أجرر ومتعلقة محذوف — أى وانصب بيا « سالم » مفعول به تنازعه كل من : ارفع واجرر وانصب ، وأعمل الأخير ، وحذف الضمير من الأولين « جمع عامر » مضاف إليه « ومذنب » معطوف على عامر .

الثالثَ ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً . وأشار بقوله : « عامرٍ ومذنبٍ » — إلى ما يُجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفة[1] .

فيشترط فى الجامد : أن يكون عَلَمًا — لمذكر — عاقل — خالياً من تاء التأنيث — ومن التركيب ؛ فإن لم يكن عَلَمًا لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال فى رجل — رَجُلُونَ ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو : رُجَيْلٍ — ورُجَيْلُونَ ؛ لأنه وَصْفٌ .

وإن كان عَلَمًا لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال فى زينب — زينبون[2] ، وكذا إن كان عَلَمًا لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال فى لاحِقٍ — اسمَ فرسٍ — لاحقون[3] ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال فى طَلْحَة — طَلْحون ، وأجاز ذلك الكوفيون[4] ، وكذلك إذا كان مركباً ، فلا يقال فى سيبويه — سيبويهون ، وأجازه بعضهم .

ويشترط فى الصفة : أن تكون صفة لمذكر — عاقل[5] — خالية من

---

(١) الجامد ، هو الاسم الدال على الذات من غير اعتبار وصف ، أما الصفة فهى المشتق للدلالة على معنى وذات .

(٢) لئلا يلتبس جمع المذكر بالمؤنث .

(٣) لعدم العقل ، وإنما اشترط ذلك لأن هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه ، والمذكر العاقل أشرف من غيره .

(٤) أجازوا جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث ، كطلحة وحمزة — جمع مذكر سالماً بعد حذف التاء التى فى المفرد ، فيقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ؛ لأن هذه التاء فى تقدير الانفصال ؛ بدليل سقوطها فى جمع المؤنث السالم ، كطلحات وحمزات ، والعلماء يجمعون على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمعاً سالماً ، فلو سمينا رجلا حمراء أو حبلى — جاز جمعه على حمراوين وحبليين ، ولاشك أن المختوم بالألف أشد تمكناً فى التأنيث من المختوم بالتاء ، وإذا جاز هذا فجواز ذلك أولى .

(٥) أى ولو تنزيلا ؛ ليدخل نحو قوله تعالى : (قالتَا أتينا طائعين — رأيتهم لى ساجدين) .

تاء التأنيث — ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلَاء[1] — ولا من باب فَعْلَانَ فَعْلَى — ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا : صفة لمذكر — ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال فى حائض : حائضون . وخرج بقولنا : عاقل — ما كان صفة لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال فى سابق — صفة فرَس — سابقون . وخرج بقولنا : خالية من تاء التأنيث — ما كان صفة لمذكر عاقل ، لكن فيه تاء التأنيث ، نحو : عَلَّامَة ؛ فلا يقال فيه : عَلَّامون . وخرج بقولنا : ليست من باب أَفْعَل فَعْلَاء — ما كان كذلك ، نحو : أَحْمَرَ ، فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، وكذلك ما كان من باب فَعْلَان فَعْلَى ، نحو : سَكْرَانَ — وَسَكْرَى ؛ فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى فى الوصف المذكرُ والمؤنث ، نحو : صَبُور — وجَرِيح ، فإنه يقال : رجل صبور — وامرأة صبور ، ورجل جريح — وامرأة جريح ؛ فلا يقال فى جمع المذكر السالم : صبورون ولا جريحون[2] .

وأشار المصنف — رحمه الله — إلى الجامد الجامع للشروط التى سبق ذكرها بقوله : عامر ، فإنه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون .

---

(١) أى أفعل الذى مؤنثه فعلاء ، كأحمر وحمراء ، وفعلان كذلك ، كسكران وسكرى .

(٢) يستوى فى صبور وجريح التذكير والتأنيث ، إذا كان الأول بمعنى فاعل — والثانى بمعنى مفعول ، وجَريا على موصوف مذكور ، تقول : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح ، وامرأة جريح ؛ فإن كان فعول بمعنى مفعول نحو : دابة ركوب — أى مركوبة ، أو كان فعيل بمعنى فاعل نحو : أليم بمعنى مؤلم — لايستوى فيهما التذكير والتأنيث ، تقول : عذاب أليم وحادثة مؤلمة ، وكذلك إذا لم يذكر الموصوف ؛ تقول : رأيت صبوراً وصبورة — وجريحاً وجريحة .

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله : « وَمُذْنِبِ » ؛ فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب: أَفْعَلَ فَعْلاء ، ولا من باب: فَعْلَان فَعْلَى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مُذْنِبون .

* * *

(وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالْأَهْلُونَا
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ ، وَالسِّنُونَا
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ) (١)

أشار المصنف — رحمه الله — بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه — عامر ؛ وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها ؛ كمحمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون . وإلى شبه مُذْنِب ؛ وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ؛ كالأَفْضَلِ وَالضَّرَّاب ونحوهما ، فتقول : الأفضلون والضرّابون . وأشار بقوله : « وبه عشرون » إلى ما أُلحق بجمع المذكر السالم فى إعرابه : بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً .

وجمع المذكر السالم هو : ما سَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَوُجِدَ فيه الشروط التى سبق ذكرها ؛ فَمَالَاوَاحِدَ له من لفظة ، أَوْلَهُ وَاحِدٌ غيرُ

---

(١) « وشبه » معطوف على عامر ومذنب « ذين » اسم إشارة مثنى مضاف إليه مبنى على الياء فى محل جر « وبه » متعلق بألحق « عشرونا » مبتدأ « وبابه » معطوف عليه « ألحق » الجملة خبر المبتدأ « والأهلونا » هو ومابعده عطف على عشرون بإسقاط العاطف فى بعضها على أنها مبتدآت حذف خبرها — أى كذلك ألحقت « وأرضون » مبتدأ « شذ » الجملة خبر « والسنون » مبتدأ حذف خبره لدلالة شذ عليه « وبابه » معطوف على السنون « ومثل » حال من فاعل يرد «حين» مضاف إليه « ذا » اسم إشارة فاعل يرد « الباب » بدل من ذا أو عطف بيان « وهو » مبتدأ « عند قوم » ظرف ومضاف إليه متعلق بيطرد ، وجملة يطرد خبر المبتدأ .

مستكمِلٍ للشروط – فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو مُلحق به ؛ فعشرون وبابه – وهو ثلاثون إلى تسعين – مُلحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ[1] ، وكذلك « أَهْلُونَ » مُلحق به ؛ لأَنَّ مفرده – وهو أَهْلٌ – ليس فيه الشروط المذكورة ؛ لأنَّه اسم جنس جامد[2] كرجل ، وكذلك « أُولو » ؛ لأنَّه لا واحد له من لفظه[3] « وَعالَمون » : جمع عالَم ، وعالَم كرجل – اسمُ جنس جامد[4] ، وَعِلِّيُّون : اسم لأَعْلَى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وَأَرَضُون : جمعُ أَرضٍ ، وَأَرضٌ اسم جنس جامد مؤنث ، وَالسِّنُون : جمع سَنَة ، والسنة : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها مُلحقة بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط[5] .

وأشار بقوله : « وبابه » – إلى باب سَنَة ؛ وهو : كل اسم ثلاثى – حُذفت لامه – وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث – ولم يكسَّر ؛ كمائة وَمِئِين

---

(١) لأنه يلزم عليه إطلاق عشرين على ثلاثين، وثلاثين على تسعة، لأن أقل الجمع ثلاثة للمفرد .

(٢) يراد به القريب – بمعنى ذى القرابة ، وليس علماً ولاصفة ، وقد جمع شذوذاً فى قول الشنفرى :

* وَلِى دُونكم أَهْلُون سِيد عَمَلَّس *

(٣) بل هو اسم جمع لذو بمعنى صاحب ، ويكتب بالواو بين الهمزة واللام .

(٤) يطلق على مجموع ماسوى الله ، ويطلق كذلك على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدة ، كعالم الإنس ، وعالم الجن ، وعالم الحيوان .

(٥) إنما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما – مع أن جميع الملحقات شاذة – لشدة شذوذهما لأكثر من وجه؛ فكل منهما جمع تكسير ومفرده مؤنث ، وغير علم أو صفة ، وغير عاقل .

وَثُبَة وَثُبِينَ[1] . وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه ؛ فإن كُسِّرَ كَشَفَة وَشِفَاه — لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ؛ كظُبَة[2] ؛ فإنهم كَسَّرُوه على ظُبَاة وجمعوه أيضًا بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، فقالوا : ظُبُونَ وَظُبِينَ .

وأشار بقوله : « ... وَمِثْلَ حين قد يرد * ذا البابُ ... » — إلى أنّ سِنِين ونحوه قد تلزمه الياء ويُجعل الإعراب على النون ؛ فتقول : هذه سنِينٌ — ورأيت سنِينًا — ومررت بِسِنِين ، وإن شئت حذفت التنوين وهو أقل من إثباته ، واختلف فى اطِّراد هذا . والصحيح أنه لا يَطرد وأنه مقصور على السماع ، ومنه قولُه صلى الله عليه وسلم : « اللهم اجعلها عليهم سِنيناً كَسِنِينَ يوسُفَ » — فى إحدى الروايتين[3] ، ومثله قول الشاعر :

٧ — دَعَانِىَ مِنْ نَجْدٍ ، فَإِنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

---

(١) الثبة : الجماعة ، وأصله ثبو ، من ثَبوت أى جمعت ، ويجوز فى الجمع ضم الثاء وكسرها وهو الأكثر .

(٢) الظُبَة : طرف السيف أو السهم ، وأصلها ظَبْو ، يقال ظَبَوْته — إذا أصبته بالظبة .

(٣) والرواية الثانية : اجعلها سنين — بلا تنوين — كسنى يوسف ، بحذف النون للإضافة ، وهذا دعاء من الرسول على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه .

٧ — هو للصمة بن عبد الله الطفيل من شعراء الدولة الأموية من قصيدة يذم فيها نجداً ويحن إليها ، بعد أن رحل عنها وترك فيها ابنة عمه التى أحبها وأبى عمه أن يزوجها له .

اللغة والإعراب — دعانى : اتركانى وهو خطاب للواحد بلفظ الإثنين تعظيما على عادة العرب ، أو هو خطاب لاثنين حقيقة . نجد : أحد أقسام بلاد العرب ، أعلاها اليمن وأسفلها العراق والشام . سنينه : جمع سنة ، وقد يراد العام المجدب . شيباً : جمع أشيب ، وهو الذى وخط الشيب شعر رأسه . مرداً :=

الشاهد فيه : إجراءُ السنين مُجْرَى الحينِ ؛ فى الإعراب بالحركات ، والزام النون مع الإضافة .

* * *

(وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِــــهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ، فَانْتَبِهْ)(١)

= جمع أمرد وهو من لم ينبت بوجهه شعر . « دعانى » فعل أمر مبنى على حذف النون والألف فاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول « من نجد » متعلق بدعانى « فإن » الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب « سنينه » اسم إن منصوب بالفتحة مضاف إلى الهاء « لعبن » الجملة من الفعل والفاعل وهو نون النسوة — خبر إن « بنا » متعلق بلعبن « شيباً » حال من نا « وشيبننا » معطوف على جملة لعبن « مرداً » حال من نا الواقعة مفعولا فى شيبننا . « والمعنى » اتركانى يا خليلى من ذكر هذه البلاد ؛ فإ ماحدث فيها من الجدب والقحط هز الشيوخ وأزعجهم ، وشيبت أحوالها الشباب والمرد . « والشاهد » فى سنينه ؛ فإنه منصوب بالفتح على النون كحين لابالياء ، بدليل بقاء النون مع الإضافة وإلا لقال سنيه بحذف النون للاضافة . ومجمل القول : أن الملحق بجمع المذكر السالم أربعة أنواع : « أ » أسماء جموع كأولو وعالمون وعشرون وبابه «ب» جموع تكسير كأرضون وسنون وبابه . «حـ» جموع تصحيح لم تستوف الشروط كأهلون ووابلون . « د » ماسمى به من هذا الجمع وما ألحق به ؛ كعليون وزيدون مسمى به ،ويجوز فى هذا النوع لزوم الياء والإعراب بحركات منونة كغسلين ، إلا إذا كانأعجمياً كقِنسَّرين — اسم بلد بالشام — فيحذف تنوينه لمالاينصرف ، كما يجوز فيه لزوم الواو والإعراب بحركات على النون منونة أيضاً . واعلم أنه يسمى بهذا الجمع وبغيره من الجموع ، وبالمثنى — لغرض بلاغى ؛ كالمدح ، والذم ، والتمليح ، ونحو ذلك .

(١) « ونون » مفعول مقدم لافتح « مجموع » مضاف إليه « وما » اسم موصول معطوف على مجموع « به » متعلق بالتحق ، وجملة التحق صلة الموصول وفاعله يعود على ما . « فافتح » الفاء زائدة لتزيين اللفظ « من » اسم موصول فاعل قلّ « بكسره » متعلق بنطق ، والضمير العائد على النون مضاف إليه،وجملة نطق صلة الموصول . « ونون » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « ثنى » مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على ما ، والجملة صلة « والملحق » معطوفاً على ما « به » متعلق بالملحق « بعكس » متعلق باستعملوه « ذاك » مضاف إليه والكاف حرف خطاب ، وجملة استعملوه خبر المبتدأ الذى هو نون « فانتبه » فعل أمر .

حَقُّ نونِ الجمعِ وما أُلحق به الفتحُ ، وقد تُكسر شذوذًا ، ومنه قوله :

٨ – عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَـــرِينِ

وقوله :

٩ – أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي ؟

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ ؟

وليس كسرُها لُغَةً ، خلافاً لمن زعم ذلك.

---

٨ – هو لجرير من أبيات يخاطب بها فُضالة العُرَنى حين وعده بالقتل وقبله :

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ، ليس مِنَّا بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ

اللغة والإعراب: جعفر : بن ثعلبة بن يربوع أخو عرين بن ثعلبة. زعانف : جمع زعنفة ، وهى هدب الثوب – أو طرف الأديم ، وتطلق الزعانف على اللئام من الناس . والذين ليس أصلهم واحداً ، والمراد هنا : الأدعياء « جعفراً » مفعول عرفنا « وبنى » معطوف عليه منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر « أبيه » مضاف إليه « زعانف » مفعول أنكرنا « آخرين » صفة الزعانف منصوب بالياء لأنه جمع مذكر ، وجملة أنكرنا وما بعده – معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته « والمعنى » عرفنا جعفراً وإخوته لعظمهم وأصلهم المعروف ، وأنكرنا غيرهم لأنهم أدعياء ، وليس لهم نسب مشهور « والشاهد » كسر نون الجمع فى آخرين ، وذلك جائز بعد الياء فقط .

٩ – نسب بعضهم هذين البيتين لسحيم بن وثيل الرياحى ، شاعر مخضرم ، وكان عبداً حبشياً بليغاً ، وفيها يمدح نفسه ويعرّض بابن عمه : الأبيرد الرياحى . وقد رأيناه فى ديوان جرير من قصيدته لفضالة العُرَنى .

اللغة والإعراب : حل : الحلول – النزول بالمكان . ارتحال : سفر ورحيل. يقينى : يحفظنى . « أكل » الهمزة للاستفهام الإنكارى وكل ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم مضاف إلى الدهر « حل » مبتدأ موخر « وارتحال » معطوف على حل . «أما» أصل الهمزة للاستفهام وما نافية ، وهنا : «أما» حرف استفتاح « يبقى » مضارع وفاعله يعود على الدهر «على» متعلق به « ولا» نافية « يقينى » مضارع والفاعل هو» والنون للوقاية والياء مفعول . « وماذا » الواو عاطفة أو استئنافية«ما» اسم استفهام مبتدأ «ذا» اسم موصول خبر «تبتغى الشعراء منى» الجملة صلة الموصول والعائد محذوف – أى تبتغيه « وقدجاوزت» الواوللحال=

وحقُّ نونِ المثنى والملحَق به الكسرُ ، وَفَتْحُهَا لُغَةٌ ، ومنه قوله :

١٠— عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً   فما هِيَ إلاَّ لَمْحَــةٌ وَتَغِيبُ

وظاهر كلام المصنف — رحمه الله تعالى — أن فتح النون فى التثنية ككسر نون الجمع فى القِلَّة ، وليس كذلك ؛ بل كسرها فى الجمع شاذ — وفتحها فى التثنية لغة ، كما قدمناه . وهل يختص الفتح بالياء؟ أو يكون فيها وفى الألف ؟ — قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثانى ومن الفتح مع الألف قول الشاعر :

= والجملة فى محل نصب حال من الياء فى منى «الأربعين» مضاف إليه مجرور بالكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر « والمعنى » ينكر أن يقضى حياته بين حل وترحال ، وينعى على الدهر أن لا يبقى عليه ويحفظه من هذه المتاعب والمشاق ، ويقول : ما الذى تريده منى الشعراء وقد تعديت سن الأربعين ، وعركت الدهر وخبرته ؟ « والشاهد » كسر نون الأربعين وهو ملحق بجمع المذكر . ومن العلماء من جعله معرباً بالحركات الظاهرة على النون كالمفرد نحو : مسكين — وغسلين .

١٠— هو لحميد بن ثور الهلالى الصحابى ، أبو المثنى ، من قصيدة يصف فيها قطاة .

اللغة والإعراب : أحوذيين : تثنية أحوذى ، وهو الخفيف السريع فى المشى لخلقه ، والمراد بهما هنا جناحا الطائر . استقلت : ارتفعت فى الهواء . عشية : مابين الزوال إلى الغروب . لمحة : نظرة سريعة . « على أحوذيين » متعلق باستقلت « عشية » ظرف زمان متعلق به كذلك « فما » الفاء عاطفة ، وما نافية « هى » مبتدأ ، وفى الكلام حذف — أى فما زمن مشاهدتها ، فلما حذف المضاف انفصل الضمير « إلا » أداة استثناء ملغاة «لمحة» خبر المبتدأ «وتغيب» الجملة معطوفة على الجملة الإسمية « والمعنى » أن هذه القطاة طارت وقت العشية بجناحين سريعين، فماترى وقت الطيران إلا مقدار لمحة ثم تغيب،وذلك لسرعتها وخفتها « والشاهد » فى أحوذيين حيث فتحت نون المثنى على قلة ، وذلك لغة لبنى أسد حكاها الكسائى وليس بضرورة ؛ لأن الكسر لا يخل بالوزن .

١١ – أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا   وَمَنْخِـــرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وقد قيل : إنه مصنوع[1] ؛ فلا يُحتج به .

(وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَـــا   يُكْسَرُ فِى الْجَرِّ وَفِى النَّصْبِ مَعَا)[2]

١١– هو – كما قال المفضل – لرجل من بنى ضبة من أبيات أولها :

إنَّ لِسَلْمَى عندنا دِيوانَا   يُخْزِى فُلَانًا وَابْنَهُ فُلَانَا

اللغة والإعراب : الجيد : العنق ، وجمعه أجياد . منخرين : تثنية منخر كمسجد وهو الأنف . ظبيان : اسم رجل . « الجيد » مفعول أعرف « والعينانا » معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر – على لغة من يلزم المثنى الألف ، أو هو مبتدأ مرفوع بالألف وخبره محذوف – أى والعينان كذلك ، والألف للإطلاق « ومنخرين » بفتح النون أو كسرها على التلفيق ، معطوف على الجيد « أشبها » فعل وألف التثنية فاعل « ظبيان » مفعول منصوب بالفتحة . والجملة فى محل نصب صفة لمنخرين « والمعنى » يذم سلمى ويقول : إنى أعرف جيدها وعينيها ومنخريها اللذين يشبهان منخرى هذا الرجل فى الكبر ، وهو ذم لها « والشاهد » مجىء نون المثنى مفتوحة مع الألف والياء فى عينانا ، ومنخرين – على رواية الفتح وهى لغة بنى الحارث ابن كعب .

(١) أى غير عربى ، لأن فيه تلفيقاً بين لغتين من لغات العرب ، وقلما يتفق ذلك لعربى ، والحق أنه عربى كما ذكره أبوزيد .

« فائدة » ما فى جسم الإنسان من أجزاء مفردة لاتتعدد ؛ كالرأس والأنف والبطن والقلب ؛ إذا ضم إليها مثلها – جاز فيه ثلاثة أوجه : « أ » الجمع وهو الأكثر ، تقول : ما أكبر رؤوسكما ، ومنه قوله تعالى : (فقد صغت قلوبكما) «ب» التثنية على الأصل وظاهر اللفظ ، تقول : ما أحسن رأسيكما ، وما أطيب قلبيكما . « حـ » الإفراد ؛ تقول ما أكبر رأسكما ، وما أخلص قلبكما . أما مايكون فى الجسم منه أكثر من واحد كاليد والرجل والعين ؛ فإنك إذا ضممت إليه مثله – لم يجز فيه إلا التثنية ، تقول : ما أطول يديكما ، وما أقصر رجليكما ومنه قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وكذلك الشأن فيمايتصل بالجسم وينفصل عنه كالثوب ، والعمامة ، والحذاء .

(٢) « وما » الواو للاستئناف وما اسم موصول مبتدأ « بتا » متعلق بجمع مقصود لفظه « وألف » معطوف على تا « قد جمعا » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما ، والألف للاطلاق « يكسر فى الجر » الجملة خبر المبتدأ « والنصب » معطوف على الجر « معاً » ظرف متعلق بمحذوف حال من الجر والنصب .

لما فرَغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات — شرَع فى ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو قسمان : أحدهما جمع المؤنث السالم ، نحو : مسلماتٍ ، وقيدنا بالسالم احترازاً عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يَسْلم فيه بِنَاءُ الواحد ، نحو : هُنود . وأشار إليه المصنف — رحمة الله تعالى — بقوله : « وما بِتَا وَأَلِفٍ قد جُمِعَا » — أى جُمع بالألف والتاء المزيدتين ، فخرج نحو : قُضَاة ، فإن ألفه غير زائدة ، بل هى منقلبة عن أصل وهو الياء ؛ لأن أصله قُضَيَةٌ ، ونحو أبياتٍ ؛ فإن تاءه أصلية[1] . والمراد منه ما كانت الألف والتاء سبباً فى دلالته على الجمع ، نحو : هِنْدَاتٍ ؛ فاحترز بذلك عن نحو : قُضَاةٍ — وأبياتٍ ؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ ملتبِسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصِّيغة[2] ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل قُضَاةٍ — وأبياتٍ . وعُلِم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ، فالباء فى قوله « بتا » — متعلقة بقوله : « جُمِع »[3].

وحكم هذا الجمع أن يُرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة[4] ، نحو : جاءنى هِنْدَاتٌ — ورأيتُ هنداتٍ — ومررت بهنداتٍ . فنابت فيه الكسرة عن الفتحة . وَزَعم بعضُهم أنه مبنىٌّ فى حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه .

---

(١) المراد بالأصلية : ما كانت فى بنية المفرد ، وهذه تثبت فى الجمع ليستوفى جميع حروف مفرده ومثل أبيات : أموات — وأصوات .

(٢) أى بصيغة جمع التكسير ، فإن وزنهما « فَعَلة » و « أفعال » .

(٣) أى أنها للسببية لا بمعنى مع .

(٤) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وابن هشام إذا كان محذوف اللام ولم ترد إليه فى الجمع . روى سمعت لغاتَهم ورأيت بناتهم ، فإن ردت اللام فى الجمع نصب بالكسر اتفاقاً : كأخوات وسنوات .

(كَذَا أُولاَتُ ، وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلْ — كَأَذْرِعاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ)[1]

أشار بقوله : كذا أولات — إلى أن « أولات » تجرى مجرى جمع المؤنث السالم فى أنها تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هى مُلحقة به ، وذلك لأنها لا مفر لها من لفظها[2] .

ثم أشار بقوله : « والذى اسمًا قد جُعل » إلى أن ما سُمِّىَ به من هذا الجمع والملحق به نحو : أذْرِعاتٍ — يُنصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يُحذف منه التنوين[3] ، نحو : هذه أذرعاتٌ — ورأيت أذرعاتٍ — ومررت بأذرعاتٍ . هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالكسرة ، ويُزال منه التنوين[4] ، نحو : هذه أذرعاتُ — ورأيت أذرعاتِ — ومررت بأذرعاتِ . والثانى : أنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بالفتحة ،

---

(١) « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « أولات » مبتدأ مؤخر «والذى» اسم موصول مبتدأ أول والواو للاستئناف « اسماً » مفعول ثان لجعل « قد » حرف تحقيق « جعل » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على الذى وهو المفعول الأول والجملة صلة الموصول « كأذرعات » متعلق بمحذوف خبراً لمبتدأ محذوف وتقدم مثله « فيه » متعلق بقبل . « ذا » اسم إشارة مبتدأ ثان « أيضاً » مفعول مطلق « قبل » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثانى وهو ذا ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول وهو الذى ، وجملة كأذرعات معترضة بين المبتدأ الأول وخبره ، وأذرعات : بلد بالشام ، وأصله جمع أذرعة — الذى هو جمع ذراع .

(٢) بل لها مفرد من معناها وهو « ذا » فهى اسم جمع فى المؤنث — كأولو فى المذكر وهى مضافة دائماً ، ولا تضاف إلا لاسم جنس ظاهر مثل : علم ، أدب ، فضل .

(٣) لأنه للمقابلة لا للصرف ، مراعاة لأصله المنقول عنه وهو حال الجمعية .

(٤) وذلك مراعاة للحالة الراهنة التى تقتضى منع تنوينه ، وهى اجتماع العلمية والتأنيث المعنوى .

ويحذف منه التنوين(١) ، نحو : هذه أذرعاتُ – ورأيت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ ، ويُرْوَى قولُه :

١٢– تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ، وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

(١) فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو رأى حسن ؛ لأنه يمنع اللبس ويجعل المراد واضحاً

١٢– هو لامرىء القيس الكندى الشاعر الجاهلى من قصيدة قالها فى محبوبته، مطلعها :

أَلاَ عِمْ صباحاً أيُّهَا الطَّلَلُ البالِي وهل يَعِمَنْ مَنْ كان فى العُصُرِ الخالِي؟

اللغة والإعراب : تنورتها : نظرت إليها من بعد ، والتنور : النظر إلى النار يثرب : اسم قديم للمدينة المنورة ، وقد سميت باسم رجل من العمالقة بناها . أدنى : أقرب . « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنورتها « وأهلها » الواو للحال ، وأهلها مبتدأ ومضاف إليه « بيثرب » جار ومجرور خبر المبتدأ ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « أدنى دارها » مبتدأ ومضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ « عالى » صفة لنظر مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل « والمعنى » نظرت بعينى لابقلبى إلى دار هذه المحبوبة لشدة شوقى إليها وأنا بالشام وهى بيثرب ، مع أن الأقرب من دارها يحتاج إلى نظر عظيم لشدة بعدها عنا ، فكيف بمكانها الحقيقى ؟ وهذا من باب التخيل « والشاهد » فى أذرعات ؛ روى بالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة لحال الجمعية، وبالجر بالفتحة على أنه ممنوع من الصرف مراعاة للحالة الراهنة وهى العلمية والتأنيث وبالجر بالكسرة بدون تنوين مراعاة للحالتين . هذا : ويطرد جمع المؤنث السالم فى : « أ » أعلام الإناث التى لاعلامة فيها كزينب وهند « ب » وما ختم بالتاء مطلقاً كحمزة . ويستثنى من ذلك : امرأة ، شاة ، أمة ، شفة ، قُلة ، ملة – فلا تجمع هذا الجمع لعدم السماع « حـ » ومافيه ألف التأنيث ؛ مقصورة كذكرى ، وممدودة كصحراء وحسناء ويستثنى من المقصورة : « فعلى » مؤنث فعلان كعطشى ، ومن الممدودة « فعلاء » مؤنث أفعل كزرقاء ؛ فلا تجمعان جمع مؤنث ، ولايجمع مذكرهما جمع مذكر ، وكذلك « فعلاء » التى لاأفعل له ، كرتقاء عند غير المصنف « د » ومصغر غير العاقل كجبيل ونهير « هـ » ووصفه كشامخ « و » وكل خماسى=

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول ، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثانى ، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث .

* * *

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ)[1]

أشار بهذا البيت إلى القسم الثانى مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ ، وهو الاسم الذى لا ينصرف . وحكمه أنه يرفع بالضمة ، نحو : جاءَ أحمدُ — وينصب بالفتحة ، نحو : رأيت أحمدَ — ويجر بالفتحة أيضاً ، نحو : مررت بأحمدَ ؛ فنابت الفتحة عن الكسرة[2] . هذا إذا لم يُضَف — أو يقع بعد الألف واللام[3] ؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة ،

= لم يسمع له جمع تكسير كحمام . وماعدا ذلك فهو مقصور على السماع ؛ كسجلات — وسماوات — وأمهات ، وإلى ماسبق يشير بعضهم بقوله :

وَقِسْهُ فى ذِى التَّا ، ونحو ذِكْرَى وَدِرهَمٍ مصــــغَّرٍ ، وصحـــرا

وزينب ، ووصفُ غيرِ العاقل وغيرُ ذَا مُسَــــلَّم للناقِلِ

وليعلم : أن كل خماسى اسماً أو صفة — يجمع جمع سلامة للمذكر والمؤنث

(١) « وجر » فعل أمر مثلث الآخر ، والواو عاطفة أو استئنافية «بالفتحة» متعلق بجر « ما » اسم موصول مفعول جُرَّ « لاينصرف » الجملة صلة الموصول « ما » مصدرية ظرفية « لم يضف » الجملة صلة ما المصدرية « أويك » معطوف على يضف ، مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف ، واسمها يعود إلى ما الموصولة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر يكن « أل » مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر مقصود لفظه « ردف » الجملة فى محل نصب حال من ما الموصولة . ومعنى البيت : أجرر بالفتحة الاسم الذى لاينصرف مدة عدم إضافته ، وكونه غير واقع بعد أل .

(٢) وقد تقدر الفتحة فى حالة الجر على مالاينصرف ، نحو : مررت بحبلى ، وبجوارٍ حسانٍ ؛ فإن علامة الجر فتحة مقدرة على الألف — فى حبلى ، وعلى الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين — فى جوار .

(٣) سواء كانت للتعريف نحو : فى المساجد ، أو موصولة كالأعمى والأصم ، أو زائدة كاليزيد . وفى المغنى : أن أل الداخلة على الصفة المشبهة كالأعمى والأصم واليقظان — حرف تعريف ، وليست موصولة على الأصح .

نحو : مررت بأحمدِكم ، وكذا إذا دخله الألف واللام ، نحو : مررت بالأحمدِ ؛ فإنه يجر بالكسرة .

* * *

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ « يَفْعَلَانِ » النُّونَا رَفْعًا ، وتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَـــا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةْ كَلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَةْ)[1]

لما فرغ من الكلام على ما يُعرب من الأسماء بالنيابة شرَع فى ذكر ما يُعرب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ ؛ فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين ، سواء كان فى أوله الياء ، نحو : يضربان — أو التاء ، نحو : تضربان . وأشار بقوله : « وَتَدْعِينَ » إلى كل فعل اتصل به ياءُ مخاطبةٍ ، نحو : أنتِ تضربين . وأشار بقوله : « وتسألون » إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع ، نحو : أنتم تضربون ، سواء كان فى أوله التاءُ كما مُثِّلَ ، أو الياءُ ، نحو : الزيدون يضربون .

فهذه الأمثلة الخمسة — وهى : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون وتفعلين — تُرْفَع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها[2] ؛

---

(١) « واجعل » فعل أمر والواو عاطفة أو استئنافية « لنحو » متعلق باجعل « يفعلان » مضاف إليه مقصود لفظه « النونا » مفعول أول لا جعل « رفعاً » مفعول ثان — أو منصوب على نزع الخافض « وتدعينا » معطوف على يفعلان قصد لفظه « وتسألونا » معطوف على يفعلان ، أو مبتدأ حذف خبره — أى كذلك . « وحذفها » مبتدأ مضاف إلى الهاء « للجزم » متعلق بسمة « والنصب » معطوف على الجزم « سمة » — أى علامة — خبر المبتدأ مرفوع ، ووقف عليه للنظم « كلم تكونى » خبر لمبتدأ محذوف وياء المخاطبة اسم تكون الناقصة « لتروى » اللام للجحود وتروى منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها بحذف النون والياء فاعل « مظلمة » مفعول تروى ، وأن المصدرية المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها متعلقان بمحذوف خبر تكونى أى لم تكونى قابلة لروم ظلم .

(٢) أما قوله تعالى : (إلا أن يعفون) — فالواو واو الكلمة وليست ضمير=

فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة ، نحو : الزيدان يفعلان ؛ فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون . وتنصب وتجزم بحذفها ، نحو : الزيدان لن يقوما ، ولم يخرجا ؛ فعلامة النصب والجزم سقوط النون من : يقوما – ويخرجا ، ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) .

* * *

(وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا ۞ كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ۞ جَمِيعُهُ ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ۞ وَرَفْعُه يُنْوَى ، كَذَا أَيْضًا يُجَرّ)[1]

شَرَع في ذكر إعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، فذكر أن ما كان مثل « المُصطفى ، وَالمُرتقى » يسمى مُعتلاً . وأشار بالمصطفى إلى ما في آخره ألفٌ لازمة قبلها فتحة ، مثل : عَصًا – وَرَحًى . وأشار بالمرتقى إلى ما في آخره ياء مكسور ماقبلها ، نحو : القاضى – والداعى .

=جماعة الذكور ، والنون ضمير النسوة وليست نون رفع والفعل مبنى ووزنه « يفعُلن » بخلاف الرجال يعفُون ، فإن الواو ضمير جمع المذكرين ، والنون علامة الرفع فتحذف نحو : (وأن تعفوا أقرب للتقوى) ووزنه « تفعُو » .

(١) « وسم » فعل أمر « معتلا » مفعول ثان مقدم « من الأسماء » متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة الواقعة مفعولا أول لسمّ « كالمصطفى » متعلق بمحذوف صلة الموصول « والمرتقى » معطوف عليه « مكارماً » مفعول المرتقى أو تمييز « فالأول » مبتدأ أول « الإعراب » مبتدأ ثان « فيه » متعلق بقدرا الواقع خبراً للمبتدأ الثانى . وجملة الثانى وخبره خبر الأول « جميعه » توكيد لنائب فاعل قدر المستتر « وهو » مبتدأ « الذى » خبر « قد قصرا » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة الذى والألف للإطلاق . « والثانى منقوص » مبتدأ وخبر « ونصبه » مبتدأ ومضاف إليه « ظهر » الجملة خبر كذلك « ورفعه ينوى » إعرابه كسابقه « كذا » متعلق بيجر « أيضاً » مفعول مطلق لمحذوف – أو صفة لمحذوف « يجر » مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى المنقوص .

ثم أشار إلى أن ما فى آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها – يُقدر فيه جميع حركات الإعراب : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ[1] ، وأنه يسمى المقصور؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألفٌ لازمةٌ . فاحترز بالاسم من الفعل ، نحو يرضَى . وبالمُعرب من المبنى ، نحو إذَا . وبالألف مما آخره ياء وهو المنقوص نحو القاضِى كما سيأتى . وبلازمة من المثنّى فى حالة الرفع ، نحو الزَّيدان ؛ فإن ألفه لا تلزمه ؛ إذ تقلب ياء فى الجر والنصب ، نحو رأيت الزَّيدَين .

وأشار بقوله : « والثان منقوص » إلى المرتقِى ؛ فالمنقوص هو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو المرتقِى ؛ فاحترز بالاسم عن الفعل ، نحو يرمِى . وبالمعرب عن المبنى ، نحو الذى . وبقولنا: قبلها كسرة – عن التى قبلها سكون ، نحو ظَبْيٌ – وَرَمْىٌ ؛ فهذا معتلٌ جارٍ مجرَى الصحيح ؛ فى رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب[2] ، نحو رأيت القاضِىَ

---

(١) هذا مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف ، فإنه تقدر فيه الفتحة للتعذر .

(٢) أى ما لم يكن الجزء الأول من مركب مزجى أعرب كرأيت معد يكرب وتفرقوا أيدى سبأ – فتسكن الياء بلا خلاف .

هذا : ومن العرب من يسكن الياء فى النصب ويقدر الفتحة – حملا على المرفوع والمجرور ، وعليه قول مجنون ليلى :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ باليمامةِ دَارُه ۞ وَدارِى بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

« فواش » اسم أنّ منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للساكنين منع من ظهورها السكون العارض ، لإجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور . وليس ذلك خاصاً بالشعر ، بدليل قراءة جعفر الصادق : (من أوسط ما تُطعمون أهاليكم) بسكون الياء وألف بعد الهاء .

قال الله تعالى : (يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) ، ويُقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء[1] نحو : جاء القاضى — ومررت بالقاضى ؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقدرة على الياء ، وعلامة الجر كسرةٌ مقدرةٌ على الياء .

وَعُلِمَ مما ذكر : أن الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة ، نعم إن كان مبنياً وُجد ذلك فيه ، نحو هُوَ ، ولم يوجد ذلك فى المعرب إلا فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو جاء أبوهُ . وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين : أحدهما ما سمى به من الفعل ، نحو يدعُو — ويغزُو ، والثانى ما كان أعجمياً ، نحو سَمَنْدُو — وقمنْدُو[2] .

* * *

(وَأَىُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ، أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ)[3]

أشار إلى أن المعتل من الأفعال : هو ما كان فى آخره ولو قبلها ضمة ، نحو : يغزُو ، أو ياء قبلها كسرة ، نحو : يرْمِى ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يَخْشَى .

* * *

(١) ومن العرب من يظهر الضمة والكسرة على الياء ، كما يظهر الفتحة ، ومن ذلك قول جرير : * فيوماً يوافين الهوى غير ماضى * وقول آخر : * لعَمرُك ما تدرى متى أنت جائىُ * والحق أن هذا ضرورة خاصة بالشعر لا ينقاس عليها ، بخلاف الحالة الأولى .

(٢) سمندو : اسم طائر ، أو اسم حصن فى بلغراد . وقمندو : اسم طائر أيضاً ، ومثلهما « طوكيو » حاضرة اليابان ، و « كنغو » و « إرسطو » . إلخ .

(٣) « وأى » اسم شرط مبتدأ « فعل » مضاف إليه « آخر » مبتدأ « منه » متعلق بمحذوف صفة لآخر « ألف » خبر « أو واو ، أو ياء » معطوف على ألف « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ومعتلا مفعول ثان لعرف ، أو حال من ضميره مقدم عليه « عرف » فعل مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على فعل وهو المفعول الأول ، والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ — وهو أى .

(فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلاثَهُنَّ – تَقْضِ حُكْمًا لازِمَا)[1]

ذكرَ فى هذين البيتين كيفيةَ الإعرابِ فى الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يُقدر فيها غير الجزم – وهو الرفع والنصب – نحو زيدٌ يخشَى ؛ فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمةٌ مقدرة على الألف ، ولن يخشى ؛ فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف .
وأما الجزم فيظهر ؛ لأنه يُحذف له الحرف الآخر ، نحو : لم يَخْشَ .
وأشار بقوله : « وأبدِ نَصْبَ ما كيدعو يرمى » – إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء[2] ، نحو : لن يدعوَ – لن يرمىَ .

وأشار بقوله : « والرفع فيهما انْوِ » – إلى أن الرفع يُقدر فى الواو والياء ، نحو : يدعو – ويرمى ، فعلامة الرفع لضمة مقدرة على الواو والياء .
وأشار بقوله : « .... واحذف جازِماً * ثلاثَهُنَّ ...» – إلى أن الثلاث – وهى الألف ، والواو ، والياء – تُحذف فى الجزم[3] ، نحو : لم يخْشَ

---

(١) « فالألف » مفعول لفعل محذوف يفسره انو – كالقصد مثلا « غير » مفعول انو « الجزم » مضاف إليه « وابد » معطوف على انو « نصب » مفعول به « ما » اسم موصول مضاف إليه « كيدعو » متعلق بمحذوف صلة « يرمى » معطوف على يدعو بإسقاط العاطف . « والرفع » مفعول مقدم بانو « فيهما » متعلق بانو « جازماً » حال من فاعل احذف « ثلاثهن » مفعول احذف بتقدير مضاف ، ومفعول جازماً محذوف والتقدير : احذف أواخر ثلاثهن حال كونك جازماً الأفعال « تقض » مضارع مجزوم فى جواب الأمر وهو احذف « حكماً » مفعول تقض لتضمنه معنى تؤدى « لازماً » نعت لحكماً .

(٢) وقد يقدر للضرورة ، كقوله :

فما سَوَّدَتْنِى عامرٌ عن وِراثة ... أَبَى اللهُ أن أَسْمُو بِأُمٍّ ولا أب

وقول آخر :

ما أَقْدَرَ اللهُ أن يُدْنِى عَلَى شَحَط ... مَنْ دارُه الْحَزْنُ ممن دارهُ صُولُ

«ما» تعجبية، والشحط : البعد، والحزن وصول : موضعان . أما قول زهير :=

– ولم يَغْزُ – ولم يَرْمِ ؛ فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء .

وحاصل ما ذكره : أن الرفع يُقدّر فى الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر فى الياء والواو ، ويُقدّر فى الألف.

= ألم يأتيك والأنباء تَنْمِى بما لاقت لَبُونُ بنى زِياد

وقول آخر :

وتَضْحكُ مِنّى شَيخةٌ عَبشميّةٌ كأنْ لم ترَى قبلى أسيراً يمَانِيَا

فضرورة ، وقيل إنها لغة ، — وعليها قوله تعالى : (إنه من يتّقى ويصبر) فى قراءة قُنبل ، وهو لقب محمد بن عبد الرحمن المخزومى المكى شيخ القراء بالحجاز ، من أصحاب ابن كثير ، توفى بمكة سنة ٢٩١ هـ . وقيل إن « مَن » موصولة وسكن يصبر تخفيفاً ، وقيل شرطية والياء فى يتّقى للإشباع ، والحرف الأصلى حذف للجازم .

(ملحوظة) « ا » قد تتحد الصورة اللفظية عند إسناد المضارع الووى إلى جمع المذكر والمؤنث — فى حالتى الخطاب والغيبة — مثل : أنتم تدعُون —؛ أنتن تدعُون — هم يدعُون — هنّ يدعُون ، وحينئذ يكون الفرق بينهما فى التقدير ، فالواو فى جمع المذكر ضمير فاعل ، والنون للرفع ، والفعل معرب بثبوت النون ، ووزنه : يَفعُون — وَتفعُون . أما فى جمع المؤنث فالواو لام الفعل والنون ضمير النسوة فاعل ،والفعل مبنى على السكون ، ووزنه : يفعُلن — تفعُلن

« ب » وكذلك يستوى لفظ المفردة المؤنثة وجمع المؤنث عند الخطاب — فى المضارع المكسور العين أو المفتوحها مثل : أنت تقضِين — وتسعين . أنتن تقضِين — وتسعين . ويعرف الفرق بالتقدير كما تقدم .

(تتمة) نذكر هنا فى إجمال — حكم الفعل الناقص؛وهو ما كانت لامه حرف علة واواً ، أو ياء ، أو ألفاً منقلبة عنهما ، وهو : إما ماض ، أو مضارع أو أمر .

حكم الماضى : « ا » إذا كان آخره واواً أو ياء وأسند إلى تاء الفاعل أو « نا » أو نون النسوة — لا يحدث فيه تغير ويسكن آخره ، تقول : سَرُوْت — رضِيت — سروْنا ، رضِينا ، سرُونا — رضين . وإذا أسند لتاء التأنيث أو ألف الاثنين فكذلك . ويفتح ما قبل التاء والألف ، تقول : سَرُوَتْ — رضيت —

. . . .

= سرُونا — رضِيا. أما إذا أسند لواو الجماعة فيحذف الآخر ويضم ما قبل الواو ، أو تقول : سرَوا — رضُوا «ب» وإذا كان آخر الماضى ألفاً وأسند إلى تاء الفاعل أو « نا » أو نون النسوة أو ألف الاثنين : فإن كان ثلاثياً رُدّت الألف إلى أصلها ، تقول : دعَوت — سعَيت ، دعَوْنا — سَعَيْنا — دَعَوْن — سَعَيْن ، دعَوا — سعَيَا ، وتحذف الألف إذا أسند لتاء التأنيث ، تقول : دعت — سعت . وإن كان غير ثلاثى قلبت ياء ، تقول : ارتضيت — اهتديت ، ارتضينا — اهتدينا ، ارتضَين اهتدين ، ارتضيا — اهتديَا . وإذا أسند لواو الجماعة — حذفت الألف « لام الفعل » وفتح ما قبل الواو للدلالة على الألف المحذوفة ، تقول : دعَوْا — سَعوْا ، ارتضوا — اهتدوا .

حكم المضارع : « أ » إذا كان آخره واواً أو ياء ، وأسند إلى نون النسوة — سلم الآخر وسكن ، تقول : النسوة يدعُوْن ويقضِين . وإذا أسند إلى ألف الاثنين — سلم الآخر كذلك ويفتح قبل الألف ، تقول : المحمدان يدعوان — يقضيانِ ، ويحذف الآخر مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء — للمناسبة ، تقول : يدعُون — يقضين ، أنت يا فاطمة تدعين — تقضِين . ويلاحظ أن الواو هنا ضمير جماعة الذكور وليست لام الكلمة والنون علامة الرفع . «ب» وإذا كان آخره ألفاً وأسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين — تقلب الألف ياء ويسكن ما قبل نون النسوة ، ويفتح ما قبل ألف الاثنين ، تقول : أنتن ترضَين — تسعَين ، أنتما ترضيان — تسعَيان . وإذا أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، حذفت الألف وفتح ما قبل الواو والياء للدلالة على المحذوف ، تقول : أنتم ترضَوْن — تسعَين ، أنتن ترضَيْن — تسعَين .

حكم الأمر : الأمر كالمضارع المجزوم فى جميع ما تقدم ؛ لأن لام الناقص تحذف فى الأمر لبنائه على حذف حرف العلة ، وعند إسناده إلى الضمائر تعود إليه اللام ، فإذا كانت لامه واواً أو ياء وأسند لنون النسوة أو ألف الاثنين — سلمت لامه ، تقول ؛ يا نسوة ادعُون — ارمِين — ادعِيا — ارميا . وإن كانت ألفاً قلبت ياء ، تقول : ارضِين — ارضيا — اخشَين — اخشيا . وإذا أسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة — حذفت لامه مطلقاً ، واواً كانت ، أو ياء ، أو ألفاً ، ويبقى ما قبل الألف فى الموضعين مفتوحاً ، وكسر ما عداه قبل ياء المخاطبة ، وضم قبل واو الجماعة ، تقول : ارضَوْا — اخشوا ، تزكَّوا — اغزوا — اسروا — ارموا — استدعوا — ارضَى — اخشَى — اسرى — أعطِى — استدعِي .

الأسئلة والتمرينات

١ — علل المعرب من الأسماء والمبنى منها ، ومثل لما تقول .
٢ — يبنى الاسم لشبهه بالحرف. اذكر أنواع الشبه التى ذكرها المصنف والشارح ومثل.
٣ — متى يبنى المضارع ؟ وعلى أى شىء يبنى ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .
٤ — بين سبب بناء ما يأتى : أسماء الشرط ، الضمائر ، أسماء الإشارة ، أسماء الأفعال.
٥ — ما سمات الإعراب ؟ وما سمات البناء ؟ ٦ — أذكر اللغات الواردة فى :
أب ، وأخ ، وحم — مع التمثيل ، وبين شرط إعراب «ذو» و «فم» بالحروف.
٧ — ماشرط الاسم المثنى ؟ وماشرط ؟ إلحاق كلا وكلتا ، واثنان واثنتان — به ؟ مثل.
٨ — اذكر الأنواع الملحقة بجمع المذكر السالم وحكمها فى الإعراب .
٩ — ما شروط جمع المؤنث السالم ؟ وكيف تعرب ما سمى به من هذا الجمع .
١٠ — علام يستشهد النحويون بما يأتى :

لا تُهين الفقيرَ علَّكَ أن تركعَ يوماً والدهرُ قد رفَعه

كالحُوت لا يُلهيه شىء يلقمه يصبح ظمآنَ وفى البحر فَمُه

وكان لنا أبو حسن علىٌّ أبًا براً ، ونحن له بَنِينُ

وما المالُ والأهلون إلا وَدائعُ ولابدَّ يوماً أن تُرَدَّ الودائعُ

١١ — بين الأفعال المبنية والمعربة فيما يأتى ، مع بيان نوع البناء والإعراب :
اقض بين الناس بالعدل ، ولا تمض شيئاً حتى تتحقق منه . لا تأل جهداً فى اصطناع المعروف ، ولا يصرفنك عنه ألا تجد من يقدره .

١٢ — ثن واجمع ما يمكن تثنيته وجمعه من الكلمات الآتية ، وبين ما لا يمكن تثنيته ولا جمعه : عبد الله — حسين — عثمان — قاض — راع — رحى — جوعان — أخضر — أخت — بيداء — ذو الحجة — حسنين — عابدين .

١٣ — اعرب ما تحته خط فيما يأتى ، وبين نوع المثنى والجمع فيما ورد فيه :
(وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها — وقل إنى أنا النذير المبين * كما أنزلنا على المقتسمين * الذين جعلوا القرآن عضين — فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا وقومهما لنا عابدون) . عدل الحاكم يوماً بعدل عبادة سنين . من أصبح حزيناً على الدنيا أصبح ساخطاً على ربه ، ومن أصبح يشكو مصيبته فإنما يشكو خالقه. من نأى عن مشاورة ذوى الألباب ، بعد عن الصواب . من أبدى سر أخيه ، أبدى الله أسرار مساويه . اسع ما استطعت فى إكرام الأقربين من ذوى رحمك، ولا يمنعنك من ذلك مانع تما .

عَلَيْكَ ببرِّ الوَالِدَيْنِ كِلَيْهِمَا وبرِّ ذَوِى القُرْبَى وبرِّ الأَبَاعِدِ

النَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ

(نكِرَةٌ ؛ قَابِلُ أَنْ ، مُؤَثِّـرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا)[1]

النكرة : ما يقبل «أل» وتؤثِّر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل «أل»[2] . فمثالُ ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف : رَجُلٌ ، فتقول : الرجل . واحترز بقوله : وتؤثر فيه التعريف – مما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريف ؛ كعَبَّاسٍ علمًا ؛ فإنك تقول فيه : العَبَّاس ، فتُدْخِل عليه «أل» لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه . ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل أل – «ذُو» التي بمعنى صاحب ، نحو : جاءَني ذُو مالٍ – أى صاحِبُ مال ؛ فَذُو نكرةٌ ، وهى لا تقبل «أل» لكنها واقعة موقع صاحب ، وصاحب يقبل «أل» نحو الصاحب[3] .

(١) « نكرة » مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها أنها فى معرض التقسيم أو أنها جارية على موصوف محذوف – أى اسم نكرة « قابل » خبر « أل » مضاف إليه مقصود لفظه « مؤثرا » حال من أل « أو واقع » معطوف على قابل « موقع » ظرف مكان « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد ذكرا » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة الموصول والألف للإطلاق .

(٢) اعترض على هذا التعريف : بأنه لا يشمل الحال ، والتمييز ، واسم لا النافية للجنس ، ومجرور رب – وهى نكرات ، ولكنها لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبلها . وأجيب بأن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، ولا يضر عدم قبولها فى تراكيبها الخاصة ؛ لأن هذا عارض . وكذلك لا يمنع التعريف بعض المعارف التى تقبل أل ؛ نحو يهود ومجوس ، أو يقع موقع ما يقبلها ؛ كضمير الغائب العائد إلى نكرة مثل : لقيت رجلا فأكرمته . وأجيب بأن يهود ومجوس لا يقبلان أل إلا إذا كانا جمعين ليهودىّ ومجوسى وهما حينئذ نكرتان ، أما إذا كانا علمين على الطائفتين فلا تدخل أل عليهما . وضمير الغائب العائد إلى النكرة ، معناه الرجل المذكور ، وهو لا يقبلها – لا رجل بالتنكير .

(٣) ومنه أيضاً : ما توغل فى الإبهام ؛ كأحد ، وعريب ، وديّار ؛ لوقوعها موقع إنسان مثلا . وكذلك أسماء الاستفهام والشرط ؛ لوقوعها موقع ذات أو زمان أو مكان .

(وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ ؛ كَهُمْ ، وَذِى وَهِنْدَ ، وابْنِى ، وَالْغُلَامِ ، وَالَّذِى)(١)

أى غيرُ النَّكِرَةِ المعرفة ، وهى ستة أقسام : المضمر كَهُمْ ، واسم الإشارة كَذِى ، والعَلَمُ كَهِنْد ، وَالمُحَلَّى بالألف واللام كالغُلام ، والموصولُ كالذى ، وما أُضيف إلى وَاحِدٍ منها كَابْنِى . وسنتكلم على هذه الأقسام .

* * *

(فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ — كَأَنْتَ ، وَهُوَ — سَمٍّ بِالضَّمِيرِ)(٢)

يُشير إلى أن الضمير : ما دَلَّ عَلَى غَيْبَةٍ كَهُوَ ، أو حُضورٍ ، وهو قسمان : أَحدهما ضميرُ المخاطَبِ نحو : أَنْتَ ، والثانى ضميرُ المتكلم نحو : أَنَا .

---

(١) « وغيره » مبتدأ مضاف إلى الضمير العائد إلى النكرة ، وأفرد الضمير لإرادة المذكور « معرفة » خبر المبتدأ « كهم » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك كهم « وذى » ، وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى » معطوفات على هم . وفى تعبير الناظم قلب ؛ وكان عليه أن يقول : والمعرفة غير ذلك ؛ لأنها هى المحدث عنها ؛ وقد عد ابن هشام من أقسام المعارف — المنادى ، نحو : يا رجل لمعين . والمشهور أنه نكرة موصوفة لا معرفة . واعلم أن الجملة فعلية كانت أو اسمية — فى حكم النكرة ؛ فإذا وقعت بعد نكرة محضة « أى غير مقيدة بوصف أو نحوه — أعربت صفة نحو : رأيت فقيراً يتألم من الجوع — أو الجوع يفتك به . وإذا وقعت بعد معرفة محضة « أى ليس فيها ما يقربها من النكرة كأل الجنسية » — أعربت حالا نحو : أقبل محمد يضحك — أو وجهه مشرق. وكذلك الشأن فى شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور نحو : رأيت طائراً فى الغصن — أو فى قفصه ، ورأيت الطائر .. إلخ . أما إذا كانت النكرة أو المعرفة غير محضة ؛ فيجوز فيما بعدها من جملة أو شبهها — أن يكون صفة أو حالا .

(٢) « فما » اسم موصول مفعول أول لسمّ « لذى » متعلق بمحذوف صلة ما « غيبة » مضاف إليه « أو حضور » معطوف على غيبة « كأنت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف — أو حال من ما « وهو » معطوف على أنت « سم » فعل أمر وفاعله أنت « بالضمير » متعلق بسمّ ، وهو المفعول الثانى لها .

(وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا   وَلاَ يَلِي « إِلاَّ » اخْتِيارًا أَبَدَا
كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ « ابْنِي أَكْرَمَكْ »   وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكْ »)(1)

الضمير البارز ينقسم إلى : متصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو : الذى لاَ يُبتدأ به ؛ كالكاف من أكرمك ونحوه ، ولا يقع بعد « إلاَّ » فى الاختيار(2) ؛ فلا يقال : ما أكرمت إلاَّكَ ، وقد جاء شذوذاً فى الشعر ، كقوله :

١٣ــ أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ   عَلَيَّ ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلاَّهُ نَاصِرُ

---

(١) « وذو » مبتدأ « اتصال » مضاف إليه « منه » متعلق بمحذوف نعمت لذى اتصال « ما » اسم موصول خبر المبتدأ . ويجوز العكس ، « لا » نافية « يبتدأ » الجملة من الفعل ونائب الفاعل المستتر لا محل لها صلة الموصول « ولا » نافية « يلى » مضارع وفاعله يعود إلى ما والجملة معطوفة على جملة الصلة « إلا » مفعول يلى قصد لفظه « اختياراً » منصوب على نزع الخافض « أبداً » ظرف زمان متعلق بيلى . « كالياء » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « والكاف » معطوف على الياء « من ابنى » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء « أكرمك » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول معطوفة على ابنى بحذف العطف وهى حال من الكاف « والياء والهاء » معطوفان على الياء « من سليه » من جارة والمجرور مقصود لفظه ، متعلق بمحذوف حال « سليه » فعل أمر وياء المخاطبة فاعل والهاء مفعول أول « ما » اسم موصول مفعول ثان « ملك » الجملة صلة الموصول .

(٢) أجاز بعض العلماء وقوعه بعد « إلا » اختياراً وعليه فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما .

١٣ — لم يعرف قائل هذا البيت .

اللغــة والإعراب : أعوذ : ألتجئ . فئة : جماعة ، عَوض : ظرف للزمان المستقبل كأبداً ، إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة ؛ كقبل — وبعد . وفى القاموس : رأيته عوض ، فاستعمله فى الماضى ، « أعوذ » فعل مضارع وفاعله أنا « برب » متعلق بأعوذ « العرش » مضاف إليه ، « من فئة » متعلق بأعوذ « بغت » الجملة فى محل جر صفة لفئة « علىّ » متعلق ببغت « فما » نافية « لى » جار ومجرور خبر مقدم « عوض »—

وقوله :

١٤– وَمَا نُبَالِي– إذا ما كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّـــارُ

* * *

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ)(١)

= ظرف زمان مبنى على الضم متعلق بناصر « إلاه » إلا حرف استثناء والضمير مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب « ناصر » مبتدأ مؤخر .

(والمعنى) إنى ألتجئ إلى رب العرش من جماعة ظلمتنى واعتدت علىّ ، فليس لى معين ولا ناصر غيره (والشاهد) فى « إلا » حيث وقع الضمير المتصل بعد « إلا » شذوذاً فى الشعر ، والقياس : إلا إياه .

١٤ — لم يعرف قائل هذا أيضا وأنشده الفراء .

اللغــة والإعراب : نبالى : من المبالاة — أى نكترث ونهتم ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفى . ديار : أحد ، وكلاهما لا يستعمل إلا بعد النفى أيضاً . « وما » نافية « نبالى » مضارع وفاعله نحن « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان واسمها « جارتنا » خبر كان مضاف إلى نا ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه وما نبالى « ألا » أن مصدرية ولا نافية « :يجاور » منصوب بأن « ونا » مفعوله مقدم ، « إلاك » إلا أداة استثناء من ديار والكاف فى محل نصب على الاستثناء من ديار مقدم عليه « ديار » فاعل يجاور ، وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مفعول لنبالى . وقيل « إلا » بمعنى غير فى محل نصب حال والكاف فى محل جر بالإضافة .

(والمعنى) إذا كنت جارتنا كفانا ذلك ولا يعنينا عدم مجاورة أحد غيرك إلينا . وروى : وما علينا .. إلخ ، أى ماعلينا بأس بعدم مجاورة سواك .

(١) « وكل » مبتدأ أول « مضمر » مضاف « له » متعلق بيجب « البنا يجب » مبتدأ ثان وخبر والجملة خبر الأول « ولفظ » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « جر » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما « كلفظ » الجار والمجرور خبر المبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « نصب » الجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والمراد : أن المجرور كالمنصوب فى الصورة ولو مع اختلاف الحركة ؛ كضربته ، وبه .

المضمرات كلُّها مبنيةٌ ، لشبهها بالحروف فى الجمود[1] ، ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثنى ولا تُجمع . وإذا ثبت أنها مبنية ؛ فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ ، وهو : كل ضميرٍ نَصْبٍ أو جر متصل ، نحو : أكرمْتُك — ومررت بك — وإنَّهُ — ولَهُ[2] ؛ فالكافُ فى « أكرمتك » فى موضع نصب ، وفى « بك » فى موضع جر ، والهاء فى «إنه» فى موضع نصب ، وفى «له» فى موضع جر .

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو «نا» وأشار إليه بقوله:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ   كَاعْرِفْ بِنَا ، فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ[3]

أى صَلَحَ لفظُ «نا» للرفع نحو: نِلْنَا، وللنصب نحو: فإِنَّنَا، وللجر نحو: بِنَا.

(١) هذا سبب ثان لبناء الضمائر غير ما تقدم فى باب المعرب والمبنى — من أنها مبنية لشبهها بالحروف فى الوضع ، وهو ما يسمى بالشبه الجمودى ؛ أى أنها لا تصرف تصرف الأسماء ، فلاتثنى ولا تصغر . وأما نحو : هما : وهم ، وهن ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن — فهى صيغ وضعت فى أول الأمر على هذا النحو ، وليست علامة التثنية أو الجمع طارئة عليها . وهنالك سبب ثالث للبناء : وهو أنها استغنت بصيغها المختلفة عن الإعراب الذى يبين مواقعها ، فأشبهت الحروف فى عدم الحاجة إلى الإعراب . ورابع : وهو افتقارها فى الدلالة على معناها إلى مرجع فى ضمير الغيبة ، وقرينة تكلم أو خطاب فى ضمير الحاضر .

(٢) وكذلك إنى ولِى ، فالمشترك بين النصب والجر ثلاثة ضمائر : كاف المخاطب بنوعيه ، وهاء الغائب بنوعيه ، وياء المتكلم . هذه الثلاثة لا تقع فى محل رفع إلا إذا وقعت بعد لولا الامتناعية التى لا يقع بعدها إلا المبتدأ ، نحو : لولاى لتعبت — ولولاك لم أحضر — ولولاه لضاعت الفرصة؛ فالضمير فى كل منها مبتدأ مبنى على الحركة التى فى آخره فى محل رفع ، وخبره محذوف وجوباً . وسيبويه : يعرب « لولا » حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعده مجرور لفظاً فى محل رفع مبتدأ والخبر محذوف ، فلا أثر للخلاف فى الوضع .

(٣) « للرفع » جار ومجرور متعلق بصلح « والنصب وجر» معطوفان على للرفع « نا » مقصور لفظه مبتدأ « صلح » الجملة خبر المبتدأ « كاعرف=

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياءُ ، فمثالُ الرفع نحو : اَضْرِبِى ، ومثالُ النصب نحو : أكرَمَنى ، ومثالُ الجر نحو : مَرَّ بى .

ويستعمل فى الثلاثة أيضًا «هُمْ» ؛ فمثالُ الرفع : هُمْ قائمون ، ومثالُ النصب : أكرَمتهم ، ومثالُ الجر : لَهُمْ .

وإنما لم يذكر المصنفُ — الياء ، وهم ؛ لأنهما لا يُشبهان « نا» من كل وجه ؛ لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ ، وهى ضمير متصل فى الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ، فإنها — وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً فى الأحوال الثلاثة — لم تكن بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة ؛ لأنها فى حالة الرفع للمخاطَبِ ، وفى حالتى النصب والجر للمتكلم . وكذلك «هم» ؛ لأنها — وإن كانت بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة — فليست مثل «نا» ؛ لأنها فى حالة الرفع ضميرٌ منفصل ؛ وفى حالتى النصب والجر ضميرٌ متصل .

* * *

(وَأَلِفٌ ، وَالوَاوُ ، وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ ؛ كَقَامَا ، وَاعْلَمَا)[1]

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة . وتكون للغائب — والمخاطب ؛ فمثالُ الغائب : الزَّيدان قاما — والزَّيدون قاموا — والْهندات قُمْنَ . ومثالُ المخاطب : اعْلَمَا — واعلموا — واعلمْن . ويدخل تحت

= خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك كقولك « اعرف » فعل أمر وفاعله مستتر « بنا » متعلق باعرف « فإننا » الفاء للتعليل وإن واسمها « نلنا » الجملة من الفعل والفاعل خبر إن « المنح » مفعول لنال وسكن للوقف ، ومعناه : اعترف بقدرنا فإننا نلنا المنح والعطايا .

(١) « وألف » مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء بها عطف المعرفة عليها « والواو والنون » معطوفان على ألف « لما » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « غاب » الجملة صلة ما « وغيره » معطوف على ما مضاف إلى الضمير « كقاما» الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف على نحو ما تقدم « قاما » فعل وألف الاثنين فاعل « واعلما » فعل أمر مبنى على حذف النون والألف، فاعل والجملة معطوفة على جملة قاما .

قول المصنف : وغيره» — المخاطبُ والمتكلمُ ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطَب كما مثلنا .

* * *

(وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ)[1]

ينقسم الضمير[2] إلى مستتر وبارز[3] ، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه ، والمراد بواجب الاستتار : ما لا يَحُلُّ محلَّه الظاهر[4] ، والمراد بجائز الاستتار : ما يَحُلُّ محله الظَّاهر[5] .

---

(١) «ومن ضمير» جار ومجرور خبر مقدم «الرفع» ، مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «يستتر» الجملة صلة الموصول «كافعل» تقدم إعراب مثله «أوافق» مضارع مجزوم فى جواب الأمر «نغتبط» بدل من أوافق «إذ» ظرف للزمان الماضى متعلق بنغتبط فى محل نصب «تشكر» الجملة فى محل جر بإضافة «إذ إليها .

(٢) أى الضمير المتصل لا مطلق الضمير ؛ لأن الصحيح أن المستتر نوع من المتصل لا من المنفصل .

(٣) البارز : ما له صورة فى اللفظ : حقيقة كالتاء والكاف فى أكرمتك مثلا ، أو حكماً كالضمير المحذوف فى نحو : جاء الذى أكرمت ؛ فإن التقدير أكرمته فالهاء منوية ؛ لأنها عائد الصلة ويمكن النطق بها . والفرق بين المحذوف البارز حكماً والمستتر : أن الأول يمكن النطق به ، أما المستتر فلا ينطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له المنفصل فى قولهم : تقديره أنت — أو هو — أو أنا — للتقريب على المتعلمين ، وهنالك فرق آخر ، وهو أن الاستتار خاص بالفاعل ، أما الحذف فكثيرا ما يكون فى الفضلات كالمفعول السابق فى أكرمت ، وقد يقع فى غير الفاعل كالمبتدأ ، ولابد له من قرينة تدل عليه ، أما المستتر فيدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة ، فهو كالموجود .

(٤) ولا الضمير المنفصل ؛ أى أن عامله يجب أن يرفع الضمير المستتر فلا يحل محله فى الرفع بعامله — اسم ظاهر ولا ضمير منفصل .

(٥) أى يصح أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل ؛ لأن عامله يجوز أن يرفع المستتر وغيره .

وذكر المصنفُ فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها الاستتار أربعةً :

الأول : فعلُ الأمرِ للواحدِ المخاطَبِ كَافْعَلْ ، التقدير : أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ؛ لأنه لا يحل محله الظاهر ؛ فلا تقول : افْعَلْ زيدٌ ، فأما افعلْ أنتَ ؛ فأنت تأكيد للضمير المستتر فى افعلْ ، وليس بفاعل لافْعَلْ ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : افعلْ . فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة — برَز الضمير ، نحو : اضْرِبى — وَاضْرِبَا — وَاضْرِبُوا — وَاضْرِبْنَ .

الثانى : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوله الهمزة ، نحو : أُوَافِقُ ، والتقدير: أنا ، فإن قلت: أُوَافق أنا — كان «أنا» تأكيداً للضمير المستتر.

الثالث : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوله النون ، نحو : نَغْتَبِطُ — أى نحن .

الرابع : الفعلُ المضارعُ الذى فى أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : تَشْكُرُ — أى أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة — برَز الضمير ، نحو : أنْتِ تفعلين — وَأنتما تفعلان — وَأنتم تفعلون — وَأنتن تفعلْنَ .

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير[1] .

ومثال جائز الاستتار : زيد يقوم — أى هُوَ ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يحل محله الظاهر ؛ فتقول : زيد يقوم أبوه ، وكذلك

---

(١) وهنالك مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، منها : مرفوع اسم فعل الأمر والمضارع ، نحو : صه وأف . وأفعل فى التعجب وفى التفضيل . ومرفوع خلا ، وعدا ، وليس ، ولا يكون فى الاستثناء ؛ فإن فاعلها مستتر وجوباً عائد على البعض المفهوم من كله السابق — كما سيأتى فى موضعه . وكذلك مرفوع المصدر النائب عن فعل الأمر نحو : (فضرب الرقاب) .

كلُّ فعلٍ أُسند إلى غائب أو غائبة[1] ، نحو : هند تقوم ، وما كان بمعناه[2] ، نحو : زيد قائم – أى هو .

* * *

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: أَنَا ، هُو ، وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ)[3]

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز ، وسبق الكلام فى المستتر . والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل ؛ فالمتصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وسبق الكلام فى ذلك . والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكون مجروراً .

وذكر المصنف فى هذا البيت – المرفوعَ المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أنَا » للمتكلم وحده ، « ونَحْنُ » للمتكلم المُشَارِك أو المُعَظِّم نفسه . « وأَنْتَ » للمخاطَبِ ، و« أَنْتِ » للمخاطبة ، و« أَنْتُمَا » للمخاطبَيْنِ أو المخاطبتَيْنِ ، و « أَنْتُمْ » للمخاطَبِينَ ، و« أَنْتُنَّ » للمخاطَبَات . و« هُوَ » للغائب ، و« هِيَ » للغائبة ، و« هُمَا » للغائبيْنِ أو الغائبتَيْنِ ، و« هُمْ » للغائبِينَ ، و « هُنَّ » للغائبات .

* * *

---

(١) أى غير ما ذكرنا من فعلى الاستثناء والتعجب .

(٢) أى ما كان بمعنى الفعل من الصفات المحضة الخالصة من شبه الإسمية ؛ وهى اسم الفاعل – واسم المفعول – والصفة المشبهة – وأمثلة المبالغة . وكذلك اسم الفعل الماضى كهيهات ، ومرفوع نعم وبئس . أما الصفات غير المحضة : كالأجرع والأبطح فلا ضمير فيها .

(٣) « وذو » مبتدأ « ارتفاع » مضاف إليه « وانفصال » معطوف على ارتفاع « أنا » خبر المبتدأ « هو ، وأنت » معطوفان على أنا « والفروع » مبتدأ « لا تشتبه » لا نافية والجملة خبر المبتدأ وهو الفروع . ويجوز أن يكون « ذو » خبراً مقدماً و « أنا » مبتدأ مؤخر « وهو » مبتدأ ، و« أنت » معطوف عليه والخبر محذوف – أى كذلك .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِى انْفِصَالٍ جُعِلاَ : إِيَّاىَ ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ)[1]

أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : «إيَّاىَ» للمتكلِّم وحده، و«إيانا» للمتكلم المشارِك أو المعظِّم نفسه. و« إياكَ» للمخاطَبِ، و «إياكِ » للمخاطبة ، و« إيا كما» للمخاطبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ ، و«إيا كم» للمخاطَبِينَ ، و « إياكُنَّ » للمخاطبات . و « إياه » للغائب ، و«إياها» للغائبة ، و«إياهما» للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، و« إياهم» للغائبينَ ، و«إياهُنَّ» للغائبات[2] .

---

(١) « وذو انتصاب » مبتدأ ومضاف إليه « فى انفصال » فى موضع الحال من مرفوع جعلا العائد إلى ذو « جعلا » فعل مبنى للمجهول والألف للإطلاق ونائب فاعله هو المفعول الأول « إياى » مفعوله الثانى والجملة خبر المبتدأ ، « والتفريع » مبتدأ « ليس مشكلا » الجملة من ليس واسمها وخبرها خبر المبتدأ .

(٢) المختار كما ذكره ابن هشام : أن الضمير نفس « إيا » وأن اللواحق لها حروف تكلم أو خطاب أو غيبة تدل على المراد ؛ من مفرد ، أو مثنى ، أو جمع مذكر أو مؤنث ، وأما أنا وأنت وفروعه من ضمائر الرفع ؛ فقيل : إن الضمير هو الهمزة والنون ، والألف زائدة ، والتاء حرف خطاب ، واللواحق الأخرى لبيان المراد من إفراد وتثنية وجمع . وقيل : إن المجموع هو الضمير . وأما فروع هو وهى ؛ فقيل فيها كما قيل فى فروع أنا وأنت . والصحيح أن المجموع هو الضمير ، ولا صحة لما ذهب إليه بعضهم — ومنهم ابن مالك — من أن لواحق « إيا » أسماء وأنها مضافة إليها ، بدليل إضافتها إلى غير هذه اللواحق فى قولهم : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ؛ لأن هذا شاذ ولم تعهد إضافة الضمائر . ومجمل ما ذكره المصنف من قوله : وذو اتصال إلى هنا : أن الضمير خمسة أنواع : مرفوع متصل ومنفصل ، ومنصوب متصل ومنفصل ، ومجرور ولا يكون إلا متصلا . وكل من هذه الخمسة : إما للمفرد المذكر أو المؤنث ، أو مثناهما ، أو جمعهما . وكل : إما مخاطب — أو غائب . ثم المتكلم وحده أو مع غيره . ويزاد على ذلك ضمير الرفع المتصل مع المضارع فى صوره الأربع .

(وَفِى اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ   إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ)[1]

كلُّ موضع أمكن أن يؤتَى فيه بالضمير المتصل — لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل[2] ، إلا فيما سيذكره المصنف ؛ فلا تقول فى أكرمتك: أكرمْتُ إِيَّاكَ ؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ، فتقول : أكرمْتُكَ .

فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ ، نحو : إِيَّاكَ أكرمْتُ[3]

وقد جاء الضميرُ فى الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقوله :

---

(١) « فى اختيار » جار ومجرور فى محل نصب حال من فاعل يجىء « لا » نافية « يجىء المنفصل » فعل وفاعل « إذا » ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط « تأتى » فعل ماض « أن يجىء المتصل» أن والفعل والفاعل فى تأويل مصدر فاعل تأتى — أى مجىء المتصل ، وجملة تأتى فعل الشرط ، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه .

(٢) وذلك لأن الضمير وضع للاختصار والمتصل أخصر وأيسر ، فلا يعدل عنه إلا حين يتعذر .

(٣) هذا موضع من المواضع التى يتعين فيها انفصال الضمير ، وهو أن يكون عامل الضمير متأخراً عنه لداع كهذا المثال . ومنها أن يكون الضمير ، محصوراً كقوله تعالى : (وقضى ربك ألَّا تعبدوا إلا إيَّاه) ، أو يكون عامله محذوفاً كما سيأتى فى التحذير والإغراء ، نحو : إياك والنفاق ، أو معنوياً كما إذا وقع الضمير مبتدأ نحو : اللهم أنا عبد أثيم وأنت مولى كريم ، أو يكون الضمير معمولا لحرف نفى نحو : (ما هنَّ أمهاتِهم — إن أنا إلا نذير) ومنه قول الشاعر :

إن هو مستولياً على أحـــــد   إلا على أضـعف المجـانين

أو يكون مفصولا من عامله بمعمول آخر كقوله تعالى : (يُخرجون الرسولَ وإياكم) أو مرفوعاً بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو : بنصركم نحن ظفرتم على أعدائكم ، أو يقع الضمير بعد أما ، نحو : أما أنا فنحوى وأما أنت فلغوىّ ، أو بعد واو المعية كقول أبى ذؤيب الهُذلى :

فآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قصيدةً   تكُونُ وَإِيَّاهَا بها مَثَلًا بَعْدِى

وهنالك مواضع أخرى كثيرة ؛ ذكرها صاحب التصريح وغيره .

١٥ - بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

• • •

(وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِى كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ، غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالاَ)[1]

أشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير

---

١٥ — هو للفرزدق من قصيدة يفتخر بها ويمدح يزيد بن عبد الملك ابن مروان .

اللغة والإعراب : الباعث : الذى يبعث الموتى ويحييهم . الوارث : الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك . ضمنت : تضمنت واشتملت . الدهارير : الشدائد ، أو الزمن الماضى ، ولا واحد له « بالباعث » متعلق بحلفت فى البيت قبله « الوارث » معطوف على الباعث بحذف العاطف « الأموات » مضاف إليه أو منصوب بالوارث على التنازع ، وقد أعمل الثانى وحذف الضمير من الأول « إياهم » مفعول مقدم لضمنت « الأرض » فاعل ضمنت والجملة فى محل نصب حال من الأموات « فى دهر الدهارير » مجرور بضمنت ومضاف إليه (والمعنى) أقسمت بالذى يبعث الأموات ويحييها ، ويرث الأرض ومن عليها بعد فناء أهلها وقد اشتملت عليهم الأرض وضمتهم فى الأزمان السالفة ، والمقسم عليه فى الأبيات بعده (والشاهد) فى قوله : « ضمنت إياهم » ؛ حيث فصل الضمير لضرورة النظم ، ولا يجوز ذلك فى سعة الكلام ، ولو جاء به على الأصل لقال : ضمنتهم الأرض .

(١) « وصل » فعل أمر « أو افصل » الجملة معطوفة على جملة صل ، و « أو » للتخيير « ها » مفعول تنازعه الفعلان وأعمل الثانى « سلنيه » مضاف إليه مقصود لفظه « وما » اسم موصول معطوف على سلنيه واقعة على ضمير « أشبهه » الجملة من الفعل والفاعل المستتر والمفعول صلة ما ، والهاء فى أشبهه عائدة على هاء سلنيه « فى كنته » متعلق بانتمى « الخلف » مبتدأ « انتمى » الجملة خبر . « كذاك » جار ومجرور خبر مقدم « خلتنيه » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه «واتصالا» مفعول مقدم لأختار « غيرى » مبتدأ ومضاف إليه « اختار الانفصالا » الجملة خبر المبتدأ ، والألف للإطلاق .

منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا ؛ فأشار بقوله : « سَلْنيه » إلى ما يتعدّى إلى مفعولين ؛ الثانى منها ليس خبراً فى الأصل ، وهما ضميران[١] ، نحو : الدِّرْهَم سَلْنِيه ، فيجوز لك فى هاء « سلنيه » : الاتصالُ نحو : سَلْنِى إيّاه ، وكذلك كل فعل أشبهه نحو : الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ — وَأَعْطَيْتُكَ إِيّاهُ .

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين[٢] . وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر[٣] .

وأشار بقوله : « فى كُنْتُهُ انْخُلْفُ انْتَمَى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » وأخواتها ضميراً ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله[٤] . واختُلف فى المختار منهما ؛ فاختار المصنف الاتصالَ نحو : كُنْتُهُ ، واختار سيبويه الانفصالَ نحو : كنت إياه ، تقول : الصديق كُنْتُهُ — وكُنْتَ إيّاه[٥] .

---

(١) أى أولهما أعرف كما يفيد المثال ، فلو قدم غير الأعرف ، أو اتحدت رتبة الضمير مع نصبهما — وجب الفصل كما سيذكره المصنف . وليعلم أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب . وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغيبة .

(٢) يري ابن هشام أنه إذا كان العامل فعلا غير ناسخ كسلنيه ، فالوصل أرجح ؛ لأنه الأصل ولا مرجح لغيره ، قال تعالى : (فسيكفيكهم الله — إن يسألكموها) ، وإن كان اسماً فالفصل أرجح ؛ لأن الاسم إنما يعمل لمشابهته الفعل فهو أقل اتصالا بالمفعول من الفعل نحو : عجبت من حبى إياه .

(٣) يرده حديث : (إن الله ملّككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم) أى الأرقاء ، ولو وصل لقال : ملككموهم .

(٤) هذا فى غير الاستثناء ، أما فيه فيجب الفصل ، كجاءوا ليس إياه — ولا يكون إياه ، كما يجب مع إلا .

(٥) إنمـــا اختار المصنف الاتصال لأنه الأصل ، وقد جاء نثراً فى الفصيح كقوله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب فى شأن ابن صياد — حين أراد =

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ فى نحو «خِلْتَنِيهِ» ، وهو : كلُّ فعلٍ تعَدَّى إلى مفعولين الثانى منهما خَبرٌ فى الأصل ، وهما ضميران[1] . ومذهَبُ سيبويه أن المختار فى هذا أيضاً الانفصالُ نحو : خِلْتَنى إِيَّاهُ ، ومذهَبُ سيبويه أرجَحُ ؛ لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشَافِهُ لهم[2] قال الشاعر :

١٦ — إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

* * *

= قتله ؛ ظناً منه أنه الدجال : (إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلّا يكنهُ فلا خير لك فى قتله) ، وشعراً فى قول أبى الأسود الدؤلى لغلامه ، وكان يشرب الخمر فتسوء حاله :

دع الخمرَ يشربُها الغُوَاةُ فإننى ... رأيت أخاها مُغْنِياً بمكانها

فإنْ لايَكُنْهَا أو تَكُنْه فإنه ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّـــهُ بِلِبَانِهَا

ومراده بأخيها : نبيذ الزبيب ، ولعله كان يرى حله إذا لم يسكر . أما الانفصال فلم يجىء نثراً إلا فى الاستثناء كما ذكر . ومن وروده فى الشعر قول عمر بن أبى ربيعة :

لئنْ كان إِيَّاهُ لقد حالَ بعْدَنا ... عن العَهدِ ، والإنسانُ قديتغيَّرُ

(١) أى أولهما أخص وغير مرفوع ، فلا فرق بين هذه وبين « سلنيه » إلا أن العامل هنا ناسخ — بخلاف سلنيه .

(٢) ووجهه أن الضمير خبر فى الأصل وحق الخبر الانفصال . وقد ورد الاتصال أيضاً فى فصيح الكلام نثراً كقوله تعالى : (إذ يُريكَهم الله فى منامك قليلا ، ولو أراكهم كثيراً لفشلتم) .

ونظماً كقول الشاعر :

بُلِّغْتُ صُنْعَ امرىءٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ ... إِذْ لم تَزَلْ لاكتِسَابِ الحمدِمُبْتَدِرَا

و من الانفصال قول الشاعر :

أَخِى حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وقد مُلِئَتْ ... أرجاءُ صدرِكَ بالأَضغانِ والإِحَنِ

١٦ — يروى هذا البيت للجيم بن طارق شاعر جاهلى . وحذام : اسم امرأة كانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطىء فيما تقول ، ويقولون إنها زرقاء اليمامة ، وهو فاعل قال مبنى على الكسر فى محل رفع « فصدقوها » الفاء

(وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِى اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ)[1]

ضميرُ المتكلم أَخَصُّ من ضمير المخاطَبِ ، وضميرُ المخاطَبِ أَخَصُّ من ضمير الغائب . فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أَخَصُّ من الآخر ؛ فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأَخَصِّ منهما[2] ، فتقول : الدرهم أعطيتكه — وأعطيتَنِيهِ ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنها أخص من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطَبِ ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب . ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتصال ، فلا تقول : أعطيْتهُوك ولا أعطيْتهُونى[3] . وأجازه قوم[4] ، ومنه ما رواه ابن الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أَرَاهُمُنِى الْبَاطِلُ شَيْطَانا»[5] ،

= واقعة فى جواب إذا ، وصدقوها فعل أمر مبنى على حذف النون والواو فاعل و« ها » مفعول « فإن » الفاء عاطفة فيها معنى التعليل « ما » اسم موصول خبر إن « قالت حذام » الجملة صلة الموصول والعائد محذوف — أى ما قالته حذام . ولم يأت الشارح بهذا البيت شاهداً على شىء ولكنه جاء به كمثل للصدق ؛ يبين أن القول إذا كان منسوباً لعالم ضليع كسيبويه ، يقبل ويقدم على غيره . ومع احترامنا لهذا الرأى — إلا أن الراجح عند العلماء هو رأى ابن مالك ومن نحا نحوه ؛ وهو أن الأرجح فى خبر كان ، وفى المفعول الثانى من معمول ظن وأخواتها — الاتصال ؛ لوروده فى القرآن كما ذكرنا ، وحسبنا أن القرآن هو الفيصل ، ولم يرد الانفصال فى القرآن فى أحد البابين أصلا .

(١) « وقدم » فعل أمر مبنى على السكون وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين « الأخص » مفعول « فى اتصال » متعلق بقدم « وقدمن » أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « ما » اسم موصول مفعوله « شئت » الجملة لا محل لها صلة الموصول « فى انفصال » متعلق بقدمن .

(٢) أى فى الأبواب الثلاثة المتقدمة دون غيرها فلا يجب فى نحو ضربونا .

(٣) أى ولا حسبتهوك — ولا كانوك ، بل يجب الفصل لتقديم غير الأخص

(٤) منهم المبرد وكثير من القدماء ، ومع هذا فالفصل عندهم أرجح .

(٥) قال فى التصريح : إن هذا نادر ، والأصل : أراهم الباطل إياى شيطاناً — أى أن الباطل أرى القوم أنى شيطان . والباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطاناً ثالث . قال ابن الأثير : وفيه شذوذان : الوصل وترك الواو لأن حقه أراهمونى .

فإن فُصِلَ أحدُهما كنتَ بالخيار ؛ فإن شئت قدَّمت الأخص ، فقلت : الدرهم أعطيتُك إياه — وأعطيتَنى إياه ، وإن شئت قدَّمت غير الأخص ، فقلت : أعطيتُه إيَّاكَ — وأعطيتَه إيَّاىَ . وإليه أشار بقوله : « وَقَدِّمَنْ ما شئتَ فى انفصال » ، وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديمُ غيرِ الأخص فى الانفصال — عند أَمْنِ اللَّبْس ، فإن خِيفَ لَبْسٌ لم يجز[1] ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه — لم يجز تقديم الغائب؛ فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم: هل زيد مأخوذ أو آخذ.

* * *

(وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ ... وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ)[2]

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبيْنِ ، واتَّحَدَا فى الرُّتبة — كأن يكونا لمتكلمينَ أو مخاطبين أو غائبين — فإنه يلزم الفصلُ فى أَحدهما[3] فتقول : أعطيتنى إيَّاىَ — وأعطيتك إياك — وأعطيته إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين ؛ فلا تقول : أعطيتنيِنى — ولا أعطيكَكَ — ولا أعطيتُهوه نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما[4] ، فقد يتصلان نحو : الزَّيدان الدرهم أعطيتهماه . وإليه أشار بقوله فى الكافية :

---

(١) إنما يخاف اللبس إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا .

(٢) « وفى اتحاد » متعلق بالزم « الرتبة » مضاف إليه « فصلا » مفعول الزم « وقد » حرف تقليل « يبيح الغيب » فعل وفاعل « فيه » متعلق بيبيح والضمير فيه على اتحاد الرتبة « وصلا » مفعول يبيح .

(٣) هذا متعلق بباب سلنيه وخلتنيه ؛ لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف ؛ فهذا مفهوم ذلك القيد .

(٤) أى تذكيراً وتأنيثاً ، وإفراداً وتثنية وجمعاً ، قال الشاعر :

لِوَجهكَ فى الإِحسانِ بَسطٌ وبهجةٌ ... أنا لَهُمـــاهُ قَفْو أكرمِ وَالِدِ

فأنا لهما فعل ماض متعد لاثنين ، أولهما ضمير التثنية الراجع إلى البسط والبهجة ، والثانى ضمير المفرد الراجع إلى الوجه « قفو » فاعل ، وقد أتى بالضمير الثانى متصلا والأكثر : أنا لهما إياه . والبسط : البشاشة والطلاقة . والقفو : الاتباع والاقتداء .

مَعَ اخْتِلاَفٍ مَا ، وَنَحْوِ «ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ »ـ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ .

وربما أثبت هذا البيت فى بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار بقوله : « ونحو ضمنت — إلى آخر البيت » إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا فى موضع يجب فيه اتصاله — ضرورة ، كقوله :

بالباعِثِ الوارِثِ الأَمواتَ قدضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

وقد تقدم ذكر ذلك .

(وَقَبْلَ يا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ ، و «لَيْسِى» قَدْ نُظِمْ)(١)

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم — لحقته لزومًا نونٌ تسمى نونَ الوقاية ، وسميت بذلك لأنها تَقِى الفعل من الكسر ، وذلك نحو : أكرَمَنى — ويُكْرِمُنى — وأَكْرِمْنى — وقد جاء حذفها مع « ليس » شذوذاً ، كما قال الشاعر :

١٧ — عَدَدْتُ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى

---

(١) « وقبل » ظرف زمان متعلق بالتزم « يا » مضاف إليه قصر للضرورة « النفس » مضاف إليه « التزم » ماض مبنى للمفعول « نون » نائب فاعل « وقاية » مضاف إليه « وليسى » مبتدأ مقصود لفظه « قد نظم » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ ، وسكن نُظِم للموقف .

١٧ — هو لرؤبة بن العجاج الراجز المشهور المتوفى سنة ١٤٥ هـ .

اللغة والإعراب: العديد: العدد . الطيس: الرمل الكثير ونحوه . « قومى » مفعول عددت مضاف إلى ياء المتكلم « كعديد » متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف — أى عددتهم عداً كعديد « إذ » ظرف زمان للماضى متعلق بعددت « ذهب القوم الكرام » فعل وفاعل وصفة « ليسى » فعل ماض ناقص واسمه يعود على البعض المفهوم من القوم . وياء المتكلم خبر (والمعنى) عهدى بقومى الكرام كثيرون كالرمل ، وقد ذهبوا وليس فيهم الآن كريم غيرى .

(والشاهد) فى « ليسى » حيث ورد خالياً من نون الوقاية مع وجوبها فى الفعل ، وذلك ضرورة . وفيه شذوذ آخر ؛ وهو مجىء خبر ليس ضميراً متصلا — مع وجوب الفصل فى أفعال الاستثناء ، كما تقدم .

واختُلف فى أفعل التعجب : هل تلزمه نونُ الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أفقرَنى إلى عفو الله ، وما أفقرِى إلى عفو الله — عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم[1] .

* * *

(وَ « لَيْتَنِي » فَشَا ، وَ« لَيْتِي » نَدَرَا وَمَعْ « لَعَلَّ » اعْكِسْ ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا)[2]

ذكر فى هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف ؛ فذكر « ليت » ، وأن نون الوقاية لا تُحذف منها إلا ندوراً ، كقوله :

١٨ — كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ : لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأُتْلِفَ جُلَّ مَالِى

(١) الخلاف مبنى على أن « أفعل » فى التعجب : فعل ، أو اسم ، فقال البصريون : هو فعل ، وعلى ذلك تلزمه النون . وقال الكوفيون : اسم ، فلا تدخل عليه ؛ لأنها إنما تدخل على الفعل لتقيه من الكسر . ومثل الفعل : اسم الفعل نحو دراكنى ، وتراكنى وعليكنى — بمعنى أدركنى ، واتركنى ، والزمنى .

(٢) « وليتنى » مبتدأ قصد لفظه « فشا » الجملة خبر المبتدأ ، ومثله « ليتى ندرا » « ومع » ظرف متعلق باعكس « لعل » مضاف إليه مقصود لفظه « اعكس » فعل أمر والفاعل أنت ومفعوله محذوف — أى اعكس الحكم « وكن مخيرا » كان واسمها وخبرها . فى الباقيات متعلق بمخيرا « واضطراراً » مفعول لأجله « خففا » فعل ماض والألف للإطلاق « منى وعنى » مفعول خفف مقصود لفظهما « بعض » فاعل خفف « من » اسم موصول مضاف إليه « قد سلفا » قد للتحقيق وسلفا فعل ماض والفاعل ، يعود على « من » والألف للإطلاق ، والجملة صلة الموصول لا محل لها .

١٨ — هو لزيد الخير الطائى ؛ الذى كان يسمى فى الجاهلية : زيد الخيل لفروسيته ، فسماه الرسول زيد الخير ، وهو صحابى جليل . وقبل هذا البيت :

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زيداً فلاقَى أخَاثِقَةٍ إذا اختلَفَ الْعَوَالِى

وكان مزيد وهو فارس من بنى أسد ، وجابر وهو فارس من غطفان — يتمنيان لقاء زيد فى الحرب لعداوة بينهم ، فلما التقوا ظفر بهما زيد وقهرهما .

اللغــة والإعراب : المنية : التمنى . أخاثقة: صاحب ثقة فى نفسه ، وقدرة على منازلة الأقران . العوالى: جمع عالية وهى ما يلى موضع السنان من الرمح .=

والكثيرُ فى لسان العرب ثبوتها ، وبِه وَرَدَ القرآنُ ، قال الله تعالى : (يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ) .

وأما « لَعَلَّ » فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيح تجريدُها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون: (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) ويقلُّ ثبوتُ النون ، كقول الشاعر :

١٩ — فَقُلْتُ: أَعِيرَانِى الْقَدُومَ لَعَلَّنِى أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ ماجِـــدِ

ثم ذكر أنك بالخيار فى الباقيات ؛ أى : فى باقى أخوات لَيْتَ

= أتلف : أفقد . « كمنية » متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف — أى تمنى مزيد تمنياً كتمنى جابر « إذ » ظرف متعلق بمنية لأنه اسم مصدر « ليتى » ليت واسمها « أصادفه » الجملة خبر ليت ، وجملة ليت واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول « وأتلف » الواو للحال ، أتلف مضارع « جل مالى » مفعول ومضاف إليه ، والجملة خبر لمبتدأ محذوف — أى وأنا أتلف (والمعنى) تمنى مزيد لقائى ليقتلنى كتمنى جابر حين قوله : ليتى أجد زيداً وأفقد أكثر مالى لأقتله (والشاهد) فى « ليتى » حيث حذفت منه نون الوقاية وهو نادر . وهذا الحذف ليس شاذاً عند الناظم والشارح والفراء ، بل يجوز فى السعة ، وإن كان الإتيان بها أولى . وهو ضرورة عند سيبويه .

١٩ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها .

اللغـــة والإعراب : أعيرانى : أمر من العارية . وهى إعطاء الشىء للانتفاع به ثم رده بدون مقابل . القدوم : الآلة التى ينجر بها الخشب . أخط بها قبراً : أنحت بها قراباً للسيف . أبيض ماجد : سيف ثقيل عظيم . « أعيرانى » أمر مبنى على حذف النون والألف فاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول « القدوم » مفعول ثان « لعلنى » لعل هنا حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء اسمها « أخط بها قبراً » الجملة خبر لعل « لأبيض » متعلق بمحذوف صفة لقبر ، وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل « ماجد » صفة لأبيض (والمعنى) على هذا : أعطيانى القدوم لأنحت به غلافاً وجراباً لسيف عظيم . ولعله يريد أن يحفر قبراً حقيقياً لرجل شريف نقى العرض (والشاهد) فى « لعلنى » حيث أثبت نون الوقاية وهو قليل ، والكثير خلوها منها عند إلحاق ياء المتكلم بها ، قال تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب — لعلى أعمل صالحاً فيما تركت) .

ولعَلَّ – وهي : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ – فتقول : إنِّي وإنَّنِي ، وأنِّي وأنَّنِي ، وكأنِّي وكأنَّنِي ، ولكنِّي ولكنَّنِي[1] . ثم ذكر أن « مِنْ ، وعَنْ » تلزمهما نون الوقاية[2] ؛ فتقول : مِنِّي وعنِّي – بالتشديد . ومنهم من يحذف النون فيقول : مِنِي وعَنِي – بالتخفيف ، وهو شاذ ، قال الشاعر :

٢٠ – أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

* * *

(وفى لَدُنِّي : لَدُنِي قَلَّ ، وفى ... قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي)[3]

أشار بهذا إلى أن الفصيح فى « لَدُنِّي » إثبات النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً) ، ويقل حذفها ، كقراءة مَنْ قرأ : « مِنْ لَدُنِي » بالتخفيف . والكثير فى « قَدْ » و « قَطْ » – ثبوت النون ، نحو :

---

(١) فثبوتها لشبهها بالفعل ، وحذفها لتوالى الأمثال ؛ لأن الثقل حصل بها .

(٢) وذلك محافظة على بقاء البناء على السكون . وإنما حافظوا عليه دون غيره لأنه الأصل فى البناء . وإن كان الخافض غير « من » و « عن » — امتنعت النون نحو : لى وبى وفى .

٢٠ — لم يعرف قائله ، وقيل إنه موضوع ؛ لأنه جمع « من » و « عن » وأتى بهما على اللغة غير المشهورة ، مما يظن أنه مقصود ومتكلف — للاحتجاج به .

اللغــة والإعراب : قيس : هو قيس عيلان أخو إلياس بن مضر . « أيها » منادى حذف منه حرف النداء وها للتنبيه « السائل » نعت لأى « عنهم » متعلق بالسائل و « عنى » معطوف عليه « لست من قيس » ليس واسمها وخبرها و « لا » نافية مهملة « قيس منى » مبتدأ وخبر . وإنما أهملت « لا » لأنها لا تعمل إلا فى النكرات . وقيس : يروى بلا صرف للعلمية والتأنيث المعنوى على إرادة القبيلة ، ومصروفاً على إرادتها أبيها .

(والشاهد) فى « عنى » و « منى » حيث حذفت منهما نون الوقاية للضرورة .

(٣) « فى لدنى » متعلق بقل « لدنى » مبتدأ قصد لفظه « قل » الجملة خبر المبتدأ « وفى قدنى » متعلق بيفى « وقطنى » معطوف على قدنى « الحذف » مبتدأ « أيضا » مفعول مطلق لفعل محذوف « قد يفى » الجملة خبر المبتدأ ، وهى معطوفة على الجملة الأولى .

« قَدْنِي وَقَطْنِي » ، ويقل الحذف نحو : قَدِي وَقَطِي – أي حَسْبِي[1] ،
وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله :

٢١ – قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

(١) وهما في الحالة اسمان مبنيان على السكون ومحلهما على حسب موقعهما في الجملة . أما « قد » و « قط » اسما فعل بمعنى يكفي – فتلزمهما نون الوقاية عند اتصال الياء بهما . وأما « قد » الحرفية ، و « قط » الظرفية – فلا تتصل بهما ياء المتكلم . هذا : وتختص « قد » الحرفية بالدخول على الفعل المتصرف الخبرى المثبت ، وتفيد التحقيق غالباً . وقد تدل على التكثير والتقليل . و « قط » الظرفية ظرف الزمان لاستغراق الماضي ، وتختص بالنفي غالباً ، فيقال : ما فعلته قط . ومن اللحن قولهم : لا أفعله قط ، وقد تجيء في الإثبات ؛ ففي مستند أبي داود : توضأ ثلاثاً قط .

٢١ – هو لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط ، يمدح عبد الملك بن مروان ، ويعرض بعبد الله بن الزبير .

اللغــة والإعراب : الخبيبين : أراد بهما : عبد الله بن الزبير – وكنيته أبو خبيب ، ومصعباً أخاه – على التغليب . الإمام : يريد به عبد الملك بن مروان . الملحد : الجائر الظالم . « قدنى » قد اسم بمعنى حسب مبتدأ والنون للوقاية والياء مضاف إليه « من نصر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « الخبيبين » مضاف إليه « قدى » توكيد لقدنى ، ويجوز أن يكون قدنى اسم فعل مضارع أو ماض ، بمعنى يكفي – أو كفاني ، ومن نصر فاعل على زيادة من « ليس » الإمام بالشحيح » ليس واسمها وخبرها على زيادة الباء في الخبر « الملحد » صفة للشحيح (والمعنى) يكفي نصر هذين الرجلين ، فليس إمامنا متصفاً برذيلتي البخل والجور ، بل هو كريم سخي (والشاهد) في « قدنى » و « قدى » حيث أثبت النون في الأولى على الكثير وحذفها من الثانية على قلة .

وخلاصة ما تقدم : أن أحوال ياء المتكلم التي سماها المصنف « ياء النفس » – وهي كما علمت : مشتركة بين محلى النصب والجر – :

« ا » إن كانت منصوبة بفعل أو باسم فعل – وجب إتيان نون الوقاية معها ، وإن كانت منصوبة بحرف ناسخ : فإن كان هذا الناسخ « ليت » – وجب إثبات النون أيضاً ، وإن كان « لعل » جاز الأمران ، والأفصح الحذف ، وإن كان غيرهما جاز الأمران على السواء « ب » وإن كانت الياء مجرورة بحرف جر ،

. . . .

فإن كان الجار لفظ « من » و « عن » وجب إثبات النون ، وإن كان غيرهما وجب الحذف « د » . وإن كانت مجرورة . بالإضافة : فإن كان المضاف : لفظ « لدن » — بمعنى عند ، أو « قد » أو « قط » — ومعناهما حسب — جاز الأمران ، والأفصح إثبات النون . وفى غير هذه الثلاثة يجب الحذف . وإذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع ، وذلك فى المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة مثل : أنتم تعرفوننى ، أنتى تساعداننى ، أنت تشاركيننى — جاز ترك النونين على حالهما كهذه الأمثلة ، وجاز إدغام النونين تقول : تعرفنى ، تساعدانى ، تشاركنى ، وتحذف واو الجماعة وياء المخاطبة للساكنين . ويجوز حذف إحدى النونين تخفيفاً تقول . تعرفونى — تساعدانى — تشاركينى . والمختار أن المحذوف هو نون الوقاية إذا كان المضارع مرفوعاً ، ونون الأفعال الخمسة إذا كان منصوبا أو مجزوما . هذا : واعلم أن الأصل فى الاسم المعرب المضاف إلى ياء المتكلم كضاربى ومكرمى — ألا تلحقه نون الوقاية ، وقد لحقت اسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم ، كقوله عليه الصلاة والسلام مخاطبا اليهود ، (فهل أنتم صادقونى ؟) ، كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله عليه الصلاة والسلام : (غير الدجال أخوفنى عليكم) — أى غير الدجال أخوف عندى من الدجال المعروف لديكم ، وذلك لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب .

الأسـئلة والتمريـنـات

١ — عرف النكرة والمعرفة ، واذكر أقسام المعرفة التى مثل لها ابن مالك .

٢ — وضح قسمى الضمير ، وأيهما ينقسم إلى متصل ومنفصل ؟ وما حد كل منهما ؟ — مثل

٣ — ما سبب بناء المضمرات ؟ اذكر الضمائر المتصلة المختصة بالرفع ، والمشتركة بين النصب والجر ، وضع كلا فى عبارة مفيدة من إنشائك .

٤ — ما الفرق بين المستتر جوازاً ووجوباً ؟ ومتى يجب الاستتار ؟ ومتى يجوز ؟

٥ — اذكر المواضع التى يتعين فيها انفصال الضمير ، والتى يجوز فيها الاتصال والانفصال . ثم بين الفرق بين باب « سلنيه » و « خلتنيه » « » — مع التمثيل .

٧ — متى تجب نون الوقاية فى الكلمة ؟ ومتى تمتنع ؟ ومتى تجوز على قلة وعلى كثرة ؟

. . . .

٨ — بين فيما يأتى : «ا» الضمائر المتصلة والمنفصلة ومحل كل من الإعراب «ب» المستتر جوازاً ووجوباً «حـ» حكم نون الوقاية «د» موضع إعراب ما تحته خط : النعمة منحكها الله وأعطاك إياها تزداد بالشكر ، فإذا رزقت الأموال وملككها الله وجاء من يسألكها ، فلا تبخل بها ، وابذلها لمن يستحقها ، فسيعوضك الله خير منها . (وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدُوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) قال بعض الصالحين : لو أنزل الله كتاباً أنه معذب رجلا واحداً ، لخفت أن أكونه، أو أنه راحم رجلا واحداً لرجوت أن أكونه .

لما فتح المسلمون مصر جاء أهلها إلى عمرو بن العاص وقالوا له : إن لبلدنا سُنة لا يجرى النيل إلا بها ، وذلك أنه إذا أتى شهر بئونة ، عمدنا إلى جارية بكر ، فأرضينا أبويها ، وألبسناها أغلى ما يكون من الحلى والثياب ، وألقيناها فى النيل فيجرى . فقال لهم عمرو : إن هذا لا يكون فى الإسلام . وحدث أن أبطأ النيل عن الجرى فى ميعاده . وهمّ الناس بالجلاء ، فكتب عمرو إلى سيدنا عمر بن الخطاب بذلك ، فأرسل إليه بطاقة وقال له : ألقها فى النيل وفيها يقول : من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى نيل مصر ، أما بعد : فإن كنت تجرى من قبلك فلا تجر ، وإن كان الواحد القهار هو الذى يجريك فنسأل الله الواحد القهار أن يجريك . فألقى عمرو البطاقة فى النيل ، فأصبح الناس وقد جرى النيل كأكثر ما يكون فى ليلة واحدة .

٩ — علام يستشهد النحويون بما يأتى فى هذا الباب ؟ وضح ما تقول .

لئن كان إيَّاهُ فقد حالَ بَعْدَنَا ... عن العهدِ والإنسانُ قد يتغيَّرُ

وإنِّى عَلَى لَيلَى لزَارٍ وإننى ... عَلَى ذاكَ فيما بيننا مُستَدِيمُهَا

أَنتَ امروٌ جلَّلتنى نِعمًــــا ... أَوهَتْ قُوَى شُكْرِى فقدضَعُفَا

١٠ — أعرب البيت الآتى ، وبين ما فيه من شاهد فى هذا الباب :

وما أُصَاحِبُ من قوم فَأَذْكرَهم ... إلا يزيدهُم حُبًّا إلىَّ هُمُــــو

العَـــلَمُ

(اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَـا عَلَمُهُ ؛ كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلاَحِقِ ، وَشَذْقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقِ)[١]

العَلَم هو : الاسم الذى يُعيّن مسماه[٢] مطلقًا ؛ أى بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغيْبة . فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، و « يعين مسماه » : فَصْل أخرَج النكرة ، و « بلا قيد » أخرجَ بقية المعارف ، كالضمير ، فإنه يتعين مسماه بقيد التكلم كأنا — أو الخطاب كأنت — أو الغيْبة كهُوَ . ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأَنَاسِيِّ وغيرهم ؛ تنبيهاً على أن مُسَمَّيات الأعلام — العقلاء وغيرُهم من المألوفات[٣] ، فجعفر : اسم رجل ، وخِرْنِقُ : اسم امرأة من شعراء العرب ، وهى أخت طَرَفة بن العَبْدِ لأُمِّهِ ، وقَرَن : اسم قبيلة[٤] ، وعَدَن : اسم مكان[٥] ، ولاحِق : اسم فرس[٦] ، وَشَذْقَم : اسم جَمَل[٧] ، وَهَيْلَة : اسم شاة[٨] ، وَوَاشِق : اسم كلب .

***

(١) « اسم » خبر مقدم « يعين المسمى » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفة لاسم « مطلقاً » حال من ضمير يعين ، أو نائب عن المفعول المطلق — أى تعيينا مطلقاً « علمه » مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس « كجعفر » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك كجعفر «وخرنقا، وقرن .. إلخ » معطوفات على جعفر .

(٢) أى يدل على تعينه — لا أن يحصله له؛ لأن المسمى لا يكون إلا معيناً .

(٣) هذا فى العلم الشخصى ، أما علم الجنس فيكون غالباً لغير المألوف ، « وقد يأتى للمألوف » كأبى المضاء للفرس ، وأبى الدغفاء للأحمق ، وهيان ابن بيان للإنسان المجهول ، وأبو أيوب للجمل . وأبو صابر للحمار ، وبنت طَبَق للسلحفاة — وقد تستعمل للحية .

(٤) إليها ينسب أُوَيس القرنى ، رضى الله عنه .

(٥) مدينة على البحر الأحمر ، على ساحل اليمن .

(٦) لمعاوية بن أبى سفيان .

(٧) للنعمان بن المنذر .

(٨) لبعض نساء العرب .

(وَٱسْماً أَتَى ، وَكُنْيَةً ، وَلَقَبَا   وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا)[1]

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكنية ، ولَقَب . والمراد بالاسم هنا : ما ليس بكُنْية ولا لقب ؛ كزيد وعمرو ، وبالكُنْية : ما كان فى أوله أبٌ أو أمٌّ[2] ؛ كأبى عبد الله — وأمّ الخير ، وباللقب : ما أشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين ، أو ذَمٍّ كأنفِ النَّاقَةِ[3] . وأشار بقوله : « وأخِّرَنْ ذا — إلخ » إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرُه ؛ كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمُه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد — إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

٢٢— بأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً   بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِى حَوْلَهُ الذِّيبُ

---

(١) « واسماً » حال من ضمير أتى « أتى » فعل ماض وفاعله يعود على العلم « وكنية ولقباً » معطوفان على اسماً « وأخرن » فعل أمر مبنى على الفتح لنون التوكيد الخفيفة « ذا » اسم إشارة مفعول أخرن « إن » حرف شرط « سواه » مفعول مقدم لصحب والضمير مضاف إليه عائد على اللقب « صحبا » فعل ماض وفاعله يعود على اللقب ، وجواب الشرط محذوف — أى إن صحب اللقب سواه فأخره .

(٢) أو ابن ، أو بنت ، أو أخ أو عم ، أو عمة ، أو خال ، أو خالة ؛ كابن الخطاب ، وبنت الأرض — الحصباء .. إلخ .

(٣) لقب جعفر بن قريع ، أبو بطن من سعد ، وسبب تلقيبه بذلك : أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة ، فقال له أبوه : شأنك به ، فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به ، وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى مدحهم الحطيئة بقوله :

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهم   ومَن يُسوِّى بأنفِ الناقةِ الذَّنبا ؟

فصار لقب مدح ، والنسبة إليه أنفِىّ .

٢٢ — هو لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان ، أحد بنى كاهل من قصيدة لها ترثيه بها ، وقبله :

أبلغْ هُذَيلاً وَأَبلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ   عَنِّى حديثاً، وبعضُ القولِ تكذيبُ

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه ، ويدخل تحت قوله « سواه » : الاسمُ والكنيةُ ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار[1] : بين أن تقدم الكنية على اللقب ؛ فتقول: أبو عبد الله زين العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنية ؛ فتقول : زين العابدين أبو عبد الله. ويوجد فى بعض النسخ بَدَل قوله : « وَأَخِّرَن ذا إن سواه صحبا » — « وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحبا » . وهو أحسن منه ؛ لسلامته مما وَرد على هذا ؛ فإنه نصٌّ فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم . ومفهومُه أنه لا يجب ذلك

اللغــة والإعراب : ذا الكلب : لقب لهذا الميت . الحسب : ما يعدّ من مآثر الآباء من مال وجاه ونحوهما . بطن شريان : موضع دفن فيه عمرو ذو الكلب . وشريان : اسم لشجر تؤخذ منه القسى . « بأن » الباء جارة ، وأن حرف توكيد ونصب « ذا » اسم أن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب « الكلب » مضاف إليه « عمراً » بدل من ذا أو عطف بيان « خيرهم » صفة لعمرو مضاف إلى هم « حسبا » تمييز « ببطن » خبر أن « شريان » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وأن ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، متعلق بأبلغ فى البيت السابق « يعوى ؛ حوله الذيب » الجملة حال من عمرو ، وحول ظرف متعلق بيعوى (والمعنى) أبلغ هذيلا ومن ينقل القول إليها : بأن عمراً الملقب بذا الكلب خير الناس حسباً ، وأنه دفن فى هذا المكان ، والذئاب تعوى حول قبره تريد أن تنهشه . والغرض : الحث على الأخذ بثأره (والشاهد) فى ذا الكلب عمرا » ، حيث قدم اللقب على الاسم وهو قليل : وإذا كان اللقب أشهر من الاسم جاز الأمران مثل : المسيح عيسى بن مريم رسول الله ، أو عيسى بن مريم المسيح رسول الله .

(١) رجح كثيرون وجوب تأخيره عنها أيضاً . ولا ترتيب بين الاسم والكنية ؛ فقد تتقدم ؛ كأقسم بالله أبو حفص عمر ، وقد تتأخر كقول حسان يرثى سعد بن معاذ :

وما اهتزَّ عرشُ اللهِ من أجْل هالك ... سَمِعْنَا به إلاَّ لِسَعْدِ أَبى عمرو

مع الكنية ، وهو كذلك كما تقدم . ولو قال : « وأخّرن ذا إن سواها صحبا » — لما وَرد عليه شيء ؛ إذ يصير التقدير : وأخِّر اللقب إذا صحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخِّر اللقب إذا صحب الاسم .

* * *

(وإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ   حَتْمًا ، وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ)[1]

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسمُ مركباً واللقب مفرداً ، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً .

فإن كانا مفردين وَجب عند البصريين الإضافة[2] ، نحو : هذا سعيدُ كُرْزٍ — ورأيت سعيدَ كُرْزٍ — ومررتُ بسعيدِ كُرْزٍ . وأجاز الكوفيون الإتباعَ[3] ؛ فتقول : هذا سعيدٌ كُرْزٌ — ورأيت سعيداً كُرْزاً — ومررت بسعيدٍ كُرْزٍ . ووافقهم المصنف على ذلك فى غير هذا الكتاب .

---

(١) « إن » حرف شرط جازم ، « يكونا مفردين » الجملة من يكون واسمها وخبرها فعل الشرط « فأضف » الفاء واقعة فى جواب الشرط « حتما » مفعول مطلق « وإلا » إن حرف شرط و « لا » نافية أدغمت مع النون ، وفعل الشرط محذوف — أى وإن لم يكونا مفردين « أتبع » جواب الشرط حذفت فاؤه لضرورة النظم ؛ لأن جملة الجواب إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء « الذى » اسم موصول مفعول لأتبع « ردف » فعل ماض فاعله يعود على الذى ، والجملة صلة الموصول لا محل لها .

(٢) هذ إن لم يمنع مانع ؛ كأن يكون الاسم مقروناً بأل كالحارث كرز ، أو يكون اللقب فى الأصل وصفاً مقروناً بأل ؛ كهارون الرشيد ، وعمر الفاروق — فلا تصح الإضافة عند كثير من النحويين . قال ابن هشام : ويرد قول البصريين : النظر — أى من جهة الصناعة ؛ لأن فيه إضافة الشئ إلى نفسه وذلك ممنوع كما سيأتى فى باب الإضافة ، وقولهم : هذ يحيى عينانٌ — لرجل اسمه يحيى ، ولقبه عينان لضخامة عينيه — فيحيى خبر المبتدأ ، وعينان بدل . ولو وجبت الإضافة لقال عينين .

(٣) أى على أنه بدل أو عطف بيان . وكرز : هو فى الأصل خرج الراعى ، ويطلق على اللئيم والحاذق .

وإن لم يكونا مفردين – بأن كانا مركبين نحو : عبد الله أنْفُ الناقة ، أو مركبًا ومفرداً نحو : عبد الله كُرز ، وسعيد أنف الناقة – وجب الإتباعُ(١) ؛ فتُتْبِعُ الثانىَ الأولَ فى إعرابه . ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو : مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة – وَأَنْفَ الناقة ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنفُ الناقة . والنصب على إضمار فعلٍ ، والتقدير : أعنى أنفَ الناقة ؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ، نحو : هذا زيدٌ أنفَ الناقة ، ورأيت زيداً أنفُ الناقة ، ومررت بزيدٍ أنفَ الناقة – وأنفُ الناقة .

* * *

(وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ ، وَأَسَـدْ ... وَذُو ارْتِجَـالٍ ؛ كَسُعَادَ ، وَأُدَدْ

وَجُمْلَةٌ ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَـا ، ... ذَا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَـا

وَشَاعَ فى الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَـهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِى قُحَافَـهْ)(٢)

(١) أى وتمتنع الإضافة ، وهذا لا ينافى جواز القطع المذكور . والمختار جواز الإضافة فى الصورة الثالثة وهى سعيد أنف الناقة . هذا : ولا يعتد بتركيب المركب المزجى والإسنادى ، بل يعتبران بمنزلة المفرد عند اجتماعهما بقسم آخر ، مع ملاحظة الحالة الإعرابية الخاصة بكل منهما ، ولا يكون المركب المزجى إلا من كلمتين فقط .

(٢) « ومنه » خبر مقدم « منقول » مبتدأ مؤخر ، وهو معطوف على منقول « كفضل » خبر لمبتدأ محذوف – أى وذلك كفضل و « أسد » معطوف على فضل « وذو » معطوف على منقول « ارتجال » مضاف إليه « كسعاد » خبر لمبتدأ محذوف « وأدد » معطوف على سعاد . ويجوز جعل « ذو » مبتدأ حذف خبره لدلالة ما تقدم عليه . و جملة مبتدأ خبره محذوف – أى ومنه جملة « وما » اسم موصول معطوف على جملة « بمزج » متعلق كقوله ركّب « ركبا » الجملة من الفعل ونائب الفاعل العائد على « ما » لا محل لها صلة الموصول ، والألف للإطلاق « ذا » اسم إشارة مبتدأ « إن » حرف شرط « بغير » متعلق بتم « ويه » مضاف إليه قصد لفظه « تم » فعل ماض فعل=

ينقسم العَلَم إلى: مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول؛ فالمرتجل هو: مالم يَسْبق له استعمال قبل العَلَمية فى غيرها، كَسُعَاد، وأُدَد[1]، والمنقول: ما سبق له استعمال فى غير العَلَمية. والنقل إما عن صفة كحارِث، أو من مصدر كفَضْل، أو من اسم جنس كأَسد – وهذه تكون معربة. أو من جملة[2]: كقام زيد – وزيد قائم، وحُكمها أنها تُحْكَى؛ فتقول: جاءنى زيدٌ قائم، ورأيت زيدٌ قائم، ومررت بزيدٌ قائم، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضاً: مارُكِّب تركيب مزجٍ، كَبَعْلَبَكَّ[3]، ومَعْدِى كرب، وَسِيبَوَيه. وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج: إن خُتم بغير «وَيْهِ» أعرب، ومفهومه أنه إن خُتم بِوَيْهِ لا يُعرب – بل يبنى، وهو كما ذكره؛ فتقول: جاءنى بعلبكُّ، ورأيت بعلبكَّ، ومررت ببعلبكَّ؛ فتعربه إعراب ما لا ينصرف. ويجوز فيه أيضاً البناء على

= الشرط «أعربا» الجملة من الفعل ونائب الفاعل على «ذا» – خبر المبتدأ، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ. «ذو» فاعل شاع «الإضافة» مضاف إليه «كعبد» خبر المبتدأ محذوف «شمس» مضاف إليه «وأبى» معطوف على عبد مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة «قحافة» مضاف إليه.

(١) أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ. ومرتجل: من الارتجال وهو الابتكار.

(٢) الذى سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية؛ فقد أسموا «تأبط شراً» و «شاب قرناها» أما الجملة الاسمية فلم يسموا بها، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية.

(٣) «بعل» اسم صنم، و «بك» اسم البلد الذى يعبده، وقد جعلا إسماً لبلد بالشام. ومعنى معدى كرب: عداه الكرب وتجاوزه. والمركب المزجى: كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها – أى فى فتح ما قبلها، وجريان الإعراب عليها.

الفتح[1] ؛ فتقول : جاءنى بعلبكّ ، ورأيت بعلبكّ ، ومررت ببعلبكّ . ويجوز أن يعرب أيضاً إعراب المتضايفين[2] ؛ فتقول : جاءنى حَضْرُمَوْتَ[3] ورأيت حضرَموت ، ومررت بحضرِموتِ .

وتقول فيما خُتم بِوَيْه : جاءنى سيبويهِ ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويهِ ؛ فتبنيه على الكسر[4] ، وأجاز بعضُهم إعرابه إعراب مالا ينصرف ، نحو : جاءنى سيبويهُ ، ورأيت سيبويهَ ، ومررت بسيبويهَ .

ومنها ما ركب تركيب إضافة[5] ؛ كعبدِ شمْسٍ — وأبى قُحافة ، وهو معرب ؛ فتقول : جاءنى عبدُ شمْسٍ وأبو قُحافةَ ، ورأيت عبدَ شمْسٍ وأبا قُحافة ، ومررت بعبدِ شمْس وأبى قُحافةَ . ونَبَّهَ بالمثالين على أن الجزء الأول : يكون معرباً بالحركات كعبدِ ، وبالحروف كأبى . وأن الجزء الثانى يكون منصرفاً كشمس ، وغير منصرف كقُحافةَ .

* * *

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا ، وَهُوَعَمْ
مِنْ ذَاكَ أُمٌّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ، كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ)[6]

---

(١) أى على فتح الجزأين تشبيها بخمسة عشر ، بجامع التركيب فى كل ؛ لأن موجب البناء فى وجد فى الثانى — وهو تضمنه معنى العطف .

(٢) فتجرى على الصدر وجوه الإعراب ويجر العجز دائما ، إلا أن الفتحة كغيرها لا تظهر فى نحو معدى كرب .

(٣) قال فى القاموس : وإن شئت لا تنون الثانى .

(٤) تغليباً لجزء الثانى ؛ لأنه اسم صوت مبنى لعدم تأثره بالعوامل ، وكسر للتخلص من الساكنين .

(٥) المركب الإضافى : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله ؛ وذلك بإعراب الجزء الأول ، والتزام الثانى حالة واحدة كالتنوين .

(٦) « وضعوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعل « لبعض » متعلق بوضعوا « الأجناس » مضاف إليه « علم » مفعول به لوضعوا منصوب بفتحة مقدرة منع منها سكون الروى ، أو منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كعلم » متعلق بمحذوف صفة لعلم « الأشخاص » مضاف إليه « لفظاً » تمييز=

العَلَم على قسمين : عَلَم شخص ، وعَلَم جنس(١) .

= لمعنى الكاف — أى مثله من جهة اللفظ ، أو منصوب على نزع الخافض « وهو عم » مبتدأ وخبر ، والضمير يرجع إلى علم الأجناس ، و « عم » : يجوز أن يكون فعلا ماضياً وأن يكون أفعل تفضيل ، وأصله أعم ، فسقطت الهمزة لكثرة الاستعمال . « من » جارة « ذاك » اسم إشارة فى محل جر بمن ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور خبر مقدم « أم عريط » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « للعقرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى الخبر « وهكذا » ها حرف تنبيه والكاف جارة ، وذا اسم إشارة فى محل جر والجار والمجرور خبر مقدم ، « ثعالة » مبتدأ مؤخر « للثعلب » حال من ضمير الخبر « ومثله » خبر مقدم والهاء عائدة على المذكور قبل من الأمثلة « برة » مبتدأ مؤخر « للمبرة » متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر « كذا » جار ومجرور خبر مقدم « فجار » مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع « علم » مبتدأ خبره محذوف « للفجرة » متعلق بذلك الخبر المحذوف . والتقدير : فجار كذا علم موضوع للفجرة . ويجوز أن يكون فجار مبتدأ أول و«علم» مبتدأ ثانيا ، و « كذا » خبر المبتدأ الثانى . وهو وخبره خبر الأول.

(١) علم الشخص : هو اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً — أى غير مقيد بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة ، أو إشارة حسية أو معنوية ، أو زيادة ملفوظ بها ؛ كصلة أو غيرها — بل بمجرد الوضع أو الغلبة .

وعلم الجنس : هو اسم موضوع للصورة الذهنية التى يتخيلها العقل ، ممثلة فى فرد شائع من أفراد هذه الحقيقة الخيالية . فكلمة « أسامة » للأسد ، و « ثعالة » للثعلب و « بنت اليم » للسفينة ، عندما يسمعها الإنسان — لابد أن يستحضر ويتخيل فى ذهنه صورة فرد من أفراد هذا الجنس ليدرك معناها . فالحقيقة الذهنية ليست مجردة من صورة ما ، وإنما تتطلب صورة فرد تنطبق عليه.

أما اسم الجنس : فهو للاسم الموضوع لحقيقة الذهنية المجردة ، والصورة المرسومة فى العقل — من غير نظر لفرد من أفراد هذه الحقيقة . فكلمة شجرة ، وإنسان — يفهم المراد منها بمجرد سماعها ، من غير استحضار صورة معينة للشجرة أو الإنسان .

وأما النكرة : فاسم يدل على شئ واحد غير معين ، شائع بين أفراد كثيرة من نوعه ، تشبهه فى حقيقته ؛ كرجل وامرأة ، فهى المدلول الخارجى لاسم الجنس ، فكلمة رجل : إذا أريد بها المعنى القائم فى الذهن ، والصورة المرسومة فى العقل للرجل ، من غير ربطها بفرد من الأفراد — فهى اسم =

فعَلَم الشخص له حكمان : معنويٌّ ، وهو أن يُرَاد به واحد بعينه كزيد — وأحمدَ ، ولفظيٌّ ، وهو صحة مجيء الحال متأخرةً عنه نحو : جاءنى زيد ضاحِكًا . ومنْعُه من الصرف مع سببٍ آخرَ غيرِ العلمية[1] ، نحو : هذا أحمدُ. ومنْع دخول الألف واللام عليه؛ فلا تقول: جاء العَمْرُو[2].

وعَلَم الجنس كعلم الشخص فى حكمه اللفظيّ ؛ فتقول : هذا أُسَامَةُ مُقْبِلاً ، فتمنعه من الصرف ، وتأْتى بالحال بعده ، ولا تُدْخِلُ عليه الألِفَ واللام — فلا تقول : هذا الأُسامة[3] .

وحُكم عَلَم الجنس فى المعنى كحكم النكرة ، من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه ؛ فكلُّ أسدٍ يَصْدُق عليه أُسامة ، وكل عَقرَب يصدق عليها أمُّ عِرْيَطٍ ، وكل ثَعلب يصدق عليه ثُعَالة .

وعَلَم الجنس : يكون للعَين كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مَثَّل بقوله : بَرَّة للمبَرَّة — وَفَجَارِ للفَجْرَة[4] .

= جنس ومدلولها المعنى المجرد . وإن أريد بها الجسم الحقيق المعروف ، المكون من رأس وأطراف مخصوصة ، الشائع فى جميع الأفراد — فهى نكرة . وكثير من النحاة لا يرى فرقاً بين النكرة واسم الجنس .

(١) كالتأنيث فى أسامة ، وكوزن الفعل فى ابن آوى .

(٢) لأنه يمتنع دخول أل المعرفة على العلم ؛ لئلا يجتمع معرفان على الاسم الواحد ، وهذا لا يجوز ، أما إذا حصل اشتراك فى الاسم العلم كأن يكون لك صديقان أو أصدقاء — اسم كل واحد منهما محمد مثلا ، فى هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس فيجوز دخول أل عليه وإضافته . وقد تدخل « أل » على العلم للمح الأصل كالعباس والفضل ، أو للاضطرار ، كبنات الأوبر — علم على نوع من الكمأة ردئ الطعم ، أو تكون مقارنة لوضعه كاللات والعزى.

(٣) من أحكام العلم اللفظية التى يشترك فيها النوعان : « ا » أنه يبتدأ بهما بلا حاجة إلى مسوغ ، تقول : أسامة مقبل — كما تقول : علىّ مقبل «ب» ولا يضافان بحسب الوضع ، فلا تقول : أسامتنا — كما لا تقول : محمدنا إلا إذا حصل اشتراك فى الاسم كما تقدم « جـ » ولا ينعتان بالنكرة / لأنهما معرفتان — ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت فى تعريفه وتنكيره .

(٤) المبرة : البر ، والفجرة — بسكون الجيم — الفجور ، والتاء للتأنيث لا للوحدة . وبَرَّة : غير مصروف للعلمية والتأنيث .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف العلم واذكر أقسامه من حيث الوضع والاستعمال ، ومثل لكل .

٢ — بين الفرق بين اللقب والكنية ، وما الحكم إذا اجتمع الاسم مع أحدهما ؟ من حيث التقديم والتأخير .

٣ — وضح الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس ، واسم الجنس والنكرة ، ومثل لكل .

٤ — عرف العلم المرتجل والمنقول ، وبين أنواع النقل — مع التمثيل .

٥ — ما أنواع العلم المركب ؟ وكيف تعربه ؟ وكيف تعرب المضاف ؟ مثل لما تقول .

٦ — فى الأبيات الآتية شواهد لبعض المسائل فى باب العلم . بين موضع الشاهد ، وأعرب ما تحته خط .

نجوتُ وقد بلَّ المرادىُّ سيفَه ... من ابن أبى شيخِ الأباطحِ طالب

نُبِّئْتُ أخـــوالى بنى يزيـدُ ... ظلمًا علينـــا لهم فَـديدُ

ويَشكُرُ لا تستطيعُ الوفـاء به ... وتعجز يَشـكُرُ أن تَغـدِرَا

بَاعَدَ أُمَّ العَمرِ من أسِـــيرها ... حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُـورِها

٧ — بين الاسم واللقب والكنية ، وحكم كل فيما يأتى :

الإمام أحمد بن حنبل تلميذ الإمام الشافعى . مريم ابنة عمران أم المسيح عيسى عليه السلام . بورسعيد ستكون مدينة حرة . سيف الدولة بن حمدان ممدوح المتنبى الشاعر . أقسم بالله أبو حفص عمر : يقال أبو الحصين للثعلب وأبو جعدة للذئب ، وأم قشعم للموت .

٨ — بين أقسام العلم وحكمها فيما يأتى ، وأعرب ما تحته خط :

أول الخلفاء الراشدين أبو بكر الصديق الذى بويع له بالخلافة — عقب وفاة الرسول عليه السلام — يوم الاثنين الثالث عشر من شهر ربيع الأول ، فى السنة الحادية عشر من الهجرة ، التى توافق الثامن من يونية سنة ٦٣٢ م ، ثم جاء بعده الفاروق عمر بن الخطاب » ، وتلاه الشهيد — الذى تستحى منه الملائكة — « عثمان بن عفان » وكان آخرهم سيف الله الغالب ، « على بن أبى طالب » رضى الله عنهم أجمعين الذى مات فى السابع عشر من رمضان ، فى السنة الأربعين من الهجرة النبوية .

اسْمُ الإِشَـــارَةِ(١)

(بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّـــرٍ أَشِـــرْ   بِذِى وَذِهْ تِى تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ)(٢)

يُشَارُ إلى المُفرد المذكَّر(٣) بِذَا ، ومذهبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة(٤) ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة(٥) . ويُشَارُ إلى المؤنثة بِذِى ، وذِهْ – بسكون الهاء ، وتِى ، وتَا ، وذِهِ – بكسر الهاء ؛ باختلاسٍ(٦) وبإشباعٍ ، وتِهْ – بسكون الهاء ، وبكسرها ؛ باختلاس – وإشباع ، وذاتُ(٧) .

* * *

(وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِـــعْ   وَفِى سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ)(٨)

---

(١) هو اسم يعين مسماه بواسطة إشارة حسية أو ذهنية .

(٢) « بذا لمفرد » كل منهما متعلق بأشر « مذكر » صفة لمفرد « أشر » فعل أمر وفاعله أنت « بذى » متعلق باقتصر « وذه ، تى ، تا » معطوفات على ذه بإسقاط العاطف من الأخيرين « على الأنثى » متعلق باقتصر ، وجملة اقتصر معطوفة على جملة « أشر » بإسقاط العاطف .

(٣) سواء كان مفرداً حقيقة نحو : هذا محمد – أو حكما نحو : هذا الفريق ، وهذا الرهط . وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزلة المذكر كقوله تعالى (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى) إشارة إلى الشمس وهى مؤنثة . ومثل ذا : « ذاء » بهمزة مكسورة ، و« ذائه » بهاء بعدها كذلك ، و « ذاؤه » بضمهما . « وآلك » بهمزة ممدودة فلام .

(٤) فهو ثلاثى الوضع وأصله ذيى حذفت لامه تخفيفا وقلبت عينه ألفا . ويرى السيرافى أنه ثنائى الوضع وألفه أصلية .

(٥) فتكون ذا موضوعة على حرف واحد ، وزيدت الألف لبيان حركة الذال .

(٦) أى بسرعة ، وخطف الكسرة وعدم مدها .

(٧) بضم التاء ، والاسم « ذا » والتاء للتأنيث .

(٨) « وذان » مبتدأ « تان » معطوف عليه بإسقاط العاطف (للمثنى » خبر المبتدأ « المرتفع » نعت للمثنى « وفى سواه » متعلق باذكر والهاء مجرور بإضافة سوى « ذين » مفعول مقدم لاذكر « تين » معطوف عليه بإسقاط العاطف « اذكر » فعل أمر « تطع » مضارع مجزوم فى جواب الأمر . وجملة اذكر معطوفة على ما قبلها .

يُشَارُ إلى المثنى المذكر فى حالة الرفع بِذَانِ ، وفى حالة النصب والجر بِذَيْنِ ، وإلى المؤنثتين بِتَانِ — فى الرفع ، وتَيْنِ — فى النصب والجر[١] .

* * *

(وَبِأُولَى أَشِـرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَـا ، وَالْمَدُّ أَوْلَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لَامٍ ، أَو مَعَهْ وَاللَّامُ — إن قَدَّمْتَ «هَا» — مُمْتَنِعَهْ)[٢]

يُشار إلى الجمع — مذكراً كان أو مؤنثاً — بأُولى ، ولهذا قال المصنف : « أشِرْ لجمع مطلقًا » . ومقتضى هذا أنه يُشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالها فى العاقل ، ومن ورُودها فى غير العاقل قوله :

٢٣ — ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الْأَيَّـامِ

---

(١) التحقيق أن وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث — لامثنيان ؛ إذ لا يثنى المبنى كما تقدم . وهما مبنيان على الألف والياء ؛ مراعاة لصورة التثنية .

(٢) « وبأولى » متعلق باشر مجرور المحل « لجمع » متعلق كذلك بأشر « مطلقاً » حال من جَمع على قلة ؛ لأنه نكرة والمد أولى مبتدأ وخبر «ولدى» ظرف بمعنى عند متعلق بانطقا « البعد » مضاف إليه « انطقا » فعل أمر وفاعله مستتر والألف للإطلاق أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة الموقف . «بالكاف» متعلق بانطقا « حرفاً » حال من الكاف « دون لام أو معه » حالان من الكاف أيضا « واللام » مبتدأ « إن » شرطية « قدمت ها » ها — مفعول قدمت ، والجملة فى محل جزم فعل الشرط « ممتنعة » خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ والخبر ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها ، وهى معترضة بين المبتدأ والخبر .

٢٣ — هو لجرير الشاعر الأموى من قصيدة يهجو فيها الفرزدق .

اللغـة والإعراب : « ذم » فعل أمر من الذم مبنى على السكون ، ويجوز فى الميم الحركات الثلاث ، والكسر للتخلص من الساكنين ، والفتح للخفة ، والضم لإتباع حركة الذال : والتخلص بالكسر هو الأصل « المنازل » مفعول به « بعد » ظرف زمان فى موضع الحال من المنازل « منزلة » مضاف إليه=

وفيها لُغتان : المدُّ ، وهى لُغة أهل الحجاز – وهى الواردة فى القرآن العزيز ، والقَصْرُ ، وهى لغة بنى تميم .

وأشار بقوله : « ولَدَى البُعد انطقا بالكاف – إلى آخر البيت » إلى أن المُشار إليه له رُتبتان : القربُ ، والبعدُ ، فجميعُ ما تقدم يُشار به إلى القريب ، فإذا أُريد الإشارة إلى البعيدُ – أُتِىَ بالكاف وحدها[1] ؛ فتقول : ذَاكَ ، أو الكاف واللام نحو ذَلِكَ[2] . وهذه الكاف حرفُ خطاب[3] ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه . فإن تقدَّم حرف التنبيه الذى هو « ها » على اسم الإشارة – أَتَيْتَ بالكاف وحدها ؛ فتقول : هٰذَاكَ[4] ، وعليه قوله :

= « اللوى » مضاف إليه ، وهو اسم موضع كان معداً للحكومات « والعيش معطوف على المنازل « بعد » حال من العيش « أولئك » مضاف إليه والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه (والمعنى) ذم كل موضع من مواضع النزول بعد هذا الموضع ، وذم الحياة كذلك بعد تلك الأيام الماضية (والشاهد) فى أولئك ؛ حيث أشار به إلى غير العقلاء وهو الأيام ، وذلك قليل .

(١) إلا إنها لا تدخل فى إشارات المؤنث – ما عدا : تى ، وتا ، وذى .

(٢) لكن لا تدخل اللام فى المثنى ، ولا فى أولاء الممدود ، ولا فيما سبقته : « ها » التنبيه ، وشذ قوله :

يا ما أُميلح غِزلانًا شدنّ لنا من هؤليّا تكن الضالِ والسمُرِ

وقال أبو حيان : إنه قليل لا ممتنع .

(٣) فلا يضاف إليها اسم الإشارة ، وتتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً ؛ فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع ونون النسوة . ومن غير الغالب : (ذلك خير لكم) ، والمشار إليه تقديم الصدقة فى قوله تعالى : (فقدموا بين يدى نجواكم صدقة) .

(٤) هذا إذا لم يفصل بين « ها » واسم الإشارة ، وإلا امتنع الإتيان بالكاف فلا يقال : « هأنذاك » – ولاها أنتم أولئك . وقد تعاد « ها » توكيداً نحو : ها أنتم هؤلاء . هذا : واعلم أن المشهور دخول « ها » التنبيه على ضمير الرفع المنفصل الذى خبره اسم إشارة نحو هأنذا ، ويندر دخولها عليه إن كان خبره غير اسم الإشارة ، نحو : هأنا مجد فى طلب العلم ، =

٢٤ – رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي ولا أَهْلُ هٰذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول : هٰذَا لِكَ[1] .

وظاهر كلامُ المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى وبُعْدَى ، كما قررناه . والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُرْبَى ، ووُسْطَى ، وبُعْدَى . فيُشار إلى مَنْ فى القُرْبَى – بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ ؛ كَذَا – وذِى ، وإلى مَنْ فى الوُسطى – بما فيه الكاف وحدها نحو : ذَاكَ ، وإلى مَنْ فى البُعْدَى – بما فيه كافٌ ولامٌ ، نحو : ذَلِكَ .

* * *

= وهو مع قلته جائز لورود نصوص عربية صحيحة ؛ منها قول مجنون ليلى :

وعُروة مات موتاً مستريحاً وهأنا ميت فى كل يوم

وكما يجوز الفصل بين « ها » واسم الإشارة بضمير المشار إليه ؛ نحو هأنذا أقول الحق ، وهأنتذا تفعل الخير ، وهأنتم أولاء تقبلون على الدرس – يجوز الفصل بغيره قليلا ؛ كالقسم نحو : ها – والله – ذا رجل مخلص فى عمله .

٢٤ – هذا البيت لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة التى مطلعها :

لخَولةَ أطلالٌ ببُرقة ثَهمَد تلوح كباقى الوَشم فى ظاهر اليد

غبراء : هى الأرض ، وسميت كذلك لغبرتها ، وبنوها : هم الفقراء الذين لصقوا بها لفقرهم – أو اللصوص – أو الأضياف . الطراف : البيت من الجلد ، وكان مسكن الأغنياء ، الممدد ، المبسط المتسع . « بنى » مفعول رأيت منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر « غبراء » مضاف إليه ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة « لا ينكروننى » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال من بنى غبراء – إن كانت رأى بصرية ، ومفعول ثان – إن كانت علمية « ولا أهل » معطوف على الواو فى ينكروننى . « هذاك » الهاء للتنبيه ، وذا إسم إشارة مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب « الطراف » بدل أو عطف بيان من ذا « الممدد » نعت للطراف (والمعنى) : رأيت جميع الناس فقيرهم وغنيهم يعرفوننى ؛ لأنى أعطف على فقرائهم وأحسن عشرة أغنيائهم ، فلا يعنينى بعد ذلك هجرة الأقارب (والشاهد) فى « هذاك » ؛ حيث جاء بهاء التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يأت باللام .

(١) لأن هاء التنبيه تدل على قرب المشار إليه ، واللام تدل على بعده ، فاجتماعهما يدعو إلى التناقض .

(وبِهُنَا أو هٰهُنَا أشِرْ إلَى دَانِى المَكَانِ ، وَبِهِ الكَافَ صِلاَ
فى البُعْدِ ، أوْ بِثَمَّ فُهْ، أوْ هَنَّا أوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنْ ، أو هِنَّا)[1].

يُشار إلى المكان القريب بِهُنَا[2] ، ويتقدمها هاء التنبيه ، فيقال : هٰهُنَا . ويُشار إلى البعيد — على رأى المصنف — بِهُنَاكَ ، وهُنَالِكَ ، وهِنَّا — بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون[3] ، وبِثَمَّ[4] وهَنَّتْ . وعلى مذهب غيره : هُنَاك للمتوسط ، وما بعده للبعيد .

---

(١) « وبهنا » متعلق بأشر « أو ها هنا » معطوفة على هنا « أشر إلى دانى المكان » ظاهر الإعراب « وبه » متعلق بقوله : صلا « الكاف » مفعول مقدم لصلا « صلا » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف . « فى البعد » متعلق بصلا « أو بثم » متعلق بفه « فه » فعل أمر والفاعل أنت « أو هنا » معطوف على ثم « أو بهنالك » متعلق بانطق « انطقن » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وهى حرف لا محل له « أو هنا » معطوف على هنالك .

(٢) وهى اسم إشارة للمكان القريب ، وظرف مكان أيضاً .

(٣) وقد تقع « هناك » و « هنالك » و « هَنَّا » — أسماء إشارة للزمان ، فتنصب على الظرفية الزمانية ، قال الشاعر :

وإذا الأُمورُ تشابَهَتْ وتعاظَمَتْ فهناك يعترفون : أينَ المَفْزَعُ ؟

أى : وقت تشابه الأمور . وقال تعالى فى شأن المشركين : (هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت) — أى فى يوم الحشر . وقال الشاعر .

حَنَّتْ نوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبدا الذى كانت نَوَارُ أَجَنَّتِ

أى ولات فى هذا الوقت حنين . و « لات » هنا مهملة لا عمل لها ، ولا يصح أن تكون « هنا » اسمها ؛ لأنها ظرف غير متصرف ؛ على أنها معرفة ، و « لات » لا تعمل فى المعارف .

(٤) وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة كربت ، وهى ظرف لا يتصرف مثل هنا . ولا تلحقها هاء التنبيه ولا كاف الخطاب .

هذا : وأسماء الإشارة للمكان ملازمة للنصب على الظرفية ، لا تفارقها إلا إلى الجر بمن أو بإلى . وإذا وقعت « ثم » خبراً يجب تقديمه على المبتدأ ، وكذلك « هنا » إذا سبقتها « ها » .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف اسم الإشارة ، واذكر ثلاثة مما يشار بها إلى المفردة المؤنثة — مع التمثيل .

٢ — بماذا يشار إلى الجمع ؟ ومتى تمتنع لام البعد فى اسماء الاشارة ؟ مثل لماذا تقول .

٣ — بماذا يشار إلى المكان : قريبه وبعيده ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٤ — خاطب بكل من الألفاظ الآتية : المفرد ، والمثنى ، والجمع — مطلقاً : تى — ذان — أولى — هاتان — هنا .

٥ — أشر بالعبارة الآتية إلى المذكر ؛ مخاطباً جماعة الإناث ، ثم إلى اثنين ؛ مخاطباً جماعة الذكور ، ثم إلى جماعة الإناث ؛ مخاطباً اثنين :

ذلك هو الجندى الشجاع . المؤمن بوطنه ، الذى لا يجبن ولا يفر أمام هجمات الأعداء . فعليك أن تكون مثله ؛ لتحمى وطنك ، وتنال شرف الجندية .

٦ — حول الإشارة فى الجملة الآتية : إلى المفردة المؤنثة — مخاطباً المثنى ، ثم إلى الجمع — مخاطباً المفردة المؤنثة .

« هذا الطالب النابه عنوان الذكاء والأدب ، وذلك منتهى ما يصبوا إليه الفتى » .

٧ — فيما يأتى أسماء إشارة ؛ اذكر نوعها والمراد منها . ثم بين موقعها من الإعراب .

(إن هذان لساحران — وأزلفنا ثَمَّ الآخرين — إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا — إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) .

أَيُّهَا الناس ، إنَّ ذا العَصر عَصرُ الـ   علم والجدُّ فى العُلا ، والجهاد

٨ — يستشهد بما يأتى فى هذا الباب . بين موضع الاستشهاد ، ووجهه .

ولقد سئمْتُ مِنَ الحياةِ وطولِها   وَسُؤال هذا الناسِ كيف لبيد ؟

ولستُ بإمَّعَـــــةٍ فى الرجال   أُسائلُ عن ذَا ، وذا ، ما الخبر ؟

يا أُمَيلِح غزلاناً شَدَنَّ لنا   من هؤليائكُنَّ الضَّالِ والسمُرِ

ها إنَّ ذى عِذْرة إلا تكن نفعت   فإنَّ صاحبَها مشاركُ النَّكدِ

الْمَوْصُولُ(١)

مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ: الَّذِى، الأُنْثَى: الَّتِى ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ، وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا(٢)

ينقسم الموصول إلى اسمى، وحرفى.

---

(١) هو الاسم الذى يعين مسماه بوصل شئ بوضحه — يسمى الصلة، مشتملة على عائد يربطها به، من ضمير أو خلفه.

(٢) « موصول الأسماء » مبتدأ أول ومضاف إليه « الذى » مبتدأ ثان خبره محذوف، والجملة من الثانى وخبره خبر الأول «الأنثى التى» مبتدأ وخبر — أى ومؤنثه التى، والعاطف محذوف. ويجوز أن يكون التى مبتدأ ثانياً حذف خبره والجملة خبر الأنثى — أى الأنثى لها التى « واليا » مفعول مقدم لقوله لا تثبت « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « ما » زائدة « ثنيا » الجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها وهى جملة الشرط « لا » ناهية « تثبت » مجزوم بلا، وحرك بالكسر للروى والوزن، وجواب الشرط محذوف — أى إذا ثنيت — الذى والتى — فلا تثبت الياء. « بل » حرف عطف للانتقال « ما » إسم موصول مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعده — من باب الاشتغال « تليه » مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل يعود على الياء، والهاء مفعوله عائدة على ما والجملة لا محل لها صلة الموصول « أوله » فعل أمر والهاء مفعول أول « العلامة » مفعوله الثانى « والنون » مبتدأ « إن » شرطية « تشدد » مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ونائب الفاعل يعود على النون « فلا » الفاء لربط الشرط بالجواب ولا نافية للجنس « ملامة » إسم « لا » مبنى على الفتح وسكن للروى، والخبر محذوف — أى فلا ملامة عليك، وجملة لا واسمها وخبرها جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ. « والنون » مبتدأ « من ذين » فى موضع الحال من مرفوع شددا « وتين » معطوف على ذين « شددا » مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى النون والألف للإطلاق، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أيضاً » مفعول مطلق « وتعويض » مبتدأ سوغه ما فيه من معنى الحصر « بذلك » متعلق بقصدا « قصدا » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى تعويض، والألف للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ.

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أحرف[1] :

أحدها : «أن» المصدرية . وتُوصل بالفعل المتصرف ؛ ماضيًا مثل : عَجِبْتُ من أن قام زيدٌ[2] ، ومضارعاً نحو : عجبتُ من أن يقوم زيدٌ ، وأمراً نحو : أَشَرْتُ إليه بأَن قُمْ ؛ فإن وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى) ، وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) — فهي مخفّفة من الثقيلة .

ومنها : «أنَّ» . وتُوصل باسمها وخبرها نحو : عَجِبْتُ من أنَّ زيداً قائم[3] ، ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) . وأن المخفّفة كالمثقّلة ، وتُوصل باسمها وخبرها ؛ لكن اسمها يكون محذوفاً[4] ، واسم المثقّلة مذكوراً .

ومنها : «كَيْ» وتُوصل بفعل مضارع فقط ، مثل : جئتُ لكيْ تُكْرِمَ زيداً .

ومنها : «ما» وتكون مصدريةً ظرفيةً نحو: لا أصحبك ما دمت مُنطلقاً — أى مدة دوامك منطلقاً ، وغير ظرفية نحو : عجبت مما ضربت

---

(١) جمعت فى قول القائل :

وها هِى أن بالفتحِ ، أنَّ مشدَّدا وزِيدعليها: كيْ ، فخُذْها ، وما ، ولوْ

(٢) الماضى هنا ليس فى محل نصب بأن ؛ لأنها لم تؤثر فى معناه ، بخلاف الشرطية فإنها لما قلبته إلى الاستقبال ناسب عملها فى محله ، فهو معها فى محل جزم .

(٣) أى من قيام زيد . وتؤول بمصدر من خبرها مضاف إلى اسمها إن كان الخبر مشتقاً كما ذكرنا ، ويكون مضاف إلى اسمها إن كان جامداً ، وبالاستقرار إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : علمت أنك محمد — أى كونك ، وأنك فى الدار — أى استقرارك فيها .

(٤) يسمى ضمير الشأن ، وخبره الجملة . والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه .

زيداً . وتُوصل بالماضى كما مثل ، وبالمضارع نحو : لا أصحبك ما يقوم زيد — وعجبت مما تضرب زيداً ، ومنه :(بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) ، وبالجملة الاسمية [1] نحو : عجبت مما زيد قائم — ولا أصحبك ما زيدٌ قائم ، وهو قليل . وأكثر ما تُوصل الظرفية المصدرية بالماضى — أو بالمضارع المنفى بلم نحو : لا أصحبك ما لم تضرب زيداً ، ويقل وَصْلها — أعنى المصدرية — بالفعل المضارع الذى ليس منفياً بلم نحو : لا أصحبك ما يقوم زيد ، ومنه قوله :

٢٥ — أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى　　إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

---

(١) أى إذا لم تصدر بحرف مصدرى ، نحو : لا أفعل هذا ما أن نجماً فى السماء — أو ما أن محمداً مسافر ؛ فإن أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ؛ إما فاعل بفعل محذوف هو صلة ما — أى ما ثبت كون نجم فى السماء ، ويكون من باب وصل « ما » بالجملة الفعلية . أو يكون هذا المصدر مبتدأ حذف خبره — أى ما كون نجم فى السماء موجود ، ويكون من باب وصلها بالجملة الإسمية .

٢٥ — بيت مفرد للحطيئة ، يهجو فيه امرأته ، واسمه جَرْول ، والحطيئة لقبه ، وهو شاعر مخضرم هجاء ، من فحول الشعراء ، توفى سنة ٥٤ هـ .

اللغـة والإعراب — أطوف : أكثر التطواف والتجوال . آوى : ألجأ وأرجع . قعيدته : يريد امرأته ، وتسمى المرأة قعيدة البيت ؛ لأنها تطيل المكث فيه . لكاع . خبيثة متناهية فى اللؤم .«ما» مصدرية ظرفية فى محل نصب ، وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مفعول مطلق لأطوف الأولى — أى أطوف تطوينى « ثم » حرف عطف « قعيدته لكاع » مبتدأ وخبر ، ولكاع مبنى على الكسر ، والجملة صفة لبيت . وقيل إن خبر المبتدأ محذوف ، ولكاع منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : قعيدته مقول فى وصفها — يا لكاع ، فتكون جملة النداء فى محل نصب مفعول به للخبر ، وهذا أحسن لما يأتى .

(والشاهد) فى قوله : ما أطوف ؛ حيث وصلت « ما » المصدرية بمضارع غير منفى بلم وهو قليل . وفيه شاهد آخر ، وهو ، استعمال « فَعالِ » فى غير النداء ، وهذا نادر ، والمشهور أن ما كان على وزن « فَعَالِ » مما هو سب للاناث — لا يستعمل إلا منادى كما سيأتى فى موضعه .

ومنها «لَوْ» وتُوصل بالماضى نحو : وَدِدْتُ لو قام زيد ، والمضارع نحو : وَدِدْت لو يقوم زيد[١] .

فقول المصنف : «موصولُ الأَسماء» — احترازٌ من الموصول الحرفى — وهو :

أنْ — وأنَّ — وكَيْ — ومَا — ولَوْ ؛ وعلامتهُ صحةُ وقوعِ المصدر موقعه نحو :وَدِدْتُ لو تقومُ — أى قيامك ، وعجبتُ مما تصنع ، وجئتُ لكى أقرأ ، ويُعجبنى أنك قائم ،وأُريد أن تقوم ،وقد سبق ذكره .

وأما الموصولُ الاسمىُّ : «فالذى» للمفرد المذكر[٢]، و«التى» للمفردة المؤنثة .

فإن ثَنَّيْتَ أسقَطْتَ الياء وأتيت مكانها بالألف فى حالة الرفع نحو : الَّلذَانِ — وَاللَّتَانِ ، وبالياء فى حالَتى الجر والنصب ، فتقول : الَّلذَيْنِ — وَالَّلتَيْنِ .

وإن شئت شَدَّدت النون عِوضاً عن الياء المحذوفة فقلت : اللذانِّ واللتانِّ ، وقد قرىء : (وَالَّلذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ) ، ويجوز التشديد أيضًا مع الياء — وهو مذهب الكوفيين — فتقول : اللذَيْنِّ ، واللَّتَيْنِّ ، وقد قرىء : (رَبَّنَا أَرِنَا اللذينِّ) بتشديد النون . وهذا التشديد يجوز

---

(١) والغالب وقوعها بعد ما يفيد التمنى مثل « وَدّ » و « أحب » ولا توصل بالأمر ، ولا بالجملة الإسمية ، ومن غير الغالب :

ما كان ضَرّك لو مننت وربما منَّ الفتى وهو المَغيظ المُحنق

(٢) سواء كان مفرداً حقيقة ، كمحمد الذى زارنا رجل مهذب ، أو حكماً كالفريق الذى ينازلنا كريم المحتد ؛ عاقلا كما مثلنا — أو غيره ، كاليوم الذى سافرنا فيه كان شديد الحرارة . و « أل » فى الذى والتى وفروعهما زائدة — لا معرفة ؛ لأن تعريف الأسماء الموصولة بالصلة كما أوضحنا . وجميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية ، إلا اللذان واللتان فيعربان كالمثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً كما سيأتى .

أيضًا فى تثنية «ذا ، وتا» اسمى الإشارة ؛ فتقول : ذانٌّ — وتانٌّ .
وكذلك مع الياء ؛ فتقول : ذَيْنّ — وتَيْنّ ، وهو مذهب الكوفيين .
والمقصود بالتشديد أن يكون عِوضاً عن الألف المحذوفة ، كما تقدم
فى الذى — والتى .

* * *

(جَمْعُ الَّذِى الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا   وبَعْضُهُمْ بِالْـوَاوِ رَفْعًا نَطَقَـا
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ — الَّتِي قَدْ جُمِعَا   وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نزرًا وَقَعا) [1]

يُقَالُ فى جمع المذكر : الأُلَى مطلقاً : عاقلا كان أو غيره نحو :
جاءنى الأُلَى فَعَلُوا ، وقد يستعمل فى جمع المؤنث . وقد اجتمع الأمران
فى قوله :

٢٦—وتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى   تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

---

(١) «جمع» مبتدأ «الذى» مضاف إليه «الألى» خبر «الذين» معطوف على الألى بتقدير حرف العطف «مطلقاً» حال من الذين «وبعضهم» مبتدأ والضمير عائد إلى العرب «بالواو» متعلق بنطقا «رفعاً» حال ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو مفعول لأجله «نطقاً» الجملة خبر المبتدأ «باللات» جار ومجرور متعلق بجُمع «واللاء» معطوف على اللات «التى» مبتدأ «قد جمعا» الجملة خبر المبتدأ ، ونائب الفاعل يعود على التى ، والألف للإطلاق «واللاء» مبتدأ «كالذين» متعلق بمحذوف حال من ضمير وقع «نزراً» حال ثانية منه أيضاً «وقعاً» الجملة خبر المبتدأ والفاعل يعود على اللاء ، والألف للإطلاق .

٢٦ — قائله أبو ذؤيب الهذلى ، شاعر مخضرم — من قصيدة مطلعها :

ألا زعمت أسماء أن لا أُحبُّها   فقلت : بلى لولا ينازعنى شغلى

اللغة والإعراب : يستلئمون : يلبسون اللأمة وهى الدرع . الروع : الخوف والفزع . الحِدأ : جمع حِدأة ، وهى الطائر المعروف . القُبل : جمع قبلاء ، وهى التى فى عينها قَبَل — محركا — وهو الحول . «تبلى» فعل مضارع وفاعله يعود على المنون فى البيت قبله «الألى» مفعول تبلى «يستلئمون» مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ، وهى عائد الصلة ، والجملة صلة الموصول ،=

فقال : يَسْتَلْئِمُونَ ، ثم قال : تَرَاهُنَّ .

ويُقال للمذكر العاقل فى الجمع : «الَّذِينَ» مطلقاً — أى رفعاً ، ونصباً ، وجراً فتقول : جاءنى الذين أكْرَمُوا زيداً — ورأيت الذين أكْرَموه — ومررت بالذين أكْرَموه . وبعضُ العرب يقول : «الَّذُونَ» فى الرفع «والَّذِينَ» فى النصب والجر؛ وهم بنو هُذَيْلٍ ، ومنه قوله :

٢٧ـ نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصبَّاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

= « على الألى » متعلق بمحذوف حال من الواو فى يستلئمون « تراهن » فعل مضارع والهاء مفعول أول والنون علامة جمع النسوة « يوم » ظرف زمان متعلق بتراهن « الروع » مضاف إليه « كالحدأ » فى موضع نصب مفعول ثان لتراهن « القبل » صفة لحدأ ، والجملة صلة « الألى » الثانية .

(والمعنى) أن حوادث الدهر تهلك من بيننا الأبطال الذين يلبسون دروع الحرب ، وتراهم — وهم على الخيل — كالحدأ التى فى عينها حول ؛ فى سرعة العدو وخفة السير (والشاهد) فى « الألى » ؛ حيث أطلق أولا على جماعة الذكور العقلاء ، ثم أطلق ثانيا على جماعة الإناث غير العقلاء (تنبيه) اعلم أن « الألى » هنا يكتب من غير واو ، بخلافها فى اسم الإشارة .

٢٧ — ينسب هذا البيت لشاعر جاهلى ، اسمه : أبو حرب الأعلم ، من بنى عقيل ، وقيل : هو لرؤبة ، ولم نجده فى ديوانه .

اللغة والإعراب : صبحوا الصباحا . أتوا العدو وباغتوه صباحا . النخيل بالتصغير : موضع بالشام . غارة : اسم مصدر لأغار . ملحاحا : شديدة متتابعة — من ألح المطر إذا اشتد واستمر . « نحن » مبتدأ ، « اللذون » . اسم موصول خبر مبنى على الواو والنون حرف ، أو مبنى على فتح النون ، وكونه مبنياً هو الصحيح ، وقد جىء به على صورة المعرب ، ويكتب بلامين ، وقيل هو معرب مرفوع بالواو نيابة عن الضمة والنون عوض عن التنوين فى المفرد « صبحوا » الجملة صلة الموصول « الصباحا » ظرف زمان لصبحوا « يوم النخيل » ظرف كذلك ومضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، أو حال من الواو فى صبحوا مؤول بالمشتق — أى مغيرين « ملحاحا » نعت لغارة =

ويُقال فى جمع المؤنث : اللاَّتِ وَالَّلاء – بحذف الياء ؛ فتقول : جاءنى الّلاتِ فَعَلْنَ – وَالّلاء فَعَلْنَ ، ويجوز إثبات الياء فتقول : الّلاتِى وَالّلائِى .

وقد وَرَدَ الّلاء بمعنى الذين ، قال الشاعر :

٢٨ – فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْــــهُ عَلَيْنَا الّلاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

كما قد تجىء الأُلَى بمعنى الّلاء كقوله :

فَأَمَّا الأُولَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا[1]

* * *

= (والمعنى) نحن الفرسان الذين باغتوا الأعداء بالإغارة الشديدة عليهم فى الصباح يوم النخيل (والشاهد) فى اللذون ؛ حيث جاء بالواو فى حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر ، على لغة هذيل أو عقيل ، وهو قليل .

٢٨ – هو لرجل من بنى سليم لم يعين اسمه ، وروى « الذين » على اللغة المشهورة .

اللغة والإعراب : أمنّ : أفعل تفضيل من الامتنان – أى أكثر امتناناً وإنعاماً . مهدوا : بسطوا وفرشوا ، والمهد : الموضع الذى يهيأ للطفل . الحجورا : جمع حجر وهو ما بين يديك من ثوبك . « ما » نافية حجازية «آباؤنا » اسمها ومضاف إليه « بأمن » خبرها بزيادة الباء ، وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل « منه علينا » متعلقان بأمن « اللاء » صفة لآباء مبنى على الكسر فى محل رفع « قد » حرف تحقيق « مهدوا الحجورا » الجملة صلة اللاء ، وقد فصل بين الموصوف – وهو آباءنا ، وصفته – وهى اللاء – بأجنبى ، وهو خبر ما ومتعلقه ، وذلك جائز عند بعض النحويين (والمعنى) ليس آباؤنا الذين تعهدونا ، وأحسنوا القيام علينا ، وجعلو حجورهم لنا فراشا – بأكثر منة علينا وإنعاماً من هذا الممدوح (والشاهد) فى « اللاء » ؛ فإنه أطلق على جماعة الذكور موضع الذين ، فجاء به وصفا لآباء ، وهو قليل .

(١) اللغــة والإعراب : تهامة : اسم لمكة . الغور : كل ما انحدر مغرباً عنها . الحجل : الخلخال والجمع أحجال وحجول ، أقصم : مكسور . =

(وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ – تُسَاوِي مَاذُكِرْ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ
وكَالَّتِي – أَيْضًا – لَدَيْهِمْ «ذَاتُ» وَمَوْضِعَ «اللَّاتِي» أَتَى «ذَوَاتُ»[1]

أشار بقوله : «تساوى ما ذُكر» إلى أن مَنْ ، وَمَا ، والألف واللام – تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، والمثنى والمجموع ؛ فنقول : جاءنى مَنْ قام – ومن قامت – ومن قاما – ومن قامتا – ومن قاموا – ومن قُمْنَ . وأعجبنى ما رُكِب – وما رُكِبَتْ – وما رُكِبَا – وما رُكِبَتَا – وما رُكِبُوا – وما رُكِبْنَ . وجاءنى القائمُ – والقائمةُ – والقائمانِ – والقائمتان – والقائمون – والقائماتُ .

= « أما » حرف شرط وتفصيل « الأولى » اسم موصول مبتدأ « يسكن » فعل ونون النسوة فاعل « غور تهامة » مفعول به ومضاف إليه والجملة صلة الموصول « فكل » الفاء واقعة فى جواب الشرط وكل مبتدأ « فتاة » مضاف إليه « الحجل » مفعول تترك « أقصما » حال من الحجل والجملة خبر كل ، وجملة المبتدأ والخبر خبر عن الألى (والمعنى) أن الفتيات اللاتى يسكن غرب مكة – لا يلبسن الخلخال ، لأنهن كبرن عن ذلك (والشاهد) استعمال الألى لجمع الإناث بمعنى اللاء . قال ابن هشام : وقد يتقارض الألى واللائى : أى يقع كل منهما مكان الآخر . قال الشاعر : * محا حبَّها حبّ الألى كنَّ قبلها *

(١) « ومن » مبتدأ « وما » و « أل » معطوفان على من « تساوى » الجملة خبر المبتدأ وفاعل تساوى عائد على الثلاثة ، « ما » اسم موصول مفعول تساوى « ذكر » نائب الفاعل يعود على ما والجملة صلة « وهكذا » ها حرف تنبيه و « كذا » فى موضع نصب حال من ضمير شهر « ذو » مبتدأ « عند طيئ » ظرف ومضاف إليه – متعلقان بشهر « شهر » الجملة خبر المبتدأ ، ونائب الفاعل يعود على ذو . « كالتى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « أيضاً » مفعول مطلق فعله محذوف « لديهم » ظرف ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الجار السابق « ذات » مبتدأ مؤخر – أى ذات مستعملة عندهم كالتى ، « موضع » منصوب على الظرفية بأتى « اللاتى » مضاف إليه « أتى ذوات » فعل وفاعل .

وأكثر ما تستعمل «ما» فى غير العاقل، وقد تستعمل فى العاقل[1]، ومنه قوله تعالى: (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى)، وقولهم: سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لَنَا، وَسُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ.

و«مَنْ» بالعكس؛ فأكثر ما تستعمل فى العاقل، وقد تستعمل فى غيره، كقوله تعالى: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَعٍ، يَخْلُقُ اللهُ ما يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر:

٢٩ — بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِى ... فَقُلْتُ: وَمِثْلِى بِالْبُكَاء جَدِيرُ

أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟

---

(١) الأولى أن يقول — فى هذا المثال وفيما بعده —: العالم؛ إذا لم يرد وصفه تعالى بالعقل. هذا: وتستعمل «ما» فى العاقل فى ثلاثة أحوال: (الأولى) أن يختلط العاقل مع غيره نحو قوله تعالى: (سبح) لله ما فى السموات وما فى الأرض)، لأنه يشمل الإنس، والجن، والحيوان، والجماد. (الثانية) أن يكون أمره مبهماً على المتكلم، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعد —: انظر إلى ما ظهر (الثالثة) أن يكون المراد صفات من يعقل، كقوله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم) وهذه الحالة هى التى أشار إليها الشارح. أما «من» فتستعمل فى غير العاقل فى ثلاثة مواضع أيضاً: (الأول) أن يقترن العاقل بغيره فى عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: (فمنهم من يمشى على بطنه، ومنهم من يمشى على رجلين، ومنهم من يمشى على أربع) واستعمال «من» هنا — مجاز مرسل المجاورة (الثانى) أن يشبه غير العاقل بالعاقل؛ كالبيت الذى استشهد به الشارح، واستعمال «من» هنا استعارة علاقتها المشابهة (الثالث) اختلاط العاقل مع غيره للتغليب، نحو قوله تعالى: (ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض) ويكثر فى ضمير «من» أن يكون مفرداً مذكراً مراعاة للفظها نحو: (ومنهم من يؤمن به)، ويجوز اعتبار المعنى نحو: (ومنهم من يستمعون إليك).

٢٩ — قيل هذان البيتان للعباس بن الأحنف، وهو مولد فلا يحتج بشعره. وقيل لمجنون ليلى. وقد وجد بيت الشاهد فى كلا الديوانين. والله أعلم. =

وأما الألِفُ واللامُ فتكون للعاقل ولغيره نحو : جاءنى القائمُ — والمركُوبُ . واختُلف فيها ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف وليست من الموصولية فى شىء(١) .

= اللغة والإعراب : السرب : الجماعة من الطير والنساء ونحوهما . القطا : جمع قطاة — وهى طائر معروف يشبه الحمام . « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب لبكيت (مررن) فعل ونون النسوة فاعل « بى » متعلق بمررن ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها — أى بكيت وقت مرورهن بى « ومثلى » الواو للحال ومثلى مبتدأ مضاف إلى ياء المتكلم « بالبكاء » متعلق بجدير الواقع خبراً للمبتدأ ، والجملة فى محل نصب حال . ويجوز أن تكون هذه الجملة اعتراضية لا محل لها . « أسرب » الهمزة للنداء ، وسرب منادى منصوب مضاف إلى القطا « من » اسم موصول مبتدأ « يعير جناحه » الجملة لا محل لها صلة الموصول وخبر المبتدأ محذوف — أى موجود « لعلى » لعل واسمها « إلى من » متعلق بأطير « هويت » الجملة صلة من ، والعائد محذوف — أى هويته « أطير » الجملة خبر لعل (والمعنى) بكيت حين شاهدت سرباً من القطا يمر بى ، وصحت باكياً — ومثلى حقيق بأن يبكى — وقلت : يا جماعة الطير ! هل منكم من يعيرنى جناحاً لعلى أطير إلى محبوبتى ؟ (والشاهد) فى « من يعير » حيث استعمل « من » فى غير العاقل ، وهو جماعة الطير ، وذلك لتنزيلها منزلة العاقل ، وهذا قليل . أما « من » الثانية فستعملة فى العاقل ، وهو كثير .

هذا : وتأتى « من » و « ما » نكرة موصوفة نحو : مررت بمن معجب لك — وبما معجب لك ، كما يأتى كل منهما شرطاً واستفهاماً ، وقد مضى مثل ذلك كثيراً .

(١) القائل بأنها اسم : سيبويه والجمهور ، ودليلهم أنها تدخل على المضارع كما سيأتى ، ويعود الضمير عليها ، كأفلح المتقى ربه . وقال المازنى : حرف موصول ، ورد بأن الموصول الحرفى يؤول بالمصدر ، ولا يصح هنا تأويل « أل » وما بعدها بمصدر . وقال الأخفش : إنها حرف تعريف ، ورد بجواز دخولها على الجملة ، وجواز عطف الفعل على مدخولها . هذا : ويراعى فى الضمير العائد إليها معناها لا لفظها .

وأما «مَنْ» و«ما» غير المصدرية فاسمان اتفاقاً ، وأما «ما» المصدرية فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش [١] إلى أنها اسم .

ولُغة طيِّئ استعمال «ذو» موصولة ، وتكون للعاقل ولغيره ، وأشهر لُغاتهم فيها : أنها تكون بلفظ واحد ؛ للمذكر والمؤنث ، مفرداً ومثنى ومجموعاً ؛ فتقول : جاءنى ذو قام — وذو قامت — وذو قاما — وذو قامتا — وذو قاموا — وذو قُمْنَ . ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث : جاءنى ذاتُ قامت ، وفى جمع المؤنث : جاءنى ذواتُ قُمْنَ ، وهو المُشار إليه بقوله : «وكالتى أيضاً — البيت» [٢] . ومنهم من يُثَنِّيها ويجمعها فيقول : ذَوَا ، وَذَوُوا — فى الرفع ، وَذَوَى ، وَذَوِى — فى النصب والجر ، وَذَوَاتَا فى الرفع ، وَذَوَاتَىْ فى الجر والتصب ، وَذَوَاتُ فى الجمع ، وهى مبنية [٣] على الضم . وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس [٤] أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

---

(١) الأخافش من النحاة أحد عشر : أشهرهم أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، وهو الأخفش الأوسط ، أحد أئمة النحاة البصريين . صحب الخليل وأخذ عن سيبويه ، وعلم ولد الكسائى ، وكان ثعلب يقول فيه : هو أوسع الناس علماً ، وصنف كتباً كثيرة فى النحو ، ومات سنة ٢١٥ هـ .
أما الأخفش الأكبر فهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة ، وكان كذلك إماماً فى العربية ، وعنه أخذ سيبويه والكسائى ، وهو أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته ، وكان الناس قبله يفسرون القصيدة بعد الفراغ منها ، وتوفى سنة ١٧٧ هـ .

(٢) هذا إشارة إلى لغة ثانية ، هى أن «ذات» ، و«ذوات» بضمهما للمؤنثة وجمعها ، و«ذو» الباقى ، وهو المذكر المفرد ، ومثناه وجمعه ، ومثنى المؤنث .

(٣) أى ذوات

(٤) هو محمد بن إبراهيم ، أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس ، الحلبى النحوى ، ولد سنة ٦٢٧ هـ ، وأخذ العربية والقراءات والحديث عن علماء

والأشهر فى « ذو » هذه — أعنى الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من يُعربها : بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً فيقول : جاءنى ذو قام — ورأيت ذا قام — ومررت بذى قام ، فتكون مثل « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِى عِنْدَهُمْ ما كَفَانِيَا(١)

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء . وأما « ذاتُ » فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً — مثل « ذوَاتُ » ، ومنهم من يُعربها إعراب مسلماتٍ : فيرفعها بالضمة ، وينصبها ويجرها بالكسرة .

* * *

(وَمِثْلُ «مَا» «ذَا» بَعْدَ اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ ، إذا لَمْ تُلْغَ فى الْكَلاَمِ)(٢)

= عصره ، ثم دخل مصر ، وأخذ عن أشياخها ، وتخرج به جماعة من الفضلاء ، وكان شيخ الديار المصرية فى علم اللسان ، ذكيا ديناً ، فيه ظرف النحاة وانبساطهم ، وعرف بحل المشكلات والمعضلات ، لعدله ودينه ، ومن تلاميذه أبو حيان ، ولم يعرف له مؤلف إلا وما أملاه شرحا لكتاب المقرب ، وتوفى سنة ٦٩٨ هـ .

(١) تقدم هذا البيت فى الأسماء الستة فى باب المعرب والمبنى ، واستشهد به هنا على ورود « ذى » الموصولة معربة بالياء ، كذى معنى صاحب على لغة بعض طيئ ، وعليها يرفع بالواو وينصب بالألف ، والمشهور على لغة طيئ : أنها تبنى على الواو مطلقاً . هذا : وإذا أعرب ذات وذوات هذين — وجب تنوينهما لعدم الإضافة ، بخلاف ما إذا كانتا بمعنى صاحب نحو : جاءتنى ذات قامت — وذوات قمن .

(٢) « ومثل » خبر مقدم « ما » مضاف إليه « ذا » مبتدأ مؤخر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا « ما » مضاف إليه قصد لفظه « استفهام » مضاف إليه « أو » عاطفة « من » معطوف على ما « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « لم تلغ » مضارع مجزوم بحذف الألف ونائب الفاعل يعود إلى ذا ، وهو فعل الشرط وجواب الشرط محذوف — أى إذا لم تلغ فى الكلام فهى كذلك .

يعنى أن «ذا» اختصت من بين سائر أسماء الإشارة — بأنها تستعمل موصولة[1] وتكون مثل «ما» فى أنها تستعمل بلفظ واحد ؛ للمذكر والمؤنث — مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً — فتقول : مَنْ ذا عندك ، وماذا عندك ، سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره[2].

وشَرْطُ استعمالها موصولةً : أن تكون مسبوقة بِمَا أو مَنْ الاستفهاميتين[3]، نحو : مَنْ ذا جاءك — وماذا فعلْتَ ؟ فمن : اسم استفهام وهو مبتدأ ، وذا : موصولة بمعنى الذى ، وهو خبر مَنْ ، وجاءك : صلة الموصول ، والتقدير : من الذى جاءك ؟ وكذلك «ما» مبتدأ ، و«ذا» موصول ، بمعنى الذى ، وهو خبر ما ، وفعلْتَ صلته ، والعائد محذوف تقديره : ماذا فعلته ؟ أى : ما الذى فعلته ؟

واحترز بقوله : «إذا لم تُلْغَ فى الكلام» — من أن تجعل ما مع ذا ، أو مَنْ مع ذا — كلمة واحدة للاستفهام[4] ، نحو : ماذا عندك ؟

---

(١) وتكون للعاقل وغيره بخلاف «ما» كما تقدم .

(٢) ويجوز فى الضمير العائد إليها مراعاة اللفظ والمعنى .

(٣) قال ابن هشام : والكوفى لا يشترط «ما» ولا «من» ، واحتج بقول يزيد بن مفرغ الحميرى يخاطب بغلته — حين خرج من سجنه وقدمت إليه فنفرت — : «أمنت وهذا تحملين طليق» — أى والذى تحملينه . ورد بأن «هذا طليق» جملة إسمية و «ذا» إشارة ، و «تحملين» حال — أى : وهذا طليق حال كونه محمولا لك . ويشترط كذلك ألا تكون للإشارة نحو : من ذا الذاهب ، فمن اسم استفهام مبتدأ و «ذا» اسم إشارة خبر ، والذاهب بدل . ولا يصح أن تكون ذا موصولة ؛ لأن ما بعدها مفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل . كما يشترط ألا تكون ملغاة كما فى المتن .

(٤) أى أو اسماً موصولا ، أو نكرة موصوفة . وهذا الإلغاء الذى ذكره الشارح — وهو جعلها جزء كلمة — إلغاء حكمى ، أما الإلغاء الحقيقى ، فتجعل «ما» استفهامية و «ذا» اسما مستقلا زائداً ، على رأى من يجوز زيادة الأسماء . وإذا لم تلغ ذا وجعلت اسماً موصولا — تكون : «ما» مبتدأ =

أى — أىّ شىء عندك ؟وكذلك : من ذا عندك ؟ فماذا : مبتدأ وعندك : خبره . وكذلك : من ذا مبتدأ وعندك خبره ، فذا فى هذين الموضعين مُلغاة ؛ لأنَّها جزء كلمة ؛ لأن المجموع استفهام .

* * *

« وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِــلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ»[1]

الموصولات كلها — حرفية كانت أو اسمية — يلزم أن يقع بعدها[2] صلة تبين معناها . ويُشترط فى صلة الموصول الاسمىّ أن تشتمل على ضمير[3] لائق بالموصول : إن كان مفرداً فمفرد ، وإن كان مذكراً فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما نحو : جاءنى الذى ضربته ، وكذلك المثنى والمجموع نحو : جاءنى اللذان ضربتهما — والذين ضربتهم ، وكذلك المؤنث تقول : جاءت التى ضربتها — واللتان ضربتهما — واللاتى ضربتهن .

وقد يكون الموصول لفظه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً

= و « ذا » خبرها ، وهو اسم موصول معرفة والمبتدأ اسم استفهام نكرة ، والإخبار بالمعرفة عن النكرة جائز فى مثل هذا .

(١) «وكلها» مبتدأ ومضاف إليه ، والضمير عائد على الموصولات الإسمية لا غير « يلزم بعده صلة » الجملة من الفعل ، والفاعل خبر مبتدأ ، والضمير فى بعده عائد على كل « على ضمير » متعلق بمشتملة « لائق » صفة لضمير « مشتملة » نعت الصلة .

(٢) فلا يجوز تقديمها ، ولا شئ منها — على الموصول ؛ لأنها مكملة له منزلة منزلة جزئه المتأخر .

(٣) هذا الضمير هو المسمى بالعائد أو الرابط ، وقد يخلفه الظاهر سماعاً كقوله : سعاد التى أضناك حب سعاد — أى حبها . وقوله :

فيارَبَّ لَيلَى أنتَ فى كل مَوْطِنٍ وأنتَ الذى فى رحمةِ الله أطمعُ

أى فى رحمته أطمع .

أو غيرهما ، وذلك نحو «مَنْ »وما» إذا قَصَلْتَ بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول : أعجبنى مَنْ قام — ومن قامت — ومن قاما — ومن قامتا — ومن قاموا — ومن قُمْنَ ؛ على حسب ما يُعنىَ بهما .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِى وُصِـلْ   بِهِ، كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ)[١]

صِلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، ونعنى بشبه الجملة : الظرف[٢] والجار والمجرور ، وهذا فى غير صلة الألف واللام ، وسيأتى حكمها .

ويشترط فى الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبرية[٣] ، الثانى : كونها خالية من معنى التعجب ، الثالث : كونها غير مفتقرة إلى كلامٍ قبلها . واحترز بالخبرية من غيرها وهى الطلبية والإنشائية ؛ فلا يجوز : جاءنى الذى اضْرِبْهُ — خلافاً للكسائى ، ولا جاءنى

---

(١) « وجملة » خبر مقدم « أو شبهها » معطوف على جملة والضمير مضاف إليه « الذى » مبتدأ مؤخر « وصل » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على كلها فى البيت السابق « به » متعلق بوصل ، والتقدير : والذى وصل به كل من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة « كمن » الكاف جارة لمحذوف تقديره : كقولك « من » اسم موصول مبتدأ « عندى » ظرف مضاف إلى ياء المتكلم متعلق بمحذوف صلة من « الذى » خبر المبتدأ « ابنه » مبتدأ مضاف إلى الضمير « كفل » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الذى .

(٢) أى المكانى : لأن الكلام فى الظرف الواجب حذف متعلقه ، وهذا هو المكانى دون الزمانى .

(٣) أى تحتمل الصدق والكذب لذاتها ، وإن كانت صادقة أو كاذبة فى الواقع ومنها الجملة القسمية نحو : (وإنّ منكم لمن ليبطئن) ، وإن كان القسم إنشائياً ؛ لأن المقصود جوابه هو خبر . وكذا الجملة الشرطية إذا كان جوابها خبراً ، كجاء الذى إن قام قمت .

الذى ليْتَهُ قائمٌ خلافاً لهشام . واحترز بخالية من معنى التعجب — من جملة التعجب فلا يجوز : جاءنى الذى ما أَحْسَنَهُ ؛ وإن قلنا أنها خبرية[١] واحترز بغير مفتقرة إلى كلام قبلها — من نحو : جاءنى الذى لكِنَّهُ قائمٌ ؛ فإن هذه الجملة تستدعى سَبْقَ جملةٍ أُخرى نحو : ما قَعَدَ زيدٌ لكِنَّهُ قائمٌ[٢] .

ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ ، والمعنِيُّ بالتامِّ : أن يكون فى الوصل به فائدة[٣] نحو : جاء الذى عندك — والذى فى الدار . والعامل فيها فعلٌ محذوفٌ وجوباً ، والتقدير : جاء الذى استقرَّ عندك — أو الذى استقرَّ فى الدار ؛ فإن لم يكونا تامَّيْنِ لم يجز الوصل بهما ؛ فلا تقول : جاء الذى بِكَ — ولا جاء الذى اليَوْمَ .

* * *

(١) أى أصالة ؛ لأنها الآن إنشائية اتفاقاً ، ولهذا منعت .

(٢) بقى من شروط جملة الصلة : ألا تكون معلومة لكل أحد ، نحو : جاء الذى حاجباه فوق عينيه ، وأن تكون معهودة — أى معروفة للسامع ؛ لأنك إنما تأتى بها لتعرف المخاطب الموصول المبهم . قال ابن هشام : إلا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها نحو : (فغشيهم من اليم ما غشيهم — فأوحى إلى عبده ما أوحى) . وأن تقع بعد الموصول مباشرة ، فلا يفصل بينهما إلا بالقسم نحو : غاب الذى والله قهر الأعداء ، أو بجملة النداء بشرط أن يسبقها ضمير المخاطب نحو : أنت الذى يا حامد تعرف الواجب .

(٣) وذلك بأن يكون متعلقهما عاماً أو خاصاً حذف ودلت عليه قرينة ، فمثال العام : رأيت الذى فى بيتك — أى استقر فى بيتك ، ومثال الخاص الذى دلت عليه قرينة : قولك لمن قال لك : على صلى فى منزله وأخوه فى المسجد : بل أخوه الذى فى المسجد — أى الذى صلى فى المسجد ، فإن كان خاصاً وحذف بلا دليل فلا يصح أن يكون صلة ، نحو : رأيت الذى فى المسجد — تريد الذى صلى ، أما إذا أردت الذى وجد فى المسجد فيجوز ؛ لأن المتعلق حينئذ كون عام .

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِـلَةُ أَلْ   وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّْ)(١)

الأَلِفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة(٢)، قال المصنف فى بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحة : اسم الفاعل نحو : الضارب، واسم المفعول نحو : المضروب ، والصفة المشبهة نحو : الحسَن الوَجه . فخرج نحو : القُرَشِىٌّ — والأفضلِ(٣) ، وفى كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً — خلافٌ ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسألة ؛ فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك(٤) . وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بمعرب الأفعال قَلَّ » ، ومنه قوله :

---

(١) « وصفة » خبر مقدم « صريحة » صفة « صلة أل » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « وكونها » مبتدأ والضمير المتصل اسم كان « بمعرب » جار ومجرور خبر كون « الأفعال » مضاف إليه « قل » الجملة خبر . الكون باعتباره مبتدأ والضمير الفاعل عائد على الكون .

(٢) أى الخالصة الوصفية لكونها فى تأويل الفعل ولم تغلب عليها الإسمية .

(٣) أما نحو القرشى فلأنه جامد مؤول بالمشتق — أى المنسوب إلى كذا . وأما الأفضل فمشتق كالصفة المشبهة ، ولكنهما بعدا عن الفعل لأنهما للثبوت لا للتجدد ، فلا يؤولان .

(٤) يرى جمهور العلماء : أن « أل » الداخلة على الصفة المشبهة معرفة وليست موصولة ؛ لأن الصفة المشبهة لا تكون صلة لأل ؛ لأنها بعيدة الشبه بالفعل ؛ لدلالتها على الثبوت ، والفعل يدل على الحدوث . ويرى قوم جواز جعل الصفة المشبهة صلة لأل الموصولة ؛ لأنها وإن خالفت الفعل فى المعنى إلا أنها تشبه فى العمل ؛ لأنها ترفع الضمير المستتر والبارز ، والاسم الظاهر كالفعل . واتفق الجميع على أن أفعل التفضيل لا يكون صلة لأل ؛ لأنه لا يشبه الفعل ، لا من حيث المعنى ، ولا من حيث العمل ؛ لأنه لا يرفع الظاهر بإطراد إلا فى مسألة الكحل .

٣٠ـ ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... ولا الأَصِيلِ ولا ذِي الرأْيِ وَالْجَدَلِ

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر ، وزعم المصنف ـ فى غير هذا الكتاب ـ أنه لا يختص به ، بل يجوز فى الاختيار . وقد جاء وصلها بالجملة الإسمية ، وبالظرف شذوذًا ؛ فمن الأول قوله :

٣١ـ مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ ... لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ

---

٣٠ ـ هو للفرزدق الشاعر الأموى المشهور من أبيات يهجو بها رجلا من بنى عذرة ، قيل إنه دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، فرأى عنده جريراً والفرزدق والأخطل ، فمدح جريراً وهجا الآخرين ، فرد عليه الفرزدق بأبيات منها هذا البيت .

اللغة والإعراب : الحكم : الذى يحكمه الخصمان ليقضى بينهما . الأصيل : ذو الحسب . الرأى : العقل والتدبير . الجدل : القدرة على المحاجة . « ما » نافية تميمية « أنت » مبتدأ « بالحكم » جارو مجرور خبر أنت ، ويجوز أن تكون « ما » حجازية وأنت اسمها ، والباء زائدة وبالحكم خبرها « أل » اسم موصول صفة لحكم مبنى على السكون فى محل جر باعتبار اللفظ ـ أو رفع ونصب باعتبار المحل « ترضى حكومته » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة الموصول « ولا الأصيل » الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى والأصيل معطوف على الحكم « ولا ذى الرأى » معطوف على الحكم « والجدل » معطوف على الرأى أو على الحكم بتقدير : ولا ذى الجدل . و « ذى » مجرور بالباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة (والمعنى) لست أيها العذرى بالرجل الذى يرضاه الناس أن يكون حكماً بينهم فى الخصومات ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا عقل راجح ، ولا حجة تدعم بها قولك ، فكيف تفصل بيننا ؟

(والشاهد) فى قوله « الترضى » حيث أتى بصلة أل جملة فعلية فعلها مضارع وهو شاذ . قال ابن هشام : ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

٣١ ـ احتج بهذا البيت ابن مالك ، ولم يعزه لقائل .

اللغة والإعراب : دانت : خضعت وذلت . معد : هو ابن عدنان أبو العرب . « من القوم » خبر لمبتدأ محذوف ـ أى أنا أو هو من القوم « أل » =

ومن الثانى قوله :

٣٢ــمَنْ لايَزَال شاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ　　فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَـــهْ

(أىٌّ كَما ،وَأُعْرِبَتْ ما لَمْ تُضَفْ　　وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ)(١)

= اسم موصول بمعنى الذى صفة للقوم ، « رسول الله » مبتدأ ومضاف إليه « منهم » متعلق بمحذوف خبر ، والجملة من المبتدأ ، والخبر صلة الموصول « لهم » متعلق بدانت « رقاب » فاعل دانت « بنى معد » مضاف إليه ، وجملة : لهم دانت إلخ — مستأنفة ، الغرض منها بيان زيادة الشرف والعزة لهؤلاء القوم (والمعنى) أنه من قريش الذين منهم رسول الله ، ولهم خضعت العرب جميعاً — أولاد معد بن عدنان . فالمراد من القوم هنا قريش (والشاهد) فى « الرسول الله منهم » ؛ حيث وصل « أل » الموصولة بالجملة الإسمية ، وهو شاذ .

٣٢ — لم ينسب هذا الشاهد إلى قائل .

اللغة والإعراب : المعه : أى الذى معه . حر : حقيق وجدير ومستحق. ذات سعة : صاحبة اتساع ورخاء « من » اسم موصول مبتدأ « لا » نافية « شاكراً » خبر يزال الناقصة واسمها يعود على من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « على المعه » « أل » اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بعلى والجار والمجرور متعلق بشاكر « معه » متعلق بمحذوف صلة لأل — أو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : على الذى هو كائن معه وتكون الجملة من المبتدأ والخبر صلة أل ، والهاء فى المعه مضاف إليه مبنى على ضم مقدر منع منه سكون الروى ، « فهو حر » الفاء واقعة فى خبر المبتدأ وهو « من » ؛ لما فيه من معنى الشرط ، و« هو حر » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر من « بعيشة » متعلق بحر « ذات سعة » صفة لعيشة ومضاف إليه مجرور بالكسرة وسكن للوقف (والمعنى) من كان دائم الشكر لله تعالى على النعم التى أنعم بها عليه — فهو جدير باتساع الرزق ورغد العيش (والشاهد) فى « المعه » حيث جاء بصلة أل ظرفاً ، وهو شاذ ، وأصله على الذى معه ، والمختار أن صلة « أل » شبه جملة .

(١) « أى » مبتدأ « كما » جار ومجرور خبر « وأعربت » ماض مبنى للمجهول والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل يعود على أى « ما » مصدرية=

يعنى أن «أيًّا» مثل «ما» فى أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر والمؤنث مفرداً كان ، أو مثنى أو مجموعاً — نحو : يُعجبنى أيُّهُمْ هو قائمٌ .

ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال؛ أحدها : أن تُضاف ويُذكر صَدرُ صِلتها ، نحو : يُعجبنى أيُّهم هو قائم ، الثانى : أن لا تضاف ولا يُذكر صَدرُ صلتها ، نحو : يُعجبنى أىٌّ قائم : الثالث : أن لا تضاف ويُذكر صدرُ صِلتها ، نحو : يُعجبنى أىٌّ هو قائم . وفى هذه الأَحوال الثلاثة تكون معربة[1] بالحركات الثلاث ، نحو : يُعجبنى أيُّهم هو قائم — ورأيت أيَّهم هو قائم — ومررت بأَيِّهم هو قائم . وكذلك : أىٌّ قائم — وَأَيًّا قائم — وَأَىٍّ قائم . وكذا : أىٌّ هو قائم — وَأَيًّا هو قائم — وَأَىٍّ هو قائم . الرابع : أن تضاف ويحذف صدر الصلة ، نحو : يُعجبنى أيُّهم قائم ؛ فنى هذه الحالة تبنى على الضم[2] ؛ فتقول : يُعجبنى أيُّهم قائم — ورأيت أيُّهم قائم — ومررت بأيُّهم قائم . وعليه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شِيعَةٍ أَيُّهمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحمٰنِ عِتِيًّا[3]) ، وقول الشاعر :

= ظرفية « لم تضف » فعل مجزوم بلم ، ونائب الفاعل يعود على أى «وصدر» الواو للحال وصدر مبتدأ « وصلها » مضاف إليه « ضمير » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر ، حال من ضمير تضف « انحذف » فعل ماض وفاعله يعود على ضمير ، والتقدير : أىَّ مثل « ما » فى كونها موصولا صالحاً للمفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً ، وأعربت مدة عدم إضافتها فى حال كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً .

(١) لأن شبهها بالحرف فى الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو إضافتها لفظاً وتقديراً ، فرجعت إلى الأصل فى الأسماء وهو الإعراب ، وليس بين الأسماء الموصولة ما يجوز إضافته غيرها .

(٢) لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهه به فى الصورة ، فكأنه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف .

(٣) جعلها الخليل استفهامية محكية بقول مقدر : أى « لننزعن من كل شيعة » الذى يقال فيه أيهم أشد .

٣٣- إذا ما لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهمْ أفْضَـــــلُ

وهذا مستفاد من قوله : (وَأُعْرِبت ما لم تضف — إلى آخر البيت »، أى وَأعربت أىٌّ إذا لم تضف فى حالة حذف صدر الصلة ؛ فدخل فى هذه الأَحوالُ الثلاثةُ السابقة ، وهى : ما إذا أضيفت وَذُكِر صدر الصلة ، أو لم تضف ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تضف وذكر صدر الصلة . وخرج الحالة الرابعة ، وهى : ما إذا أُضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذ .

* * *

(وبَعْضُهُمْ أعْــرَبَ مُطْلَقًا ،وفى ذَا الْحَذْفِ أيًّا غَيْرُ أىٌّ يَقْتَفِى
إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ ، وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ،وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إنْ صَلَحَ الْبَاقِى لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِى
فى عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَــــبْ بِفِعْلٍ،أوْ وَصْفٍ، كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ)(١)

٣٣ — ينسب هذا البيت لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد .

اللغة والإعراب : « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل الشرط فى محل جزم ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « بنى » مفعول لقيت مضاف إلى مالك « فسلم » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وسلم فعل أمر فى محل جزم جواب الشرط « على أيهم » « أى » اسم موصول مبنى على الضم فى محل جر بعلى ، وهم مضاف إليه « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، والجملة صلة الموصول (والمعنى) إذا صادفت هذه القبيلة فسلم على الذى هو أفضل منهم (والشاهد) فى قوله « أيهم » حيث بنيت على الضم على الرواية المشهورة ، وهو أحد الوجوه فيها . هذا : ويرى الخليل ابن أحمد ويونس بن حبيب — وهما من شيوخ سيبويه — أن « أيا » لا تجئ موصولة ، بل هى إما شرطية أو استفهامية . وقد علمت رأى الخليل فى الآية .

(١) « وبعضهم » مبتدأ مضاف إليه « أعرب » الجملة خبر « مطلقاً » حال من مفعول به لأعرب محذوف — أى وبعضهم أعرب أياً مطلقاً « وفى ذا »=

يعنى أن بعض العرب أعرَب «أيا» مطلقاً[1] ؛ أى وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ؛ فيقول : يُعجبنى أيُّهم قائم — ورأيت أيَّهم قائم — ومررت بأيِّهم قائم . وقد قرئ : (ثم لننزعن من كلِّ شيعةٍ أيَّهم أشد) بالنصب ، وروى : « فَسَلِّمْ على أيِّهم أفضلُ » بالجر .

وأشار بقوله : «فى ذا الحذف — إلى آخره » إلى المواضع التى يُحذف فيها العائد على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعاً أو غيره ؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد ، نحو : (وهو الذى فى السماء إلهٌ) — وأيُّهم أشد ؛ فلا تقول : جاءنى اللذان قام ، ولا اللذان ضُرِبَ ؛ لرفع الأول بالفاعلية والثانى بالنيابة ، بل يقال :

= متعلق بيقتفى . « الحذف » بدل « أيا » مفعول يقتفى « غير أى » مبتدأ ومضاف إليه « يقتفى » الجملة خبر (والمعنى) : وبعض النحاة أعرب أياً الموصولة فى كل الحالات ، وغير أى يتبع أياً فى جواز حذف صدر الصلة إن طالت الصلة . وهو قوله : « إن يستطل وصل » « إن » شرطية « يستطل » فعل الشرط « وصل » نائب فاعل وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام « وإن لم يستطل » شرط وفعله « فالحذف نزر » الجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط « وأبوا » فعل وفاعل « أن يختزل » نائب الفاعل يعود على وصل وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مفعول أبوا . « إن » شرطية « صلح الباقى » فعل الشرط وفاعله والجواب محذوف — أى إن صلح الباقى بعد الحذف للوصل — فقد أبوا الحذف « لوصل » متعلق بصلح . « مكمل » نعت لوصل . « والحذف » مبتدأ « عندهم » ظرف متعلق بالحذف أو بكثير الواقع خبراً للمبتدأ « منجلى » خبر ثان أو نعت لخبر . «فى عائد» متعلق بمنجلى أو بكثير « متصل » نعت لعائد « انتصب » فعل الشرط وفاعله يعود على عائد وسكن للوقف « بفعل » متعلق بانتصب « أو وصف » معطوف على فعل « كمن » الكاف جار لمحذوف و « من » اسم موصول مبتدأ وجملة « نرجو » صلة ، والعائد محذوف — أى نرجوه « يهب » الجملة خبر المبتدأ ، وسكن يهب للضرورة .

(١) هذا مذهب الخليل ويونس ، وتأولا الآية كما سبق .

قاما – وضُربا[١] . وأما المبتدأ فيحذف مع أىّ ، وإن لم تَطُلِ الصلة ، كما تقدم من قولك : يُعجبنى أيُّهم قائم ، ونحوه . ولا يُحذف صدر الصلة مع غير أى ، إلا إذا طالت الصلة[٢] ، نحو : جاء الذى هو ضَارِبٌ زيداً ؛ فيجوز حذف هو ، فتقول : جاء الذى ضارب زيداً ، ومنه قولهم : ما أنا بالذى قائلٌ لك سُوءًا ، التقدير : بالذى هو قائلٌ لك سُوءًا . فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل ، وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو : جاء الذى قائمٌ ، التقدير : جاء الذى هو قائمٌ ، ومنه قوله تعالى : (تماماً على الذى أحسَنُ) فى قراءة الرفع[٣] ، والتقدير : هو أحسَنُ .

وقد جوزوا فى « لاسِيَّما زيدٌ » إذا رُفع زيد : أن تكون «ما» موصولةً ، وزيد : خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لاسِيَّ الذى هو زيدٌ ، فحذف العائد الذى هو المبتدأ – وهو قولك هو – وجوباً ؛ فهذا موضع حُذف

(١) ولا حذف فى نحو جاء الذى هو يقوم – أو هو فى الدار ؛ لأن الخبر غير مفرد ، فإذا حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه ، لأن الباقى بعد الحذف صالح لأن يكون صلة .

(٢) يكون طولها بشىء يتعلق بها ، كمعمول الخبر أو نعته .

(٣) هى قراءة يحيى بن يعمر وهى شاذة . ويجوز أن يكون الذى موصولا حرفياً فلا يحتاج إلى عائد – أى تماماً على إحسانه ، وأن يكون نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة . ومثل ذلك قراءة مالك بن دينار : (إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضة) برفع بعوضة – أى الذى هو بعوضة ، على أن « ما » موصولة بدلا من مثلا حذف صدر صلتها بلا طول . فالكوفيون يرون جواز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، سواء أكان الموصول أياً أم غيرها – طالت الصلة أم لا . والبصريون يجيزون حذف العائد إذا كان الموصول أياً مطلقاً ، أما غير أىّ فلا يجوز معه الحذف إلا إذا طالت الصلة ، وعلى هذا فالخلاف بين الفريقين فيما إذا لم تطل الصلة ، وكان الموصول غير أى .

فيه صدر الصلة مع غير «أى» وجوباً ولم تطل الصلة ، وهو مَقِيس وليس بشاذ[1] .

---

(١) وعلى ذلك يكون مستثنى من شرط الطول .

هذا : وسنبسط لك القول فى « لاسيما » والاسم الواقع بعدها ؛ فهو :

إما نكرة نحو : أيام الصبا حلوة ، لاسيما يوم يصنع فيه المرء معروفاً .

وإما معرفة نحو : اعطف على الصغار ، لاسيما اليتيم منهم .

أما النكرة فيجوز فيها « ا » الجر على أن « لا » نافية للجنس و « سى » اسمها منصوب و « ما » زائدة و « يوم » مضاف إليه ، وخبر لا محذوف — أى موجود — أو على أن « ما » نكرة تامة ، « ويوم » بدلا منها أو عطف بيان ، وعلى الوجهين ففتحة « سى » إعراب لأنها مضافة ليوم أو لما .

«ب» ويجوز فيها الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو يوم . وخبر لا محذوف ، والجملة صلة « ما » على أنها موصولة — وصفتها على أنها نكرة « حـ » ويجوز فيها النصب على أنها تمييز لما ، و « ما » نكرة تامة فى محل جر بإضافة سى إليها — أو على أنها تمييز لسى ، لأنها مبهمة تحتاج إلى تمييز ، و« ما » كافة لسى عن الإضافة ، وعلى هذا ففتحته للبناء . وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس : « ولاسيما يوم بدارة جلجل »

وأما إذا كان الإسم الواقع بعد « لاسيما » معرفة كالمثال الذى ذكرنا ، فيجوز فيه : الجر والرفع فقط على النحو الذى بيناه .

وفى جميع الأحوال « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن ، وسى اسمها بمعنى مثل . وخبرها محذوف دائماً تقديره : موجود أو حاصل . وأجاز بعضهم النصب فى المعرفة على إضمار فعل — أو على التمييز على رأى بعض الكوفيين الذين يجيزون نصب المعرفة على التمييز . والغالب فى « سيما » تشديد يائها ودخول « لا » و « الواو » الاعتراضية عليها . حتى أوجبه بعضهم . وقد تخفف وتحذف الواو كقول الشاعر :

فِهْ بالعقودِ وبالأَيْمَانِ لاسِيمَا ... عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظمِ القُرَبِ

ونصبها حينئذ على الحال و « لا » مهملة . ومثل « لاسيما » : « لا مثل ما » ولا « سوى ما » ، فهذان يشاركان « لاسيما » فى معناها وفى أحكامها الإعرابية .

وأشار بقوله : « ... وأبَوْا أن يُخْتَزَل » إن صَلَحَ الباقى لِوَصْلٍ مُكْمِلٍ » إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلةً ؛ كما إذا وقع بعده جملة[١] نحو : جاء الذى هو أبوهُ مُنْطَلِقٌ — أو : هو ينطلق ، أو ظرف ، أو جار ومجرور — تامّان ، نحو : جاء الذى هو عندك — أو هو فى الدار ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة ؛ فلا تقول : جاء الذى أبوه منطلق — تَعنى : الذى هو أبوه منطلق ؛ لأن الكلام يتم دونه ، فلا يُدْرَى أَحُذف منه شىء أم لا ؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة . ولا فرق فى ذلك بين «أىّ» وغيرها ؛ فلا تقول فى يُعجبنى أيهم هو يقوم : يُعجبنى أيُّهم يقوم ؛ لأنه لا يعلم الحذف . ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ . بل الضابط : أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعدمه — لم يجز حذف العائد ؛ وذلك كما إذا كان فى الصلة ضمير — غير ذلك الضمير المحذوف — صالحٌ لعَوْدِه على الموصول نحو : جاء الذى ضَرَبْتُه فى داره ؛ فلا يجوز حذف الهاء من ضَرَبْتُه : فلا تقول : جاء الذى ضربت فى داره ؛ لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإبهام ؛ فإنه لم يبيِّن أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة — لا يحذف ، سواء كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أم مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيًّا أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه[٢] بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أىّ من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يُحذف مع أى ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة — كما تقدم ، نحو : جاء الذى هو أبوه منطلق — ويُعجبنى أيُّهم هو

---

(١) هذا محترز قوله فيما سبق : إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد .

(٢) أى لأن كلامه على « أى » انتهى ، وقد انتقل إلى غيرها .

أبوه منطلق . وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو : جاءنى الذى ضَرَبْتُه فى دارِه — ومررت بالذى مررت به فى داره ، ويُعجبنى أيُّهم ضربته فى دارِه — ومررت بأيِّهم مررت به فى داره .

وأشار بقوله : « والحذف عندهم كثير منجلى — إلى آخره » إلى العائد المنصوب.

وَشَرْطُ جواز حذفه[1] أن يكون : متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف[2] نحو : جاء الذى ضَرَبْتُه — والذى أنا معْطِيكَهُ دِرْهَمٌ .

فيجوز حذف الهاءِ من ضربته ؛ فتقول : جاء الذى ضربْتُ ، ومنه قوله تعالى : (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً) ، وقوله تعالى : (أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) ، التقدير : خَلَقْتُهُ — وَبَعَثَهُ . وكذلك يجوز حذف الهاءِ من مُعطيكه ؛ فتقول : الذى أنا مُعْطِيكَ دِرهم ، ومنه قوله :

٣٤— ما اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ به   فما لَدَى غَيْـرِهِ نَفْعٌ ولاضَرَرُ

تقديره : الذى اللهُ مُولِيكَهُ فضلٌ ، فحذفت الهـاء .

---

(١) أى زيادة على عدم صلاح الباقى للوصل ، لوجوب هذا فى كل عائد .

(٢) بشرط ألا يكون الوصف صلة أل نحو : جاء الذى أنا الضاربه . وشذ قول الشاعر :

ما المُسْتَفِزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ   ولو أُتيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

بحذف العائد المنصوب ، مع أنّ ناصبه صلة لأل . وكان ينبغى أن يقول ما المستفزه الهوى .

٣٤ — لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : موليك : معطيك ومانحك « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ ثان « موليك » خبره والكاف مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله الأول والجملة من المبتدأ أو الخبر صلة الموصول « فضل » خبر ما ، ومفعول موليك الثانى محذوف وهو العائد — أى موليكه « فاحمدنه » الفاء عاطفة أو واقعة فى جواب شرط مقدر ، واحمدنه فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والهاء مفعول « به » متعلق باحمدنه « فما » الفاء =

وكلام المصنف يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفه من الفعل المذكور ، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل .

فإن كان الضمير منفصلا[1] لم يجز الحذف ، نحو : جاء الذى إيَّاهُ ضربْتَ ؛ فلا يجوز حذف « إياه » . وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلا منصوباً بغير فعل أو وصف – وهو الحرف – نحو : جاء الذى إنه منطلقٌ ؛ فلا يجوز حذف الهاء[2] . وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلا بفعل ناقص ، نحو : جاء الذى كَانَهُ زيدٌ .

* * *

(كَذَاكَ حَذْفُ مَابِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ – بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَمُرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ)[3]

= للتعليل ، و « ما » نافية مهملة « لدى » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « غيره » مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر . ويجوز أن تكون « ما » عاملة عمل ليس « ولدى » خبرها مقدم « ونفع » اسمها مؤخر (والمعنى) : كل ما يمنحك الله من النعم – تفضل منه وإحسان عليك ، فاحمده على ذلك واشكره فهو النافع الضار ، وغيره لا يملك لك نفعاً ولا ضرراً (والشاهد) فى « موليك » حيث حذف العائد المتصل المنصوب بوصف غير صلة لأل ، وهو قليل .

(١) أى وجوباً ، إما لتقدمه كمثال الشارح ، أو للحصر نحو : الذى ماضربت إلا إياه – لأن حذفه يعكس المقصود . أما المنفصل جوازاً فيحذف نحو : (فاكهين بما آتاهم ربهم) – أى بالذى آتاهم إياه ربهم ولا يقدر متصلا لأن اتحاد رتبة الضميرين فى الغيبة يضعف الوصل كما مر ؛ فلا يحمل عليه القرآن ومثله : (ومما رزقناهم ينفقون) .

(٢) أى حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف . أما حذف الضمير والحرف الناصب له – فغير ممنوع نحو : (أين شركائى الذين كنتم تزعمون) – أى تزعمون أنهم شركائى .

(٣) « كذاك » خبر مقدم « والإشارة » إلى حذف الضمير المنصوب « حذف » مبتدأ مؤخر « ما » موصول مضاف إليه « بوصف » متعلق بخفضا =

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ فى الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : جاء الذى أنا ضَارِبُه الآنَ – أو غداً ؛ فتقول : جاء الذى أنا ضَارِبٌ – بحذف الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك[1] لم يُحذف ، نحو : جاء الذى أنا غُلاَمُهُ – أو أنا مضروبُه – أو أنا ضَارِبُه أمْسِ . وأشار بقوله : « كأَنْتَ قَاضٍ » إلى قوله تعالى : (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير : ما أنت قَاضِيهِ؛ فحذفت الهاء ، وكأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف ، إلا إنْ دخل على الموصول حرفٌ مثله : لفظاً ومعنًى ، واتفقَ العامل فيهما مادة[2] نحو : مررتُ بالذى

= الواقع صلة الموصول « كأنت قاض » مبتدأ وخبر والكاف جارة لقول محذوف أى كقولك « بعد » ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول المحذوف أو حال من أنت قاض قصد لفظه « أمر » مضاف إليه « من قضى » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر – أى بعد أمر مشتق من مادة قضى « كذا » خبر مقدم « الذى » مبتدأ مؤخر « جر » ماض للمجهول ونائب فاعله يعود على الذى والجملة صلة لما « بما » متعلق بجر « الموصول » مفعول جر مقدم « جر » فعل ماض وفاعله يعود على ما والجملة صلتها « كمرّ » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « بالذى » متعلق به « مررت » الجملة صلة والعائد محذوف – أى به « فهو بر » مبتدأ وخبر ، والفاء واقعة فى جواب شرط محذوف وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف – أى إن مررت به فهو بر .

(١) سواء أكان بغير وصف أصلا ، أم باسم مفعول متعد لواحد ، أم باسم فاعل لا بمعنى الحال كما مثل – بخلاف إسم المفعول المتعدى لاثنين نحو : خذ الدرهم الذى أنت معطى .

(٢) الحق أنه لابد من اتفاق الحرفين والمتعلقين لفظاً ومعنى . واتفاقهما فى اللفظ معناه : اتحادهما مادة لا هيئة ، فلو كان أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً أو إسم فاعل – لم يضر . ولا يكفى إتفاق اللفظ وحده ، ولا المعنى كذلك .

مررتَ به – أو أنتَ مَارٌّ به ، فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : مررتُ بالذى مررتَ ، قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) – أى منه ، وتقول : مررت بالذى أنتَ مارٌّ) – أى به ومنه قوله :

٣٥– وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

أى أنت بائحٌ به .

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف ، نحو : مررتُ بالذى غَضِبْتَ عليه ؛ فلا يجوز حذف « عليه » ، وكذلك : مررتُ بالذى مررتَ به على زيدٍ ؛ فلا يجوز حذف « به » منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق ، والداخلة على الضمير للسببية . وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً[1] نحو : مررتُ بالذى فَرِحْتُ به ؛ فلا يجوز حذف « به » .

---

٣٥ – هو لعنترة بن شداد العبسى الشاعر المشهور ، من أصحاب المعلقات .

اللغة والإعراب : سمراء : اسم محبوبته . حقبة : وقتاً طويلا ، ويطلق فى الأصل على ثمانين عاماً . فبح : فأظهر وأعلن . لان : أى الآن ، حذفت همزة الوصل والتى بعد اللام ، ثم فتحت اللام لمناسبة الألف . وقيل هى لغة فى الآن . « قد » حرف تحقيق « كنت » كان واسمها « تخفى » الجملة خبر كان « حب » مفعول تخفى « سمراء » مضاف إليه « حقبة » ظرف زمان متعلق بتخفى « فبح » الفاء عاطفة ، أو واقعة فى جواب شرط محذوف – أى إذا كان الأمر كذلك فبح ، وبح فعل أمر « لان » ظرف معمول لبح « منها بالذى » متعلقان ببح « أنت بائح » مبتدأ وخبر . والجملة صلة الذى ، والعائد محذوف جوازاً – أى بالذى أنت بائح به (والمعنى) قد كنت تكتم حب سمراء مدة طويلة ، فأظهر الآن من حبها الذى كنت تخفيه – ما شئت أن تظهره (والشاهد) حذف العائد المجرور ؛ لأنه مجرور بمثل الحرف الذى جر الموصول وهو الباء ، والعامل فيهما متحد مادة ومعنى .

(١) هذا عند غير المصنف كما سبق . قال ابن هشام : وشذ قوله : « أى حاتم الطائى » « وأىّ الدهر ذو لم يحسدونى » – أى فيه ، وقوله : وهو لرجل من همدان – « وهو على من صبه الله علقم » – أى عليه . فحذف العائد المجرور ؛ مع انتفاء خفض الموصول فى الأول ، ومع اختلاف المتعلق فى الثانى ، وهما : صب ، وعلقم .

=

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذى جُرَّ بما الموصولَ جَرّ » أى كذلك يُحذف الضميرُ الذى جُرَّ بمثل ماجرَّ الموصولُ به ، نحو : مررتُ بالذى مررتَ فَهو برٌّ ، أى بالذى مررت به ، فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها .

= هذا : ويجوز حذف الصلة إذا كانت هناك قرينة معنوية يوضحها المقام ؛ كالفخر والتعظيم أو التحقير . ومن ذلك قول الشاعر :

نحنُ الأُلَى فاجمَعْ جُمُــــو عَكَ ، ثمَّ وَجِّهْـمْ إلينـا

أى نحن الذين اشتهروا بالبطولة والشجاعة .

(تنبيهات) :

(أ) يجوز فى «أن» — وهى من الموصولات الحرفية — وقوع صلتها جملة طلبية ، نحو : أشرت إليه بأن قم .

(ب) إذا كان اسم الموصول خبراً عن مبتدأ هو ضمير متكلم أو مخاطب — جاز فى الضمير الرابط ؛ مطابقته للمبتدأ فى التكلم أو الخطاب ، وجاز مطابقته لاسم الموصول فى الغيبة ؛ تقول : أنا الذى اقترحتُ — أو أنا الذى أقترح .

(ج) يجوز حذف الموصول الإسمى — غير « أل » إذا كان معطوفاً على مثله ؛ بشرط ألا يوقع الحذف فى اللبس ، ومن ذلك قول حسان بن ثابت فى أعداء الرسول :

فمن يَهْجُو رسـولَ اللهِ منكم ويمدحُـه وينصـرُه سواءُ

أى : ومن يمدحه ومن ينصره

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الموصول ، ووضح الفرق بين الموصول الحرفى والموصول الإسمى . ومثل لما تقول .

٢ — بماذا توصل كل من : « ما » و « أن » و « كى » الموصولة و « أل » ؟ إشرح ذلك ووضح ما تقول بأمثلة من عندك .

٣ — بين الفرق بين « ما » و« من » الموصولتين ، و « أولى » الإشارية والموصولة. واذكر أمثلة توضح ما تقول .

٤ — بين استعمال « اللائى » ، ووضح ذلك بالأمثلة . ثم اشرح هذه العبارة : — وهى لابن هشام — « وقد يتقارض الألى واللاء » .

٥ — ما حكم إعراب « ذو » و « ذوات » الموصولتين ؟ ومتى تبنى « أى » الموصولة ؟

. . . .

٦ — ما الذى يشترط فى جملة الصلة ؟ وما شروط حذف العائد : مرفوعاً — ومنصوباً — ومجروراً ؟ مثل .

٧ — فيما يأتى شواهد للموصولات . بين موضع الشاهد ، واشرحه :

مَنْ ذا الذى ما ساء قط   وَمَنْ لـه الْحُسْنَى فقط

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قبلها   وحَلَّت مكاناً لم يكن حُلَّ من قبل

فإن الماء ماءُ أبِى وَجَـدِّى   وبئرى ذو حَفرتُ وذو طَويتُ

وقد زَعَمَت أَنِّى تغيرتُ بعدها   وَمَنْ ذا الذى ياعَزُّ لايتغيَّرُ ؟

لاتركَنَنَّ إلى الأمر الذى ركنَت   أبناءُ يَعْرُبَ حين اضطرَّها القَدَر

فيارَبَّ ليلَى أنتِ فى كل موطنٍ   وأنت الذى فى رحمةِ الله أطمعُ

٨ — بين فيما يأتى : اسم الموصول ، ونوعه ، وعائده ، وموقعه من الإعراب :

(ثم لَننزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ عَلَى الرحمنِ عِتِيًّا . إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات . إنَّ هذا ماكُنتم به تَمْتَرُون . بَلَى مَنْ أسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ فلهُ أجرُه عند ربِّه . سَبَّحَ لله مافى السموات ومافى الأرضِ . ذُوقوا فتنتكم هذا الذى كُنتم به تستعجلون) . ماذا يُضِير المتسامح فيما لايغضب الله ؟ .

إن خير الناس من يسامح غيره، ولاسيما فيما يجب أن يسامح فيه .

أنا الذى نظَرَ الأعمَى إلى أدَبِى   وأسْمَعَتْ كلماتِى مَنْ به صَمَمُ

وَمِنْ حَسَدٍ يجورُ علَىَّ قَوْمِى   وأىُّ الدهر ذُو لم يحسدونى

أسِرْبَ القَطَا هل مِن يعير جناحَهُ   لعَلِّى إلى مَنْ قد هَوِيتُ أطيرُ؟

إذا لم أجِـد فى بلدةٍ ماأُرِيدُه   فعندى لأُخرَى عَزْمَةٌ وَرِكَابُ

مَنْ ذا يُعيرك عينه تبكى بها؟   أرأيْتَ عيناً للبُكاء تُعـارُ؟

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ[1]

(«أَلْ» حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ «اللاَّمُ» فَقَطْ ، فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ : «النَّمَطْ»)[2]

اختلف النحويون فى حرف التعريف فى « الرجل » ونحوه ؛ فقال الخليل[3] : المُعَرِّفُ هو « ألْ » ، وقال سيبويه : هو اللام وحدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزةُ قطعٍ ، وعند سيبويه همزةُ وصلٍ اجتُلِبَتْ للنطق بالساكن .

والألف واللام المعرِّفة تكون للعهدِ[4] ، كقولك : لَقِيتُ رَجُلاً

---

(١) يمكن تعريفه بأنه : اسم دخلت عليه الأداة فأفادته التعريف .

(٢) « أل » مبتدأ « حرف تعريف » خبر ومضاف إليه « أو » عاطفة « اللام » مبتدأ خبره محذوف لدلالة ما قبله عليه — أى أو اللام حرف تعريف « فقط » الفاء زائدة لتزيين اللفظ ، و « قط » اسم بمعنى حسب — أى كاف .. مبنى على السكون فى محل نصب حال من اللام — أى حال كونها حسبك : أى كافيتك عن غيرها . وقيل الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، وقط فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف — أو اسم فعل أمر بمعنى إنته — أى إذا عرفت ذلك فهو حسبك ، أو فانته عن طلب غيرها « فنمط » مبتدأ « عرفت » الجملة صفة لنمط « فيه » متعلق بقل « النمط » مفعول قل مقصود لفظه والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ .

(٣) هو الخليل بن أحمد البصرى ، كان آية فى الذكاء ، وسيد الأدباء فى علمه وزهده . قيل لم يكن أذكى منه فى العربية بعد الصحابة ، ولا أجمع لعلوم العرب وهو أستاذ سيبويه والأصمعى ، وأول من استخرج علم العروض ، وضبط اللغة ، وحصر أشعار العرب . وكان غاية فى الزهد والورع لا يحب صحبة الملوك والأمراء ، وله مؤلفات كثيرة من أشهرها : كتاب العين فى اللغة وتوفى سنة ١٧٥ هجرية . وهو يرى أن أداة التعريف « أل » برمتها ، والهمزة أصلية ، وهى همزة قطع بدليل فتحها ، وتوصل فى الدرج لكثرة الاستعمال .

(٤) أى لتعريف الشىء المعهود . وهو ثلاثة أقسام : ذكرى ، وعلمى ، وحضورى . فالأول : ما تقدم ذكره صريحاً كما مثل الشارح . والثانى : ما حصل فى علم المخاطب وذهنه بغير ذكر ، نحو : (إذ هما فى الغار — بالوادى المقدس) . والثالث : ما حضر فى الحس والمشاهدة عند التكلم ؛ كقولك =

فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ ، وقوله تعالى : (كما أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) . ولاستغراقِ الجنْسِ نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) ، وعلامتها أن يصلح موضعها « كُلٌّ »[1] . ولتعريف الحقيقة نحو : الرَّجُلُ خيرٌ من المرأة ، أى : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

والنمط : ضرب من البُسُط ، والجمع أنماطٌ — مثل سبَب وأسباب . والنمط — أيضاً — الجماعة من الناس الذين أَمْرُهم واحد ، كذا قاله الجوهرى[2] .

* * *

(وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمًا ؛ كَاللَّاتِ ، والآنَ ، وَالَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ

وَلِاضْطِـرَارٍ ؛ كَبَنَاتِ الْأَوْبَـرِ كَذَا « وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ » السَّرِى)[3]

= لمن سدد سهماً : القرطاس — أى أصبت القرطاس . ومنه : (اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة .

(١) حقيقة كما مثل ، أو مجازاً كأنت الرجل — أى الجامع لأوصاف كل الرجال .

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهرى صاحب الصحاح . كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلماً ، وأصله من بلاد الترك — ودخل العراق فقرأ العربية على أبى على الفارسى والسيرافى ، وسافر إلى الحجاز وشافه العرب العاربة ، وطوف بلاد ربيعة ومضر ، ثم عاد إلى خراسان . وكان إماماً فى اللغة والأدب . وبه يضرب المثل فى جودة الخط كابن مقلة . وقد صنف كتاباً فى العروض ، ومقدمة فى النحو ، والصحاح فى اللغة ، وهو الكتاب الذى لا يزال متداولا إلى اليوم ، وتوفى فى حدود الأربعمائة .

(٣) « قد » حرف تقليل « تزاد » مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على « أل » من حيث هى — لا بقيد كونها للتعريف « لازما » حال من مصدر الفعل السابق — أى حال كون الزيد لازما ، أو صفة لمصدر محذوف — أى زيداً لازماً « كاللاتى » خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك كاللاتى « والآن ، والذين ، ثم اللاتى » معطوفات على اللات « ولاضطرار » جار ومجرور متعلق بتزاد « كبنات » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وتقدم مثله « الأوبر » مضاف إليه « كذا » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف من مادة القول=

ذكر المصنف فى هذين البيتين أن الألف واللام تأتى زائدة[١] . وهى — فى زيادتها — على قسمين : لازمة ، وغير لازمة[٢] .

ثم مَثَّلَ الزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنَم كان بمكة ، وبالآن — وهو ظرف زمان مبنى على الفتح[٣]. واختلف فى الألف واللام الداخلة عليه ، فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور ، كما فى قولك : مررتُ بهذا الرَّجُل ؛ لأن قولك « الآن » بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائدة ، وذهب قومٌ — منهم المصنف— إلى أنها زائدة وهو مبنىٌّ لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور .

وَمَثَّل — أيضاً — بالذين واللَّات ، والمراد بهما ما دخل عليه « أل » من الموصولات ، وهو مَبنىٌّ على أن تعريف الموصول بالصلة ؛ فتكون الألف واللام زائدة ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف . وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو : الذى ؛ فإن لم تكن فيه فبنيتها نحو : « مَنْ » و « ما » إلا « أيّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لاتكون الألف واللام زائدة . وأما حذفها فى قراءة من قرأ : (صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدل على أنها زائدة ؛ إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً — وإن كانت معرِّفة ؛ كما حذفت من قولهم : سلامُ عليكم — من غير تنوين — يريدون : السلام عليكم .

= « النفس » تمييز « يا » حرف نداء « قيس » منادى مبنى على الضم « السرى » نعت له ، وجملة وطبت — مقول القول المحذوف . وتقدير الكلام : وقولك : طبت النفس يا قيس كذلك .

(١) أى غير معرفة ؛ لدخولها على معرف بغيرها ، كالعلم والموصول — أو على واجب التنكير كالحال والتمييز .

(٢) اللازمة هى ما قارنت وضع الكلمة ، كالسمو أل واليسع ، وغير اللازمة ما عرضت بعده .

(٣) اختلف فى علة بنائه فقيل : لتضمنه معنى « أل » الحضورية ، وقيل لتضمنه معنى الإشارة ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وقيل لشبهه بالحرف فى الجمود — فهو لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر . وذهب بعض النحاة إلى أن « الآن » معرب ملازم للنصب على الظرفية ، وقد يخرج عنها إلى الجر بمن، فيقال :=

وأما الزائدة غير اللازمة فهى الداخلة — اضطراراً — على العَلَم ، كقولهم فى « بناتِ أَوْبَرَ » — علم لضرب من الكَمْأَةِ : بنات الأَوبر ، ومنه قوله :

٣٦ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والأَصل « بنات أَوْبَرَ » ، فَزِيدت الأَلف واللام . وَزَعَم المبرِّد(١) أن

= سأرافقك من الآن، وهو قول لاغبار عليه. وإذا كان معرباً ومعناه الزمن الحاضر — فكلمة « أل » فيه للعهد الحضورى ، وتكون معرفة لا زائدة .

٣٦ — أنشد هذا البيت ابن جنى ، واستشهد به أبو زيد فى النوادر ولم يعين قائله .

اللغة والإعراب : جنيتك : جنيت لك وقطفت ، وحذف الجار توسعاً فاتصل الضمير . أكمؤاً : جمع كمء ، ويجمع الكمء على كمأة ، وهى إسم جنس جمعى فيه التاء ومفرده خال منها كما تقدم . والكمء نبات يقال له شحم الأرض مستدير كالقلقاس لا ساق له ولا عروق . عساقلا : جمع عسقول بوزن عصفور ، وهو الكبار من الكمأة وأصله عساقيل ، حذفت الياء تخفيفاً كما فى قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) وبنات الأوبر : كمأة صغار كأمثال الحصى رديئة الطعم . « ولقد » الواو للقسم واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق « جنيتك » فعل وفاعل ومفعول أول « أكمؤاً » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف على أكمؤاً ؛ والباقى واضح الإعراب (والمعنى) لقد جنيت لك من الكمأة : الصغير الطيب والكبير الجيد ، ونهيتك عن بنات الأوبر لرداءتها ؛ فلماذا تأكل منها ؟ (والشاهد) فى بنات الأوبر ؛ حيث زاد فيه الألف واللام زيادة غير لازمة للضرورة ؛ لأن بنات أوبر علم على النبات المعروف فلا تحتاج إلى التعريف بأل .

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدى البصرى ، إمام العربية ببغداد فى زمانه . أخذ عن الجرمى والمازنى ، وروى عنه نفطويه . وكان حسن المحاضرة فصيحاً ثقة ، صاحب نوادر مع كرم عشرة وجودة خط . وسبب تلقيبه بالمبرد : أن المازنى حين صنف كتابه « الألف واللام » — سأل المبرد عن بعض دقائقه ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له : قم فأنت المبرد — أى المثبت للحق . وكانت بينه وبين ثعلب منافرة شديدة . وله مؤلفات كثيرة منها : الكامل فى الأدب وهو مشهور ، والمقتضب فى النحو من ستة أجزاء ، وقد طبعته دار الكتب حديثاً . وتوفى سنة ٢٨٦ هـ فى خلافة المعتضد ، ودفن بالكوفة .

« بنات أوبر » ليس بعَلَم[١] ؛ فالألف واللام – عنده – غير زائدة .

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز ، كقوله :

٣٧ – رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو،

والأصل: « وطبت نفساً » فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لايكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ؛ فالألف واللام عندهم غير زائدة .

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما – أشار المصنف بقوله :

« كبناتِ الأَوْبَر » ، وقوله : « وطبت النفس ياقيس السرى » .

* * *

(١) أى بل هو جمع ابن أوبر ؛ كبنات آوى ، وبنات عرس – جمعى ابن آوى وابن عرس ، وإنما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره .

٣٧ – هو لرشيد بن شهاب اليشكرى ، يخاطب قيس بن مسعود اليشكرى ، وهو المذكور فى آخر البيت – من قصيدة مطلعها :

مَنْ مُبلغٌ فتيانَ يَشْكُرَ أَنَّنى أرى حِقْبَةً تبدى أماكن للصَّبر

اللغة والإعراب : وجوهنا : ذواتنا – أو عظماءنا . صددت : أعرضت . طبت النفس عن عمرو : طابت نفسك وتسليت عن الأخذ بثأر عمرو المقتول ، وكان صديقاً لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، ورأى بصرية لا تحتاج لمفعول ثان « لما » حرف ربط بمعنى حين متعلق برأى « أن » زائدة « عرفت وجوهنا » الجملة فعل الشرط لا محل لها ؛ لأن لما غير جازمة « صددت » جواب لما « وطبت » معطوف على صددت « النفس » تمييز نسبة محول عن الفاعل « وأل » فيه زائدة « عن عمرو » متعلق بصددت ، أو بطبت ، لتضمنه معنى تسليت (والمعنى) يندد : بقيس وبتقاعده عن الأخذ بثأر صديقه – بعد أن قتل – حين عرف القوم وأبصر ساداتهم وتمرسهم بالحرب (والشاهد) فى طبت النفس ، حيث زيدت « أل » للضرورة فى النفس ؛ لأنه تمييز واجب التنكير عند البصريين . أما الكوفيون فلا يوجبون تنكير التمييز .

(وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالنُّعْمَانِ ؛ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ)[1]

ذكر المصنف – مما تقدم – أنَّ الألف واللام تكون معرِّفة ، وتكون زائدة ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر فى هذين البيتين : أنها تكون للمح الصفة[2] ، والمراد بها الداخلة على ماسُمِّىَ به من الأعلام المنقولة ، مما يصلح دخول « أل » عليه[3]، كقولك فى حَسَن : الحسن . وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة ، كقولك فى حارث: الحارث . وقد تدخل على المنقول من مصدر ، كقولك فى فضل : الفضل . وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ، كقولك فى نُعمان : النعمان ، وهو فى الأَصل من أسماء الدم[4] ؛ فيجوز دخول « أل » فى هذه الثلاثة نظراً إلى الأَصل، وحذفُهَا نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله : « للمح ماقد كان منه نُقِلاَ » – إلى أن فائدة دخول الألف واللام ، الدلالة على الالتفات إلى مانُقِلت عنه ؛ من صفة – أو مافى معناها.

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه : أنه إنما سمى به

---

(١) « بعض الأعلام » مبتدأ ومضاف إليه « عليه » متعلق بدخل الواقع خبراً للمبتدأ ، وفاعله يعود على « أل » والألف للاطلاق « للمح » متعلق بدخل « ما » إسم موصول مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص وإسمه يعود على بعض « عنه » متعلق بنقل ، وجملة « نقل » فى محل نصب خبر كان ، ونائب الفاعل يعود على بعض الأعلام ، وجملة كان ومعموليها صلة الموصول . « كالفضل » خبر لمبتدأ محذوف « والحارث والنعمان » معطوفان على الفضل « فذكر » مبتدأ « ذا » إسم إشارة مضاف إليه « وحذفه » معطوف على ذكر ، وهو مضاف إلى الضمير « سيان » خبر المبتدأ وما عطف عليه مرفوع بالألف لأنه مثنى .

(٢) أى ملاحظة المعنى الذى كان نقل عنه ذلك البعض .

(٣) أما المنقولة مما لا يصلح لها ؛ كيزيد ويشكر – فلا تدخلها أل .
وشذ قول الشاعر : « رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً » .

(٤) ومنه : شقائق النعمان ، وهو نبات أحمر ، وقد أضيفت الشقائق إليه لحمرته .

تفاؤلا بمعناه – أَتَيْتَ بالأَلف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : الحارث؛ نظراً إلى أنه إنما سمى به للتفاؤل ، وهو أنه يعيشُ ويحرُثُ . وكذا كل مادل على معنىً ، وهو مما يُوصَفُ به فى الجملة ، كفضل ونحوه. وإن لم تنظر إلى هذا ونظرْتَ إلى كونه عَلَمًا – لم تُدْخِل الألف واللام ، بل تقول: فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخول الألف واللام أفاد معنىً لايستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافًا لمن زعم ذلك . وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء – كما هو ظاهر كلام المصنف ؛ بل الحذف والإثبات يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما؛ وهو أنه إذا لُمِح الأَصل – جىء بالأَلف واللام ، وإن لم يُلمح – لم يؤت بهما .

* * *

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ«أَلْ» كَالْعَقَبَهْ

وَحَذْفَ«أَلْ»ذِى–إنْ تُنَادِ أَوْتُضِفْ– أَوْجِبْ ، وَفِى غَيْرِهِمَاقَدْ تَنْحَذِفْ)[1]

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبة ، نحو : المدينة – والكتاب ؛ فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المدينة » على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، و « الكتاب » على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام : أنها لاتحذف إلا فى النداء – أو الإضافة[2]

---

(١) « وقد » الواو إستئنافية ، وقد حرف تقليل « يصير » مضارع ناقص « علماً » خبر مقدم « بالغلبة » متعلق بيصير « مضاف » إسم يصير مؤخر « أو مصحوب » معطوف على مضاف « أل » مضاف إليه قصد لفظه « كالعقبة » خبر لمبتدأ محذوف – أى وذلك كالعقبة . « وحذف » مفعول أوجب مقدم مضاف إلى أل « ذى » إسم إشارة نعت لأل « إن » شرطية « تناد » فعل الشرط مجزوم بحذف الياء « أو تضف » معطوف على تناد « أوجب » فعل أمر والجملة جواب الشرط . وحذف الفاء منها مع أنها جملة طلبية – لضرورة الشعر « وفى غيرها » جار ومجرور متعلق بتنحذف ، والضمير فى غيرهما يعود على النداء والإضافة « قد » حرف تقليل « تنحذف » مضارع وفاعله يعود على أل .

(٢) لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل مطلقاً .

نحو : « ياصَعِقُ » فى الصَّعِقِ[١] ، و « هذه مدينةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وقد تُحذف فى غيرهما شذوذاً ، سُمع من كلامهم : « هذا عَيُّوقٌ طالعاً » ، والأصل العَيُّوق ، وهو اسم نجم[٢] .

وقد يكون العَلَم بالغَلبة أيضاً مضافاً : كَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ؛ فإنه غَلَبَ على العبادلة[٣] دون غيرهم من أولادهم — وإن كان حقه الصدق عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق«ابن عمر » لايفهم منه غير عبد الله ، وكذا « ابن عباس » و « ابن مسعود » رضى اللهُ عنهم أجمعين ؛ وهذه الاضافة لاتفارقه ، لا فى نداء ، ولافىغيره، نحو : يابنَ عمر .

---

(١) الصعق فى الأصل : الشديد الصوت ، واسم لكل من رمي بصاعقة ، ثم غلب — لقباً — على خويلد بن نفيل . قيل كان يطعم الطعام بتهامة فسفت الريح التراب فى جفانه ، وقيل كفأت قدوره ، فسبها ، فأرسل الله عليه صاعقة ، فسمى الصعق .

(٢) عيوق — على وزن فيعول بمعنى فاعل — أى عائق ، يقال عاق فلان فلاناً — أى حال بينه وبين ما يريد ، فهو فى الأصل صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، ثم غلب على نجم قريب من نجمى الثريا والدبران . زعموا أن الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها ، فسمى بذلك .

(٣) العبادلة : اسم منحوت من عبد الله ، فاللام هى لام لفظ الجلالة ؛ كما قالوا : بسملة — من بسم الله ، وحمدلة — من الحمد لله ، وسبحلة — من سبحان الله . وقيل جمع عبدل بزيادة اللام .

(تنبيه) إذا أريد تعريف العدد بأل ، فإن كان مضافاً عرف عجزه ، وقد يعرف صدره أيضاً تقول : ثلاثة الأشهر — والثلاثة الأشهر . وأما تعريف الصدر دون العجز فمنعه بعضهم ، وجوزه آخرون على ضعف ، ومنه التعبير الذى شاع فى هذه الأيام : خطة الخمس سنوات — ومشروع الألف كتاب ، ومن الخير عدم استعمال مثله . وإن كان مركباً جاز دخول « أل » على العدد كله — وعلى صدره ، تقول : قبضت الأحد عشر الألف الجنيه — والأحد عشر ألف جنيه . والأحسن دخولها على الصدر ، وإن كان معطوفاً ومعطوفاً عليه عرفت الجزأين ؛ نحو الأحد والعشرون كتاباً . وسيأتى توضيح لذلك فى باب العدد إن شاء الله

الأمثلة والتمرينات

١ — تكون « أل » للعهد وللجنس . بين أقسام كل واشرحها ، ومثل لما تقول .

٢ — اذكر أقسام « أل » الزائدة ، والتى للمح الأصل ، ووضح ما تقول بالأمثلة .

٣ — ميز أنواع « أل » فيما يأتى ، ووضح سبب ما تقول :

(وخلق الإنسان ضعيفاً — أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى — هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون) . الحسن والحسين ريحانتان . قيل لما أراد الخليفة المأمون أن يولى رجلا القضاء — وصف له يحيى بن أكثم ، فاستحضره ، فرآه دميم الخلقة ، فاحتقره ، ففطن يحيى لذلك ، فقال : يا أمير المؤمنين ، سلنى إن كان القصد علمى ، فسأله فأجابه ، فقلده القضاء .

٤ — ما نوع « أل » فى الكلمات الآتية :

النجم . الأعشى . اللائى . الذين . المنصور . العباس . التى . المعتز . المصحف . الرسول . الرشيد . السنة . الكتاب . الهرم . النابغة .

٥ — عرف الأعداد الآتية بأل :

(سبع ليال وثمانية أيام حسوماً) . اثنتا عشرة ليلة . مائتان واثنان وأربعون طالباً .

٦ — يستشهد النحويون بالآتى فى باب المعارف بأداة التعريف : بين نوع الاستشهاد (وليس الذكر كالأنثى — فأرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) .

إذا المَلِكُ الجبَّارُ صَعَّرَ خَدَّه ... مشَيْنَا إليـه بالسيوف نُعاتِبه

مازال مُذْ عَقَدَت يداه إزاره ... فسَمَا فأدرك خمسـةَ الأشبارِ

ولقد أمُرُّ عَلَى اللئيم يَسُبُّنى ... فمضيْتُ ، ثمتَ قلتُ : لايَعنينى

بالله ياظَبياتِ القاعِ قُلْنَ لنا ... لَيلاىَ منكُنَّ أم لَيلى من البشَرِ

عَلازَيدُنَا يومَ النَّقَا رَأسَ زَيدِكم ... بأبْيَضَ ماضِى الشَّفرتينِ يَمَانِى

الابتـــــداء(١)

(مُبْتَدأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبَــرْ، إنْ قُلْتَ : «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ»

وَأَوَّلٌ مُبْتَدأٌ ، وَالثَّـــانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِى «أَسَارٍ ذَانِ »

وَقِسْ ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْىُ ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»(٢)

---

(١) أطلق الابتداء وأراد به ما يلزمه من المبتدأ وما بعده . وآثر التعبير بالابتداء ليشير إلى أنه العامل فى المبتدأ . وقد عرف ابن هشام المبتدأ بقوله : المبتدأ : اسم أو بمنزلته ، مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مخبر عنه - أو وصف رافع لمكتفى به .

فالاسم نحو : الله ربنا ومحمد نبينا ، والذى بمنزلته نحو : (وأن تصوموا خير لكم) ؛ فإن المصدر المنسبك من أن والفعل مبتدأ - أى صومكم خير لكم . والمجرد كما مثلنا ، ويخرج به مثل الفاعل — واسم كان — وخبر إن — والمفعول الأول فى باب ظن . والذى بمنزلته نحو : بحسبك درهم ؛ لأن وجود الزائد كلا وجود ، فحسبك مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد ، ودرهم خبر . ومخبر عنه : يخرج اسماء الأفعال ؛ لأنه لا خبر لها — وإنما لها مرفوع مثل الفعل .

والوصف نحو أقائم المحمدان ، والمراد بالوصف : اسم الفاعل — واسم المفعول — والصفة المشبهة — واسم التفضيل — والمنسوب كما سيأتى . ورافع لمكتفى به : يخرج نحو قائم من مثل : أقائم أبواه محمد ؛ لأن المرفوع بالوصف غير مكتفى به ، فإنك لو قلت : أقائم أبواه وسكت — لم يتم الكلام ؛ لعدم وجود مرجع الضمير .

(٢) « مبتدأ » خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر « وعاذر » مبتدأ « خبر » خبر المبتدأ « إن » شرطية « قلت » فعل الشرط « زيد عاذر » مبتدأ وخبر والجملة مقول القول « من » اسم موصول مفعول لعاذر ، لأنه اسم فاعل ، وفاعله مستتر فيه « إعتذر » الجملة صلة الموصول وفاعل اعتذر يعود على من ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن قلت زيد عاذر من اعتذر — فزيد مبتدأ وعاذر خبر . « وأول مبتدأ » مبتدأ وخبر « والثانى فاعل » مبتدأ وخبر كذلك « أغنى » الجملة صفة لفاعل « فى » حرف جر لقول محذوف — أى فى قولك « أسار ذان » الهمزة للاستفهام ، و « سار » مبتدأ ، و « ذان » فاعل سد مسد الخبر ، والجملة

ذكر المصنف أن للمبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر(١) ؛ فمثال الأَول : « زيدٌ عاذرٌ من اعتذر » ، والمراد به : مالم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على مايُذكر فى القسم الثانى ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبرُه ، وَمَنِ اعتذر : مفعول لعاذر . ومثال الثانى : « أسارٍ ذانِ » ، فالهمزة : للاستفهام ، وسارٍ : مبتدأ ، وذان : فاعل سدَّ مَسَدَّ الخبر ، وَيُقَاس على هذا ما كان مثله ، وهُو : كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى — نحو : أَقائمٌ الزيدان — وماقائمٌ الزيدان . فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ — وهذا مذهب البصريين إلا الأَخفش ، وَرَفَع فاعلاً — ظاهراً — كما مُثل — أوضميراً منفصلاً نحو : أَقائمٌ أنتما ، وتم الكلام به(٢) فإن لم يتم به الكلام — لم يكن مبتدأ نحو : أَقائمٌ أَبَوَاهُ زيدٌ ؛ فزيد :مبتدأ مؤخر ، وقائم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم . ولايجوز أن يكون « قائم » مبتدأ ؛ لأَنه لايستغنى بفاعله حينئذ ؛ إذ لايقال : : أقائم أبواه،

=من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف . « وقس » أمر فاعله أنت ومفعوله ومتعلقه محذوفان — أى وقس على ذلك ما أشبهه « وكاستفهام » جار ومجرور خبر مقدم « النفى » مبتدأ مؤخر « وقد » حرف تقليل « يجوز » فعل مضارع « نحو » فاعله « فائز » مبتدأ « أولو » فاعل سد مسد الخبر « الرشد » مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وفاعله مقول قول محذوف — أى نحو قولك فائز . . . . . . الخ .

(١) ليس المراد أن قوله خبراً محذوفاً وهذا سد مسده ، بل المقصود أنه أغنى عن الخبر واكتفى به .

(٢) له : « وتم الكلام به » وقوله قبل : « ورفع فعلا ظاهراً » — معطوفان على قوله : وهو كل وصف اعتمد . . إلخ . وعلى ذلك تكون شروط الوصف الذى يرفع فاعلا يغنى عن الخبر-ثلاثة : أن يكون معتمداً على استفهام أو نفى ، وأن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً — أو ضميراً منفصلا ، وأن يتم الكلام بالمرفوع المذكور . وفى بعض هذه خلاف كما سيأتى .

فيتم الكلام وكذلك لايجوز أن يكون الوصف مبتدأً إذا رفع ضميراً مستتراً فلا يقال فى — مازيدٌ قائمٌ ولاقاعدٌ — إن « قاعداً » مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل[1] ، على أن فى المسألة خلافاً . ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مُثل ، أو بالاسم كقولك : كيف جالسٌ العُمْرَانِ[2] ؟ وكذلك لافرق بين أن يكون النفى بالحرف كما مُثل ، أو بالفعل كقولك : ليس قائم الزيدان ؛ فليس : فعل ماض ناقص ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس[3] ، وتقول : غيرُ قائم الزيدان ؛ فغير : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير ؛ لأن المعنى : ماقائم الزيدان ؛ فعومل « غير قائم » معاملة « ماقائم » ، ومنه قوله :

٣٨ـ غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ ؛ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ

---

(١) بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبراً . ويرى جماعة من النحاة : أنه لا يجوز أن يكون الفاعل ضميراً منفصلا . فإذا قلت : أمسافر أنت ، فيجب أن يكون مسافر خبراً مقدماً ، وأنت مبتدأ مؤخر . والجمهور على جوازه ؛ لوروده فى الفصيح .

(٢) كيف اسم استفهام حال من العمران ، ومثله : من ضارب المحمدان — فمن مفعول لضارب ، ومتى ذاهب أخواك — فمتى ظرف لذاهب . . .وهكذا

(٣) المراد : أنه سدّ عن أن يكون لها خبر — لا أنه فى محل نصب ، كخبرها .

٣٨ — لم يعرف قائل هذا البيت .

اللغة والإعراب : لاه : اسم فاعل من لها يلهو — ومعناه : غافل . عداك : جمع عدو . « غير » مبتدأ « لاه » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للساكنين « عداك » فاعل سد مسد خبر « غير » ، وهو وإن كان غير وصف — إلا أنه مضاف إلى الوصف ، والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد « ولا تغترر » لا ناهية وتغترر مجزوم بها « بعارض » متعلق بتغترر « سلم » مضاف إليه من إضافة الصفة للموصوف (والمعنى) إن أعداءك غير غافلين=

فغيرُ : مبتدأ ، ولاهٍ : مخفوض بالإضافة ، وَعِدَاكَ : فاعل بِلَاهٍ ، سَدَّ مسَدَّ خبر غير ، ومثله قوله :

٣٩ـ غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِى بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، وعلى زمن : جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير.

وقد سأل أبو الفتح بن جِنِّى(١) وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك فى إعرابه .

= عنك ولن يتركوك، فاترك اللهو واستعد لهم، ولا تغترر بما يبدون لك من مهادنة وسلم (والشاهد) فى « غير لاه » حيث اعتمد الوصف الذى أغنى مرفوعه عن الخبر — على النفى بالاسم وهو « غير » . والوصف وإن كان مخفوضاً لفظاً — إلا أنه فى قوة المرفوع ؛ لأنه المسند إليه حقيقة فكأنه قيل : ما لاه عداك .

٣٩ — هو للحسن بن هانىء ، المعروف بأبى نواس الشاعر العباسى المشهور المتوفى سنة ١٩٨ هـ . وقد أورده الشارح مثلا لا شاهداً ؛ لأنه ليس ممن يستشهد بكلامهم ، ولكن يؤتنس به فى تقرير القاعدة . وبعد هذا البيت :

إِنَّمَا يرجُو الحياةَ فَتىً عاشَ فى أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة والإعراب : إعراب صدر هذا البيت بينه الشارح . « ينقضى » مضارع فاعله يعود على الزمن والجملة نعت لزمن « بالهم » متعلق بمحذوف حال من ضمير ينقضى — أى مشوباً بالهم « والحزن » معطوف على الهم .

(والمعنى) لست آسفاً على زمن كله هموم وأحزان، ولا أرجو حياة كهذه مليئة بالأكدار ، إنما يأسف الإنسان على حياة الأمن والسرور والاستقرار .

(والشاهد) فى قوله « غير مأسوف » ، وهو مثل الشاهد السابق .

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى مولداً ونشأة ، وأبوه جنى مملوك رومى . كان إماماً فى العربية ، ومن أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والصرف . ولم يتكلم أحد فى التصريف والإعراب أدق منه كلاماً ، وصنف فى ذلك كتباً فاق بها على المتقدمين والمتأخرين . قرأ الأدب على أبى على الفارسى . وعاصر المتنبى وناظره ، وكان المتنبى يعجب بذكائه وحذقه ، وخدم ابن جنى عضد الدولة وأولاده ولازمهم ، ومن أشهر مصنفاته : كتاب الخصائص وقد طبعته دار الكتب ، واللمع ،وشرح ديوان المتنبى ، وتوفى سنة ٣٩٢ هـ ودفن ببغداد فى خلافة القادر بالله .

ومذهبُ البصريين – إلا الأخفش – أن هذا الوصف لايكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفى أو استفهام[1] وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك ؛ فأجازوا « قائمٌ الزيدان » فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرَّشَد – أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام .

وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ، ومما ورد منه قوله :

٤٠– فخَيْرٌ نحنُ عِنْدَ النَّاسِ منكُمْ إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ : يَالاَ

(١) أى ولو مقدراً ، نحو : قائم المحمدان أم قاعدان ، والراجح أن النفى والاستفهام شرط للاكتفاء بالمرفوع – لا للعمل ؛ لأن شرط العمل مطلق ، الاعتماد ولو على موصوف .

٤٠ – هو لزهير بن مسعود الضبي الشاعر الجاهلى فى الفخر .

اللغة والإعراب : المثوب : من التثويب وهو : ترديد الصوت ، ومنه التثويب فى الأذان – أى ترجيع الصوت به ليكون أكثر استجابة . وأصل التثويب أن يلوح الرجل بثوبه مستصرخا ليرى يالا » يريد : يالفلان ، فحذف المستغاث به والمستغاث له اختصاراً . «خير» مبتدأ « نحن » فاعل سد مسد الخبر « عند » ظرف مكان متعلق بخير « الناس » مضاف إليه ، ويروى : البأس – وهو أنسب بعجز البيت « منكم » متعلق بخير أيضا « إذا » ظرف زمان فيه معنى الشرط « الداعى » فاعل لمحذوف يفسره المذكور – أى إذا قال الداعى « المثوب » صفة للداعى والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « يالا » يا حرف نداء واللام حرف جر للاستغاثة ، وقف عليها بألف الإطلاق والمجرور محذوف ، والجار والمجرور متعلق بيا ، لقيامها مقام أدعو ، وهو مقول القول . (والمعنى) نحن عند الناس أفضل منكم إذا نادانا المستغيث وقال : يالفلان ، حيث نسرع إلى إجابته بشجاعة وإقدام (والشاهد) فى قوله : فخير نحن ، حيث وقع الوصف وهو خير . مبتدأ رافعاً لفاعل أغنى عن الخبر وهو نحن ، من غير أن يعتمد الوصف على نفى أو استفهام على رأى الأخفش والكوفيين . ولا يجوز أن يكون « خير » خبراً مقدماً عن=

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ولم يَسْبق « خير » نفى ولا استفهام . وَجُعل من هذا قوله :

٤١ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِىٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فخبير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر .

* * *

= نحن ؛ لئلا يلزم الفصل بين « أفعل » و « منكم » بأجنبي وهو المبتدأ . وفى البيت شاهد على رأى الجمهور من جواز كون مرفوع الوصف المغنى عن الخبر — ضميراً بارزا . أما البصريون فيؤولون البيت بجعل « خير » خبرا لمحذوف — أى نحن خير ، ونحن المذكورة تأكيد للمحذوف ، وعلى ذلك لاشاهد فيه .

٤١ — هو لأحد الشعراء الطائيين لم يعرف اسمه .

اللغة والإعراب : بنو لهب : حى من الازد مشهورون بزجر الطير وعيافته — أى التكهن بأصواته وأسمائه وطرائق سيره — تفاؤلا أو تشاؤما « خبير » مبتدأ وسوغ الابتداء به مع أنه نكرة — عمله فيما بعده « بنو » فاعل سد مسد الخبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر « لهب » مضاف إليه « فلا » الفاء عاطفة أو واقعة فى جواب شرط مقدر — أى إذا كان الأمر كذلك فلا « تك » مضارع مجزوم بلا الناهية على النون المحذوفة للتخفيف ، واسمها مستتر تقديره أنت « ملغياً » خبرها « مقالة » مفعول ملغياً « لهبى » مضاف إليه « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها وهى جملة الشرط ، وجواب الشرط محذوف « مرت » الجملة مفسرة (والمعنى) أن بنى لهب عالمون مشهورون بخبرتهم بعيافة الطير ، فلا تلغ مقالة أحد منهم فى الزجر إذا أخبرك بشئ من ذلك (والشاهد) فى قوله : « خبير بنو لهب » فقد استشهد به الكوفيون والأخفش على جواز اكتفاء الوصف بالمرفوع بدون اعتماد على نفى أو استفهام . ويرى البصريون أن « خبير » خبر مقدم « وبنو » مبتدأ مؤخر وهو الراجح المشهور . ولا يقال إن « بنو » جمع وخبير مفرد — فلا تطابق بين المبتدأ والخبر ، لأن خبير على زنة المصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع ، ومثل ذلك قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) . =

(وَالثَّانِ مُبْتَدأً ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إنْ فى سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّ)[١]

الوصفُ مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً — نحو أقائم زيد — جاز فيه وجهان[٢] ؛ أحدهما : أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر . والثانى : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً ، ويكون الوصف خبراً مقدماً ، ومنه قوله تعالى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْرَاهِيمُ؟) ؛ فيجوز أن يكون: أراغب مبتدأ ، وأنت فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويحتمل[٣] أن يكون : أنت مبتدأ مؤخراً ، وأراغب خبراً مقدماً .

= والخلاصة: أن هنالك مذاهب ثلاثة : مذهب البصريين وهو منع الابتداء بلا اعتماد ، وهوما مشى عليه الشارح وهو المشهور . ومذهب الكوفيين والأخفش وهو الجواز بلا قبح . ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح .

(١) « والثان مبتدأ » مبتدأ وخبر « وذا » الواو عاطفة وذا اسم إشارة مبتدأ « الوصف » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان « خبر » خبر ذا « إن » شرطية « فى سوى » متعلق باستقر « الإفراد » مضاف إليه « طبقاً » حال من ضمير استقر وجملة استقر فعل الشرط ، والجواب محذوف — أى إن استقر الوصف فى غير الأفراد مطابقاً لمرفوعه — فالثان مبتدأ ، وليس استقر المذكور هو العامل ، بل هو مفسر للمحذوف .

(٢) وكذلك يجوز الوجهان ؛ إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، وكان المرفوع بعده واحداً منها نحو : أقتيل محمد؟ أجريح المحمدان؟ أصديق المحملون؟ . ومع جواز الوجهين فالأرجح جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا أغنى عن الخبر . ومحل جواز الوجهين إذا لم يمنع من أحدهما مانع — وإلا تعين الآخر ؛ فى مثل : أقادم اليوم أختك — يمتنع جعل الوصف خبرا مقدماً ؛ لئلا يلزم عليه الإخبار بالمذكر عن المؤنث وهو غير جائز .

(٣) أى فى حد ذاته بقطع النظر عن المانع الآتى .

والأول – فى هذه الآية – أوْلَى[١] ؛ لأن قوله : « عن آلهتى » معمول لراغب ؛ فلا يلزم فى الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ؛ لأن « أنت » على هذا التقدير – فاعل لراغب ؛ فليس بأجنبى منه . وأما على الوجه الثانى فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى ؛ لأن « أنت » أجنبى من راغب على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ، فليس لراغب عملٌ فيه لأنه خبر ، والخبر لا يعمل فى المبتدأ على الصحيح . وإن تطابقا تثنية نحو أقائمان الزيدان، أوجمعاً نحو : أقائمون الزيدون– فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف: « والثانمبتدأ وذا الوصف خبر – إلى آخر البيت » أى : والثانى– وهو ما بعد الوصف– مبتدأ ، والوصف خبر عنه مقدم عليه ؛ إن تطابقا فى غير الإفراد– وهو التثنية والجمع – هذا على المشهور من لغة العرب . ويجوز على لغة « أكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » : أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا[٢] – وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم – فمثال الممتنع : أقائمان زيد – وأقائمون زيد ؛ فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز : أقائم الزيدان – وأقائم الزيدون ، وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر[٣] .

* * *

(١) الصواب أن يقول : والأول – فى هذه الآية – واجب ، للمانع الذى ذكره .

(٢) جواب الشرط محذوف يدل عليه السياق – أى فحكمه مختلف .

(٣) وتمتنع حينئذ الخبرية ؛ لئلا يخبر بالمفرد عن غيره . والخلاصة : امتناع الخبرية فى الوصف المفرد مع المثنى والمجموع ؛ لئلا يخبر بالمفرد عن غيره . وامتناع الفاعلية فى تطابقهما تثنية وجمع تصحيح ؟ لأن الوصف قائم مقام الفعل وهو لا يثنى ولا يجمع . وامتناع الأمرين فى عكس هذه الأربعة – إلا على : لغة أكلونى البراغيث . وجواز الأمرين فى التطابق فى الإفراد – إلا لمانع .

(وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا)[١]

مذهبُ سيبويه وجمهور البصريين : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ . فالعامل فى المبتدأ معنوى – وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها – واحترز بغير الزائدة من مثل : « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » فبحسبك مبتدأ[٢] ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة . واحترز « بشبهها » من مثل : « رُبَّ رَجُلٍ قائم » ؛ فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه ، نحو : « رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وامرأةٌ » .

والعامل فى الخبر لفظى ، وهو المبتدأ . وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله .

وذهب قوم إلى أن العامل فى المبتدأ والخبر الابتداء ؛ فالعامل فيهما معنوى .

وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ .

وقيل : ترافعا ، ومعناه أن الخبر رفَع المبتدأ ، وأن المبتدأ ، رفَع الخبر .

وأعدل هذه المذاهب سيبويه ، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه .

* * *

---

(١) « مبتدأ » مفعول به لرفعوا « بالابتداء » متعلق برفعوا « كذاك » خبر مقدم « رفع » مبتدأ مؤخر « خبر » مضاف إليه « بالمبتدأ » متعلق برفع .

(٢) هذا إذا وليها نكرة كالمثال . فإن وليها معرفة ؛ كبحسبك محمد كانت هى الخبر عند المصنف ؛ لأنها بمعنى كافيك ، اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة ، ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت – إلا فى باب الاستفهام وأفعل التفضيل ؛ كمن أبوك ؟ – وخير منك محمد . وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقاً ؛ لأن الباء لا تزاد فى الخبر واكتفى فى الإخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها .

(وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ، كَاللهُ بَرٌّ ، وَالْأَيَادِى شَاهِدَهْ)[١]

عَرَّفَ المصنفُ الخبرَ ، بأنه الجزءُ المكمل للفائدة . ويَرِدُ عليه الفاعل ، نحو : « قام زيدٌ » ، فإنه يَصْدُق على زيد أنه الجزءُ الْمُتم للفائدة . وقيل فى تعريفه : إنه الجزءُ المنتظم منه مع المبتدأ جملة ، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف ؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة . وَخُلاصة هذا أنه عَرَّف الخبر بما يوجد فيه وفى غيره ، والتعريف ينبغى أن يكون مختصاً بالمُعَرَّف دون غيره .

(وَمُفْرَداً يَأْتِى ، ويَأْتِى جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ
وَإنْ تَكُنْ إيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا ؛ كَنُطْقِى اللهُ حَسْبِى وَكَفَى)[٢]

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتى الكلام على المفرد .

فأما الجملة ، فإما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى — أولا .

---

(١) « والخبر » مبتدأ « الجزء » خبر « المتم » نعت له « الفائدة » مضاف إليه « كالله » الكاف جارة لقول محذوف ولفظ الجلالة مبتدأ « بر » خبر « والأيادى شاهدة » مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة السابقة ، والأيادي : النعم — جمع أيد ، وأيد — جمع يد .

(٢) « ومفرداً » حال من ضمير يأتى الأولى « يأتى » فعل مضارع وفاعله على الخبر « ويأتى » معطوف على يأتى الأولى « جملة » حال من فاعل يأتى الثانية وسكن للوقف « حاوية » نعت لجملة « معنى » مفعول حاوية « الذى » مضاف إليه « سيقت » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على جملة والجملة صلة الموصول .. « وإن » شرطية « تكن » فعل الشرط واسمها يعود على جملة « إياه » خبر تكن « معنى » تمييز أو منصوب بنزع الخافض « اكتفى » ماض فى محل جزم جواب الشرط ، وفاعله يعود على الخبر « كنطقى » الكاف جارة لقول محذوف ، ونطقى مبتدأ أول « الله حسبى » مبتدأ ثان وخبر ، والجملة خبر الأول « وكفى » ماض وفاعله مستتر تقديره هو . وأصله : وكفى به ، فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر .

فإن لم تكن هى المبتدأ فى المعنى — فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ[١] ، وهذا معنى قوله : « حاوية معنًى الذى سيقت له » . والرابط : (أ) إما ضمير[٢] يرجع إلى المبتدأ نحو : زيد قام أبوه ، وقد يكون الضمير مقدراً نحو : السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم ، التقدير : منوان منه بدرهم (ب) أو إشارة إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) فى قراءة مَنْ رفع اللباس[٣] (ج) أو تكرار المبتدأ بلفظه — وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم — كقوله تعالى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)[٤] و (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) ، وقد يستعمل فى غيرها ، كقولك : زيدٌ ما زيدٌ (د) أو عمومٌ يدخل تحته المبتدأ نحو : زيد نِعْمَ الرَّجُل[٥] .

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هى المبتدأ فى المعنى[٦] — لم تحتَجْ

---

(١) ولابد أيضا : ألا تكون الجملة ندائية ، فلا يجوز : محمد يا أفضل الناس — على أن تكون الجملة خبرا عن محمد . وألا تكون جملة الخبر مصدرة بلكن ، أو بل ، أو حتى .

(٢) أى ولو فى جملة أخرى مرتبطة بالأولى ؛ إما بشرط كمحمد يقوم عمر وإن قام — أو بعطف بالفاء ، أو بالواو أو ثم ؛ كمحمد ماتت هند فورثها — أو وورثها — أو ثم ورثها فيكتفى فى الجملتين بضمير واحد .

(٣) أى على أنه مبتدأ أول مضاف إلى التقوى و « ذلك » مبتدأ ثان و « خير » خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر الأول . ويجوز أن يكون « ذلك » بدلا من اللباس أو نعتاً له « وخير » خبر المبتدأ ، وعلى ذلك فلا شاهد فى الآية لما نحن بصدده .

(٤) « الحاقة » مبتدأ ، و « ما » استفهامية مبتدأ ثان — سوغه العموم عند الجمهور ، لأنها نكرة « الحاقة » خبرها الجملة خبر الأول ، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه .

(٥) فزيد مبتدأ ، ونعم الرجل خبره ، والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل الشامل لزيد .

(٦) أى بأن يكون المبتدأ مفرداً فى معنى جملة الخبر ، كحديث ، وكلام ، كما مثل .

إلى رابط ، وهذا معنى قوله : « وإن تكن — إلى آخر البيت » أى : وإن تكن الجملة إياه — أى المبتدأ — فى المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك : نُطْقِى[1] اللهُ حَسْبِى ؛ فنطقى مبتدأ أول ، والاسم الكريم مبتدأ ثان ، و « حسبى » خبر عن المبتدإ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن المبتدإ الأول ، واستغنى عن الرابط ؛ لأن قولك : « اللهُ حسبى » — هو معنى « نُطْقِى » ، وكذلك : « قَوْلِى لا إلهَ إلاَّ اللهُ » .

* * *

(وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ)[2]

تقدم الكلامُ فى الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامداً أو مشتقّاً[3] فإن كان جامداً ؛ فذكر المصنف : أنه يكون فارغاً

---

(١) المراد بالنطق المنطوق به ، وكذلك قولى : أى مقولى . ولا يصلح أن يكون معنى الخبر المفرد هو معنى المبتدأ ، سواء وافقه فى اللفظ أم لا ، اللهم إلا إذ دل الخبر على زيادة معنى ليست فى المبتدأ ، فلا يصح نحو : والد محمد والد ؛ إلا إذا أريد أنه والد عظيم مثلا ، ودلت قرينة على ذلك . ومن هذا قولهم : المال مال — والحرب حرب — والشمس شمس ، وقول الشاعر :

بلادٌ كما كُنَّا وكُنَّا نحبها   إذا الأهلُ أهلٌ والبلادُ بلادُ

(٢) « والمفرد » مبتدأ « الجامد » نعت له « فارغ » خبر « وإن » شرطية يشتق » مضارع مبنى للمجهول مجزوم بإن ونائب الفاعل يعود على المفرد دون صفته « فهو » الفاء واقعة فى جواب الشرط وهو مبتدأ « ذو » اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ « ضمير » مضاف إليه . « مستكن » نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط . ويجوز أن يكون الجامد مبتدأ ثانياً وفارغ خبره والجملة خبر الأول وقد حذف رابطها — أى منه .

(٣) الجامد هو : ما لم يصغ من مصدر للدلالة على متصف به . والمشتق ما صيغ من المصدر لذلك .

من الضمير نحو : زيد أخوك . وذهب الكسائىّ والرُّمّانىُّ(١) وجماعة — إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : زيد أخوك هو . وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق ، أولا ؛ فإن تضمن معناه نحو : زيد أسد — أى شُجاع — تحمّل الضمير ، وإن لمْ يتضمن معناه — لم يتحمل الضمير كما مُثِّل . وإن كان مشتقاً ؛ فذكر المصنف : أنه يتحمل الضمير نحو : زيد قائم — أى هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهراً .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرَى الفعل ، كاسم الفاعل — وإسم المفعول — والصفة المشبهّة — واسم التفضيل ؛ فأَما ما ليس جارياً مجرَى الفعل من المشتقات — فلا يتحمل ضميراً ، وذلك كأَسماء الآلة ، نحو « مِفتَاح » فإنه مشتق من « الفتح » ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت : هذا مِفتاح — لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغة « مَفْعَل » وقُصِد به الزمان أو المكان ، كَمَرْمَى ؛ فإنه مشتق من الرَّمى ، ولا يتحمل ضميراً ؛ فإذا قلت : هذا مَرْمَى زيدٍ — تريد مكانَ رَمْيِه أو زمانَ رَمْيِه — كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه . وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرَى

---

(١) الكسائى : هو أبو الحسن الإمام على بن حمزة الكسائى ، إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، وقد بلغ الغاية فى النحو ، ولقى الخليل وجلس فى حلقته ، وله مؤلفات كثيرة ، وتوفى هو والإمام محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة — فى يوم واحد سنة ١٨٩ هـ ودفنهما الرشيد وقال حين دفنهما : اليوم دفنت الفقه والنحو . أما الرمانى ، فهو : أبو الحسن على بن عيسى الرُّمانى . كان إماما فى العربية فى طبقة أبى على الفارسى ، متفنناً فى علوم كثيرة ، وقد أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وقد برع فى النحو حتى قيل : لم ير مثله قط علماً بالنحو وغزارة فى الكلام وكان يمزج النحو بالمنطق . وقد شرح كتاب سيبويه ، وصنف كثيرا من الكتب ومات سنة ٣٨٤ هـ فى خلافة القادر بالله .

الفعل – الضمير ؛ إذا لم يرفع ظاهراً ؛ فإن رفعه[١] لم يتحمل ضميراً وذلك نحو : زيد قائم غُلاماه ؛ فغلاماه مرفوع بقائم ؛ فلا يتحمل ضميراً .

وحاصل ماذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين – إلا إنْ أُوِّل بمشتق . وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً ، وكان جارياً مجرى الفعل نحو : زيد منطلق – أى هو ، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً ، نحو : هذا مِفتاح – وهذا مَرْمَى زيدٍ .

* * *

(وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَــلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا)[٢]

إذا جرَى الخبر المشتق على مَنْ هو له – استتر الضمير فيه نحو : زيد قائم – أى هو ، فلو أتيْتَ بعد المشتق بهو ونحوه وأبرزْتَه فقلت : زيدقائم هو ؛ فقد جَوَّز سيبويه فيه وجهين : أحدهما : أن يكون « هو » تأكيداً

---

(١) أو رفع ضميرا بارزاً منفصلا : كمحمد سائر أنت إليه ، أو متصلا مجروراً : كالكافر مغضوب عليه ، فالضمير المجرور نائب الفاعل فى محل رفع .

(٢) « وأبرزنه » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد والضمير البارز مفعوله « مطلقاً » حال من الضمير ، ومعناه : سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه « حيث » ظرف مكان متعلق بأبرزنه « تلا » ماض وفاعله يعود إلى الخبر المشتق ، والجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها « ما » اسم موصول مفعول تلا واقع على مبتدأ « ليس معناه » ليس واسمها ومضاف إليه ، والضمير يعود إلى الخبر « له » متعلق بمحصلا الواقع خبراً لليس ، والجملة من ليس ومعموليها صلة « ما » الموصولة . وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقا ، إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ .

للضمير المستتر فى « قائم » والثانى أن يكون فاعلا بقائم[1] . هذا إذا جرَى على مَنْ هو له .

فإن جرى على غير مَنْ هو له — وهو المراد بهذا البيت — وجب إبراز الضمير[2] سواءٌ أَمِنَ اللبس أو لم يؤمن : فمثال ما أَمِنَ فيه اللبس : زيدٌ هندٌ ضَارِبُهَا هُوَ ، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير : زيدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ ؛ فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : « وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً » ، أى سواءٌ أَمِنَ اللبس أو لم يؤمن .

وأما الكوفيون فقالوا : إن أَمِنَ اللبس جاز الأَمران كالمثال الأول — وهو : زيد هند ضاربها هو— فإن شئْتَ أَتيْتَ بهو، وإن شئت لم تأت به . وإن خِيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثانى ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير — فقلت : زيد عمرو ضاربه — لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيداً ، وأن يكون عمراً ، فلما أتيت بالضمير — فقلت : زيد عمرو ضاربه هو — تعين أن يكون « زيد » هو الفاعل .

واختار المصنف فى هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : « وَأَبرِزَنْهُ مطلقًا » يعنى سواءٌ خِيف اللبس أو لم يُخَفْ ، واختار فى غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

٤٢ — قَوْمِى ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْـــهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَـانُ

---

(١) هذا الوجه يقتضى أن المستتر يمكن إبرازه والنطق به ، فيجوز زيد قام هو — على الفاعلية ، وهذا يخالف ما هو معروف من أن المستتر : واجباً كان أو جائزاً — لا يتيسر النطق به وأنهم يستعيرون له لفظ المنفصل تدريبا للمتعلمين وتقريبا لهم . ولهذا يوجب غير سيبويه الوجه الأول .

(٢) وقد يخلفه الظاهر ؛ كزيد عمرو ضاربه زيد .

٤٢ — لم يعرف قائل هذا البيت .

اللغة والإعراب : ذرا : جمع ذورة وهى أعلى الشىء . كنه : حقيقة =

التقدير : بَانُوهَا هُم ؛ فحذف الضمير لأَمْن اللبس .

* * *

(وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَـرْ   نَاوِينَ مَعْنَى « كَائِنٍ » أَوِاسْتَقَرْ)[1]

تقدم أن الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة ، وذكر المصنف فى هذا البيت أنه يكون ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً[2] نحو : زيد عندك — وزيد

= ونهاية عدنان وقحطان: أبوا حيين من أحياء العرب، وكان العدنانيون يسكنون نجداً والحجاز والقحطانيون يسكنون اليمن . « قومى » : مبتدأ أول مضاف إلى ياء المتكلم « ذرا » مبتدأ ثان « المجد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثانى — جمع بان ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر ، وهو مضاف إلى « ها » وجملة الثانى وخبره خبر الأول ، « وقد علمت » الواو للحال « بكنه » متعلق بعلمت « ذلك » مضاف إليه « عدنان » فاعل علمت . « وقحطان » معطوف عليه (والمعنى) إن قومى بنوا أعلى المجد والعز والشرف ، وقد علمت بحقيقة ذلك جميع العرب من عدنانيين وقحطانيين (والشاهد) فى بانوها فقد جرى الخبر على غير من هو له ، ولم يبرز الضمير العائد إلى القوم ؛ لأمن اللبس على مذهب الكوفيين ، فإن الذرا مبنية لابانية ، ولو أبرز لقال — على اللغة الفصحى : بانيها هم ؛ لأن الوصف كالفعل إذا أسند إلى ظاهر أو ضمير منفصـل مثنى أو جمـع — وجب تجريده من علامتيهما . وعلى غـير الفصحى : بانوها هم . ومذهب الكوفيين هذا لا يقتصر على الخبر ؛ بل يجوز فى الحال والنعت والصفة إذا جرى واحد منها على غير من هو له وأمن اللبس — إبراز الضمير ، وإن كان لا يؤمن وجب الإبراز . أما البصريون فيوجبون الإبراز مطلقاً ، ويرون أن مثل هذا البيت مخالف للقياس فهو عندهم شاذ للضرورة .

(١) « وأخبروا » فعل وفاعل « بظرف » متعلق به « أو » عاطفة « بحرف » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « جر » مضاف إليه « ناوين » حال من الواو فى أخبروا ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة « معنى » مفعول ناوين « كائن » مضاف إليه « أو » عاطفة « استقر » معطوف على كائن مقصود لفظه .

(٢) يشترط أن يكون كل واحد منهما تاماً ؛ أى يفهم منه متعلقه المحذوف ؛ وذلك فى حالتين : أن يكون المتعلق عاما نحو : زيد عندك — =

فى الدار ، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف[١] ، وأجاز قوم — منهم المصنف — أن يكون ذلك المحذوف إسماً أو فعلا نحو : « كائن » أو « استقرّ » ، فإن قدرت « كائناً » كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت « استقرّ » كان من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون فى هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلاًّ منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعل ، التقدير : زيدٌ كائن عندك — أو مستقر عندك — أو فى الدار ، وقد نسب هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف — هو فعل ، والتقدير : زيدٌ استقرَّ — أو يستقرُّ — عندك ، أو فى الدار ، ونُسِب هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضاً .

وقيل : يجوز أن يُجعلا من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن يُجعلا من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير : « استقرّ » ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف : « ناوين معنى كائن أو استقر »[٢] .

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاج[٣] إلى أن كلاًّ من الظرف والمجرور قسمٌ

= أو فى الدار ، أو خاصاً تدل عليه قرينة ، كما إذا قيل لك : محمد مسافر اليوم وإبراهيم غداً . فتقول : بل إبراهيم اليوم ومحمد غداً . ولا يصح محمد مكاناً — ولا محمد بك ؛ لعدم التمام .

(١) إنما يجب الحذف إذا كان كوناً عاما عند الجمهور . أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة . ويجوز الحذف والذكر إذا دلت عليه قرينة .

(٢) اختلف النحاة فى الخبر : هل هو المتعلق فقط ؟ أو هو نفس الظرف والجار والمجرور ؟ أو هما . الصحيح أن الخبر هو المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له . قال ابن هشام : والصحيح أن الخبر فى الحقيقة متعلقهما المحذوف .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السرى البغدادى النحوى ، كان من أحدث تلاميذ المبرد سناً مع ذكاء وفطنة ، وكان المبرد يقربه إليه . واشتغل بالموسيقى وبالأدب والشعر . وكان يميل إلى مذهب الكوفيين ، وخالف البصريين فى مسائل كثيرة ، وقد شرح كتاب سيبويه ، وله كتب ممتعة منها : كتاب الأصول الذى جمع فيه أصول العربية ، ومات سنة ٣١٦ هـ .

برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، نقلَ هذا المذهب تلميذُه أبو على الفارسى فى الشيرازيّات(١) . والحق خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صُرِّح به شذوذاً ، كقوله :

٤٣ـ لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُوْنِ كَـائِنُ

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور ـ إذا وقعا خبراً ـ كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة ، نحو : مررت برجل عندك ـ أو فى الدار ، أو حالا نحو: مررت بزيد عندك ـ أو فى الدار ، أو صلة نحو : جاء الذى

---

(١) كتاب مخطوط ، يحوى مسائل وبحوثاً فى النحو والصرف ، أملاها وهو فى شيراز فنسبت إليها .

٤٣ ـ لم نقف على قائل هذا الشاهد .

اللغة والإعراب : « مولاك » يطلق المولى على معان كثيرة منها : السيد ، والعبد والحليف ، والناصر . والظاهر أن المراد هنا ـ الحليف « يهن » بالبناء للمعلوم على المختار ، مضارع هان يهون ـ إذ ذل وحقر ، بحبوحة : بحبوحة كل شىء ـ وسطه . الهون : الذل والهوان . « لك » خبر مقدم « العز » مبتدأ مؤخر « إن » شرطية « مولاك » فاعل لمحذوف هو فعل الشرط ، يفسره عن المذكور ، وكاف الخطاب مضاف إليه وجواب الشرط محذوف ـ أى إن عز مولاك فلك العز « وإن » شرطية « يهن » فعل الشرط وفاعله يعود على مولاك « فأنت » الفاء واقعة فى جواب الشرط وأنت مبتدأ « لدى » ظرف متعلق بكائن الآتى « بحبوحة الهون » مضاف إليه « كائن » خبر المبتدأ والجملة فى محل جزم جواب الشرط (والمعنى) إن كان حليفك عزيزاً قويا فلك العزة والقوة ، وإن كان ذليلا حقيرا فأنت مثله (الشاهد) فى قوله « كائن » حيث صرح به . وهو متعلق الظرف الواقع خبراً ـ شذوذاً للضرورة . وجوز ابن جنى إظهار الكون العام ، لأن الذكر هو الأصل ، تمسكاً بنحو قوله تعالى : (فلما رآه مستقراً عنده) ، وعلى هذا يكون ذكره فى البيت ليس شاذاً . ويرد عليه بأنه استقرار خاص بمعنى الثبات وعدم التحول والانتقال ـ لا عام بمعنى مطلق الحصول والوجود .

عندك — أو فى الدار ، لكن يجب فى الصلة أن يكون المحذوف فعلا ، التقدير : جاء الذى استقر عندك — أو فى الدار ، وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

* * *

(وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّـة ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا)[1]

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة[2] نحو زيد عندك ، وعن المعنى نحو : القتال عندك . وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى : منصوباً أومجروراً بفى ، نحو : القتال يوم الجمعة — أو فى يوم الجمعة . ولايقع خبراً عن الجثة ، قال المصنف : إلا إذا أفاد[3] نحو : الليلةَ الْهِلَالُ — وَالرُّطَبُ

---

(١) « ولا » الواو استئنافية ولا نافية « يكون » مضارع ناقص « اسم زمان خبرا » اسم يكون ومضاف إليه وخبرها « عن جثة » متعلق بخبرا « وإن » شرطية « يفد » فعل الشرط وفاعله يعود إلى كون الخبر اسم زمان « فأخبرا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وأخبرا أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف ، والجملة جواب الشرط فى محل جزم .

(٢) المراد بالجثة : الجسم على أى موضع كان ، كمحمد ، والشمس ، والهلال .

(٣) تتحقق الفائدة بأحد أمور ثلاثة : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفى حتما ؛ نحن فى يوم قائظ — وفى زمن كله عمل وجهاد . أو يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، كقول امرئ القيس بعد مقتل أبيه : اليوم خمر وغداً أمر ؛ فإن التقدير : اليوم شرب خمر . أو يكون اسم الذات مما يشبه اسم المعنى فى تجدده وحصوله وقتاً بعد وقت ، نحو : الرطب شهرى ربيع — والليلة الهلال — والورد أيار . وهذا النوع يجوز جره بفى تقول : الرطب فى شهرى ربيع — والورد فى أيار « وهو اسم شهر رومى يكون فى الربيع يوافق « بشنس » القبطى » وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة . هذا : وإجمال القول أن المراد فى الإخبار بالمكان والزمان عن الجثة والمعنى — إنما هو على الإفادة ، فإن حصلت فائدة جاز مطلقاً ، وإن لم تحصل فائدة من الإخبار بالزمان عن المعنى ، أو بالمكان عن الجثة ، أو المعنى نحو : القتال زمانا ، أو زيد مكاناً ، أو القتال مكاناً — امتنع .

شَهْرَىْ ربيعٍ ، فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثة نحو : زيدٌ اليوم ، وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف . وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً ؛ فإن جاء شيء من ذلك يؤوَّل ، نحو قولهم : الليلةَ الهلالُ — وَالرُّطَبُ شهرَىْ ربيعٍ ، التقدير : طلُوع الهلالِ الليلةَ — ووجودُ الرُّطَبِ شهرىْ ربيعٍ . هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شذوذ ، لكن بشرط أن يفيد، كقولك : نحن فى يومٍ طَيِّبٍ — وفى شهر كذا وإلى هذا أشار بقوله : « وَإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا » ، فإن لم يفد امتنع ، نحو : زيدٌ يومَ الجُمُعَة .

* * *

(وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّــكِرَهْ ... مَالَمْ تُفِــدْ ؛ كَعِنْدَ زَيْـدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَــا ... وَرَجُــلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْــدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِى الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَــلْ ... بِرٍّ يَزِينُ ، وَلْيُقَسْ مَالَمْ يُقَلْ)[1]

الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة[2] ، وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تفيد . وتَحْصُل الفائدة بأحد أمور ذكَر المصنف منها ستة :

---

(١) « ولا » نافية « يجوز الابتدا » فعل ، وفاعل « بالنكرة » متعلق بالابتدا « ما » مصدرية ظرفية « تفد » مجزوم بلم والفاعل يعود على النكرة « كعند » الكاف جارة لقول محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « زيد » مضاف إليه « نمرة » مبتدأ مؤخر . وجملة المبتدأ والخبر مقول القول المحذوف « وهل » حرف استفهام « فتى » مبتدأ « فيكم » خبر « فما » نافية « خل لنا » مبتدأ وخبر « ورجل » مبتدأ « من الكرام » صفة لرجل « عندنا » خبر المبتدأ . « ورغبة » مبتدأ « فى الخير » متعلق برغبة «خير» خبر المبتدأ «وعمل بر » مبتدأ ومضاف إليه « يزين » مضارع فاعله يعود على عمل والجملة خبر المبتدأ « وليقس » اللام للأمر ويقس مجزوم بها « ما » اسم موصول نائب فاعل يقس « لم يقل » يقل مجزوم بلم ونائب فاعله يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة .

(٢) لأن الأصل فيه التقديم وهو محكوم عليه والحكم على المجهول المطلق المتقدم لا يفيد ، لأنه يورث السامع حيرة على عدم الإصغاء لما يأتى =

(أحدها) أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور[١] نحو : فى الدارِ رَجُلٌ — وعند زيدٍ نَمِرَةٌ[٢] ؛ فإن تقدم — وهو غير ظرف ولا جار ومجرور — لم يجز نحو : قائمٌ رَجلٌ .

(الثانى)أن يتقدم على النكرة استفهام نحو : هل فَتًى فيكم .

(الثالث) أن يتقدم عليها نفى نحو : ماخِلٌ لنا[٣] .

(الرابع) أن تُوصَفَ نحو : رجلٌ مِنَ الكِرامِ عندنا[٤] .

= بعده ، فلابد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ . وإنما لم يشترط ذلك فى الفاعل — مع أنه محكوم عليه أيضا ؛ لتقدم حكمه وهو الفعل ، فيتقرر مضمونه فى ذهن السامع ، ويعلم أنه صفة لما بعده . ومن هذا يتبين السر فى جواز كون المبتدأ نكرة إذا تقدم عليه الخبر .

(١) وكذلك إذا كان جملة نحو : قصدك غلامه رجل . فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر ، والمسوغ تقديم الخبر الجملة . ولابد مع تقديم الخبر وكونه أحد هذه الثلاثة — أن يكون مختصاً يصلح للابتداء به ، فلو قلت : فى دار إنسان رجل ، أو عند رجل مال ، أو ولد له ولد رجل — لم يصلح لعدم الفائدة .

(٢) النمرة : كساء مخطط تلبسه الأعراب وجمعه أنمار .

(٣) إنما كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها ؛ لأن الاستفهام إن كان إنكارياً فهو بمعنى حرف النفى ، وتقدم حرف النفى على النكرة يجعلها عامة وعموم النكرة مسوغ للابتداء لأنه حكم على جميع الأفراد ، والممنوع الحكم على فرد مبهم غير معين . وإن كان حقيقياً فكذلك لأنه سؤال عن فرد غير معين يطلب تعيينه ، وهذا الفرد شائع فكأن السؤال عن جميع الأفراد فأشبه العموم . أما تقدم النفى فلأنه يصير النكرة عامة وقد حمل عليه الاستفهام .

(٤) يشترط فى الوصف أن يكون مخصصاً للنكرة كالمثال ، أما نحو : رجل من الناس عندنا — فلا يصح لعدم الفائدة . والوصف إما لفظى كمثال الناظم ، أو تقديرى — بأن يكون محذوفاً ويقدر ذكره — كقوله تعالى : (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) — أى وطائفة من غيركم بدليل ما قبله ، أو معنوى — وهو مالا يكون مذكوراً ولا مقدراً بل تدل عليه صيغة النكرة — =

(الخامس) أن تكون عاملة[١] نحو : رغبةٌ فى الخير خيرٌ .

(السادس) أن تكون مضافة نحو : عملُ بِرٍّ يَزِينُ .

هذا ماذكره المصنف فى هذا الكتاب ، وقد أنهاها غير المصنف إلى نَيِّف وثلاثين موضعاً وأكثر من ذلك ، فذكَر هذه الستة المذكورة .

(والسابع) أن تكون شرطاً نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه .

(الثامن) أن تكون جواباً نحو أن يقال : مَنْ عندك ؟ فتقول : رجلٌ ، التقدير : رجلٌ عندى .

(التاسع) أن تكون عامة[٢] نحو : كُلٌّ يموتُ .

(العاشر) أن يُقصد بها التنويع ، كقوله :

٤٤ـ فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبِسْتُ ، وَثَوْبٌ أَجُرّ

= كالتصغير فى رجيل ؛ لأنه فى معنى رجل صغير ، والتعجب فى « ما » التعجبية فإن مسوغ الابتداء بما — فى نحو ما أحسن محمدا مع أنها نكرة — كون المعنى : شيء عظيم حسن محمداً .

(١) سواء كانت عاملة النصب كما مثل ، أو الرفع نحو ضربالمحمدان حسن بتنوين ضرب ، لأنه مصدر مبتدأ ، والمحمدان فاعل بالمصدر ، وحسن خبر المبتدأ أو الجر نحو : خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة ، وعمل بر يزين . ومن هذا يتبين أن ذكر الأمر الخامس يغنئ عن السادس .

(٢) أى بنفسها ، كما مثل ، وكأسماء الشرط والاستفهام— أو بغيرها كالنكرة فى سياق النفى أو الاستفهام . نحو ما عمل بضائع — من منكر هذا ؟ وكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم .

٤٤ — قيل هو لامرئ القيس . وقيل لربيعة بن جشعم أحد الشعراء الجاهليين .

اللغة والإعراب : « زحفاً » مصدر بمعنى زاحفاً — حال من التاء فى أقبلت ، أو مفعول مطلق مؤكد لمحذوف — أى أزحف زحفاً « على الركبتين» متعلق بزحفاً «فثوب» مبتدأ «لبست» الجملة خبر والعائد محذوف— أى لبسته، « وثوب » مبتدأ معطوف على ما قبله « أجر » الجملة خبر كالذى قبله (والمعنى) : أقبلت من عند محبوبتى زاحفاً على ركبتى ، فلبست أحد =

فقوله : « ثوب » مبتدأ ، و « لبست » خبره ، وكذلك « ثوب أجرُّ » .

(الحادى عشر) أن تكون دُعاء[1] نحو : سلامٌ عَلَى إلِ ياسِينَ .

(الثانى عشر) أن يكون فيها معنى التعجب نحو : ما أَحسَنَ زيداً[2] .

(الثالث عشر) أن تكون خلَفًا من موصوف نحو: مؤمنٌ خيرٌ من كافرٍ .

(الرابع عشر) أن تكون مصغَّرَة نحو : رُجَيْلٌ عندنا ؛ لأَن التصغير فيه فائدة معنى الوصف ، تقديره : رجل حقير عندنا .

(الخامس عشر) أن تكون فى معنى المحصور نحو : شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب[3] وشىء جاء بك ، التقدير : ما أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلاَّ شَرٌّ — وما جاء بك إلا شىء ، على أحد القولين . والقول الثانى أن التقدير : شَرٌّ عظيم أَهَرَّ ذا نابٍ — وشىء عظيم جاء بك ؛ فيكون داخلا فى قِسم ماجاز الابتداء به لكونه موصوفًا ؛ لأَن الوصف أَعَمّ من أن يكون ظاهراً أو مقدراً ، وهو هاهنا مقدر .

(السادس عشر) أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥ — سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاء ؛ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ — أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

= ثوبى وسحبت الآخر على الأرض ؛ ليخفى الأثر عن العين . ويروى : نسيت بدل لبست (والشاهد) فى « ثوب » فى الموضعين ؛ حيث وقع كل منهما مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ ذلك التنويع . ويعبر عن التنويع بالتفصيل والتقسيم . وقيل إن المسوغ فى البيت الوصف :لأن نسيت وأجر — نعتان للمبتدأين وخبراهما محذوفان . والتقدير : فمن أثوابى ثوب منسى ، وثوب مجرور . أو أن هناك نعتين محذوفين ، أى فثوب لى نسيته ، وثوب لى أجره .

(١) بشرط أن يقصد من النكرة الدعاء .

(٢) لأنه بمعنى شئ عظيم حسن زيداً . وهذا وما بعده داخلان فى الموضع الرابع كما بينا ، وكذلك الرابع عشر .

(٣) أى شر جعل ذا الناب — وهو الكلب — مهرا أى مصوتاً . وهذا مثل لظهور أمارات الشر .

٤٥ — لم ينسب هذا الشاهد لقائل .

اللغة والإعراب : الشارق : الكوكب المشرق — أى الطالع . «سرينا » فعل وفاعل — من السرى بضم السين وهو السير ليلا « ونجم » الواو للحال ،=

(السابع عشر)[1] أن تكون معطوفة على معرفة نحو : زيدٌ ورجلٌ قائمان.

(الثامن عشر) أن تكون معطوفة على وصف نحو : تميميٌ ورجلٌ فى الدار.

(التاسع عشر) أن يُعطف عليها موصوف نحو : رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ فى الدار .

(العشرون) أن تكون مُبهمة[2] ، كقول امرىء القيس :

٤٦ـ مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ‏ ‏ ‏ ‏ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِى أَرْنَبَا

= ونجم مبتدأ « قد أضاء » الجملة خبر « فمذ » الفاء عاطفة لجملة أخفى ضوؤه — على جملة سرينا ، و « مذ » ظرف زمان فى محل نصب بأخفى « بدا محياك » فعل وفاعل والكاف مضاف إليه ، والجملة فى محل جر إضافة « مذ » إليها « أخفى ضوؤه كل » فعل وفاعل ومفعول « شارق » مضاف إليه . ويجوز جعل « مذ » مبتدأ وجملة « أخفى ضوؤه » خبر (والمعنى) سرنا ليلا وقد كان هنالك نجم يضىء لنا ويهدينا ، فلما ظهر وجهك ستر نوره كل نجم مشرق وكوكب مضىء (والشاهد) فى « نجم » حيث سوغ الابتداء به — وهو نكرة — وقوعه فى صدر الجملة الحالية . واعلم أن المعول عليه وقوع النكرة فى صدر الجملة الحالية — وإن لم تكن بواو الحال ؛ كقول الشاعر :

تركْتُ ضَأْنِى تَوَدُّ الذئبَ راعيهَا ‏ ‏ ‏ ‏ وأنها لاترانى آخِــرَ الأَبَــدِ

الذئبُ يطرقُهَا فى الدهرِ واحدةً ‏ ‏ ‏ ‏ وكلَّ يومٍ ترانى مُدْيَةٌ بِيَدِى

فمدية مبتدأ نكرة ، سوغ الابتداء به وقوعه فى صدر جملة حالية من ياء المتكلم فى ترانى ، ولم تربط بالواو بل بياء المتكلم من يدى .

(١) هذا والاثنان بعده — ترجع إلى مسوغ واحد هو العطف ؛ وذلك بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء .

(٢) أى مقصوداً إبهامها، لأن المتكلم البليغ قد يقصده ، فلا يرد أن إبهام النكرة هو المانع ، فكيف يسوغ ؟

٤٦ — هو لامرئ القيس ، قيل : ابن حجر الكندى الشاعر المشهور ، وقيل : ابن مالك الحميرى ، من أبيات لأخته أولها :

أيا هِنْدُ لاتَنكحى بُــوهَــةً ‏ ‏ ‏ ‏ عليـــه عَقيقَتُهُ أَحْسَـبَا

اللغة والإعراب : البوهة : الأحمق أو الضعيف الطائش . العقيقة : شعر الرأس الذى يولد به الطفل ، وسميت الذبيحة التى تذبح يوم حلق شعر=

(الحادى والعشرون) أن تقع بعد « لولا » ، كقوله :

٤٧ــ لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ   لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

(الثانى والعشرون) أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : « إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فى الرِّبَاطِ[1] » .

= المولود فى اليوم السابع — عقيقة ، باسم ذلك الشعر . ولعله يقصد أنه لا يتنظف . الأحسب : الذى فى شعر رأسه شقرة — أو هو الأحمر فى سواد . المرسعة : التميمة ، أو المعاذة يضعها الإنسان على الرسغ لمنع الحسد والأذى . الأرساغ : جمع رسغ ، وهو المفصل بين الكف والساعد . عسم : إعوجاج ويبس فى الرسغ . « مرسعة » مبتدأ « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر « أرساغه » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب نعت لبوهة فى البيت السابق « به » خبر مقدم « عسم » مبتدأ مؤخر « يبتغى أرنبا » فعل وفاعل مستتر ومفعول . وهذه الجملة وما قبلها — صفتان لبوهة أيضا (والمعنى) لا تتزوجى رجلا أحمق جاهلا ، يضع التمائم ويجبن عن الحرب ، فى رسغه اعوجاج ويبس ، يبحث عن الأرانب ليتحصن بكعوبها من الجن . وكانت العرب تزعم أن كعب الأرانب يبعد الجن عن الإنسان (والشاهد) فى « مرسعة » حيث وقعت مبتدأ وهى نكرة . وقد سوغ الابتداء بها قصد الإبهام ، والرغبة فى عدم التعيين والبيان ؛ تحقيراً للموصوف ، وذلك من مقاصد البلغاء .

٤٧ — لم ينسب هذا الشاهد لقائل معين .

اللغة والإعراب : مقة : محبة — مصدر ومق يمق بالكسر فيهما — أى أحب ، والهاء عوض عن الواو . استقلت : نهضت وتأهبت ، «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « إصطبار » مبتدأ والخبر محذوف وجوباً والجملة شرط للولا « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا « أودى » فعل ماض « كل ذى مقة » فاعل ومضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين « مطاياهن » فاعل استقلت وهو مضاف إلى الضمير « للظعن » متعلق باستقلت ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها (والمعنى) لولا الصبر وحبس النفس عن الجزع — لهلك كل محب عند مفارقة أحبابه له (والشاهد) جواز الابتداء بالنكرة وهو « اصطبار » — بعد لولا ؛ لشبهها بما بعد النفى ، لأن لولا تقتضى انتفاء جوابها ففيها نفى فى الجملة .

[1] (١) هذا مثل من أمثال العرب . والعير : الحمار . والرباط : ما تشد به الدابة . يضرب للرضا بالحاضر ، وعدم الأسف على الغائب .

(الثالث والعشرون) أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء نحو : لَرَجُلٌ قائمٌ .

(الرابع والعشرون) أن تكون بعد « كَمْ » الخبرية ، نحو قوله :

٤٨ـ كَمْ عَمَّةٌ لَكَ ياجَرِيرُ وخالةٌ فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِى

وقد أنْهَى بعض المتأخرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً ، ومالم أذكره منها أسْقَطْتُهُ ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

* * *

---

٤٨ — هو للفرزدق يهجو جريراً ، من قصيدة مطلعها :

قَبَحَ الإلَهُ بنى كُليبٍ إنهم لايَغْدُرُونَ ولايَفُونَ لجـــارِ

اللغة والإعراب : فدعاء : من الفدع وهو اعوجاج فى اليد أو الرجل ، حتى لينقلب الكف أو القدم إلى الجانب . والفدعاء : المرأة التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب — أو رجلها من كثرة المشى وراء الغنم للرعى. عشارى . جمع عشراء وهى التى أتى على وضعها عشرة أشهر . « كم » يجوز أن تكون خبرية بمعنى كثير ، وأن تكون استفهامية للتهكم ، وفى الحالتين فهى : إما مبتدأ خبره جملة قد حلبت ، وتكون « عمة » بالجر تمييزا لها على أنها خبرية ، لأن تمييز الخبرية مجرور — وبالنصب على أنها استفهامية لأن تمييزها منصوب ، و « خالة » معطوفة على عمة « فدعاء » صفة لها ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة — وإما أن تكون فى محل نصب على الظرفية ومميزها محذوف ، والتقدير : كم وقتاً ، أو مفعولا مطلقاً ، والمميز محذوف كذلك — أى كم حلبة ، والعامل فيها فى الحالتين حلبت . وتكون عمة على هذا بالرفع مبتدأ . و « لك » متعلق بمحذوف نعت لها وخبرها جملة قد حلبت « عشارى » مفعول حلبت مضاف إلى ياء المتكلم (والمعنى) على الإخبار : كثير من عماتك وخالاتك المعوجات الأيدى والأرجل من كثرة الحلب والمشى للرعى — قد حلبن على نوق العشراء — على كره منى — لأنهن لسن أهلا لهذا العمل عندى . وعلى التهكم : أخبرنى بذلك فقد نسيته (والشاهد) « فى عمة » على رواية الرفع ؛ حيث وقع مبتدأ وهو نكرة ، والمسوغ له وقوعه بعد « كم » أو وصفه بما بعده .

(والأَصْلُ فى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَضَرَرَا[1])

الأَصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبر ، وذلك لأن الخبر وصفٌ فى المعنى للمبتدأ ، فاستحق التأخير كالوصف ، ويجوز تقدمه إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه ، على ماسَيُبَيَّنُ ؛ فتقول : قائمٌ زيدٌ — وقائمٌ أبوهُ زيدٌ — وَأَبُوهُ منطلقٌ زيدٌ — وفى الدارِ زيدٌ — وعندك عَمْرٌو . وقد وقع فى كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منْعُ تَقَدُّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر ؛ فإن بعضهم نقل الإجماع — من البصريين والكوفيين — على جواز : فى داره زيدٌ ؛ فنقْلُ المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث[2] . نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل : زيد قائم — وزيد قام أبوه — وزيد أبوه منطلق . والحق الجواز ؛ إذ لامانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله : « وَجَوَّزُوا التقديم إذ لاضَرَرَا » ، فتقول : قائم زيد ؛ ومنه قولهم : « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » ، فمنْ : مبتدأ ، ومشنوء[3] خبر مقدم ، وقام أبوه زيد ؛ ومنه قوله :

---

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الإخبار » متعلق به « أن تؤخرا » أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ . ونائب فاعل تؤخرا يعود على الأخبار ، والألف للإطلاق « وجوزوا التقديم » فعل وفاعل ومفعول « إذ » ظرف متعلق بجوزوا « لا » نافية للجنس « ضررا » اسمها مبنى على الفتح والألف للإطلاق ، وخبرها محذوف — أى موجود . والجملة فى محل جر — بإضافة إذا إليها .

(٢) هذا تكرار لقوله : وفيه نظر . وتجويز الكوفيين « فى داره زيد» — لا ينهض دليلا على تجويزهم تقديم الخبر على المبتدأ فى أية صورة ؛ لجواز أن يكون « زيد » فاعلا بالجار والمجرور ولو لم يعتمد على نفى أو استفهام لأن الاعتماد ليس شرطاً عندهم . والمعروف أن الكوفيين يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ : مفرداً كان أو جملة أو جاراً ومجرورا ؛ لاشتمال الخبر على ضمير يعود على المبتدأ ، فلو قدم لزم تقديم الضمير على مرجعه . وهذه العلة موجودة فى متعلق الجار والمجرور .

(٣) أى مبغوض. ويقول الكوفيون: «مشنوء» مبتدأ ، ومابعده نائب فاعل.

٤٩- قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاجِدَهُ   وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِى بُرْثُنِ الْأَسَدِ

فمن كنت واجده : مبتدأ مؤخر ، وقد ثَكِلَتْ أُمُّهُ : خبر مقدم ، وأبوه منطلق زيد ؛ ومنه قوله :

٥٠- إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ   أَبُوهُ ، ولا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

---

٤٩ — هو لحسان بن ثابت شاعر سيدنا رسول الله ، من قصيدة يرد فيها على هجوم الشعراء من قريش وغيرهم — على الرسول ، ومطلعها :

أَمْسَى الخلابيبُ قد عَزُّوا وقد كَثُروا   وابن الفُرَيعةِ أَمْسَى بيضةَ البَلَدِ

اللغة والإعراب : الخلابيب : المخادعون الفجرة . ابن الفريعة : لقب حسان ، والفريعة أمه . بيضة البلد : الذى يجتمع إليه ويقبل قوله . منتشباً : عالقاً وداخلا ، برثن الأسد : مخلبه — وجمعه براثن . « ثكلت أمه » فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كنت واجده » الجملة من كان واسمها وخبرها صلة من « فى برثن » متعلق بمنتشباً الواقع حالا من ضمير باتت ، أو من خبرها إن جعلت ناقصة (والمعنى) يصف المخاطب بالشجاعة وقوة البأس ، حتى إن من يلقاه تفقده أمه ، ويكون طعاماً للأسود متعلقا بمخالبها (والشاهد) بينه الشارح وهو تقديم الخبر — وهو جملة ثكلت أمه — على المبتدأ وهو « من » الموصولة . وإذا أعرب « من » مفعولا فلا شاهد . والكوفيون يجيزون عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

٥٠ — هو للفرزدق من قصيدة يمدح بها الوليد بن عبد الملك .

اللغة والإعراب : محارب : ورد فى عدة من قبائل العرب ، ولعله يريد ؛ محارب بن فهر بن مالك من قريش . كليب : اسم قبيلة ، وقد ورد كذلك فى عدة قبائل . « إلى ملك متعلق بقوله أسوق مطيّى فى البيت قبله « ما » نافية عاملة « وأمه » اسم ما ومضاف إليه « من محارب » خبر ما على زيادة من . وجملة « ما » ومعموليها فى محل رفع خبر مقدم « أبوه » مبتدأ مؤخر . والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب « ولا » الواو عاطفة ولا نافية وجملة ولا كانت .. إلخ — معطوفة على جملة وأمه .

(والمعنى) يصفه بأنه عريق فى المجد والنسب ، لايدانيه أحد فيهما (والشاهد) تقديم الخبر وهو جملة « ما أمه من محارب » ، على المبتدأ وهو « أبوه » — خلافا للكوفيين .

فأبوه : مبتدأ مؤخر ، وما أمه من محارب : خبر مقدم .

ونقَلَ الشريف أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَرِى[1] الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً ، وليس بصحيح . وقد قدمنا نقْلَ الخلاف فى ذلك عن الكوفيين .

* * *

(فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الجُزْآنِ : عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِمَىْ بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ، أَوْ قُصِـدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
أَوكَانَ مُسْنَدًا : لِذِى لامِ ابْتِدَا أَو لازِمِ الصَّدْرِ ، كَمَنْ لِى مُنْجِدَا)[2]

---

(١) هو هبة الله بن على أبو السعادات : المعروف بابن الشجرى ؛ نسبة إلى بيت الشجرى من قبل أمه ، وقيل لأنه كان فى بيته شجرة وليس فى البلد غيرها . ولد ببغداد سنة ٤٥٠ هـ ، وكان أوحد زمانه فى علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها . متضلعاً فى الأدب ، وقد أقرأ النحو حول سبعين عاماً . وله مصنفات كثيرة ، منها : كتاب الأمالى ، وكتاب الحماسة — وهو كتاب غريب أحسن فيه ، ضاهى به حماسة أبى تمام الطائى . وله فى النحو : شرح اللمع لابن جنى ، وما اتفق لفظه واختلف معناه : وغير ذلك . وتوفى سنة ٥٤٢ هـ .

(٢) « فامنعه » فعل أمر ، والهاء العائدة على تقديم الخبر — مفعوله « حين » ظرف متعلق بامنع « يستوى الجزءان » الجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة حين إليها « عرفاً » تمييز « عادمى » حال من الجزآن « كذا » متعلق بامنع « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « ما » زائدة « الفعل » اسم لكان المحذوفة تفسرها المذكورة ، وخبرها محذوف أيضا « كان الخبرا » الجملة من كان ومعموليها مفسرة ، والألف للإطلاق « أو » عاطفة « قصد » فعل مبنى للمجهول « استعماله » نائب فاعل مضاف إلى الهاء « منحصراً » حال من المضاف إليه ؛ لأن المضاف عامل فيه . « أو » عاطفة « كان » فعل ناقص واسمها يعود إلى الخبر « مسنداً » خبرها « لذى » متعلق بمسند « لام ابتدا » مضاف إليه « أو لازم » معطوف على ذى « الصدر » مضاف إليه « كمن » الكاف جارة لقول محذوف « ومن » اسم استفهام مبتدأ « لى » متعلق بمحذوف خبر « منجدا » حال من ضمير الخبر .

ينقسم الخبر – بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه – ثلاثةَ أقسام : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

(الأول) أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأً ، ولامبيِّنَ للمبتدأ من الخبر نحو : زيد أخوك – وأفضلُ من زيد أفضلُ من عمرو ، ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه ؛ لأنك لوقدّمته فقلت : أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد– لكان المقدَّم مبتدأً[1]، وأنت تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وُجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : أبو يوسُفَ أبو حَنِيفَةَ[2] ، فيجوز تقدم الخبر – وهو أبو حنيفة – لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبى يوسف بأبى حنيفة ، لاتشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف ، ومنه قوله :

٥١– بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَاتُنَـــا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَـــالِ الأَبَاعِدِ

---

(١) قيل يجوز جعل كل منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد . وقيل : إن كان أحدهما مشتقاً – فهو المبتدأ تقدم أو تأخر . وقيل إن الأعرف هو المبتدأ تقدم كذلك أو تأخر .

(٢) هذا دليل معنوى ، وقد يكون هناك دليل لفظى نحو : حاضر رجل صالح ، فحاضر خبر ، لتسويغ رجل بالوصف بعده – دون الأول .

٥١ – لا يعلم قائله مع شهرته ، ونسبه بعضهم للفرزدق .

اللغة والإعراب : « بنونا » خبر متقدم مضاف إلى نا « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر مضاف إلى أبناء المضاف إلى نا « وبناتنا » مبتدأ أول « بنوهن » مبتدأ ثان مضاف إلى ضمير النسوة « أبناء » خبر المبتدأ الثانى مضاف إلى الرجال « الأباعد » صفة للرجال . وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول . ومعنى البيت واضح (والشاهد) « فى بنونا بنو أبنائنا » حيث تقدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما فى التعريف ؛ لوجود القرينة المعنوية ، وهى التشبيه=

فقوله : بَنُونَا : خبر مقدم ، وبنو أبنائنا : مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبنى أبنائهم .

(والثانى) أن يكون الخبر فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً ، نحو : زيد قام ؛ فقام وفاعله المقدر: خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ ؛ فلا يقال قام زيد ، على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخراً ، والفعل خبراً مقدماً — بل يكون « زيد » فاعلا لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهرٍ — نحو : زيد قام أبوه — جاز التقديم ؛ فتقول : قام أبوه زيد ، وقد تقدم ذكر الخلاف فى ذلك[1] . وكذلك يجوز التقديم ؛ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً نحو : الزيدان قاما، فيجوز أن تُقَدِّم الخبر فتقول : قاما الزيدان ، ويكون « الزيدان » مبتدأ مؤخراً ، و « قاما » خبراً مقدماً ، ومَنَعَ ذلك قوم .

وإذا عرفْتَ هذا فقولُ المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبرا » يقتضى وُجوب تأخير الخبر الفعلى مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً ، كما تقدم .

(الثالث) أن يكون الخبر محصوراً بإنَّمَا ، نحو : إنما زيد قائم ، أو بإلا ، نحو : ما زيد إلا قائم ، وهو المراد بقوله : « أو قُصِدُ استعماله منحصراً » ؛ فلا يجوز تقديم « قائم » على « زيد » فى المثالين ، وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذًا ، كقول الشاعر :

= الحقيق القاضى بأن بنى الأبناء مشبهون بالأبناء لا العكس . ويجوز العكس على ضعف ، ويكون من التشبيه المقلوب للمبالغة ، وإذاً لا شاهد فيه .

(١) أى الخلاف بين البصريين والكوفيين حيث جوز البصريون التقديم ومنعه الكوفيون . وكما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر — يقع بين المبتدأ ونائب الفاعل كذلك ، نحو : الحفل أقيم ، وكذلك بين بين المبتدأ وفاعل اسمْ الفعل المستتر ، نحو : البدر هيهات . وقد يلتبس=

٥٢ـ فَيَارَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ ؟

الأصل : وهل المُعَوَّلُ إلا عليك ؟ ، فقدم الخبر .

(الرابع) أن يكون خبراً لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء ، نحو : لَزيدٌ قائمٌ ، وهو المشار إليه بقوله : « أو كان مُسنداً لذى لام ابتدا » ؛ فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ؛ فلا تقول: قائم لَزيد ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣ـ خالِى لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خالُه يَنَلِ العَلاَءَ ويُكْرِمِ الأَخْوالاَ

= المبتدأ لو تأخر — بالتوكيد نحو : أنا سافرت فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء ، فيمتنع التقديم خوفاً من اللبس .

٥٢ — هو للكميت بن زيد الأسدى ، من شعراء مضر المعروفين بالتشيع لعلى وعدائه لبنى أمية . وقد كان عالماً بلغات العرب خبيراً بأيامها . وتوفى سنة ١٢٦ هـ والبيت من قصيدة من قصائده المعروفة بالهاشميات يمدح بها زيد ابن على ، وأولها :

أَلاَ هَلْ عَمٍ فى رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ ؟ وهل مُدبِرٌ بعد الإساءةِ مُقْبِلُ؟

اللغة والإعراب : « فيارب » يا حرف نداء «رب » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفاً « هل » حرف استفهام إنكارى بمعنى النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » خبر مقدم « النصر » مبتدأ مؤخر « يرتجى » الجملة حال من النصر . ويجوز أن يكون بك » متعلقا بيرتجى ، وجملة يرتجى خبر المبتدأ « عليهم » متعلق بيرتجى « عليك » خبر مقدم « المعول » مبتدأ مؤخر (والمعنى) لا يرتجى النصر على الأعداء إلا بك يالله ، ولا يعتمد فى الأمور إلا عليك (والشاهد) تقديم الخبر المحصور بإلا على المبتدأ شذوذاً فى قوله : إلا عليك المعول — وفى إلا بك على اعتبار أن الجار خبر مقدم . أما على جعل الخبر جملة يرتجى — فلا شاهد فيه .

٥٣ — قائله غير معروف .

اللغة والإعراب : « خالى » خبر مقدم « لأنت » اللام للابتداء وأنت ضمير مبتدأ « ومن » الواو للاستئناف « من » اسم موصول مبتدأ « جرير خاله » مبتدأ وخبر ، والجملة صلة الموصول « ينل » مضارع مجزوم لمشابهة =

فلأنت : مبتدأ مؤخر ، وخالى : خبر مقدم .

(الخامس) أن يكون المبتدأ له صدر الكلام(١) ؛ كأسماء الاستفهام ، نحو : مَنْ لى مُنجداً ؟ فمن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجداً : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على « مَنْ » ؛ فلا تقول : لى مَنْ مُنجداً .

* * *

(وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ ، وَلِى وَطَرْ ، مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ .
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَـــــرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْـــدِيرَا : كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا ؟

= « من » الموصولة بالشرطية ، وحرك للتخلص من الساكنين ، وفاعله يعود على من « العلاء » مفعول به والجملة خبر المبتدأ وهو من ، ويكرم بالجزم معطوف على ينل ، ويجوز رفعه على الاستئناف — أى وهو يكرم . روى مبنياً للفاعل فيكون الأخوالا مفعوله ، ومبنياً للمجهول فيكون الأخوالا تميز وإن كان معرفة — على رأى الكوفيين . أو أل فيه زائدة وهو منصوب على نزع الخافض . ومرفوع يكرم فى الحالين عائد على « من » . ويجوز أن تكون « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين مبتدأ ، وفعل الشرط كان الثانية محذوفة هى واسمها ، وخبرها جملة « جرير خاله » ، والجملة من كان واسمها وخبرها خبر « من » ويكون ينل مجزوم فى جواب الشرط .

(والمعنى) لأنت أيها الرجل العظيم خالى ، ومن كنت خاله ينل الشرف والرفعة ، ويكرم من جهة الأخوال (والشاهد) فى قوله خالى لأنت حيث قدم الخبر على المبتدأ المقرون بلام الابتداء شذوذاً .

(١) إما بنفسه ، كاسم الشرط ، والاستفهام ، و « ما » التعجبية ، و « كم » الخبرية — وإما بغيره كالمضاف لواحد مما ذكرنا ، نحو غلام من عندك — وغلام من يقم أضربه — ومال كم رجل عندك .. إلخ .

هذا : ومن ، المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر : أن يكون الخبر مقرونا بالفاء . كالذى يأتينى فله درهم ، أو بالباء الزائدة ، نحو : ما زيد بقائم . أو يكون طلبا كمحمد اضربه — واليائس لا تؤمّله . أو يكون الخبر عن « مذ » أو « منذ » إذا جعلا مبتدأين معرفتين فى المعنى ، نحو : ماسافرت مذ — أو منذ شهران ؛ لأن المعنى : زمن انقطاع الرؤية شهران ، أو عن=

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا : كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا (١)

أشار فى هذه الأبيات إلى القسم الثالث ، وهو وُجوب تقديم الخبر ؛ فذكَر أنه يجب فى أربعة مواضع :

(الأول) أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مُسَوِّغ إلا تقدُّم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور(٢) نحو : عندك رجل – وفى الدار امرأة ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : رجلٌ عندك – ولا إمرأةٌ فى الدار . وأجمع

= ضمير الشأن الواقع مبتدأ نحو : (قل هو الله أحد) . أو يكون المبتدأ دعاء نحو : (سلام عليكم) ، أو تالياً لأما نحو : أما محمد فعالم . أو يكون الخبر جملة فعلية ماضوية ، والمبتدأ « ما » التعجبية نحو : ما أقدر الله أن يدنى المتباعدين .

(١) « ونحو » مبتدأ « عندى درهم » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر « ولى وطر » مثله « ملتزم » اسم مفعول خبر نحو « فيه » متعلق بملتزم « تقدم » نائب فاعل ملتزم « الخبر » مضاف إليه . « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله — أى يلتزم تقدم الخبر التزاما كذا الالتزام « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « عاد » ماض فعل الشرط « عليه » متعلق بعاد « مضمر » فاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق « مما » متعلق بعاد « به » ، « عنه » متعلقان بيخبر « مبيناً » حال من ضمير به « يخبر » الجملة صلة ما . وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه ، حال كون الخبر مبيناً — أى مفسراً — لذلك الضمير . « كذا » إعرابه كسابقه « إذا » ظرف « يستوجب » مضارع فاعله يعود إلى الخبر « التصديرا » مفعول يستوجب ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « كأين » الكاف جارة لقول محذوف و « أين » اسم استفهام خبر مقدم « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « علته نصيرا » فعل وفاعل ومفعول أول وثان لعلم ، والجملة صلة من . « وخبر » مفعول مقدم لقدم « المحصور » مضاف إليه « أبدا » ظرف لقدم « كما » الكاف جارة لقول محذوف وما نافية « لنا » جار ومجرور خبر مقدم « إلا » ملغاة « اتباع » مبتدأ مؤخر « أحمدا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للعلمية ووزن الفعل ، والألف للإطلاق .

(٢) أى وجملة نحو : قصدك غلامه رجل .

النحاة والعرب على منع ذلك[١] . وإلى هذا أشار بقوله : « ونحو عندى دِرْهم ، ولى وَطَرْ — البيت » . فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمران ، نحو : رجلٌ ظريف عندى —وعندى رجل ظريف .

(الثانى) أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شىء فى الخبر ، نحو : فى الدار صاحبُهَا ؛ فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : صاحبُهَا فى الدار ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً . وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ — البيت » ، أى : كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبرعنه — وهو المبتدأ ، فكأنهقال : تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ . وهذه عبارة ابن عصفور فى بعض كُتبه ، وليست بصحيحة؛ لأن الضمير فى قولك : فى الدار صاحبُهَا — إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ، فينبغى أن تقدِّر مضافاً محذوفاً فى قول المصنف : « عاد عليه » . التقدير : كذا إذا عاد على مُلابِسِه ، ثم حُذف المضاف — الذى هو مُلابس — وأُقيم المضاف إليه — وهو الهاء — مُقَامه ؛ فصار اللفظ : « كذا إذا عاد عليه » . ومثلُ قولك : فى الدار صاحبُهَا — قولهم :عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا[٢] ، وقوله :

٥٤— أَهَابُكِ إِجْلَالاً ، ومَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ،وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

---

(١) الكوفيون قاطبة يجيزونه كما تقدم .

(٢) على التمرة خبر مقدم لمثلها ، وزبداً تميز لمثل — أو حال منه . ويجوز رفعه على أنه بيان أو بدل من مثل . و « مثل » معرب — أو مبنى على الفتح لإضافته لمبنى .

٥٤ — الشاهد لنصيب بن رباح الأكبر ، من شعراء بنى أمية ، وكان عبداً أسود عفيفا لم يشبب إلا بامرأته . ونسبه بعضهم لمجنون بنى عامر .

اللغة والإعراب : أهابك : أجلك وأخافك « إجلالا » مفعول لأجله ، « وما بك » الواو للحال « ما » نافية « بك » خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » متعلق بقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم « عين » مضاف إليه « حبيبها » مبتدأ مؤخر مضاف إلى الضمير (والمعنى) أخافك=

فحبيبها : مبتدأ مؤخر ، وملءُ عينٍ : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضميرَ المتصل بالمبتدأ — وهو « ها » — عائد على « عينٍ » ، وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت : حبيبُهَا ملءُ عينٍ — عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة .

وقد جَرى الخلاف فى جواز : « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا »[١] مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً ، ولم يَجْرِ خِلَافٌ — فيما أعلم — فى منع : « صاحبها فى الدار » فما الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر ، فليتأمل . والفرق بينهما : أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير — اشتركا فى العامل فى مسألة « ضرب غُلامه زيداً » ، بخلاف مسألة « فى الدار صاحبها » ؛ فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير — مختلف .

(الثالث) أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديرا » نحو : أين زيدٌ ؟ فزيد : مبتدأ مؤَخر ، وأين : خبر مقدم ، ولا يؤخَّر ؛ فلا تقول : زيد أين ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام . وكذلك : أين مَنْ عَلِمْتُه نصيراً ؟ فأين : خبر مقدم ، ومَنْ : مبتدأ مؤخر ، وعلمته نصيراً : صلة مَنْ[٢] .

(الرابع) أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : إنما فى الدار زيد — وما فى الدار إلا زيد ، ومثله : ما لنا إلا اتِّبَاعُ أحمدَ[٣] .

= مهابة منك وإعظاماً لقدرك لا لسلطان لك على ، ولكن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة (والشاهد) وجوب تقديم الخبر على المبتدأ فى ملء عين حبيبها ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه ، ولو قدمت المبتدأ — مع أن رتبة الخبر التأخير — لعاد الضمير الذى اتصل به ، على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممنوع .

(١) مثله كل كلام فيه ضمير متصل بفاعل متقدم ، وعائد على مفعول متأخر .

(٢) وكذلك إذا كان الخبر مضافاً إلى اسم استفهام نحو : ملك من السيارة؟

(٣) ومن المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر : أن يكون لفظة « كم » الخبرية نحو : كم يوم غيابك . أو يكون المبتدأ مقروناً بفاء الجزاء نحو : أما عندك فالأمل . أو يكون قد ورد متقدماً فى مثل عربى نحو : فى كل واد ثعلبة ، لأن الأمثال لا تغير مطلقا .. إلخ .

(وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَكُمَا ؟»
وفى جَوَابِ « كَيْفَ زَيْدٌ ؟ قُلْ « دَنِفْ » فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ)[1]

يحذف كلٌ من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل : جوازاً أو وجوباً ، فذكر فى هذين البيتين الحذف جوازاً ؛ فمثال حذف الخبر أن يقال : مَنْ عندكما ؟ فتقول : زيد ، التقدير : زيد عندنا ، ومثله – فى رأى –[2] : خرجْتُ فإذا السَّبُعُ ، التقدير : فإذا السبع حاضِرٌ ، قال الشاعر :

٥٥ – نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير : نحن بما عندنا راضون .

---

(١) « وحذف » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « يعلم » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما « جائز » خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة « ما » مصدرية . وهى وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف – أى كقولك ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف – أى وذلك كائن كقولك « زيد » مبتدأ وخبره محذوف – أى عندنا « بعد » ظرف متعلق بتقول « من » اسم استفهام مبتدأ « عندكما » ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وضمير المخاطب مضاف إليه والميم حرف عماد ، والألف للتثنية . « وفى جواب » متعلق بقل « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر والجملة فى محل جر بإضافة جواب إليها ؛ لأنه مقصود لفظها « دنف » خبر لمبتدأ محذوف – أى زيد دنف « فزيد » الفاء للتعليل « زيد » مبتدأ « عنه » نائب فاعل استغنى ، والجملة خبر المبتدأ « إذ » ظرف متعلق باستغنى أو للتعليل « عرف » مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على زيد . والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها .

(٢) هو رأى من يقول : إن إذا الفجائية حرف ، فيكون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف . وقيل إنها ظرف زمان أو مكان ، وعلى ذلك فهى اسم وتعرب خبراً مقدماً ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر . والتقدير : خرجت فى وقت خروجى – أو فى مكان خروجى .. الأسد . وعلى هذا الرأى بشقيه فلا حذف .

٥٥ – لقيس بن الخطيم أحد الشعراء المخضرمين ، وقيل لعمرو بن امرئ القيس الخزرجى .

اللغة والإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ وخبره محذوف دل عليه =

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيح ، أى : هو صحيح .

وإن شئت صَرَّحْتَ بكل واحد منهما فقلت : زيد عندنا ، وهو صحيح .

ومثلُه قولُه تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) — أى : من عمل صالحاً فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءتُه عليها .

قيل : وقد يحذف الجزآن — أعنى المبتدأ والخبر — للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) — أى : فعدَّتُهن ثلاثة أشهر ، فحذف المبتدأ والخبر — وهو « فعدّتهن ثلاثة أشهر » — لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حُذفا لوقوعهما موقع مفرد . والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : واللائى لم يحضن كذلك . وقوله[1] : (واللائى لم يحضن) — معطوف على (واللائى يئسن) . والأَوْلَى أن يُمَثَّلَ بنحو قولك : « نَعم » — فى جواب « أزيد قائم » ؟ إذ التقدير : نَعم زيد قائم .

* * *

(وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ ، وفى نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَمِثْلِ « كُلُّ صَانِعٍ وَمَاصَنَعْ »

=ما بعده — أى راضون « بما » جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، وما موصولة « عندنا » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « وأنت » مبتدأ « بما عندك » مثل بما عندنا متعلق براض الواقع خبراً لأنت « والرأى مختلف » مبتدأ وخبر ، والواو عاطفة أو للحال (والمعنى) نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك ، والرأى بيننا مختلف ؛ لأن كلا له عقله وتفكيره (والشاهد) فى قوله « نحن » حيث حذف خبره اختصاراً لدلالة خبر المبتدأ الثانى عليه . وهذا قليل ؛ لأن الأكثر والغالب — الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

(١) الأولى التعبير بأو ، لأن هذا احتمال ثالث فى الآية .

وَقَبْلَ حَالٍ لايَكُونُ خَــــبَرَا عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِىَ الْعَبْدَ مسِيئًا ، وَأَتَمُّ تَبْيِينِىَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ(١)

حاصل مافى هذه الأبيات : أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع :
(الأول) أن يكون خبراً لمبتدأ بعد « لَوْلاَ » ، نحو : لولا زيدٌ لأَتيْتُكَ ، التقدير: لولا زيد موجود لأتيتك واحترز بقوله: « غالباً » — عما ورد ذكره فيه شذوذاً ، كقوله :

٥٦— لَوْلاَ أَبوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَه عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَــدٌّ بِالمَقَالِيدِ

(١) « وبعد » ظرف متعلق بحتم « لولا » مضاف إليه مقصود لفظه « غالباً » منصوب على نزع الخافض ، « حذف الخبر » مبتدأ ومضاف إليه « حتم » خبر المبتدأ « وفى نص » متعلق باستقر « يمين » مضاف إليه من إضافة الصفة للموصوف « ذا» اسم إشارة مبتدأ « استقر » فاعله مستتر يعود إلى ذا ، والجملة خبر ، « وبعد » ظرف متعلق باستقر المتقدم « واو » مضاف إليه « مفهوم » مفعول عينت « مع » مضاف إليه مقصود لفظه ، والجملة صفة لواو « كمثل » الكاف زائدة ، ومثل خبر لمحذوف — أى وذلك مثل « كل صانع » مبتدأ ومضاف إليه « وما » الواو عاطفة « ما » اسم موصول معطوف على كل « صنع » الجملة صلة الموصول . ويجوز أن تكون « ما » حرفاً مصدرياً وهى ومدخولها فى تأويل مصدر معطوف على كل ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً . « وقبل » ظرف متعلق باستقر أيضاً « حال » مضاف إليه « لا يكون خبرا » الجملة من يكون ومعموليها صفة الحال « عن الذى» متعلق بخبرا « خبره » مبتدأ ومضاف إليه « قد أضمرا » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الذى . « كضربى » الكاف جارة لقول محذوف ، و« ضربى » مبتدأ مضاف إلى ياء المتكلم ، وهى فاعل المصدر « العبد » مفعوله « مسيئاً » حال من فاعل كان المحذوفة العائد على العبد ، وخبر المبتدأ محذوف « وأتم » اسم تفضيل مبتدأ « تبيينى » مضاف إليه ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر « الحق » مفعوله « منوطاً » أى مرتبطاً ومتعلقاً — حال من فاعل كان المحذوفة ، العائد على الحق « بالحكم» متعلق بمنوطاً ، وخبر المبتدأ محذوف .

٥٦ — هو لأبى عطاء السندى مولى بنى أسد ، من مخضرمى الدولتين : الأموية والعباسية، من قصيدة يمدح بها ابن زيد بن عمر بن هبيرة ، وقبله:=

فعمر : مبتدأ ، وقبله : خبر .

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب ـ من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاـ هو طريقةٌ لبعض النحويين. والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائماً ، وأن ماورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر ـ مؤول[١] .
والطريقة الثالثة : أن الخبر : إما أن يكون كَوْنًا مطلقاً ، أو كوناً مقيداً ؛ فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه[٢] نحو : لولا زيد لكان كذا ـ أى : لولا زيد موجود، وإن كان كَوْناً مقيداً؛ فإما أن يدل عليه دليل ـ أَوْ لا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو : لولا زيدٌ محْسِنٌ إلىَّ ما أَتَيْتُ ، وإن دل عليه دليلٌ جازَ إثباتُه وحذْفُه ، نحو أن يقال : هل زيد محسن إليك ؟

=أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ تَعْرِفُهُ وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللهِ بِالْجُودِ

اللغة والإعراب : معد : هو أبو العرب ـ معد بن عدنان . المقاليد : جمع لا مفرد له من لفظه ، وقيل : مفرده مقلد كمنبر ـ وإقليد ، وهو مفتاح يشبه المنجل وقد كنى بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة ، « لولا » حرف امتناع لوجود « أبوك » مبتدأ مضاف إلى الكاف والخبر محذوف وجوباً، « ولولا » معطوفة على « لولا » الأولى « قبله » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « عمر » مبتدأ مؤخر « ألقت إليك » الجملة جواب لولا لا محل لها (والمعنى) لولا أبوك وجدك وما كانا عليه من الجور والظلم ـ لخضع لك العرب وسلموك زمام أمرهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك . (والشاهد) فى « لولا قبله عمر » ؛ حيث أظهر خبر المبتدأ بعد لولا شذوذاً ؛ ذلك لأنه قد عوض عن الخبر بجملة الجواب ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

(١) الفرق بين هذه الطريقة وما قبلها : أن ذكر الخبر فى الأولى قليل ، وفى هذه شاذ ، إن لم يمكن تأويله ، وينبغى حمل قول المصنف « غالباً » ـ على حالات لولا ، وأغلب حالاتها أن يليها كون عام .

(٢) أما حذفه فللعلم به ، وأما وجوب ذلك فلأن جوابها عوض عنه ولا يجمع بينهما كما سلف . والفرق بين الكون المطلق والمقيد : أنه إذا امتنع الجواب لمجرد وجود المبتدأ ـ فالخبر كون مطلق ، وإذا كان امتناع الجواب لأمر زائد على وجود المبتدأ ـ فالخبر كون مقيد .

فتقول : لولا زيد لهلكت — أى : لولا زيد محسن إلىّ ؛ فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت أثبتّه ، ومنه ، قول أبى العلاء المَعَرِّى :

٥٧ــ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كلَّ عَضْب   فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يمْسِكه لَسَــالاَ

وقد اختار المصنف هذه الطريقة فى غير هذا الكتاب .

(الموضع الثانى) أن يكون المبتدأ نصاً فى اليمين[1] نحو : لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ ، التقدير : لَعَمْرُكَ قَسَمِى ، فعمرك : مبتدأ ، وقسمى : خبره ، ولايجوز التصريح به .

قيل : ومثله : يَمِينُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ ، التقدير : يَمِينُ اللهِ قَسَمِى . وهذا لايتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : قَسمِى يَمِينُ اللهِ ، بخلاف « لَعَمْرُكَ » ، فإن المحذوف معه يتعين أن يكون

٥٧ — هو لأبى العلاء أحمد بن عبد الله التنوخى المعرى ، نادرة زمانه حفظاً وذكاء ، من أبرع وأحكم شعراء العصر الثانى من الدولة العباسية ، توفى سنة ٤٤٩ . وشعره لا يحتج به ، ولكن جىء به للتمثيل . وهذا البيت يصف فيه سيفاً معلوماً .

اللغة والإعراب : عضب : هو السيف القاطع « فلولا » حرف امتناع لوجود « الغمد » مبتدأ « يمسكه » مضارع والفاعل يعود إلى الغمد وضمير الغائب مفعوله عائد إلى العضب ، والجملة خبر المبتدأ « لسالا » اللام واقعة فى جواب لولا وفاعل سالا يعود على العضب ، والألف للإطلاق . والجملة لا محل لها جواب لولا (والمعنى) تذوب السيوف القواطع وتسيل فى أغمادها — فزعاً وفرقاً من هذا السيف ، ولولا أن أغمادها تمسكها وتمنعها من السيلان — لسالت على الأرض من الرعب والفزع . والتمثيل فى « ولولا الغمد يمسكه » حيث ذكر الخبر وهو يمسكه بعد لولا ؛ لأن الإمساك كون خاص دل عليه دليل وهو المبتدأ ، لأن شأن الغمد الإمساك . والجمهور على وجوب الحذف .

(١) المراد أن يغلب استعماله فيه ولا يستعمل فى غيره إلا بقرينة .

(٢) إنما لم يكن نصاً فى القسم ، لاستعماله فى غيره كثيراً ، كعهد الله يجب الوفاء به (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم) ، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه ، بخلاف عمرك ؛ فإن استعماله غالب فى القسم ، ولا يفهم منه غيره إلا بقرينة .

خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقها الدخول على المبتدأ ؛ فإن لم يكن المبتدأ نصاً فى اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو : عهد اللهِ لأفعَلَنَّ ، التقدير : عهدُ اللهِ عَلَىَّ ؛ فعهدُ الله : مبتدأ ، وَعَلَىَّ : خبره ، ولك إثباتُه وحذفُه .

(الموضع الثالث) أن يقع بعد المبتدأ وَاوٌ هى نَصٌّ فى المعية[1] نحو : كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ[2] ، فكل : مبتدأ ، وقوله « وضيعته » — معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير : كلُّ رجُلٍ وضيعته مقترِنان ، ويُقدَّر الخبر بعد واو المعية .

وقيل : لايحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى : كل رجل وضيعته — كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تام لايحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور فى شرح الإيضاح ؛ فإن لم تكن الواو نصاً فى المعية لم يحذف الخبر وجوباً[3] نحو : زيد وعمرو قائمان .

(الموضع الرابع) أن يكون المبتدأ مصدَراً ، وبعده حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر[4] . وهى لاتصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدِّ الحال مَسَدَّه ، وذلك نحو : ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسِيئاً ؛ فضربى : مبتدأ ، والعبد : معمول له ، ومسيئاً : حال سَدَّتْ مسَدَّ الخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : ضربى العبد إذا كان مسيئاً — إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المُضِىَّ

---

(١) أى ظاهرة فيها مع كونها للعطف ، ومعنى المعية هنا : مشاركة ما بعد الواو لما قبلها فى أمر ، بحيث يجتمعان فيه . وعلامتها : أن يصح حذفها ، ووضع كلمة « مع » مكانها ولا يتغير المعنى . وهى غير التى ينصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه .

(٢) الضيعة : الحرفة ، وسميت بذلك لأن تركها يضيعها وصاحبها . وتطلق أيضاً على العَقَار .

(٣) بل يحذف جوازاً إن دل عليه دليل ، وإلا وجب ذكره .

(٤) سواء كانت هذه الحال مفردة كما مثل ، أو ظرفاً كضربى العبد مع تمرده ، أو جملة كالحديث : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » .

فالتقدير : ضربى العبدَ إذا كان مسيئاً ؛ فمسيئاً : حال من الضمير المستتر فى « كان » المفسَّر بالعبد[١] ، و « إذا كان » أو « إذ كان » — ظرف زمان نائب عن الخبر .

وَنَبَّه المصنف بقوله : « وقبل حال » — على أن الخبر المحذوف مُقدر قبل الحال التى سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر ، كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله: « لايكون خبراً » — عن الحال التى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو : ماحكى الأخفش — رحمه الله — من قولهم : زيد قائماً ؛ فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ثَبَتَ قائماً . وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ؛ فتقول : زيد قائم ؛ فلا يكون الخبر واجب الحذف[٢] — بخلاف : ضربى العبدَ مُسيئاً ؛ فإن الحال فيه لاتصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذى قبلها ؛ فلاتقول : ضربى العبد مُسِىءٌ ؛ لأن الضرب لايُوصَف بأنه مُسِىءٌ .

وَالمُضاف إلى هذا المَصْدَر حكمه كحكم المصدر[٣] نحو : « . . . أتم تَبْيِينِى الحق مَنُوطًا بِالْحِكَم » فأتم : مبتدأ ، وتبيينى : مضاف إليه ، والحق : مفعول لتبيينى ، ومنوطاً : حال سدَّت مسدَّ خبر أتَمَّ ، والتقدير : أتم تبيينى الحق إذا كان — أو إذ كان — منوطاً بالحِكَم .

ولم يذكر المصَنِّف المواضع التى يُحذف فيها المبتدأ وجوباً ، وقد عَدَّها فى غير هذا الكتاب أربعة[٤] :

---

(١) وإنما لم يجعل حالا من معمول المصدر — وهو العبد نفسه العائد إليه الضمير ؛ لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيتقدم محلها حينئذ على الخبر ، فلا تسد مسده لعدم وقوعها فى محله ، فيفتقر إلى تقدير خبر . ولم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا حالا — لوقوع الجملة الاسمية . مقرونة بالواو موقعه ، كالحديث والبيت المذكورين ، وهى لا تكون خبراً لها .

(٢) أى بل يجب ذكره ، وما حكاه الأخفش شاذ .

(٣) سواء كان صريحاً كما مثل ، أو مؤولا نحو : أخطب ما يكون محمد قائماً — أى أخطب أكوانه إذا كان — أو إذ كان — قائماً .

(٤) يزاد عليها : إذا كان الاسم المرفوع بعد « لاسيما » مبتدأ ، سواء —

(الأول) النعتُ المقطوعُ إلى الرفع : فى مدح ، نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمُ — أو ذم ، نحو : مررتُ بزيدٍ الخبيثُ — أو ترَحُّم ، نحو : مررتُ بزيدٍ المِسكينُ ؛ فالمبتدأ محذوف فى هذه المُثُل ونحوها وجوباً ، والتقدير : هو الكريم — وهو الخبيث — وهو المِسكين[١] .

(الموضع الثانى) أن يكون الخبرُ مخصوصَ « نعم» أو «بئس»[٢] نحو : نِعْمَ الرجل زيدٌ — وبِئْسَ الرجل عَمْرٌو ؛ فزيد وعمرو : خبران لمبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير ؛ هو زيد ؛ أى الممدوح زيد ، وهو عمرو — أى المذموم عمرو .

(الموضع الثالث) ماحَكَى الفارسىُّ من كلامهم : فى ذِمَّتِى لأَفْعَلَنَّ ؛ فنى ذمتى : خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير : فى ذمتى يَمِينٌ . وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً فى القَسم[٣]

= كان نكرة نحو : ولا سيما يوم — أو معرفة نحو : أحب العلماء ولاسيما الصالح منهم . وما بعد المصدر النائب عن فعل الأمر الذى بيَّن فاعله أو مفعوله بحرف جر ، نحو : بؤساً لك ، وبعداً وتعساً ، وسحقاً ؛ اى بؤست وبعدت وتعست وسحقت — هذا الدعاء لك ، ونحو سقياً لك ورعياً — أى اسق يألله سقياً وارع يألله رعياً — هذا الدعاء لك . ف « لك » فى الأمثلة خبر لمبتدأ محذوف وجوباً . ولم يتعلق الجار بالمصدر فى بؤساً وبعداً وتعساً وسحقاً ؛ لأن التعدى باللام يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل . أما فى سقياً ورعياً ، فيلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين فى جملة واحدة . ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر ؛ كشكراً لك كثيراً — أى أشكر لك شكراً ، أو كان المجرور اسماً ظاهراً ، أو ضميراً غير ضمير المخاطب ، كسقياً لمحمد ، ورعياً له — لم يمتنع جعل الجار متعلقاً بالمصدر ؛ لأن الكلام حينئذ يصير جملة واحدة .

(١) إنما وجب الحذف فى هذا الموضع للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت أو للإشعار بإنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحم .

(٢) المراد : المخصوص المؤخر عنهما كما مثل ، أما المتقدم كزيد نعم الرجل — فهو مبتدأ خبره الجملة بعده ، والرابط العموم كما تقدم . ومثل نعم وبئس ما شاكلهما فى المدح والذم ؛ كحبَّ — وساء .

(٣) صراحته تتحقق بأن يكون معلوماً فى العرف أنه يمين ؛ وإنما وجب الحذف فى هذا الموضع ؛ لدلالة الجواب على المحذوف ، وسده مسده ، لوجوب تأخره .

(الموضع الرابع) أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَاب الفعل ، نحو : صَبْرٌ جميلٌ ، التقدير : صبرى صبر جميل ؛ فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حُذف المبتدأ — الذى هو « صبرى » — وجوباً .

(وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ ؛ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)[1]

اختلف النحويون فى جواز تعدُّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : زيد قائم ضاحك ؛ فذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك ، سواءٌ كان الخبران فى معنى خبر واحد ، نحو : هذا حُلْوٌ حامِضٌ — أى مزٌّ[2] أم لم يكونا كذلك ، كالمثال الأول . وذهب بعضُهم إلى أنه لايتعدَّد الخبر ، إلا إذا كان الخبران فى معنى واحد ؛ فإن لم يكونا كذلك — تعيَّنَ العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شىءٌ بغير عطف — قُدِّرَ له مبتدأ آخر ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) ، وقول الشاعر :

٥٨ — مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّى مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

---

(١) « باثنين » متعلق بأخبروا « أو بأكثر » معطوف على باثنين « عن واحد » متعلق بأخبروا « شعراً » خبر ثان لهم . وأصله شعراء ، وقصر للضرورة .

(٢) أى متوسط بين الحلاوة والحموضة ، وليسا مجتمعين فيه ؛ لأنهما ضدان ، ومثله : هذا أعسَر أيسَر — أى يعمل بكلتا يديه . وهذا النوع من الأخبار المتعددة اللفظ دون المعنى — يمتنع فيه عطف أحد الأخبار على غيره ، لأنهما كشىء واحد ، فكل واحد يشبه جزء الكلمة ، والعطف يقتضى المغايرة . ولا يجوز كذلك توسط المبتدأ بينهما — كما لا يجوز تقديم الأخبار على المبتدأ .

٥٨ — استشهد بهذا سيبويه ولم ينسبه . ونسبه بعضهم لرؤبة ، ولم نجده فى ديوانه .

اللغة والإعراب : « بتى » ، البت : الكساء الغليظ . مقيظ : اسم فاعل من قيظ إذا كان فى شدة الحر ، ومثله : مصيف — ومشتى « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين مبتدأ « يك » فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف ، واسمها يعود على « من » « ذا » خبرها منصوب بالألف « بت » مضاف إليه « فهذا بتى » مبتدأ وخبر ، وما بعده أخبار للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وأخباره =

وقوله :

٥٩ـ يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا؛ فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

وَزَعم بعضُهم أنه لايتعدد الخبر إلا إذا كان من من جنس واحد ؛ كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو : زيد قائم ضاحك ، أو جملتين نحو : زيد قام ضَحِكَ ؛ فأَما إذا كان أحدهما مفرداً والآخرُ جملةً — فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : زيد قائم ضَحِكَ . هكذا زَعم هذا القائل . ويقع فى كلام المُعْرِبين للقرآن الكريم وغيره — تجويز ذلك كثيراً ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) ؛ جَوَّزُوا كَوْنَ «تَسْعَى» خبراً ثانياً ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالا[1] .

=جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ الأول وهو « من » (والمعنى) من كان صاحب كساء يقيه الحر والبرد — فأنا مثله ، لأن كسائى يقينى شدة الحر ، ويكفينى زمن الصيف والشتاء .

(والشاهد) تعدد الأخبار لمبتدأ واحد بدون عطف .

٥٩ — هو لحميد بن ثور الهلالى من بنى هلال بن عامر ، وفد على النبى صلى الله عليه وسلم وكان شاعراً فصيحاً ، ما هاجى أحداً إلا غلبه . والبيت من قصيدة يصف فيها الذئب .

اللغة والإعراب : مقلتيه : عينيه . يتقى : يجعلها وقاية له . « ينام » فاعله يعود إلى الذئب « بإحدى مقلتيه » متعلق بينام ومضاف إليه « المنايا » مفعول يتقى « فهو يقظان » مبتدأ وخبر « نائم » خبر ثان . وهذا البيت جاء على زعم العرب أن الذئب ينام بإحدى عينيه ، وتبقى الأخرى مفتوحة يحرس بها ويتقى الأعداء ، ثم يتناوبان الحراسة ، فهو نائم من جهة — يقظان من جهة أخرى .

(والشاهد) فى « يقظان نائم » فقد تعدد الخبر لفظاً ومعنى من غير عطف . ويصح جعله من تعدد الخبر لفظاً فقط . ويروى « هاجع » — بدل نائم ، ولعله الصواب ؛ لأن البيت من قصيدة عينية مشهورة وقبله :

وبِتُّ كتوم الذِّئبِ فى ذى حَفِيظَةٍ أكلْتُ طعامًا دُونَه وهو جائعُ

(١) الصواب : أنه إذا لم تجعل جملة « يسعى » خبراً ثانياً — أن تكون صفة لحية — لا حالا كما زعم الشارح ؛ لأن حية نكرة ، ولا يسوغ مجىء الحال منها ، اللهم إلا إذا قصد جعل الجملة حالا من الضمير الواقع مبتدأ — على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء ، الحال من المبتدأ .

والخلاصة : أن الأخبار المتعددة ؛ قد تكون واجبة العطف وذلك : إذا تعدد الخبر فى لفظه ومعناه ، وكان المبتدأ متعدداً حقيقة أو حكماً ويكون العطف بالواو خاصة . وقد يمتنع فيها العطف ، إذا كان التعدد فى اللفظ فقط ، واشتركت الألفاظ المتعددة فى تأدية المعنى المقصود ، وإذا جعل أحدها هو الخبر — لا يتحقق المعنى المراد . ويجوز العطف وعدمه ؛ إذا تعدد الخبر لفظاً ومعنى .

ويكون التعدد فى الخبر المفرد كما مثل ، وفى الجملة . نحو : الصيف نهاره طويل ، ليله قصير . وفى شبه الجملة نحو : الطائر أمامك ؛ قربك . وقد يكون مختلطاً نحو : هو أسد يزأر . فجملة ، يزأر ، خبر ثان .

الأسئلة والتمرينات

١ — قد يستغنى المبتدأ عن الخبر ، فمتى ؟ وما شرط ذلك ؟ مثل لما تقول :

٢ — القاعدة العامة : أنه لا يبتدأ بنكرة ، وقد يخالف هذا ، فمتى ؟ اذكر المسوغات لذلك ، مع التوضيح . بأمثلة مبتكرة فى الحالة الحاضرة .

٣ — متى تتعين ابتدائية الوصف ؟ ومتى تتعين خبريته ؟ ومتى يحتملها ؟ مثل لكل .

٤ — بين مسوغ الابتداء بالنكرة فيما يأتى :

قال تعالى : (ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم — وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون — ليلة القدر خير من ألف شهر ، تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر ، سلام هى حتى مطلع الفجر — الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب — كل امرىء بما كسب رهين) .

وقال عليه السلام : « أمر بمعروف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة » .

رب أخ لك لم تلده أمك . ما أحد خيراً من أحد إلا بالعافية .

٥ — بين فيما يأتى : المبتدأ والخبر من حيث : الإفراد وقسياه ، والحذف ، والذكر والتقديم والتأخير : جوازاً أو وجوباً :

قال تعالى : (إنما أنت منذر ولكل قوم هاد . ويل لكل أفاك أثيم . سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم . ولباس التقوى ذلك خير) . وقال عليه السلام لعائشة : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم » .

محمد نعم الرجل ، ضحى بكل شىء من أجل وطنه وأمته . تسمع بالمعيدى خير من أن تراه . راكب الناقة طليحان .

يامَنْ يرى ما فى الضمير ويسمعُ   أَنتَ المُعَـدُّ لكلِّ مايُتوقَّعُ
مالى سِوى قَرْعِى لبابِكَ حِيلةٌ   فلئنْ رُددتُ فأَىُّ بابٍ أَقرعُ؟
حاشَا لِجُودِكَ أَن تُقَنِّطَ عاصِياً   فالفضلُ أَجزلُ والمواهِبُ أَوسعُ
لَعَمْرُكَ ماتدرِى الطوارقُ بالحَصَى   ولا زاجِراتُ الطَّيْرِ ما اللهُ صانعُ

٦ — علام يستشهد النحويون بهذه الأبيات ؟

فإنْ يَكُ جُثْمانى بأَرضٍ سِواكم   فإنَّ فؤادى عندك الدهرَ أَجمعُ
خيرُ اقترابِى من المَوْلَى حليفَ رِضاً   وشرُّ بُعْدِىَ عنه وهو غَضْبانُ
عندى اصطبارٌ وأَما إِنَّنى جَزِعٌ   يوم النَّوَى فلِوَجْدٍ كاد يَبْرِينى
خليلَىَّ ما وَافٍ بعهدِىَ أَنتما   إذا لم تكونَا لى على مَنْ أُقاطعُ
أَمُنْجِزٌ أَنتمُ وعداً وَثِقْتُ بـه   أَم اقتفيتم جميعاً نَهْجَ عُرقوبِ؟
فيومٌ لنـا ويومٌ علينـا   ويومٌ نُسَـاءُ ويومٌ نُسَـرّ

٧ — اذكر ثلاثة مواضع من مسوغات الابتداء بالنكرة ، ذكرها الشارح ولم يذكرها ابن مالك فى الألفية .

٨ — أعرب ما تحته خط مما يأتى ، ثم اشرح البيت الأول شرحاً أدبياً :

(هل من خالقٍ غيرُ اللهِ يرزُقكم؟ — فإذا هى شَاخِصةٌ أبصارُ الذين كفروا)

المجدُ والشرفُ الرفيعُ صحيفةٌ   جُعلت لها الأَخلاقُ كالعُنوانِ
فلا تحسدنْ يوماً على فضلِ نعمة   فحسْبُكَ عارٌ أَن يُقَالَ حَسُودُ
أُعَلِّلُ النفسَ بالآمالِ أَرقُبُها   ما أَضيَقَ العيْشَ لولا فُسحةُ الأَملِ
لَعَمْرُكَ ما يُغنى الثَّرَاءُ ولا الغِنَى   إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاقَ بها الصَّدر
نُبِّئتُ نُعْمَى عَلَى الهِجرانِ عاتِبةً   سَقْياً ورَعْياً لذاكَ العاتِبِ الزّارِى

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا(١)

(تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْمًا، وَالخَبَرْ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّداً عُمَــرْ
كَكَانَ؛ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ بَرِحَا
فَتِىءَ ، وَانْفَكَّ، وَهٰذِى الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَولِنَفْيٍ ، مُتْبَعَهْ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ «ما» كَأَعْطِ مادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا)(٢)

لما فرَغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرَع فى ذكر نواسخ الابتداء(٣) ، وهى قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعالُ المقارَبة ،

---

(١) أى نظائرها التى تشابهها فى العمل ، وخص « كان » بالذكر ، لأنها اختصت عن الباقى بأحكام وتصرفات ستأتى .

(٢) « كان » : فاعل ترفع مقصود لفظها « المبتدأ » مفعول ترفع « اسماً » حال منه « والخبر » مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده « تنصبه » مضارع فاعله يعود على كان ، والضمير البارز مفعوله ، والجملة تفسيرية لا محل لها . «ككان » الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقد سلف مثله « سيداً عمر » خبر كان مقدم واسمها مؤخر ، والجملة مقول القول المحذوف . «ككان » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم مقصود لفظه « ظل » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه أيضاً « بات ، أضحى . . . إلخ » معطوفات على ظل بإسقاط العاطف — فيما عدا صار ، وانفك « وهذى » ها حرف تنبيه و « ذى » اسم إشارة مبتدأ « الأربعة » بدل من اسم الإشارة — أو عطف بيان «لشبه» متعلق بمتبعه « نفى » مضاف إليه « أو لنفى » معطوف على ما قبله «متبعه» خبر المبتدأ . « ومثل » خبر مقدم « كان » مضاف إليه مقصود لفظه « دام » مبتدأ مؤخر « مسبوقاً » حال من دام « بما » جار ومجرور متعلق بمسبوقاً « كأعط » الكاف جار لقول محذوف كما سبق مرات « أعط » أمر فاعله أنت . ومفعوله الأول محذوف — أى المحتاج مثلا « ما » مصدرية ظرفية « دمت مصيباً » دام واسمها وخبرها « درهماً » مفعول ثان لأعط .

(٣) سميت نواسخ ؛ لأنها تحدث نسخاً — أى تغييراً فى الاسم وفى حركة الإعراب . وتسمى : الأفعال الناقصة أيضاً ، لأن كل فعل منها يدل على معنى ناقص لا يتم بالمرفوع كالفاعل — بل لا بد من المنصوب .

وظَنَّ وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، « ولا » التى لنفى الجنس ، وإنَّ وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً — إلا «ليس» ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسِىُّ — فى أحد قَوْلَيْهِ ، وأبو بكر ابن شُقير[1] — فى أحد قوليه — إلى أنها حرف[2] . وهى ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوع بها اسماً لها ، والمنصوب بها خبراً لها .

وهذه الأفعال قسمان : منها مايعمل هذا العمل بلا شرط[3]، وهى : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس . ومنها مالايعمل هذا العمل إلا بشرط ، وهو قسمان ؛ أحدهما : مايشترط فى عمله أن يسبقه نفىٌ لفظاً أو تقديراً ، أو شبه نفى[4] ، وهو أربعة : زال ، وبَرِحَ ، وفتِىء ، وانْفَكَّ ؛ فمثال النفى لفظاً : مازال زيد قائماً ، ومثاله تقديراً قوله تعالى : (قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) — أى : لاتفتؤ ، ولايحذف

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير النحوى ، بغدادى فى طبقة ابن السراج . ألف كتاباً مختصراً فى النحو ، والمذكر والمؤنث ، والمقصور والممدود . وتوفى سنة ٣١٧ هـ .

(٢) حجتهم : أنها تدل على معنى يدل عليه الحرف وهو النفى ، وأنها جامدة لا تتصرف مثله . ورد عليهم بقبولها علامات الأفعال ، كتاء التأنيث ، وتاء الفاعل .

(٣) هنالك أمور عامة تشترك فيها جميعها ، منها : أنه يشترط فى عملها أن يتأخر اسمها عنها ، وأن يكون خبرها غير إنشائى ، وألا يكون جملة فعلية ماضوية — ما عدا كان ، ولا يصح حذف معموليها معاً ولا حذف أحدهما — إلا « ليس » فيجوز حذف خبرها — وإلا « كان » فيجوز فى بعض أساليبها أنواع من الحذف كما سيأتى ذلك بعد .

(٤) إنما اشترط ذلك ، لأن الجملة مقصود بها الإثبات ، وهذه الأفعال معناها النفى ، فإذا نفيت انقلبت إثباتاً ، لأن نفى النفى إثبات . وسواء كان النفى بالحرف كما مثل ، أو بفعل موضوع للنفى كليس — أو يستلزمه كأبَى . أو باسم كغير .

النافى معها قياساً إلا بعد القَسم[1] كالآية الكريمة . وقد شَذَّ الحذف بدون القَسم ، كقول الشاعر :

٦٠ـ وَأَبرَحُ ـ ما أَدَامَ اللهُ قَــوْمِى ـ بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيــدا

أى : لا أبرح منتطقاً مجيداً — أى صاحبَ نطاقٍ وجَواد ، ما أدام الله قومى ، وَعَنى بذلك أنه لايزال مُستغنياً مابقى له قومُه ، وهذا أحسن ماحُمِل عليه البيتُ[2] .

ومثال شبه النفى — والمراد به النهى — كقولك : لاتزل قائماً ، ومنه قوله :

٦١ـ صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَــلالٌ مُبِينُ

---

(١) بشرط أن يكون النافى « لا » أو « لن » ، وأن يكون الفعل مضارعاً .ويشترط فى خبر « زال » : ألا يقع بعد إلا ؛ فلا يصح ما زال النجم إلا بعيداً ، وتأتى « برح » تامة كقوله تعالى : (وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح) أى لا أنتقل. وكذلك انفك، نحو: ما انفكت حلقات السلسلة — أى ما انفصلت.

٦٠ — هو الخداش بن زهير .

اللغة والإعراب : منتطقاً : لابساً نطاقاً ، والنطاق : الحزام الذى يشد به الوسط ، وقد يكون منتطقاً من النطق وهو الإبانة والإفصاح فى الثناء على قومه. أبرح : مضارع ناقص واسمها أنا ، ولا النافية مقدرة ؛ لأن أبرح ملازمة للنفى « ما » مصدرية ظرفية فى محل نصب بمنتطقاً « أدام الله قومى » فعل وفاعل ومفعول « بحمد الله » متعلق بمحذوف حال من اسم أبرح ، ومضاف إليه « منتطقاً مجيداً » خبران لأبرح (والمعنى) سأبقى مدى الحياة فارساً ناطقاً بمآثر قومى ، ما داموا وما دامَ مجدهم وعزهم (والشاهد) فى أبرح حيث استعمل بدون نفى أو شبهه ، مع كونه غير مسبوق بالقسم — شذوذاً .

(٢) وقيل إن أبرح غير منفية لا لفظاً ولا تقديراً ، وهى تامة بمعنى أزول. والمعنى : أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقاً مجيداً ، ولا شاهد فيه .

٦١ — لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : صاح : منادى مرخم بحذف حرف النداء وترخيمه شاذ ، لأنه نكرة ، ولا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم « لا » ناهية « ذاكر الموت » خبر تزل ومضاف إليه وباقى الإعراب ظاهر (والمعنى) اجتهد ياصاحبى واستعد للموت فى كل لحظة ولا تنس ذكره ، فنسيانه ضلال ظاهر (والشاهد) فى « ولا تزل » حيث عمل مضارع « زال » عمل كان ، لسبقه بحرف النهى — وهو شبيه بالنفى .

والدعاء ، كقولك : لايزالُ اللهُ مُحْسِنًا إليكَ ، وقول الشاعر :

٦٢ـ ألا يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ ، عَلَى الْبِلَى، ولازالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : « وهذى الأربعة — إلى آخر البيت » .

(القسم الثانى) مايُشترط فى عمله أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية، وهو « دام » ، كقولك : أعْطِ مادُمْتَ مُصِيباً دِرهماً ، أى: أعط مدة دوامك مصيباً درهماً ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مادُمْتُ حَيًّا)، أى : مدة دوامى حياً[1] .

ومعنى ظَلَّ[2] : اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنى بات : اتصافه به ليلا ، وأضحى : اتصافه به فى الضُّحَى ، وأصبح : اتصافه به فى الصباح ، وأمسى : اتصافه به فى المساء ؛ ومعنى صار : التحوُّل من صفة

---

٦٢ — مطلع قصيدة لغيلان بن عقبة، المشهور بذى الرمة من شعراء بنى مروان.

اللغة والإعراب : مَيّ : اسم محبوبته . منهلا : منسكباً . جرعائك : المراد ما حول دارك ، والجرعاء — مؤنث الأجرع — الرملة المستوية التى لا تنبت شيئاً . القطر : المطر اسم جنس جمعى لقطرة . « ألا » أداة إستفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء والمنادى محذوف — أى يا هذه « اسلمى » فعل أمر دعاء بالسلامة « دار » منادى منصوب مضاف إلى مىّ « منهلا » خبر زال مقدم « القطر » اسمها مؤخر « بجرعائك » متعلق بمنهلا (والمعنى) يدعو للدار محبوبته مىّ بالسلامة من حوادث الزمان والفناء ، وأن يستمر نزول المطر بساحتها ؛ لتبقى خصبة نامية ، فيسعد بها أهلها ولا يهجرونها (والشاهد) فى لازال ؛ حيث عملت عمل « كان » لتقدم شبه النفى عليها وهو الدعاء .

(١) أما غير المصدرية كالنافية ، نحو : ما دام شىء ، وغير الظرفية كيسرنى ما دمت مجداً — أى دوامك — فدام فيهما تامة بمعنى بقى ، والمنصوب حال . وكذلك إذا لم تذكر ما نحو : لو دام الغلاء تعب الناس . ويشترط أن تكون بلفظ الماضى على الأرجح .

(٢) أى مع معموليها. أما معناها وحدها فهو مطلق حدث فى زمن ماض نهارى

إلى صفة أخرى[١] ، ومعنى ليس : النفىُ ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال[٢] نحو : ليس زيد قائماً ، أى : الآن وعند التقييد بزمن على حَسَبِه نحو : ليس زيد قائماً غداً . ومعنى مازال وأخواتها : مُلازمة الخبر المخبَرَ عنه على حسب مايقتضيه الحال نحو : مازال زيد ضاحكاً – ومازال عمرو أزرق العينين . ومعنى دام : بقى واستمر .

* * *

(وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِـــلاَ   إنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ)[٣]

هذه الأفعال على قسمين : أحدهما مايتصرف[٤] ، وهو ماعدا ليس ودام. والثانى مالايتصرف ، وهو ليس ودام ، فَنَبَّه المصنف بهذا البيت على أن مايتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى ، وذلك هو المضارع نحو : يكون زيد قائماً ، قال الله تعالى : (وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) ، والأمر نحو : كُونُوا قائمين بِالْقِسْطِ قال الله تعالى :

(١) مثل صار فى العمل ما هو بمعناها من الأفعال وذلك : آض – عاد – رجع – عاد – استحال – قعد – حار – ارتد – تحول – غدا – راح .

(٢) أى لنفى حدث خبرها فى الحال . ولم تدل على الماضى ، لأن شبهها بالحرف جردها عن الزمان . لكن حدثُ خبرها احتاج إلى زمن فحمل على الحال لقربه .

(٣) « وغير » مبتدأ « ماض » مضاف إليه « مثله » حال مقدم من فاعل عمل « قد » حرف تحقيق « عملا » فاعله يعود على غير الماضى والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان غير الماضى » كان واسمها ومضاف إليه « منه » متعلق باستعمل « استعملا » فعل ونائب الفاعل يعود إلى غير الماضى والألف للإطلاق والجملة خبر كان ، وجواب الشرط محذوف – أى إن كان غير الماضى مستعملا فإنه يعمل مشابهاً للماضى .

(٤) منها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال – وفتىء – وبرح – وانفك؛ فإنه لا يستعمل منها إلا الماضى والمضارع واسم الفاعل ، والباقى يتصرف تصرفاً تاماً ؛ فيجيء منه الأفعال الثلاثة ، والمصدر ، واسم الفاعل .

(قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) ، واسم الفاعل نحو : زيد كائن أخاك ، وقول الشاعر :

٦٣- وما كلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أخاكَ ، إذا لم تُلْفِهِ لكَ مُنْجِدا

والمَصْدر كذلك ، واختلف الناسُ فى « كان » الناقصة : هل لهامصدر أم لا ؟ والصحيح أن لها مصدراً ، ومنه قوله :

٦٤- بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فى قَوْمِهِ الْفَتَى وكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

---

٦٣ — لم ينسب لقائل .

اللغة والإعراب : منجداً : مغيثاً ومساعداً . « ما » نافية حجازية « كل » اسمها « من » اسم موصول مضاف إليه « كائناً » خبر ما ، وهو اسم فاعل من كان الناقصة ، واسمها يعود على من « أخاك » خبر كائناً منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف إلى الكاف « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « تلفه » مجزوم بلم بحذف الياء ، والهاء مفعول أول « منجداً » مفعول ثان « لك » متعلق بمنجداً (والمعنى) ليس كل من يظهر البشر والطلاقة أخاً لك تركن إليه وتعتمد عليه — ما لم تجده عوناً لك ومساعداً عند الملمات (والشاهد) فى كائناً ، فإنه اسم فاعل من كان الناقصة ، وقد عمل عملها (فائدة) من الأساليب الشائعة : سأفعل هذا كائناً ما كان — أو كائناً من كان . وللنحاة فى إعرابه أقوال ، أيسرها : أن كائناً حال مما قبله ، وهو اسم فاعل كان الناقصة ، واسمها مستتر تقديره « هو » يعود على الشىء السابق ، و « ما » أو « من » — نكرة موصوفة مبنية على السكون فى محل نصب خبر كائن « كان » فعل ماض تام وفاعله يعود على ما أو من ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة « ما » أو «من» والتقدير : سأفعل ذلك كائناً شيئاً — أو إنساناً — كان.

٦٤ — لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : « ببذل » متعلق بساد « وحلم » معطوف عليه « فى قومه » متعلق بساد « لفتى » فاعل ساد « وكونك » الواو عاطفة « كون » مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة ، مضاف إلى اسمه وهو كاف الخطاب ؛ فهى فى محل جر بالإضافة وفى محل رفع اسم كان « إياه » خبر كون من جهة النقصان « عليك » متعلق بيسير الواقع خبر كون من جهة ابتدائيته (والمعنى) أن الفتى يسود فى قومه وينبه ذكره بهاتين الصفتين : بذل المال والحلم ، وسعيك للاتصاف بهما لتكون مثله — سهل عليك ويسير (والشاهد) فى : وكونك ، حيث عمل المصدر عمل فعله الناقص فى رفع الاسم ونصب الخبر .

وما لايتصرف منها — وهو دام ، وليس[1] — وما كان النفىُ أوشِبْهُه شرطاً فيه — وهو زال وأخواتها — لايُستعمل منه أمر ولامصدر .

* * *

(وفى جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَــرْ   أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ)[2]

مُراده أن أخبار هذه الأفعال — إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولاتأخيرها عنه — يجوز توَسُّطها بين الفعل والاسم ، فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك : كان فى الدار صاحبُها ؛ فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً . ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك : كان أخى رفيقى ؛ فلايجوز تقديم رفيقى — على أنه خبر — لأنه لايُعلمُ ذلك ، لعدم ظهور الإعراب . ومثال ما توسط فيه الخبر قولك : كان قائماً زيدٌ ، قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) . وكذلك سائر أفعال هذا الباب — من المتصرف ، وغيره — يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور[3] ونقَلَ صاحب

---

(١) قال ابن هشام : « ليس » باتفاق ، و « دام » عند الفراء وكثير من المتأخرين ، ورجح الصبان أن لدام الناقصة مصدراً ، وقد قدر العلماء فى قوله تعالى : (ما دمت حياً) — مدة دوامى حياً .

(٢) « وفى جميعها » متعلق بتوسط وهو مضاف إلى ها « توسط » مفعول أجز « الخبر » مضاف إليه « وكل » مبتدأ « سبقه » مفعول حظر والهاء مضاف إليه عائدة على الخبر ، من إضافة المصدر لفاعله « دام » مفعوله قصد لفظه « حظر » فاعله يعود إلى « كل » والجملة خبر المبتدأ — أى وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها .

(٣) هو أن تخلو من موجب التقديم والتأخير .

والخلاصة : أن لخبر كان وأخواتها ست حالات .

(أ) وجوب التأخر عن الاسم ، وذلك إذا كان إعرابهما غير ظاهر ، ولا يمكن تمييز أحدهما عن الآخر ؛ كالمثال الذى ذكره الشارح . أو إذا كان الخبر محصوراً بإلا المسبوقة بالنفى ، أو بإنما ، نحو : ما كان المعلم إلا مرشداً — إنما كان المعلم مرشداً .

(ب) وجوب التقدم على الاسم فقط ، وذلك إذا كان الاسم مضافاً إلى ضمير=

الإرشاد[1] خلافاً فى جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب

= يعود على شىء متصل بالخبر ، مع وجود ما يمنع تقدم الاسم على الأداة ، نحو : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ؛ فلا يجوز تأخير الخبر عن الاسم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة — ولا تقديمه على « أن » لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول .

(ج) وجوب التقدم على العامل والاسم ، وذلك إذا كان الخبر مما له الصدارة ؛ كأسماء الاستفهام و « كم » الخبرية نحو أين كان أخوك ؟ وكم مرة كانت زيارتك لنا ، ولا يصح فى هذه الحالة أن يكون العامل الناسخ « ليس » ؛ لأن خبرها لا يجوز أن يسبقها على الأصح .

(د) امتناع التقدم على العامل واسمه ، مع جواز التوسط بينهما ، أو التأخر عنهما معاً وذلك إذا كان العامل مسبوقاً بأداة لها الصدر ، ولا يجوز الفصل بينها وبينه ، نحو : هل كان على صديقك ؟ فلا يجوز التقدم على « هل » لأن لها الصدارة ، ولا على « كان » لئلا يفصل بين هل والفعل . ويجوز التوسط بينهما أو التأخير عنهما .

(هـ) وجوب التقدم على الناسـخ واسمه — أو التوسط بينهما ؛ وذلك إذا كان الإسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل نحو : كان فى الدار صاحبها — وكان غلام هند بعلها ، فيجوز أن تقول : فى الدار كان صاحبها — وغلام هند كان بعلها ، بنصب غلام ؛ لأنه ليس ما يمنع من التقديم ، ولا يجوز فى المثالين التأخير . وكذلك إذا كان الاسم محصوراً فيه ، تقول : ما حاضراً كان إلا على — وما كان حاضراً إلا علىّ ، ولا يجوز تقديم المحصور فيه لئلا يفسد الحصر .

(و) جواز الأمور الثلاثة ؛ وهى التأخر ، والتقدم على العامل ، والتوسط بينه وبين الاسم ، وذلك فى غير ما سبق ، نحو : كان الخطيب مؤثراً — وكان مؤثراً الخطيب — ومؤثراً كان الخطيب . وهذه الأحوال تنطبق على جميع أخبار النواسخ فى هذا الباب ، ما عدا : « ما زال وأخواتها » و « مادام » و « ليس » فى بعض أمثلة إفرادية ستذكر بعد .

(١) هو الإمام العالم أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى ، صحب المبرد وقرأ عليه الكتاب وبرع فيه ، وكان نحوياً جليل القدر ، وله كتاب الإرشاد فى النحو ، وشرح الفصيح ، والمقصور والممدود . وسكن بغداد إلى أن توفى سنة ٣٤٧ هـ .

جوازه[1] ، قال الشاعر :

٦٥– سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَــواء عالمٌ وَجَهُولُ

وذكر ابْنُ مُعْطٍ أن خبر « دام » لايتقدم على اسمها ؛ فلا تقول : لاأصاحبك مادام قائماً زيد ، والصواب جوازه ، قال الشاعر :

٦٦– لاطِيبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الموْتِ وَالْهَرَمِ

---

(١) قال تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر .

٦٥ — هو للسموأل بن عادياً ، الشاعر الجاهلى المشهور ، الذى يضرب به المثل فى الوفاء — من قصيدته المشهورة التى مطلعها :

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرضُهُ ... فكلُّ رِداءٍ يرتديهِ جميـــلُ

اللغة والإعراب : « سلى » فعل أمر وياء المخاطبة فاعل « إن جهلت » شرط وفاعله ، وجواب الشرط محذوف « الناس » مفعول سلى « عنا » متعلق به « وعنهم » معطوف على عنا « فليس» الفاء للتعليل، وليس فعل ناقص « سواء» خبر ليس مقدم « عالم » اسمها مؤخر « وجهول » معطوف على عالم (والمعنى) سلى الناس عنا وعن أولئك الذين تقارنينهم بنا — إن كنت تجهلين حالنا وحالهم — لتدركى الفرق الشاسع بيننا ؛ فليس يستوى العالم بالشىء والجاهل به (والشاهد) تقديم خبر ليس— وهو سواء — على اسمها، وذلك جائز؛ خلافاً لمن منع ذلك.

٦٦ — لم يعرف قائل هذا الشاهد .

اللغة والإعراب : بادكار : بتذكر ، وأصله : إذتكار ، قلبت تاء الافتعال ذالا ثم قلبت الذال دالا وأدغمتا . « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « طيب » اسمها مبنى على الفتح « للعيش » متعلق بمحذوف خبرها « ما » مصدرية ظرفية « دامت » فعل ماض ناقص والتاء علامة التأنيث « منغصة » خبر مقدم « لذاته » اسم دام مؤخر ومضاف إليه « بادكار » متعلق بمنغصة « الموت » مضاف إليه « والهرم » معطوف على الموت ، وقد فصل بين منغصة ومعمولها وهو « بادكار » — بأجنبى وهو « لذاته » وهو غير سليم (والمعنى) لا لذة ولا راحة للإنسان فى العيش والحياة ، ما دامت لذاتها تتكدر بتذكر الموت والكبر (والشاهد) تقديم خبر دام وهو منغصة — على اسمها ، وقيل : إن اسمها ضمير مستتر ومنغصة خبرها ، ولذاته نائب فاعل بمنغصة لأنه اسم مفعول . وعلى ذلك فلا شاهد فيه ، ولا يصلح للرد على ابن معط .

وأشار بقوله : « وكلُّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ » إلى أن كل العرب — أو كل النحاة — منَع سَبْق خبر « دام » عليها ، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر « دام » على « ما » المتصلة بها ، نحو : لاأصحبك قائماً مادام زيد — فمسلَّم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «مادام» وحدها ، نحو : لاأصحبك ماقائماً دام زيد — وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ فى شَرْحِه — ففيه نظر ، والذى يظهر أنه لايمتنع تقديمُ خبر دام على دام وحدها ؛ فتقول : لاأصحبك ماقائماً دام زيد ، كما تقول : لاأصحبك مازيداً كَلَّمْتَ .

* * *

(كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ «ما» النَّافِيَهْ   فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً ، لاَ تَالِيَهْ)[1]

يعنى أنه لايجوز أن يتقدمَ الخبر على «ما» النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان : أحدهما : ماكان النفى شرطاً فى عمله ، نحو «مازال» وأخواتها ؛ فلا تقول : قائماً مازال زيد . وأجاز ذلك ابن كَيْسَان[2] والنحاس . والثانى : مالم يكن النفى شرطاً فى عمله ، نحو : ماكان زيد قائماً ؛ فلا تقول : قائماً ماكان زيد ، وأجازَه بعضهم[3] .

---

(١) « كذاك » خبر مقدم « سبق » مبتدأ مؤخر « خبر » مضاف إليه وهو فاعل لسبق ، من إضافة المصدر لفاعله « ما » مفعول سبق « النافية » صفة لها « بها » متعلق بجيء « متلوة » حال من الهاء فى بها « لا » حرف عطف « تالية » معطوفة على متلوة .

(٢) هو أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوى ، كان يحفظ المذهبين : البصرى والكوفى ؛ لأنه أخذ عن المبرِّد وثعلب لكنه إلى مذهب البصريين أميل . وكان يقصد مجلسه الناس من جميع الطبقات ؛ لغزارة علمه وأدبه ، وكان إقباله على الفقراء كإقباله على السادة والعظماء ، ومن تصانيفه : المهذب فى النحو ، وعلل النحو ، وما اختلف فيه البصريون والكوفيون .. وغير ذلك . وتوفى سنة ٣٢٠ هـ .

(٣) الجواز مبنى على رأى جمهور البصريين الذين يقولون : إن « ما » النافية لا تستوجب أن تكون فى صدر الكلام ، فأجازوا أن يتقدم خبر الناسخ بها عليها مطلقاً . ووافقهم ابنا كيسان والنحاس على ذلك ؛ إذا كان =

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفى بغير «ما» — يجوز التقديم ؛ فتقول : قائماً لم يزل زيد — ومنطلقاً لم يكن عمرو ، ومنعهما بعضهم[1] .

ومفهوم كلامه أيضاً جوازُ تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفى بما ، نحو : ماقائماً زال زيد — وما قائماً كان زيد ، ومنعه بعضهم .

* * *

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ «لَيْسَ» اصْطُفِى ، وَذُو تَمَـامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْـتَفِى
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فى فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِى)[2]

اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر «ليس» عليها ؛ فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج[3] وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف —

= من النواسخ التى يشترط فيها النفى ؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب ، فكأنه لم يكن — بخلاف النوع الثانى .

(١) ذكر ابن مالك فى الكافية : أن ذلك جائز عند الجميع .

(٢) «ومنع» مبتدأ «سبق» مضاف إليه «خبر» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «ليس» مقصود لفظه مفعول سبق «اصطفى» مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على منع والجملة خبر المبتدأ «وذو» مبتدأ «تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» متعلق بيكتفى . وجملة يكتفى وفاعله العائد على ما صلة الموصول . «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة ما وهو مضاف إلى الضمير «ناقص» ، خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «فى فتىء» متعلق بقفى «ليس — زال» معطوفان على فتىء بإسقاط العاطف «دائما» حال من ضمير قفى وهو مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود على النقص ، والجملة خبر المبتدأ . وتقدير البيت : وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص اتبع دائما فى فتىء ، وليس ، وزال .

(٣) الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج النحوى كان عالما فاضلا ، وكانت صناعته خرط الزجاج ، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد لتعلمه . وكان يعطيه كل يوم درهماً ليبالغ فى تعليمه ، وما زال يلازمه حتى نبغ فى النحو . وله تصانيف كثيرة منها : شرح أبيات سيبويه . ومختصر النحو ، وتوفى ببغداد سنة ٣١٦ هـ .

إلى المنع ، وذهب أبو على الفارسى وابن بَرهان[١] إلى الجواز ؛ فتقول : قائماً ليس زيد ، واختلف النقل عن سيبويه ؛ فنسب قومٌ إليه الجوازَ ، وقومٌ المنعَ ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تقَدُّم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ماظاهره تقَدُّم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها ؛ وتقريره[٢] : أن « يوم يأْتيهم » معمولُ الخبر الذى هو « مصروفاً » ، وقد تقدم على « ليس » قال : ولايتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل[٣] .

وقوله : « وذوتمام — إلى آخره » معناه أن هذه الأَفعال انقسمت إلى قسمين : أحدهما : مايكون تاماً وناقصاً ، والثانى : مالايكون إلا ناقصاً . والمراد بالتام : مايكتفى بمرفوعه ، وبالناقص : مالايكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكل هذه الأَفعال يجوز أن تُستعمل تامةً ، إلاَّ « فتىء » ، و « زال »

---

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن برهان النحوى . كان أول أمره منجماً ثم صار نحوياً ضليعاً فى العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب ، وكان متعصباً لأبى حنيفة محترماً بين أصحابه ، وفيه زهد وورع . يتكبر على أولاد الأغنياء ، ويقبل على الطلبة الغرباء ، وتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

(٢) أى بيان وجه دلالته .

(٣) هذا هو الغالب والكثير . وقد يخالف ؛ فقد أجازوا تقديم معمول خبر إن على اسمها دون الخبر ؛ فيقولون ؛ إن عندك علياً مقيم — ولا يقولون : إن مقيم علياً . وقدموا معمول الفعل المنفى بلم أو لن — دون الفعل ، كمحمداً لم — أو لن — أكلمه . ومعمول الفعل الواقع بعد أمّا الشرطية — دونه ؛ نحو : (فأما اليتيم فلا تقهر » هذا . ويقول المانعون : إن « يوم » معمول لمحذوف — أى ألا يعرفون يوم يأتيهم ، وجملة ليس مصروفاً حال منه . أو إن « يوم » مبتدأ مبنى على الفتح لإضافته لجملة يأتيهم ، وليس مصروفاً خبر ، والضمير فى ليس يعود له — لا العذاب .

التى مضارعها يَزال — لاالتى مضارعها يزُول ؛ فإنها تامة[1] نحو : زالت الشمس ، و « ليس » فإنها لاتُستعمل إلا ناقصة .

ومثال التام قولهُ تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُوعُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ) — أى : إنْ وُجد ذو عسرة ، وقولهُ تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقولُه تعالى : (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) .

(ولَايَلِى الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَــرْ إلاَّ إذَا ظَرْفًا أَتَىَ أَو حَرْفَ جَرّ)[2]

يعنى أنه لايجوز أن يَلِىَ «كان» وأخواتِها — معمولُ خبرها الذى ليس بظرف ولاجار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم نحو : كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً ، وهذه ممتنعة عند البصريين[3] وأجازها الكوفيون .

الثانى : أن يتقدم المعمولُ والخبر على الاسم ، ويتقدم المعمول على

---

(١) وقاصرة كذلك ، ومعناها انتقل ، ومصدرها الزوالُ . ومثلها زال التى مضارعها يزيل ؛ فإنها فعل تام متعد إلى مفعول . ومعناه ميز : تقول : زل ضأنك عن معزك — أى ميزه ، ومصدره الزيل .

(٢) « لا » نافية « يلى العامل معمول الخبر » فعل ومفعوله وفاعله ومضاف إليه « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف زمان مضمن معنى الشرط « ظرفاً » حال من ضمير أتى « أتى » فعل ماض وفاعله يعود على معمول الخبر « أو حرف جر » معطوف على ظرفاً ومضاف إليه ، وجملة أتى وفاعله فى محل جر بإضافة إذا ، وهى فعل الشرط وجواب الشرط محذوف — أى فإنه يليه . وهذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، والتقدير : ولا يلى معمول الخبر العامل فى حال ما إلا فى حالة مجيئه ظرفاً أو حرف جر ؛ للتوسع فيهما .

(٣) لأنه يلزم الفصل بينها وبين اسمها بأجنبى — بناء على أن معمول المعمول ليس فى معنى المعمول .

الخبر نحو : كان طعامَكَ آكِلاً زيد ، وهى ممتنعة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين[1] .

ويخرج من كلامه : أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم ، وقُدِّم الخبر على المعمول — جازت المسألة[2] ؛ لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرها ؛ فتقول : كان آكِلاً طعامَكَ زيد ، ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً — جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين[3] نحو: كان عندك زيد مقيما — وكان فيك زيد راغباً.

* * *

(وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ)[4]

يعنى أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ماظاهِرُه أنه وَلِيَ «كان» وأخواتها معمول خبرها — فَأَوِّلْهُ عَلَى أَنَّ فى «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن[5] وذلك نحو قوله :

---

(١) حجتهم : أن الخبر يجوز تقديمه ، والمعمول مكمل للخبر فهو كالجزء منه فيتبعه .

(٢) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو (وأنفسهم كانوا يظلمون).

(٣) لأنه يتوسع فيهما .

(٤) «مضمر» مفعول مقدم لانو «الشأن» مضاف إليه ، «اسماً» حال من فاعل انو «إن» شرطية «وقع» فعل الشرط وسكن للوقف «موهم» فاعله «ما» اسم موصول مضاف إليه «استبان» فعل ماض «أنه» حرف توكيد ونصب والهاء اسمها «امتنع» الجملة خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل استبان ، أى استبان امتناعه ، والجملة صلة الموصول .

(٥) ضمير الشأن أو القصة : هو ضمير يرمز به للشأن — أى الحال المراد الكلام عليها ، والتى سيدور الحديث فيها بعده مباشرة ، ولا يقع إلا مبتدأ ، أو يكون أصله مبتدأ ثم دخل عليه ناسخ . ولابد له من جملة متأخرة عنه تفسره وتوضح الغرض منه ، وتكون خبراً له الآن أو بحسب أصله ، ومرجعه يعود إلى مضمونها . ولا يفسر بمفرد . وهو يكون للمفرد ؛ فلا يكون للمثنى ولا للجمع مطلقاً .

٦٧ — قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فهذا ظاهره أنه مثل : كان طعامَك زيد آكلاً ، ويتخرّج على أن فى « كان » ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن ، وهو اسم كان .

ومما ظاهره أنه مثل : كان طعامك آكلا زيد — قوله :

٦٨ — فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِمْ   وَلَيْسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِى المَسَاكِينُ

---

٦٧ — للفرزدق من قصيدة يهجو فيها قوم جرير ويتهمهم بالخيانة والفجور .

اللغة والإعراب : قنافذ : جمع قنفذ وهو حيوان شائك معروف يضرب به المثل فى السرى ، فيقال : هو أسرى من قنفذ ؛ لأنه ينام نهاراً ، ويصحو ليلا ليبحث عما يقتات به . هداجون : جمع هداج — صيغة مبالغة من الهدجان أو الهدج ، وهو مشية الشيخ الضعيف . عطية : أبو جرير « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف « هداجون » صفة له « حول » ظرف مكان متعلق بهداجون « بيوتهم » مضاف إليه « بما » الباء جارة للسببية « ما » اسم موصول فى محل جر « إياهم » مفعول أول لعودا مضاف إلى هم « عطية » اسم كان « عودا » الجملة خبر كاف والألف للإطلاق ومفعول عودا الثانى محذوف وهو عائد الصلة (والمعنى) أن هؤلاء القوم — رهط جرير — كالقنافذ ، يمشون ليلا وراء البيوت للسرقة والفجور مشية الرجل الضعيف المرتعش ، لئلا يشعر بهم أحد ، وقد عودهم ذلك عطية أبو جرير (والشاهد) تقديم « إياهم » وهو معمول الخبر وليس بظرف ولا مجرور — على الاسم وهو « عطية » مع تأخير الخبر ، وذلك على رأى الكوفيين . والبصريون يؤولون ذلك ومثله : على أن اسم كان ضمير الشأن ، وإياهم مفعول لعودا وجملة « عطية عودا » من المبتدأ والخبر خبر كان ، كما ذكر الشارح . وقيل : كان زائدة ، وجملة « عطية » عودا » صلة ما . وقيل اسم كان يعود على « ما » الموصولة ، وجملة « عطية عودا » فى محل نصب خبر كان ، وكان ومعمولاها صلة الموصول . وقيل هذا البيت ضرورة لا يقاس عليها .

٦٨ — هو لحميد بن ثور الأرقط — وكان بخيلا — من قصيدة يصف فيها أضيافاً نزلوا به ، مطلعها :

لامرحباً بوجوه القوم إذ حضروا   كأنهم إذ أناخوها شياطين =

إذا قرىء بالتاء المثناة[1] من فَوْقُ — فيُخَرَّج البيتان على إضمار الشأن.

والتقدير فى الأول : بما كان هو — أى : الشأنُ ؛ فضمير الشأن اسم كان ، وعطية : مبتدأ ، وعَوَّد : خبره ، وإياهم : مفعول عَوَّد ، والجملة من المبتدأ وخبرِه خبر كان ؛ فلم يَفْصِل بين « كان» واسمها معمول الخبر؛ لأن اسمها مُضمر قبل المعمول .

والتقدير فى البيت الثانى : وليس هو — أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكل النوى منصوب بتَلْقى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل ، والمجموع خبر ليس ، هذا بعض ماقيل فى البيتين .

* * *

= اللغة والإعراب : معرسهم : أى مكان نزولهم ليلا . فأصبحوا » فعل تام وفاعله « والنوى عالى » مبتدأ وخبر والواو للحال « معرسهم » مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لمفعوله ، وفاعله يعود على النوى ، والجملة حال من فاعل أصبح « وليس » فعل ماض ناقص « كل النوى » مفعول لتلقى ومضاف إليه « تلقى » الجملة من الفعل والفاعل المستتر خبر ليس « المساكين» اسم ليس مؤخرا (والمعنى) أن هؤلاء الأضياف لما أصبحوا وجلوا نوى التمر الذى أكلوه — كومة فى محل نزولهم لكثرة ما أكلوا ، ولم يكن هؤلاء المساكين يلقون بالنوى كله ، بل كانوا يبتلعون بعض التمر بنواه ؛ لفرط جوعهم وشرههم (والشاهد) فى الشطر الثانى ؛ حيث يدل ظاهره على أن ليس وليها معمول خبرها وهو كل ، وهذا جائز عند الكوفيين . ويقول البصريون : إن اسم ليس ضمير الشأن محذوف — لا المساكين ، و « كل » مفعول مقدم لتلقى ، والنوى مضاف إليه ، و « تلقى المساكين » فعل وفاعل والجملة فى محل نصب خبر ليس . وروى « كلٌّ » بالرفع وعلى هذا تكون اسم ليس وجملة « تلقى المساكين » فعل وفاعل فى محل نصب خبرها ، ولا شاهد فيه ، ورابط جملة ليس باسمها محذوف — أى تلقيه المساكين .

(١) أما إذا قرىء بالياء — وهو الراجح — فيتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى ، والجملة فى محل نصب خبر ليس ، واسمها ضمير الشأن إجماعاً . ولا يجوز أن يكون المساكين اسم ليس مؤخراً وجملة يلقى خبرها ، وإلا لوجب أن يقال : يلقون ، ليطابق فى الجمعية .

(وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِى حَشْوٍ ، كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)[1]

« كان » على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : الناقصةُ ، والثانى : التامةُ ، وقد تقدم ذكرهما ، والثالث : الزائدةُ ، وهى المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين[2] : كالمبتدأ وخبره ، نحو: زيد كان قائم . والفعل ومرفوعه ، نحو : لم يُوجَدْ كان مِثْلُك . والصلة والموصول ، نحو : جاء الذى كان أكرمْتُه . والصفة والموصوف ، نحو : مررت برجل كان قائم . وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف : «وقد تزاد كان فى حشو» . وإنما تنقاس زيادتها بين « ما » ، وفعل التعجب ، نحو: « ما كان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّما » ، ولا تُزَاد فى غيره إلا سماعاً . وقد سُمِعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم[3] : وَلَدَتْ فاطمةُ بنت الخُرْشُب الأَنْمارِيةُ الكَمَلَةَ من بنى عبْسٍ لم يُوجَد كان أفضلُ منهم .

وقد سُمع أيضاً زيادتها بين الصفة والموصوف ، كقوله :

---

(١) « كان » نائب فاعل تزاد مقصود لفظها « فى حشو » متعلق بتزاد « كما » الكاف جارة لقول محذوف و « ما » تعجبية مبتدأ « كان » زائدة « أصح » فعل ماض للتعجب وفاعله يعود إلى ما « علم » مفعول أصح والجملة خبر ما « من » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » الفاعل يعود إلى من ، والجملة صلة ، والألف للإطلاق .

(٢) أى اللذين لا يوجد أحدهما بدون الآخر . قال ابن هشام : بشرط ألا يكونا جاراً ومجروراً ، ومعنى زيادتها : أنها لا تعمل مطلقاً على الأصح ، بل تدل على الزمان الماضى فقط ، ويستغنى عنها فى الكلام .

(٣) القائل : هو قيس بن غالب ، وأولاد فاطمة هذه أربعة — أبوهم زياد العبسى وكان كل واحد نادرة زمانه شجاعة ورفعة شأن . وقد قيل لأمهم : أى بنيك أفضل ؟ فقالت : ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ؛ هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها .

٦٩ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ　　　وَجِيرَانٍ لَنَــا كَانُوا كِرَامِ

وشذّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٠ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَــامَى　　　عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

وأكثر ماتُزَاد بلفظ الماضى ، وقد شذّت زيادتها بلفظ المضارع فى قول أمّ عَقِيل بن أبى طالب :

---

٦٩ — هو للفرزدق من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، وقيل سليمان .

اللغة والإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب خبر لمبتدأ محذوف — أى كيف حالك « إذا » ظرف زمان مضمن معنى الشرط « مررت » الجملة فعل الشرط « بدار » متعلق بمررت « قوم » مضاف إليه « وجيران » معطوف على قوم « لنا » متعلق بمحذوف صفة أولى لجيران « كانوا » زائدة « كرام » صفة ثانية لجيران (والمعنى) كيف يكون حالك وشعورك عند مرورك بديار قومنا وجيراننا المعروفين بالجود والكرم ؟ (والشاهد) زيادة « كانوا » بين الصفة والموصوف . وقال ابن هشام : إنها غير زائدة . وجعل «لنا » خبرها مقدماً ، والواو اسمها ، والجملة صفة لجيران . وقيل إن زيادتها لا تمنع رفعها الضمير على أنها تامة — أو إهمالها وتكون الواو مؤكدة للضمير المستتر فى متعلق « لنا » .

٧٠ — لم يعرف قائله وقد أنشده الفراء .

اللغة والإعراب : سراة : جمع سرى ، وهو السيد الشريف . تسامى : أصله تتسامى — من السمو وهو العلو . المسومة : الخيل التى جعلت عليها سُومة — أى علامة لتترك فى المرعى . العراب : العربية . « سراة » مبتدأ « بنى أبى بكر » مضاف إليه « تسامى » الجملة خبر المبتدأ « كان » زائدة « المسومة » مجرور بعلى ، والجار والمجرور متعلق بتسامى « العراب » نعت المسومة (والمعنى) سادات هذه القبيلة يختالون على تلك الخيول العربية ؛ التى جعلت لها علامات تميزها عما عداها من الخيول (والشاهد) زيادة « كان» بين الجار والمجرور شذوذاً ، ودليل زيادتها : أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٧١- أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

* * *

(وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ)(١)

تحذف « كان » مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إن(٢) ، كقوله :

---

٧١ — قالته فاطمة بنت أسد ، زوج أبي طالب بن عبد المطلب جد النبي عليه السلام — وهي تلاعب ولدها عقيلا ، وترقصه في صغره.

اللغة والإعراب : شمأل : ريح تهب من الشمال : بليل : رطبة — ندية « أنت » مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف زمان فيه معنى الشرط « تهب » فعل الشرط « شمأل بليل » فاعل تهب وصفة ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها . وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام (والمعنى) أنت يا عقيل شريف كريم ذكي الفؤاد فاضل ، ولاسيما وقت هبوب هذه الريح . وهذا جرى على عادة العرب ؛ حيث يكثر الطراق في هذا الوقت ويكون الجدب والقحط (والشاهد) زيادة مضارع « كان » بين المبتدأ والخبر وهذا شاذ ، لأن الأصل في الزيادة أن تكون بلفظ الماضي . وقيل : إن « تكون » عاملة واسمها مستتر تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر لا محل لها — أي أنت ماجد نبيل تكونه ؛ وزيادة غير « كان » مقصور على السماع .

(١) « ويحذفونها » مضارع وفاعله ومفعوله « ويبقون الخبر » كذلك « وبعد » ظرف متعلق باشتهر « إن » مضاف إليه مقصود لفظه « ولو » معطوف على إن « كثيرا » حال من الضمير في اشتهر « ذا » اسم إشارة مبتدأ « اشتهر » فعل ماض وفاعله يعود على ذا ، والجملة خبر المبتدأ .

(٢) أي الشرطية وكذلك « لو » الشرطية . ويجوز معهما أيضاً حذفها مع خبرها دون اسمها وإن كان قليلا ، نحو : المرء مجزى بعمله « إن خير فخير — وإن شر فشر » — أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر ، ونحو : أعط الفقير ولو درهم — أي ولو كان في جيبك درهم . وتحذف مع معموليها وجوباً بعد « إن » الشرطية إذا عوض عنها « ما » في مثل قولهم : افعل هذا إمّا لا — أي إن كنت لا تفعل غيره . وقد يكون الحذف بدون تعويض كقولك لآخر : أتسافر وإن كان البرد شديداً ؟ فيجيبك : نعم وإن — أي أسافر وإن كان البرد شديداً .

٧٢– قَدْ قِيلَ مَاقِيلَ إنْ صِدْقًا وَإنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلاَ ؟

التقدير : إن كان المَقُولُ صدقًا – وإن كان المَقُولُ كذبًا ، وبعد لَوْ، كقولك ائتِنِي بدابَّةٍ ولو حِمَارًا – أى : ولو كان المأتِيُّ به حمارًا(١) .

وقد شذَّ حذفها بعد لَدُن ، كقوله :

٧٣– * مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إتلائِهَا * التقدير : من لَدُ أن كانت شَوْلاً .

---

٧٢ — هو للنعمان بن المنذر ملك العرب فى الحيرة ، يخاطب نديمه الربيع ابن زياد .

اللغة والإعراب : « قيل » ماض مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل « قيل » الثانية مثل السابقة ونائب فاعلها يعود على ما والجملة صلة « إن » شرطية « صدقاً » خبر لكان المحذوفة مع اسمها — أى إن كان القول صدقاً ، « وإن كذبا » مثل إن صدقا ، و « كان » المحذوفة فى الموضعين فعل الشرط ، والجواب محذوف « فما » اسم استفهام مبتدأ « اعتذارك » خبر ومضاف إليه ، « من قول » متعلق باعتذار « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « قيلا » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى قول والألف للإطلاق . والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف — أى إذا قيل قول فما اعتذارك منه ؟ (والمعنى) واضح .

(والشاهد) فى قوله : إن صدقاً ، وإن كذبا ، حيث حذفت فيهما كان واسمها وهو كثير بعد « إن » و « لو » .

(١) ومنه ما ورد فى الحديث الشريف : « التمس خاتماً من حديد » — أى ولو كان الملتمس .

٧٣ — كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل . وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز .

اللغة والإعراب : « شولا » : مصدر شالت النعامة بذنبها عند اللقاح — أو رفعته — فهى شائل ، وقيل جمع شائلة على غير قياس ، والشائلة : الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها ومضى عليها من ولادتها سبعة أشهر أو ثمانية . إتلائها : مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها — أى تبعها . «من» حرف جر « لد » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره : علمت — أو ربيت مثلا « شولا » خبر لكان =

(وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ : «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»)[1]

ذكَر فى هذا البيت: أنَّ «كان» تُحذف بعد «أن» المصدرية، ويُعوَّض عنها «ما» ويبقى اسمها وخبرها، نحو : «أما أنت براً فاقترب» والأصل: أن كنتَ براً فاقترب ؛ فحذفت «كان» فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء، فصار : أنْ أنت براً ، ثم أتى بما عِوَضاً عن «كان» ، فصار : أنْ ما أنت براً ، ثم أدغمت النون فى الميم ، فصار : أمَّا أنت براً، ومثله قول الشاعر :

٧٤ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَــرٍ   فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

= المحذوفة مع اسمها — أى من لدن أن كانت الناقة شولا «فإلى» الفاء عاطفة أو زائدة «إلى إتلائها» جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله . والتقدير : ربيت هذه الناقة — أو علمت كذا وكذا — من وقت أن كانت النياق شوائل إلى أن تبعها أولادها .

(والشاهد) حذف كان مع اسمها وإبقاء خبرها بعد «لد» وهذا شاذ . ويجوز أن يكون «شولا» مفعولا مطلقاً لفعل محذوف — أى من لد شالت الناقة شولا ، أو منصوباً على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينصب «غدوة» بعد لدن ، وعلى هذين التوجيهين لا شاهد فيه لما نحن بصدده .

(١) بعد ظرف متعلق بارتكب «أن» مضاف إليه قصد لفظه «تعويض» مبتدأ «ما» مضاف إليه «عنها» متعلق بتعويض «ارتكب» مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى تعويض ، والجملة خبر المبتدأ «كمثل» الكاف زائدة ، ومثل خبر لمبتدأ محذوف . أو الكاف جارة و«مثل» مجرور بها ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف — أى وذلك كمثل «أما» أن مصدرية مدغمة فى «ما» الزائدة النائبة عن كان المحذوفة «أنت» اسم كان المحذوفة «براً» خبرها «فاقترب» فعل أمر، وجملة : أما أنت براً فاقترب — مضاف إليه لمثل ، مقصود لفظها — أى كمثل هذا المثال .

٧٤ — هو للعباس بن مرداس السلمى ، شاعر عظيم ، أسلم قبل فتح مكة بقليل . =

فأنْ : مصدرية ، و« ما » : زائدة عوضاً عن « كان » ، وأنت : اسم كان المحذوفة ، وذا نفر : خبرها ، ولايجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون «ما» عوضاً عنها ، ولايجوز الجمع بين العوض والمعوَّض ، وأجاز ذلك المبرد ، فيقول : أمّا كُنْتَ منطلقاً انطلقْتُ[1] .

ولم يُسمع من لسان العرب حذفُ «كان» وتعويضُ « ما » عنها ، وإبقاء اسمها وخبرها — إلا إذا كان اسمها ضميرَ مُخَاطَبٍ ، كما مَثَّل به المصنف ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو : أمَّا أنا منطلقاً انطلقْتَ والأَصل : أن كنت منطلقاً — ولا مع الظاهر ، نحو : أما زيد ذاهباً انطلقْتُ ،

= اللغة والإعراب : أبو خراشة : كنية خفاف بن نُدبة ، أحد فرسان قيس وشعرائها ، وهو ابن عم الخنساء الشاعرة المشهورة ، وندبة اسم أمه ، الضبع : الحيوان المعروف ، والمراد هنا السنون المجدبة . « أبا » منادى حذفت منه الياء « خراشة » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى « أما أنت » تقدم إعرابه « ذا » خبر كان المحذوفة منصوب بالألف ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المحذوفة « فإن » الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب « قومى » اسم إن مضاف إلى ياء المتكلم « لم تأكلهم الضبع » الجملة فى محل نصب خبر إن (والمعنى) لا تفخر على يا أبا خراشة لكونك صاحب جماعة كثيرين ؛ فإنى مثلك صاحب منعة بقومى الذين لم تأكلهم السنون العجاف ولا الضباع ، ولم تنل منهم الحروب والأزمات . (والشاهد) حذف كان وحدها بعد أن المصدرية وتعويض « ما » الزائدة منها . وهذا الحذف واجب ، لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، كما ذكر الشارح .

(١) هذا يدل على أن قولهم : لا يجمع بين العوض والمعوض — ليس على إطلاقه بل ذلك هو الغالب الكثير . وقد جاءت « كان » وحدها محذوفة مع بقاء اسمها وخبرها فى قول عبيد الراعى — من قصيدة يخاطب بها عبد الملك بن مروان :

أزْمانَ قومِى والجماعةَ كالذى ... لَزِمَ الرِّحالة أن تَمِيلَ مَمِيلا

— أى أزمان كان قومى مع الجماعة ، فقومى اسم كان المحذوفة ، والجماعة مفعول معه وكالذى خبرها . والسبب فى هذا التقدير : أن المفعول معه لا يقع غالبا إلا بعد جملة .

والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب ، والأصل : أن كان زيد ذاهبًا انطلقتُ ، وقد مَثَّلَ سيبويه — رحمه الله — فى كتابه بأمَّا زيد ذاهباً .

(وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَــــزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ)[١]

إذا جُزِمَ الفعل المضارعُ من « كان » قيل : لم يكُنْ ، والأصل يَكُونُ ، فَحَذَفَ الجازمُ الضمةَ التى على النون ، فالتقى ساكنان : الواو والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار اللفظ : « لم يَكُنْ » والقياس يقتضى أن لا يُحذف منه بعد ذلك شىء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال[٢] ؛ فقالوا : « لم يَكُ » ، وهو حذفٌ جائزٌ — لا لازم . ومذهب سيبويه وَمَنْ تابعه : أن هذه النون لا تُحْذَفُ عند ملاقاة ساكن ؛ فلا تقول : لم يَكُ الرَّجُلُ قائماً ، وأجاز ذلك يونُسُ[٣] ، وقد قرىء ، شاذًا : (لم يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) . وأما إذا لاقت متحركًا فلا يخلوا : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلا — أَوْ لا ؛ فإن كان ضميراً متصلاً لم تُحذف النونُ اتفاقاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه وإلاَّ يَكُنْهُ فلا خيرَ لك فى قَتْلِه »[٤] ،

---

(١) « ومن مضارع » جار ومجرور متعلق بتحذف « لكان » متعلق بمحذوف صفة لمضارع « منجزم » نعت ثان لمضارع « تحذف نون » فعل ونائب فاعل « وهو حذف » مبتدأ وخبر « ما » نافية « التزم » ماض مبنى للمجهول ؛ ونائب الفاعل يعود على حذف، والجملة فى محل رفع صفة لحذف .

(٢) فكان حذفها للتخفيف ، سواء كانت ناقصة أو تامة ، وذلك فى الوصل لا فى الوقف .

(٣) هو أبو عبد الرحمن ، يونس بن حبيب المصرى ، من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، سمع عن العرب ، وروى عن سيبويه وكان بارعاً فى النحو ، وله قياس فيه ومذاهب ينفرد بها ، وأخذ عن الكسائى والفراء ومات سنة ١٨٢ هـ فى خلافة الرشيد .

(٤) أراد سيدنا عمر أن يقتله ، ظناً منه أنه الدجال لشبهه به ، فقال له الرسول ذلك .

فلا يجوز حذف النون؛ فلا تقول: إنْ يَكُهُ — وإلَّا يَكُهُ . وإن كان غير ضمير متصل — جاز الحذف والإثبات، نحو: لم يكن زيد قائماً — ولم يَكُ زيدٌ قائماً . وظاهر كلام المصنف أنه لافرق فى ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرىء : (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا) برفع حسنة وحذف النون ، وهذه هى التامة .

وخلاصة القول : أن شروط حذف النون من « كان » ستة : كونها من مضارع ، مجزوم ، وقد ذكر المصنف هذين . ليس بعده ساكن ، ولا ضمير متصل ، وقد ذكر هذين الشارح . والخامس والسادس : أن يكون الجزم بالسكون ، وأن يكون ذلك فى الوصل ، فلا حذف فى قوله تعالى : (وتكونوا من بعده قوماً صالحين) ؛ لأن الجزم بغير السكون ، ولا فى حالة الوقف ؛ بل ترد النون ، لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة فى الوقف على ذى الحرفين ؛ كلم يَع .

الأسـئلة والتمريـنـات

١ — اذكر الأفعال الناقصة التى لا تعمل عمل « كان » إلا بشروط ، وبين هذه الشروط — مع الإتيان بأمثلة موضحة .

٢ — بعض هذه الأفعال لا يتصرف ، وبعضها يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وضح ذلك . وبين مدى هذا التصرف ، ومثل .

٣ — تأتى « زال » تامة وناقصة . وضح معناها فى الحالتين ، ومثل لما تقول .

٤ — ما حكم خبر ليس ، ودام ، وبرح ؟ من حيث التقدم عليها ، أو على اسمها ، أو تأخيره ، اشرح ذلك موضحا بأمثلة من عندك .

٥ — متى تزاد « كان » ؟ ومتى تحذف وحدها ؟ أو مع اسمها ؟ أو مع اسمها وخبرها ؟ مثل لذلك كله .

٦ — اذكر شروط حذف نون مضارعها ، ووضح ما تقول بالأمثلة .

٧ — يستشهد النحويون بما يأتى : فى باب كان وأخواتها : بين موضع الاستشهاد والرأى الصحيح فيه :

(فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون — أهؤلاء إياكم كانوا =

. . . .

يعملون ؟ — وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة — إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) — الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

غيرُ مُنفَكٍّ أسيرَ هَوًى كلٌّ وَانٍ ليس يعتبرُ

فقلت يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً ولو قطَّعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وَرَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه عَلَى السِّن خيراً لايزالُ يزيدُ

لايأمن الدهرَ ذو بَغْيٍ ولو ملكًا جنودُهُ ضاق عنها السهلُ والجبلُ

وما المرءُ إلا كالشِّهَابِ وَضَوْئِه يَحُورُ رَماداً بعد إذْ هُوَ ساطعُ

٨ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى ، وبين ما فيه من شاهد :

« قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغياً — وردّ الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً) — ألا طعام ولو تمراً .

مَنْ كَانَ مرعَى عَزمِه وهمومِه روضُ الأمانى لم يزَلْ مهزولا

إن السِّلاح جميعُ الناس تحملهُ وليس كلُّ ذواتِ المِخلب السبعُ

فى غُرَفِ الجنة العُليا التى وَجَبت لهم هناك بِسَعْيٍ كَانَ مشكورِ

وَمَنْ يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مريضٍ يَجِدْ مُرًّا به الماءَ الزُّلالا

وقد كَانَ ذِكْرى للفراق يَرُوعُنى فكيف أكون اليوم وهو يقين؟

ولستُ بهَيَّابٍ لمن لايَهَابنى ولستُ أرى للمرء مالايرى ليَا

إذا غَدَا مَلِكٌ باللَّهْوِ مشتَغِلاً فاحكُمْ عَلَى مُلْكِهِ بالوَيْلِ والحَرَبِ

وليسَ بمُغْنٍ فى المَوَدَّةِ شافعٌ إذا لم يكن بين الضُّلوعِ شفيعُ

فَصْلٌ فى مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِنِ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

(إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعْ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ«مَا بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا» ، أَجَازَ الْعُلَمَا)[1]

تقدَّم فى أول باب «كان» وأخواتها ـ أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف ، وَسَبَقَ الكلامُ على «كان» وأخواتها ، وهى من الأفعال الناسخة ، وسيأتى الكلام على الباقى . وذكَر المصنف فى هذا الفصل من الحروف الناسخة ـ قِسْمًا يعمل عمل «كان» وهو : ما ، ولا ، ولاتَ ، وإنْ .

أما «ما» فلُغَةُ بنى تميم أنها لاتعمل شيئاً[2] ؛ فتقول : مازيد قائم ، فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولاعمل لما فى شىء منهما ؛ وذلك لأن «ما» حرف لايختص ؛ لدخوله على الاسم نحو : مازيد قائم ، وعلى الفعل نحو : مايقوم زيد ، وما لايختص حقه ألاَّ يعمل . ولُغَةُ أهل

---

(١) «إعمال» مفعول مطلق منصوب بأعملت «ليس» مضاف إليه مقصود لفظه «أعملت» التاء للتأنيث «ما» نائب فاعل أعملت مقصود لفظه «دون» ظرف فى موضع الحال من ما «إن» مضاف إليه «مع» حال من ما «بقا» مضاف إليه وقصر للضرورة «النفى» مضاف إليه «وترتيب» معطوف على بقا «زكن» ـ أى علم ـ ماض مبنى للمجهول والجملة صفة لترتيب . وتقدير البيت : أعملت ما إعمال ليس ـ دون إن الزائدة : مع بقاء النفى والترتيب المعلوم . «وسبق حرف» مفعول مقدم لأجاز مضاف لفاعله «جر» مضاف إليه «أو ظرف» معطوف على جر «كما» الكاف جارة لقول محذوف وما نافية حجازية «بى» متعلق بمعنياً «أنت» اسم ما «معنياً» خبرها «العلما» فاعل أجاز . ومعنى البيت : أجاز العلماء تقدم معمول الخبر على اسم «ما» ـ إذا كان المعمول جاراً أو مجروراً ، أو ظرفاً .

(٢) وبها قرئ : (ما هذا بشر ـ ما هن أمهاتُهم) بالرفع .

الحجاز إعمالُها كعمل « ليس »[١] لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عند الإطلاق ، فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : مازيد قائماً ، قال الله تعالى : (مَا هٰذَا بَشَراً) ، وقال تعالى : (مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) ، وقال الشاعر :

٧٥ — أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَــاهُمُ حَنِقُوا الصُّدُورِ ، وَمَاهُمُ أَوْلَادَهَا

لكن لاتعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :

(الأول) ألاَّ يُزاد بعدها « إنْ »[٢] فإن زِيدت بطل عملها ، نحو : ما إنْ زيد قائم — برفع قائم ، ولايجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم[٣] .

---

(١) هذا مذهب البصريين . أما الكوفيين فيجعلون المرفوع بعدها مبتدأ ، والمنصوب مرفوع محلا أو تقديراً — على أنه خبر المبتدأ .

٧٥ — أنشده أبو على الفارسى ولم ينسبه ، وقبله :

وأنا النذيرُ بحَرَّةٍ مُسْــوَدَّةٍ تَصِلُ الْجُيوشُ إليكمُ أقوادَها

اللغة والإعراب : أصل الحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، والمراد هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها . أقوادها : جمع قود — وهى الجماعة من الخيل : متكنفون : محلقون ومحيطون — حنقو الصدور : من الحنق وهو الغيظ . « أبناؤها » مبتدأ ومضاف إليه والضمير عائد على الحرة « متكنفون » خبر المبتدأ « أباهم » مفعول متكنفون لأنه جمع اسم الفاعل ، والمراد بأبنائها — رجالها — ، وبآبائهم — ساداتها « حنقو » خبر ثان « الصدور » مضاف إليه و « ما » نافية حجازية « هم » اسمها « أولادها » خبرها ومضاف إليه (والمعنى) يصف رجال هذه الكتيبة بالشجاعة والطاعة ، فقد التفوا حول قادتهم ، وقلوبهم ممتلئة غيظاً وحقداً على أعدائهم كأنهم أبناؤها ، وما هم بأبنائها فى الحقيقة .

(والشاهد) فى قوله : وما هم أولادها ، حيث عملت « ما » النافية عمل ليس .

(٢) لأن « إن » تبعد شبهها بليس ، لأنها لا تليها أصلا . والمراد : « إن » الزائدة ، أما اقترانها بإن النافية فلا يبطل عملها ، وتكون مؤكدة لها .

(٣) هو يعقوب ابن السكيت ، وقد استدل بقول الشاعر : — وقد أنشده ثعلب فى أماليه :

بنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبَــا ولاصَرِيفًا ، ولكنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ =

(الثانى) ألاّ ينتقض النفى بإلاّ[1] نحو مازيد إلاّ قائم ؛ فلايجوز نصب « قائم » ، وكقوله تعالى : (مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا) ، وقوله : (وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ) خلافاً لمن أجازه[2] .

(الثالث) ألاّ يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولاجار ومجرور؛ فإن تَقَدَّمَ وَجَبَ رفعه ، نحو : قائم زيد ؛ فلا تقول : ماقائماً زيد ، وفى ذلك خلاف[3] .

= زاعما أن الرواية بنصب ذهباً . والجمهور يروونه ذهب — بالرفع — على إهمال « ما » وعلى فرض صحة روايته فلا يتحتم زيادة « إن » : بل هى نافية مؤكدة لنفى ما :

(١) أما إذا انتقض بغير فتعمل نحو : ما زيد غير قائم — بنصب غير ، والمراد نفى خبرها ، ولا يضر نقضه عن معمول خبرها إجماعاً ، فيجوز : ما محمد قائماً إلا فى الدار .

(٢) هو يونس بن حبيب شيخ سيبويه ، وقد استدل بقول الشاعر :

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ وما صاحِبُ الحاجاتِ إلاّ مُعَذَّبَا

ويرى الجمهور أن منجنوناً مفعول مطلق بفعل محذوف — أى إلا يدور دوران منجنون . وجملة الفعل وفاعله خبر المبتدأ . وكذلك قوله معذباً فى الشطر الثانى ، مع أنه مصدر ميمى بمعنى التعذيب — أى يعذب تعذيباً . وهذا التقدير : هو ما جرى عليه ابن هشام فى توضيحه . ويجوز أن يكون منجنوناً ومعذباً — مفعولين لفعل محذوف تقديره : يشبه .

(٣) أجاز بعض النحاة إعمالها مع تقدم خبرها على اسمها ، مستدلا بقول الفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز :

فأَصبحوا قد أَعادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

على رواية نصب « مثل » . والجمهور ينكرون هذه الرواية ، ويروونها بالرفع . وعلى فرض تسليم نصب مثل — فهى ليست منصوبة ، بل مبنية على الفتح فى محل رفع خبر مقدم ، وبشر مبتدأ مؤخر « وما » مهملة ، وبنيت « مثل » لإبهامها مع إضافتها لمبنى ، مثلها قوله تعالى : =

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمته فقلت : مافى الدار زيد — وماعندك عمرو — فاختلف الناس فى « ما » حينئذ : هل هى عاملة أم لا ؟ فمَنْ جعلها عاملةً قال : إن الظرف والجار والمجرور فى موضع نصب بها ، وَمَنْ لم يجعلها عاملة قال : إنهما فى موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذى بعدهما ، وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط فى إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد « ما » على الترتيب الذى زُكِنَ ، وهذا هو المراد بقوله : « وترتيبٍ زُكِن » — أى : عُلِمَ ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدَّم الخبر لاتعمل « ما » شيئا ، سواءٌ كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صَرَّح بهذا[1] فى غير هذا الكتاب .

(الشرط الرابع) ألاَّ يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولاجار ومجرور ؛ فإن تقدم بطلَ عملُهَا ، نحو : ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ ؛ فلا يجوز نصب آكل . وَمَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر — يُجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأَوْلَى ؛ لتأُخر الخبر . وقد يقال : لايلزم ذلك ؛ لما فى الإعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غيرموجود مع تقدم الخبر ؛ فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملها ، نحو : ماعندك زيد مقيما — ومابى أنت مَعْنِيًّا ؛ لأنالظروف والمجرورات يَتَوَسَّعُ فيها مالا يتوسع فى غيرها .

= (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل فى الآية صفة لحق مبنى على الفتح فى محل رفع .وقال سيبويه : إن هذا شاذ ، وقيل غلط ، والفرزدق تميمى لم يعرف شرطها عند الحجازيين ، حين أراد أن يتكلم لغة أهل الحجاز .

(١) الحق خلافه ، لأنهم أجازوا تقديم الظرف إذا كان معمولا للخبر ، فكيف بالخبر نفسه ؟ .

وهذا الشرطُ مفهومٌ من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

(الشرط الخامس) ألاَّ تتكرر « ما » ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : ماما زيد قائم ؛ فالأولى نافية ؛ والثانية نَفَتِ النفى[1] ؛ فبقى إثباتاً ؛ فلا يجوز نصب « قائم » ، وأجازه بعضهم[2] .

(الشرط السادس) ألاَّ يُبْدَل من خبرها مُوجَب[3] ، فإن أبدل بَطل عملها ، نحو : مازيد بشىء إلاشىءٌ لايعبأ به ، فبشىء : فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى هو « زيد » ، ولايجوز أن يكون فى موضع نصب خبراً عن « ما » ، وأجازه قوم .وكلامُ سيبويه — رحمه الله تعالى — فى هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين ؛ أعنى القولَ باشتراط ألاَّ يبدل من خبرها مُوجَب ، والقولَ بعدم اشتراط ذلك ، فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور — وهو : مازيد بشىء .... إلى آخره — : اسْتَوَتِ اللغتان ؛ يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ؛ واختلف شُرَّاح الكتاب فيما يرجع إليه قوله : استوت اللغتان ، فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلاَّ » ، والمراد أنه لاعَمَل لـ« ما » فيه ، فاستوت اللغتان فى أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شَرَطوا فى إعمال « ما » : ألاَّ يُبْدَل من خبرها مُوجَب . وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » ، والمراد أنه يكون مرفوعاً ، سواءٌ جُعلت « ما » حجازية أو تميمية . وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى إعمال « ما » ألاَّ يُبْدَل

---

(١) قال العلامة الخضرى : الأظهر فى المغنى : أن الأولى هى التى نفت نفى الثانية عن الخبر — أى انتفى عدم قيام زيد .

(٢) على أن « ما » الثانية مؤكدة لنفى الأولى . وعلى هذا ورد قول الراجز :

لايُنْسِكَ الأسَى تأسِّيًا ، فمـــا ... مامِنْ حِمَام أحَدٌ مُعْتَصِمَـــا

(٣) هذا الشرط يغنى عنه : بقاء النفى ، وعدم انتقاضه كما تقدم .

من خبرها مُوجَب[1] . وتوجيهُ كلٍّ من القولين ، وترجيحُ المختار منهما — وهو الثانى لايليق بهذا المختصر .

• • •

(وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَوْ بِبَــلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّ)[2]

إذا وقع بعد خبر « ما » عاطفٌ فلايخلو : إما أن يكون مقتضياً للإيجابِ أولا . فإن كان مقتضياً للإيجاب — تعيَّنَ رفع الاسم الواقع بعده ؛ وذلك نحو« بل ، ولكن» ؛ فتقول ؛: مازيد قائماً لكن قاعِدٌ — أو : بل قاعد ؛فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف[3] ، والتقدير : لكن هو قاعد — وبل هو قاعد ، ولايجوز نصب « قاعد » عطفاً على خبر « ما » ؛ لأن « ما » لاتعمل فى الموجب .

وإن كان الحرف العاطف غير مُقْتضٍ للإيجاب — كالواو ونحوها — جاز النصب والرفع ، والمختار النصب ، نحو : مازيد قائماً ولاقاعداً ، ويجوز الرفع فتقول : ولا قاعدٌ ، وهو خبرلمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا هو قاعد .

---

(١) اعلم أنه يجوز فى « شىء» الواقع بعد إلا : الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف سواء أعملت « ما » أم أهملت — أى إلا هو شىء لا يعبأ به — أو على أنه بدل من شىء الأول ، إذا كانت « ما » مهملة . ويجوزفيه النصب على الاستثناء سواء أعملت « ما » أم أهملت — أو على أنه بدل من محل شىء المجرور بالباء الزائدة إذا كانت « ما » عاملة .

(٢) « ورفع » مفعول مقدم لقوله الزم « معطوف » مضاف إليه « بلكن » متعلق بمعطوف « أو ببل » معطوف على « بلكن » « من بعد » متعلق برفع « منصوب » مضاف إليه ، « بما » متعلق بمنصوب « حيث » ظرف متعلق بالزم فى محل نصب « حلّ » فعل ماض والجملة فى محل جر بإضافةحيث إليها .

(٣) وتكون « بل » و« لكن » حينئذ حرفا ابتداء — لا عاطفتان ؛ لأنهما لا يعطفان إلا المفرد .

ففهم من تخصيص المصنف وُجوبَ الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل ، ولكن » — أنه لايجب الرفع بعد غيرهما .

* * *

(وبَعْدَ مَاوَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ   وبَعْدَ لا وَنَفْيِ كَانَ قَدْيُجَرّ)[1]

تُزاد الباءُ كثيراً فى الخبر بعد«ليس ، وما» نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِى انْتِقَامٍ) و (وَمَارَبكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) و(وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلعَبِيدِ) ، ولاتختص زيادة الباء بعد « ما » بكونها حجازية — خلافاً لقوم ؛ بل تزاد بعدها وبعد التميمية . وقد نقل سيبويه والفراء[2] — رحمهما اللهتعالى — زيادة الباء بعد « ما » عن بنى تميم ؛ فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك ، وهو موجود فى أشعارهم[3] .

وقد اضطرب رأىُ الفارسىِّ فى ذلك ؛ فمرة قال : لاتُزَاد الباءُ إلا بعد الحجازية ، ومرة قال : تُزَاد فى الخبر المنفى[4] .

---

(١) « وبعد » متعلق بجر « ما » مضاف إليه « وليس » معطوف على « ما » قصد لفظهما « جر البا الخبر » البا — بالقصر — فاعل جر ، والخبر مفعوله « وبعد » متعلق بيجر « لا » مضاف إليه « ونفى » معطوف على لا « كان » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يجر » مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى الخبر .

(٢) هو أبو زكريا ، يحيى بن زياد الكوفى — المعروف بالفراء ، كان إماماً فى العربية ، وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى ، حتى كان يقال : الفراء أمير المؤمنين فى النحو . وكان متديناً ورعاً مع تيه وعجب . وقد اتصل بالمأمون وجعله مربى أولاده . وله مؤلفات كثيرة منها : كتاب الحدود فى النحو ، وتوفى سنة ٢٠٧ فى طريق مكة .

(٣) من ذلك قول الفرزدق — وهو تميمى — يمدح معن بن أوس :

لَعَمْرُكَ مَامَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّــــهِ   ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

(٤) أى فى خبر كل ناسخ منفى ، وهذه الباء لتأكيد النفى ، والمجرور بها على الإعمال — منصوب محلا أو تقديراً ، وعلى الإهمال — مرفوع كذلك .

وقد وردت زيادة الباء قليلاً فى خبر « لا » كقوله :

٧٦ـ فكُنْ لِى شَفِيعاً يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفى خبر مضارع « كان » المنفية بلم ، كقوله :

٧٧ـ وإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَـــلُ

* * *

---

٧٦ — هو لسواد بن قارب الأسدى يخاطب النبى ، وكان كاهناً فى الجاهلية وأسلم .

اللغة والإعراب : فتيلا : هو الخيط الرقيق فى شق النواة . « فكن » أمر من كان الناقصة واسمها أنت « شفيعاً » خبرها « لى » متعلق به « يوم » منصوب على الظرفية بشفيع أو بكُن « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » اسمها مرفوع بالواو « شفاعة » مضاف إليه « بمغن » خبر لا والباء زائدة وهو اسم فاعل وفاعله مستتر « فتيلا » مفعوله « عن سواد » متعلق بمغن « ابن قارب » مضاف إليه .

(والمعنى) كن لى يا رسول الله شفيعاً يوم لا يغنى صاحب شفاعة فتيلا عن سواد بن قارب — أى عنى (والشاهد) فى « بمغن » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر « لا » النافية العاملة عمل ليس .

٧٧ — هو للشنفرى الأزدى ، واسمه عمرو بن براق ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، كان من فتاك العرب ، كثير الإغارة عليهم . والبيت من قصيدته المعروفة بلامية العرب ، ومطلعها :

أَقِيمُوا بنى أُمِّى صدورَ مَطِيِّكم   فإِنِّى إلى قومٍ سِواكم لأَمْيَلُ

اللغة والإعراب : أعجل : صفة مشبهة بمعنى عجل ، وليس المراد التفضيل . « إن » شرطية « مدت » فعل شرط مبنى للمجهول ، « الأيدى » نائب فاعل « إلى الزاد » متعلق بمدت « أكن » فعل مضارع مجزوم بلم جواب الشرط « بأعجلهم » الباء زائدة ، وأعجل خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد ، والضمير مضاف إليه « إذ » حرف التعليل ، وقيل ظرف متعلق بأعجل السابق « أجشع » مبتدأ « القوم » مضاف إليه =

(فى النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لاَ»
وَقَدْ تَلِى «لاَتَ» و «إِنْ» ذَا الْعَمَلاَ

وَمَالِ «لاَتَ» فى سِوَى حِينٍ عَمَلْ
وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّ)(١)

تقدَّم أن الحروف العاملة عمل «ليس» — أربعة، وقد تقدم الكلام على «ما» وذكَر هنا «لا» و «لاتَ» و «إنْ».

أمَّا «لا» فمذهَبُ الحجازين إعمالُهَا عمل «ليس»، ومذهَبُ تميم إهمالُها، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:

= «أعجل» خبر (والمعنى) يصف الشاعر نفسه بالعفة وعدم الشره والحرص على الأكل، وأنه لا يعجل إذا قدم الطعام وأسرع الناس إليه.

(والشاهد) فى «بأعجلهم»؛ حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع «كان» المنفى بلم وهو قليل. هذا: ويندر زيادتها فى غير ذلك؛ كخبر: إنّ، ولكن، وليت؛ فى قول امرئ القيس:

فإنْ تَنْأَ عنها حِقبةً لاتُلافهـا ... فإنك مما أحدثَتْ بالمجرِّب

وقول آخر:

ولكن أجـــراً لو فعلْتَ بهَيِّـــنٍ ... وهل يُنكر المعروفُ فى الناس والأجرُ؟

وقول الفرزدق: * ألاَ لَيْتَ ذا العيشَ اللذيذَ بدائم *

(١) «فى النكرات» متعلق بأعملت «أعملت» ماض للمجهول والتاء للتأنيث «كليس» متعلق بمحذوف حال من «لا»، أو صفة لموصوف محذوف — أى إعمالا مماثلا إعمال ليس «لا» نائب فاعل أعملت مقصود لفظه «وقد» حرف تقليل «لات» فاعل تلى «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشارة مفعول تلى «العملا» بدل أو نعت لاسم الإشارة. «وما» نافية «للات» خبر مقدم «فى سوى» متعلق بعمل الآتى «حين» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ «ذى الرفع» مضاف إليه «فشا» ماض فاعله يعود إلى حذف ذى الرفع، والجملة خبر المبتدأ «والعكس قل» مبتدأ وخبر.

(أحدها) أن يكون الاسم والخبر نكرتين[1] نحو : لارجلٌ أفضلَ منك ، ومنه قوله :

٧٨– تَعَزَّ فلاشَيءٌ عَلَى الأَرضِ بَاقِيَا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيـاً

وقوله :

٧٩–نَصَرْتُكَ إذْلاصَاحِبٌ غَيْرَخَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

وزعم بعضهم أنها قد تعمل فى المعرفة ، وأنشد للنابغة :

---

(١) والغالب أن يكون خبرها محذوفاً .

٧٨ – لا يعرف قائله مع شهرته .

اللغة والإعراب : « تعز » فعل أمر والفاعل أنت « فلا » الفاء للتعليل ولا نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » متعلق بباقياً الواقع خبراً لها « ولا » الواو عاطفة ولا نافية أيضاً « وزر » اسمها « مما » « ما » اسم موصول فى محل جر بمن والجار والمجرور متعلق بواقياً « قضى الله » الجملة صلة الموصول والعائد محذوف – أى قضاه الله « واقياً » خبر لا .

(والمعنى) تسل واصبر على ما يصيبك فى الدنيا ، فلا دوام لشيء على وجه الأرض ، وليس هنالك ملجأ يقى الإنسان مما قضاه الله وقدره .

(والشاهد) إعمال « لا » عمل ليس فى الموضعين ، واسمها وخبرها نكرتان .

٧٩ – أنشده أبو الفتح بن جنى ، ولم ينسبه لقائل .

اللغة والإعراب : بوئت : أسكنت ، من قولهم : بوأه الله منزلا – أسكنه إياه . الكماة : جمع كمى وهو الشجاع المتكمى – أى المستتر – فى سلاحه « إذ » ظرف ماض متعلق بنصر « لا » نافية تعمل عمل ليس « صاحب غير خاذل » اسم لا وخبرها ومضاف إليه « فبوئت » الفاء عاطفة للسببية ، وبوىء مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل وهى مفعولة الأول « حصناً » مفعوله الثانى « بالكماة » متعلق بحصيناً ، أو بنصرتك « حصيناً » صفة لحصناً

(والمعنى) يمن عليه بنصرته وحفظه من أعدائه فيقول : أعنتك حين خذلك أصحابك ، فنزلت حصناً منيعاً بأهل النجدة والبأس .

(والشاهد) فيه كالبيت السابق .

٨٠ـ بَدَتْ فِعْلَ ذِى وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا ... تَوَلَّتْ ، وَبَقَّتْ حَاجَتِى فِى فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لا أَنَا بَاغِياً ... سِوَاهَا ، ولاعَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

واختلف كلام المصنف فى هذا البيت ؛ فمرة قال : إنه مُؤَوَّل ، ومرة قال : إنَّ القياسَ عليه سائغ .

(الشرط الثانى) ألاَّ يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول : لاقائماً رجل

---

٨٠ — البيتان لقيس بن عبد الله — المعروف بالنابغة الجعدى ، كان من شعراء الجاهلية المعمرين . أدرك الإسلام وحسن إسلامه ، ووفد على النبى عليه السلام فأنشده شعره ، فدعا له بقوله : لا يفضض الله فاك ، فلم تتكسر له سن طول عمره ؛ وكان كلما سقطت له سن — نبتت أخرى ببركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم .

اللغة والإعراب : بقَّت : تركتها باقية . سواد القلب : سويداؤه — وهى حبته السوداء . « فعل » منصوب على نزع الخافض — أو مفعول مطلق لمحذوف ؛ أى بدا فعلها كفعل — أو تفعل فعل « ذى ود » مضاف إليه « فلما » حرف ربط — أو ظرف بمعنى حين ، منصوب بتولت الذى هو جوابه « تبعتها » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافة لما إليها « وبقت » معطوف على تولت « حاجتى » مفعول بقت مضافة إلى ياء المتكلم . « لا » نافية تعمل عمل ليس « أنا » اسمها « باغياً » خبرها « سواها » مفعول باغياً مضاف إلى الضمير « ولا » نافية « عن حبها » متعلق بمتراخياً الواقع خبر لا ، واسمها محذوف دل عليه ما قبله (والمعنى) أنها أطعمته فى حبها بما أظهرته من البشاشة وحسن اللقاء — كما يفعل المحب ، فلما تبعها أعرضت عنه وهجرته ، وتركت حبها فى فؤاده — ذلك الحب الذى حل فى السويداء من قلبه ، حتى أصبح لا يطلب سواها ولا يتوانى عن حبها (والشاهد) إعمال « لا » عمل ليس مع أن اسمها معرفة . ويؤوله المانعون على أن « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف — أى لا أرى باغياً ، فلما حذف الفعل وهو أرى — برز الضمير وانفصل . وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام لا يتغير عملها سواء أكان الاستفهام باقياً على حقيقته ، أم خرج إلى معنى آخر كالتوبيخ والإنكار .

(الشرط الثالث) ألاَّ ينتقض النفى بإلاَّ ؛ فلاتقول : لارجلٌ إلاأفضلَ من زيد ، بنصب « أفضل » ، بل يجب رفعه . ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

وأما « إنِ » النافية فمذهب أكثر البصريين والفَرَّاء أنها لاتعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين – خَلَا الفَرَّاء – أنها تعمل عمل « ليس » ، وقال به من البصريين : أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السَّرَّاج ، وأبو على الفارسىُّ ، وأبو الفتح بن جنى ، واختاره المصنف ، وزعم أن فى كلام سيبويه – رحمه الله تعالى – إشارة إلى ذلك . وقد وَرَدَ السماعُ به ؛ قال الشاعر :

٨١– إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَــدٍ … إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَــانِينِ

وقال آخر :

٨٢– إنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ … وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

---

٨١ – لا يعرف قائله مع كثرة الاستشهاد به ، وقد أنشده الكسائى .

اللغة والإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على أحد » متعلق به « إلا » أداة استثناء مفرغ « على أضعف » جار ومجرور بدل من « على أحد » – بدل بعض من كل « المجانين » مضاف إليه (والمعنى) ليس لهذا الرجل سلطان أو ولاية على أحد من الناس – إلا على أشد المجانين ضعفاً (والشاهد) إعمال « إن » عمل ليس على مذهب الكوفيين . ويخرجه المانعون على أن « إن » مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين معا . قال ابن هشام : إن إعمالها نادر ، وهو لغة أهل العالية وهى ما فوق نجد إلى تهامة وإلى مكة وما والاهما . ويؤخذ من البيت : أن انتقاض النفى بالنسبة إلى معمول الخبر – لا يبطل عمل « إن » وكذلك « ما » .

٨٢ – لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : « إن » نافية « المرء ميتاً » اسمها وخبرها « بانقضاء حياته » متعلق بميتاً ومضاف إليه « ولكن » حرف استدراك ، « بأن » الباء جارة وأن مصدرية « يبغى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن=

وذكَر ابن جنى – فى المحتَسَب[1] – أن سعيد بن جُبير – رضى الله عنه – قرأ : (إِنِ الذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ) – بنصب العباد[2] .

ولايُشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفة ، فتقول : إنْ رجلٌ قائماً – وإنْ زيدٌ القائمَ – وإنْ زيدٌ قائماً .

وأمّا « لاتَ » فهى « لا » النافية ، زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحةً[3] ومذهب الجمهور أنها تعمل عملَ « ليس » ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، لكن اختصت بأنها لايُذكَر معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل إنما يذكر معها أحدهما ، والكثير فى لسان العرب حذفُ اسمها وبقاءُ خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) بنصب الحين ؛ فحذف الاسمُ وبقِىَ الخبرُ ، والتقدير : وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ ؛ فالحين : اسمها ، وحين مناص : خبرها ، وقد قرئ شذوذاً : (وَلَاتَ حِينُ مناصٍ) برفع الحين على أنه اسم « لات » والخبر محذوف ، والتقدير : ولاتَ حينُ مناصٍ لهم – أى : ولات حينُ مناص كائناً لهم ، وهذا هو المراد بقوله : « وحذف ذى الرفع – إلى آخر البيت » .

وأشار بقوله : « وما لِلَات فى سوى حِينٍ عَمل » – إلى ما ذكره سيبويه : من أن « لات » لاتعمل إلا فى الحين . واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم :

= « عليه » نائب فاعل يبغى وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف – أى : ولكن يموت بالبغى عليه « فيخذلا » الفاء عاطفة ، و « يخذلا » مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على المرء والألف للإطلاق (والمعنى) لا يعد الإنسان ميتا بانقضاء أجله ؛ لأنه يستريح من هم الدنيا ؛ وإنما يعد ميتاً إذا ظلم ولم يجد ظهيراً ولا نصيراً ، لأنه حينئذ يتجرع الآلام ، ويعيش حزيناً كالميت (والشاهد) فيه كسابقه .

(١) كتاب فى تخريج القراءات الشاذة .

(٢) ومعناه على هذا : ليس الأصنام التى تدعونها عباداً أمثالكم – بل أقل منكم ، لعدم حياتها وعقلها . فكيف تعبدونها ؟

(٣) لتأنيث لفظها ، أو للمبالغة فيه ، ولتقوية شبهها بليس .

المراد أنها لاتعمل إلا فى لفظ الحين ، ولاتعمل فيما رادَفَهُ ؛ كالساعةونحوها.
وقال قوم المراد أنها لاتعمل إلا فى أسماء الزمان ؛ فتعمل فى لفظ الحين ، وفيما رادَفَهُ من أسماء الزمان ، وَمِنْ عَملها فيما رادَفَهُ قولُ الشاعر :

٨٣ـ نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَمَنْدَمِ وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وكلام المصنف محتمل للقولين ،وَجَزَمَ بالثانى فىالتسهيل ،ومذهبُ الأخفش أنها لاتعمل شيئاً ، وأنهإنْ وُجد الاسم بعدها منصوباً ،فناصبُه فعلٌ مُضْمَرٌ ، والتقدير : لاتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ وإنْ وُجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : لاتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لهم .
والله أعلم .

---

٨٣ — هو لرجل من طيء لم يعين، ونسبه العيني لمحمد بن عيسى التيمي .
اللغة والإعراب : ند « ولات » الواو للحال « لات » نافية تعمل عمل ليس واسمها محذوف — أى الساعة « ساعة » خبرها « مندم » مضاف إليه « والبغى » مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان ، « مبتغيه » مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى والجملة من الثانى وخبره خبر الأول (والمعنى) ندم الظالمون على ما فرط منهم ، وليست الساعة التى ندموا فيها ساعة ندم ، ومرعى الظلم وطريقه وبيل ؛ يفضى بصاحبه إلى سوء العاقبة
(والشاهد) فى « لات » حيث عملت فيما رادف الحين من أسماء الزمان وهو الساعة .ولا تعمل فى غير اسم زمان اتفاقاً . وأما قول الشمردل الليثى يرثى منصور بن زياد :

لَهْفِى عليكَ لِلهفةٍ من خائفٍ يَبْغِى جِوارَكَ حين لاتَ مجيرُ

فارتفاع مجير على الابتداء — أو على الفاعلية ، والتقدير : حين لات له مجير — أو يحصل له مجير ، و « لات » مهمة لعدم دخولها على الزمان . هذا : ويجب حذف اسمها أو خبرها ويغلب أن يكون المحذوف الاسم ، وأن يكون المذكور منها نكرة . وقد وردت مهملة فى قول الشاعر :

تركَ الناسُ لنـــا أكتـــافَهم وتولَّوْا ، لَاتَ لم يُغْنِ الفرار

فهى هنا حرف لمجرد النفى ، مؤكد بحرف نفى آخر من معناه وهو « لم » ومثل هذا مقصور على السماع .

الأسئلة والتمرينات

١ — ما شرط إعمال « ما » و « لا » النافيتين — عمل ليس ؟ مثل لما تقول .

٢ — متى يتعين رفع المعطوف على خبر « ما » ؟ ومتى يجوز النصب والرفع ؟ وضح بأمثلة .

٣ — اذكر شرط عمل « إن » النافية و « لات » — عمل ليس . ومثل لما تقول .

٤ — علام يستشهد النحويون بالآتى :

قال تعالى : (أليس اللهُ بكافٍ عبده ؟ — ومامحمدٌ إلا رسولٌ قدخَلَتْ من قبله الرُّسل) . إنْ أَحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية .

دعانِى أَخِى والْخَيْلُ بينى وبينه ... فلَمَّا دعانِى لم يَجِدْنِى بقُعْدَدِ

وقالوا تعرَّفها المنازلَ من مِنىً ... وما كلُّ من وافَى مِنىً أنا عارِفُ

مَنْ صَدَّ عن نيرانهـا ... فأَنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَـرَاح

إذاكانت النُّعْمَى تُكَدَّرُ بالأَذَى ... فما هى إلاَّ مِحْنَةٌ وعذابُ

أَقْصِرفؤادى فماالذِّكْرَى بنافعةٍ ... ولا بشافِعةٍ فى رَدِّ ماكَانَا

لَهْفِى عليك لِلهفةٍ من خائفٍ ... يَبغى جِوارَك حين لاَتَ مُجِيرُ

٥ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى ، وبين السبب فيما تقول :

فلستُ بآتيه ولا أستطيعـه ... ولاكِ اسقِنى إن كانماؤُكذافضلِ

طلبوا صُلحنا ولاتَ أوَانٍ ... فأَجَبْنَا أنْ ليس حِينَ بقـاء

أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ

(كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ)(١)

هذا هو القسم الثانى من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو: «كاد» وأخواتها وذكر المصنف منها أحد عشرَ فعلاً، ولاخلاف فى أنها أفعال - إلا عسَى؛ فنقل الزاهدُ عن ثعلب: أنها حرف، وَنُسب أيضاً إلى ابن السرّاج، والصحيح أنها فعل(٢)، بدليل اتصال تاءِ الفاعل وأخواتها بها، نحو: عَسَيْتُ - وَعَسَيْتِ وَعَسَيْتُمَا - وَعَسَيْتُمْ - وَعَسَيْتُنَّ.

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هى على ثلاثة أقسام:

(أحدها) مادَلَّ عَلَى المقاربَة(٣)، وهى: كَادَ، وَكَرَبَ، وأَوْشَكَ.

---

(١) «ككان» جار ومجرور خبر مقدم «كاد» مبتدأ مؤخر مقصود لفظه «وعسى» معطوف على كاد «لكن» حرف استدراك «غير» فاعل ندر «مضارع» مضاف إليه «لهذين» متعلق بخبر «خبر» حال من فاعل ندر، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وهى تقف على المنصوب المنوّن بالسكون.

(٢) اختلف النحاة فى عسى: فقال البصريون - وتبعهم المتأخرون: إنها فعل دائما - وهو الصحيح - للسبب الذى ذكره الشارح. وقال الكوفيون - ومنهم ثعلب وابن السراج - إنها حرف دائما؛ لأنها دلت على معنى لعلّ، ولا تتصرف مثلها، فوجب أن تكون حرفاً مثل لعلَّ؛ لقوة التشابه بينهما. وقال سيبويه: إنها حرف ترج، إذا اتصل بها ضمير نصب، تنصب الاسم وترفع الخبر - مثل «إنّ» وذلك كقول الشاعر:

فقلْتُ عَسَاها نارُ كأسٍ وَعَلَّهَا تَشكّى فآتِى نحوَها فأعودُها

وفعل ماض فيما عدا ذلك، يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهى حينئذ من أفعال المقاربة التى نحن بصدد الكلام عنها.

(٣) أى قرب زمن وقوع الخبر من الاسم قرباً كبيراً، وتسمى أفعال المقاربة.

(والثانى) مادَلَّ عَلَى الرَّجاء[1] ، وهى : عَسَى ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ .

(والثالث) مادَلَّ عَلَى الإنشاء[2] ، وهى : جَعَلَ ، وَطفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَعَلِقَ ، وأنْشأَ . فتسميتُهَا أفعال المقاربة — من باب تسمية الكل باسم البعض[3] .

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ اسماً لها ، ويكون خبره خبراً لها فى موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله : « ككان : كاد ، وعسى » ، لكن الخبر فى هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً ، نحو : كادَ زيدٌ يقوم — وَعَسَى زيدٌ أن يقوم ، وَنَدَر مجيئه اسماً بعد « عسى ، و كاد » كقوله :

٨٤ — أَكْثَرْتَ فى الْعَذْلِ مُلِحًّا دائماً   لا تُكْثِرَنْ إِنِّى عَسِيْتُ صائمَا

---

(١) أصل الرجاء : الطمع فى الأمر المحبوب ، والمراد هنا ما يعم الطمع فى الخير محبوباً ، والإشفاق — أى الخوف منه — مكروها ، ففيه تغليب .

(٢) أى الشروع فى العمل ، ولذلك تسمى أفعال الشروع .

(٣) الحق أنه من باب التغليب ؛ لأن تسمية الكل باسم الجزء — يصح إذا أطلق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره . أما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها — فتغليب .

٨٤ — قيل هو لرؤبة بن العجاج ، وقيل لغيره .

اللغة والإعراب : العذل : اللوم والعتاب . ملحاً : مكثرا — من ألح يلح إلحاحاً إذا أكثر . « فى العذل » متعلق بأكثرت « ملحاً » حال من التاء فى أكثرت « دائما » صفة لملحاً « لا » ناهية « تكثرن » مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا « إنى » إن واسمها . « عسيت » فعل ماض ناقص والتاء اسمها « صائما » خبرها ، والجملة فى محل رفع خبر إن (والمعنى) : أيها العاذل المكثر فى عذله ولومه ، أقلل من لومك ؛ فإنى ممسك عن الكلام معك ومقابلتك بالمثل (والشاهد) فى صائما : حيث وقع خبراً لعسى وهو اسم مفرد . والأصل أن يكون خبرها =

وقوله :

٨٥ — فَأُبْتُ إلى فهمٍ ، وما كِدْتُ آئباً وَكَمْ مِثْلِهَا فارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

وهذا هو مراد المصنف بقوله : « لكن نَدَر — إلى آخره » ، لكن فى قوله « غير مضارع » — إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسمُ ، والظرفُ ، والجارُّ والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجىء هذه كلها خبراً عن « عسى ، وكاد » — بل الذى ندر مجىءُ الخبر اسماً ، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبراً عن هذين .

* * *

= جملة فعلية فعلها مضارع . وقيل إن « عسى » هنا تامة ، وصائما خبر لكان محذوفة مع اسمها — أى إنى عسيت أن أكون صائماً . ويؤيد هذا القول : أن عسى الناقصة للترجى وهو إنشاء ، والجملة الإنشائية لا تقع خبراً لإنّ عند الجمهور .

٨٥ — هو لثابت بن جابر — الملقب بتأبط شراً ، أحد رآبيل العرب من مضر ابن نزار قال شارح القاموس : رآبيل — جمع رئبال ، وهو الذى ولدته أمه وحده .

اللغة والإعراب : أبت : رجعت . فهم : اسم قبيلة سميت باسم أبيها . تصفر : تخلو ، والمراد هنا : تتأسف وتحزن . «وما » الواو حالية « ما » نافية « كدت » كاد فعل ماض ناقص والتاء اسمها « آيباً » خبرها والجملة فى محل نصب حال و « كم » الواو حالية « كم » خبرية بمعنى كثير — مبتدأ « مثلها » تمييز لكم ومضاف إليه « فارقتها » الجملة خبر كم « وهى » الواو للحال و « هى » مبتدأ « تصفر » الجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

(والمعنى) رجعت إلى هذه القبيلة بعد مفارقتها ، وما كدت أرجع إليها ، وكثير من القبائل مثلها تركتها وهى تتلهف وتتحسر على إفلاتى منها .

(والشاهد) فى قوله آيباً ؛ حيث وقع خبرا لكاد وهو اسم مفرد ، وهذا نادر .

(وَكَوْنه بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ عَسَى نزرٌ ، وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا)[1]

أى : اقتران خبر « عسى » بـ«أن» كثير[2] ؛ وتجريده من «أن» قليلٌ ، وهذا مذهب سيبويه . ومذهب جمهور البصريين : أنه لايتجرد خبرها من «أن» إلا فى الشِّعر ، ولم يَرِدْ فى القرآن إلا مقترناً بـ «أن» قال الله تعالى : (فعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) ، وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ)

ومنْ وروده بدون « أنْ » قوله :

٨٦ — عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَـــرَجٌ قرِيبُ

(١) « وكونه » مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ، والهاء مضاف إليه اسمها ، وهى عائد إلى الخبر ، وخبرها محذوف — أى واردا « بدون » متعلق بذلك الخبر المحذوف « أن » مضاف إليه مقصود لفظه « بعد » ظرف متعلق بالخبر المحذوف « عسى » مضاف إليه « نزر » خبر المبتدأ وهو كونه « وكاد » الواو عاطفة « كاد » مقصود لفظه مبتدأ أول « الأمر » مبتدأ ثان « فيه » متعلق بعكسا « عكسا » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى الأمر والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول .

(٢) لأن عسى للترجى ، والمترجى مستقبل ، فيناسبه « أن » لاستقبالها .

٨٦ — هو لهدبة بن خشرم العذرى ، من قصيدة قالها وهو سجين من أجل قتيل قتله .

اللغة والإعراب : أمسيت فيه : يريد صرت إليه . يروى بضم التاء ، وقيل بفتحها لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير . كما تدل عليه الأبيات قبله . « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسمها « أمسيت » فعل ناقص والتاء اسمها « فيه » خبرها . وجملة أمسيت واسمها وخبرها صلة الموصول « يكون » مضارع ناقص واسمه مستتر « وراء » ظرف مضاف إلى الهاء متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج . والجملة من المبتدأ ، والخبر فى محل نصب خبر يكون ، وجملة « يكون » فى محل نصب خبر عسى (والمعنى) : أرجو أن يكشف الله ما صرت فيه من الهم والحزن ، وأن يعقبه الفرج القريب .

(والشاهد) فى « يكون » ؛ حيث وقع خبراً لعسى مجرداً من أن ، وهو قليل .

وقوله :

٨٧ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ ؛ إِنَّهُ لَهُ كلَّ يَوْمٍ فى خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأما «كادَ» فذكر المصنف أنها عكسُ «عسى» ؛ فيكون الكثيرفى خبرها أن يتجرد من «أنْ»[1] ويقِلُّ اقترانه بها ، وهذا بخلاف مانَصَّ عليه الأندلسيون من أنَّ اقتران خبرها بـ «أنْ» مخصوصٌ بالشِّعر ؛ فمن تجريده من «أنْ» قوله تعالى : (فذبحوها وَمَا كادوا يَفْعَلون) ، وقال : (مِنْ بَعْدِ مَاكادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فريقٍ مِنْهمْ)[2] . ومن اقترانه بـ «أنْ» قوله صلى الله عليه وسلم : « ما كدْت أن أُصَلِّيَ العَصْرَحتى كادت الشمس أن تغْرُبَ » ، وقوله :

٨٨ـ كادَتِ النَّفْسُ أنتفِيضَ عَليْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

* * *

---

٨٧ — لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : « عسى » فعل ماض « فرج » » اسمها « يأتى » فعل مضارع « به » متعلق بيأتى « الله » فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر عسى « إنه » إن واسمها « له » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » ظرف زمان مضاف إلى يوم متعلق بما تعلق به الجار قبله ، «فى خليقته» متعلق كذلك بما تعلق به ما قبله « أمر » مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر خبر إنَّ .

(والمعنى) أرجو أن يأتى الله بالفرج قريباً ، فإن له سبحانه فى كل يوم حكماً فى مخلوقاته (والشاهد) فى « يأتى به الله » ، حيث جاء خبراً لعسى ، وقد تجرد من أن المصدرية .

(١) أى لدلالتها وضعاً على قرب الخبر ، فكأنه شروع فيه حالا لا مستقبلا .

(٢) أى على قراءة تزيغ بالتاء ، واسم كاد ضمير الشأن ، أو ضمير القوم المعلوم من قوله قبل : (لقد تاب الله على النبى والمهاجرين والأنصار) و « قلوب » بدل منه ، وفاعل تزيغ ضمير القلوب؛ لتقدمها رتبة — لا القلوب نفسها ؛ لئلا يخلو الخبر عن ضمير الاسم ، والجملة خبر كاد .

٨٨ — هو لمحمد بن مناذر ، أحد شعراء البصرة يرثى ميتاً .

(وكَعَسَى حَرَى ، ولكنْ جُعِلا   خبرُهَا حَتْمًا بـ « أنْ » متَّصلا
وَالْزَمُوا اخلولَقَ « أنْ » مِثْلَ حَرَى   وبَعْدَ أوْشَكَ انْتِفَا « أنْ » نَزُرَا)[1]

يعنى أن « حَرَى » مثل « عَسَى » فى الدلالة على رجاء الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها بـ « أنْ » ؛ نحو : حَرَى زيدٌ أن يقوم ، ولم يُجرَّد خبرها من « أنْ » لا فى الشِّعر ولا فى غيره . وكذلك « اخْلَوْلَقَ » تلزم «أنْ» خبرَها ، نحو : اخْلَوْلَقَت السَّماءُ أن تُمْطِرَ ، وهو من أمثلة سيبويه . وأما « أوْشك » فالكثير اقتران خبرها بـ « أنْ » ، ويقلُّ حذفُها منه[2] ؛ فمن اقترانه بها قولُه :

= اللغة والإعراب : تفيض : تخرج من الجسد . غدا : صار : ريطة : هى الملاءة إذا كانت قطعة واحدة — والجمع رياط . برود : جمع برد — نوع من الثياب ، ويراد بهما هنا الكفن الذى يلف فيه الميت . « النفس » اسم كاد « أن تفيض » الجملة خبر « عليه » متعلق بتفيض « إذ » ظرف للماضى متعلق بتفيض « غدا » فعل ماض ناقص بمعنى صار واسمها يعود على الميت « حشو » خبر صار « ريطة » مضاف إليه « ودروع » معطوف على ريطة (والمعنى) قاربت الروح أن تخرج من الجسد ، حين صار هذا الميت مدرجاً فى أكفانه . (والشاهد) فى « أن تفيض » ؛ حيث وقع خبراً لكاد ، وهو مضارع مقرون بأن ، وهذا قليل ، هنا : ويكثر الحذف فى خبر كاد إن علم ، ومنه الحديث : « من تأنى أصاب أو كاد ، ومن تعجل أخطأ أو كاد » ويقل فى خبر كان .

(١) « وكعسى » جار ومجرور خبر مقدم « حرى » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « ولكن » حرف استدراك « جعلا » ماض للمجهول والألف للإطلاق « خبرها » نائب فاعل وهو المفعول الأول لجعلا و « ها » مضاف إليه « حتما » صفة لمصدر محذوف — أى اتصالا حتما « بأن » متعلق بمتصلا الواقع مفعول جعل الثانى . « اخلولق » مفعول أول لألزموا مقصود لفظه « أن » مفعول ثان قصد لفظه « مثل » حال من اخلولق « حرى » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بنزرا « أوشك » مضاف إليه مقصود لفظه « انتفا » مبتدأ وقصر للضرورة (أن) مضاف إليه (نذرا) فعل وفاعله يعود إلى انتفا والجملة خبر انتفا .

(٢) إنما خالفت كاد وكرب ؛ لأن أصل وضعها السرعة ، ثم عرض استعمالها فى القرب لترتبه على السرعة .

٨٩- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا
- إذا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

ومِنْ تجَرُّدِه منها قولُه :

٩٠- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِــــهِ   فى بعض غِــرَّاتِهِ يُوَافِقُهَــا

* * *

---

٨٩ — أنشده ثعلب فى أماليه عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه لأحد .

اللغة والإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل مفعوله الأول « التراب » مفعول ثان ، والجملة فعل الشرط « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب الشرط ، و « أوشك » فعل ناقص وضمير الجماعة اسمها « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « قيل » ماض للمجهول فعل الشرط ونائب الفاعل محذوف — أى لهم « هاتوا » فعل أمر وفاعل والمفعول محذوف — أى التراب ، والجملة فى محل نصب مقول القول « أن » حرف مصدرى ونصب « يملوا » مضارع منصوب بحذف النون وواو الجماعة فاعل « ويمنعوا » معطوف عليه ، والجملة خبر أوشك . وجملة الشرط وجوابه معترضة بين أوشك وخبرها (والمعنى) لو طلب من الناس التراب الذى هو أتفه الأشياء ، وقيل لهم هاتوه — لضجروا من الطلب ، وقربوا أن يمنعوه ؛ لما فى طبعهم من الحرص والشح .

(والشاهد) فى أن يملوا حيث وقع خبراً لأوشك مقترناً بأن وهو كثير ، وفيه رد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال « أوشك » كما سيأتى .

٩٠ — هو لأمية بن أبى الصلت ، شاعر جاهلى مجيد ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

اللغة والإعراب : غراته : غفلاته — جمع غرة وهى الغفلة . يوافقها : يصادفها « مَن » اسم موصول اسم يوشك « فر » الجملة صلة « من منيته » متعلق بفر « فى بعض » متعلق بيوافقها « غراته » مضاف إليه « يوافقها » الجملة فى محل نصب خبر يوشك (والمعنى) : يكاد من هرب من الموت فى الحرب — يصادف منيته فى بعض غفلاته . يريد التشجيع على اقتحام الحروب وعدم الفرار مَن قتال الأعداء : فالموت لابد منه .

(والشاهد) : تجرد خبر يوشك — وهو يوافقها — من أن ، وذلك قليل .

(وَمِثْلُ كادَ فى الْأَصَحِّ كَرَبَــــا وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَأَنْشأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِــــقْ، كذا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقْ)(١)

لم يذكر سيبويه فى «كَرَبَ» إلاتَجَرُّدَ خبرِها من «أَنْ» ، وزعم المصنف أن الأَصَحَّ خلافُه ؛ وهى أنها مثلُ «كاد» ؛ فيكون الكثير فيها تجريدَ خبرها من «أن» ، ويقل اقترانه بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١– كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبُ

وسُمع من اقترانه بها قوله :

٩٢– سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلام سَجْلاً عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَــــا

---

(١) «ومثل» خبر مقدم «كاد» مضاف إليه مقصود لفظه «فى الأصح» متعلق بمثل ؛ لتضمنه معنى المشتق . وهو المماثلة «كرباً» مبتدأ مؤخر «وترك» مبتدأ «أن» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بترك «ذى» مضاف إليه ، وهو مضاف إلى الشروع «وجبا» فعل والفاعل يعود إلى ترك ، والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدأ . «كأنشأ» الكاف جارة لقول محذوف ، خبر لمبتدأ محذوف «أنشأ» فعل ماض ناقص ، «السائق» اسمها «يحدو» الجملة خبرها فى محل نصب . ومعنى يحدو : يغنى للإبل لتسرع فى السير «وطفق» معطوف على أنشأ «كذا» خبر مقدم «جعلت» مبتدأ مؤخر قصد لفظه «وأخذت ، وعلق» معطوفان على جعلت .

٩١ — هو للكلحبة اليربوعى ، أحد شعراء تميم المجيدين وفرسانها المشهورين .

اللغة والإعراب : جواه : الجوى — شدة الوجد والحزن . «كرب» ماض ناقص «القلب» اسمها «من جواه» متعلق بيذوب والهاء مضاف إليه «يذوب» الجملة خبر كرب «حين» ظرف متعلق بيذوب «قال الوشاة» الجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة حين إليها «هند غضوب» الجملة من المبتدأ والخبر مقول القول (والمعنى) لقد قرب قلبى أن يذوب من شدة الحزن وحرقة الحب ، حين قال الساعون للإفساد بين المحبين : هند غاضبة عليك (والشاهد) فى «يذوب» حيث جاء خبراً لكرب مجرداً من «أن» وهو كثير .

٩٢ — هو لأبى يزيد الأسلمى ، من قصيدة يهجو فيها قوم إبراهيم ابن=

والمشهور فى « كَرَبَ » فتح الراء ، ونُقِل كسرها أيضاً .

ومعنى قوله : « وَتَرْكُ أَنْ مع ذى الشروع وَجَبَا » – أن مادلَّ على الشروع فى الفعل لايجوز اقتران خبره بـ « أن » ؛ لما بينه وبين «أن» من المُنَافاة ؛ لأن المقصود به الحال ، و «أن» للاستقبال ، وذلك نحو : أنشأَ السائق يَحْدُو – وَطَفِقَ زيد يدعو – وجعل يتكلم – وأخذ يَنْظِم – وَعَلِقَ يفعل كذا[1] .

* * *

= المغيرة ، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك ، ويصفهم بحداثة الغنى ، وكان قد مدحه من قبل فلم يعطه شيئاً ، وأمر بضربه بالسياط .

اللغة والإعراب : سقاها : الضمير عائد إلى العروق ، وأصلها عروق الجسد . ويريد بها قوم إبراهيم فى قوله قبل :

مَدَحْتُ عُروقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حديثاً ، فلم تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

ذوو الأحلام : أصحاب العقول . سجلا : السجل : الدلو إذا كان فيها ماء – والجمع سجال ، فإن لم يكن فيها ماء – فهى دلو . « سقاها » فعل والهاء مفعول أول « ذوو » فاعل « الأحلام » . مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » متعلق بسقى « وقد » الواو للحال ، وقد حرف تحقيق « أعناقها » اسم كربت ومضاف إليه « أن » حرف مصدرى « تقطعا » فعل مضارع وفاعله يعود إلى أعناق ، والجملة خبر كرب والألف للإطلاق (والمعنى) سقى أصحاب العقول هؤلاء القوم سجال الكرم وأجزلوا لهم العطاء ، وقد كانوا فى حالة بؤس تكاد أعناقهم أن تتقطع من ذلك – يريد أن إبراهيم وقومه حديثو عهد بالنعمة ، وأن هشاماً هو الذى أنقذهم مما كانوا فيه من فقر كاد يميتهم (والشاهد) فى أن « تقطعا » ؛ حيث جاء خبراً لكرب مقترناً بأن وهو قليل ، وقد أنكره سيبويه .

(١) الخلاصة : أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة إلى الاقتران بأن وعدمه – أربعة أقسام .

(أ) ما يجب اقترانه بها ، وهو : حرى ، واخلولق .

(ب) وما يجب تجرده منها ، وهو : أفعال الشروع .

(جـ) وما يغلب اقترانه بها ، وهو : عسى ، وأوشك .

(د) وما يغلب تجرده منها ، وهو : كاد ، وكرب .

(واسْتَعْمَلُوا مُضارِعًا لأَوْشَكَا ... وكَادَ لاغَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا)[١]

أفعالُ هذا الباب لاتتصَرَّف ، إلا « كاد ، وأوشك » ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارع ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) ، وقول الشاعر :

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ *[٢]

وزعم الأصمعى[٣] أنه لم يستعمل « يوشِك » إلا بلفظ المضارع ، ولم تستعمل « أوشك » بلفظ الماضى ، وليس بجيِّدٍ ؛ بل قد حكى الخليل استعمال الماضى ، وقد وَرَدَ فى الشِّعر كقوله :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إذا قيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[٤]

نعم الكثير فيها استعمال المضارع ، وَقَلَّ استعمال الماضى ، وقول المصنف : « وزادوا مُوشِكَا » معناه أنه قد ورد أيضاً استعمال اسم الفاعل من « أوشك » كقوله :

---

(١) « واستعملوا » فعل وفاعل « مضارعاً » مفعولا لاستعمل « لأوشكا » متعلق باستعملوا « وكاد » معطوف على أوشك « لا غير » لا عاطفة « غير » معطوف على أوشك مبنى على الضم فى محل جر « وزادوا موشكاً » فعل وفاعل ومفعول .

(٢) تقدم شرحه ، والاستشهاد به هنا : استعمال مضارع لأوشك .

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى البصرى — نسبة إلى جده أصمع ، أحد أئمة اللغة والنحو والغريب والملح والنوادر ، وكان يتمتع بحافظة جيدة ؛ قيل إنه كان يحفظ ست عشرة ألف أرجوزة غير دواوين العرب . وكان صادقاً فى روايته ؛ لا يفتى إلا بما أجمع عليه العلماء . وله مصنفات كثيرة منها : كتاب الأضواء والنوادر ؛ والقلب والإبدال ، وغريب القرآن . ومات سنة ٢١٥ هـ .

(٤) تقدم شرحه ، والشاهد فيه هنا : استعمال ماضيا ليوشك ، كما حكاه الخليل — خلافاً للأصمعى .

٩٣ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُـــودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَـــابَا

وقد يُشْعِرُ تخصيصُه « أوشك » بالذكر ـ أنه لم يُستعمل اسم الفاعل من «كاد» وليس كذلك ، بل قد ورد استعماله فى الشعر ، كقوله :

٩٤ـ أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِى يَقِيناً لَرَهْنٌ بالَّذِى أَنَا كَائِـــدُ

---

٩٣ — هو لأبى سهم الهذلى .

اللغة والإعراب : خلاف الأنيس : بعد المؤانس ، وحوشاً : بفتح الواو — أى قفراً خالياً ، وبضمها جمع وحش وهو صفة مشبهة : تقول أرض وحش — أى خالية . « فموشكة » خبر مقدم وهو اسم فاعل أوشك ، واسمه مستتر يعود إلى الأرض « أرضنا » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « أن » مصدرية « تعود » مضارع بمعنى صار منصوب بأن ، واسمها يعود إلى أرض ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر موشكة « خلاف » ظرف لتعود « الأنيس» مضاف إليه « وحوشاً » خبر تعود « يباباً » تأكيد أو معطوف على وحوشاً بحذف العاطف (والمعنى) تقرب أرضنا أن تصير موحشة خراباً — بعد أن كانت عامرة بمن كان يؤنس بهم من الأهل والأحباب .

(والشاهد) فى موشكة؛ فإنها اسم فاعل من أوشك ، وقد عمل عملها .

٩٤ — هو لكثير بن عبد الرحمن — المعروف بكثير عزة — من قصيدة يرثى بها عبد العزيز بن مروان، والد الخليفة الأموى العادل — عمر بن عبد العزيز .

اللغة والإعراب : الرجام : موضع حدثت فيه موقعة — رهن : مرهون « أموت » فعل مضارع والفاعل أنا « أسى » مفعول لأجله ، أو حال بتقدير آسيا — أى حزيناً « يوم » متعلق بأموت « الرجام » مضاف إليه «وإننى » الواو للحال من فاعل أموت ، وإن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها « يقيناً » حال أو صفة لمصدر محذوف — أى لرهن رهناً يقينا «لرهن » اللام للابتداء ، وتسمى المزحلقة « رهن » خبر إن « بالذى » متعلق به ، والباء للسببية « أنا كائد » مبتدأ وخبر ، والجملة صلة الموصول و « كائد » اسم فاعل من كاد ، واسمه مستتر تقديره أنا ، والخبر محذوف تقديره : ألقاه ، أو آتية مثلا (والمعنى) كدت أموت من الحزن فى هذا اليوم ، وإننى لمرهون ومحبوس بسبب الذى أنا قريب لاقيه وآتيه .

(والشاهد) استعمال اسم فاعل لكاد . وقيل « كاد » تامة ، ولا داعى لتقدير خبر — أى بالذى أنا قريب من فعله .

وقد ذكر المصنف هذا فى غير هذا الكتاب .

وأَفْهَمَ كلامُ المصنف أن غير « كاد ، وأوشك » — من أفعال هذا الباب — لم يَرِدْ منه المضارع ، ولا اسم الفاعل . وحكى غيره خلاف ذلك؛ فحكى صاحب الإنصاف[1] استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » ، قالوا عَسَى يَعْسِى فهو عاسٍ . وحكى الجوهرىُّ مضارعَ « طَفِقَ » . وحكى الكسائى مضارعَ « جَعَلَ »[2] .

* * *

(بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ ⁂ غِنىً بِـ«أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ)[3]

اختصَّتْ « عسى ، واخلولق ، وأوشك » — بأنها تُستعمل ناقصةً وتامة .

فأَمّا الناقصة فقد سبق ذكرها .

وأما التامة فهى المُسْنَدَة إلى « أَنْ » والفعلِ ، نحو : عسى أن يقوم — واخلولق أن يأتى — وأوشك أن يفعل ؛ فـ « أَنْ » والفعل فى موضع رفع فاعل « عسى ، واخلولق ، وأوشك ، » واستغْنَتْ به عن المنصوب الذى هوخبرها.

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذى بعد « أَنْ » — اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعهُ به ؛

---

(١) هو كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى . وكتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين — مطبوع متداول .

(٢) روى : إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه ، وعلى هذا تكون « حتى » ابتدائية . و « يجعل » فعل مضارع ناقص واسمه هو ، وجملة الشرط والجواب خبر .

(٣) « بعد » متعلق بيرد « عسى » مضاف إليه « اخلولق ، أو شك » معطوفان عليه بحذف العاطف « قد » حرف تحقيق « غنى » فاعل يرد « بأن يفعل » جار ومجرور متعلق بغنى « عن ثان » متعلق كذلك بغنى « فقد » فعل ماض للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى ثان ، والجملة فى محل جر صفة لثان .

فإن وليه نحو : عسى أن يقوم زيد ؛ فذهب الأستاذ أبو على الشَّلَوْبين[١] إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذى بعد « أن » ؛ و « أن » وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامة ، ولاخبر لها . وذهب المبرد والسيرافى[٢] والفارسىُّ إلى تجويز ماذكره الشَّلَوْبينُ ، وتجويزِ وجه آخر ، وهو : أن يكون مابعد الفعل الذى بعد « أن » — مرفوعاً بعسى اسماً لها ، و « أن » والفعل فى موضع نصب بعسى ، وتقَدَّم على الاسم . والفعلُ الذى بعد « أن » فاعله ضميرٌ يعود على فاعل « عسى » ، وجاز عَوْدُه عليه — وإن تـأخَّر — لأنه مُقَدَّمٌ فى النِّية .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية ، والجمع ، والتأنيث ؛ فتقول — على مذهب غير الشلوبين — ؛ عسى أن يقوما الزيدان — وعسى أن يقوموا الزيدون — وعسى أن يَقُمْنَ الهندات ؛ فتأتى بضمير فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به — بل هو مرفوع بـ « عسى » . وعلى رأى الشلوبين ؛ يجب أن تقول : عسى أن يقوم الزيدان — وعسى أن يقوم الزيدون — وعسى أن تقوم الهندات ؛ فلا تأتى فى العمل بضمير ؛ لأنه رفَع الظاهر الذى بعده .

* * *

---

(١) هو عمر بن محمد الإشبيلى الأزدى، والشلوبين معناه بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر . كان إمام عصره فى العربية ، وآخر أئمة هذا النوع بالمشرق والمغرب وقد انتفع به أهل الأندلس . وله كتاب فى النحو اسمه : التوطئة . وتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

(٢) هو أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله السيرافى النحوى ، نسبة إلى سيراف — مدينة بفارس . كان أبوه مجوسياً فكناه : « أبو سعيد » . وكان إماماً فى النحو واللغة والشعر ، وقد أخذ النحو عن ابن السراج . وكان ديناً ورعاً حسن الخط ، لا يأكل إلا من كسب يده . وقد شرح كتاب سيبويه شرحاً لم يسبق بمثله ، وتوفى سنة ٣٦٨ ودفن ببغداد .

(وَجَرِّدَنْ عَسَى ، أوارْفَعْ مُضْمَـــرا بِهَا ، إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا)[١]

اختصّتْ « عسى » من بين سائر أفعال هذا الباب ؛ بأنّها إذا تقدم عليها اسمٌ . جاز أن يُضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لُغة تميم . وجاز تجريدُها عن الضمير ، وهذه لغة الحجاز ، وذلك نحو زيد عسى أن يقومَ ؛ فعلى لُغة تميم يكون فى « عسى» ضمير مستتر يعود على « زيد » ، و « أن يقوم » فى موضع نصب بعسى[٢] وعلى لُغة الحجازلاضمير فى « عسى » ، و « أن يقوم » فى موضع رفع بعَسى .

وتظهر فائدة ذلك فى التثنية ، والجمع ، والتأْنيث ؛ فتقول — على لُغة تميم — : هند عَسَت أن تقوم[٣] — والزيدان عَسَيَا أن يقوما — والزيدون عَسَوْا أن يقوموا — والهندان عَسَتَا أن تقوما — والهندات عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ . وتقول — على لُغة الحجاز — : هند عسى أن تقوم — والزيدان عسى أن يقوما — والزيدون عسى أن يقوموا — والهندان عسى أن تقوما — والهندات عسى أن يَقُمْنَ[٤] .

---

(١) « وجردن » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « عسى » مفعوله قصد لفظه « مضمراً » مفعول ارفع « بها » متعلق بارفع « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « اسم » نائب فاعل لمحذوف يفسره ذكرا « قبلها » ظرف ومضاف إليه متعلق بذكرا « قد » للتحقيق « ذكرا » ماض للمجهول والألف للإطلاق ونائب الفاعل يعود على اسم والجملة تفسيرية .

(٢) وتكون عسى حينئذ ناقصة .

(٣) « هند » مبتدأ « عست » فعل ماض ناقص والتاء للتأنيث ، واسمها يعود على هند « أن تقوم » فى موضع نصب خبر ، وعسى ومعمولاها فى موضع رفع خبر المبتدأ ، وكذا يقال فى إعراب الباقى من الأمثلة ، غير أن الضمائر أسماء عسى .

(٤) « عسى » فى الجمع تامة ، وأن والفعل فى موضع رفع فاعل بها ، وهى ومرفوعها فى موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها .

(تنبيه) فى مثل : عسى أن يضرب محمد علياً — يمتنع أن يكون الظاهر مبتدأ مؤخراً أو اسماً لعسى ؛ لئلا يفصل بين صلة أن — وهى يضرب ، ومعمولها — وهو علياً — بأجنبى وهو محمد .

وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب — فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : الزيدان جَعَلَا يَنْظِمَان . ولايجوز ترك الإضمار ؛ فلاتقول : الزيدان جعل ينظمان ، كما تقول : الزيدان عسى أن يقوما .

* * *

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِى السِّينِ مِنْ

نَحْوِ :«عَسَيتُ»، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ)[1]

إذا اتصل بـ« عسى » ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم ، نحو :عسيْتُ، أو لمخاطب نحو : عسيْتَ — وعسيْتِ — وعسيْتُمَا — وعسيْتُمْ — وعسيْتُنَّ ، أو لغائبات نحو : عسيْنَ — جاز كسْرُ سِينها وفَتْحُهَا ، والفتْحُ أَشهَرُ . وقرأ نافع : (فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ) — بكسر السين — وقرأ الباقون بفتحها .

---

(١) « والفتح » مفعول مقدم لأجز « والكسر » معطوف عليه « فى السين » متعلق بأجز « من نحو » متعلق بمحذوف حال من السين « عسيت » مضاف إليه مقصود لفظه « وانتقا » مبتدأ « الفتح » مضاف إليه « زكن » — أى علم — نائب الفاعل يعود على انتقا الفتح ، والجملة خبر المبتدأ (تتمه) اختلف فيما يتصل بعسى ؛ من الكاف ، والهاء والياء . فذهب سيبويه : إلى أنها فى محل نصب اسمها — وما بعدها الخبر ، وهى حينئذ حرف ترج بمعنى لعلّ. وذهب المبرد والفارسى : إلى أن هذه الضمائر أخبارها مقدمة فى محل نصب ، وما بعدها الاسم ، وقد عكس الإسناد . وذهب الأخفش : إلى أن هذه الضمائر أسماؤها ، وقد ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ، وهو ما اختاره الناظم .

الأسئلة والتمرينات

١ — أذكر الأفعال التى تدل على الرجاء ، والأفعال التى تفيد الشروع ، ومثل لكل .

٢ — بين حكم أفعال المقاربة ؛ من حيث التصرف وعدمه ، مع التمثيل .

٣ — متى يجب اقتران الخبر بأن المصدرية ؟ ومتى يمتنع ؟ ومتى يجوز الأمران ؟ وضح ذلك بأمثلة مبتكرة من إنشائك .

٤ — تكون كل من : عسى ، وأوشك ، واخلولق — ناقصة أحياناً ، وتامة أحياناً أخرى . فمتى يكون ذلك ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

. . . .

٥ — أذكر ما تمتاز به « عسى » عن بقية أفعال هذا الباب ، ومثل لما تقول .

٦ — يستشهد النحويون بالآتى فى باب أفعال المقاربة : بين موضع الشاهد واشرحه :

قال تعالى (يكادُ زيتُها يُضىءُ ولو لم تمسسه نار . وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم . إذا أخرج يده لم يكد يراها) .

لما أمر الرسول عليه السلام بإعلان الدعوة ، قال ابن عباس : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا .

وماذا عسى الحجّاجُ يبلغُ جَهْدَهُ ... إذا نحنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيَادِ

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهةَ أوْشَكَتْ ... حِبالُ الهُوَيْنَى بالفتى أن تَقَطَّعَا

فلا تحْرِمِى نفساً عليك مَضيقةً ... وقد كَرَبَتْ من شِدَّةِ الْوَجْدِ تطلعُ

إذا المجدُ الرفيعُ تواكلَتْـه ... بُنَاةُ السُّوءِ أَوْشَكَ أن يضيعا

إذا غَيَّرَ النَّأْىُ المحبينَ لم يَكَـدْ ... رَسِيسُ الهوَى من حُبِّ مَيَّةَ يبرحُ

٧ — أعرب ما تحته خط مما يأتى ، وبين موضع الشاهد فيه :

عسى سائلٍ ذو حاجةٍ إن منعتَه ... مِنَ اليومِ سُؤلاً أن يسُرَّكَ فى غَدِ

أَوْشَكَ لا يدومُ وَصْلُ أَخٍ ... فى كلِّ زَلَّاتِه تنافـرُه

أراكَ علقتَ تظلم من أجـرنـا ... وظلمُ الجـارِ إذلالُ المُجِيرِ

٨ — حدث عن « محمد » و « فاطمة » ومثناهما وجمعهما — فى المثالين الآتيين ، على تقدير خلو « أوشك » من الضمير — وتحملها له .

« فاطمة أوشكت أن تفوز فى الانتخاب . أوشك أن ينجح محمد »..

٩ — اشرح هذا البيت وأعرب الشطر الأول منه ، وهو لمحمود سامى البارودى المتوفى سنة ١٣٢٢ هـ :

فماذا عَسَى الأَعداءُ أن يتقَوَّلوا ... عَلَىَّ وعِرْضِى ناصحُ الجيْبِ وَافِرُ

إنَّ وأخَوَاتُهَا

(لِإنَّ ، أنَّ ، لَيْتَ ، لكِنَّ ، لَعَلَّ ، كأَنَّ — عَكْسُ مَالِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كإنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)[1]

هذا هو القسم الثانى من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى ستة أحرف[2] :
إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ . وَعَدَّهَا سيبويه خمسةً ؛
فأسقط « أنَّ » المفتوحة ؛ لأن أصلها « إنَّ » المكسورة ، كما سيأتى .

ومعنى « إنَّ ، أنَّ » التوكيد[3] ، ومعنى « كأنَّ » التشبيهُ ، و « لكنَّ »
للاستدراك[4] ، و « لَيْتَ » للتَّمَنِّى ، و « لَعَلَّ » للترجِّى والإشفاق . والفرقُ
بين الترجِّى والتمنِّى : أن التمنى يكون فى الممكن نحو : ليت زيداً قائم —
وفى غير الممكن نحو : ليت الشباب يعود يوماً وأنّ الترجى لا يكون
إلا فى الممكن فلا تقول : لعل الشباب يعود . والفرق بين الترجِّى والإشفاق :

---

(١) « لإنّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أنّ — ليت — لكن — لعل — كأنّ » — معطوفات على إنّ بحذف العاطف «عكس» مبتدأ مؤخر « ما » اسم موصول مضاف إليه « لكان » متعلق بمحذوف صلة ما — أى الذى استقر لكان « من عمل » بيان لما . « كإن » الكاف جارة لقول محذوف « بأنى » الباء جارة ، و « أنّ » حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « كفء » خبرها ، وأنّ ومعمولاها فى تأويل مصدر مجرور بالباء — متعلق بعالم .

(٢) زاد الموضح : عسى ، بشرط أن تكون للرجاء ، وقد تقدم أن سيبويه يرى أنها قد تكون حرفاً دالا على الترجى ، وتعمل حملا على لعلّ ، وذلك إذا اتصل بها ضمير نصب ، كقول الشاعر : * فقلت عساها نار كأس وعلّها * .

(٣) أى توكيد نسبة الخبر للمبتدأ ، وإزالة الشك عنها .

(٤) أى غالباً . هذا : والاستدراك ، هو : تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته ، نحو : محمد شجاع لكنه بخيل ، أو بإثبات ما يتوهم نفيه نحو : محمد غير شجاع لكنه كريم . وقد تستعمل لمجرد تأكيد المعنى نحو : لو قال فلان الحق لنجا — لكنه لم يقله .

أن الترجّي يكون فى المحبوب نحو : لَعَلَّ اللهَ يرحمنا ، والإشفاق فى المكروه نحو : لعل العدُو يقدم .

وهذه الحروف تعملُ عكسَ عملِ « كَانَ » ؛ فتنصب الاسم ، وترفع الخبر[1] نحو : إنَّ زيداً قائمٌ ؛ فهى عاملة فى الجزأين ، وهذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنها لاعمَلَ لها فى الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الذى كان له قبل دخول « إنَّ » — وهو خبر المبتدأ .

* * *

(وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ ، إلاَّ فى الَّذِى   كَلَيْتَ فِيهَا — أَوْهُنَا — غَيْرَ الْبذِى)[2]

---

(١) قيل : إن قوماً من العرب ينصبون بإن وأخواتها — الاسم والخبر معاً ، واستشهدوا بقول عمر بن أبى ربيعة :

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَـأْتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافاً ، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقول آخر : « ياليت أيام الصِّبا رواجعاً » وقول محمد بن ذؤيب يصف حماراً :

كأَنَّ أُذْنَيْـه إذا تَشَـوَّفَـا   قَادِمَةً أَو قَلَمًا مُحَـرَّفَا

والجمهور ينكرون ذلك ، ويقولون إن المنصوب الثانى حال والخبر محذوف ، والتقدير فى الأول : تلقاهم أسداً ، وفى الثانى : أقبلت رواجعاً ، وفى الثالث : يحكيان قادمة .هذا : ويشترط فى اسم هذه الحروف وخبرها — ما اشترط فى اسم كان وخبرها ؛ كما يشترط فى اسمها : ألا يكون من الكلمات التى تلازم صيغة واحدة نحو : طوبى للمؤمن — وويل للكافر . أو تلازم الابتداء بنفسها ، نحو : أقلُّ رجل يقول ذلك — لله درك — وما التعجبية ؛ لأن هذه الأشياء جرت مجرى الأمثال فلا تتغير — أو بغيرها كمصحوب « لولا » و « إذا » الفجائية . وألا يكون مما يلزم التصدير ؛ كأسماء الشرط والاستفهام — ما عدا ضمير الشأن . ويجب فى خبرها ألا يكون إنشائياً ؛ سواء كان طلباً أم غير طلب — ما عدا نعم وبئس وأخواتها من أفعال المدح والذم ، وما يرد مخالفاً لذلك يؤول .

(٢) « وراع » فعل أمر « ذا » اسم إشارة مفعوله « الترتيب » بدل أو=

- أى : يلزمُ تقديمُ الاسم فى هذا الباب وتأخيرُ الخبر(١) ، إلاإذا كان الخبر ظرفًا ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه لايلزم تأخيره ، وتحت هذا قسمان:

(أحدهما) أنه يجوز تقدمه وتأخيره ، وذلك نحو : لَيْتَ فيها غيرَ البَذِى ، أو : لَيْتَ هنا غيرَ البَذِى ـ أى الوَقِح ؛ فيجوز تقديم « فيها » و « هنا » على « غير » ـ وتأخيرهما عنها .

(والثانى) أنه يجب تقدمه ، نحو : لَيْتَ فى الدار صاحِبَهَا ؛ فلايجوز تأخير « فى الدار » ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

ولايجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولامجرور ، نحو : إنَّ زيداً آكِلٌ طعامَك ؛ فلايجوز : إنَّ طعامَك زيداً آكِلٌ ، وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : إنَّ زيداً وَاثِقٌ بِكَ ـ أو جَالِسٌ عندك ؛ فلايجوز تقديم المعمول على الاسم ؛ فلاتقول : إنَّ بِكَ زيداً وَاثِقٌ ـ أو إنَّ عندك زيداً جَالِسٌ . وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله:

٩٥ـ فَلَاتَلْحَنِى فِيهَا ؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

= نعت لاسم الإشارة « إلا » أداة إستثناء من مقدر « فى الذى » جار ومجرور مستثنى من محذوف ـ أى راع هذا الترتيب فى كل تركيب إلا فى التركيب الذى « كليت » الكاف جارة لقول محذوف « ليت » حرف تمن ونصب « فيها » خبرها مقدم « أو » عاطفة للتخيير « هنا » معطوف على فيها « غير » اسم ليت مؤخر « البذى » مضاف إليه .

(١) إنما لزم هنا ، ولم يلزم فى كان وأخواتها ؛ لضعف هذه بالحرفية والفرعية .

٩٥ ـ أنشده سيبويه ، ولم ينسبه لأحد .

اللغة والإعراب : لا تلحنى : لا تلمنى ولا تعذلنى ، من لحيت الرجل ألحاه ـ لمته . بلابله : وساوسه وهمومه ـ جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال القلب . « فإنّ » : الفاء تعليلية وإن حرف توكيد ونصب « بحبها » متعلق بمصاب مضاف إلى الهاء « أخاك » اسم إن مضاف إلى الكاف « مصاب » خبر إنّ « القلب»=

(وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا ، وفى سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ)[1]

« إنَّ » لها ثلاثة أحوال : وُجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين :

فيجب فَتْحُها إذا قُدِّرَتْ بمصدَر[2] ؛ كما إذا وقعَتْ فى موضع مرفوع فعلٍ[3] نحو : يُعجبنى أنَّكَ قائمٌ — أى : قيامُك . أو منصوبِه نحو :

= مضاف إليه « جم » خبر ثان لإن « بلابله » فاعل لجم ؛ لأنه مصدر مضاف إلى الهاء العائدة إلى أخاك (والمعنى) لا تلمنى أيها العاذل فى حب هذه المرأة ؛ فإنى مصاب القلب بحبها ، كثير الهم والوساوس من أجلها ، فلا يصرفنى عنها العذل (والشاهد) فى قوله « بحبها » ؛ حيث تقدم وهو معمول خبر إن على الاسم ؛ لأنه جار ومجرور — ومثله الظرف ؛ للتوسع فيهما .

(١) « وهمز » مفعول مقدم لافتح « إن » مضاف إليه مقصود لفظه « لسد » متعلق بافتح « مصدر » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « مسدها » مفعول مطلق مضاف إلى الهاء « وفى سوى » متعلق بقوله اكسر « ذاك » مضاف إليه والكاف حرف خطاب « اكسر » فعل أمر وفاعله أنت، وحرك بالكسر للشعر .

(٢) أى إذا سد المصدر مسدها ومسد معموليها . وهذا المصدر يتكون من خبرها إن كان مشتقاً ، ومن الكَون المضاف إلى اسمها — إن كان جامداً أو ظرفاً . وكذلك يجب الفتح إذا وقعت موقع مفعولى علم — وإن لم يصح تأويلها بالمصدر — نحو : علمت أنك قائم .

(٣) أو وقعت فى موضع النائب عن الفعل نحو : (قل أوحى إلىَّ أنه استمع نفر من الجن) — أى استماع . ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً كما مثل ، أو مقدراً ، وذلك بعد « ما » المصدرية نحو : (لا أكلمه ما أنَّ فى السماء نجماً) — أى ما ثبت كون نجم فى السماء . وبعد « لو » الشرطية على رأى الكوفيين ، كقوله تعالى : (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم) — أى لو ثبت صبرهم . وكذلك يجب فتح « إن » إذا وقعت فى موضع مبتدأ مؤخر نحو : (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) . أو وقعت فى موضع خبر عن مبتدأ غير قول ؛ بشرط ألا يكون خبر أن صادقاً على ذلك المبتدأ ، نحو : اعتقادى أنك مقيم عندنا — أى اعتقادى إقامتك عندنا .

عرَفْتُ أنك قائم – أى : قيامَك . أو فى موضع مجرور حرف[1] نحو : عجبت من أنك قائم – أى من قيامِك[2]، وإنما قال : « لِسَدَّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا » ولم يَقُلْ : « لِسَدَّ مُفْرَدٍ مَسَدَّهَا : لأنه قد يسدُّ المفردُ مسدَّها ويجب كسرها ؛ نحو : ظننت زيداً إنه قائم ؛ فهذه يجب كسرها وإن سدَّ مسدَّها مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لاتُقَدَّر بالمصدر ؛ إذ لايصح : ظننت زيداً قيامَه .

فإن لم يجب تقديرها بمصدر – لم يجب فتحها ، بل تُكسر : وجوباً أَو جوازاً ، على ما سنُبيِّن . وتحت هذا قسمان ؛ أحدهما : وجوب الكسر ، والثانى : جواز الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

(فَاكْسِرْ فى الِابْتِدَا ، وفى بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ « إِنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِـــلَهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ ، أَوْحَلَّتْ مَحَلَّ   حال ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّى ذُو أَمَــــلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْــــلٍ عُلِّقَا   باللَّامِ ؛ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)[3]

---

(١) أى أو إضافة نحو : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فما صلة ، و « مثل » صفة لحق مضاف إلى أن وصلتها – أى مثل نطقكم .

(٢) ومثل المواضع المذكورة : ما عطف عليها نحو : (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين) ، أى اذكروا نعمتى وتفضيلى . أو أبدل منها نحو : (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) – أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين – كونها لكم ؛ ف « أنها لكم » منصوب بدل اشتمال من إحدى الطائفتين .

(٣) « فى الابتدا » جار ومجرور متعلق باكسر « وفى بدء » معطوف على الجار والمجرور « وحيث » الواو عاطفة وحيث ظرف معطوف على ما قبله « إن » قصد لفظه مبتدأ « ليمين » متعلق بمكملة الواقع خبراً للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة حيث إليها . ومعنى هذا الشطر : اكسر أيضاً فى تركيب تكون إنّ فيه مكملة ليمين . « حكيت » فعل للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى « إنّ » والتاء للتأنيث « بالقول » متعلق بها « أو حلت » عطف على=

فذكَر أنه يجب الكسر فى ستة مواضع :

(الأول) إذا وقعت « إنَّ » ابتداء – أى : فى أول الكلام ، نحو : إنَّ زيداً قائم ، ولايجوز وقوع المفتوحة ابتداء ؛ فلاتقول : أنَّكَ فاضِلٌ عندى – بل يجب التأخير ؛ فتقول : عندى أنَّكَ فاضِلٌ ، وأجاز بعضهم الابتداء بها .

(الثانى) أن تقع « إنَّ » صدرَ صلة[1] نحو : جاء الذى إنَّه نائم ، ومنه قولُه تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنْ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ) .

(الثالث) أن تقع جواباً للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : والله إن زيداً لقائم ، وسيأتى الكلام على ذلك .

(الرابع) أن تقع فى جملة مَحْكِيَّة بالقول ، نحو : قُلْتُ إنَّ زيداً قائم ، قال تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ) ؛ فإن لم تُحْكَ به – بل أجرى القول مُجْرَى الظن – فُتحت ، نحو : أَتَقُولُ أَنَّ زيداً قائم ؟ – أى : أتظُنُّ ؟

(الخامس) أن تقع فى جملة فى موضع الحال[2] ، كقوله : «زُرْتُهُ

= حكيت « محل » ظرف مفعول فيه لحلت « حال » مضاف إليه « كزرته » الكاف جارة لقول محذوف « وإنى » الواو للحال وإن اسمها « ذو » خبرها « أمل » مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب حال من زرته . « علقا » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى فعل والألف للإطلاق ، والجملة صفة لفعل « باللام » متعلق بعلق « كاعلم » الكاف جارة لقول محذوف ، و « اعلم » فعل أمر « إنه » إن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها « لذو » اللام للابتداء وتسمى المعلقة و« ذو » خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة « تقى » مضاف إليه .

(١) أو صدر صفة ، نحو : مررت برجل إنه فاضل . أما إذا وقعت فى الحشو ؛ كجاء الذى عندى أنه فاضل ، ولا أفعله ما أن نجماً فى السماء — فتفتح ؛ لأنها فى الأول مبتدأ مؤخر — فهى حشو لفظاً ، وفى الثانى فاعل لثبت محذوفاً — فهى حشو رتبةً . والاستشهاد بالآية مبنى على أن « ما » اسم موصول ، وجملة « إن مفاتحه لتنوء » صلة . ويجوز أن تكون نكرة موصوفة .

(٢) بشرط أن تكون فى صدر الجملة ، فتفتح فى نحو جاء محمد وعندى =

وإنِّى ذُو أَمَلٍ » ، ومنه قولُه تعالى : (كما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وإنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) ، وقول الشاعر :

٩٦ـ ما أَعْطَيَانِى ولا سَأَلْتُهُمَا إلاَّ وإنِّى لَحَاجِزِى كَرَمِى

(السادس) أن تقع بعد فِعل من أفعال القُلوب وقد عُلِّق عنها باللام ، نحو : علمت إنَّ زيداً لقائم . وسنُبين هذا فى باب « ظَنَّ » ؛ فإن لم يكن فى خبرها اللام — فُتحت ، نحو : علمت أنَّ زيداً قائم .

هذا ماذكَره المصنف، وأُورِدَ عليه أنه نَقَصَ مواضع يجب كسر « إنَّ » فيها :

(الأوّل) إذا وقعت بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو : ألا إنَّ زيداً قائم ، ومنه قولُه تعالى : (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ) .

(الثانى) إذا وقعت بعد « حيث »[1] نحو : اجْلِسْ حَيْثُ إنَّ زيداً جالِسٌ .

= أنه فاضل، وسواء اقترن بالواو كما مثل — أم لا ، كقوله تعالى (إلا إنهم ليأكلون الطعام) فقد كسرت لأنها حال ، وكذلك فى خبرها اللام .

٩٦ — هو لكثير بن عبد الرحمن — المشهور بكثير عزة ، من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان وأخاه عبد العزيز بن مروان ، ومطلعها :

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا واذكُرْ خَلِيلَيْكَ من بنى الْحَكَمِ

اللغة والإعراب : حاجزى : ما نعى . « ما » نافية « أعطيانى » فعل وألف الاثنين فاعل والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف — أى شيئاً « ولا سألتهما » مثل أعطيانى « وإنى » الواو للحال وإن واسمها « لحاجزى » اللام للابتداء ، وحاجزى خبر إن وهو اسم فاعل مضاف لمفعوله « كرمى » فاعله ، وجملة إن ومعموليها فى محل نصب حال وهى المستثنى ، والمستثنى منه عموم الأحوال — أى ما أعطيانى ولا سألتها فى حالة ما إلا هذه .

(والمعنى) يصف نفسه بالعفة وشرف النفس. ويقول: إن الخليلين لم يعطيانى شيئاً ، ولاهممت بسؤالهما — إلا وكرم نفسى يمنعنى عن ذلك .

(والشاهد) مجيء همزة إن مكسورة لوقوعها موقع الحال .

(١) ومثلها « إذ » نحو : جئتك إذ أن محمداً أمير ؛ وذلك لوجوب إضافتهما إلى الجمل . والصحيح — كما قال الأشمونى — جواز الفتح عقبهما . وعند إضافتهما إلى الجملة — تجعل فاعلا لثبت محذوفاً ، أو مبتدأ خبره محذوف .

(الثالث) إذا وقعت فى جملةٍ هى خبرٌ عن اسم عين ، نحو : زيد إنّه قائم .

ولا يَرِدُ عليه شئ من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : « فاكسر فى الابتدا »[1] ؛ لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها .

* * *

(بَعْدَ إِذَا فُجَاءةٍ أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ — بِوَجْهَيْنِ نُمِى
مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا ، وَذَا يَطَّرِدُ فى نحوِ : « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّى أَحْمَدُ »)[2]

يعنى أنه يجوز فتح « إنَّ » وكسرها — إذا وقعت بعد إذا الفُجائية[3] نحو : خرجت فإذا إنَّ زيداً قائم ؛ فمن كَسَرَها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، ومَنْ فَتحها جعلها مع صلتها مصدراً . وهو مبتدأ

---

(١) لأن الابتداء إما حقيقى كما مثل ، أو حكمى — إذا سبقه ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة ؛ كهذه المذكورات ، وكالواقعة بعد « كلا » ، وبعد « حتى » الابتدائية .

(٢) « بعد » ظرف متعلق بنمى « إذا » مضاف إليه « فجاءة » مضاف إليه كذلك ، من إضافة الدال للمدلول «أو قسم» معطوف على إذا «لا» نافية للجنس«لام» اسمها «بعده» ظرف خبرها ، والجملة نعت لقسم «بوجهين» متعلق بنمى ونائب فاعل نمى يعود إلى همزة إنَّ . « مع »معطوف على ما بعده بإسقاط العاطف « تلو » مضاف إليه « فا الجزا » مضاف إليهما ، وقصر « فا » للضرورة « وذا » اسم إشارة مبتدأ « يطرد » الجملة خبر « فى نحو » متعلق بيطرد « خير القول » مبتدأ ومضاف إليه « إنى » إن واسمها « أحمد » الجملة خبرها ، وجملة إن ومعموليها خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة نحو إليها .

(٣) نسبة إلى الفجاءة — وهى المباغتة ؛ سميت بذلك لأن ما بعدها يقع على سبيل المفاجأة لما قبلها . ولا بد أن يسبقها كلام . وأن تقترن بها الفاء الزائدة للتوكيد .

خبره إذا الفُجائية ، والتقدير : خرجت فإذا قيامُ زيد — أى ففى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا ، والتقدير : خرجت فإذا قيامُ زيد موجودٌ[1] ، ومما جاء بالوَجْهَيْنِ قوله :

٩٧— وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً — كما قِيلَ — سَيِّداً   إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

روى بفتح « أنَّ » وكسرها — فمن كَسَرَها جعلها جملةً مستأْنفةً ، والتقدير : إذا هو عبْدُ القَفَا واللَّهَازِم ، وَمَنْ فتَحها جعلها مصدراً مبتدأ ، وفى خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول : فإذا عبوديته — أى : ففى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى : فإذا عبوديته موجودة[2] .

وكذا يجوز فتح « إنَّ » وكسرها إذا وقعت جواب قَسَم ، وليس

---

(١) هذان الوجهان مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية ؛ أهى حرف ؟ وهو رأى ابن مالك — أم ظرف ؟ فعلى القول بحرفيتها يجوز جعلها مع معموليها جملة — أو فى تأويل مفرد ؛ فإن جعلت جملة كسرت همزتها . وإن جعلت مفرداً فتحت . وهذا المفرد يكون خبراً لمبتدأ محذوف — أو العكس . ومن قال إنها ظرف زمان أو مكان — أوجب فتحها ، على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر — خبره الظرف قبله .

٩٧ — أنشده سيبويه ، ونسبه لبعض الأعراب ، ولم يذكر اسمه .

اللغة والإعراب : أرى : بضم الهمزة غالباً — بمعنى أظن « اللهازم » جمع لهزمة وهى طرف الحلقوم الأعلى . « أرى » : مضارع على صورة المبنى للمجهول ، وفاعله أنا . « زيداً » مفعول أول لأرى « كما » الكاف جارة ، وما مصدرية — أو اسم موصول والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمفعول مطلق لأرى « قيل » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على ما ، والجملة صلة « سيداً » مفعول ثان لأرى . وجملة أرى فى محل نصب خبر كان « إذا » فجائية وباقى الإعراب واضح (والمعنى) كنت أظن زيداً سيداً محترماً كقول الناس فيه ، فتبين أنه خسيس ذليل يصفع على قفاه ويلكز على لهازمه (والشاهد) فى « إذا أنه » ؛ حيث جاز فى همزة إن الوجهان ، وقد بين الشارح ذلك .

(٢) ويجوز أن تكون « إذا » ظرف مكان أو زمان — خبر مقدم ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ؛ أى فى الحاضر ، أو فى الوقت الحاضر — عبوديته .

فى خبرها اللام نحو : حلَفْتُ أَنَّ زيداً قائم — بالفتح والكسر ؛ وقدرُوِىَ بالفتح والكسر قوله :

٩٨— لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِــــىِّ مِنِّىَ ذِى الْقَــاذُورَةِ المَقْلِىِّ
أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ الْعَــــلِىِّ أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّــبِىِّ

ومقتضى كلام المصنف : أنه يجوز فتح « إنَّ » وكسرُها بعد القَسم ، إذا لم يكن فى خبرها اللام ، سواء كانت الجملةُ المقسَمُ بها فعليةً ، والفعلُ فيها ملفوظٌ به ، نحو : حَلَفْتُ إنَّ زيداً قائم — أو غير ملفوظٍ به ، نحو :

---

٩٨ — هما لرؤبة بن العجاج ، وقيل لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته قد ولدت غلاماً — فأنكره .

اللغة والإعراب : القصى : البعيد . القاذورة : القذر والوسخ ، تطلق على الفاحشة . المقلى : المبغض ، اسم مفعول من قلاه يقليه — أبغضه وكرهه . ذيالك : تصغير ذلك على غير قياس ؛ لأن المبنيات لا تصغر « لتعقدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف وتقعدن مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، والياء المحذوفة للساكنين فاعل والنون للتوكيد « مقعد » ظرف مكان أو مفعول مطلق « القصى » مضاف إليه « منى » متعلق بمحذوف حال من فاعل تقعدن « ذى » صفة للقصى « المقلى » نعت ثان للقصى . « أو » حرف عطف بمعنى إلا « تحلفى » مضارع منصوب بأن مضمره وجوباً بعد أو ، وياء المخاطبة فاعل « أنى » أن واسمها « أبو » خبرها « ذيالك » اسم إشارة مضاف إليه واللام للبعد والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة

(والمعنى) والله لتجلسن أيتها المرأة بعيدة عنى ، حيث يجلس المطرود القذر ، المبغض من الناس لسوء خلقه ، إلى أن تقسمى بخالقك المنزه عن كل ما لا يليق — أنى أبو هذا الغلام .

(والشاهد) فى « أنى » روى بالفتح والكسر ؛ لوقوعه بعد فعل قسم لا لام بعده ؛ فمن فتح جعلها مع ما بعدها فى تأويل مصدر معمول لتحلفى بإسقاط حرف الجر — سدت مسد الجواب . والتقدير : أو تحلفى على أبوتى لذلك الصبى ، ومن كسر جعل الجملة جواباً للقسم ، لامحل لها من الإعراب .

واللهِ إنَّ زيداً قائم ، أو اسمية ، نحو : لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائم[1] .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إنَّ » بعد فاء الجزاء ، نحو : مَنْ يَأْتِنِى فإنه مُكْرَمٌ ؛ فالكسر على جَعْلِ « إنَّ » ومعموليها جملةً أُجيب بها الشرطُ ، فكأنه قال مَنْ يَأْتِنِى فهو مُكْرَمٌ[2] ، والفتحُ على جَعْلِ « أنَّ » وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : مَنْ يَأْتِنِى فإكرامهُ موجودٌ ، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً ، والتقدير : الإكرام .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) قرىء (فأنه غفور رحيم) بالفتح والكسر ؛ فالكسر على جعلها جملة جواباً لِمَنْ ، والفتح على جعل أنَّ وصلتها مبتدأ خبرُه محذوف ، والتقدير : فالغفران جزاؤه ، أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الغفران .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « أنَّ » بعد مبتدأ هو فى المعنى قولٌ وخبرُ « إنَّ » قولٌ ، والقائلُ وَاحِدٌ ، نحو : خيرُ القَوْلِ إنى أحمد الله ؛

---

[1] الخلاصة : أنه إذا وقعت اللام فى خبر إن ، سواء ذكر فعل القسم نحو : حلفت بالله إنك لبرىء ، أو لم يذكر نحو : والله إنك لبرىء — تعين كسر إن ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة . وكذلك يجب الكسر إذا حذف فعل القسم ولم يقترن الخبر باللام ، نحو : والله إنك برىء ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) . أما إذا ذكر فعل القسم ولم يقترن الخبر باللام — فيجوز الوجهان اللذان ذكرهما الشارح ، وينبغى أن يحمل كلام الناظم على هذه الصورة .

[2] قال المصنف : والكسر أحسن ؛ لعدم احتياجه إلى تقدير ، ولذلك لم يجىء الفتح فى القرآن إلا مسبوقاً بمثله نحو (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم — كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله) ومثل الفاء الداخلة على الجزاء — الداخلة على ما يشبه الجزاء ، كقوله تعالى : (واعلموا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسه) .

فَمَنْ فتح جعل «أنَّ» وصلتَها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير: خيرُ القولِ حمدُ اللهِ؛ فخيرُ: مبتدأ، وحمد اللهِ: خبره. وَمَنْ كسَر جعلها جملةً خبراً عن «خير»[1] كما تقول: أولُ قراءتى (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)، فأولُ: مبتدأ، وسبح اسم ربك الأعلى: جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول»: مبتدأ، و«إنى أحمد الله» خبره، ولاتحتاج هذه الجملة إلى رابطٍ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى؛ فهى مثل: نُطْقِى اللهُ حَسْبِىَ. ومَثَّلَ سيبويه هذه المسألة بقوله: أولُ ما أقولُ أنِّى أحمدُ اللهَ، وخَرَّج الكسر على الوجه الذى تقَدَّم ذكره؛ وهو أنه من باب الإخبار بالجمل، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين: كالمبرد، والزجاج، والسيرافى، وأبى بكر بن طاهر، وعليه أكثر النحويين[2].

---

(١) ويكون القول حينئذ بمعنى المقول، والجملة بعده مقصود لفظها — أى مقولى هذا اللفظ، وأول قراءتى — أى مقروئى لفظ سبح.

(٢) الخلاصة: أن المخبر عنه بأن: إن كان اسم ذات وجب الكسر. وإن كان اسم معنى، فإن كان غير قول سواء كان خبر إنَّ قولا أو غيره — مع علم صدقه على المبتدأ — وجب الفتح، نحو: عملى أنى أحمد الله — واعتقادى أنك فاضل. وإن كان المبتدأ قولا، وخبر إن غير قول أو اختلف القائل — وجب الكسر، نحو: قولى إنى مؤمن — وقولى إن محمداً يحمد الله. فإن اتحد القائل جاز الأمران. وأبو بكر بن طاهر، هو أبو بكر محمد بن أحمد ابن طاهر الأنصارى الإشبيلى، المعروف بالخِدَب — والخِدَب: الرجل الطويل. نحوى مشهور، اشتهر بتدريس الكتاب، وقد أخذه عن ابن الأخضر وله عليه تعليقات اعتمدها تلميذه ابن خروف. ويعتبر من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين، وكان يرحل إليه فى العربية، وله تعليق على الإيضاح للفارسى، وتوفى سنة خمسمائة وبضع وثمانين. هذا: ومما يجوز فيه الفتح والكسر: أن تقع «أنَّ» بعد حتى، فتكسر بعد الابتدائية، وتفتح بعد العاطفة والجارة. وأن تقع بعد «لا جرم» نحو: (لا جرم أن الله يبسط الرزق لمن يشاء). فالفتح على اعتبار «لا» زائدة، أوحرف جواب لنفى =

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ   لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرْ)[1]

يجوز دخول لام الابتداء على خبر «إنَّ» المكسورة ، نحو : إنَّ زيداً لقائمٌ.

وهذه اللام حقُّها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها صدر الكلام ؛ فحقُّها أن تدخل على « إنَّ »[2] نحو : لأنَّ زيداً قائم ، لكن لما كانت للتأكيد ، وإنَّ للتأكيد — كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، فأخَّروا اللام إلى الخبر .

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات « إنَّ » ؛ فلا تقول : لعلَّ زيداً لقَائم . وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر « لكنَّ » ، وأنشدوا :

٩٩ — يَلُومُونَنِى فى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى   وَلٰكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

= المعنى السابق عليها ، و « جرم » فعل ماض بمعنى وجب ، والمصدر المؤول فاعل ، وهذا إعراب سيبويه . أما الفراء فيجيز كسر الهمزة ويقول : إن بعض العرب يجريها مجرى اليمين ، نحو : لا جرم لأتينك ؛ فلا نافية للجنس و « جرم » اسمها متضمنة معنى القسم ، وجملة لآتينك جواب القسم أغنت عن الخبر . ويقول فى مثالنا : إن معنى « لا جرم » — « لا بد » فلا نافية للجنس و « جرم » . اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب ، والمصدر المنسبك من أن ومعموليها مجرور بحرف جر محذوف ، ومتعلقه المحذوف هو الخبر ، والتقدير : لا جرم من أن الله ... إلخ ، وكذلك يجوز الفتح والكسر بعد « أى » المفسرة . وبعد « حيث » الظرفية كما تقدم .

(١) « بعد » ظرف متعلق بتصحب ذات الكسر ، مضافان إليه « الخبر » مفعول تصحب « لام » فاعل به « ابتداء » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « لوزر » اللام للابتداء مؤكدة « وزر » أى ملجأ — خبر إن .

(٢) أى وتعتبر كالأ الاستفتاحية وواو العطف ، فلا تزاحم إن فى الصدارة .

٩٩ — لم يعرف قائله ، ولم يذكر أحد صدره غير الشارح .

اللغة والإعراب — عميد . العميد : الذى هده الحب والعشق . « يلوموننى » الجملة فى محل رفع خبر مقدم « فى حب ليلى » متعلق بيلوم ومضاف إليه « عواذلى » مبتدأ مؤخر « ولكننى » لكن حرف استدراك والنون للوقاية والياء =

وخُرِّج على أن اللام زائدة ؛ كما شذَّ زيادتها فى خبر « أمْسَى » نحو قوله :

١٠٠ ــ مَرُّوا عَجَالَى ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟
فَقَـــالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُـــودَا

أى : أمسى مجهوداً ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذاً ، كقوله :

١٠١ ــ أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْـرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَــهْ

= اسمها «من حبها» متعلق بعميد وهو مضاف إلى الهاء « لعميد » اللام للابتداء « عميد » خبر لكن (والمعنى) يلوموننى عواذلى فى حب ليلى ، ولا يدرون أنى مكسور القلب من حبها . (والشاهد) فى « لعميد » ، حيث دخلت لام الابتداء على خبر لكنْ — على مذهب الكوفيين . وخرجه البصريون على أن اللام زائدة ، كما ذكره الشارح ، وقيل إنه ضرورة . وقيل إن اللام داخلة على خبر إنَّ المكسورة ، وأصل الكلام : ولكن إننى من حبها لعميد . فحذفت همزة إن تخفيفاً ، وإحدى النونات الأربع كذلك .

١٠٠ ــ أنشده ثعلب فى أماليه، وأنشده الفارسى وغيره ولم ينسبه أحد منهم .

اللغة والإعراب : عجالى : مسرعين — جمع عجلان ؛ من العجلة وهى السرعة . مجهوداً : متعباً من جهده الأمر — بلغ منه المشقة . « عجالى » حال من فاعل مروا « كيف » اسم استفهام خبر مقدم . « سيدكم » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة فى محل نصب مقول القول « من » اسم موصول فاعل قال « سألوا » الجملة صلة من ، والعائد محذوف — أى سألوه . وروى « سئلوا » وعليه تكون الواو نائب فاعل وهى العائد ويكون الشاعر راعى معنى « من » « أمسى » فعل ماض ناقص واسمه يعود إلى سيدكم « لمجهوداً » اللام زائدة ومجهوداً خبر أمسى — وجملة « أمسى لمجهوداً » فى محل نصب مقول القول (والمعنى) أن هؤلاء القوم مروا مسرعين ، فسألوا كيف حال سيدكم ؟ فأجابهم الذى سألوه — أو الذين سئلوا : إنه أمسى متعباً ، قد نال منه المرض والوجد — مثلا . (والشاهد) فى لمجهوداً ؛ حيث دخلت عليه اللام الزائدة ، وهو خبر أمسى — شذوذاً .

١٠١ ــ هو لعنترة بن عروس — مولى بنى ثقيف ، ونسبه بعضهم لرؤبة .=

وأجاز المبرِّد دخولها فى خبر أنَّ المفتوحة ، وقد قرىء شاذًّا : (إلاَّ أنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) — بفتح « أنَّ » ، ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام .

* * *

(وَلَا يَلِي ذِى الَّلامَ ما قَدْنُفِيَا وَلَا مِنَ الأَفْعَـالِ ما كَرَضِـيَا
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كإنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)[1]

= اللغة والإعراب : الحليس : تصغير حلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة . وأم الحليس : كنية الأتان — وهى أنثى الحمار — وأطلقها الراجز على امرأة تشبيهاً لها بها . شهربة : طاعنة فى السن فانية . « أم الحليس » مبتدأ ومضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ ، واللام زائدة « شهربة » صفة لعجوز « ترضى من اللحم » الجملة صفة ثانية لعجوز ، و « مِن » بمعنى بدل — أى بدل اللحم . وقيل تبعيضية وهنالك مضاف محذوف — أى بلحم عظم الرقبة

(المعنى) أن هذه المرأة عجوز فانية ترضى بلحم عظم الرقبة لسهولته ؛ فى المضغ والإساغة — بدلا من اللحم (والشاهد) فى « لعجوز » ، حيث زيدت اللام فى خبر المبتدأ شذوذاً ، وقيل « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف ، كانت اللام مقترنة به — أى لهى عجوز ، فلما حذف المبتدأ اتصلت اللام بخبره .

(١) « ولا » نافية « يلى » فعل مضارع « ذى » اسم اشارة مفعوله « اللام » بدل أو عطف بيان من ذى « ما » اسم موصول فاعله مؤخر « قد » للتحقيق « نفياً » ماض للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل يعود إلى ما ، والجملة صلة لا محل لها « ولا » الواو عاطفة ولا نافية « من الأفعال » متعلق بمحذوف حال من « ما » بعده ، « ما » اسم موصول معطوف على ما الأولى « كرضيا » جار ومجرور مقصود لفظه ، متعلق بمحذوف صلة ما . وتقدير البيت : ولا يلى هذه اللام ما تقدمته أداة نفى ولا الماضى الذى يشبه رضى من الأفعال . « وقد » حرف تقليل « يلى » فعل مضارع والفاعل يعود إلى الفعل الذى كرضى ، وها مفعوله عائدة إلى اللام « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلى « قد » مضاف إليه « كإن » الكاف جارة لقول محذوف « إن » حرف توكيد ونصب « ذا » اسم اشارة اسم إن « لقد » اللام للتأكيد « قد » للتحقيق « سما » الجملة خبر إن « على العدا » متعلق بسما « مستحوذاً » =

إذا كان خبرُ « إنَّ » منفياً – لم تدخل عليه اللام[1] ؛ فلا تقول : إنَّ زيداً لَمَا يقوم . وقد ورد فى الشعر ، كقوله :

١٠٢– وَأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكـاً   لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَـواءُ

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ماكَرَضِيا » – إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً ، غير مقرون بقد – لم تدخل عليه اللام ؛ فلاتقول : إنَّ زيداً لَرَضِىَ . وأجاز ذلك الكسائىُّ ، وهشامٌ[2] ؛ فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه ، ولافرق بين المتصرِّف نحو : إن زيداً لَيَرْضَى – وغير المتصرف نحو : إن زَيْداً لَيَذَرُ الشَّرَّ . هذا إذا لم تقترن به السين – أو سوف ؛ فإن اقترنت به نحو : إن زيداً سوف يقوم ، أو سيقوم – ففى جواز دخول اللام عليه خِلافٌ ؛ فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح ، وأما إذا كانت السين فقليل .

= أى مستولياً – حال من فاعل سما . والتقدير : وقد يلى الخبر الماضى – حال كونه مع قد – لام الابتداء كقولك : إن هذا لقدسما على العدا مستولياً عليهم .

(١) لأن اللام لتأكيد الإثبات ، وهو ضد النفى .

١٠٢ – هو لأبى حزام – غالب بن الحارث – العكلى .

اللغة والإعراب : العكلى : نسبة إلى قبيلة عكل . تسليما : أى على الناس – أو للأمور ، وتركا كذلك . « أعلم » فعل مضارع معلق عن العمل باللام بعده « للامتشابهان » اللام زائدة أو للابتداء ، ولا نافية « متشابهان » خبر إن مرفوع بالألف « ولا سواء » معطوف على متشابهان و « لا » زائدة (والمعنى) أعتقد أن التسليم على الناس وتركه ، أو تسليم الأمور لذويها – لا يتساويان . وكان عليه أن يقول : للاسواء ، ولا متشابهان ؛ لأن نفى التشابه ينفى الاستواء بالأولى – بخلاف عكسه ، ولكنه عكس للضرورة .

(والشاهد) فى « للامتشابهان » ، حيث أدخل اللام فى خبر أن المنفى بلا ، وهو شاذ .

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير . النحوى الكوفى – أحد أعيان أصحاب الكسائى . صنف كتاب مختصر النحو ، والحدود ، والقياس وتوفى سنة ٢٠٩ هـ .

وإن كان ماضياً غير متصرف ؛ فظاهر كلام المصنف – جواز دخول اللام عليه ؛ فتقول : إن زيداً لَنِعْمَ الرجل – وإن عَمْراً لَبِئْسَ الرجل . وهذا مذهب الأخفش والفرَّاء ، والمنقول أن سيبويه لا يُجيز ذلك .

فإن قُرِن الماضى المتصرف بقد – جاز دخول اللام عليه ، وهذا هوالمراد بقوله : « وقد يليها مع قد » ، نحو : إن زيداً لقد قام[1] .

* * *

(وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ)[2]

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر ؛ إذا توَسَّطَ بين اسم إن والخبر ؛ نحوا إن زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ . وينبغى أن يكون الخبرُ حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه كما مثَّلنا ؛ فإن كان الخبر لايصح دخول اللام عليه – لم يصح دخولها على المعمول ؛ كما إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون « بقد » – لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول : إن زيداً لَطَعَامَكَ أكلَ ، وأجاز ذلك بعضهم . وإنما قال المصنف : « وتصحب الوَاسِطَ » – أى : المتوسِّطَ – تنبيهاً على أنها لاتدخل على المعمول إذا تـأخر ؛ فلا تقول : إن زيداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ .

---

(١) الخلاصة : أن يشترط فى خبر « أنَّ » الذى يجوز اقترانه باللام – ثلاثة شروط أن يكون مؤخراً عن الاسم – وإن تقدم معموله عليه – خلافاً لابن الناظم ، وأن يكون مثبتاً غير منفى . وأن يكون غير جملة فعلية فعلها متصرف غير مقرون بقد ، وذلك يشمل : الجملة الاسمية ، والمفرد ، والجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد ، والتى فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، وهذه الشروط ذكرها الشارح . ويزاد عليها : ألا يكون الخبر جملة شرطية ؛ فلا يقال : إن محمداً لئن تأته يكرمك .

(٢) « وتصحب » مضارع فاعله يعود على اللام « الواسط » مفعوله « معمول الخبر » بدل منه أو حال ، ومضاف إليه « والفصل واسماً » معطوفان على الواسط .

وَأَشْعَرَ قولُه بأَن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسِّط — لاتدخل على الخبر ، فلا تقول : إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ لآكِلٌ ، وذلك من جهة أنه خَصَّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسِّط ، وقد سمع ذلك قليلا ، حكى من كلامهم : إنى لَبِحَمْدِ الله لَصالحٌ[1] .

وأشار بقوله : « والفَصْل » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفَصل ، نحو : إنَّ زيداً لَهُوَ القائم ، وقال الله تعالى : (إِنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) ، ف « هذا » اسم « إنَّ » ، و « هو » ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللامُ ، و « القَصَصُ » خبر « إنَّ » .

وسمى ضمير الفصل ؛ لأنه يَفْصِلُ بين الخبر والصفة[2] ، وذلك إذا قلت : زيد هو القائم ؛ فلو لم تأْت بـ « هو » لاحتمل أن يكون « القائم » صفة لزيدٍ ، وأن يكون خبراً عنه ، فلما أتيت بـ « هو » تعين أن يكون « القائم » خبراً عن زيد .

---

(١) الخلاصة : أنه يشترط لدخول اللام على معمول الخبر — أربعة شروط :

(أ) أن يتقدم على الخبر ؛ سواء كان التالى لإنَّ — هو الاسم كما مثل الشارح — أم خبرها الظرف والجار والمجرور ، نحو : إن عندى لفى الدار محمداً ، أو معمولا آخر للخبر المتأخر نحو : إن عندى لفى الدار محمداً جالس . (ب) وألا يكون المعمول حالا ولا تمييزاً ؛ فلا يصح أن تقول : إنَّ محمداً لراكباً حاضر — ولا إنَّ محمداً لعرقاً يتصبب . (جـ) وأن يكون الخبر صالحاً لدخول اللام عليه . (د) وألا تكون اللام قد دخلت على الخبر .

(٢) اختلف فيه ؛ هل هو حرف — أو اسم ؟ والصحيح أنه حرف ؛ ككاف الخطاب فى اسم الاشارة ولا محل له ، وسمى ضميراً لأنه على صورة الضمير . وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل . وقيل له محل ؛ هو محل الاسم الذى قبله ، وقيل الذى بعده ، وفائدته الدلالة على أن ما بعده خبر لا صفة . ويسميه الكوفيون عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه فى تأدية المعنى المراد . وقد يراد به تقوية الاسم السابق .

وَشَرْطُ ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : « زيد هو القائم » ، أو بين ما أصلُه المبتدأ والخبر ، نحو : إنَّ زيداً لهو القائم[1] .

وأشار بقوله : « واسماً حَلَّ قبله الخبر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو : إنَّ فى الدارِ لَزَيْداً ، قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ)[2] . وكلامُه يُشْعِرُ أيضاً ؛ بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر — لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : إنَّ زيداً لَهُوَ لقائم — ولا: إنَّ لَفِي الدارِ لَزَيداً .

وَمُقْتَضَى إطلاقه — فى قوله : إنَّ لامَ الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر — أن كلَّ معمولٍ إذا توسَّط جاز دخولُ اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال . وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : إنَّ زيداً لَضَاحكاً راكبٌ.

* * *

(وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِـلُ إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَـلُ)[3]

(١) يشترط كذلك : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما — معرفتين ، أو ثانيهما يشبه المعرفة ؛ فى عدم قبوله « أل » كأفعل التفضيل المقترن بمن نحو : محمد هو أفضل من على . وأن يكون ضمير الفصل بصيغة ضمير الرفع ، كالأمثلة التى ذكرت . وأن يطابق ما قبله غيبة وإفراداً وغيرهما نحو (وأولئك هم المفلحون — كنت أنت الرقيب عليهم — وإنا لنحن الصافون) . وفى بعض هذه الشروط خلاف . ومجمل القول : أن لام الابتداء تدخل بعد إنَّ المكسورة على أربعة أشياء : اثنين متأخرين ، وهما : الخبر ، والاسم واثنين متوسطين ، وهما : معمول الخبر ، وضمير الفصل .

(٢) أى غير مقطوع — أو غير ممنون به عليك .

(٣) « ووصل » مبتدأ « ما » مضاف إليه قصد لفظه « بذى » متعلق بوصل « الحروف » بدل أو عطف بيان من ذى « مبطل » خبر ، وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه « إعمالها » مفعوله ومضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يبقى » مضارع مبنى للمجهول « العمل » نائب فاعل .

إذا اتصلت « ما » غير الموصولة[1] بإنَّ وأخواتها — كَفَّتْهَا عن العمل[2].

إلاَّ « لَيْتَ » فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال ، فتقول : إنما زيد قائم ، ولايجوز نصب « زيد » ، وكذلك أنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ ، ونقول : ليتما زيد قائم ، وإن شئت نصبت « زيداً » فقلت : ليتما زيداً قائل . وظاهر كلام المصنف — رحمه الله تعالى — أنَّ « ما » إن اتصلت . بهذه الأحرف كَفَّتْهَا عن العمل ، وقد تعمل قليلا ، وهذا مذهب جماعة من النحويين ؛ كالزجَّاجى ، وابن السراج . وحكى الأخفش والكسائى : « إنما زيداً قائم» . والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لايعمل منها مع « ما » إلا« ليت»[3]

(١) أى وغير الموصوفة والمصدرية ، فما الكافة هى « ما » الزائدة فقط ، وتوصل بإنَّ فى الرسم بخلاف غيرها .

(٢) لأن هذه الأدوات أعملت لاختصاصها بالأسماء ، ودخول « ما » عليها يزيل هذا الاختصاص ويهيؤها للدخول على الأفعال ، وتسمى « ما » الكافة — أو « ما » المهيئة ، ووجه التسمية ظاهر ، كقوله تعالى : (قل إنما يوحى إلىَّ — كأنما يساقون إلى الموت) .

(٣) لأنها باقية معها على اختصاصها بالأسماء . وقد روى بالوجهين قول النابغة الذبيانى :

قالت ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنَا أو نِصــفَهُ فَقَدِ

فقد روى برفع الحمام على إهمال ليت، وبنصبه على إعمالها فى اسم الإشارة، والحمام بدل منه أو نعت أو عطف بيان . ويرى بعض العلماء : أن جميع الأدوات يجوز فيها الإعمال والإهمال — إذا اقترنت بما ، غير أن الإهمال أكثر هذا : وتزاد « ما » بعد قل وكثر ، وطال ، فتكفها عن عمل الرفع ، ولا تطلب فاعلا ، وتدخل حينئذ على الفعل . وبعد « ربّ » ، و « الكاف » فتكفهما عن عمل الجر كثيراً . وتختص « ليت » بالاستغناء عن اسمها وخبرها — إذا دخلت على « أن » المفتوحة المشددة ؛ لسد المصدر المؤول من أن ومعموليها مسد معمولى ليت . وبدخولها على أسلوب يجب فيه حذف خبرها وهو قولهم . ليت شعرى . وينبغى أن تذكر بعده جملة مصدرة باستفهام ، تقول : ليت شعرى ، أمقيم أنت أم راحل . كما تختص — على الأرجح — بعدم دخول « سوف » على خبرها.

وأما ما حكاه الأخفش والكسائى فشاذٌّ . واحترزنا بغير الموصولة — من الموصولة ؛ فإنها لاتكفها عن العمل ، بل تعمل فيها . والمراد من الموصولة : التى بمعنى « الذى » نحو : إنَّ ماعندك حَسَنٌ — أى : إن الذى عندك حَسَنٌ ، والتى هى مُقَدَّرَةٌ بالمصدر ، نحو : إنَّ مافعلْتَ حَسَنٌ — أى : إن فِعْلَكَ حَسَنٌ .

(وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُــوفاً عَلَى مَنْصُوبِ « إنَّ » بَعْدَأَنْ تَسْتَكْمِلاَ)[١]

أى : إذا أُتِىَ بعد اسم « إنَّ » وخبرِها بعاطف — جاز فى الاسم الذى بعده وَجْهَانِ : (أحدهما) النصبُ عطفاً على اسم « إنَّ » نحو : إنَّ زيداً قائم وعمراً ، والثانى) الرفع نحو : إنَّ زيداً قائم وَعَمْرٌو . واختُلف فيه ؛ فالمشهور أنه معطوفٌ على محلِّ اسمِ « إنَّ » فإنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ . وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف . وذهب قوم إلى أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وعمرو كذلك ، وهو الصحيح[٢] .

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل « إنَّ » — أى قبل أن تأخذ خبرها — تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور النحويين[٣] ؛ فتقول : إنَّ زيداً وعمراً قائمان

---

(١) « وجائز » خبر مقدم « رفعك » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله « معطوفاً » مفعول للمصدر « على منصوب » متعلق بمعطوف « إن » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق برفع « أن » مصدرية « تستكملا » مضارع منصوب بأن والألف للإطلاق والفاعل يعود إلى أن ومفعوله محذوف أى بعلم استكمالها خبرها .

(٢) وعلى ذلك فالجملة استئنافية معطوفة على ما قبلها من عطف الجمل . أو يكون مفرداً معطوفاً على الضمير فى الخبر ؛ إن كان هناك فاصل نحو : إن محمداً آكل طعامك وعلى ، فإن لم يكن فاصل تعين الوجه الأول ؛ لأن العطف على الضمير المستتر بلا فاصل غير سائغ عند الجمهور — وإن أجازه بعضهم .

(٣) لأن المرفوع إن عطف على الضمير فى الخبر — لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وإن عطف على محل الاسم — لزم توارد عاملين على معمول واحد ، لأن المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل فى الخبر ، وكذلك « إن » عند البصريين .

وإنَّكَ وزيداً ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع[1] .

(وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ   مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنّ)[2]

حُكْمُ « أَنَّ » المفتوحة و « لكنَّ » فى العطف على اسمهما — حكم «إنَّ » المكسورة ؛ فتقول : عَلِمْتُ أَنَّ زيداً قائم وعمرو — برفع « عمرو » ونصبه ، وتقول : علمت أنَّ زيداً وعمراً قائمان — بالنصب فقط عند الجمهور . وكذلك تقول : مازيد قائماً ، لكنَّ عمراً منطلق وخالداً — بنصب خالد ورفعه — ومازيد قائماً ، لكنَّ عمراً وخالداً منطلقان — بالنصب فقط .

وأما « لَيْتَ ، ولعلَّ ، وكأَنَّ » — فلا يجوز معها إلاالنصب ، سواءٌ تقَدَّم المعطوف — أو تأَخر[3] ؛ فتقول : ليت زيداً وعمراً قائمان ، وليت زيداً

---

(١) أجازه الكسائى مطلقاً ، والفراء فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه نحو : إنك ومحمد ذاهبان ، واستدل الكسائى بقوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون) ، فقد عطف الصابئون قبل استكمال الخبر ، وهو : (من آمن بالله . . إلخ) .

ويقول ضابىء بن الحارث البرجمى :

فمن يَكُ أَمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ   فإنى وقَيَّارٌ بهـا لَغَرِيبُ

فقد عطف قيار قبل استكمال الخبر — وهو غريب — وقيار اسم فرس الشاعر — أو جَمَلَه .

(٢) و « أُلحقت » ماض للمجهول والتاء للتأنيث « بإن » متعلق بألحق « لكن » نائب فاعل ألحق مقصود لفظه « وأن » معطوف على لكن « من دون » متعلق بألحق « ليت » مضاف إليه « ولعل وكأن » معطوفان على ليت .

(٣) قيل : لأن هذه الثلاثة ؛ تغير الجملة إلى الإنشاء ؛ فيلزم على الرفع — عطف الخبر على الإنشاء .

هذا : ولا يشترط الفراء كون العامل : إن أوأَنَّ أو لكنَّ — مستدلا بقول رؤبة : .

يا لَيْتَنِى وأنتِ يالَمِيْسُ   فى بلدةٍ ليس بهـا أنِيسُ

فقد عطف « أنتِ » قبل استكمال الخبر والعامل « ليت » . قيل : وينبغى أن يرجح قوله : إذا كان العطف على ضمير الخبر لأنه لامانع . وخرّج =

قائم وعمراً — بنصب « عمرو » فى المثالين ، ولايجوز رفعه ، وكذلك « كأنَّ ، ولعلَّ » ؛ وأجاز الفرَّاء الرفْعَ فيه — متقدماً ومتأخّراً — مع الأَحرف الثلاثة .

* * *

(وَخُفِّفَتْ « إنَّ » فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ اللامُ إذَا ماتُهْمَلُ
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا)[1]

إذا خُففت « إنَّ » فالأَكثرُ فى لسان العرب إهمالُها[2] ؛ فتقول : إنْ زيدٌ لقائم ، وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين « إنِ » النافية ، ويقلُّ إعمالُها فتقول : إن زيداً قائم . وَحَكَى الإعمالَ سيبويه والأَخفش — رحمهما الله تعالى[3] فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ ؛ لأَنها لاتلتبس — والحالةُ

= على أن الأصل : وأنت معى والجملة حالية . والخبر قوله : فى بلدة ، وتكون « أنت » مبتدأ خبره « معى » المحذوفة .

(١) « وخففت » ماض للمجهول والتاء للتأنيث « إن » نائب فاعل « فقل العمل » فعل وفاعل ، والفاء عاطفة « اللام » فاعل تلزم « تهمل » مضارع للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى إن المخففة والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف — أى إذا تهمل إن التى خففت — لزمتها اللام . « ربما » حرف تقليل و « ما » كافة « استغنى » ماض للمجهول « عنها » جار ومجرور نائب فاعل ، و « ها » عائدة على اللام « إن » شرطية « ما » اسم موصول فاعل بدا « ناطق » مبتدأ « أراده » فعل ماض وفاعله يعود على ناطق والهاء مفعول ، والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره صلة الموصول « معتمداً » حال من فاعل أراد .

(٢) هذا إذا وليها اسم ، فإن وليها فعل وجب الإهمال . ولا يصح أن يقدر اسمها ضمير الشأن ، والجملة الفعلية خبرها .

(٣) وعلى الإعمال ورد قوله تعالى : (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) على قراءة من خفف إنَّ ولمَّا . فإن مخففة من الثقيلة « كلا » اسمها واللام للابتداء و « ما » زائدة للفصل بين اللامين و « ليوفينهم » خبر إن . أو « ما » اسم موصول خبر إن و « ليوفينهم » جواب قسم محذوف ، وجملة =

هذه – بالنافية ؛ لأن النافية لاتنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإنِ النافية إذا أُهملت ولم يظهر المقصود بها[1] ؛ فإن ظهر المقصود بها فقد يُسْتَغْنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣– وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

التقدير : وإنْ مالكٌ لكانت ، فحُذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: « وربما استُغنى عنها إنْ بدا – إلى آخر البيت » . واختلف النحويون فى هذه اللام : هل هى لام الابتداء أُدخِلت للفرق بين « إنِ » النافية و « إنِ » المخففة من الثقيلة ؟ أم هى لامٌ أخرى اجتُلبت للفرق ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق .

وتظهر فائدة هذا الخلاف فى مسألة جرَتْ بين ابن أبى العافية وابن

= القسم وجوابه صلة ما . والتقدير : وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم . أما الإعراب مع تشديد إنَّ ولمَّا ؛ فكلا اسم إن ، ولما جازمة لمحذوف – أى لما يوفوا أعمالهم ، والجملة خبر إن ، واللام فى « ليوفينهم » للقسم وجملة القسم مستأنفة ، وهذا أحسن ما قيل فيه .

(١) أو أعملت وكان اسمها خفى الإعراب نحو : إن هذا لذاهب ؛ فتلزم اللام حينئذ أيضاً .

١٠٣ – هو للطرماح ، شاعر طائى ، اسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته « أبو نفر » .

اللغة والإعراب : أباة : جمع آب ، اسم فاعل – من أبى إذا امتنع : الضيم : الظلم مالك : الأولى – اسم أبى القبيلة ، والثانية اسم القبيلة . المعادن : الأصول . « من آل » خبر ثان – أو حال من أباة الضيم « وإن » مخففة من الثقيلة مهملة « مالك » مبتدأ ، وجملة كانت كرام – خبر (والمعنى) يصف عشيرته بعزة النفس وكرم المحتد فيقول : نحن من آل مالك الذين يأبون الظلم والمذلة ، وقد كانت قبيلتى كريمة الأنساب (والشاهد) ترك اللام الفارقة بعد إن المخففة للقرينة المعنوية ، وهى أن المقام للمدح والإثبات – لا للنفى .

الأخضر[1] ؛ وهى قولُه صلى الله عليهوسلم : « قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » ، فمن جعلها لام الابتداء أوجَبَ كَسْرَ « إنْ » ، ومَنْ جَعَلها لاما أخرى — اجتُلِبت للفرق — فَتَحَ أَنْ ، وجرَى الخلاف فى هذه المسألة قبلهما — بين أبى الحسن علىِّ بن سليمان البغدادى الأخفش الصغير[2] ، وبين أبى علىّ هى لامٌ غيرُ لامِ الابتداء ؛ اجتُلِبت للفرق ، وبه قال ابن أبى العافية وقال الأخفش الصغير : إنما هى لام الابتداء أُدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخضر[3] .

* * *

(١) ابن أبي العافية : هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدى . كان شيخاً فقيهاً بارع الأدب ، عارفاً بالعربية واللغة ، كاتباً مجيداً وشاعراً مطبوعاً . ولد بكنلة سنة ٥٠٦ هـ ، ودرس بمرسية ، ثم انتقل إلى غرناطة وأقام بها وأخذ عن أهلها ، وأجلوه لعلمه وأدبه وفضله ، وقد سمع من أبي بكر بن العربي وأبي الوليد بن الدباغ ، ومات بغرناطة سنة ٥٨٣ هـ . أما ابن الأخضر فهو : على بن عبد الرحمن أبو الحسن بن الأخضر الأشبيلى . كان ديناً ذكياً ، ثقة مقدماً فى العربية واللغة . أخذ عن أبي الحجاج الأعلم ، وعنه أخذ جماعة ؛ منهم القاضى عياض . وله مصنفات منها : شرح الحماسة ، وشرح شعر حبيب ، وتوفى بإشبيلية فى رجب سنة ٥١٤ هـ .

(٢) هو أبو الحسن على بن سليمان ، أحد الثلاثة المشهورين بهذا الاسم . قرأ على ثعلب والمبرد : قيل كان يضجر من مسائل النحو ، وينهر من يواصل مساءلته فيه ، وله مصنفات منها : شرح سيبويه ، والأنواء ، والتثنية والجمع . قدم مصر سنة ٢٨٧ ثم خرج إلى حلب فبغداد ، وكان رقيق الحال . قيل : إنه سأل ابن مقلة أن يكلم الوزير على بن عيسى فى أمره ، فلما كلمه انتهره الوزير فى مجلس حافل ، فشق ذلك على ابن مقلة ، وانتهى الحـــال بالأخفش إلى أن أكل السَّلجم النيىء فقبض على قلبه ، فمات فجأة ببغداد سنة ٣١٥ . « والسلجم : هو المعروف باللفت » .

(٣) قد تبين مما سبق : أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ — أو ما أصله المبتدأ . وعلى خبر إنَّ إذا كان مثبتاً متأخراً عن الاسم غير ماض=

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِى مُوصلاَ)[١]

إذا خُففت « إنَّ » فلا يليها من الأفعال إلا الأفعالُ الناسخةُ للابتداء[٢] نحو : كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وإنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ) ، وقال الله تعالى : (وإنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) ، وقال الله تعالى : (وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) . ويقلّ أن يليها غيرُ الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالباً » ، ومنه قولُ بعض العرب : « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » ، وقولهم : « إنْ قَنَّعْتَ[٣] كَاتِبَكَ لَسَوْطًا » . وأجاز الأخفش : إنْ قَامَ لأَنَا ، ومنه قول الشاعر :

= متصرف خال من قد وعلى معمول الخبر ، وعلى ضمير الفصل . أما اللام الفارقة بين إن النافية ، والمخففة من الثقيلة — فتدخل على مفعول ليس أصله المبتدأ والخبر كالبيت الآتى :

* شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلْتَ لَمُسْلِمًا *

وعلى المنصوب المتأخر عن ناصبه كقوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) وعلى ذلك فالقول بأن إحداهما غير الأخرى — هو القول السديد .

(١) « والفعل » مبتدأ « إن » شرطية « يك » مضارع ناقص مجزوم بلم فعل الشرط ، واسمه يعود على الفعل « ناسخا » خبر يك « فلا » الفاء لربط الجواب بالشرط و « لا » نافيه . « تلفية » فعل مضارع والفاعل أنت والهاء مفعول أول ، والجملة خبر لمبتدأ محذوف — أى فأنت لا تلفيه . وجملة المبتدأ والخبر جواب ، الشرط « غالباً » ظرف مكان أو زمان — أى انتفى فى غالب الأزمنة أو التراكيب ، أو حال من هاه تلفيه « بأن » متعلق بموصلا الواقع مفعولا ثانياً لتلفى « ذى » نعت لإن .

(٢) لأنها لما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدأ والخبر — عوضوها الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ . ويشترط أن يكون الناسخ غير ناف كليس ، وغير منفى كما زال وأخواتها ، وغير صلة كما دام .

(٣) بتشديد النون — أى ضربته صوتاً على رأسه ، وجعلته له كالقناع — وهو ماتلبسه المرأة فوق الخمار .

١٠٤ — شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(وإنْ تُخَفَّفْ «أنَّ» فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ)[1]

إذا خُففت « أنَّ » المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل ؛ لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً[2]، وخبرها لا يكون إلا جملة ،

---

١٠٤ — هو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، عم سيدنا عمرو بن الخطاب تدعو على عمرو بن جرموز ، وكان قتل زوجها الزبير بن العوام غدراً .

اللغة والإعراب : شلت بفتح الشين : يبست وجمدت ، وبضم الشين لغة قليلة « إن » مخففة من الثقيلة « لمسلماً » اللام فارقة ومسلماً مفعول قتلت ، والباقي واضح الإعراب . « والمعنى » أشل الله يدك أيها القاتل ؛ لأنك قتلت مسلماً بغير حق ، ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل وهي قوله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) . « والشاهد » في إن قتلت لمسلماً ، حيث ولي إن المخففة فعل ماض غير ناسخ وهو « قتلت » وذلك شاذ . وأجاز الأخفش إن قام لأنا — وإن قعد لهو .

والخلاصة : أن الأكثر أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً نحو (وإن كانت لكبيرة). والكثير أن يكون مضارعاً ناسخاً كقوله تعالى : (وإن يكاد الذين كفروا ، ليزلقونك بأبصارهم) ، ويندر أن يكون ماضياً غير ناسخ كقول عاتكة : إن قتلت لمسلماً ، وأندر منه كونه لاماضياً . ولاناسخاً نحو : إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه. وأجاز الأخفش القياس في الثالث، ومنعه البصريون في الثالث والرابع.

(١) « وإن » شرطية « تخفف » مضارع فعل الشرط « أن » نائب فاعل تخفف « فاسمها » الفاء لربط الجواب بالشرط ، واسمها مبتدأ مضاف إلى الهاء « استكن » — أي حذف وجوباً — الجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط . و «الخبر» مفعول مقدم لاجعل « جملة » مفعوله الثاني « من بعد » متعلق باجعل « أن » مضاف إليه مقصود لفظه .

(٢) لم يشترط أن يكون ضمير الشأن إلا ابن الحاجب ، أما غيره فلا ؛ لخروجه عن القياس . ولهذا : قدر سيبويه في قوله تعالى : (أن ياإبراهيم قد صدقت الرؤيا) — أنك ياإبراهيم . وتقع « أن » مخففة بعد مايدل على اليقين ، أو العلم ، وإذا دخلت على فعل جامد ، أو رب ، أو حرف تنفيس ، أو وقع بعدها فعل دعاء .

وذلك نحو : عَلِمْتُ أَنْ زيدٌ قائم ؛ « فعأنه مُخَفَّفة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير : « أنَّهُ » ، و« زيدٌ قائم » جملة فى موضع رفع خبر « أنْ » ، والتقدير ، عَلِمْتُ أَنَّهُ زيدٌ قائم .

وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

١٠٥ـ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

(وإنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ، أَو نَفْيٍ، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ)[1]

إذا وقع خبر « أنْ » المخففة جملةً اسميةً لم يحتَجْ إلى فاصل ؛ فتقول : علمتُ أَنْ زيدٌ قائم — من غير حرفٍ فاصلٍ بين « أنْ » وخبرها ، إلا إذا قُصِدَ النفى ؛ فيفصل بينهما بحرف النفى ، كقوله تعالى : (وَأَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) ؟

---

١٠٥ — أنشده الفراء ، ولم يعزه لأحد .

اللغة والإعراب : صديق : يستوى فيه المذكر والمؤنث . « فلو » شرطية غير جازمة « أنك » أن مخففة من الثقيلة والكاف اسمها « فى يوم الرخاء » متعلق بسألتنى ومضاف إليه « طلاقك » مفعول ثان لسألت « لم أبخل » الجملة جواب الشرط « وأنت طليق» مبتدأ وخبر والجملة حال منهما . « والمعنى » لو أنك سألتنى إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة الزواج بيننا — لم أمتنع من ذلك ، مع ما أنت عليه من صدق المودة . وخص يوم الرخاء ؛ لأن الإنسان قد يهون عليه مفارقة الأحباب عند الشدة (والشاهد) فى أنك ؛ حيث برز اسم أن المخففة وهو غير ضمير الشأن ، وهو القليل والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن كمذهب ابن الحاجب ، وهو ماجرى عليه الشارح . .

(١) « وإن » شرطية « يكن » مضارع كان الناقصة واسمها يعود إلى الخبر « فعلا » خبرها — ومثله فى الإعراب بقية الشطر . « فالأحسن » الفاء واقعة فى جواب شرط إن « الأحسن » مبتدأ « الفصل » خبر « بقد » متعلق بالفصل « أو نفى أو تنفيس أو لو . » معطوفات على قد « وقليل » خبر مقدم « ذكر لو » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه .

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصَرِّفًا – أو غير متصرف ؛ فإن كان غير متصرف لم يُؤْتَ بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى) ، وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) . وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أوْ لا ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (وَالْخَامِسَةَ أَن غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا) فى قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضى ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يُفْصَل بينهما إلا قليلاً[1] ، وقالت فرقة – منهم المصنف – : يجوز الفصلُ وتركُه ، والأَحسَنُ الفصلُ ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء :

(الأول) « قَدْ » كقوله تعالى : (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)[2]

(الثانى) حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى) ، ومثالُ « سَوْفَ » قول الشاعر :

١٠٦ – واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَن سَوْفَ يَأْتِى كلُّ مَا قُدِرَا

---

(١) وذلك للفرق بين أن المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع . ولما كانت المصدرية لاتقع قبل الاسمية ولاالفعلية التى فعلها جامد أو دعاء – لم يحتج لفاصل معها .

(٢) اسم « أن » إما ضمير الشأن أو ضمير المخاطب على رأى المصنف – أى أنك . والخبر جملة قد صدقتنا – وقد سدت مسد مفعولى تعلم ، وقس على ذلك بقية الأمثلة غير أن ضمير الشأن فى البيت الأول ؛ والباقى يقدر فيه الضمير المناسب من تكلم أو غيره .

١٠٦ – أنشده أبو على الفارسى وغيره ، ولم ينسبه أحد لقائل .

اللغة والإعراب : « فعلم المرء ينفعه » الجملة من المبتدأ والخبر معترضة بين أعلم ومفعوله ، والفاء للتعليل « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن « سوف » حرف تنفيس « كل » فاعل يأتى والجملة خبر أن « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدرا » ماض للمجهول والألف للإطلاق ونائب الفاعل يعود على ما والجملة =

(الثالث) النفى[1] ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) ، وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) ، وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) .

(الرابع) « لو » — وَقَلَّ مَنْ ذَكَر كَوْنَهَا فاصلةً من النحويين — ومنه قوله تعالى : (وأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) ، وقوله تعالى : (أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)[2]

ومما جاء بدون فاصلٍ قولُه :

١٠٧ — عَلِمُوا أَن يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَن يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

=صلتها «والمعنى» اعلم أيها المخاطب — وعلم المرء ينفعه ويوصله إلى مايريد — أن كل ماقدره الله لابد من وقوعه . «والشاهد» فى «أن سوف يأتى » حيث فصل بين أن وخبرها بحرف التنفيس وهو « سوف » والخبر جملة فعلية ، ليس فعلها دعاء .

(١) أى بلا ، أو لم ، أو لن ؛ كالأمثلة .

(٢) وقد لخص بعضهم الفواصل السابقة ومواضعها بقوله : الفعل إمامثبت وإما منفى ، وكل منهما إما ماض وإما مضارع . فالمثبت ؛ إن كان ماضياً ففاصله « قد » ، وإن كان مضارعاً ، ففاصله أحد حرفى التنفيس . والمنفى ؛ إن كان ماضياً — ففاصله « لا » فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصله : « لا » أو « لن» أو « لم » . وأما « لو » فتدخل على الماضى والمضارع . وجعل الرضى « ما » مثل « لا » .

١٠٧ — لم ينسب لقائل ، ولا يعلم قائله .

اللغة والإعراب : يؤملون : يرجون ، من الأمل وهو الرجاء . سؤل : مسئول . « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن — أو ضمير المحدث عنهم « يؤملون » مضارع للمجهول والواو نائب الفاعل والجملة خبر أن ، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولى علم « فجادوا » الفاء عاطفة أوللسببية وجادوا فعل وفاعل « أن » مصدرية « يسألوا » مضارع منصوب بأن والواو نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مضاف إليه بقبل « بأعظم سؤل » متعلق بجادوا ومضاف إليه . « والمعنى » علموا أن الناس يرجون معروفهم =

وقولُه تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) فى قراءة مَنْ رفع (يتم) فى قول[1] ، والقول الثانى : أنَّ (أنْ) ليست مخففة من الثقيلة ، بل هى الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتم) بعده شذوذاً .

* * *

(وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِى   مَنْصُوبُهَا ، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِى)[2]

إذا خُفِّفت « كأنَّ » نُوِىَ اسمُها ، وأُخبِر عنها بجملة اسمية[3] نحو : كأَنْ زيدٌ قائمٌ ، أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدَّرة بـ « لَمْ » كقوله تعالى : (كأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ) أو مُصَدَّرة بـ« قَدْ » كقول الشاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا ، وكأَنْ قَدِ[4]

أى : وكأَنْ قد زالَتْ ، فاسْمُ « كأَنْ » فى هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير : كأَنَّهُ زيدٌ قائمٌ — وكأَنَّهُ لم تَغْنَ بالأمس — وكأَنَّهُ قد زالَتْ ، والجملةُ التى بعدها خبرٌ عنها ، وهذا معنى قوله : « فَنُوِىَ مَنْصُوبُهَا » . وأشار بقوله : « وثابتاً أيضاً رُوِى » إلى أنه قد رُوِىَ إثْبَاتُ منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

= فابتدروهم بالعطاء ، ولم يحوجوهم إلى السؤال وجادوا عليهم بأعظم مايرجوه السائلون . « والشاهد » فى أن يؤملون ؛ حيث وقع خبر أن المخففة جملة فعليه فعلها متصرف غير دعاء بدون فاصل وذلك نادر . والكثيرون أن سيؤملون .

(١) هو قول الكوفيين الذين لايشترطون سبق « أن » المخففة بعلم أو ظن .

(٢) « وخففت » ماض للمجهول « كأن » نائب فاعل خفف مقصود لفظه « أيضاً » مفعول مطلق لمحذوف « فنوى منصوبها » فعل ونائب فاعل ، وها . مضاف إليه « وثابتاً » حال من فاعل روى « أيضاً » مفعول مطلق « روى » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى منصوبها .

(٣) لاتحتاج إلى فاصل كالخبر المفرد .

(٤) سبق شرح هذا البيت فى مبحث التنوين ، والشاهد فيه هنا : حذف اسم كأن المخففة والإخبار عنها بجملة فعلية مصدرة بقد ، وجاز الحذف للدلالة ماتزل عليه .

١٠٨ – وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّـــانِ

« ثدييه » اسمُ كأنْ ، وهو منصوب بالياء لأنه مثنى ، و « حُقَّان » خبر كأنْ . وروى : كأنْ ثدياه حُقَّان ، فيكون اسم « كأنْ » محذوفاً وهو ضمير الشأن ، والتقدير : كأنَّهُ ثدياه حُقَّان . وثدياه حُقَّان : مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأنْ ، ويحتمل أن يكون « ثدياه » اسم « كأنْ » وجاء بالألف على لُغة من يجعل المثنى بالألف فى الأَحوال كلها .

---

١٠٨ — استشهد به سيبويه ، ولم ينسبه لأحد .

اللغة والإعراب : مشرق : مضىء . النحر : موضع القلادة من العنق . حقان : تثنية حق ، وهو الوعاء المعروف . « وصدر » الواو واو رب المحذوفة — وصدر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر باعتبار اللفظ « والمعنى » أن هذا الصدر مضىء أعلاه وكأن الثديين اللذين به حقاً عاج فى الاستدارة والنتوء والاكتناز ، « والشاهد » فى كأن ثدييه — على رواية النصب هذه — حيث ذكر اسم كان ، وهو قليل . وروى ثدياه على الكثير الغالب وتخفف لكنّ . فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية نحو : (ولكن الله قتلهم) على قراءة ، وأجاز الأخفش إعمالها . أما لعل ، فلايجوز تخفيفها مطلقاً ، ولم يسمع .

الأسئلة والتمرينات

١ — اذكر ثلاثة مواضع يجب فيها كسر إن ، وأخرى يجب فيها الفتح ، وثالثة يجوز فيها الأمران — ومثل لما تقول بأمثلة من إنشائك .

٢ — تدخل لام الابتداء على : اسم إن ، وخبرها ، ومعمول الخبر . اذكر شروط ماتدخل عليه منها — مع التمثيل .

٣ — متى وكيف يعطف على أسماء هذه الحروف ؟ وضح ماتقول بأمثلة .

٤ — بين حكم : كأن ، وليت ، ولعل ؛ إذا دخلت عليها « ما » ، ومثل لما تقول .

. . . .

٥ — يستشهد بما يأتى فى باب إن وأخواتها. بين موضع الاستشهاد ، ووجهه.

قال تعالى: (قل أوحى إلىَّ أنه استمع نفر من الجن فقالوا: إنا سمعنا قرآناً عجباً وإذا تتلى عليه آياتنا ولىّ مستكبراً كأن لم يسمعها، كأنّ فى أذنيه وقراً قال إنى عبد الله آتانى الكتاب . وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) .

قال عليه السلام : « إن العجب ليأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب » .

فمن تَكُ لم يُنجب أبوهُ وَأُمُّهُ ... فإنّ لنا الأُمّ النجيبةَ والأَبُ

لا يُهولَنَّكَ اصطِلاءُ لَظَى الحر ... بِ فمحذُوروها كأَن قد أَلَمَّا

لقد عَلِم الضَّيْفُ وَالمُرْمِلونا ... إذا اغْبرَّ أُفقٌ وَهَبَّتْ شمالا

بأَنّكَ ربيعٌ وَغَيْثٌ مريعٌ ... وَأَنكَ هنـاك تكونُ الثِّمالا

٦ — هات ثلاث جمل مبتكرة لكل من : كأنّ المخففة . إنْ المخففة المهملة . أن المخففة .

٧ — أعرب ماتحته خط فيما يأتى ووجه ماتقول : إنما الحياة الدنيا متاع .

زادَ معروفَكَ عِنْدِى عظمـاً ... أنه عندك مستورٌ حقـيرُ

إنَّ الحسودَ وإنْ أَراكَ تَوَدُّداً ... منه أَضَرُّ من العدوّ الحاقدِ

لَعَمْرُكَ ما الغريبُ بذى التنائى ... ولكنَّ المُقِلَّ هو الغـريبُ

لقد زادنى حُبًّا لنفسىَ أَنَّنى ... بَغيضٌ إلى كلِّ امرئٍ غيرِ طائلِ

٨ — بين فيما يأتى : الأدوات العاملة ومعموليها ، وغير العاملة — مع ذكر السبب ليتّما هذه الحياة تدوم ، ولعل الغياهب أن تنقشع ، وكأنى بك تندم على مافات من العمر . (وأن ليس للإنسان إلا ماسعى ، وأن سعيه سوف يرى) .

«لاَ» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ[1]

(عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ   مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ)[2]

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى « لا » التى لنفى الجنس والمرادُ بها « لا » التى قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفى للجنس كلِّه .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » ؛ احترازاً عن التى يقع الاسم بعدها مرفوعاً نحو : لا رَجُلٌ قائماً ؛ فإنها ليست نَصًّا فى نَفْيِ الجنس ، إذ يحتمل نفى الواحد — ونفى الجنس ؛ فبتقدير إرادة نفى الجنس — لا يجوز : لا رجلٌ قائماً بل رجلان ، وبتقدير إرادة نفى الواحد — يجوز : لا رجلٌ قائماً بل رجلان . وأما « لا » هذه فهى لنفى الجنس ليس إلاّ[3] ؛ فلا يجوز : لا رجلَ قائمٌ بل رجلان .

وهى تعمل عمل « إنَّ » ؛ فتنصب المبتدأ اسما لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق فى هذا بين المفردة — وهى التى لم تتكرر — نحو : لا غُلَامَ رجلٍ قائمٌ ، وبين المكررة نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بِاللهِ[4] .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة[5] ؛ فلا تعمل فى المعرفة ، وما ورد

---

(١) أى لنفى حكم الخبر عن الجنس ، وتسمى « لا » التبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر .

(٢) « عمل » مفعول أول لاجعل « إنَّ » مضاف إليه « اجعل » فعل أمر والفاعل أنت «للا» متعلق باجعل ، وهو مفعوله الثانى « فى نكرة » متعلق باجعل «مفردة» حال من فاعل « جاءتك» — العائد على لا ، والتاء للتأنيث ، والكاف مفعوله « أومكررة » معطوف على مفردة .

(٣) هذا إذا كان اسمها مفرداً ، فإن كان مثنى أو مجموعاً ؛ كانت محتملة لنفى الجنس ، ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية .

(٤) عمل المفردة بعد استيفاء الشروط — واجب ، وعمل المكررة جائز .

(٥) لأنها على تقدير « من » الاستغراقية ، وهى مختصة بالنكرات .

من ذلك مُؤوَّل بنكرة ، كقولهم : « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها »[1] فالتقدير: ولا مُسَمًّى بهذا الاسم لها[2] ، ويدلُّ على أنه مُعاملةَ النكرة وَصْفُه بالنكرة ، كقولك : لا أبا حَسَنٍ حَلَّالاً لها . ولا يُفصل بينها وبين اسمها[3] ؛ فإن فُصِل بينهما أُلغيت[4] كقوله تعالى : (لا فِيهَا غَوْلٌ) .

* * *

(فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً ،أو مُضَارِعَهْ ... وبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ
وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا : كَلاَ ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ، وَالثَّانِي اجْعَلاَ
مَرْفُوعًا ، أَو مَنْصُوبًا ، أَو مُرَكَّبًا، ... وإنْ رَفَعْتَ أَوَّلاَ لاَ تَنْصِبَا)[5]

---

(١) أى هذه قضية ، ولاأبا حسن قاض لها . وهو من كلام سيدنا عمر فى سيدنا على رضى الله عنهما . ويضرب مثلا للأمر العسير .

(٢) هذا التأويل غير سليم ؛ لأن المسمى بأبى حسن كثير ، ولكن ليس كل مسمى — فيه المزية المقصودة من الكلام ، فالصواب تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم — أى قضية ولافيصل لها — أى لاقاضى يفصلها.

(٣) شروط إعمال «لا» عمل «إن» — ستة : ذكر المصنف منها إثنان، هما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين — وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل . وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها . وبقى : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفى شاملا الجنس كله ، وأن يكون النفى نصاً لااحتمالاً ، وألا يدخل عليها جار . فإن لم تكن نافية — فهى زائدة لاتعمل ، وإن كانت لنفى الوحدة أو الجنس لانصاً — عملت عمل ليس ، وإن دخل عليها جار — ألغيت ، وكانت معترضة بينه وبين مجروره نحو : جئت بلا زاد ، وشذ جئت بلا شىء — بالفتح .

(٤) وكذلك إن كان الاسم معرفة ، ووجب فى الحالتين — عند غير المبرد تكرارها ، نحو لازيد فى الدار ولاعمرو .

(٥) « فانصب » فعل أمر « مضافاً » مفعول أنصب ، « أو مضارعه » — أى مشابهه — معطوف على مضافاً والهاء مضاف إليه . « وبعد » ظرف متعلق باذكر « ذاك » مضاف إليه والكاف حرف خطاب « الخبر » مفعول اذكر « رافعه » حال من فاعل اذكر . «فاتحاً» حال من ضمير ركب ومتعلقه محذوف — أى فاتحاً=

لا يخلو اسم « لا » هذه من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأول : أن يكون مضافاً ، نحو : لا غُلَامَ رجلٍ حاضِرٌ . الحال الثانى : أن يكون مضارعاً للمضاف — أى مُشابِهًا له ، والمراد به : كل اسم له تعلُّقٌ بما بعده : إمّا بعملٍ ، نحو : لا طَالِعًا جَبَلًا ظاهرٌ — ولا خيراً من زيدٍ راكبٌ ، وإمّا بعطفٍ ، نحو : لا ثلاثةً وثلاثينَ عندنا[1] ، ويُسمّى المشبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلًا ، ومَمْطُولاً — أى ممدوداً ، وَحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ . والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمراد به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مشبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع . وحكمه البناءُ على ما كان يُنْصَبُ به ؛ لتركُّبِه مع « لا » وصيرورته معها كالشئ الواحد ؛ فهو معها كخمسةَ عَشَرَ[2] ، ولكنْ

= له « كلا » الكاف جارة لقول محذوف كاسبق مرات ، «لا» نافية للجنس « حول » اسمها مبنى على الفتح وخبرها محذوف — أى موجودة « ولاقوة » إعرابها مثل لاحول «والثان» — بحذف الياء للضرورة — مفعول أول لاجعل «اجعلا» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف . «مرفوعاً» مفعول اجعل الثانى « أومنصوباً أو مركباً » معطوفان على مرفوعاً «وإن» شرطية «رفعت» فعل الشرط فى محل جزم وتاء المخاطبة فاعل «أولا» مفعوله «لا» ناهية « تنصباً » مضارع مبنى على الفتح فى محل جزم لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً والفاعل أنت ، والجملة جواب الشرط ، وقد حذفت منه الفاء للضرورة — أى فلاتنصب ، ومفعول تنصب محذوف — أى الثانى .

(١) المراد مطلق جماعة بهذا العدد ، و «لا» فى الجميع نافية وما بعدها اسمها والمتأخر خبرها ، و « جبلا » مفعول لطالع لأنه . اسم فاعل ، و « من زيد » متعلق بخير لأنه أفعل تفضيل . هذا : ولايجوز تقديم خبر «لا» على اسمها ، ولا معمول خبرها — ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

(٢) هذا تعليل سيبويه ، وقيل إن علة البناء تضمن معنى « من » الاستغراقية بدليل ظهورها فى قول الشاعر : « ألا لامِن سبيل إلى هند »

محلُّه النصب بلا ؛ لأنه اسم لها . فالمفردُ الذى ليس بمثنى ولا مجموع — يُبْنَى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله . والمثنىّ وجمعُ المذكَّر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنْصَبَانِ به — وهو الياء — نحو : لا مُسْلِمَيْنِ لك — ولا مُسْلِمِينَ ، فمسْلِمَيْنِ ومُسْلِمِينَ مبنيان ؛ لتركُّبِهما مع « لا » كما بنى « رجل » لتركُّبِه معها[1] .

وذهب الكوفيون والزجّاج إلى أنَّ « رجل » فى قولك : « لا رجل » — معرب ، وأن فتحتَه فتحةُ إعرابٍ ، لا فتحة بناء . وذهب المبرّد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و « مُسْلِمِينَ » — معربان .

وأما جمعُ المؤنث السالم ؛ فقال قوم : مبنىٌّ على ما كان يُنصب به — وهو الكسر — فتقول : لا مُسْلِمَاتِ لك — بكسر التاء[2] ، ومنه قولُه :

١٠٩— إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ   فِيهِ نَلَذُّ ، وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

---

(١) وإنما لم تعارض التثنية والجمع سبب البناء هنا ؛ لأن سبب البناء وارد على التثنية والجمع ، وللوارد قوة .

(٢) أى بلا تنوين نيابة عن الفتحة . وجوز بعضهم تنوينه ؛ لأنه للمقابلة، وهو لاينافى البناء .

١٠٩ — هو لسلامة بن جندل السعدى — يأسف على فراق الشباب .

اللغة والإعراب : مجد عواقبه : نهايته محمودة . الشيب : جمع أشيب — وهو الذى ابيض شعره . « الذى » صفة للشباب . « مجد » خبر مقدم « عواقبه » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه . وصح الإخبار بمجد وهو مفرد — عن الجمع وهو «عواقب» — لأنه مصدر ، والمصدر يخبر به عن الجمع بلفظ واحد؛ لأنه لايثنى ولايجمع . والجملة صلة الموصول «فيه» متعلق بنلذ « ولا» نافية للجنس « لذات» اسم لامبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة — أو على الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « للشيب» خبر لا « والمعنى » إن الشباب الذى تحمد عواقبه وترتاح له النفوس — فيه نجد اللذة والراحة ، ولالذات فى زمن الشيخوخة « والشاهد » فى « ولالذات» حيث بنى جمع المؤنث مع «لا» النافية للجنس على ماكان ينصب به ، وهو الكسرة نيابة عن الفتحة . ويروى بفتحها بلاتنوين. هذا: وقد يبنى اسم «لا» =

وأجاز بعضُهم الفتح ، نحو : لا مسلماتَ لك .

وقول المصنف : « وبعدَ ذاكَ الخبرَ اذكُرْ رافِعَهْ » معناه : أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعة .

وعند سيبويه الرافعُ له « لا » ، إن كان اسماً مضافاً أو مشبهاً بالمضاف .

وإن كان الاسمُ مفرداً ، فاختلف فى رافع الخبر ؛ فذهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ؛ لأن مذهبه أن « لا » واسمَها المفردَ فى موضع رفع بالابتداء[1] ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده فى هذه الصورة إلا فى الاسم[2] . وذهب الأَخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة فى الجزأين ، كما عملَتْ فيهما المضاف والمشبه به[3]

وأشار بقوله : « والثانى اجعلا » إلى أنه إذا أُتِى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بالله — يجوز فيها خمسةُ أَوْجُهٍ ، وذلك لأَن المعطوف عليه : إمَّا أن يُبْنَى مع « لا » على الفتح ، أو يُنصب ، أو يُرفع ؛ فإن بُنِى معها على الفتح جاز فى الثانى ثلاثة أوجه :

=على ضمة عارضة إذا كان الاسم كلمة « غير » بشرط أن تكون مضافة مسبوقة بكلمة « لا » أو « ليس » ، والمضاف إليه محذوف نحو : سهرت ثلاث ليال لا غير ، وسيأتى توضيح لذلك فى باب الإضافة .

(١) فى هــذه العبارة تسامح ؛ لأن المبتدأ ليس مجموع لا مع اسمها ، ولا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير سابك — بل المبتدأ فى الحقيقة هو الاسم فقط ، وهو الذى عمل فى الخبر كحاله قبل دخول لا ، لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحاً .

(٢) لقربها منه . أما الخبر فلا عمل لها فيه لضعف شبهها بإن لصيرورتها جزء كلمة .

(٣) الحق أن رفع الخبر هو بمجموع الحرفين ، وعلى هذا فلا خلاف .

(الأول) البناء على الفتح ؛ لتركبه مع « لا » الثانية ، وتكون « لا » الثانية عاملةً عملَ إنَّ ، نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ[1] .

(الثانى) النصبُ عطفاً على محلِّ اسم « لا » وتكون « لا » الثانيةُ زائدةً بين العاطف والمعطوف، نحو: لا حَوْلَ ولا قُوَّةً إلاَّ بالله، ومنه قوله :

١١٠ـلا نَسَبَ الْيَوْمَ ولا خُــلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِــعِ

(الثالث) الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذٍ تكون « لا » زائدة[2] . الثانى : أن تكون « لا » الثانيةُ عَمِلَتْ عملَ « ليس » . الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس لِلَا عملٌ[3] فيه ، وذلك نحو : لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ إلاَّ بالله ، ومنه قوله :

---

(١) على هذا الوجه قرأ أبو عمرو وابن كثير (لابيعَ فيه ولاخلةَ ولاشفاعةَ) بالفتح فيها جميعها . على أن مابعد « لا » اسمها مبنى على الفتح ، والخبر محذوف فيما عدا الأول ؛ لدلالة ماقبله عليه .

١١٠ — هو لأنس بن العباس بن مرداس السلمى .

اللغة والإعراب : نسب : قرابة . خلة : صداقة . الراقع : الذى يصلح موضع الفساد من الثوب . وروى : الراتق ، وهو بمعنى الراقع ، وقيل إن هذه الرواية هى الصحيحة ؛ لأن القافية قافية . « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها مبنى على الفتح « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى « خلة » معطوف على نسب باعتبار المحل ، من عطف المفرد على المفرد — وهو الشاهد ؛ كما خرجه الشارح ، وعليه الجمهور وهذا الوجه أضعف الأوجه ، حتى خصه يونس بالضرورة . وقيل إن «خلة» معطوف على لفظ « نسب » لأن حركته تشبه حركة الإعراب . وقيل مفعول لفعل محذوف تقديره : ولا أرى خلة (والمعنى) لا قرابة بيننا اليوم ولا صداقة، فقد تفاقم الخطب ، ولا يرجى إصلاحه .

(٢) أى لا عمل لها أصلا والخبر المحذوف مثنى — خبر عنهما معاً .

(٣) فتكون ملغاة لوجود شرط الإلغاء وهو التكرار ، وما بعدها مبتدأ مستقل ، وله خبر معطوف على ما قبله من قبيل عطف الجملة » .

١١١- هٰذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لا أُمَّ لِي - إنْ كَانَ ذَاكَ - ولا أَبُ

وإنْ نُصبَ المعطوفُ عليه[1] جاز فى المعطوف الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة - أعنى البناء، والرفع، والنصب - نحو: لا غُلَامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ - ولا امرأةٌ - ولا امرأةً. وإنْ رُفع المعطوفُ عليه جاز فى الثانى وجهان؛ الأول: البناء على الفتح، نحو: لا رجلٌ ولا امرأةَ - ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ، ومنه قوله:

١١٢- فلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فيهـا   وما فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيـمُ

---

١١١ - هو لرجل من بنى مَذْحِج وقد كان أهله يفضلون أخاً له عليه، والإشارة إلى ذلك. وقبله:

وإذا تكونُ كريهةٌ أُدْعَى لهـا   وإذا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ

اللغة والإعراب: الصغار: الذل والهوان. «هذا» ها للتنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ «لعمركم» اللام للابتداء «عمركم» مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وجوباً - أى قسمى. «الصغار» خبر ذا «بعينه» الباء زائدة، وعينه توكيد للصغار مرفوع بضمة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد. وقيل «بعينه» حال - أى هذا هو الصغار حقاً «لا» نافية «أمَّ» اسم لا مبنى على الفتح «لى» جار ومجرور وخبر «إن» شرطية «كان» فعل ناقص «ذاك» اسم كان والخبر محذوف - أى إن كان ذاك موجوداً «ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفى (أب» معطوفة على محل لا واسمها، وهو الشاهد. ويجوز فيه الوجهان الآخران اللذان ذكرهما الشارح.

(والمعنى) أقسم بحياتكم أن إيثار أخي جندب على - هو الذل والهوان بعينه؛ فإن كان ذلك فلا أم لى ولا أب - يريد أنه يكون ساقط النسب وضيع القدر.

(١) أى بأن كان مضافاً أو شبيهاً به - مع كون الثانى مفرداً.

١١٢ - هو لأمية بن أبى الصلت، من قصيدة يصف فيها الجنة وأهلها والبيت ملفق من بيتين والأصل:

ولا لَغْوٌ ولا تأْثيمَ فيهـا   ولا حَيْنٌ ولا فيها مُلِيمُ

وفيها لحمُ ساهرةٍ وبَحْـرٍ   وما فَاهُوا بِهِ أبداً مُقِيمُ =

والثانى : الرفع[1] نحو : لا رجلٌ ولا امرأةٌ — ولا غلامُ رجل ولا امرأةٌ .

ولا يجوز النصب للثانى ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّم ؛ للعطف على محل اسم « لا » ، و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقطُ النصبُ ، ولهذا قال المصنف : « وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تنصبا » .

* * *

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِىٍّ يَـلِى   فَافْتَحْ،أوِانْصِبَنْ،أوِارْفَعْ،تَعْدِلِ)[2]

إذا كان اسمُ « لا » مبنياً ، ونُعت بمفرد يليه — أى لم يُفْصَل بينه وبينه بفاصل — جاز فى النعت ثلاثةُ أوْجُهٍ :

= اللغة والإعراب : تأثيم : نسبة الإنسان للإثم . حين : هلاك . مُليمُ : لائم . لحم ساهرة : الساهرة — الأرض البيضاء المستوية . يريد أن فيها لحم بر وبحر . « فلا » نافية ملغاة « لغو » مبتدأ خبره محذوف — أى فيها « ولا » الواو عاطفة ولا نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » اسمها مبنى على الفتح « فيها » متعلق بمحذوف خبر لا « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » الجملة من الفعل والفاعل صلة ما « به » متعلق بفاهوا « أبداً » ظرف زمان متعلق بمقيم الواقع خبر المبتدأ . ويجوز أن تكون « لا » الأولى عاملة عمل ليس و « لغو » اسمها وخبرها محذوف (والشاهد) إلغاء « لا » الأولى ، أو إعمالها عمل ليس فيرفع الاسم بعدها ، وإعمال لا الثانية عمل إن .

(والمعنى) ليس فى الجنة قول باطل ولا شىء من الآثام ، حتى يقال لفاعلها : أنت آثم . وكل شىء يطلبه أهلها موجود عند طلبهم دائماً .

(١) أى بناء على عمل « لا » الثانية عمل ليس ، أو إهمالها وما بعدها مبتدأ مستقل ، أو زيادتها وعطفها على محل اسم الأولى كما سبق . وعلى هذا الوجه قوله تعالى : (لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ ولا شفاعة) .

(٢) « ومفرداً » مفعول افتح ، وفاؤه للتحسين فلا تمنع عمله فيما تقدم عليه « نعتاً » بدل منه أو حال ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالا « لمبنى » متعلق بنعتاً « يلى » مضارع وفاعله يعود إلى نعتاً ، والجملة صفة لنعت « تعدل » مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر المروى .

(الأول) البناء على الفتح ؛ لتركُّبِه مع اسم « لا »[1] نحو : لا رجلَ ظريفَ .

(الثانى) النصبُ : مراعاةً لمحل اسم « لا » نحو : لا رجلَ ظريفاً .

(الثالث) الرفعُ ؛ مراعاةً لمحل « لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفعٍ عند سيبويه كما تقدم ، نحو : لا رجلَ ظريفٌ .

* * *

(وَغَيْرَ مَا يَلِى ، وَغَيْرَ المُفْـرَدِ لا تَبْنِ ، وَانْصِبْهُ ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ)[2]

تقدم فى البيت الذى قبل هذا : أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، وَوَلِيَهُ النعتُ — جاز فى النعت ثلاثة أوجه . وذكر فى هذا البيت ، أنه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِل بينهما بفاصل — لم يجز بناء النعت ؛ فلا تقول : لا رجلَ فيها ظريفَ، — ببناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو : لا رجلَ فيها ظريفٌ ، أو نصبه ، نحو : لا رجلَ فيها ظريفاً . وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز — عند عدم الفصل — لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ ، نحو : لا طالعاً جبلاً ظريفاً[3] ، ولا فرق — فى امتناع

---

(١) أى قبل دخول « لا » لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء ، ويبنى على الياء إن كان مثنى أو مجموعاً .

(٢) « وغير » مفعول مقدم لقوله لا تبن « ما » اسم موصول مضاف إليه « يلى » الجملة صلة ما « وغير » معطوف على الأولى « المفرد » مضاف إليه أى غيره من النعت والمنعوت « لا » ناهية « تبن » مجزوم بلا بحذف الياء « وانصبه » فعل أمر وفاعله أنت والهاء مفعولة « أو الرفع » أو عاطفة للتخيير ، والرفع مفعول لا قصد مقدم .

(٣) لأنهم لا يركبون ما زاد على كلمتين .

البناء على الفتح فى النعت عند الفصل — بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مُثِّل ، أو غيرَ مفردٍ .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف والمشبَّه بالمضاف — تعيَّنَ رفعُه أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفْصَل بينه وبين النعت أوْ لا يفصل ؛ وذلك نحو : لارجلَ صاحبَ برٍّ فيها — ولا غلام رجلٍ فيها صاحبَ برٍّ[1] .

وحاصِلُ ما فى البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يُفْصَل بينهما — جاز فى النعت ثلاثةُ أوجهٍ ، نحو : لا رجلَ ظريفَ — وظريفاً — وظريفٌ ، وإن لم يكن كذلك — تعيَّن الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

* * *

(وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى)[2]

تقَدَّم أنه إذا عُطف على اسم « لا » — نكرةٌ مفردة ، وتكررت «لا» — يجوز فى المعطوف ثلاثةُ أوجهٍ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح،

---

(١) ويلاحظ أن المنعوت إذا كان غير مفرد ؛ بأن كان مضافاً أو شبيهاً به — فإنه سيجىء بعده ما يفصل بينه وبين النعت حتما

(٢) « العطف » مبتدأ « إن » شرطية « لم تتكرر » فعل الشرط « لا » فاعل تتكرر مقصود لفظه « احكما » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف والفاعل أنت ، والجملة جواب الشرط ، وقد حذفت الفاء منه للضرورة . وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « بما » متعلق باحكم ، وما اسم موصول « للنعت » متعلق بانتمى ، وفاعل انتمى يعود على ما والجملة صلة . وتقدير البيت : والعطف إن لم تتكرر « لا » — فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت ذى الفصل من منعوته . وهذا الحكم هو امتناع البناء ، وجواز الرفع والنصب .

نحو : لا رَجلَ ولا امرأةٌ — ولا امرأةً — ولا امرأةَ . وذكر فى هذا البيت أنه إذا لم تتكرر « لا » يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول ، وقد تقدم فى البيت الذى قبله أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب ، ولايجوز فيه البناء على الفتح ؛ فتقول : لا رجلَ وامرأةٌ — وامرأةً ، ولا يجوز البناء على الفتح . وحَكَى الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ — بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر « لا » ، فكأنه قال : لا رجلَ ولا امرأةَ ، ثم حُذفت « لا » . وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ — لا يجوز فيه إلا النصبُ والرفعُ ، سواء تكررت « لا » نحو : لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ . أو لم تتكرر ، نحو : لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ .

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً ؛ فإن كان معرفةً لا يجوز فيه إلا الرفعُ ، على كل حالٍ ، نحو : لا رجلَ ولا زيدٌ فيها ، أو : لا رجلَ وزيدٌ فيها[1] .

(وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ما تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ)[2]

إذا دخلت همزةُ الاستفهامِ على « لا » النافية للجنس — بَقِيَتْ على

---

(١) تبين حكم العطف على اسم لا ونعته . وبقى حكم البدل منه ؛ فإن كان البدلُ نكرة فهو كالنعت المفصول ، يجوز فيه الرفع والنصب تقول : لا أحد رجل وامرأة فيها — ولا أحد رجلا وامرأة فيها . وإن كان معرفة تعين الرفع ، تقول : لا أحد محمد وعلى فيها . وكذلك الشأن فى عطف البيان . أما التوكيد ؛ فالمعنوى منه ممتنع ؛ لأن ألفاظه معارف واسم لا نكرة ، والنكرة لا تؤكد توكيداً معنوياً . واللفظى يكون على لفظ المؤكد مجرداً من التنوين ، ويجوز رفعه ونصبه .

(٢) « وأعط » فعل أمر والفاعل أنت « لا » مفعول أول مقصود لفظه « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من لا « همزة استفهام » مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول ثان لأعط « تستحق » الجملة صلة ما « دون » ظرف حال من لا « استفهام » مضاف إليه .

ما كان لها من العمل ، وسائرِ الأحكامِ التى سبق ذكرها ؛ فتقول : ألا رجلَ قائمٌ ؟ — وألا غلامَ رجلٍ قائم ؟ — وألا طالعاً جبلاً ظاهر ؟ . وَحُكْمُ المعطوف والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكمها قبل دخولها .

هكذا أَطْلَقَ المصنف — رحمه الله تعالى — هنا . وفى كل ذلك تفصيل، وهو : أنه إذا قُصِد بالاستفهام التوبيخُ ، أو الاستفهامُ عن النفى — فالحكمُ كما ذَكَر[1] ؛ من أنه يبقى عملُها ، وجميعُ ما تقدم ذكره : من أحكام العطفِ ، والصفةِ ، وجوازِ الإلغاء . فمثالُ التوبيخ قولُك : ألا رُجوعَ وقد شِبْتَ ؟ ومنه قوله :

١١٣— أَلاَ ٱرْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ ؟

ومثالُ الاستفهام عن النفى قولُك : ألا رجلَ قائم ؟ ومنه قوله :

١١٤— أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ ... إِذَا أُلاَقِى الَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِى

---

(١) غير أنه مع التوبيخ كثير وغالب ، ومع الاستفهام عن النفى، قليل .

١١٣ — لم ينسب لقائل .

اللغة والإعراب : ارعواء : انتهاء وانزجار عن القبح . ولت : ذهبت. شبيبته : شبابه . آذنت : أعلنت . « ألا » الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس وقصد بهما التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا مبنى على الفتح « لمن » متعلق بمحذوف خبر ، ومن اسم موصول « ولت شبيبته » الجملة صلة الموصول « بعده » ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب (والشاهد) ذكره الشارح .

(والمعنى) ألا يبتعد عن القبيح من ذهب شبابه ، وانصرفت أيامه ، وأعلنته بالمشيب الذى يعقبه الضعف والكبر ؟

١١٤ — هو لقيس بن الملوّح — مجنون بنى عامر .

اللغة والإعراب : اصطبار : تصبر وتجلد . جلد : صلابة . وثبات . « ألا » الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس . «اصطبار» اسم لا « لسلمى» متعلق =

وإذا قُصِدَ بألاَ التمنِّى : فمذهَبُ المازِنىِّ[1] أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يتمشَّى إطلاقُ المصنف . ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عملُها فى الاسم[2] ، ولا يجوز إلغاؤها[3] ، ولا الوصفُ ، أو العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتمنىِّ قولُهم : ألاَ ماء ماءً بارِدًا[4] ، وقولُ الشاعر :

١١٥ـ أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

= بمحذوف خبرها « أم » عاطفة « لها » خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر « إذا » ظرفية « ألاقى » الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « الذى » اسم موصول مفعول ألاقى « لاقاه أمثالى » الجملة صلة الموصول (والمعنى) إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى من الموت — أيذهب الصبر عن سلمى وتجزع ؟ أم يكون لها تجلد وتصبر ؟

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازنى ، من بنى مازن ابن شيبان . كان إماماً فى العربية ، ثقة متسعاً فى الرواية ، روى عن أبى عبيدة والأصمعى ، وروى عنه المبرد الذى يقول فيه : ليس بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان ، وهو بصرى . وله من المؤلفات : تفسير كتاب سيبويه ، وعلل النحو والتصريف ، ومات سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة .

(٢) أى ولا خبر لها ؛ لأنها بمنزلة أتمنى ، فإذا قلت : ألا ماء ، فهو كلام تام معناه : أتمنى ماء .

(٣) لأنها بمنزلة « ليت » ، ولهذا لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها .

(٤) الهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس ومعناهما التمنى « ماء » اسمها مبنى على الفتح وليس لها خبر ، و « ماء » الثانية نعت موطىء للأولى وبارداً صفة ، وجاز النعت بالجامد لأنه موصوف بمشتق . ولا يجوز كون ماء الثانى توكيداً ولا بدلاً ؛ لأنه مقيد بالوصف ، والأول مطلق ؛ فليس مرادفاً له حتى يؤكده ولا مساوية حتى يبدل منه .

١١٥ — لا يعرف قائله ، وقد احتج به جماعة من النحاة .

اللغة والإعراب : فيرأب : فيصلح ويجبر . أثأت : أفسدت وصدعت . « ألا » الهمزة للاستفهام ومعناها التمنى ، ولا نافية للجنس ، وقيل هى حرف تمن « عمر » اسمها بمنزلة المفعول ، ولا خبر لها لأنها بمنزلة أتمنى « ولىّ » الجملة صفة =

(وَشَاعَ فى ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ)[1]

إذا دَلَّ دليل على خبر « لا » النافية للجنس — وَجَبَ حذفُه عند التميميين والطائيين ، وكثُر حذفُه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هل من رجلٍ قائم ؟ فتقول : لا رجلَ ، وتَحْذِف الخبر — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جار ولا مجروراً ، كما مُثِّل — أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل فى الدار رجل ؟ فتقول : لا رجلَ .

فإن لم يدلَّ على الخبر دليل — لم يَجُزْ حذفُه عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله »[2] ، وقول الشاعر :

= لعمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة صفة ثانية لعمر « فيرأب » الفاء للسببية ، ويرأب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء ، والفاعل يعود على عمر « ما » اسم موصول مفعول يرأب « أثأت يد الغفلات » الجملة صلة . ومما يدل على أن « لا » للتمنى — نصب المضارع بعد فاء السببية الواقعة فى جوابه (والمعنى) أتمنى رجوع العمر الذى ولى وأدبر ، فأصلح فيه ما أفسدته فى زمن الغفلة والجهل .

(١) « وشاع » فعل ماض « فى ذا » متعلق بشاع « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع « الخبر » مضاف إليه « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « المراد » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور « مع » ظرف متعلق بظهر « سقوطه » مضاف إليه « ظهر » فعل وفاعله يعود على المراد ، والجملة لا محل لها مفسرة ، وجواب إذا محذوف للدلالة ما قبله عليه .

(٢) هذا جزء من حديث ونصه : « أنا أغار والله يغار ، ولا أحدَ أغيرُ من الله ، ولذا حرم الفواحش » والمراد بالغيرة لازمها ، وهو : مقت من يعرض لمحارمه — لا انفعال النفس من فعل ما يكره ؛ لاستحالته على الله سبحانه . ومن الأساليب التى يحذف فيها الخبر : لا ضرر ولا ضرار ، ولا ضيْر ، ولا فوت — وندر فى هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ،ومن ذلك قولهم : « لا عليك — أى لا بأس عليك » .

١١٦- * ولا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مَعْ سُقوطِهِ ظهر » .
واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذٍ الحذفُ كما تقدم .

---

١١٦ — هذا عجز بيت وصدره :

* إذا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا *

وهو لرجل جاهلى من بنى النبيت — وهم حى من اليمن ، وكان قد اجتمع مع حاتم الطائى والنابغة الذبيانى عند امرأة يخطبونها فآثرت حاتماً عليه فقال قصيدة أولها :

هَلاَّ سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ ما حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إذا ما هَبَّتِ الرِّيحُ؟

اللغة والإعراب : اللقاح : جمع لقوح — وهى الناقة الحلوب . أصرتها : جمع صرار وهو خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لم يكن ثم درّ ، وذلك فى زمن الجدب . الولدان : جمع وليد — من صبيّ وعبد . مصبوح : اسم مفعول — من صبحته إذ سقيته الصبوح ؛ وهو الشرب بالغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس . « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « اللقاح » اسم لغدت محذوفة تفسرها المذكورة ، والخبر محذوف يدل عليه ما بعده — أى إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها « غدت » فعل ناقص بمعنى صار والتاء للتأنيث ، واسمها يعود على اللقاح « ملقى » خبرها وهو اسم مفعول « أصرتها » نائب فاعل ملقى ومضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف « ولا » نافية للجنس « كريم » اسمها « من الولدان » متعلق بمحذوف صفة لكريم « مصبوح » خبر لا (والشاهد) فى مصبوح ؛ حيث وقع خبراً للا النافية للجنس ، ولا يجوز حذفه ، لعدم ما يدل عليه ؛ ذلك لأنه لو حذف لقدر المحذوف كوناً عاماً — أى موجوداً مثلا — وهذا غير المقصود . ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسم « لا » باعتبار أصله وهو الابتداء ، والخبر محذوف للعلم ، ويكون تقديره : موجود ونحوه .

(والمعنى) يصف نفسه بالكرم والسخاء فى وقت الجدب والقحط حيث اللبن غير موجود أو متعذر ، لا يسقاه الكريم من الأبناء — فضلا عن غيره .

الأمثلة والتمرينات

١ — يقع اسم « لا » النافية للجنس مفرداً أحياناً ، ومضافاً أو شبهه — أحياناً أخرى — بين حكمه من الإعراب فى الحالتين .

٢ — بين أوجه الإعراب الجائزة فى « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، ووَجْه كل .

٣ — ما حكم تابع اسم « لا » معطوفاً — أو نعتاً — أو بدلًا . ؟ مثل لما تقول :

٤ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى باب لا النافية للجنس :

قال تعالى : (ألا إنَّ أولياءَ اللهِ لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزَنون . لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون . قالوا لا ضير إنَّا إلى ربنا منقلبون) .

يُحشر الناس لا بَنينَ ولا آ ... باءَ إلا وقد عَنَتْهم شئون

لا القَوْمُ قوى ولا الأعوانُ أعوانى ... إذا وَنَا يومَ تحصيل العُلا وَانِى

وما هجرتُكِ حتى قلت معلنةً ... لا ناقةٌ لى فى هذا ولا جَمَلُ

لا خَيْلَ عندك تُهديها ولا مالُ ... فليُسعدِ النُّطقُ إنْ لم تُسعدِ الحالُ

٥ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى بأوجه الإعراب الجائزة ، وبين وجه ما تقول :

اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت . زرت مرة إحدى القرى وقد حملت هدايا لا حصر لها ، ولا أحد له على مِنَّة ولا دين ، وآلى أنى لم أجلسنا كرهاً ولا راضياً ، وعدت بلا شىء وأنا أردد قوله تعالى : (ألا تحبون أن يغفر الله لكم ؟) .

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنه ... إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزَّرا

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهــا ... ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

إذا كان إصلاحى لجسمى واجباً ... فإصلاحُ نفسى لا محالةَ أوْجَبُ

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

(انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَىِ ابْتِدَا أَعْنِى : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا
ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدّ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وَهَبْ ، تَعَلَّمْ ، وَالَّتِى كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا)[1]

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وأخواتُها .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدُهما : أفعالُ القلوب[2] ، والثانى : أفعالُ التحويل .

فأما أفعالُ القلوب فتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلُّ على اليقين[3] ، وذكَر المصنف منها خمسةً : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمْ . والثانى منهما : ما يدلُّ على الرُّجحان ، وذكَر المصنف منها ثمانيةً : خالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبْ .

فمثالُ « رَأَى » قولُ الشاعر :

---

(١) « بفعل » متعلق بانصب ، وهو مفرد مضاف إلى القلب فيعم « جزأى » مفعول انصب « ابتدا » مضاف إليه ، وقصر للضرورة « رأى » مفعول أعنى مقصود لفظه « خال ، علمت ، وجد ، ظن ، حسبت » معطوفات على رأى بإسقاط حرف العطف « وزعمت » معطوف كذلك على رأى « مع » ظرف متعلق بأعنى — أو حال من مفعوله « عد » مضاف إليه مقصود لفظه « حجا ، درى » معطوفان على عد بإسقاط العاطف ، « وجعل » كذلك معطوف على عد « اللذ » اسم موصول نعت لجعل ، وهو لغة فى الذى « كاعتقد » متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهب ، تعلم » معطوفان على عد بإسقاط العاطف من تعلم « والتى » اسم موصول مبتدأ « كصيرا » متعلق بفعل محذوف ؛ جملته صلة التى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » متعلق بانصب « مبتدأ » مفعول انصب « وخبراً » معطوف على مبتدأ ، والجملة خبر التى .

(٢) أى الأفعال التى معانيها قائمة بالقلب ، متصلة به .

(٣) أى يفيد يقيناً واعتقاداً جازماً فى حكم الخبر .

١١٧– رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

فاستعمل «رأى» فيه لليقين . وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظنّ» كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) — أى : يَظُنُّونَه(١) .

ومثالُ «عَلِم» : عَلِمْتُ زيداً أخاك ، وقول الشاعر :

١١٨– عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ ؛ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِيَ وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ

---

١١٧ — هو لخداش بن زهير من بنى عامر بن صعصعة .

اللغة والإعراب : رأيت : علمت — من رؤية القلب. محاولة : قدرة وقوة «رأيت» فعل وفاعل «الله» مفعول أول «أكبر» مفعول ثان «كل شىء» مضاف إليه «محاولة» تمييز لأكبر «وأكثرهم» معطوف على أكبر — مضاف إلى الضمير «جنوداً» — أى أنصاراً — تمييز لأكثرهم .

(والشاهد) فى رأيت حيث جاء بمعنى اليقين ونصب مفعولين .

(والمعنى) : علمت وتيقنت أن الله قدرته فوق كل قدرة ، وأنه أكثر من كل المخلوقات جنوداً وأنصاراً ، فلا يفوته شىء ولا يعجزه شىء .

(١) أى يظنون البعث بعيداً ممتنعاً ، ونراه — أى نعلمه — قريباً واقعاً لا محالة ، فى الآية الظن واليقين معاً . هذا : وتأتى رأى بمعنى أبصر نحو : رأيت محمداً — أى أبصرته . وبمعنى اعتقد نحو : رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا — فتنصب مفعولا واحداً . وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين .

١١٨ — لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : الباذل : اسم فاعل من البذل — وهو الجود والإعطاء . المعروف : اسم جامع لكل ما عرف من الصفات الكريمة . «انبعثت : ثارت ومضت فى طريقها . واجفات : جمع واجفة — من الوجيف وهو ضرب من سير الإبل السريع ، ويراد بها : الأسباب والدواعى . «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول . «الباذل» مفعول ثان لعلم «المعروف» بالجر على الإضافة من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وبالنصب على المفعولية «إليك بى» متعلقان بانبعث «واجفات» فاعل انبعث «والشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف على الشوق (والمعنى) تيقنت أنك الذى تبذل العطاء وتجود بالخير على الناس ،=

ومثالُ « وجَدَ » قوله تعالى : « وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ »[1] .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ــ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ
فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

ومثال « تَعَلَّمْ » ــ وهي التي بمعنى أَعْلَمْ[2] ــ قوله :

= فساقتني إليك دواعي الشوق والرجاء لأنال من برك وإحسانك .

(والشاهد) في « علمتك » ؛ حيث دل على اليقين ونصب مفعولين . ويؤيد ذلك أن المقصود المدح ، وهذا يستدعي اليقين والعلم .

(١) وترد « وجد » بمعنى أصاب الشيء ولقيه ــ فتتعدى لواحد ومصدرها الوجدان . وبمعنى حزن ومصدرها وَجْد تقول : وَجَد محمد على أخيه ــ أي حزن . وكذلك بمعنى حقد ، ومصدرها مَوْجِدة فلا يتعديان .

١١٩ ــ غير معروف قائله .

اللغة والإعراب : دريت : من درى ــ إذا علم . الوفيّ : من الوفاء ، وهو ضد الغدر العهد : الذمة والحفاظ . فاغتبط ؛ الغبطة : تمنى مثل ما للغير بدون أن يزول عنه . « دريت » ماض للمجهول والتاء نائب فاعل وهي المفعول الأول « الوفي » مفعول ثان وهو صفة مشبهة « العهد » يجوز فيه الرفع على الفاعلية ، والجر على الإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به « يا عرو » منادى مرخم بحذف التاء ، مبني على ضم الحرف المحذوف أو المذكور « فاغتبط » الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ــ أي وإذا كنت كذلك فاغتبط « فإن » الفاء للتعليل « اغتباطاً » اسم إن « بالوفاء » متعلق به « حميد » خبرها (والمعنى) تيقن الناس يا عروة أنك وفي بالعهد ، وإذا كان الأمر كذلك ــ فلينعم بالك ، ولتغتبط على هذه الخصلة ؛ فإن الاغتباط بالوفاء أمر محمود ومطلوب .

(والشاهد) في دريت ؛ حيث دل على العلم واليقين ، ونصب مفعولين بنفسه، وهذا قليل . والأكثر أن يتعدى لواحد بالباء ، تقول: دريت بكذا ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو: (ولا أدراكم به) .

(٢) هي التي يقصد بها الأمر بتحصيل العلم في الحال ، وهي جامدة ، والغالب دخولها على أن وصلتها . أما إذا كانت بمعنى حصّل العلم في المستقبل ؛ =

١٢٠– تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فى التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ

وهذه مُثُل الأفعال الدالة على اليقين .

ومثال الدالة على الرُّجحانِ قولك : خِلْتُ زيداً أخاك ، وقد تستعمل « خالَ » لليقين ، كقوله :

١٢١– دَعَانِى الْغَوَانِى عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُنِى   لِىَ اسْمٌ ، فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

= بالأخذ فى أسبابه ؛ كتعلم الحساب والفقه مثلا — تعدت لواحد ، وهذه متصرفة تامة التصرف .

١٢٠ — هو لزياد بن سيار ، شاعر جاهلى .

اللغة والإعراب : تعلم : اعلم . وتيقن . شفاء النفس : قضاء مطالبها . لطف : رفق . التحيل : الوصول إلى الشىء بالحيلة والدهاء . « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ملازمة لهذه الصيغة « شفاء النفس » مفعول أول ومضاف إليه « قهر علوها » مفعول ثان كذلك « فبالغ » معطوف على تعلم ، أو الفاء داخلة على جواب شرط محذوف « بلطف فى التحيل » متعلقان نبالغ « والمكر » معطوف على التحيل . (والمعنى) اعلم أن قهر العدو والظفر به — يشفى النفس ويطفىء ما فيها من الغيظ والحقد ، فعليك أن تبالغ فى الحيلة والدهاء ؛ حتى تصل إلى ذلك .

(والشاهد) فى تعلم حيث نصب مفعولين ؛ لأنه بمعنى العلم واليقين .

١٢١ — هو للنمر بن تولبَ العكلى الصحابى .

اللغة والإعراب : دعانى : سمّانى . الغوانى : جمع غانية وهى التى استغنت بجمالها عن التزين . « دعانى » فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول أول « الغوانى » فاعل « عمهن » مفعول ثان مضاف إلى الضمير « وخلتنى » فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول ، والواو للحال « لى اسم » مبتدأ وخبر والجملة مفعول ثان لخال ، وقد عملت « خال » فى ضميرين هما التاء والياء لمسمى واحد وهو المتكلم ، وذلك خاص بأفعال القلوب « فلا » الفاء للعطف و « لا » نافية على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى « به » متعلق بأدعى « وهو أول » الجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الضمير المجرور بالباء (والمعنى) سمانى الحسان من النساء عمهن، وإنى أعلم أن لى اسماً آخر أدعى به؛ فهل يترك =

و « ظَنَنْتُ زيداً صاحبك » ، وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زيداً صاحبك » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ــ حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ   رَبَاحاً ، إذا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

ومثال « زَعَمَ » قوله :

١٢٣ــ فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ   فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

= هذا الاسم فلاأدعى به الآن، وهو الاسم الأول لى ؟

(والشاهد) فى خلتنى حيث نصب مفعولين وهو بمعنى اليقين . — لا بمعنى الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً — بل هو على يقين من ذلك . أما « خال » التى بمعنى تكبر — أو ظَلع — فهى لازمة .

١٢٢ — هو للبيد بن ربيعة العامرى أحدأصحاب المعلقات وقد أدرك الإسلام.

اللغة والإعراب : رباحاً : ربحاً . ثاقلا : الثاقل — من اشتد به المرض ، والمراد به هنا الميت ؛ لأن البدن يثقل عند الموت . « التقى » مفعول أول لحسب « والجود » عطف عليه « خير » مفعول ثان مضاف إلى تجارة « رباحاً » تمييز « إذا » ظرف « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح المحذوفة وخبرهامحذوف أيضاً، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « ثاقلا » خبر أصبح المذكورة ، والجملة مفسرة لا محل لها (والمعنى) تيقنت أن تقوى الله والجود — هما أحسن تجارة تعود على الإنسان بالربح والفائدة ، وإذا فارق دنياه ؛ حيث يجد جزاء عمله (والشاهد) فى « حسبت » ؛ حيث نصب مفعولين وهو بمعنى علمت . وإذا كانت حسب بمعنى عدّ — تعدت لواحد ومضارعها يحسُب .

١٢٣ — هو لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدة مطلعها :

أَلاَ زَعَمَتْ أسماءُ أَنِّى لا أُحِبُّهَا   فقلتُ : بَلَى لولا يُنَازِعنى شُغلى

اللغة والإعراب : أجهل : من الجهل وهو الحمق والسفه . الحلم : العقل والأناة « إن » شرطية جازمة « تزعمينى » مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل وياء المتكلم مفعول أول ، والجملة فعل شرط « كنت » كان واسمها « أجهل » الجملة خبر كان والجملة من كان ومعموليها مفعول ثان لتزعم « فيكم » متعلق=

ومثال « عَدَّ » قوله :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى ... وَلَكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ فى الْعُدْمِ

ومثال « حَجَا » قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

= بأجهل « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط وإن واسمها « شريت » الجملة خبر إن ، وجملة إن مع معموليها جواب الشرط « الحلم » مفعول شريت « بعلك بالجهل » متعلقان بشرى (والمعنى) إن كان يترجح عندك يا أسماء أنى كنت سفيهاً طائشاً — فقد تغير هذا بعد فراقكم ، واستبدلت به الأناة والخلق الكريم (والشاهد) فى « تزعمينى » حيث دل على الرجحان ونصب مفعولين . والأكثر أن تقع بعدها أن المشددة ، أو أنْ المخففة كقوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) وقد تكون بدون ذلك كقول الشاعر :

• زعمتنى شيخـــاً ولست بشيخ •

وقيل هو ضرورة ، و « زعم » فى المثالين بمعنى اعتقد . وقد تستعمل للدلالة على الشك — وهو الغالب فيها — وفى القول الكاذب . والقرينة هى التى تحدد المعنى المناسب .

١٢٤ — هو للنعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللغة والإعراب : لا تعدد : لا تظن . المولى : الحليف والناصر . العدم : الفقر . « المولى » مفعول أول لتعدد « شريكك » مفعوله الثانى ومضاف إليه « فى الغنى » متعلق بشريك « ولكنما » حرف استدراك مكفوف بما الزائدة « المولى شريكك » مبتدأ وخبر « فى العُدم » متعلق بشريك الثانى .

(والمعنى) لا تظن أن الصديق هو الذى يشاطرك المودة فى حال يسرك وغناك ؛ إنما الصديق الحق — هو الذى يشاركك أيام فقرك وإعسارك .

(والشاهد) فى «لا تعدد» ،حيث جاء بمعنى الظن ونصب مفعولين . فإن جاءت « عدّ » بمعنى حسب — تعدت لواحد نحو : عددت المـــال — أى حسبته .

١٢٥ — قيل : هو لتميم بن مقبل ، وقيل لغيره .

اللغة والإعراب : أحجو : أظن . ألمّ : نزلت . ملمات : جمع ملمة — وهى النازلة من نوازل الدهر . « أبا عمرو » مفعول أول أحجو ومضاف إليه =

ومثال « جَعَلَ » قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا المَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثًا﴾ .

وَقَيَّدَ المصنفُ « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد — احترازاً من « جعل » التي بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب[1] .

ومثال « هَبْ » قوله :

١٢٦ — فَقُلْتُ : أَجِرْنِى أَبَا مَالِكٍ وإلاَّ فَهَبْنِى امْـــرَأً هَالِكا

= « أخا » بالتنوين مفعول ثان له « ثقة » صفة لأخا . ويجوز أن يكون أخاً مضافاً إلى ثقة — منصوباً بالألف حتى حرف غاية بمعنى إلى « يوماً » ظرف متعلق بألمت « ملمات » فاعل ألم . (والمعنى) كنت أظن أبا عمرو أخاً وصديقاً يوثق به ويعتمد عليه عند النوازل ، إلى أن نزلت بنا يوماً حوادث ، فوجدته غير وفى ؛ لأنه أعرض عنى ولم يشاركنى (والشاهد) فى أحجو ؛ حيث نصب مفعولين ؛ لأنه بمعنى أظن . فإن كانت حجا بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد ، أو ردّ — تعدت لواحد . وإن جاءت بمعنى أقام ، أو بخل — فهى لازمة .

(١) وإن كانت جعل بمعنى أوجد تعدت إلى واحد نحو (وجعل الظلمات والنور) .

١٢٦ — هو لعبد الله بن همام السلولى ، أحد الشعراء الإسلاميين .

اللغة والإعراب : أجرنى : أغثنى . هبنى : ظننى وعدنى . « أجرنى » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول مقول القول « أبا » منادى بحذف حرف النداء « مالك » مضاف إليه « وإلا » إن شرطية مدغمة فى لا النافية ، وفعل الشرط محذوف للدلالة ما قبله عليه « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « هب » فعل أمر والنون للوقاية والياء مفعول أول « إمرأ » مفعول ثان « هالكاً » صفة له .

(والمعنى) فقلت أغثنى يا أبا مالك ، وأمنى مما أخاف ، وإن لم تفعل فظن أنى هالك لا محالة (والشاهد) فى « هبنى » ؛ حيث تعدى إلى مفعولين وهو فعل أمر جامد بمعنى فعل الظن . ويقل دخولها على أن وصلتها ، وقد روى من حديث عمر : « هب أن أبانا كان حماراً » و « هب » أمر متصرف من الهبة يتعدى إلى مفعولين — أيضاً . أما هب من الهيبة فيتعدى لواحد .

وَنَبَّه المصنفُ بقوله : « أغنِى رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعده مما ذكره المصنف فى هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : جَبُنَ زيد ، وَمُتَعَد إلى واحد ، نحو : كَرِهْتُ زيداً . هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التحويل[1] — وهى المرادة بقوله : « والتى كصيرا — إلى آخره » — فتتعدَّى أيضًا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعَدَّها بعضُهم سبعة : « صَيَّر » نحو : صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا » ، و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : (وَقَدِمْنَا إِلَى ما عمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَباءً مَنْثُورًا) ، و « هَبْ » كقولهم : وَهَبَنِى اللهُ فِدَاكَ — أى صيَّرنى ، و « تَخِذَ » كقوله تعالى : « لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا » ، و « اتَّخَذَ » كقوله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً) ، و « تَرَكَ » كقوله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بعْضٍ) وقول الشاعر :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا ماتَرَكْتُهُ ... أَخَا الْقَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

---

(١) معنى التحويل : الانتقال من حالة إلى أخرى ، وتسمى أفعال التصيير .

١٢٧ — هو لفُرعان بن الأعرف ، أحد بنى مرة ، شاعر لص وهذا البيت من قصيدة قالها فى ابنه منازل وكان عاقاً له ، ومطلعها :

جَزَتْ رحِمٌ بيْنِى وبين مَنَازِلٍ ... جزاء كما يَسْتَنْزِلُ الدَّر حالِبُهْ

اللغة والإعراب : « وربيته » الواو عاطفة والهاء العائدة على ابنه منازل مفعول ربيته « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها والهاء مفعول أول لتركت « أخا القوم » مفعوله الثانى ومضاف إليه ، يريد أنه أصبح معدوداً من الرجال وجملة تركته أخا القوم — فعل الشرط وجوابه قوله فى البيت بعده :

تَغَمَّطَ حَقِّى بَاطِلاً ، وَلَوى يَدِى ... لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِى هُوَ غالِبُهْ =

و « رَدَّ » كقوله :

١٢٨ـ رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا ... وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودا

* * *

(وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا ـ اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ)(١)

= وقوله : واستغنى عن المسح شاربه — كناية عن كونه كبر واستقل بنفسه (والمعنى) لقد أجهدت نفسى فى تغذيته وإصلاح شأنه وتقويمه ، حتى إذا كبر وأصبح معدوداً من الرجال واستقل بنفسه — جحد حقى وأساء معاملتى (والشاهد) فى تركته ؛ حيث دل على التحويل والتصيير ونصب مفعولين ؛ وقيل إن « أخا القوم » حال من الهاء فى تركته ، وهو إن كان معرفة لفظاً إلا أنه نكرة فى المعنى ؛ لأنه لا يريد قوماً معينين — وإنما يقصد : تركته قوياً لا حقاً بالرجال ، وحينئذ لا شاهد فيه .

١٢٨ — البيتان : مطلع قصيدة لعبد الله بن الزَّبِير ، وعبد الله هذا هو القائل لعبد الله بن الزُّبير لما حرمه : لعن الله ناقة حملتنى إليك ، فقال له : إنّ وراكبها.

اللغة والإعراب : الحدثان : حدثان الدهر — حوادثه ونوازله . سمدن : حزن وتحيرن . رد : صير « الحدثان » فاعل رمى « نسوة آل حرب » مفعول ومضاف إليه « بمقدار » متعلق برمى « سمودا » مفعول مطلق لسمدن مؤكد لعامله « فرد » الفاء عاطفة ، وفاعل رد يعود على الحدثان « شعورهن » مفعول أول لرد مضاف إلى ضمير النسوة « السود » صفة لشعور « بيضاً » مفعول ثان لرد ، « ورد وجوههن إلخ » — إعرابه مثل ما قبله .

(والمعنى) أن حوادث الدهر ومصائبه — رمت هؤلاء النسوة بطائفة منها ؛ أورثتهن حزناً عميقاً ، وأوقعتهن فى حيرة واضطراب ،فصيرت الشعور السود بيضاً ، وصيرت الوجوه البيض سوداً .

(والشاهد) فى ردّ فى الموضعين حيث استعمل بمعنى التصيير ، ونصب مفعولين .

(١) « خص » ماض للمجهول أو فعل أمر « ما » اسم موصول نائب فاعل على الأول — ومفعول على الثانى «من قبل» متعلق بمحذوف صلة ما ، «هب» =

تقدَّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالمتصرفةُ : ما عدا « هَبْ ، وتَعَلَّمْ » — فيستعمل منها الماضى ، نحو : ظَنَنْتُ زيداً قائماً ، وغير الماضى — وهو : المضارع ، نحو : أَظُنُّ زيداً قائماً ، والأمرُ ، نحو : ظُنَّ زيداً قائماً ، واسمُ الفاعل ، نحو : أنا ظانٌّ زيداً قائماً ، واسمُ المفعول ، نحو : « زيدٌ مظْنونٌ أبوهُ قائماً؛ فأبوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل — و « قائماً » المفعول الثانى ، والمصدرُ ، نحو : عَجِبْتُ من ظَنِّكَ زيداً قائماً ويَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيرِه — ما ثبت للماضى .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما هَبْ ، وتَعَلَّمْ — بمعنَى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فى التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ[1]

وقوله : فَقُلْتُ : أَجِرْنِى أَبَا مَالِكٍ ... وإلاَّ فَهَبْنِى امْـــرَأً هَالِكَا[2]

= مضاف إليه مقصود لفظه «والأمر» مفعول ثان مقدم لألزم « هب » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « ألزما » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على هب — وهو المفعول الأول . وجملة « قد ألزما » خبر المبتدأ . « كذا » خبر مقدم « تعلم » » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « ولغير » فى موضع المفعول الثانى لأجعل مقدم « الماض » مضاف إليه « من سواهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لغير — أو حال منها ، وهو مضاف إلى الضمير « كل » مفعول أول لا جعل « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » متعلق بزكن — أى علم ، وهو ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على « ما » والجملة صلة .

(١) تقدم صفحة ٢٨٩ .

(٢) تقدم صفحة ٢٩٣ .

واختصَّتِ القلبيةُ المتصرفةُ بالتَّعليق والإلغاء[1] ؛

فالتعليق هو : تَرْكُ العمل لفظاً دون معنًى لمانع ، نحو ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائم ، فقولك : لزيد قائم — لم تعمل فيه «ظننت» لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام[2] ، ولكنه فى موضع نصب ، بدليل أنك لو عطفتَ عليه لنصبت ، نحو : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ وعَمْراً مُنطلقاً ؛ فهى عاملة فى «لزيدٌ قائمٌ» فى المعنى دون اللفظ .

والإلغاء هو : تَرْكُ العملِ لفظاً ومعنًى ، لا لمانع[3] ، نحو : زيدٌ ظننْتُ قائمٌ ؛ فليس لـ«ظننت» عملٌ فى «زيدٌ قائمٌ» : لا فى المعنى ولا فى اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضى ، نحو : أَظُنُّ لَزَيْدٌ قائمٌ — وزيدٌ أَظُنُّ قائمٌ ، وأخواتها .

---

(١) أى معاً وهذا لا ينافى أن واحداً منهما — وهو التعليق — قد يجرى فى غيرأفعال هذا الباب ؛ كالأفعال التى تدل على العلم نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ؟ واتضح لى أمجتهد أنت أم مقصر ؟ أو التى يطلب بها العلم والمعرفة نحو : امتحنت محمداً أيقوى على العمل أم يضعف ؟ واستفهمت أمقيم أخوك أم مسافر ؟ إلخ . وكذلك تختص الأفعال القلبية المتصرفة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتنى قائماً . وبأن يسد مسد معموليها أنّ أو أنْ وصلتهما — وإن كانتا فى تقدير المفرد ، وهى حينئذ عاملة فى لفظ المصدر المتصيد لا فى محل الجملة .

(٢) ذلك لأن اللام لها الصدارة ، وكذلك جميع المعلقات الآتية . فالعمل فيما بعدها لفظاً يزيل صدارتها ويجعلها حشواً فى الكلام . ويقع التعليق على المفعولين كما مثل ، وعلى أحدهما نحو : علمت البلاغة لهى الإيجاز ، فالجملة التى بعد اللام سدت مسد المفعول الثانى .

(٣) أى لفظى ، بل لمانع معنوى ؛ وهو ضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر — أو تأخره عنهما . والإلغاء المتأخر أقوى من إعماله ، والمتوسط بالعكس .

وغيرُ المتصرفة لا يكون فيها تعليقٌ ولا إلغاء ، وكذلك أفعالُ التحويل، نحو « صَيَّر » وأخواتها .

* * *

(وَجَوِّزِ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الابْتِدَا وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، أَوْ لَامَ ابْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إِلْغَـاءَ مَا تَقَـدَّمَا وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»
وَ«إِنْ» وَ«لَا» ، لَامُ ابْتِدَاءٍ ، أَوْ قَسَمُ ، كَذَا، وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ)[1]

يجوز إلغاء هذه المتصرفة إذا وقعت فى غير الابتداء ، كما إذا وقعت وَسَطًا ، نحو : زيد ظننت قائم . أو آخراً ، نحو : زيد قائم ظننت[2] . وإذا توسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ

---

(١) « لا » حرف عطف « فى الابتدا » جار ومجرور معطوف على محذوف — أى جوز الإلغاء فى حال توسط العامل أو تأخره — لا فى حال الابتداء به « أو لام » معطوف على ضمير « ابتدا » مضاف إليه وقصر للضرورة « فى موهم » متعلق بانو « إلغاء » مفعول موهم ؛ لأنه اسم فاعل وفاعله مستتر فيه « ما » اسم موصول مضاف إليه « تقدما » الجملة صلة الموصول والألف للإطلاق « والتزم » ماض للمجهول أو فعل أمر « قبل » ظرف متعلق بالتزم « نفى ما » مضاف إليه ، وإضافة نفى إلى « ما » من إضافة المدلول إلى الدال — أى التزم التعليق قبل « ما » التى تدل على النفى «وإن ولا » معطوفان على ما « لام ابتدا » مبتدأ ومضاف إليه « أو قسم » معطوف على ابتداء « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم إشارة مبتدأ ثان « له » متعلق بانحتم ، وجملة « انحتم » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول .

(٢) يشترط لجواز الأمرين : ألا يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو علىَّ مريض ظنى — وإلا وجب الإلغاء ، لأن المصدر لا يعمل متأخراً . وكذلك إذا دخلت على الاسم أداة تستوجب التصدير نحو : لزأيك سديد خلت . ويجب الإعمال إذا كان العامل منفياً نحو : محمد مسافر لم أظن ، لأن الإلغاء يوهم أن ما قبله مثبت ، فيناقض نفى الفعل بعده ؛ لتوجهه فى المعنى إلى المفعولين .

من الإلغاء ، وإن تأَخَّرَتْ فالإلغاءِ أَحْسَنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : ظننت زيد قائم ، بل يجب الإعمال ؛ فتقول : ظننت زيداً قائماً . فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءَها مُتقدمةً — أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩—أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

فالتقدير : وما إخاله منكِ تنويلُ ؛ فالهاء ضمير الشأن ، وهى المفعول الأول ، ولدينا منكِ تنويلُ : جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذ فلا إلغاء — أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

١٣٠—كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنِّى وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

---

١٢٩ — هو لكعب بن زهير من قصيدته « بانت سعاد » فى مدح الرسول عليه السلام .

اللغة والإعراب : تدنو : تقرب . تنويل : إعطاء . « تدنو » مضارع منصوب بفتحة مقدرة وسكنت الواو للضرورة « مودّتها » فاعل ومضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « وما » نافية « إخال » مضارع وفاعله أنا ، وكسر همزته — وإن كان على غير قياس — أكثر استعمالا « لدينا » ظرف خبر مقدم « منك » حال من ضمير الخبر وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب « تنويل » مبتدأ مؤخر (والمعنى) آمل وأرجو قرب الصلة والمودة من سعاد ، وما أظن عطاء يصل لى منها . والرجا والأمل مترادفان ، وقيل : الرجاء توقع حصول المراد مع خوف عدم وقوعه ، والأمل : طلب حصول ما يغلب وقوعه وإن لم يقارنه خوف عدم الوقوع (والشاهد) إلغاء « ما إخال » مع تقدمه ظاهراً . وقد أجاب الشارح عن هذا . وقيل أيضاً « إن ما » موصولة مبتدأ وتنويل خبرها وإخال عامله فى مفعولين : أحدهما ضمير غيبة محذوف عائد على ما ، والثانى متعلق لدينا . والتقدير : والذى إخاله كائناً لدينا منك هو تنويل .

١٣٠ — نسبه أبو تمام فى الحماسة إلى بعض بنى فزارة ولم يعينه .

اللغة والإعراب : كذاك : أى مثل التأديب المذكور فى قوله قبل :

أُكْنِيهِ حين أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

التقدير : أنّي وجدتُ لَمِلاَكُ الشِّيمَةِ الأدبُ ؛ فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء فى شىء .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزبيدىُّ وغيرُه — إلى جواز إلغاء المتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين[1] .

وإنما قال المصنف : «وَجَوِّز الإلغاءِ» ؛ ليتنبه على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم ، وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم[2] ، ولهذا قال : «وَالْتَزِمْ التعليق» .

= ملاك الشيء : قوامه الذى يملك به . الشيمة : الخلق . « كذاك » متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، واقع مفعولا مطلقاً لأدبت ، أو الكاف اسم بمعنى « مثل » نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه ، والتقدير على كلا الإعرابين : أدبت تأديباً مثل ذلك التأديب « من خلقى » متعلق بمحذوف خبر صار مقدم « أنى » أن واسمها « وجدت » الجملة خبرها ، وأنّ ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار مؤخر « ملاك الشيمة » مبتدأ ومضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد — المعلقة على تقدير لام الابتداء — أى وجدت لملاك الشيمة الأدب . ويجوز أن يكون مفعول وجد الأولى ضمير الشأن محذوفاً ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان (والمعنى) أدبت أدباً مثل ذلك الأدب حتى صرت أعتقد أن رأس الأخلاق وقوام الفضائل هو الأدب (والشاهد) فى « وجدت » حيث يوهم ظاهره أن وجد ملغاة مع تقدمها على معموليها ، ولكنه مؤول كما عرفت .

(١) لعل من الإنصاف أن نقول : إن ما ذهب إليه الكوفيون أسلم وأبعد عن هذا التكلف ، وتلك التأويلات التى لا مبرر لها ، وأن ضرورة الشعر اقتضت ذلك — أو أن هذه لغة لبعض العرب .

(٢) أى إلا إذا كان المعلق فى المفعول الثانى ؛ كعلمت محمد أين هو ؟ فإنه يجوز نصب محمد على أنه مفعول أول ، لأنه غير مستفهم عنه ، والجملة فى محل الثانى . ويجوز رفعه بالتعليق عنه لأنه مستفهم عنه فى المعنى . كقولهم : إن أحداً لا يقول ذلك ؛ فقد وقع « أحد » قبل النفى مع أنه لا يقع إلا بعده ، لكونه هو والضمير فى يقول — شيئاً واحداً فى المعنى .

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو : ظننت ما زيد قائم . أو : « إن » النافية ، نحو : علمْتُ إنْ زيد قائم . ومثّلوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إن لَّبِثْتُمْ إلاَّ قَلِيلاً) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق فى شىء ؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حُذف المعلِّقُ تَسَلَّطَ العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو : ظننت ما زيد قائم ؛ فلو حذفت « ما » لقلْتَ : ظننت زيداً قائماً ، والآيةُ الكريمةُ لا يتأَتَّى فيها ذلك ؛ لأَنك لو حذفت المعلِّقَ — وهو « إنْ » — لم يتسلَّطْ « تظنون » على « لبثم » ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبثم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه — من أنه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط الذى ذكره — وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِهَا يشهد لذلك .

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافية[1] ، نحو : ظننت لا زيدٌ قائمٌ ولا عَمْرٌو ؛ أو لام الابتداء ، نحو : ظننت لَزَيْدٌ قائمٌ . أو لام القَسَم ، نحو : علمت لَيَقُومَنَّ زيدٌ . ولم يَعُدَّها أَحدٌ من النحويين من المعلقات[2] . أو الاستفهام ، وله صُوَرٌ ثلاثٌ ؛ الأُولى : أن يكون

---

(١) اشترط الكوفيون وتبعهم ابن هشام : أن تقع « لا » و « إن » النافيتان فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر ، وتكون جملة جواب القسم مع الفعل الملفوظ أو المقدر — فى محل نصب سدت مسد المفعولين .

(٢) ذهب ابن هشام وتبعه الناظم وآخرون — إلى أن لام القسم تعلق الفعل عن العمل فى لفظ الجملة مع بقاء الفعل على معناه، واستدلوا بقول لبيد بن ربيعة فى معلقته :

ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى ... إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

فاللام فى لتأتين القسم ، وتأتين جواب القسم ، ومنيتى فاعله ومضاف إليه، وجملة القسم المقدر وجوابه فى محل نصب سدت مسد مفعولى علم المعلقة بلام=

أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو : علمت أَيُّهُمْ أبوك . الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : علمتُ غلامُ أَيِّهِمْ أبوك . الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : علمت أَزَيْدٌ عندك أم عمرو ؟ — وعلمت هل زيد قائم أم عمرو ؟

* * *

(لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ)[1]

إذا كانت « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ ، كقولك : علمت زيداً — أى : عرفْتُه ، ومنه قوله تعالى : (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) . وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اتَّهَم — تعَدَّت إلى مفعول واحد ، كقولك : ظننْتُ زيداً — أى : اتهمْتُه ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) — أى : بمُتَّهم[2] .

* * *

(وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى)[3]

إذا كانت رَأَى حُلْمِيَّةً — أى : للرؤيا فى المنام — تعَدَّت إلى المفعولين

= القسم . وذهب سيبويه وكثير من النحويين إلى أن علم فى هذا ، ومثله — قد خرجت عن معناها الأصلى ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، فلا تكون مما نحن بصدده ولا تقتضى مفعولا ، ولا توصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال .

(١) « لعلم » خبر مقدم « عرفان » مضاف إليه « وظن » معطوف على علم « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » متعلق به « ملتزمة » نعت لتعـــدية .

(٢) أى على قراءة الظاء .

(٣) « ولرأى » متعلق بانم مقصود لفظه « الرؤيا » مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول انم « لعلما » متعلق بانتمى « طالب » حال من علم « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » متعلق بانتمى ، وجملة انتمى صلة الموصول .

كما تتعدّى إليهما « عَلِمَ » المذكورة من قبل . وإلى هذا أشار بقوله : « ولِرَأى الرُّؤيا انْمِ » أى : انْسُبْ لرأى التى مصدرُها الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين ؛ فعبَّرَ عن الحُلْمية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير رأى الحلمية — فالمشهور كَوْنُهَا مصدراً لها . ومثال استعمال « رأى » الحلمية متعديةً إلى اثنين قولُه تعالى : (إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا) ؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمرًا » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١— أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِى ، وَطَلْقٌ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةً أُثَالاَ

أَرَاهُمْ رِفْقَتِى ، حَتَّى إذا ما تَجَافَى اللَّيلُ وانخزَلَ انخِزَالاَ

إذا أَنَا كَالَّذِى يَجْرِى لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

---

١٣١ — هذه الأبيات لعمرو بن أحمد الباهلى من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه فارقوه إلى الشام فصار يراهم مناماً .

اللغة والإعراب : أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا : أسماء رجال بأعيانهم . يؤرقنى : يسهرنى . من أرقه إذا — أسهره . آونة : جمع أوان ، وهو والزمان بمعنى واحد . رفقتى : الرفقة — الجماعة ترافقهم فى السفر جمع رفيق . تجافى : انطوى وذهب . انخذل : انقطع . ورد : منهل وهو الماء العذب . آل : هو السراب الذى يرى نصف النهار كأنه ماء وما هو بماء . بلالا : ما يبل به الحلق من ماء وغيره ، والمراد الماء . « أبو حنش » مبتدأ « يؤرقنى » الجملة خبر « طلق » مبتدأ « وعمار » معطوف عليه ، وكذلك أثالا ، وأصله أثالة فرخم فى غير النداء للضرورة ، والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه — أى يؤرقوننى « وآونة » ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف . وقد فصل به بين العاطف والمعطوف الأخير « أراهم » فعل وفاعل ومفعول أول « رفقتى » مفعول ثان « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف فيه معنى الشرط وما زائدة « تجافى الليل » الجملة فعل الشرط « وانخذل » معطوف على تجافى « انخذالا » مفعول مطلق « إذا » حرف مفاجأة « أنا » مبتدأ « كالذى » خبر ، والجملة جواب إذا الأولى « يجرى » الجملة صلة الذى « لورد » متعلق بيجرى ولامه للتعليل « إلى آل » =

فالهاء والميم فى « أراهم » المفعول الأول ، و « رِفْقَتِى » هو المفعول الثانى .

* * *

(ولا تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أو مَفْعُولِ)(١)

لا يجوز فى هذا البابِ سقوطُ المفعولين ، ولا سقوطُ أحدهما ، إلا إذا دلَّ دليلٌ على ذلك . فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال : هل ظننْتَ زيداً قائماً ؟ فتقول : ظننْتُ ، التقدير : ظننت زيداً قائماً ؛ فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ، ومنه قوله :

١٣٢ـ بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَىَّ وَتَحْسَبُ ؟

أى : وتحسب حبهم عاراً عَلَىَّ ؛ فحذف المفعولين ــ وهما : حُبَّهم ، وعاراً عَلَىَّ ــ لدلالة ما قبلهما عليهما .

= متعلق بيجرى أيضاً « بلالا » مفعول يدرك (والمعنى) هؤلاء القوم يسهروننى ويقلقون بالى ، ولتعلقى بهم أراهم فى النوم مرافقين لى ومجتمعين حولى ، حتى إذا انطوى الليل وانقطع لا أرى شيئاً ، وكنت كالظمآن الذى يجرى إلى السراب ظناً أنه ماء ، فإذا وصل إليه لم يدرك مأرباً ولم يجد ماء .

(والشاهد) فى « أراهم » حيث نصب مفعولين وهو بمعنى حلم ــ أى رأى فى المنام ، وأجرى مجرى « علم » لى للتشابه بينهما ؛ فإن الرؤيا إدراك بالحس الباطنى .

(١) « تجز » مضارع مجزوم بلا الناهية « هنا » ظرف مكان متعلق بتجز « بلا » اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده مجرور محلا بالباء « دليل » مضاف إليه « سقوط » مفعول تجز « مفعولين » مضاف إليه « أو مفعول » معطوف على مفعولين .

١٣٢ ــ هو للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة فى مدح آل البيت مطلعها :

طَرِبْتُ، وما شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ ولالَعِباً مِنِّى ، وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

اللغة والإعراب : ترى : تعتقد . عاراً : العار كل خصلة يذم المرء من أجلها ، والكثير عيرته كذا ــ لا بكذا . « بأى » متعلق بترى « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بأية » معطوف على بأى كتاب « سنة » مضاف إليه « حبهم »=

ومثال حذفِ أحدهما للدلالة أن يقال : هل ظننْتَ أحداً قائماً ؟ فتقول : ظننْتُ زيداً — أى : ظننت زيداً قائماً ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٣٣—وَلَقَدْ نَزَلْتِ— فَلَاتَظُنِّى غَيْرَهُ   مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أى : فلا تظنى غيره واقعاً ؛ فغيره هو المفعول الأول ، وواقعاً هو المفعول الثانى .

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين ؛ فإن لم يدل دليل على الحذف لم يَجُزْ[1] — لا فيهما ولا فى أحدهما ؛ فلا تقول : ظننت — ولا ظننت زيداً — ولا ظننت قائماً ؛ تريد : ظننت زيداً قائماً .

* * *

= مفعول أول ترى « عاراً » مفعول ثان « وتحسب » — أى تظن — معطوف على ترى ، ومفعولاه محذوفان لدلالة مفعولى ترى عليهما ؛ وهو الشاهد (والمعنى) يامن يعيرنى ويعيب على حب آل البيت ، على أى كتاب تستند ؟ أم بأية سنة تسترشد ، وتزعم أن حبهم عار علىّ ؟

١٣٣ — هو لعنترة العبسى من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هل غادرَ الشُّعراءُ من مُتَرَدَّمِ ؟   أم هل عَرَفْتَ الدارَ بعد تَوَهُّمِ ؟

اللغة والإعراب : « ولقد » الواو للقسم واللام مؤكدة له ، وجملة « قد نزلت » جواب القسم المحذوف « فلا » الفاء للتفريع ولا ناهية « غيره » مفعول أول لتظن وهو مضاف إلى الهاء العائدة على النزول المفهوم من نزلت ، والمفعول الثانى محذوف — أى واقعاً أو حاصلا « منى بمنزلة » متعلقان بنزلت ، والباء بمعنى فى « المحب » مضاف إليه « المكرم » صفة للمحب : وقوله : « فلا تظنى غيره » جملة معترضة بين المجرور ومتعلقة (والمعنى) والله لقد نزلت أيتها المحبوبة من قلبى منزلة الشىء المحبوب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصلا (والشاهد) حذف مفعولى ظن الثانى اختصاراً — أى لدليل .

(١) يسمى الحذف بلا دليل — الحذف اقتصاراً . وهو ممنوع بالإجماع ، وقيل قليل . أما الحذف الذى عليه دليل فيسمى اختصاراً .

(وكَتَظُنُّ اجْعَلْ «تَقُولُ» إنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أوْ كَظَرْفٍ، أوْعَمَلْ وإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحتَمَلْ)[1]

القولُ شأنه إذا وقعت بعده جملةٌ — أن تُحْكَى[2] نحو : قال زيد عمرو منطلق ، و « تقول زيد منطلق » ؛ لكن الجملة بعده فى موضع نصب على المفعولية .

ويجوز إجراؤه مُجرى الظن ؛ فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنَّ »[3] . والمشهور أن للعرب فى ذلك مذهبين : أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه لا يُجْرَى القول مُجرى الظن إلا بشروط — ذكرها المصنف — أربعة[4] ، وهى التى ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعًا[5] . الثانى : أن يكون للمخاطب ، وإليهما

---

(١) « وكتظن » مفعول ثان لا جعل « تقول » مفعول أول له مقصود لفظه « إن » شرطية « مستفهماً » مفعول ولى « به » نائب فاعل لمستفهم « ينفصل » مجزوم بلم وحرك للروى وفاعله يعود إلى تقول ، والجملة حال « بغير » ظرف متعلق بينفصل « ظرف » مضاف إليه « أو كظرف » معطوف على غير والكاف اسم بمعنى مثل . « أو عمل » عطف على غير « وإن » شرطية « ببعض » متعلق بفصلت « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « فصلت » الجملة فعل الشرط « يحتمل » نائب فاعله يعود إلى الفصل المفهوم من فصلت ، وهو مجزوم لأنه جواب الشرط .

(٢) أى تذكر بلفظها الأصلى بلا تغيير فى الإعراب ، وتكون فى موضع المفعول به ، وتجوز حكاية معناها إجماعاً . ومثل الجملة : المفرد الذى بمعناها ؛ كقلت شعراً أو خطبة أو حديثاً .

(٣) هذا إذا كان بعده جملة اسمية ، أما الفعلية فليس فيها إلا الحكاية .

(٤) زاد السهيلى : ألا يتعدى بلام الجر وإلا وجب الرفع على الحكاية نحو : أتقول لزيد عمرو منطلق .

(٥) جوز السيرافى : « قلتَ » بالخطاب . والكوفيون « قل » . تقول : أقلت عمراً مسافراً ؟ وقل محمداً مسافراً — على الإعمال .

أشار بقوله : « اجعل تقول » ، فإن « تقول » مضارع ، وهو للمخاطب .

الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام[1] ، وإليه أشار بقوله : « إن وَلِى » مستفهماً به » . الشرط الرابع : أن لا يُفْصَل بينهما — أى بين الاستفهام والفعل — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ؛ فإن فُصِل بأحدها لم يَضُر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل » بغير ظرف — إلى آخره » .

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولُك : أتقول عمراً منطلقاً ؟ فعمراً مفعول أول ، ومنطلقاً مفعول ثان ، ومنه قوله :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟

فلو كان الفعل غيرَ مضارع ، نحو : قال زيد عمرو منطلق — لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو : يقول زيد عمرو منطلق ، أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : أنتَ تقول عمرو

(١) سواء أكان الاستفهام بالحرف أم بالاسم . سمع الكسائى : أتقولُ للعميان عقلا ؟ فقد أعربوا « للعميان » — مفعولا ثانياً مقدراً ، و « عقلا » مفعول أول ، وقال عمرو بن معديكرب :

عَلَامَ تقولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِى؟ إذا أنا لم أطعَنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

١٣٤ — هو لهدبة بن خشرم العذرى ، شاعر من بادية الحجاز .

اللغة والإعراب : القلص : جمع قلوص — وهى الشابة الفتية من الإبل . الرواسم : المسرعات فى السير ، من الرسيم — وهو ضرب من سير الإبل السريع . أم قاسم : كنية أخت زيادة العذرى وكان يحبها . « متى » اسم استفهام فى محل نصب على الظرفية لتقول « القلص » مفعول أول لتقول « الرواسما » نعت له « يحملن » الجملة مفعول تقول الثانى « أم قاسم » مفعول يحملن ومضاف إليه « وقاسماً » معطوف على أم قاسم (والمعنى) فى أى وقت تظن الشواب المسرعات من الإبل — يقربن منى من أحب وأهوى ؟ (والشاهد) فى تقول ؛ حيث أجرى مجرى تظن ونصب مفعولين ؛ لاستيفاء الشروط المذكورة . ويروى : متى تظن .

منطلق ، أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِل بغير ظرف ، ولا جار ومجرور ، ولا معمول له ، نحو : أأنت تقول زيد منطلق ؟[1] . فإن فُصِل بأحدها لم يَضُر ، نحو : أعندك تقول زيداً منطلقاً ؟ وأفِى الدار تقول زيداً منطلقاً ؟ — وأعمراً تقول منطلقاً ؟ ومنه قوله :

١٣٥— أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُـؤَىٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا ؟

فَبنِى لُؤَى : مفعول أول ، وجهالاً : مفعول ثان .

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة — جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول ، نحو : أتقول زيداً منطلقاً ؟ وجاز رفعهما على الحكاية ، نحو : أتقول زيد منطلق ؟

* * *

---

(١) الحكاية مبنية على جعل الضمير مبتدأ ، أما إذا جعل « أنت » فاعلا بتقول محذوفة — فيكون ناصباً للمفعولين ، ويجوز اتفاقاً لعدم الفصل .

١٣٥ — هو للكميت بن زيد الأسدى ، يمدح مضر ويفضلهم على أهل اليمن .

اللغة والإعراب: بنى لؤى : المراد بهم قريش— نسبة إلى أبيهم لؤى بن غالب. لعمر أبيك : لحياته . متجاهلينا ؛ المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس بجاهل . « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، وجهالا مفعول ثان مقدم لتقول « بنى لؤى » مفعول أول ومضاف إليه « لعمر » اللام للابتداء ، وعمر مبتدأ والخبر محذوف وجوباً — أى قسمى « أبيك » مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على جهالا (والمعنى) أخبرنى وحياة أبيك ! أتظن قريشاً جهالا حين استعملوا اليمنيين على أعمالهم ، وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم ؟ أم يتصنعون الجهل لمآرب لهم فى ذلك ؟

(والشاهد) إعمال « تقول » عمل تظن، ونصبه مفعولين ، مع الفصل بين أداة الاستفهام والفعل بفاصل — وهو جهالا ؛ لأنه معمول للفعل إذ هو مفعول ثان له ، وهذا لا يمنع الإعمال .

(وَأَجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»[1]

أشار إلى المذهب الثانى للعرب فى القول ، وهو مذهب سُلَيْم[2] ؛ فيُجْرُون القول مُجرى الظن فى نصب المفعولين مطلقاً ؛ أى : سواء كان مضارعاً أم غير مضارع ، وُجِدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذا مُشْفِقَا » فذا : مفعول أول ، ومشفقا : مفعول ثان ، ومن ذلك قوله :

١٣٦ — قَالَتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا هٰـذَا لَعَمْرُ اللهِ إسْرَائِينَا

فهذا : مفعول أول لقالت ، وإسرائينا : مفعول ثان .

---

(١) « القول » نائب فاعل أجرى « كظن » متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقاً » حال ثان منه « عند سليم » ظرف ومضاف إليه متعلق بأجرى « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « ذا مشفقاً » مفعولان أول وثان لقل .

(٢) قبيلة من قيس عيلان ، رأسها سليم بن منصور بن عكرمة ، وسليم أيضاً : أبو قبيلة من جُذام من اليمن .

١٣٦ — قاله أعرابى صاد ضباً وأتى بها أهله ، فقالت له امرأته : هذا لعمر الله إسرائينا ، أى هو ما مسخ من بنى إسرائيل .

اللغة والإعراب : فطيناً : وصف من الفطنة ، وهى الذكاء والفهم . إسرائينا : لغة فى إسرائيل ؛ كجبرين وإسماعين — فى جبريل وإسماعيل — « وكنت رجلا فطيناً » الواو للحال ، والجملة من كان ومعموليها والصفة — حال « هذا » ها للتنبيه و « ذا » اسم إشارة مفعول أول لقالت بمعنى ظنت « لعمر الله » الجملة من المبتدأ والخبر معترضة بين المفعول الأول ، و « إسرائينا» المفعول الثانى لقالت (والمعنى) قالت مشيرة إليه — وكنت رجلا ذكياً : لعمر الله — أى وحياته — هذا ممسوخ بنى إسرائيل .

(والشاهد) فى « قالت » حيث أجرى القول مجرى الظن فى نصب مفعولين هما : اسم الإشارة وإسرائينا . ويجوز أن يكون « هذا » مبتدأ ، خبره محذوف مضاف إلى إسرائينا — أى هذا ممسوخ إسرائينا .

أَعْلَمُ وَأَرَى

(إلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَـلِمَا   عَدَّوْا ، إذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا)[1]

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعةَ أفعال ؛ منها : « أَعْلَمُ وَأَرَى » فذكر أن أصلهما : عَلِمَ — وَرَأَى ، وأنهما بالهمزة يتعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدّيان إلى مفعولين ، نحو : علم زيد عمراً منطلقاً — ورأى خالد بكراً أخاك . فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولاً ثالثاً ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً — وأَرَيْتُ خالداً بكراً أخاك ؛ فزيداً ، وخالداً : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : علم زيد — ورأى خالد .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلا مفعولاً ؛ فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً — صار بعد دخولها متعدّياً إلى واحد —[2] نحو : خرج زيد — وأخرجت زيداً ، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين ، نحو : لَبِسَ زيدٌ جُبَّةً ؛ فتقول : أَلْبَسْتُ زيداً جبةً ، وسيأتى الكلام عليه[3] ، وإن كان متعدياً إلى اثنين — صار متعدياً إلى ثلاثة ، كما تقدم فى « أعلم ، وأرى » .

* * *

(١) « إلى ثلاثة » متعلق بعدوا « رأى » مفعول مقدم له « وعلماً » معطوف على رأى « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « صارا » فعل ماض ناقص والألف اسمها « أرى » خبر صار مقصود لفظه « وأعلما » معطوف عليه، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف دل عليه الكلام .

(٢) ومثل الهمزة فى ذلك — التضعيف، تقول خرّجت زيداً ، وسيأتى إيضاح لذلك .

(٣) أى فى باب تعدى الفعل ولزومه .

(وَمَا لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا)[1]

أى : يثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أعلم ، وأرى » ما ثبت لمفعولَىْ « عَلم ، ورأى » من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأَصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما[2] ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل . ومثال ذلك : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً ، فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلُهما المبتدأ والخبر ، وهما : « عمرو قائم » . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : عمرو أعلمت زيداً قائم ، ومنه قولهم : البركةُ أَعلَمَنَا اللهُ مع الأَكابر ؛ فنَا : مفعول أول ، والبركةُ : مبتدأ ، ومع الأَكابر : ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين[3] ، والأَصل : « أعلمنا الله البركة مع الأَكابر » . ويجوز التعليق عنهما ؛ فتقول : أَعلمت زيداً لَعمرو قائم . ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أَعلمت أَحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أَعلمت زيداً ، ومثال حذف أَحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : أَعلمت زيداً عمراً ؟ — أى : قائماً ، أو أَعلمت زيداً قائماً ؟ — أى : عمراً قائماً .

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » متعلق بمحذوف صلة ما « علمت » مضاف إليه قصد لفظه « مطلقاً » حال من ضمير حققا الواقع خبراً عن ما « للثان » متعلق بحقق « والثالث » معطوف عليه « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حققا » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى ما ، والجملة خبر المبتدأ .

(٢) منع بعض النحاة الإلغاء والتعليق فيهما مطلقاً ؛ سواء أكان مبنياً للفاعل أم للمفعول ، ومنعه بعضهم بالنسبة للمبنى للفاعل .

(٣) فأعلمنا هنا ملغاة لتوسطها ، وهى مبنية للفاعل .

(وإنْ تَعَدَّيا لِوَاحِدٍ بِلاَ ... هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِى اثْنَىْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فى كلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا)[1]

تقدَّم أن رَأى وعَلم إذا دخلت عليهما همزة النقل – تعدَّيا إلى ثلاثة مفاعيل. وأشار فى هذين البيتين: إلى أنه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكم – إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيان إلى واحد – كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبصَرَ، نحو: رأى زيد عمراً، و «علِمَ» بمعنى عَرَف ، نحو: علم زيد الحق – فإنهما يتعدَّيان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو : أَرَيْتُ زيداً عمراً – وأعلمْتُ زيداً الحق . والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من مفعولَىْ « كَسَا وأعطَى » ، نحو : كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً – وأعطيت زيداً درهماً ؛ فى كونه لايصحُّ الإخبار به عن الأول[2]؛ فلاتقول: زيدٌ الحقُّ ، كما لاتقول : زيد درهم . وفى كونه يجوز حذفُه مع الأول ، وحذف الثانى وإبقاءُ الأول ، وحذف الأول وإبقاءُ الثانى ، وإن لم يدل على

---

(١) « وإن » شرطية « تعديا » فعل ماض والألف فاعل ، وهو فعل الشرط « لواحد » متعلق بتعديا « بلا همز » الباء جارة و « لا » اسم بمعنى غير ، مجرور محلا بالباء وإعرابها ظاهر على ما بعدها ، والجار والمجرور متعلق بتعديا « همز » مضاف إليه « فلاثنين » الفاء واقعة فى جواب الشرط « لاثنين به » متعلقان بتوصلا « توصلا » فعل أمر والفاعل أنت والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، والجملة جواب الشرط . ويجوز أن يكون « توصلا » فعل ماض والألف فاعل عائدة على « رأى » و « علم » المتقدمين . « والثان » مبتدأ « منهما » متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر « كثانى » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « اثنى كسا » مضاف إليه « فهو » مبتدأ « به فى كل » متعلقان بائتسا « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « ائتسا » مضاف إليه وقصر للضرورة وأصله ائتساء – بمعنى اقتداء ، والمراد هنا : أنه مثله فى كل حكم .

(٢) باب كسا : هو كل فعل يتعدى إلى مفعولين – ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كسأل ، وأعطى ، وألبس ، ومنع ، ومنح .

ذلك دليل ؛ فمثال حذفهما : أَعلَمْتُ ـ وأعطيْتُ ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) . ومثال حذف الثانى وإبقاء الأول : أَعلَمْتُ زيداً ـ وأعطَيْتُ زيداً ، ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) . ومثال حذف الأول وإبقاء الثانى ، نحو : أَعلَمْتُ الحقَّ ـ وأعطيْتُ درهماً ، ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) ، وهذا معنى قوله : « والثانى منهما ـ إلى آخر البيت »[1] .

* * *

(وكأَرَى السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَـرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَّرَا)[2]

تقَدَّم أن المصنف عَدَّ الأَفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً ، وسبق ذكر « أعلم ، وأرى » . وذكر فى هذا البيت الخمسةَ الباقيةَ[3] ، وهى : « نَبَّأَ » كقولك : نَبَّأْتُ زيداً عمراً قائماً ، ومنه قوله :

---

(١) هذه المثلية العامة التى ذكرها الناظم ، فيها — كما قال ابن هشام — نظر من وجهين : « أ » أن علم بمعنى عرف — إنما حفظ نقلها إلى اثنين بالتضعيف — لا بالهمزة ، نحو : (وَعَلَّمَ آدم الأسماء كلها) « ب » وأن المفعول الثانى من مفعولى « رأى » البصرية ؛ يعلق عنه العامل بالاستفهام — بخلاف المفعول الثانى من باب « كسا » ، كقوله تعالى : (رَبِّ أرنى كيف تُحيي الموتى) فأرنى فعل أمر للدعاء والنون للوقاية والياء مفعول أول وجملة (كيف تحيي الموتى) فى موضع نصب مفعول ثان لأر المعلقة عن العمل بالاستفهام .

(٢) « وكأرى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعت لأرى « نبا » مبتدأ مؤخر قصد لفظه ، وما بعده معطوف عليه بحذف العاطف « كذاك » جار ومجرور خبر مقدم « خبرا » مبتدأ مؤخر .

(٣) قيل : إن تعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة ، إنما هو بتضمينها معنى أعلم — لا بالهمزة والتضعيف . ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة إلا وهى مبنية للمفعول . ولا يرد قوله تعالى : (ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد) ؛ لأن جملة « إنكم » سدت مسد الثانى والثالث لتعليق الفعل عنها باللام ؛ فليست صريحـــة .

١٣٧– نُبِّئْتُ زرْعَةَ – وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا – يُهْدِى إِلَىَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

و « أَخْبَرَ » كقولك : أخبرْتُ زيداً أخاك منطلقاً ، ومنه قوله :

١٣٨– وماعَلَيْكِ – إذا أُخْبِرْتِنِى دَنِفًا وغابَ بَعْلُكِ يَوْماً – أَنْ تَعُودِينِى ؟

و « حَدَّثَ » كقولك : حَدَّثْتُ زيداً بَكْراً مُقِيماً ، ومنه قوله :

١٣٩– أَوْمَنَعْتُم ماتُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

---

١٣٧ — هو مطلع قصيدة للنابغة الذبيانى ، يهجو زرعة بن عمرو بن خويلد حين علم أنه يتوعده ؛ لأنه لم يطعه فى الغدر ببنى أسد وترك محالفتهم .

اللغة والإعراب : نبئت : أخبرت . السفاهة : الطيش والخفة . « نبئت » فعل ونائب فاعل هو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة » مبتدأ « كاسمها » جار ومجرور خبر ، والجملة حالية معترضة بين الثانى والثالث ؛ قصد بها التعريض بذم زرعة « يهدى » الجملة فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء « غرائب » مفعول يهدى مضاف إلى الأشعار من إضافة الصفة للموصوف ، ويريد بغرائبها : أنها صادرة ممن لا يحسن قول الشعر ، ومعناه واضح .

(والشاهد) فى نبئت ؛ حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

١٣٨ — هو لرجل من بنى كلاب ، كما ذكر أبو تمام فى الحماسة .

اللغة والإعراب : دنفاً : مريضاً ، من الدنف وهو المرض الذى ينهك القوى . تعودينى : تزورينى ، والعيادة : زيارة المريض خاصة . « وما » اسم استفهام إنكارى مبتدأ « عليك » متعلق بمحذوف خبر — أى أى بأس كائن عليك « إذا » ظرف متعلق بتعودينى « أخبرتنى » ماض للمجهول والتاء نائب فاعل هو المفعول الأول ، والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول ثان « دنفاً » مفعول ثالث ، والجملة فعل الشرط « وغاب بعلك » الواو للحال ، والجملة فى محل نصب حال — على تقدير قد « يوماً » ظرف متعلق بغاب « أن تعودينى » أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بفى محذوفة — أى فى عيادتى ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به عليك (والمعنى) أى بأس عليك — حين بلغك أن المرض قد لازمنى ، وقد غاب زوجك فى يوم من الأيام — فى زيارتى فى هذا الوقت ؟ (والشاهد) فى أخبرتنى ؛ حيث تعدى « أخبر » إلى ثلاثة مفاعيل .

١٣٩ — هو للحارث بن حلزة اليشكرى — من معلقته التى مطلعها :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ =

و « أَنْبَأَ » كقولك : أَنبأْتُ عبدَ اللهِ زيداً مُسافراً ، ومنه قوله :

١٤٠ـ وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا ـ وَلَمْ أَبْلُهُ كما زَعَمُوا ـ خَيْـرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

و « خَبَّرَ » كقولك : خَبَّرْتُ زيداً عمراً غائباً ، ومنه قوله :

١٤١ ـ وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

= **اللغة والإعراب** : « أو منعتم » أو عاطفة على جملة سكتم فى البيت قبله « ما » اسم موصول مفعول منعتم « تسألون » مضارع للمجهول والجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ، والعائد محذوف — أى تسألونه « فمن » الفاء عاطفة ومن استفهام إنكارى مبتدأ « حدثتموه » التاء نائب فاعل مفعول أول حدث ، والميم علامة الجمع ، والواو للاشباع ، والهاء مفعوله الثانى ، والجملة خبر ، المبتدأ « له علينا » متعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة سدت مسد المفعول الثالث لحدّث (والمعنى) وإن منعتم ما يطلب منكم من المهادنة والتصفة بيننا وبينكم ، فمن الذى بلغتم عنه — أن له علينا الشرف والرفعة والغلبة ، حتى تطمعوا فى ذلك وتمنون أنفسكم أن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد أنه لا رفعة لأحد علينا ، ونحن لا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم (والشاهد) فى حدثتموه ؛ حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

١٤٠ — هو للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب.

اللغة والإعراب : « أنبئت » التاء نائب فاعل مفعول أول « قيساً » مفعول ثان « ولم أبله » أى لم أختبره — الواو للحال « أبله » مجزوم بلم بحذف الواو والهاء مفعول ، والجملة فى محل نصب حال « كما » ما مصدرية « زعموا » الجملة فى تأويل مصدر مجرور بالكاف — أى كزعمهم . ويحتمل أن تكون « ما » ، موصولة ، وجملة زعموا صلة . وهذه الجملة وما قبلها معترضتان « خير » مفعول ثالث لنبيء « أهل اليمن » مضاف إليه وسكن للوقوف .

(والمعنى) أخبرت أن قيساً خير أهل اليمن ، ولم أختبره اختباراً يلائم ماقالوه ، لعدم حاجتى إلى مثل هذا ؛ لأنى أعرف أنه خير أهل اليمن بلا اختبار .

(والشاهد) فى أنبئت ؛ حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

١٤١ — هو للعوام بن عقبة — فى امرأة من بنى عبد الله بن غطفان ، اسمها ليلى ولقبها سوداء ، وكانت تنزل بالغميم من بلاد غطفان ، وكان كلفاً بها ، =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » ؛ لأنه تقدم فى هذا الباب أن « أرى » تارةً تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدّى إلى اثنين ، وكان قد ذكَر أولاً أرى المتعدية إلى ثلاثة ؛ فنبَّهَ على أن هذه الأفعال الخمسة مثلُ « أرى » السابقة ، وهى المتعدية — لامثل « أرى » المتأخرة ، وهى المتعدية إلى اثنين .

= فخرج إلى مصر فى ميرة فعلم أنها مريضة، فترك ميرته وكرّ نحوها راجعاً ، وأنشأ أبياتاً أولها هذا البيت :

لَعَمْرُكَ ما طُولُ هـــذا الزَّمَنْ ... عَلَى المَرْءِ إلَّا عَنَاءٌ مُعَـــنْ

اللغة والإعراب : « خُبرت » التاء نائب‌فاعل مفعول أول « سوداء الغميم » مفعول ثان ومضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث « فأقبلت » الفاء للسببية أو عاطفة « من أهلى » متعلق بأقبلت « بمصر » صفة لأهل « أعودها » الجملة حال من التاء ومعناها ظاهر (والشاهد) فى خُبرت ؛ حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

(تنبيه) صوغ الفعل للمفعول — يجعله قاصراً عن مفعول كان متعدياً إليه . فالمتعدى إلى ثلاثة إذا صيغ للمفعول يصير متعدياً لاثنين ، وذو الاثنين يصير متعدياً إلى واحد ، وذو الواحد يصبح غير متعد . أما دخول الهمزة على الفعل فبالعكس .

الأسئلة والتمرينات

١ — أذكر ثلاثة من أفعال القلوب ، ومثلها من أفعال التصيير . وهات مثالا لكل منها .

٢ — متى تنصب كل من « علم » و « رأى » مفعولين ؟ ومتى تنصبان ثلاثة ؟ ومتى تكونان لازمتين ؟ مثل لكل .

٣ — ما الإلغاء وما التعليق ؟ وما الفرق بينهما ؟ وفيم يدخلان ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٤ — أذكر المواضع التى يجب فيها التعليق. ووضح ماتذكر بأمثلة من إنشائك.

٥ — ما شرط استعمال القول بمعنى الظن؟ وماحكم الجملة والمفرد بعده؟مثل.

٦ — أذكر مواطن الاستشهاد مما يأتى فى باب ظن وأخواتها. ووجه ماتقول:

قال تعالى : (إنهم أَلْفَوْا آباءَهم ضالِّين — يظنُّون أنهم مُلاقُوا ربِّهم — وما جعلنا الرُّؤيا التى أريْنَاك إلا فتنةً للناس — إذْ يُريكَهُمُ اللهُ فى منامك=

. . . .

قليلاً ولو أراكَهُمْ كثيراً لَفَشِلتم — وإنْ أدرِى أقريبٌ أم بعيدٌ ماتوعَدُون — لِنَعْلَمَ أىُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً) .

وقد زعمَتْ أنِّى تغيَّرْتُ بعدها ... وَمَنْ ذا الذى ياعزُّ لايتغيَّـرُ

ولقـد علمْتُ لتـأْتينَّ مَنيَّتى ... إنَّ المنايا لا تطيشُ سِهَامُهَـا

أما الرَّحِيلُ فَدُونَ بعـدَ غَـدٍ ... فمتَى تقـولُ الدارُ تجمعُنَـا

حَذارِ فقد نُبِّئْتُ أنك للذى ... ستُجْزَى بما تسعى فتسعَدُ أو تشقَى

٧ — ما الفرق بين المنصوب بكسا والمنصوب بأعلم ؟ وضح ذلك بالأمثلة .

٨ — أذكر المعانى التى تخرج إليها الأفعال الآتية فلا تنصب مفعولين ومثل : حسب — خال — وجد .

٩ — كوّن من إنشائك جملتين لكل من الأفعال الآتية تتصلان بالتضحية لإعلاء شأن الوطن ومناهضته الاستعمار : حدث — نبأ — حجا — أخبر .

١٠ — أعرب قول النابغة الذبيانى الآتى ، وبين ما فيه من الأدوات الناسخة :

فإنكَ كالليلِ الذى هو مُدْرِكى ... وإنْ خِلْتُ أن المُنتـأَى عنك واسعُ

١١ — بين موضع ما تحته خط مما يأتى فى الإعراب :

(أين شركائى الذين كنتم تزعمون . وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعـةً ... شملى بهم أو تقولُ البُعْدَ محتوما؟

لَعَمْرُكَ ما أدرى وإنى لأَوجـلُ ... على أيِّنَا تَعْدُو المَنيَّـةُ أوَّلُ ؟

وأنتَ أرانى اللهُ أمنعُ عاصمٍ ... وأرأفُ مُستكفًى وأسمحُ واهبِ

١٢ — بين فيما يأتى — الأدوات الناسخة العاملة وغير العاملة وعلل لما تقول :

أنبئك يا أخى — إن كنت لا تدرى — أن السيد جمال الدين الأفغانى قدم مصر فى مارس سنة ١٨٧١ ، ومكث بها ثمـانى سنوات ، أحسب أنها كانت من خير السنين بركة على مصر ، بل لا أعدو الحقيقة إذا حدثت أنها على الشرق العربى الإسلامى . وقد وجد فيها — على عكس ما رأى فى غيرها — أرضاً طيبة وفتحت له ذراعيها ، وكان يظن ألا أمل فيها أسوة بغيرها ، فأقام بها ينشر العلم والوعى الناضج ، وقد وجدوا فيه المعلم الفذ والمصلح الجرىء ، كما ألفى فيهم طلاباً بررة ونفوساً تواقة للحرية . هكذا نبأنى من تحدث إلى الشيخ رحمه الله .

الفَــــاعِلُ

(الْفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهُهُ » « نِعْمَ الْفَتَى »)[1]

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء ، شَرَعَ فى ذكر مايطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع – وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ – وسيأْتى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا البَابَ . فأَمَّا الفاعلُ فهو : الاسم ، المسند إليه[2] فِعْلٌ – على طريقة فَعَلَ[3] ، أو شِبْهُهُ[4] . وحكمه الرَّفْع[5] . والمراد بالاسم مايشمل الصريحَ ، نحو : قَامَ زَيْدٌ ، والمؤَوَّلَ به ، نحو : يُعْجِبُنِى أَن تَقُومَ – أى : قِيَامَكَ .

فخرج بالمُسند إليه فعلٌ – ما أسند إليه غيرُهُ ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ ، أو جملة نحو : زيد قام أبوه – أو زيدٌ قامَ ، أو ماهو فى قوة الجملة نحو: زيدٌ قائمٌ غُلَامُهُ – أو زيدٌ قائمٌ – أى : هو . وخرج بقولنا : على طريقة

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذى » خبر « كمرفوعى » متعلق بمحذوف صلة الذى « أتى زيد » الجملة من الفعل والفاعل فى محل جر مضاف إليه « منيراً » حال من زيد وهو اسم فاعل « وجهه » فاعل بمنير مضاف إلى الهاء .

(٢) أى المرتبط به والمنسوب إليه إثباتاً أو نفياً أو تعليقاً .

(٣) أى الفعل المبنى للفاعل .

(٤) هذا تعريفه اصطلاحاً . أما لغة : فهو من أوجد الفعل .

(٥) هذا هو الرأى المعتمد . وقد يُنصب الفاعل شذوذاً عند أمن اللبس نحو : خرق الثوب المسمار . وقد يجر لفظاً ؛ بإضافة المصدر نحو (ولولا دفع الله الناس) — أو اسمه ، كقول السيدة عائشة : مِن قُبله الرجل امرأتَهُ الوضوء ؛ فالرجل مضاف إليه من إضافة اسم المصدر لفاعله . أو بالباء الزائدة ، وذلك واجب فى فاعل « أفعــل » التعجب نحو : (أسمع بهم وأبصر) — وكثير فى فاعل « كفَى » نحو : (وكفى بالله شهيداً) . أو بمن الزائدة ، إذا كان نكرة بعد نفى أو شبهه نحو : (ماجاءنا من بشير) . أو باللام نحو : (هيهات هيهات لمــا توعدون) . والفاعل فى هذا كله مرفوع بضمة مقدرة ، وقيل محلا ، ويجوز فى تابعه حينئذ الجر حملا على اللفظ ، والرفع على المحل .

فعَلَ – ما أُسند إليه فِعل على طريقَةِ فُعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ .

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : أقائمٌ الزَّيْدَانِ ، والصفةُ المشبهةُ ، نحو : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ[1] ، والمصدرُ[2] ، نحو عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً ، واسمُ الفعلِ ، نحو : هَيْهَاتَ العَقِيقُ ، والظرفُ والجار والمجرور ، نحو : زيد عندك أبوهُ – أو فى الدارِ غُلَامَاهُ ، وأفعلُ التفضيل ، نحو : مررت بالأَفْضَلِ أَبُوهُ ، فأبوه : مرفوع بالأفضل . وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كمرفوعَىْ أتى – إلخ » .

والمراد بالمرفوعين : ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثَّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رُفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : أتى زيد ، والثانى ما رفع بفعل غير متصرفٍ ، نحو : نِعْمَ الْفَتَى . ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « مُنِيراً وَجْهُهُ » .

* * *

(وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْو ، وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ)[3]

حُكْمُ الفاعل التأخر عن رافعه – وهو الفعلُ أو شِبهُه – نحو « قَامَ الزيدان – وزيد قَائمٌ غلاماهُ – وقام زيد » . ولايجوز تقديمه على رافعه ؛

(١) وكذلك أمثلة المبالغة نحو : أضرَّاب محمد .

(٢) ومثله اسمه ، نحو عجبت من عطاء الدنانير محمد .

(٣) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فإن » شرطية « ظهر » فعل الشرط وفاعله يعود إلى فاعل « فهو » مبتدأ والفاء للربط والخبر محذوف – أى فهو المطلوب ، والجملة جواب الشرط « وإلا » إن شرطية ولا نافية ، وفعل الشرط محذوف – أى وإلا يظهر « فضمير » الفاء للربط وضمير خبر لمبتدأ محذوف – أى فهو ضمير ، والجملة جواب الشرط « استتر » فعل ماض والجملة صفة لضمير . وفى هذا البيت إشارة إلى الحكمين : الثانى والثالث من أحكام الفاعل وهما : وجوب تأخيره عن رافعه من فعل أو شبهه ، وعدم جواز حذفه . أما الحكم الأول فهو الرفع المفهوم من قوله : « كمرفوعى أتى » .

فلا تقول: الزيدان قام — ولازيد غلاماه قائم — ولازيد قام ؛ على أن يكون « زيد » فاعلا مُقَدَّماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير : زَيْدٌ قَامَ هُوَ ، وهذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ فى ذلك كله[١] .

وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الأخيرة — وهى صورة الإفراد — نحو : زَيْد قَامَ ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : الزيدان قَامَ — والزيدونَ قَامَ . وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : الزيدان قَامَا — والزيدونَ قَامُوا ؛ فتأتى بألِفٍ وَوَاوٍ فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لابُدَّ له من مرفوع[٢] ؛ فإن ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : قَامَ زَيْدٌ ، وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : زيد قَامَ — أى : هو[٣] .

---

(١) استدلوا بقول الزباء بنت عمرو ملكة الجزيرة — وقصتها مع جذيمة الأبرش ملك العراق الذى قتل أباها ، ومع مولاه قصير الذى احتال لقتلها حين قتلت جذيمة لتأخذ بثأر أبيها — مشهورة :

ما لِلْجِمَالِ مَشْيُهَـا وئِيـدَا ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا ؟

فقد أعربَ « مشيها » فاعلا مقدماً لوئيداً الواقع حالا من الجمال . ويجيب البصريون : بأن هذا ضرورة ، أو مشيها مبتدأ حذف خبره — أى يظهر وئيداً .

(٢) بعض الأفعال لا يحتاج إلى مرفوع ؛ ككان الزائدة ، والفعل المؤكد فى نحو : أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس . والفعل المكفوف بما نحو : طالما ، وقلّما وكثُرما ، وبعضهم يعرب «ما» مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فاعل بالفعل المـاضى .

(٣) هو راجع إلى « زيد » المذكور . وقد يرجع الضمير إلى ما دل عليه الفعل كالحديث : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » أى ولا يشرب هو — أى الشارب . أو لما دل عليه =

(وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِـدَا لِاثْنَيْنِ أَوْجَمْعٍ كَـ«فَازَ الشُّهَدَا»
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِـدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ — بَعْدُ — مُسْنَدُ)(١)

مَذْهَبُ جمهور العرب : أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرٍ — مثنًّى ، أو مجموعٍ — وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحالهِ إذا أسند إلى مفرد ؛ فتقول : قامَ الزيدان — وقامَ الزيدون — وقامَتِ الهندات؛ كما تقول: قام زيد . ولاتقول على مذهب هؤلاء : قامَا الزيدان — ولاقامُوا الزيدون — ولاقُمْنَ الهنداتُ ؛ فتأْتى بعلامة فى الفعل الرافع للظاهر؛ على أن يكون مابعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ . بل على أن يكونِ الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به — اسماً فى موضع رفع به ، والجملةفى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأَخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأَسماءِ المضمرة ؛ أَعنى الأَلف ، والواو ، والنون .

= الكلام كقوله تعالى: (كلا إذا بلغت التراقى) — أى إذا بلغت الروح . أو لما دلت عليه الحال المشاهدة كقولهم : إذا كان غداً فأتنى — أى إذا كان هو ما نحن عليه من السلامة غداً — فأتنى .

(١) « الفعل » مفعول جرد « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « ما » زائدة « أسندا » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى الفعل والألف للإطلاق ، والجملة فعل الشرط ، وجوابه محذوف « لاثنين » متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز الشهداء » الكاف جارة لقول محذوف ، والجملة فى محل نصب بذلك المحذوف « سعدا وسعدوا » نائب فاعل يقـال ومعطوف عليه ، قصد لفظهما « والفعل » مبتدأ « للظاهر بعد » متعلقان بمسند الواقع خبراً للمبتدأ والجملة حال . وفى هذين البيتين : الحكم الرابع من أحكام الفاعل وهو : أن فاعله يوحَّد إذا أسند لمثنى أو مجموع .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب – وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفّار[1] فى شرح الكِتَابِ : أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر – مثنى ، أو مجموع – أُتِى فيه بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع ؛ فتقول : قامَا الزَّيدان – وقامُوا الزيدون – وقُمْنَ الهندات ؛ فتكون الأَلف والواو والنون حروفاً تدلُّ عَلَى التثنية والجمع ؛ كما كانت التاءُ فى « قامت هِنْدُ » – حرفاً تدلُّ عَلَى التأْنيث عند جميع العرب[2] ، والاسمُ الذى بعد الفعل المذكورِ مرفوع به ، كما ارتفعت هند بـ « قامت » ، ومن ذلك قولُه :

١٤٢– تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيـــمُ

---

(١) هو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى الشهير بالصفار ، صحب الشلوبين وابن عصفور ، وله شرح على كتاب سيبويه ، يقال : إنه أحسن شروحه ، وقد رد فيه على الشلوبين كثيراً ، ومات بعد الستمائة والثلاثين .

(٢) هذا قياس مع الفارق الكبير ؛ لأن تاء التأنيث لابد منها للفرق بين المذكر والمؤنث ، وبخاصة إذا كان الفاعل مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، وبالعكس ؛ فإنه لايفهم المراد إلا بالتاء ، ولهذا كانت لغة جميع العرب ، وتجب أحياناً . أما التثنية والجمع فإن صيغتهما تغنى عن العلامة ، ولذلك كان لحاق علامتهما جائزاً عند بعض العرب ، ولا يجب مطلقاً .

١٤٢ – هو لعبيد الله بن قيس الرقيات ؛ يرثى مصعب بن الزبير .

اللغة والإعراب : المــارقين : الخارجين عن الدين . أسلماه : خذلاه وسلماه لعدوه . مبعد وحميم : أى أجنبى وقريب . « بنفسه » متعلق بتولى ، أو الباء زائدة و « نفسه » توكيد لضمير تولى « وقد » الواو للحال « أسلماه » فعل والألف علامة التثنية والهاء مفعول « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » معطوف عليه (والمعنى) تولى مصعب بنفسه قتال الخارجين بالعراق على أخيه عبد الله ابن الزبير ، وقد خذله البعيد والقريب وتخليا عنه . وكان مصعب وأخوه عبد الله – قد خرجا على الخلافة الأموية .

(والشاهد) فى أسلماه ؛ حيث لحقت الفعل علامة التثنية مع إسناده للظاهر .

وقوله :

١٤٣- يَلُومُونَنِي فى ٱشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمْ يَعْـذِلُ

١٤٤- وقوله : رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَـنِّى بِالْخُدُودِ النَّـوَاضِرِ

فَمُبْعَدٌ وَحمِيم - مرفوعان بقوله : أسلماه ، والألف فى أَسْلَمَاهُ حرفٌ يدلُّ على كون الفاعلِ اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ يَلُومُونَنِي ، والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغَوَانى » مرفوعٌ بِرَأَيْنَ، والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث . وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقولِهِ : « وَقَدْ يُقَالُ

---

١٤٣ — لم يعرف قائله ، ونسبه بعضهم إلى أمية بن أبى الصلت .

اللغة والإعراب : « يلوموننى » مضارع مرفوع بثبوت النون والواو حرف دال على الجماعة والنون للوقاية والياء مفعول « أهلى » فاعل يلوم « فكلهم » الفاء عاطفة وكلهم مبتدأ ومضاف إليه « يعذل » — أى يلوم — الجملة خبر المبتدأ (والمعنى) يلومنى جميع أهلى بسبب شرائى النخيل، وما منهم أحد إلا لامنى على ذلك

(والشاهد) وصل « يلوم » بواو الجماعة مع أن فاعله اسم ظاهر مذكور دال على الجمع ، وهذه لغة طيء . ويرى بعض الباحثين : أن الأخذ بهذه اللغة حسن ؛ إذا كان العامل وصفاً نحو : هل المتكلمان محقان ؟ بإعراب محقان فاعلا بالوصف .

١٤٤ — هو لأبى عبد الرحمن محمد العتبى ، من ولد عتبة بن أبى سفيان .

اللغة والإعراب : الغوانى : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينة . لاح : ظهر وبدا . بعارضى ، العارض : صفحة الخد . النواضر : الجميلة، من النضرة وهى الحسن والرواء . « رأين» فعل ماض والنون حرف دال على جماعة الإناث «الغوانى» فاعل رأى البصرية «الشيب» مفعوله « لاح بعارضى» الجملة حال من الشيب « فأعرضن » الفاء للسببية « أعرضن » ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهى فاعلة (والمعنى) أبصرت الحسان من النساء الشيب وقد ظهر فى صفحة خدى ، فأعرضن عنى بخلودهن الجميلة .

(والشاهد) لحوق نون النسوة فى « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر لجماعة الإناث وهو قوله « الغوانى » .

سَعِدَا وَسعِدُوا — إلى آخر البيت » ومعناه : أنه قد يُؤْتَى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشْعَرَ قولُه « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ » ؛ لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلا إذا جعلْتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو والنون ، وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير — فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلَةُ هى التى يعبر عنها النحويون بلغة « أكَلُونِى البَرَاغِيثُ » ، وَيُعَبِّرُ عنها المصنف فى كتبه بلغة « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، فالبراغيث فاعل أكلونى ، وملائكةٌ فاعل يتعاقبون . هكَذَا زَعَمَ المصنف[1] .

* * *

(وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ... كَمِثْلِ «زَيْدٌ» فِى جَوَابِ «مَنْ قَرَا؟»)[2]

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفه ، وإبقاءُ فاعِلِه ؛ كما إذا قيل لك :

---

(١) قيل : إن ما ذكر من الحديث محذوف صدره ، ولفظه : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ؛ ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » وعليه يكون يتعاقبون — صفة للملائكة الواقع اسم « إن » ، والواو ضمير جماعة الذكور راجع إليها ، وليست علامة على الجمع . أما ملائكة الثانى فهو جملة مستأنفة ، خبر لمبتدأ محذوف وليس فاعلا .

(٢) « الفاعل » مفعول يرفع « فعل » فاعله « أضمرا » ماض للمجهول والجملة من الفعل ونائب الفاعل صفة لفعل « كمثل » الكاف زائدة ، ومثل خبر لمبتدأ محذوف « زيد » فاعل المحذوف — أى قرأ زيد « فى جواب » متعلق بمحذوف حال من زيد « من » اسم استفهام مبتدأ « قرا » الجملةِ خبر . وفى هذا البيت : الحكم الخامس من أحكام الفاعل ؛ وهو جواز حذف فعله إن أجيب به نفى أو استفهام .

مَنْ قرَأ ؟ فتقول : زيدٌ ، التقدير : قرأ زيد[1] . وقد يُحذَفُ الفعل وجوباً، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ، فأحَدٌ فاعل بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : وَإِنِ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ . وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إنْ — أو إذَا[2] ، فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك فى « إذا » قولُه تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) ، فالسماءُ فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وهذا مذهبُ جمهور النحويين[3] ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى .

* * *

(وَتَاءُ تَـأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي ، إِذَا   كَانَ لِأُنْثَى، كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)[4]

---

(١) مثله كل ما أجيب به نفى أو استفهام مثل : « بلى محمد » جواباً لمن قال : ما قام محمد — أى بلى قام محـمد ، ومثل : نعم محمد ، جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟ ومنه قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) . وقد يكون الاستفهام ضمنياً يفهم من السياق من غير تصريح بأداته ، نحو : ازدحم الطريق؛ المـارة، السيارات — أى زحمه . فهنا استفهام ضمنى مقدر ، كأنه قيل : من زَحمه ؟ .

(٢) أى الشرطيتين .

(٣) وحجتهم فى وجوب الحذف : أن الفعل المذكور مفسر للمحذوف وكالعوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه . ويرى الكوفيون أن الاسم المرفوع بعد « إن » و « إذا » فاعل بالفعل المذكور وليس فى الكلام حذف . ومذهب الأخفش أن الإسم المرفوع مبتدأ ، والفعل بعده مسند إلى ضميره والجملة خبر المبتدأ ؛ ذلك لأنه يرى أن تقع الجملة الإسمية بعد إن وإذا الشرطيتين . أما جمهور البصريين والكوفيين فلا يجيزون وقوع الجملة الإسمية بعد أدوات الشرط عامة .

(٤) « وتاء تأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « تلى الماضى » الجملة خبر المبتدأ « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « كان » ماض ناقص واسمها يعود إلى =

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ـ لَحِقَتْهُ تَاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً ، ولافَرْقَ في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ ، نحو: قامَتْ هِنْدٌ ـ وطَلَعَتِ الشمس ، لكن لها حالتان : حالةُ لزومٍ ، وحالةُ جَوَازٍ ، وسيأتي الكلام على ذلك .

* * *

(وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْـــلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ)[1]

تلزم تَاءُ التَّأْنيث الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في موضعين :

(أحدهما) أن يُسْنَد الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فَرْقَ في ذلك بين المؤنث الحقيقيِّ والمجازيِّ[2] ؛ فتقول : هِنْدٌ قَامَتْ ـ وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، ولا تقول : قام ـ ولا طلع ، فإن كان الضمير منفصلا لم يُؤْتَ بالتاء ، نحو : هِنْدٌ مَا قامَ إلاَّ هِيَ .

(الثاني) أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث[3] ، نحو قامَتْ هِنْدٌ وهو المراد بقوله « أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ » وأَصْلُ حِرٍ ـ حِرِحٌ ، فحذفت لامُ الكلمة .

= « الماضي » وخبرها محذوف ـ أي مسنداً « لأنثى » متعلق بذلك الخبر « كأبت هند الأذى » الكاف جارة لقول محذوف والجملة في محل نصب لذلك القول المحذوف . وفي هذا البيت سادس أحكام الفاعل ، وهو : أنه إذا كان مؤنثاً أنث فعله ؛ ماضياً كان أو مضارعاً .

(١) « وإنما » أداة حصر « فعل » مفعول تلزم « مضمر » مضاف إليه « متصل » نعت لمضمر « أو مفهم » معطوف على مضمر ـ أي أو فعل اسم ظاهر مفهم ، بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله « ذات » مفعول به لمفهم « حر » مضاف إليه .

(٢) إنما وجب التأنيث ، لئلا يتوهم أن هنالك فاعلا مذكراً منتظراً ؛ كأن يقال : هند قام أبوها ـ والشمس طلع قرنها .

(٣) سواء كان بالتاء أولا . وشذ قولهم : قال فلانة ، وهو مقصور على السماع .

وفُهِمَ من كلامه : أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضوعين ؛ فلاتلزم فى المؤنث المجازىِّ الظاهر : فتقول : طَلَعَ الشمسُ — وطَلَعَتِ الشمسُ . ولا فى الجمع على ما سيأتى تفصيله .

* * *

(وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِى نَحْوِ: أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ)[1]

إذا فُصِل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير « إلاَّ » — جاز إثباتُ التاء وحذفها ، والأجود الإثباتُ ؛ فتقول : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ، والأَجْوَدُ «أَتَتْ»، وتقول: قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ، والأَجْوَدُ (قَامَتْ) .

* * *

(وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ كَ«مَازَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ»)[2]

وإذا فصِلَ بين الفعل والفاعل المؤنث « بإلاَّ » لم يجز إثباتُ التاء عند الجمهور ؛ فتقول : مَاقَامَ إلاَّ هِنْدٌ — وَمَا طَلَعَ إلا الشَّمْسُ . ولا يجوز : مَا قَامَتْ إلاَّ هِنْدٌ — ولا مَا طَلَعَتْ إلاَّ الشَّمْسُ[3] ، وقد جاء فى الشعر كقوله :

---

(١) « وقد » حرف تقليل « الفصل » فاعل يبيح « ترك التاء » مفعول ومضاف إليه « فى نحو » متعلق بيبيح « القاضى » مفعول أتى مقدم على الفاعل وهو بنت « الواقف » مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة نحو .

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف حال من فاعل فضلا « فصل » مضاف إليه « بإلا » متعلق بفصل « فضلا » نائب الفاعل يعود إلى الحذف والجملة خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة لقول محذوف وما نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا « ابن العلا » مضاف إليه .

(٣) لأن الفاعل فى الحقيقة مذكر محذوف ؛ إذ المعنى : ما قام أحد إلا هند ، وما طلع كوكب إلا الشمس . ومثل إلا « سوى » و « غير » وإن كانا مذكرين ؛ لاكتسابهما التأنيث من المضاف إليه وتعرب « غير » أو « سوى » فاعل .

١٤٥ — * فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *

فقول المصنف : إن الحذف مُفَضَّل على الإثبات — يُشْعِر بأن الإثبات — أيضاً — جائزٌ ، وليس كذلك[1] ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه ، باعتبار أنه ثَابتٌ فى النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء فى الشعر — فصحيح . وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات — فغير صحيح ؛ لأن الإثبات قليل جداً .

* * *

---

١٤٥ — هذا عجز بيت وصدره :

* طَوَى النَّحْزُ والأَجرازُ ما فى غُروضِهَا *

وهو لذى الرمة — غيلان بن عقبة — من قصيدة مطلعها :

أَمَنْزِلَتَىْ مَىٍّ ، سلامٌ عليكُمَا ! هلِ الأَزْمُنُ اللاَّئى مَضَيْنَ رواجعُ ؟

اللغة والإعراب : النحز : الدفع والنخس والسوق الشديد . الأجراز : جمع جرز كسبب ، وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها . غروضها : جمع غَرض ، وهو للرحل — كالحزام للسرج ، والبطان للقتَب . والمراد ماتحته ؛ وهو بطن الناقة وما حوله . الجراشع : جُمع جرشع كقنفذ — وهو المنتفخ . « النحز » فاعل طوى « والأجراز » معطوف على النحز « ما » موصول مفعول طوى « فى غروضها » متعلق بمحذوف صلة ما « فما » نافية « إلا » أداة استثناء ملغاة « الضلوع » فاعل بقيت « الجراشع » صفة للضلوع (والمعنى) يصف الناقة بالضمور والهزال ، وأن ذلك أصابها من جراء دفعها ونخسها وحثها على السير فى الأرض الصلبة ، حتى ضمر بطنها وما حوله ، ولم يبق إلا الضلوع المنتفخة

(والشاهد) فى قوله « فما بقيت » حيث أنثه مع فصله بإلا من فاعله المؤنث ، وذلك غير جائز عند الجمهور — إلا فى ضرورة الشعر .

(١) أى ليس جائزاً فى النثر بل هو خاص بالشعر ، وهذا من الشارح توجيه لكلام الناظم على غير المقصود ؛ لأن الناظم يجيز ذلك نثراً أيضاً على قلة ؛ كما صرح به فى غير هذا الكتاب .

(وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ)[1]

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فَصْلٍ ، وهو قليل جداً ؛ حكى سيبويه : قَالَ فلاَنَةُ ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضميرِ المؤنث المجازيّ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

* * *

(وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ — سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ — كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ
وَالْحَذْفَ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ)[2]

---

(١) «والحذف» مبتدأ «قد يأتي بلا فصل» الجملة خبر المبتدأ «ومع» الواو عاطفة أو استئنافية «ومع» ظرف متعلق بوقع «ضمير» مضاف إليه «ذي المجاز» مضاف إليه أيضاً ، و «ذي» بمعنى صاحب «في شعر» متعلق بوقع ، وفاعل وقع يعود إلى الحذف ، والجملة معطوفة على قد يأتي .

١٤٦ — هو لعامر بن جوين الطائي ، أحد الخلعاء الفتاك ؛ يصف سحابة ، وأرضاً مخصبة ، لكثرة ما ينزل بها من الغيث .

اللغة والإعراب : المزنة : السحابة المثقلة بالماء . ودقت : أمطرت . أبقل : أنبتت البقل ، وهو ما ينبت في بزرة لا في أرومة ثابتة . «فلا» نافية عاملة عمل ليس «مزنة» اسمها «ودقها» مفعول مطلق لودقت ، والفاعل يعود على مزنة ، والجملة خبر لا ، ويجوز أن تكون «لا» مهملة ومزنة مبتدأ ، وجملة «ودقت» خبر «ولا أرض» لا : عاملة عمل إن «أرض» إسمها ، وجملة أبقل خبرها (والمعنى) ليس هناك من السحاب ما أمطر مطراً كثيراً كهـذه السحابة ، ولا أرض أنبتت بقلا كهذه الأرض .

(والشاهد) حذف التاء من «أبقل» مع أن ضميره عائد إلى الأرض . وهي مجازية التأنيث ، وكان يجب تأنيث فعله ، وهو ضرورة خاصة بالشعر .

(٢) «والتاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه أو من الضمير في الخبر «جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع «السالم» مضاف إليه «من مذكر» متعلق بالسالم «كالتاء» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف حال من التاء «إحدى اللبن» مضاف إليه . «والحذف» مفعول مقدم لاستحسنوا «في نعم الفتاة» متعلق بالحذف — أو باستحسنوا ، وهو مقصود=

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر — أولا؛ فإن كل جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — لم يجز اقتران الفعل بالتاء ، فتقول : قَامَ الزيدون ، ولا يجوز قَامَتِ الزيدون. وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان جَمْعَ تكسير لمذكر كالرِّجَالِ ، أو لمؤنث كالهُنُودِ ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات — جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ؛ فتقول: قَامَ الرجالُ — وقَامَتِ الرجالُ — وقَامَ الهنودُ — وقَامَتِ الهنودُ — وقَامَ الهنداتُ — وقَامَتِ الهنداتُ ؛ فإثبات التاء لِتَأَوُّله بالجماعة ، وحذفها لِتَأَوُّله بالجمع[1] . وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ » إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامة لمؤنث — كالتاء مع الظاهر المجازِىِّ التأنيث كلَبِنَةٍ ؛ فكما تقول : كُسِرَت اللَّبِنَةُ ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ — تقول : قَامَ الرجالُ — وقَامَتِ الرجالُ وكذلك باقى ما تقدم . وأشار بقوله : « والحذفَ فى نعم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز فى « نعم » وأخواتها — إذا كان فاعلُها مؤنثاً — إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً ؛ فتقول : نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ — ونِعْمَتِ المرأةُ

= لفظه « لأن » اللام جارة وأن حرف توكيد ونصب « قصد الجنس » اسمها ومضاف إليه « فيه » متعلق بقوله « بين » الواقع خبراً لأن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق باستحسنوا . وهذا وما بعده لبيان حكم التاء مع الجمع وشبهه .

(١) هذا مذهب الفارسى وعليه جرى الناظم ، ويرى الكوفيون أنه يجوز التذكير والتأنيث فى الفعل المسند إلى الجموع كلها ، وإلى اسمى الجنس ؛ فالتذكير على إرادة الجمع ، والتأنيث على إرادة الجماعة ، وفى القرآن الكريم : (وقال نسوة — غلبت الروم — إذا جاءك المؤمنات — إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) . أما البصريون فأوجبوا التأنيث فى جمع المؤنث ، والتذكير فى جمع المذكر ، وجوزوا الوجهين فيما عدا ذلك . هـــذا : وحكم الوصف فى جميع ما تقدم — حكم الفعل ؛ إلا إذا كان الوصف مما لا تلحقه التاء وذلك مثل : « فعول بمعنى فاعل — وفعيل بمعنى مفعول » .

هِنْدٌ . وإنما جاز ذلك ؛ لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنْسِ ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمعِ التكسيرِ ، فى جواز إثبات التاء وحَذْفها ؛ لشبهه به فى أن المقصود به متعددٌ . ومعنى قوله « استحسنوا » : أن الحذف فى هذا ونحوه حَسَنٌ ، ولكن الإثبات أحسن منه .

* * *

(وَالأَصْلُ فِى الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِــلَا   وَالأَصْلُ فِى المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْـــلِ ،   وَقَدْ يَجِى المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ)[1]

الأصل أن يلى الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصِل بينه وبين الفعل فاصِلٌ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعلِ ، إن كان ضميرَ متكلمٍ — أو مخاطبٍ ، نحو ضَرَبْتُ — وضَرَبْتَ ، وإنما سكنوه كراهَةَ توالِى أربعِ متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة ، فدلَّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة .

والأصلُ فى المفعول أن ينفصل من الفعل ؛ بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلَا مما سيذكره ؛ فتقول : ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو ، وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » .

---

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الفاعل » متعلق به « أن يتصلا » فاعله يعود على الفعل والألف للإطلاق ، وأن ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ وإعراب الشطر الثانى كذلك . و « قد » حرف تقليل « يجاء » مضارع مبنى للمجهول « بخلاف » جار ومجرور فى موضع نائب فاعل « الأصل » مضاف إليه « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول « الفعل » مضاف إليه . وهذان البيتان وما يتعلق بهما — لبيان الحكم السابع من أحكام الفاعل ، وهو أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه ، ثم يجىء المفعول . وقد يعكس . ومن الأحكام : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفاً مستوفياً الشروط اللازمة نحو : أقائم المحمدان . وكونه لا يتعدد إجماعاً .

وأشار بقوله : « وقد يجئُ المفعولُ قبل الفعل » إلى أن المَفْعُول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

(أحدهما) ما يجب تقديمُه ، وذلك كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ ، نحو : أيًّا تَضْرِبْ اضْرِبْ ، أو اسمَ استفهامٍ ، نحو : أىَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ أو ضميراً منفصلا لو تأخر لزم اتِّصَالُه ، نحو (إيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديمُ[1] — بخلاف قولك : الدِّرْهَمُ إياهُ أعطيتك ؛ فإنه لا يجب تقديمُ « إياه » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمرات ؛ فكنت تقول : الدِّرْهَمُ أعطيتكه — وأعطيتك إياه.

(والثانى) ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً ؛ فتقول : عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ[2] .

---

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل فى ثلاثة مواضع ؛ ذكر الشارح منها موضعين هما :

(أ) أن يكون المفعول مما له الصدارة ، كأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام أو كم الخبرية نحو : كم عبيد ملكت ، أو مضافاً إلى واحد مما ذكر .

(ب) أو يكون ضميراً منفصلا فى غير باب « سلنيه ، وخلتنيه » اللذين يجوز فيهما الوصل والفصل مع التأخير ؛ لأنه لو تأخر لوجب انفصاله فيضيع الغرض المقصود .

(جـ) أما الموضع الثالث ؛ فهو أن يقع عامله بعد فاء الجزاء — فى جواب « أما » الشرطية ، وليس هناك منصوب غيره مقدم عليها نحو : (فأما اليتيم فلا تقهر) بخلاف أما اليوم فأدب محمداً . وإنما وجب تقديم المفعول ؛ حذراً من إيلاء الفاء لأما ، والواجب أن يفصل بينهما بمفرد ، كما سيجىء فى بابه .

(٢) ويجب تأخير المفعول عن الفعل فيما يأتى :

(أ) إذا كان المفعول مصدراً مؤولا من أنّ المشددة أو المخففة ومعموليهما ، نحو : عرفت أنك مظلوم ، ومنه : (علم أن لن تحصوه) .

(ب) إذا كان العامل فعل تعجب نحو : ما أكرم علياً .

(جـ) أو كان مجزوماً بجازم مّا نحو : لم تعاقب المسىء .

(د) أو منصوباً بلن نحو : لن أرحم المجرم .

=

(وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ ، أوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ)[1]

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول، إذا خيف التباسُ أحدِهِمَا بالآخر؛ كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما ، ولم تُوجد قرينةٌ تبيِّن الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، فيجب كون « موسى » فاعلا ، « وعيسى » مفعولا ، وهذا مذهب الجمهور ، وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ فى هذا ونحوِه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ فى الالتباس[2] كما لها غرض فى التبيين .

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ — تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ — جاز تقديمُ المفعولِ وتأْخيرُه ؛ فتقول : أكلَ موسى الكُمَّثْرَى — وأكلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى وهذا معنى قوله : « وأَخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ »[3]

= (هـ) أو كان صلة لحرف مصدرى ناصب وهو : « أن — وكى » نحو : يسرنى أن تؤاخذ المقصر — حضرت لكى أكرم محمداً . ومن المواضع التى لايجوز فيها تقديم المفعول على عامله: أن يكون مفعولا لفعل مؤكد بالنون نحو: حاربَنّ هواك ، أو فعل مسبوق بلام الابتداء نحو : إنى لأنصر المظلوم ، أو بقد — أو قلما — أو ربما .

(١) « إن » شرطية « لبس » نائب فاعل لمحذوف يفسره حذر « حذر » ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى لبس والجملة مفسرةٌ « غير » حال من قوله : الفاعل « منحصر » مضاف إليه .

(٢) المجيز هو : أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلى المعروف بابن الحاج المتوفى سنة ٦٤٧ هـ ، وكان عالماً بارعاً فى العربية ، وحجته أن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر — على عمير . وأنه يجوز ضرَب أحدهما الآخر . وما احتج به ليس من الالتباس — وإنما هو من الإجمال ، والفرق بينهما : أن الإلباس هو احتمال اللفظ لمعنيين فأكثر ، مع تبادر فهم غير المراد كمثال الشارح، لأن المتبادر إلى الذهن أن موسى هو الضارب ؛ لأن الأصل أن الفاعل يلى الفعل. أما الإجمال فهو احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما ، كقولك للأعور : ليت عينيه سواء ، وهذا من مقاصد البلغاء — بخلاف الأول فإنه ممنوع ؛ لإيقاعه فى الخطأ .

(٣) القرينة فى هذا المثال معنوية ، وقد تكون هنالك قرينة لفظية، كما=

ومعنى قوله : « أو أضمر الفاعل غير منحصر » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غير محصور ، نحو : ضربت زيداً فإن كان ضمير محصوراً وجب تأخيرُه ، نحو : ما ضرب زيداً إلا أنا .

* * *

(وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّمَــا انْحَصَرْ   أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ)[1]

يقول : إذا انحصر الفاعلُ أو المفعول بـ«إلاّ » أو بـ«إنَّمَا» — وجَبَ تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور — إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان الحصر بإلاّ ، فأما إذا كان الحصر بإنَّمَا — فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بإلاّ ، فإنه يُعْرَف بكونه واقعاً بعد « إلا » ؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعل المحصور بإنما — قولُك : إنما ضَرَبَ عمراً زَيْدٌ ، ومثالُ المفعول المحصور بإنَّما — إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً . ومثالُ الفاعل المحصور بإلاَّ — ما ضَرَبَ عَمْراً إلا زيد ، ومثالُ المفعول المحصور بإلاَّ : ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمراً ، ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بإلاَّ ، قولُك : ما ضَرَبَ إلاَّ عَمْرٌو زيداً ، ومنه قولُه :

= إذا كان أحدهما مؤنثاً ، وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث نحو : خاصمت موسى سلمى ، فإن اقتران الفاء بالفعل يعين الفاعل ، فتأخيره لا يضر ، أو اتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو : عاقب فتاه موسى ، فيتعين جعل « فتاه » مفعولا ؛ لأنه لو جعل فاعلا لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممنوع .

(١) « وما » اسم موصول مفعول مقدم لأخر « بإلا » متعلق بانحصر « أو بإنما » معطوف على بإلا « انحصر » فعل ماض وفاعله يعود على « ما » والجملة صلة الموصول « إن » شرطية « قصد » فاعل لمحذوف يفسر ما بعده « ظهر » الجملة مفسرة لا محل لها .

١٤٧ـ فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَاهَيَّجَتْ لَنَا   عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

ومثالُ تقديم المفعول المحصور بإلاَّ قولُك : مَاضَرَبَ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ، ومنه قولُه :

١٤٨ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ   فَمَا زَادَ إِلاَّ ضِعْفَ مَابِي كَلَامُهَا

---

١٤٧ — هو لذى الرمة — غيلان بن عقبة — من قصيدة مطلعها :

مَرَرْنَا عَلَى دارٍ لِمَيَّةَ مَـرَّةً   وجاراتِهَا قد كَادَ يَعْفُو مُقَامُهَا

اللغة والإعراب : هيجت : أثارت . آناء : جمع نُؤى ، وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . شامها : جمع شامة — وهى العلامة . « يدر » مضارع مجزوم بلم بحذف الياء « إلا » أداة حصر « الله » فاعل يدرى « ما » اسم موصول مفعول يدرى « هيجت » الجملة صلة ما والعائد محذوف — أى هيجته « عشية » ظرف متعلق بهيجت وهو منون ، وقد حذف تنوينه للضرورة أو نقلت حركة همزة آناء إلى عشية ثم حذفت الهمزة « آناء الديار » فاعل هيجت ومضاف إليه « وشامها » معطوف على آناء . ويجوز أن تكون عشية بالرفع فاعل هيجت مضاف إلى آناء ، والديار مضاف إليه « وشامها » معطوف على عشية ، وضمير الغائبة المضاف إليه — عائد على الديار .

(والمعنى) لا يعلم إلا الله ما أثارته فى نفوسنا آثار ديار المحبوبة ورسومها من الشوق والحنين (والشاهد) فى « فلم يدر إلا الله » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول وهو مذهب الكسائى ، والجمهور يمنعون ذلك ويؤولون هذا على أن « ما » اسم موصول مفعول لفعل محذوف كما سيذكره الشارح .

١٤٨ — قيل هو لقيس بن الملوح ، المعروف بمجنون بنى عامر ، ولم يوجد فى ديوانه .

اللغة والإعراب : « من ليلى » متعلق بتزودت مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة حصر « ضعف » مفعول مقدم « ما » اسم موصول مضاف إليه « كلامها » فاعل ومضاف إليه (والمعنى) اتخذت من تكليمى ليلى ساعة من الزمن — زاداً أستعين به على ما بى من لوعة الوجد والشوق فما زادنى كلامها إلا ضعف ما عندى من الشوق واللوعة ، ولم يفدنى كلامها بشىء (والشاهد) تقديم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل المحصور بإلا وهو كلامها » وهو مذهب الكسائى وبعض البصريين ، ويؤوله المخالفون على أن فاعل « زاد » ضمير يعود على تكليم ساعة و « كلامها » فاعل بفعل محذوف — أى زاده كلامها ، وهو تأويل واه .

هذا معنى كلام المصنف . واعلم أن المحصور بإنَّمَا — لا خلاف فى أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب :

(أحدها) وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، ابن الأنبارى — أنه لا يخلو : إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا . فإن كان فاعلا امتنع تقديمُهُ ؛ فلا يجوز مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْراً ، فأما قوله :

* فلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا * — فَأُوِّل على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : دَرَى ما هَيَّجَتْ لَنَا ، فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور . وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمُهُ ، نحو مَاضَرَبَ إلا عمراً زيد (الثانى) — وهو مذهب الكسائى — أنه يجوز تقديمُ المحصورِ بإلاَّ : فاعلا كان ، أومفعولا .

(الثالث) — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الْجُزُولِيُّ[1] ، والشَّلَوْبِينَ — أنه لا يجوز تقديمُ المحصور « بإلاَّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

* * *

(وَشَاعَ نَحْوُ « خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »)[2]

أى : شاع فى لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر ، وذلك نحو : خافَ رَبَّهُ عُمَرُ ؛ فربَّهُ مفعول ، وقد اشتملَ على ضمير يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظًا — لأن الفاعل مَنْوِيّ التقديم

---

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى ، وجُزُولة بطن من البربر ، كان إماماً فى العربية لايشق له غبار مع حسن العبارة ، أخذ عنه العربية كثير من العلماء منهم الشلوبين وابن معط ، وله حاشية على الجُمل للزجاجى ، ومات سنة ٦٠٧ هـ .

(٢) « نحو » فاعل شاع « ربه » منصوب على التعظيم بخاف والضمير عائد على « عمر » الواقع فاعلا لخاف ، وهو وإن تأخر لفظاً إلا أنه متقدم رتبة ، والجملة فى محل جر بإضافة « نحو » إليها « نوره » فاعل زان ، وضميره عائد على الشجر المتأخر لفظاً ورتبة ؛ لأنه مفعول زان ، وقد أوضح الشارح ذلك أيما إيضاح .

على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل ؛ فهى متقدمٌ رتبةً، وإن تأخّر لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ — فى ذلك خلافٌ ، وذلك نحو ، ضَرَبَ غلامَهَا جارُ هِنْدٍ ، فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ ؛ بأنّه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتُه التقديمُ — كان كَعَوْدِهِ على ما رتبتُه التقديمُ ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ .

وقوله : «وشذ — إلى آخره » أى شَذّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدمِ على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ ، فالهاء المتصلة بنَوْر — الذى هو الفاعل — عائدةٌ على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك ؛ لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ لأن « الشجر» مفعول وهو متأَخِّرٌ لفظاً ، والأَصْلُ فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً ، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوّلُوهُ ، وأجازها أبو عبد الله الطّوَال[1] من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف . ومما ورد من ذلك قوله :

١٤٩— لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ، يَنْتَصِرُ

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن احمد الطُّوال النحوى ، من أهل الكوفة ، وأحد أصحاب الكسائى والفراء ، كان حاذقاً بالمسائل العربية ، قدم بغداد وأقرأ فيها ، ولم يشتهر له تصنيف ، ومات سنة ٢٤٣ ﻫ .

١٤٩ — قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه حين قتل .

اللغة والإعراب : طالبوه : الذين أرادوا قتله . ذعروا : خافوا ، من الذعر وهو الفزع . « لما » ظرف بمعنى حين فى محل نصب لذعر « رأى » بصرية « طالبوه » فاعل رأى والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه « مصعباً » مفعول رأى « ذعروا » الجملة من الفعل ونائب الفاعل جواب لمّا « وكاد » فعل ناقص واسمه يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقدور » الجملة فعل الشرط « ينتصر » الجملة خبر كاد ، وجواب « لو» محذوف يدل عليه خبر كاد،

وقوله :

١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُــــؤْدَدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِى ذُرَى المَجــــدِ

وقوله :

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

= وجملة لو ساعد المقدور» معترضة بين كاد واسمها وخبرها « والمعنى» لما رأى مصعباً أعداؤه الذين قصدوا قتله — خافوه وفزعوا منه وقارب أن ينتصر عليهم ، ولو ساعده القضاء لانتصر وظفر بهم « والشاهد » فى « رأى طالبوه مصعباً » حيث عاد الضمير فى الفاعل على المفعول ، فعاد على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ممنوع عند أكثر النحويين ، ويؤولون مثل هذا بأنه ضرورة ، وأجازه الأخفش وابن جنى والطوال، وتبعهما ابن مالك نثراً وشعراً — على قلة .

١٥٠ — لايعرف قائله .

اللغة والإعراب : سؤدد : سيادة وعظمة . رقى : ارتفع وعلا من الرقى وهو الارتفاع . ذرى : جمع ذرة وهى أعلى الشىء . « حلمه » فاعل كسا ومضاف إليه « ذا » مفعول أول لكسا والحلم مضاف إليه « أثواب» مفعوله الثانى مضاف إلى سؤدد « نداه » فاعل رقى « ذا الندى » مفعول رقى ومضاف إليه « فى ذرى المجد » متعلق برقى مضاف إليه (والمعنى) أن حلم هذا الممدوح أكسب صاحب الحلم السيادة والمنزلة السامية ، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء إلى أسمى مراتب المجد والكرم .

(والشاهد) عود الضمير فى حلمه ونداه — على متأخر لفظاً ورتبة . وهو غير جائز عند الجمهور. ولايبعد أن يكون الضمير فى « حلمه » و « نداه » عائداً على ممدوح ذكر فى أبيات تقدمت هذا البيت .

١٥١ — هو لسيدنا حسان بن ثابت، يرثى مطعم بن عدى— أحد أجوادمكة.

اللغة والإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « أخلد الدهر واحداً » الجملة خبر أن ، وأن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف — أى لوثبت إخلاد مجد واحداً وهى فعل الشرط « من الناس » صفة لواحد « مجده » فاعل أبقى ، والضمير عائد على مطعم المتأخر « الدهر » منصوب على الظرفية كسابقه «مطعما مفعول أبقى والجملة جواب لو (والمعنى) لو ثبت أن الشرف أبقى واحداًمن الناس وأطال عمره لكان شرف هذا الرجل جديراً بأن يبقيه مدى الدهر (والشاهد) فى « مجده » حيث عاد الضمير المتصل به وهو فاعل متقدم على المفعول المتأخر وهو مطعما .

وقوله :

١٥٢– جَزَى رَبُّهُ عنى علىَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وقوله :

١٥٣– جَزَى بَنُوهُ أَبا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْــلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ

---

١٥٢ — هو لأبى الأسود الدؤلى ، يهجو به على بن حاتم الطائى .

اللغة والإعراب : العاويات : الصائحات ، من عوى الكلب إذا صاح ، وأراد بها الكلاب المسعورة ، أو التى تتداعى للسفاد ، يقال عاوت الكلبة الكلاب — دعتها إلى نفسها . « ربه » فاعل جزى والهاء عائدة على على الواقع مفعولا « عنى » متعلق بجزى ، و « عن » هنا للبدل « ابن » صفة لعلى مضاف إلى حاتم « جزاء الكلاب » مفعول مطلق ومضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال وقد حرف تحقيق « فعل » فعل ماض وسكن للشعر وفاعله يعود على ربه ، وجزاء الكلاب العاويات : هو الضرب والرمى بالحجارة ، أو هو دعاء عليه بالأبنة ، وهذا وإن كان من الكنايات الجميلة ، إلا أن على بن حاتم صحابى جليل لايليق به هذا الهجاء اللاذع ، ولعله كان فى زمن الجاهلية (والشاهد) فيه « اشتمال » ربه وهو فاعل متقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر وهو « على » .

١٥٣ — هو لسليط بن سعد .

اللغة والإعراب : أبا الغيلان : كنية لرجل . سنمار : اسم رجل رومى بنى قصر الخورنق بالكوفة للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة وكان قصراً نادراً فلما أتمه ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله ، فضرب به المثل فى سوء المجازاة والمكافأة . « بنوه » فاعل جزى « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » متعلق بجزى ، وعن بمعنى بعد « وحسن » معطوف على كبر وهو مضاف إلى « فعل » من إضافة الصفة للموصوف « كما » الكاف حرف تشبيه وجر و « ما » مصدرية « يجزى سنمار » فعل ونائب فاعل و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف . ويجوز أن تكون « ما » موصولة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف واقع مفعولا مطلقاً لجزى — أى جزاء كجزاء — أو كالذى يجزاه سنمار . والمعنى ظاهر (والشاهد) فى « بنوه أبا الغيلان » حيث عاد الضمير فى الفاعل على المفعول المتأخر ، ومن كثرة هذه الشواهد يتبين أن ماذهب إليه ابن مالك متابعاً الأخفش ومن معه — هو الرأى الذى ينبغى الأخذ به . =

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعول المتأخر — امتنعت المسألة ، وذلك نحو ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ ، وقد نَقَلَ بعضُهم فى هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المَنْعُ .

= هذا : وإجمال القول أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول فى ثلاثة مواضع :
« أ » إذا خيف اللبس ولم توجد قرينة (ب) إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور
« حـ » إذا كان المفعول محصوراً فيه بإلا — المسبوقة بالنفى ، أو بإنما .
ويجب تقديم المفعول على عامله فى ثلاثة مواضع أيضاً :
« أ » إذا كان مما له الصدارة فى جملته ؛ كاسم الشرط والاستفهام أو مضافاً إلى ماله الصدارة
«ب» أو كان ضميراً منفصلا لو تأخر لزم اتصاله
« حـ » أو وقع عامله بعد فاء الجزاء فى جواب « أما » الشرطية وليس له منصوب غيره مقدم عليه ، وهنا لك مواضع أخرى ذكرها النحاة . ويجب تأخير الفاعل إذا كان محصوراً بإنما ، أو كان المفعول ضميراً متصلا والفاعل إسماً ظاهراً .

« تتمة » عرفنا أن الجمهور يمنع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وأن الأخفش وابن مالك ومن تابعهما — يرون جواز ذلك ، واستشهدوا بأمثلة كثيرة من الشعر العربى كما ذكرنا . وهنا لك مواضع يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لحكمة بلاغية لاينكرها أحد وهى :

١ — الضمير المرفوع بنعم وبأس وأخواتهما ؛ بناء على القول بأن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف — أو العكس ؛ كما سيأتى فى موضعه

٢ — الضمير المرفوع بأول المتنازعين ؛ إذا أعمل ثانيهما نحو : جفونى ولم أجف الأخلاء . . . وسيأتى شرح ذلك فى بابه

٣ — ضمير الشأن والقصة نحو : (قل هو الله أحد) . .

٤ — الضمير المرفوع برب نحو : ربه رجلا ، ولابد أن يكون مفرداً مذكراً وبعده نكرة تفسره .

٥ — الضمير المبدل منه الظاهر المفسر له نحو : أكرمته علياً

٦ — الضمير الواقع مبتدأ والخبر عنه باسم ظاهر يفسره نحو : (إن هى إلا حياتنا الدنيا) .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الفاعل ، واذكر أربعة من أحكامه التى ذكرها ابن مالك .

٢ — متى يستغنى الفاعل عن الفعل ؟ مثل لما تذكر بأمثلة من عندك .

٣ — بين حكم الفعل مع الفاعل المثنى والمجموع ، ومع اسم الجنس والجمع ووجه ما يأتى :

نسِيَا حاتمٌ وأوسٌ لَدُن فا ضَتْ عطاياكَ يا ابنَ عبدِ العزيزِ

نُتِجَ الربيعُ محاسنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السحائِبِ

٤ — اذكر موضعين من المواضع التى يحذف فيها الفاعل وجوباً، ووضح ما تقول.

٥ — متى يجب تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل؟ ومتى يجوز؟ ومتى يمتنع؟ مثل.

٦ — بين موضع استشهاد النحويين بما يأتى فى باب الفاعل ، ووضح الرأى الصحيح :

قال تعالى : (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال — وقال نسوة فى المدينة — قالت الأعراب آمنا — يوم لاينفع الظالمين معذرتهم — وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد — ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه) ، إذا كان غداً فأتنى .

ذرِينى للغِنَى أَسعَى فإنِّى رأيتُ الناسَ شرُّهمُ الفقيرُ

وأحقرُهم وأهوَنُهم عليه وإن كانَا له نَسَبٌ وخيرُ

ولمَّا أبى إلاَّ جِماحاً فؤادُه ولم يسْلُ عن لَيْلَى بمالٍ ولا أهلِ

تسَلَّى بأُخرى غيرِها فإذا التى تسَلَّى بها تُغْرِى بلَيْلَى ولا تُسلِى

٧ — اذكر موضعين لوجوب تقديم الفاعل ، وآخرين لوجوب تقديم المفعول ، ومثل .

٨ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى ، وعلل لما تقول :

كَفَى بالمَرءِ عَيباً أن تراه له وَجهٌ وليس له لسانُ

نَصَرُوكَ قَوْمِى فاعتزَزْتَ بنصرهم ولو أنهم خذلوك كُنْتَ ذليلاَ

٩ — بين فيما يأتى : الفاعل وحكمه فى الحذف والذكر ، وفى التذكير والتأنيث وحكم المفعول فى التقديم والتأخير .

من وحى النبوة : « من لا يشكر الناس لايشكر الله . من يُحرم الرفق يُحرم الخير كله . بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً فنزل فيها فشرب ، وإذا كلب يلهث يأكل الثَّرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى بلغ منى ، فنزل البئر فملأ خُفَّهُ ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقى ، فسقى الكلب ، فشكر الله تعالى له فغفر له .

ولو أنَّ أسباب السيادة بالْغِنَى لكاثرَ ربٌّ الفضل بالمال تاجرُ

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

(يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عن فاعِلِ فِيمَا لَهُ ، كَنِيلَ خَيْرُ نائِلِ)[1]

يُحذَف الفاعل[2] ويُقام المفعول به مُقَامَه ، فَيُعْطَى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوبِ التأخير عن رافعه ، وعدم جواز حَذْفِهِ ، وذلك نحو : « نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ » فخير نائل : مفعول قائم مَقام الفاعلِ ، والأصل : نَالَ زيدٌ خَيْرَ نَائِلٍ الفاعل — فحذف الفاعل وهو : زيد ، وأقيم المفعولُ به مُقَامَهُ — وهو : خير نائل . ولا يجوز تقديمه[3] ؛ فلا تقول : خَيْرَ نَائِلٍ نِيلَ — على أن يكون مفعولا مقدماً ؛ بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التى بعده — وهى « نيلَ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل — ضمير مستتر ، والتقدير : نيل هو . وكذلك لايجوز حذف «خير نائل» فتقول : «نيل» .

* * *

---

(١) « ينوب مفعول » فعل وفاعل « به » متعلق بمفعول « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بينوب «فيما» متعلق بينوب ، وما اسم موصول « له » متعلق بمحذوف صلة — أى فى الذى استقر له « كنيل » الكاف جارة لقول محذوف ، ونيل ماض مبنى للمجهول « خير نائل » نائب فاعل ومضاف إليه .

(٢) حذف الفاعل يكون لأغراض كثيرة ؛ بعضها لفظى كالإيجاز نحو : (بمثل ماعوقبتم به) ، والمحافظة على السجع فى النثر نحو من طابت سريرته حُمِدَت سيرته ، والمحافظة على الوزن فى النظم كما فى قول الأعشى :

عُلقتها عَرَضاً وعُلِّقت رجلاً غيرى وعُلِّق أُخرى ذلك الرجل

وبعضها معنوى ؛ كالعلم به ، نحو : (وخُلِقَ الإنسانُ ضَعيفاً) ، أو جهله : كسُرِق المتاع ، أو الرغبة فى إبهامه : كتُصدق بألف جنيه ، أو الخوف منه ، أو عليه ، أو تحقيره . الخ .

(٣) يرى بعض النحاة : جواز تقديم نائب الفاعل اختياراً ؛ إذا كان شبه جملة « ظرفاً أو جاراً ومجروراً » ؛ لأن علة منع التقديم فى الفاعل — وهى خوف التباس الجملة الفعلية بالإسمية — غير موجودة هنا ، أما اضطراراً فلاخلاف فى جوازه كالفاعل .

(فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ ، وَالْمُتَّصِلْ ... بِالآخِرِ اكْسِرْ فِى مُضِىٍّ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِى الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى)(١)

يُضَمُّ أَوَّل الفعلِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقًا ، أى : سواءٌ كان ماضياً ، أو مضارعاً ، ويُكْسَر ما قبل آخر الماضى ، ويُفتح ما قبل آخر المضارع . ومثالُ ذلك فى الماضى ؛ قولُكَ فى وَصَلَ : وُصِلَ ، وفى المضارع ؛ قولُكَ فى يَنْتَحِى : يُنْتَحَى .

* * *

(وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ
وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى)(٢)

---

(١) « فأول » مفعول مقدم لاضممن « الفعل » مضاف إليه «اضممن» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « والمتصل » مفعول مقدم لاكسر « بالآخر » متعلق بالمتصل « أكسر» فعل أمر « فى مضى » متعلق باكسر — أو حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف والجار المجرور خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مقول القول . « واجعله » فعل أمر والهاء مفعول أول « من مضارع » متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحاً » مفعول ثان لاجعل « كينتحى جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « المقول » بالجر صفة لينتحى المقصود لفظه « فيه » متعلق بالمقول « ينتحى » نائب فاعل للمقول قصد لفظه ، وهو من الانتحاء بمعنى القصد والميل . وأصله اعتماد الإبل على أيسرها فى السير ، يقال : انتحيت جهة كذا — أى قصدتها وملت إليها فى السير ، وانتحيت لفلان — عرضت له ، وانتحيت السكين على رقبته — عرضتها .

(٢) « والثانى » مفعول أول لمحذوف يفسره اجعل المذكور « التالى » صفة للثانى « تا » مفعول التالى وقصر للضرورة « المطاوعة » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور مفعول ثان لاجعله والهاء مفعوله الأول « بلا » متعلق باجعل و«لا» بمعنى غير ظهر إعرابها على ما بعدها « منازعه » مضاف إليه « بهمز الوصل » متعلق بمحذوف صلة الذى ومضاف إليه « كالأول » مفعول ثان لاجعلنه والهاء مفعوله الأول « كاستحلى » خبر لمبتدأ محذوف .

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوَعة[1] — ضُمَّ أوله وثانيه، وذلك كقولك فى تَدَحْرَجَ: تُدُحْرِجَ، وفى تكَسَّر: تُكُسِّرَ، وفى تَغَافَلَ: تُغُوفِلَ.

وإن كان مفتتحاً بهمزة وَصْل — ضم أوله وثالثه، وذلك كقولك فى اسْتَحْلَى: اسْتُحْلِيَ، وفى اقْتَدَرَ اقْتُدِرَ: وفى انْطَلَقَ: انْطُلِقَ[2].

* * *

(وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَاثُلَاثِي أُعِــلْ عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ)[3]

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ — سُمِعَ فى فائه ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

(١) إخلاص الكسر[4]، نحو: «قِيل، وَبِيعَ» ومنه قولُه:

١٥٤ — حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَـــاكُ

(١) مثلها: كل تاء زائدة وإن لم تكن للمطاوعة؛ كتوانى وتغافل، كما مثل الشرح، والمطاوعة فى فعل هى؛ قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل ذى علاج محسّ — لفعل آخر يلاقيه اشتقاقاً نحو: علمته فتعلم، وحطمته فتحطم.

(٢) التمثيل به يدل على جواز بناء اللازم للمجهول، ومنعه الكثيرون، وجوزه بعضهم فيما يتعلى بحرف؛ كمُرَّ به.

(٣) «فا» مفعول تنازعه الفعلان قبله «ثلاثى» مضاف إليه «أعل» الجملة من الفعل ونائب الفاعل صفة لثلاثى «عيناً» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» ماض قصر للضرورة، وفاعله يعرد على ضم والجملة خبر المبتدأ «كبوع» متعلق بمحذوف حال من فاعل جاء «فاحتمل» معطوف على جاء.

(٤) وفى هذه الحالة تسلم الياء، وتقلب الواو ياء، وهذه أفصح الحالات.

١٥٤ — ينسب بعضهم هذا البيت لرؤبة، وقيل هو لراجز لم يعيّن.

اللغة والإعراب — حيكت: نسجت. نيرين: تثنية نير، وهو مجموع القصب والخيوط. تختبط: تضرب بعنف. لاتشاك: لايؤثر فيها الشوك.

«حيكت» ماض مبنى للمجهول والتاء علامة التأنيث ونائب الفاعل هى «على نيرين» حال من ضمير حيكت «إذ» ظرف بمعنى حين لحيك «تحاك» الجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها، وباقى الإعراب واضح.

«والمعنى» هذه البردة محكمة النسج متينة؛ لأنها نسجت على نيرين، وإذا اصطدمت بالشوك لايؤثر فيها شيئاً لصفاقتها.

(ب) وإخلاص الضم[1] ، نحو : « قُولَ ، وَبُوعَ » ومنه قوله :

١٥٥ — لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني دُبَيرٍ ، وبني فَقْعَسٍ — « وهما من فُصَحَاءِ بني أسد » .

(جـ) والإشمامُ ، — وهو الإتيانُ بالفاء بحركة بَيْنَ الضمِّ والكسرِ[2] ، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الْخَطِّ ، وقد قُرِئَ في السبعة قولُه تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ المَاء) — بالإشمام في « قِيلَ ، وَغِيضَ » .

* * *

(وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ)[3]

= « والشاهد » في « حيكت » ؛ فهو فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول وأخلص كسر فائه .

ويروى : حوكت بالواو ؛ فتكون شاهداً للحالة الثانية ، وهي إخلاص ضم الفاء .

(١) وحينئذ تقلب الألف واواً ، وهذه الحالة أردأ الحالات .

١٥٥ — هو لرؤبة بن العجاج ، وقد عجز عن جذب الدلو من البئر .

اللغة والإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه النفي « شيئاً » مفعول به لينفع « ليت » فاعل ينفع مقصود لفظه « ليت » الثالثة مؤكدة للأولى ، فلا اسم لها ولا خبر « شباباً » اسم ليت الأولى وجملة : وهل ينفع .. إلخ معترضة بينهما ، وجملة « بوع » من الفعل ونائب الفاعل خبر ليت « فاشتريت الجملة معطوفة على جملة بوع (والمعنى) أتمنى أن يباع الصبا والشباب فأشتريه ، ولكن التمني لاينفع ولايغني شيئاً ؛ فإن الشباب إذا ولّى لا يرجع

(والشاهد) في « بوع » فقد أخلص فيه الضم ، فقلبت الألف واواً عند بنائه للمجهول ، وهذه لغة قوم من العرب كما أوضح الشارح .

(٢) القراء يسمون ذلك « رَوماً » ، أما الإشمام عندهم فهو : الإشارة بالشفتين في الرفع والضم عند الوقف على نحو : « نستعين — ومن قبل » وعند خلط الصاد بالزاي ؛ في الصراط — وأصدق ، ونحوهما .

(٣) « وإن » شرطية « بشكل » متعلق بخيف « لبس » نائب فاعل خيف وهو فعل الشرط « يجتنب » مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى =

إذا أسند الفعل الثلاثىُّ المعتلُّ العينِ – بعد بنائه للمفعول – إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب[1]: فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً ، فإن كان واويًّا ؛ نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ – وَجَبَ – عند المصنف – كسرُ الفاء أو الإشمامُ ؛ فتقول : سِمْتُ ، ولا يجوز الضم[2] ؛ فلا تقول : سُمْتُ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو « سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائيًّا ، نحو : « بَاعَ » – من الْبَيْعِ » – وَجَبَ عند المصنف أيضاً – ضَمُّه أو الإشمامُ ؛ فتقول : بُعْتَ يَا عَبْدُ ، ولا يجوز الكسر ، فلا تقول : بِعْتَ ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو « بِعْتُ الثَّوْبَ » .

وهذا معنى قوله : « وَإنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ » – أى : وإن خِيفَ اللبسُ فى شكل من الأَشكال السابقة – أعنى الضمَّ ، والكَسْرَ ، والإشمامَ – عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غَيْرِه ، لا لَبْسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف . والذى ذكره غيره : أن الكسر فى الواوى ، والضمّ فى اليائى ، والإشمام هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى والكسر فى اليائى . وقوله : « وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحو حَبّ » معناه : أن الذى ثَبَتَ لفاء « باع » – من جواز الضم ، والكسر

= شكل وهو جواب الشرط « وما » اسم موصول مبتدأ « لباع » متعلق بمحذوف صلة « قد » للتقليل « يرى » الجملة خبر المبتدأ « لنحو » متعلق بيرى « حب » مضاف إليه مقصود لفظه .

(١) سواء كان كل منهما للمفرد أو غيره ، مذكراً أو مؤنثاً ، نحو : بعنا – وبعتما – وبعتن ؛ إلا أن الغائب لا يلتبس إلا عند إسناده لنون النسوة ، ولهذا كان الأولى أن يقول : أو غائبات .

(٢) هذا إذا لم يكن مكسور العين كخفت ، وإلا امتنع فيه الكسر ، كاليائى – لا الضم ؛ لأن المبنى للفاعل – بالكسر ليس غير .

والإشمام — يَثْبُتُ لفاء المضاعف[1] ، نحو « حَبَّ » ؛ فتقول : « حُبَّ » ، و « حِبَّ » ، وإن شئت أشممت .

(وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي)[2]

أى : يَثْبُتُ — عند البناء للمفعول — لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزنِ « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَل » — وهو معتلُّ العينِ — ما يثبت لفاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم والإشمام ، وذلك نحو : اخْتَار ، وانْقَاد وشبههما ؛ فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : اخْتُورَ — وانْقُودَ ، وَالكَسْرُ ، نحو : اخْتِيرَ — وانْقِيدَ ، والإشمَامُ ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

* * *

(وقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى)[3]

تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِىَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه — أُقيم المفعولُ به مُقَامَ الفاعل ، وأشار فى هذا البيت : إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به — أقيم الظرفُ

---

(١) لكن الأفصح فى المضاعف : الضم — فالإشمام — فالكسر ، وفى « باع » بالعكس . وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف ؛ وهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو : شدّ ومدّ وصبّ ، والحق جواز الكسر والإشمام .

(٢) « وما » اسم موصول مبتدأ « لفا » بالقصر متعلق بمحذوف صلة ما « باع » مضاف إليه قصد لفظه « لما » ما إسم موصول والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العين » مبتدأ « تلى » الجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره صلة ما « فى اختار » متعلق بتلى « وانقاد وشبه » معطوفان على اختار « ينجلى » الجملة نعت لشبه .

(٣) « وقابل » مبتدأ « من ظرف » حال من الضمير فى قابل — أو صفة له « أو من مصدر » معطوف عليه « أو حرف جر » معطوف على مصدر ومضاف إليه « بنيابة » متعلق بحرى — الواقع خبراً للمبتدأ .

أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَهُ ؛ وشَرَطَ في كل واحد منها أن يكون قابلا للنيابة ، أي : صالحًا لها ، واحترز بذلك مما لا يصح للنيابة ؛ كالظرف الذي لا يتصرَّفُ — والمراد به : ما لزم النَّصْبَ على الظرفية[1] ، نحو : « سَحَرَ » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ بعينه ، ونحو « عندك » فلا تقول : جُلِسَ عندك — ولا رُكِبَ سَحَرُ ؛ لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب — وكالمصادر التي لا تتصرَّف[2] ، نحو « مَعَاذَ اللهِ » فلا يجوز رفع معاذ ؛ لما تَقَدَّمَ في الظرف ، وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، والجارِّ والمجرور[3] ؛ فلا تقول : سيرَ وَقْتٌ — ولا ضُرِبَ ضَرْبٌ — ولا جُلِسَ في دار ؛ لأنه لا فائدة في ذلك . ومثالُ القابل من كل منها قولُكَ : « سِيرَ يَوْمُ الجُمُعَةِ — وضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ — ومُرَّ بِزَيْدٍ » .

* * *

(١) أي أو شبهها وهو الجر بمن ؛ فمثال مالا يخرج عن النصب على الظرفية أصلا : « قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر » ومثال ما ينصب على الظرفية ويجر بمن : عند ، ومع ، وثَمَّ بالفتح . وهذان النوعان يقال لكل منهما ظرف غير متصرف ، أما الذي يخرج عن الظرفية وعن الجر بمن ويتأثر بالعوامل : كوقت ، وساعة ، ويوم ، وحين ، ودهر — فهو الظرف المتصرف .

(٢) المصدر المتصرف : ما يخرج عن النصب على الظرفية . ويتأثر بدخول العوامل المختلفة عليه : كضرب وقتل ، وهذا هو الذي تجوز نيابته . أما غير المتصرف فهو الذي يلازم النصب على الظرفية ؛ كمعاذ وسبحان ، ومثل هذا لا يجوز أن ينوب عن الفاعل .

(٣) في هذا : إشارة إلى أنه يشترط مع التصرف — الفائدة ؛ أي الاختصاص . فالمختص من الظروف ما خص بشيء من أنواع المخصصات ، كإضافة أو وصف ، فنحو مكان وزمان — لا يصح نيابتهما إلا إذا قيد أبو صف ، كأن يقال مثلا : جلس مكان حسن — وصيم زمان طويل . والمختص من المصادر : ما ليس لمجرد التأكيد ؛ بل يكون مبيناً للعدد ؛ كضرب ثلاثون ضربة ؛ أو للنوع كضرب ضرب أليم . ويشترط في النائب من الجار والمجرور : أن =

(وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى ، إنْ وُجِدْ فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ)[1]

مَذْهَبُ البصريين – إلا الأَخْفَشَ – أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبنىِّ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه : مفعولٌ به ، ومَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وجارٌ ومجرورٌ – تعين إقامة المفعولِ به مُقَامَ الفاعِلِ ؛ فتقول : ضُرِبَ زيد ضرباً شديداً يوم الجمعةِ أَمامَ الأَميرِ فى دَارِهِ ، ولا يجوز إقامة غيرِهِ مُقَامَهُ مع وجوده ، وما ورد من ذلك شَاذٌّ أو مُؤَوَّل .

ومَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقامَةُ غَيْرِهِ وهو موجودٌ : تقَدَّمَ ، أو تأَخَّرَ ؛ فتقول : ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً – وضرب زيداً ضرب شديد ، وكذلك فى الباقى ، وَاسْتَدَلُّوا لذلك بقراءة أبى جعفر[2] (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كانُوا يَكْسِبُونَ)[3] ، وقول الشاعر :

١٥٦ – لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَــاءِ إلاَّ سَيِّداً ... وَلاَ شَفَى ذَا الْغَىِّ إلاَّ ذُو هُـدَى

= يكون مختصاً ؛ بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها ، وألا يلزم الجار له طريقة واحدة : كمذ ومنذ – الملازمين لجر الزمان الظاهر ، وكحروف القسم – الملازمة لجر المقسم به ، وألا يكون حرف الجر دالا على التعليل : كالباء واللام ومن ؛ إذا جاءت إحداها للتعليل ، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله .

(١) « ولا » نافية « بعض » فاعل ينوب « هذى » مضاف إليه « إن » شرطية « وجد مفعول به » الجملة من الفعل ونائب الفاعل فعل الشرط ، وجوابه محذوف يدل عليه السياق « وقد » حرف تقليل « يرد » مضارع وفاعله يعود إلى نيابة بعض هذى .

(٢) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومى المدنى ، أحد أصحاب القراءات العشر ، انتهت إليه رياسة القراء بالمدينة ، ولم يكن أحد أقرأ منه للسنة ، وتوفى سنة ١٣٠ هـ .

(٣) أى ببناء يجزى للمجهول « بما » نائب فاعل مع تقدم المفعول به وهو « قوماً » .

١٥٦ – هو لرؤبة بن العجاج .

اللغة والإعراب : يعن : يهتم . العلياء : المنزلة الرفيعة . الغى : الضلال .=

ومذهبُ الأخفشِ أنه إذا تقدَّمَ غيرُ المفعولِ به عليه — جاز إقَامَةُ كل وَاحِدٍ منهما ؛ فتقول : ضُرِبَ فى الدار زَيْدٌ — وضُرِبَ فى الدار زَيْداً ، وإن لم يتقدم تعين إقامَةُ المفعولِ به ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ فى الدَّارِ ؛ فلا يجوز : ضُرِبَ زيداً فى الدَّارِ .

* * *

(وَبِاتِّفَاقٍ قَـدْ يَنُوبُ الثَّـانِ مِن بَابِ « كَسَا » فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ)[1]

=« يعنى » مضارع مجزوم بلم ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء المجهول « بالعلياء » جار ومجرور نائب فاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول « ولا » نافية « ذا » مفعول شنى « الغنى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « ذو » فاعل شنى « هدى » مضاف إليه (والمعنى) لا يهتم بالمكارم والخصال الحميدة — إلا ما جد عظيم شريف النفس ، ولا يبعد الضال عن الضلال وسيء الخصال — إلا العالم الذى هداه الله وأرشده .

(والشاهد) نيابة الجار والمجرور وهو «بالعلياء» عن الفاعل ، مع وجود المفعول به وهو « سيداً » على مذهب الكوفيين ، ويقول البصريون : إن هذا ضرورة شعرية.

(تنبيه) ورد عن العرب أفعال ماضية على صورة المبنى للمجهول ، فيعرب المرفوع بعدها فاعلا لا نائب فاعل على الصحيح ، ومنها : هُزِل — زُكِم — شُدِه — دُهِش ؛ بمعنى واحد . وشُغِف بكذا — وأولع به — وأغرى به — وأغرم به ، واستُهتِر به ، وكلها بمعنى التعلق القوى بالشىء ، ومنها : أُهرع بمعنى أسرع ، ونُتِج ، وعُنِى بكذا وحُمَّ ، ووُعِك ، وفُلِج ، وغُمَّ ، وامتُقِع ، وزُهِى . وحكم المضارع منها حكم الماضى — إذا سمع ، ومما سمع : يُهرع — يُعنى — يُولع — يُستهتر به .

(١) « وباتفاق » متعلق بينوب « الثان » فاعل ينوب « من باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثان « كسا » مضاف إليه مقصود لفظه « فيما » ما اسم موصول والجار والمجرور متعلق بينوب « التباسه » مبتدأ مضاف إلى الهاء « أمن » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى التباس والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول .

إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّى إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فَاعِلُه : فإما أن يكون من باب « أَعْطَى » — أو من باب « ظَنَّ »[1] ؛ فإن كان من باب « أعْطَى » — وهو المراد بهذا البيت — فذكرَ المصنفُ أنه يجوز إقامةُ الأولِ منهما ، وكذلك الثانى ، بالاتفاق ؛ فتقول : كُسِىَ زَيْدٌ جُبَّةً — وَأُعْطِىَ عَمْرو دِرْهَمًا ، وإن شِئْتَ أَقمت الثانى ؛ فتقول : « أُعْطِىَ عمراً درهم — وكُسِىَ زيداً جبةٌ » .

هذا إن لم يحصل لَبْس بإقامة الثانى ، فإن حَصَلَ لَبْس وجب إقامةُ الأولِ ، وذلك نحو: أَعْطَيْتُ زيداً عمراً ، فتتعين إقامةُ الأولِ فتقول : أُعْطِىَ زيد عَمْراً ،ولا يجوز إقامة الثانى حينئذٍ ؛ لئلا يحصل لبس ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ، بخلاف الأول .

ونَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثانى من هذا الباب — يجوز إقَامَتُهُ عند أَمْنِ اللَّبْس ، فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ منجهة النحويين كلهم — فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً والثانى نكرةً — تعين إقامةُ الأولِ ؛ فتقول : أُعْطِىَ زَيْدٌ دِرْهَمًا — ولا يجوز عندهم إقامة الثانى[2] ؛ فلا تقول : « أُعْطِىَ دِرْهَمٌ زَيْداً » .

* * *

(١) باب أعطى وكسا هو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه — لا بإسقاط حرف الجر من أحدهما . أما باب ظن وأخواتها فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر .

(٢) أى وإن لم يحصل لبس ؛ لأن المعرفة أحق بالإسناد على أى حال . وقال قوم بالمنع مطلقاً ، فتعين نيابة الأول طرداً للباب . وشرط إنابة الثانى مع أمن اللبس : ألا يكون جملة — غير محكية بالقول ؛ لأنها حينئذ كالمفرد ، وإلا امتنع اتفاقاً .

(فِي بَابِ «ظَنَّ»وَ«أَرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرْ   وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ)[١]

يعنى أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين : الثانى منهما خَبَرٌ فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأَرَى وأخواتها — فالأَشْهَرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأولِ ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظَنَّ » والثانى والثالث فى باب « أَعْلَمَ » ؛ فتقول : ظُنَّ زَيْدٌ قَائمًا ولا يجوز : ظُنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وتقول : أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا ، ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجًا ، ولا إقامة الثالث ؛ فلا تقول : أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَج . ونقل ابن أبى الربيع الاتفاقَ على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاقَ — أيضاً — ابنُ المصنف .
وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنه لا يتَعيَّن إقامةُ الأولِ ، لا فى باب « ظَنَّ » ولا فى باب « أَعْلَمَ » ، لكن يشترط ألاَّ يحصل لَبْس[٢] ؛ فتقول : ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ — وأُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجًا .

وأما إقامة الثالث من باب « أَعْلَمَ » : فنقل ابن أبى الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاقَ على منعه — وليس كما زعما ؛ فقد نقل غيرُهما الخلافَ فى ذلك[٣] ؛ فتقول : أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ ، فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَ

---

(١) « فى باب » متعلق باشتهر « ظن » مضاف إليه مقصود لفظه « وأرى » معطوف على ظن « المنع » مبتدأ « اشتهر » الجملة خبر « ولا » نافية « منعاً » مفعول أرى « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « القصد » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « ظهر » الجملة تفسيرية لا محـل لهـا .

(٢) ويمتنع إن ألبس ، نحو : ظن محمد علياً — إذا كان محمد مفعولا ثانياً ، وكذلك إذا كان جملة ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة .

(٣) فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس ، قال ابن هشام : « وقد تبين أن فى النظم أموراً وهى : حكاية الإجماع على جواز إقامة الثانى من باب كسا حيث لا لبس » ؛ فقد قال: وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا .. إلخ»=

إقامةُ الأولِ فى باب « ظن – وأعلم » فلا تقول : ظنَّ زيداً عمرو – على أن عمرو هو المفعول الثانى ، ولا أعلم زيداً خَالِدٌ منطلقاً .

* * *

(وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا   بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا)(١)

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقَامَ الفاعل حُكْمُ الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفاعِلُ إلا فاعلاً واحداً . كذلك لا يرفع الفعلُ إلا مفعولاً واحداً(٢) ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر – أقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونَصَبْتَ الباقى(٣) ؛ فتقول : أُعَطِىَ زَيْدٌ درهماً – وأعلم زَيْدٌ عمراً قائماً ، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير فى داره .

= « وعدم اشتراط كون الثانى من باب ظن ليس جملة » ؛ حيث يقول : فى باب ظن وأرى المنع اشتهر .. إلخ ، « وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ؛ إذا لم يذكره مع المتفق عليه » ، وهو إقامة الأول « ولا مع المختلف فيه » ، وهو إقامة الثانى . ولعل الأنسب : أن يختار ماله أهمية فى إيضاح الغرض وإبراز المعنى المراد من غير تقيد بشىء ما . ولا يجوز إنابة الحال والمستثنى والمفعول معه ، والتمييز الملازم للنصب ؛ لأن النيابة تخرجه عن الغرض منه . وأجاز بعضهم نيابة التمييز المجرور بمن ، والمفعول لأجله المجرور ؛ بشرط أن يحققا المطلوب منهما .

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « سوى النائب » متعلق بمحذوف صلة « مما » ما اسم موصول والجار والمجرور بيان لما الأولى « علقا » ماض للمجهول والجملة من الفعل ونائب الفاعل المستتر صلة ما – المجرورة محلا بمن « بالرافع » متعلق بعلق «النصب» مبتدأ ثان «له» خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول وهو « ما » فى أول البيت « محققا » حال من ضمير « له » الواقع خبراً .

(٢) أى من المفاعيل التى كان الفعل ناصباً لها وهو مبنى للمعلوم .

(٣) أى لفظاً ؛ إن كان غير جار ومجرور ، أو محلا إن كان جاراً ومجروراً ، نحو : (فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) . =

= (تتمة) بمناسبة ذكر المصنف إسناد الفعل المعتل العين والمضعف إلى ضمير المتكلم — رأينا أن نستكمل الكلام فيهما بشرح حالهما عند الإسناد إلى جميع الضمائر .

(أولا) الأجوف : هو ما كانت عينه حرفاً من حروف العلة : واواً ، أو ألفاً منقلبة عن الواو — أو الياء . مثال الأول : حوِل — قاول — تحاورا . ومثال الثانى : حيد — بايع — تسابقا . ومثال الثالث : قام — انقاد — استقام — باع — أذاع — استخار .

(أ) ويجىء مجرده على ثلاثة أوزان :

(١) عَلِمَ يَعلم — واوياً أو يائياً ، نحو : خاف غَيِد .

(ب) نصرَ ينصرُ ، ولا يكون إلا واوياً ، نحو : ذاب يذوب .

(ج) ضرب يضرب ، ولا يكون إلا يائياً ، نحو : عاش يعيش . وإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك كُسِرت فاؤه — إن كان من باب « عَلِم » أو « ضَرب » ؛ تقول : خِفت — خِفنا — خِفن — بِعت — بِعنا — بِعن ، وإن كان من باب « نصر » ضمت الفاء ، نحو : قلت — قلنا — قلن ، ويلاحظ أن العين حذفت ؛ لأن القاعدة العامة فى الأجوف : أنه إذا سكن آخره حذفت عينه ، وإذا تحرك آخره بقيت عينه ، نحو : قاوَم — بايَن .

(ب) أما المزيد : فيأتى على وزن « فَاعَل » كحاول وبايع ، و « فَعَّل » كسَوَّل وصيَّر ، و « تفاعل » كتفاوتاً وتبايناً ، و « تفعَّل » كتقوَّل وتطيَّب ، و « إفعالّ » كاعوارّ وابياضّ ، و « افعلّ » كاسودّ وأبيضّ ، و « افتعل » واوى العين كاشتَوَر . ويجب إذا أتى على وزن من هذه الأوزان — تصحيح عينه وبقاؤها على حالها ؛ كما يجب تصحيح عين المجرد الذى على وزن « فَعِل » بكسر العين إذا كان الوصف منه على وزن « أفعل » فيما دل على حسن أو قبح ، نحو : حوِل ، فهو أحول — وَغَيِد ، فهو أغيد . « والأغيد : الوسنان المائل العنق » . أما إذا أتى على وزن « أفعل » كأجاب — وأهاب ، أو « انفعل » كانقاد — وإنماح ، أو « استفعل » كاستقام — واستراح ، أو « افتعل » يائى العين ، نحو : إبتاع — واكتال ؛ فيجب فى هذه الأحوال إعلال عينه كالأمثلة، كما يجب إعلال المجرد الذى على وزن « فَعَل » بالفتح ، أو « فعِل » بالكسر الذى ليس الوصف منه على أفعل ؛ كخاف ومات . وإذا أسند هذا الماضى إلى الضمائر إتبع ما يأتى : =

. . . .

= (أ) الصيغ التي يجب فيها تصحيح العين — لا يحذف منها شيء عند الإسناد للضمير ، سواء أكان الضمير ساكناً أم متحركاً ، تقول : غيِدا — حوِلا ، ، غيِدْت — حوِلت ، غيِدوا — حوِلوا ، تقاولا — تمايلا .. إلخ .

(ب) الصيغ التي يجب فيها الإعلال — تبقى على حالها إذا أسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بتاء التأنيث ، تقول : أجابا — أهابا — باعا — قالا — إبتاعا — إنقادوا — إستقاموا ، باعت — قالت . وإذا أسندت لضمير رفع متحرك — وجب حذف العين تخلصاً من التقاء الساكنين .

حكم المضارع : (أ) الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها — لا يتغير فيها شيء مطلقاً في المضارع ، تقول : غِيد يغيد — بايع يبايع — تهاون يتهاون .... إلخ .

(ب) الصيغ التي يجب في ماضيها الإعلال — يعل فيها المضارع : بالقلب ألفاً في صيغتي « إنفعل » — و « استفعل » ، تقول : إنقاد ينقاد — واختار يختار أصلها : ينقوِد ويختور ، تحركت الواو أو الياء بعد فتحة فقلبت ألفاً ، أو بالنقل في مثل : قال يقول — وباع يبيع ؛ أصلهما : يقوُل ويبيع ، نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن قبلهما . أو بالنقل والقلب في مثل : خاف يخاف — واستقام يستقيم : أصلهما يخوَف ويستقوِم ، نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم قلبت الواو ألفاً في يخاف ؛ لتحركها أصلا وانفتاح ما قبلها الآن ، وياء في يستقيم ؛ لوقوعها ساكنة إثر كسرة . ويبقى المضارع على حاله من التصحيح أو الإعلال ؛ إذا كان مرفوعاً أو منصوباً ؛ فإن جزم حذف حرف العلة فيما يجب إعلاله تخلصاً من الساكنين . وإذا أسند المضارع من الأجوف إلى ضمير ساكن — بقي على ما استحقه من تصحيح أو إعلال ، ولا تحذف عينه ولو كان مجزوماً ، تقول : يخافان — ويخافون — وتخافين ، ولن يخافا — ولم تخافا .. إلخ . أما إذا أسند لضمير متحرك فيجب حذف عينه ؛ إن كان مما يجب فيه الإعلال ، تقول : النساء يقلن — ولن ، ولم — يَرُعْن .

حكم الأمر : هو كالمضارع المجزوم ؛ إذا أسند إلى ضمير ساكن — رجعت إليه العين التي حذفت منه عند إسناده للضمير المستتر ، تقول : قولا — خافا — قولوا — بيعي . وإذا أسند إلى ضمير متحرك — حذفت العين ، تقول : قلن — خِفن — بِعن . =

• •

(ثانياً) المضعف ؛ وهو نوعان : مضعف الرباعي ، وهو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، نحو : زَلزل وعَسعس . ومضعف الثلاثي ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو : شدّ — وامتدّ — واستمرّ .

أما الأول ؛ فحكمه عند إسناده إلى الضمائر — كحكم الفعل الصحيح السالم ؛ في أنه لا يحذف منه شيء عند إسناده إلى الضمائر ، سواء في ذلك الماضي والمضارع والأمر . غير أنه يجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، كضربْت — وضَرَبْنا — وضربْن ، وإذا اتصل به ضمير رفع ساكن فتح آخره قبل الألف ، نحو : ضربا — يضربان — اضرِبا ، وضم آخره قبل الواو ، نحو : ضربُوا — يضربُون — اضربُوا ، وكسر آخره قبل الياء ، نحو : تضربِين — إضربِي .

وأما الثاني وهو مضعف الثلاثي — فحكمه عند إسناده للضمائر ما يأتي :

حكم الماضي : إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك — وهو تاء الفاعل ، ونا ، ونون النسوة — وجب فك الإدغام ، تقول : مددت — مددنا — مددن . ويجب الإدغام فيما عدا ذلك ، تقول : مدّ محمد — ومدّت — ومدّا — ومدّوا .

حكم المضارع : إذا أسند لنون النسوة وجب الفكّ ، سواء أكان الفعل مرفوعاً أم منصوباً أم مجزوماً ، تقول : هن يحجُجن — لم يحججن — لن يحججن . وإذا أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة — وجب الإدغام ، تقول : يحجّان — يحجّون — تحجّين . لم ولن — يحجّا — يحجّوا — تحجّي . وكذلك يجب الإدغام إذا أسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن الفعل مجزوماً ، فإن جزم الفعل جاز الفك والإدغام ، تقول : لم يشد — ولم يشدُد . والفك أكثر ، قال تعالى : (ولا تمنن تستكثر — وليملل الذى عليه الحق) .

حكم الأمر : إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك — وهو نون النسوة — وجب الفك ، تقول : احججْن — إمددْن . وإذا أسند إلى ضمير رفع ساكن — وجب الإدغام ، تقول : حُجّا — حُجّوا — حجّي . وإذا أسند إلى ضمير مستتر جاز الأمران ، والفك أكثر ، قال تعالى : (واغضض من صوتك) . هذا : ويحرك آخر الأمر والمضارع المجزوم عند الإدغام — بالفتح ، أو بالكسر ، أو تحرك اللام بحركة العين ، ويسمى ذلك إتباعاً .

الاسئلة والتمرينات

١ — ماذا يحدث فى الفعل: ماضياً أو مضارعاً — من التغيير عند بنائه للمجهول. مثل.
٢ — اذكر الأشياء التى تنوب عن الفاعل عند حذفه ، وما يشترط فى كل منها ، ومثل .
٣ — بين الأوجه الجائزة فى فاعل الأجوف الثلاثى عند بنائه للمجهول، ومثل.
٤ — متى يمتنع إقامة المفعول الثانى فى بابى ظن وأعطى — مقام الفاعل؟ ومتى يجوز؟
٥ — ما حكم كل من مضارع الفعل الأجوف والمضعف — عند إسناده للضمائر ؟ مثل .
٦ — علام يستشهد النحويون بما يأتى : فى باب النائب عن الفاعل ؟ وضح ما تقول قال تعالى : (وحِيل بينهم وبين ما يشتهون كما فعل بأشياعهم من قبل — فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة — فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى — وغِيض الماء وقُضِىَ الأمر واستوت على الجودى ، وقيل بُعداً للقوم الظالمين) .

فيالك من ذِى حاجة حِيلَ دونها — وما كلٌّ ما يهوَى امرؤ هو نَائلُه

وإنمــا يُرْضِى المُنيبُ رَبَّهُ — مادام معنيًّــا بذِكْرٍ قلبَهُ

٧ — حول الأفعال فى العبارات السابقة إلى صيغة المبنى للمعلوم ، واذكر الفاعل المناسب لكل فعل .
٨ — أعرب البيت الآتى ، واشرحه :

يُغْضِى حَيَاءً ويُغْضَى من مهابته — فما يُكلَّم إلا حينَ يَبتسِمُ

٩ — بين فيما يأتى : الفاعل ونائبه ، ونوع النائب ؛ وأعرب ما تحته خط .
يقال فى الأمثال : أَعْطِى القوس باريها ، وأسكن الدار بانيها . وقيل فى الحكم : الكريم يعفو إذا استعطف ، واللئيم يقسو إذا لُوطف . ظُنَّ بالله خيراً ، فقد سِيق الجانى إلى حيث ينفذ فيه حكم القضاء العادل . يحتفل فى المساجد ليلة السابع والعشرين من شهر رجب ، ليلة أسرى بالنبى عليه الصلاة والسلام من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، ثم عرج به إلى السموات العلا . ويصام يومه تطوعاً . من خطاب الإمام علىّ فى استنفار الناس لأهل الشام : ما أنتم إلا كإبل ضل رعاتها ، فكلما جُمعت من جانب إنتشرت من آخر ، تُكادون ولاتكيدون ، وتُنتقص أطرافكم فلا تمتعضون ، لا يُنام عنكم وأنتم فى غفلة ساهون ، غُلب والله المتخاذلون .
١٠ — حول الأفعال الآتية إلى صيغة المجهول ، وضعها فى عبارات من إنشائك : رأى — استقام — يقاوم — لام — يردّ — ابيضّ — استغنى — يضم .

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

(إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أو الْمَحَلّْ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا)[1]

الاشتغال : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخر عنه فعل ، قد عَمِلَ فى ضمير ذلك الاسم أو فى سَبَبِيِّهِ — وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق[2] ؛ فمثالُ

---

(١) « إن » حرف شرط « مضمر » فاعل لمحذوف يفسره « شغل » وهو فعل الشرط « اسم » مضاف إليه « سابق » صفة لاسم « فعلا » مفعول لشغل مقدم « شغل » ماض وفاعله يعود إلى مضمر « عنه بنصب » متعلقان بشغل « لفظه » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وضمير « عنه » و « لفظه » — يعود إلى اسم سابق « أو المحل » معطوف على لفظ ، و « أل » بدل من الضمير ، والباء فى « بنصب » — بمعنى عن . « فالسابق » مفعول لمحذوف يفسره ما بعده وهو جواب الشرط « انصبه » فعل أمر والفاعل أنت والهاء مفعول « بفعل » متعلق بانصب « أضمرا » نائب الفاعل يعود على فعل ، والجملة نعت له « حتما » صفة لمصدر محذوف — أى إضمارا حتما « موافق » نعت ثان لفعل « لما » متعلق به ، و « ما » اسم موصول « قد أظهرا » نائب الفاعل يعود إلى « ما » والجملة صلة ما .

(٢) يؤخذ من هذا التعريف — أن أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه وهو الاسم المتقدم ، ومشغول وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به — ويسمى شاغلا — وهو ضمير الاسم المتقدم أو سببيه ، ويشترط فى كل شروط :

فيشترط فى المشغول عنه :

(أ) أن يكون متقدماً ، أما نحو : ضربته علياً — فليس اشتغالا ، وعلياً بالنصب بدل من الهاء — وبالرفع مبتدأ خبره الجملة قبله .

(ب) وألا يتعدد مع اتحاد العامل ، وأما نحو : محمداً وعلياً ضربتهما — فكالاسم الواحد بسبب العطف .

(جـ) وأن يكون قابلا للإضمار ، فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، والمجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

(د) وأن يكون مفتقراً لما بعده ، فنحو : جاءك محمد فأكرمه — ليس من الاشتغال ؛ لأن الاسم اكتفى بالفعل المتقدم .

=

المشتغل بالضمير : زَيْداً ضَرَبْتُهُ — وزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ . ومثالُ المشتغل بالسببيِّ : زيْداً ضَرَبْتُ غُلَامَهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « إن مضمر اسم — إلى آخره » . والتقدير : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً — عن ذلك الاسم : بِنصب المضمر لفظاً نحو : زيداً ضَرَبْتُهُ ، أو بنصبه محلاً ، نحو : زيداً مَرَرْتُ بِهِ ، فكلٌ واحدٍ من ضربت ، ومررت — اشتغل بضمير زيد ، لكن « ضربت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وصلَ إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلا ، وكل من « ضربت ، ومررت » لو لم يشتغل بالضمير — لَتَسلَّطَ على « زيد » كما تسلَّطَ عَلَى الضمير ، فكنت تقول : زيداً ضَرَبْتُ ، فتنصب زيداً ، ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وصلَ إلى ضميره ، وتقول : بزيد مررت ؛ فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلا كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه : أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة — فيجوز لك نصبُ الاسم السابق . واختلف النحويون فى ناصبه :

= (هـ) وألا يكون نكرة محضه ؛ فلا اشتغال فى قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ، بل المنصوب معطوف على ما قبله ، وجملة « ابتدعوها » صفة .

ويشترط فى المشغول :

(أ) أن يكون متصلا بالاسم السابق كما سيبينه الشارح .

(ب) وأن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ؛ بأن يكون فعلا متصرفاً — أو اسم فاعل — أو اسم مفعول — أو صيغة مبالغة . أما الصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل ، والفعل الجامد ، كفعل التعجب ، والحرف — فلا تعمل فى المتقدم عليها لضعفها . ويجوز الاشتغال عن المصدر ، واسم الفعل — على القول بجواز تقدم معموليهما عليهما .

ويشترط فى المشغول به — وهو الضمير — أن يكون ضمير الاسم السابق أو سببيه كما بينه الشارح — لا أجنبياً عنه . قال الصبان : ويجوز حذفه بقبح ؛ لما فيه من القطع بعد التهيئة .

فذهب الجمهور : إلى أن ناصبه فعل مُضْمَر وجوباً ؛ لأنه لا يُجْمَعُ بين المفسِّرِ وَالمفسَّر ، ويكون الفعلُ المضمَرُ موافقاً فى المعنى لذلك المظهَرِ ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى ، نحو قولك فى زيداً ضربته : إن التقدير : ضربْتُ زيداً ضربته . وما وافق معنى دون لفظ ، كقولك فى : زيداً مررت به : إن التقدير : جاوَزْتُ زيداً مررت به ، وهذا هو الذى ذكره المصنف[1] :

وَالمَذْهَبُ الثانى : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كُوفِيٌّ ، واختلف هؤلاء ، فقال قوم : إنه عامِل فى الضمير وفى الاسم معاً ؛ فإذا قلت : زيداً ضربته — كان « ضَرَبت » ناصباً لزيد ، وللهاء . ورُدَّ هذا المذهَبُ بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضميرِ اسمٍ ومُظهَرِه . وقال قوم : هو عامل فى الظاهر ، والضميرُ مَلْغًى ، ورُدَّ بأَن الأَسماء لا تلْغَى بعد اتصالها بالعوامل .

* * *

(وَالنَّصْبُ حَتْم إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ كَإنْ وَحَيْثُمَا)[2]

---

(١) إذا كان العامل المشغول متعدياً بنفسه لضمير الاسم المتقدم — كان العامل المقدر موافقاً له لفظاً ومعنى . أما إذا كان العامل المشغول لازماً ، سواء كان المشغول به ضميراً نحو : محمداً مررت به ، أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى الضمير نحو : محمداً مررت بصديقه ، أوكان العامل متعدياً والمشغول اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو : محمداً قتلت عدوه — فإن تقدير العامل فى الإسم المتقدم : يكون من معنى العامل المشغول دون لفظه ، بحيث يصح معه المعنى ، فتقول فى المثال الأول : جاوزت محمداً مررت به ، وفى الثانى : لابست محمداً مررت بصديقه ، وفى الثالث : سَررت محمداً قتلت عدوه .

(٢) « والنصب حتم » مبتدأ وخبر « إنْ » شرطية « تلا السابق » الجملة فعل الشرط والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة مفعولا تلا « يختص بالفعل » الجملة صلة ما أو صفة « كإن » جار ومجرورَ متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « وحيثًا » معطوف على إن المجرورة محلا بالكاف .

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصبُ ، والثانى : ما يجب فيه الرفعُ ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أَرْجَحُ ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أَرْجَحُ ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء . فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْم — إلى آخره » ، ومعناه : أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إذَا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعل ؛ كأَدَوَاتِ الشرط[1] نحو : إنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فتقول : إنْ زيداً أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْكَ — وحَيْثُمَا زيداً تَلْقَهُ فأَكْرِمْهُ ؛ فيجبُ نَصْبُ « زيداً » فى المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ : إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات . وأجاز بعضُهم وُقُوعَ الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفعُ على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧— لاَتَجْزَعِى إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِى

---

(١) مثلها : أدوات الاستفهام غير الهمزة نحو : هل محمداً أكرمته ؟ وأدوات التحضيض نحو : هلا علياً قابلته ، وأدوات العرض نحو : ألا محمداً أكرمته . غير أن الاشتغال لا يقع بعد الشرط والاستفهام إلا فى الشعر . أما فى النثر فلا يليهما إلا صريح الفعل ، فلا يجوز فى الكلام : متى ، أو حيثما — محمداً وجدته فعاتبه ، وإذا كانت أداة الشرط « إن » والفعل ماض نحو : إن محمداً لقيته فاحترمه ، أو « إذا » مطلقاً نحو : إذا محمداً لقيته ، أو تلقاه فاحترمه — جاز ، ويمتنع فى النثر : إن محمداً تلقه فاحترمه .

١٥٧ — هو للنمر بن تولب ، يخاطب امرأته وقد لامته على التبذير ؛ حين نحر أربع قلائص لقوم نزلوا به فى الجاهلية ، واشترى لهم زق خمر .

اللغة والإعراب : لا تجزعى : لا تحزنى . منفس : المال الكثير النفيس . أهلكته : أنفقته . هلكت : مت . « لا » ناهية « تجزعى » مجزوم بلا بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « إن » شرطية « منفس » فاعل لمحذوف يفسره المذكور ، وهو فعل الشرط ، وفى رواية : « منفساً » بالنصب ، على أنه مفعول لمحذوف على المشهور « أهلكته » الجملة مفسرة « فإذا » الفاء عاطفة وإذا ظرفية مضمنة معنى الشرط « هلكت » الجملة فى محل جر بإضافة إذا « فعند » =

تقديره : إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ[1] ، والله أعلم .

* * *

(وَإِنْ تَلاَ السَّابِقَ مَا بِالاِبْتِدَا ... يَخْتَصُّ — فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

كَذَا إِذَا الفِعْلُ تَلاَ مَالَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ)[2]

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثانى ؛ وهو ما يجب فيه الرَّفْعُ[3] ؛

= الفاء زائدة «عند» متعلق باجزعى « ذلك » مضاف إليه « فاجزعى » الفاء واقعة فى جواب إذا ، « اجزعى » فعل أمر وياء المخاطبة فاعل والجملة جواب الشرط لا محل لها (والمعنى) لا تجزنى إن أفنيت مالى الكثير فى الكرم ، فالإنسان يستطيع أن يعوضه بالعمل والكد ، فإذا مت فلك أن تجزنى عندئذ .

(والشاهد) فى « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية، وهى لا يليها إلا الفعل فأعرب فاعلا لمحذوف . وأجاز بعضهم : أن يكون « منفس » مبتدأ وما بعده خبر كما ذكر الشارح مستشهداً بهذا . ومن يجيز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له — يعربه فاعلا للفعل المذكور .

(١) هذا التقدير عند البصريين ، وهو لا يتفق مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت ، وجعله استشهاداً للكوفيين . ولو قال : وتقديره عند البصريين — لاستقام الكلام .

(٢) « وإن » شرطية « ما » اسم موصول مفعول تلا « بالابتدا » متعلق بيختص ، وجملة « يختص » صلة ما « فالرفع » الفاء واقعة فى جواب الشرط «الرفع» مفعول لمحذوف يفسره مابعده،والجملة جواب الشرط«أبداً» منصوب على الظرفية . « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول مطلق لمحذوف يدل عليه السابق — أى التزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام « إذا » ظرف « الفعل » فاعل لمحذوف يفسره تلا « ما » اسم موصول مفعول تلا « يرد » مضارع مجزوم بلم « ما » اسم موصول فاعله ،-والجملة صلة ما الواقعة مفعولا لتلا « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما الثانية « معمولا » حال من فاعل يرد « لما » متعلق بمعمول « بعد » ظرف متعلق بوجد ، وجملة « وجد » ونائب فاعله صلة ما المجرورة محلا باللام ، وتقدير البيت : إذا تلا الفعل شيئاً لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده ؛ بأن كان له صدر الكلام — فالتزام الرفع مثل ذلك .

(٣) هذا القسم لا يصدق عليه تعريف الاشتغال السابق؛ فقد اشترط =

فيجب رَفْعُ الاسم المشتَغَلِ عنه : إذا وقع بعدَ أداةٍ تختَصُّ بالابتداء ، كإذا الَّتِى للمفاجأة[1] ؛ فتقول : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو — برَفْعِ زيد ، ولا يجوز نصبه ؛ لأَن « إذا » هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ — لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق : إذا ولى الفعلَ المشتَغِلَ بالضمير — أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأَدوات الشرط ، والاستفهام ، و « ما » النافية[2] ، نحو زيدٌ إنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ — وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ ؟ — وزيدٌ مَا لَقِيتهُ ؛ فيجب رفع « زيد » فى هذه الأَمثلة ونحوها[3] ، ولا يجوز نصبه ، لأَن ما لا يصلح أَن يعمل فيما قبله — لا يصلح أَن يُفَسِّرَ عاملا فيما قبله . وإلى هذا أَشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تَلَا — إلى آخره » ؛ أَى كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابِقِ إذا تَلَا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ

= فى المشغول : أنه لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم المتقدم — لنصبه . وهنا ليس كذلك ؛ لأننا لو حذفنا الضمير من « يضرب » فى المثال المذكور — لم يعمل فى « زيد » المتقدم ؛ لأنه مرفوع — و « يضرب » يطلب منصوباً . على أن الفعل المتأخر لا يصح وقوعه بعد « إذا الفجائية » . ومن أجل هذا لم يعدَّ ابن هشام هذا القسم من الاشتغال .

(١) مثلها : لام الابتداء نحو إنى للمعلم أحترمه ؛ فلا يجوز نصب « المعلم »

(٢) وكذلك « لا » النافية ؛ بشرط أن تقع فى جواب قسم نحو : محمد والله لا أضربه ، فإن لم تقع فى جواب قسم نحو : زيد لا أضرب — ترجح الرفــع .

(٣) أى مثل أدوات التحضيض ، والعرض ، والحروف الناسخة ، والأسماء الموصولة ، ولام الابتداء ، وكم الخبرية ؛ فهذه كلها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا نصب فى نحو : محمد هلا ضربته — أو ألا تضربه — أو إنى ضربته — أو الذى تضربه أو لأنا ضربته — أو كم ضربته . أما حرفا التنفيس — فالمشهور جواز النصب والرفع فى الاسم الذى يسبقهما نحو : الرسالة سأكتبها ، أو سوف أكتبها .

ما قبله معمولا لما بعده ، وَمَنْ أجاز عَملَ ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً مَا لَقِيتُ » — أجاز النصبَ مع الضمير بعاملٍ مُقَدَّر ؛ فيقول : زيداً ما لقيته .

* * *

(وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ)[1]

هذا هو القسمُ الثالثُ ، وهو ما يُخْتَار فيه النصبُ . وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دال على طلب — كالأمر ، والنهى ، والدعاء — نحو : زيداً اضْرِبْهُ — وزيداً لا تَضْرِبْهُ — وزيداً رَحِمَهُ اللهُ ، فيجوز رَفْعُ « زيد » ونصبه ، والمختارُ النصبُ[2] .

وكذلك يُخْتَار النصبُ ؛ إذا وقع الاسمُ بعد أداة يغلب أن يليها الفعلُ ؛ كهمزة الاستفهام[3] ، نحو : أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ ؟ — بالنصب والرفع ، والمختارُ النصبُ .

---

(١) « نصب » نائب فاعل اختير « قبل » ظرف متعلق باختير « فعل » مضاف إليه « ذى طلب » نعت لفعل ومضاف إليه « وبعد » معطوف على قبل « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه « إيلاؤه » مصدر مبتدأ والهاء مضاف إليه مفعوله الأول « الفعل » مفعوله الثانى « غلب » فاعله يعود على إيلاء والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره صلة ما — أو صفة . « وبعد » معطوف على بعد السابقة « عاطف » مضاف إليه « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف « على معمول » متعلق بعاطف « فعل » مضاف إليه « مستقر » صفة لعاطف « أولا » ظرف لمستقر .

(٢) لأن الإخبار بالطلب خلاف القياس ؛ لعدم احتماله الصدق والكذب إلا بتأويل . هذا : ومثل الفعل الدال على الطلب — المقرون باللام أو « لا » الطلبيتين نحو : محمداً ليضربه على ، وخالداً لا تهنه ، فيترجح النصب .

(٣) مثلها : « ما » و « لا » « وإن » — النافيات نحو : ما محمداً لقيته — ولا محمداً ضربته ولا علياً — وإن محمداً ضربته ، فيترجح فيها النصب . ويشترط =

وكذلك يُختار النصبُ ؛ إذا وقع الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعليَّةٌ ، ولم يُفْصَل بين العاطف والاسم ، نحو : قَامَ زَيْدًا وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ ؛ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ النصبُ؛ لتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعلية ، فلو فُصِلَ بين العاطف والاسْم — كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ ؛ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ الرفعُ كما سيأتى . وتقول : قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكْرِمْهُ ، فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دَالٍّ على طلب[1] .

(وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا   بِهِ عَنِ اسْمٍ ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا)[2]

أشار بقوله : « فاعطفن مُخَيَّراً » — إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذى تَقَدَّم أنه القسمُ الخامسُ . وَضَبَطَ النحويون ذلك ؛ بأنه إذا وقع الاسم المشتَغَلُ عنه بعد عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين — جاز الرفع والنصب على السواء ، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين : بأنها جملة صَدْرُهَا اسمٌ[3] ، وَعَجُزُهَا فعلٌ ، نحو : زيد قام وعمرو أكرمته ؛ فيجوز رَفْعُ « عمرو » مراعاةً للصدر ، وَنَصْبُهُ مراعاةً للعجز .

* * *

=فى الاستفهام : اتصال الهمزة بالاسم المشتغل عنه؛ فإن فصلت فالمختار الرفع نحو : أأنت محمد تضربه ؟

(١) ذكر ابن هشام من مواضع ترجيح النصب : أن يتوهم فى الرفع أن الفعل صفة نحو : (إنا كل شىء خلقناه بقدر) ؛ إذ رفع « كل » يحتمل معه : أنّ جملة « خلقناه » خبر ، وأنها صفة والخبر « بقدر » ، والتخصيص بالصفة يوهم وجود شىء لا بقدر . ولم يعتبر سيبويه ذلك مرجحاً للنصب ؛ لأن الإيهام يدفعه المقام .

(٢) « إن » شرطية « تلا » فعل ماض فعل الشرط « فعلا » مفعوله « مخبراً » نعت لفعل « به عن اسم » متعلقان بمخبراً « فاعطفن» جواب الشرط « مخيراً » حال من فاعل اعطفن .

(٣) قال ابن هشام: غير « ما » التعجبية نحو: ما أحسن محمداً وعلى =

(وَالرَّفْعُ فِى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ — رَجَحْ   فَما أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ)(١)

هذا هو الذى تَقَدَّمَ أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَار الرفع ، وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ ، ولا ما يُرَجِّح نصبه ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ؛ فيجوز رفع « زيد » ونصبه ، والمختارُ رَفْعُه ؛ لأن عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار . وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصبُ ؛ لما فيه من كُلفَةِ الإضمار ، وليس بشئ ؛ فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِىِّ فى أماليه على النصب — قولَهُ :

١٥٨ — فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً   غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) — بكسر تاء «جَنَّاتِ».

* * *

= أكرمته ؛ لأنه لا أثر للعطف ، ولأنه يلزم عليه تسلط « ما » التعجبية على الجملة المعطوفة — مع أنه لم يقصد بها التعجب ، فالراجح الرفع بالعطف على مجموع الجملة الاسمية .

(١) « والرفع » مبتدأ « فى غير » متعلق برجح « الذى » مضاف إليه « مرَّ » الجملة صلة ، وجملة « رجح » خبر المبتدأ « فما » الفاء للتفريع و « ما » اسم موصول مفعول مقدم لا فعل « أبيح » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى ما والجملة صلة ما ، والباقى واضح.

١٥٨ — هو لامرأة من بنى الحارث بن كعب .

اللغة والإعراب : غادروه : تركوه . ملحماً ، الملحم : الذى تغشاه الحرب من كل جانب فلا يجد مخلصاً . زميل : جبان . نكس : ضعيف لا يستطيع النجدة . وكل : عاجز يكل أمره إلى غيره . « فارساً » مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « ما » زائدة للتفخيم — أو نكرة نعت لفارس « غادروه » فعل وفاعل ومفعول « ملحماً » حال من الضمير فى غادروه « غير زميل » حال ثان ومضاف إليه « ولا نكس » معطوف على زميل و « لا » زائدة لتأكيد النفى=

(وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَـرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى)[1]

يعنى أنه لا فَرْقَ فى الأحوال الخمسة السابقة : بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو : زَيْدٌ ضربْتُهُ ، أو ينفصل منه : بحرف جر نحو : زيد مررتُ به أو : بإضافة ، نحو : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ – أَو غُلامَ صاحبِهِ ، أو مررتُ بغلامِه – أو بغلامِ صاحبِهِ ؛ فيجب النصبُ فى نحو : إنْ زَيْدًا مررتَ به أكرَمَكَ ؛ كما يجب فى : إنْ زيداً لقيتَهُ أكرمَكَ . وكذلك يجب الرفع فى : خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مَرَّ به عمرٌو ، ويُخْتار النصبُ فى : أَزَيْداً مررتَ به ؟ ويختار الرفع فى : زَيْدٌ مررتُ بهِ ، ويجوز الأمْرَانِ على السواء فى : زَيْدٌ قام وعمرٌو مررتُ به ، وكذلك الحكم فى : زيد ضَرَبْتُ غُلامه – أو مررتُ بغلامِهِ .

* * *

(وَسَوِّ فى ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بالْفِعْلِ ، إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ)[2]

= « وكل » صفة لنكس (والمعنى) تركوا هذا الفارس العظيم، وتخلوا عنه وهو فى حومة الوغى ، وقد غشيته الحرب من كل جانب ولم يجد مخلصاً ، وهو ليس بالجبان ولا بالضعيف ، ولم يقصر فى نجدة أحد .

(والشاهد) فى قوله « فارساً ما غادروه » حيث نصب فارساً المشتغل عنه ولا موجب ولا مرجح للنصب . وبعضهم يرجح الرفع ؛ لأن عدم الإضمار أولى من الإضمار . وهذا حجة عليه .

(١) « وفصل » مبتدأ « مشغول » مضاف إليه « بحرف جر » متعلق بفصل ومضاف إليه « أو بإضافة » معطوف على قوله : بحرف جر « كوصل » متعلق بيجرى ، وفاعل يجرى عائد على فصل ، الواقع مبتدأ والجملة خبر ذلك المبتدأ .

(٢) « فى ذا الباب » متعلق بسوِّ ، والباب بدل من ذا أو عطف بيان « وصفاً » مفعول سوِّ « ذا » بمعنى صاحب – نعت لوصف « عمل » مضاف إليه « بالفعل » متعلق بسوِّ « إن » شرطية « يك » مضارع مجزوم بلم على النون المحذوفة للتخفيف « مانع » فاعل يك وهو فعل شرط « حصل » الجملة صفة لمانع ، وجواب الشرط محذوف .

يعنى أن الوصفَ العاملَ فى هذا الباب — يجرى مَجْرَى الفعل فيما تقدم .

والمراد بالوصفِ العاملِ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول[1] . واحترز بالوصف: مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصف ؛ كاسم الفعل ، نحو : زَيْدٌ دَرَاكِهِ ، فلايجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن أسماء الأفعال لاتعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسرٌ عاملا فيه .

واحترز بقوله : « ذا عمل » — من الوصف الذى لايعمل ؛ كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن مالا يعمل لايفسرٌ عاملا .

ومثال الوصف العامل : زيداً أنا ضاربه الآن — أو غَداً ، والدرهمَ أَنْتَ مُعْطاه ، فيجوز نصب « زيد[2] » ، والدرهم » وَرَفْعهُمَا — كما كان يجوز ذلك مع الفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » — عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ؛ كما إذا دخلَتْ عليه الألفُ واللام ، نحو : زَيْدٌ أَنا الضَّارِبُهُ[3] ؛ فلايجوز نصب « زيد » ؛ لأن مابعد الألف واللام لايعمل فيما قبلهما ، فلا يفَسِّرُ عاملا فيه ، والله أعلم .

* * *

(وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ)[4]

---

(١) وكذلك أمثلة المبالغة كما سبق ، بشرط أن يكون كل بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بأل .

(٢) أى بفعل مضمر ، يفسره جملة : أنا ضاربه ، أو باسم فاعل مضمر خبر عن « أنا » مقدم عليه .

(٣) وكذلك إذا كان مجرداً منها ، ومعناه المضى المحض نحو : على أنا مكرمه أمس .

(٤) « وعلقة » مبتدأ « حاصلة » نعت له « بتابع » متعلق بحاصلة « كعلقة » خبر المبتدأ « بنفس » صفة لعلقة مضاف إلى الاسم « الواقع » صفة للاسم .

تقدَّم أنه لافَرْقَ فى هذا الباب : بين ماتَّصل فيه الضميرُ بالفعل ، نحو : زيداً ضَرَبْتُه — وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : زَيْداً مررت به — أو بإضافة ، نحو : زَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ .

وذكر فى هذا البيت : أن المُلابَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببى ، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ فى أجنبىٍّ ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسم السابِقِ : من صفة ، نحو زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبُّه ، أَوْ عَطْفِ بيان ، نحو زيداً ضَرَبْتُ عمراً أباه[1] ، أو معطوف بالواو خاصَّةً نحو : زَيْداً ضَرَبْتُ عمراً وأخاه — حصلت الملابَسَةُ بذلك ، كما تحصل بنفس السببىِّ ؛ فيُنَزَّلُ : زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبُّه — منزلة : زَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ ، وكذلك الباقى .

وحاصلُه : أن الأَجنبىَّ إذا أُتْبِع بما فيه ضميرُ الاسم السابق — جَرى مجرى السببى ، والله أعلم .

---

(١) إن أعرب «أباه» بدلا — بطلت المسألة رفعت أو نصبت، لأن الأب يصبح من جملة ثانية ؛ إذ البدل على نية تكرار العامل ، فتخلو الجملة الأولى من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعت — وعلى المشغول عنه إن نصبت .

(تنبيه) بين النحاة خلاف فى الجملة المفسرة ؛ هل لها محل من الإعراب — أو لا ؟ ومن الخير أن نأخذ بالرأى القائل : إن الجملة المفسرة تساير الجملة المحذوفة «المفسَّرة» محلها الإعرابى وعدمه — كما تماثلها فى لفظها ومعناها ، فإن كانت الجملة المحذوفة لها محل من الإعراب — فالمفسرة مثلها فى إعرابها ، فتقع خبراً لإنَّ فى قوله تعالى : (إنَّا كل شىء خلقناه بقدر) ، وفى محل نصب مفعولا فى قوله تعالى : (وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة) ؛ لأن المحذوف المفسر مفعول ، إذ التقدير : الجزاء .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف الاشتغال واذكر أركانه ؛ موضحاً ذلك بأمثلة من عندك .

٢ — اذكر الشروط اللازمة فى المشغول ، والمشغول عنه — مع التمثيل .

٣ — اذكر المواضع التى يجب فيها نصب الاسم المشغول عنه ، والتى يترجح فيها النصب .

٤ — يستشهد النحويون بما يأتى فى باب الاشتغال : وضح موضع الاستشهاد على ضوء ما عرفت . قال تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره — والأنعام خلقها لكم — أبشراً منا واحداً نتبعه ؟) .

وقال جرير يمدح ثعلبة ورياحاً ، ويذم طهية والخشاب ، وكلها أسماء قبائل :

أثعلبةَ الفوارسِ أم رياحــاً   عدلت بهم طُهيّة والْخِشــابا

٥ — بين أحوال الاسم المشغول عنه فيما يأتى ، ووضح سبب ما تقول :

هلا وطنك دافعت عنه بإخلاص وقوة ، إن الأعداء هاجموه فذد عنه بكل ما تملك ، وأيها أعداء الوطن قابلتهم فانبذهم نبذ النواة ، والحزم راعه فى ذلك . أمصر تنساها ؟ وهى التى أظلتك سماؤها ، وغذتك أرضها . ليتما الصناعة يخصها أبناء الوطن بالعناية ، فإنها الدرع الواقى للاستقلال .

إذا المرءُ لم يدفع يدَ الْجَوْرِ إنْ سَطَتْ   عليه ، فلا يأْسفْ إذا ضاع مَجدُه

٦ — اجعل لفظ العمل » مشغولا عنه فى ثلاث جمل من إنشائك : يكون فى إحداها واجب النصب ، وفى الثانية واجب الرفع ، وفى الثالثة جائز الأمرين .

٧ — ما الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال ؟ والمختصة بالدخول على الأسمــاء ؟ .

٨ — أعرب البيت الآتى :

فنفسكَ أكْرمها ، وإن ضاق مسكن   عليك بها — فاطلُبْ لنفسك مسكنا

تَعَدِّى الْفِعْلِ ، وَلُزُومُهُ

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ «ها» غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ عَمِلْ)[1]

ينقسم الفعلُ إلى متعدٍّ ، ولازم ؛ فالمتعدِّى : هو الذى يَصِلُ إلى مفعوله بغير حرف جر ، نحو : ضَرَبْتُ زيداً . واللازم : ماليس كذلك ، وهو : مالا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو : مَرَرْتُ بزيْدٍ — أولا مَفْعُولَ له ، نحو : قَامَ زَيْدٌ . ويسمى مايَصِلُ إلى مفعوله بنفسه : فعلاً متعدِّياً — وَوَاقعاً — ومُجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً — وقاصراً — وغير مُتَعَدٍّ ، ويسمى متعدياً بحرف جر[2] . وعلامة الفعل المتعدِّى : أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر[3] ، وهى هاءُ المفعول به ، نحو : البابُ أَغْلَقْتَهُ[4] .

واحترز بهاء غير المصدر — من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدى واللازم فلا تدل على تَعَدِّى الفعل ؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدى : الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ

---

(١) «علامة الفعل» مبتدأ ومضاف إليه «المعدى» نعت للفعل «أن تصل» أن حرف مصدرى ونصب ، وتصل منصوب بها وسكن للضرورة ، وهو فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «ها» مفعول تصل «غير» مضاف إليه «مصدر» مضاف إليه أيضاً «به» متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «عمل» مضاف إليه مقصود لفظه .

(٢) ذكر ابن هشام : أن هنالك نوعاً ثالثاً لا يوصف بتعد ولا لزوم — وهو كان وأخواتها فى حالة النقصان — ويمكن دخولها فى المتعدى ؛ لأن خبرها يشبه المفعول به . وفى التسهيل : أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين ؛ كشكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له — واسطة ، فهو قسم برأسه مقصور على السماع .

(٣) وغير الظرف أيضاً ؛ فإن ضميره يتصل باللام كالمصدر نحو : اليوم صمته .

(٤) وله علامة ثانية ذكرها ابن هشام ، وهى : أن يصاغ منه اسم مفعول تام — أى غير مفتقر إلى جار ومجرور .

زيداً – أى ضربت الضرب زيداً ، ومثالُ المتصلة باللازم : القِيَامُ قُمْتُهُ – أى قمت القيام .

(فَانْصِبْ بِهِ مَفْعولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ)[1]

شأْنُ الفعل المتعدِّى – أنْ ينصبَ مفعوله إن لم يَنُب عن فاعله ، نحو : تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ ؛ فإن ناب عنه وجَبَ رَفْعهُ كما تقدَّم ، نحو تُدُبِّرت الكُتُبُ .

وقد يُرْفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عند أَمْنِ اللبْسِ ، كقولهم : خَرَقَ الثوبُ المسمارَ[2] ولاينقاس ذلك ، بل يُقْتَصَر فيه على السماع .

والأَفعالُ المتعديةُ على ثلاثةِ أقسامٍ .

(أحدها) مايتعَدَّى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أَصْلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر ؛ كظَنَّ وأخواتها . والثانى : ماليس أَصْلُهُما ذلك كأَعْطَى وكَسَا .

(والقسم الثانى) مايتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ ؛ كأَعْلَم – وأَرَى .

(والقسم الثالث) مايتعدَّى إلى مفعول واحد ؛ كضَرَبَ ، ونحوه .

* * *

(وَلاَزِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى ، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ،كَنَهِمْ

كَذَا افْعَلَلَّ،وَالمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً ، أَوْدَنَسَا

---

(١) « مفعوله » مفعول به لا نصب مضاف إلى الهاء « إن » شرطية « ينب » مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله يعود على مفعوله ، وجواب الشرط محذوف – أى فانصبه به « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « تدبرت الكتب » الجملة فى محل جر مضاف إليه .

(٢) وقد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل منهما بإعراب الآخر . ويرى أكثر النحاة : أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغيير إنما هو فى المعنى .

أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ ؛ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا)[1]

اللازم هو : ماليس بمتعدٍّ ، وهو : مالا يتّصِلُ به هاءُ ضمير غير المصدرِ ، ويتَحَتَّم اللزومُ لكل فعل دالٍّ على سجيَّة — وهى الطبيعة[2] — نحو : شَرُفَ وَكَرُمَ — وَظَرُفَ — وَنَهِمَ[3] . وكذا كلُّ فعل على وزن « افْعَلَلَّ » نحو : اقْشَعَرَّ — وَاطْمَأَنَّ ، أو على وزن « افْعَنْلَل » نحو : اقْعَنْسَسَ — وَاحْرَنْجَمَ[4] ، أو دَلَّ على نظافة ، كطَهُرَ الثوبُ — وَنَظُفَ ، أو على دَنَسٍ كلَنِسَ الثوبُ — وَوَسِخَ ، أو دلَّ على عَرَض نحو مَرِضَ زيد — وَاحْمَرَّ ، أو كان مطاوعاً[5] لما تعدّى إلى مفعول واحد نحو : مَدَدْتُ الْحَدِيدَ فامْتَدَّ — وَدَحْرَجْتُ زيداً فَتَدَحْرَجَ . واحترز بقوله : « لواحد » — مما طاوع المتعدى إلى اثنين ؛

---

(١) « ولازم » خبر مقدم « غير المعدى » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « لزوم » نائب فاعل حتم « أفعال السجايا » مضاف إليه « كنهم » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « كذا » خبر مقدم « إفعلل » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « والمضاهى » معطوف على أفعال ، وهو اسم فاعل « اقعنسسا » مفعوله — أى والذى شابه اقعنسس ، أو فاعله — أى والذى ضاهاه اقعنسس « وما » اسم موصول معطوف على المضاهى « اقتضى نظافة » الجملة لامحل لها صلة ما « أو عرضاً » معطوف على نظافة « أوطاوع المعدى » معطوف على اقتضى « لواحد » متعلق بالمعدى « كمده » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « فامتدا » الفاء عاطفة « امتد » فعل ماض فاعله هو .

(٢) المراد بها ماليس حركة جسم ؛ من وصف ملازم للفاعل لايفارقه غالباً . ويتصل بها ما لا يدوم ولكن زمنه يطول أو يتكرر مثل : جبن — شجع — نهم — جشع .

(٣) النهم — محركة وكسحابة : إفراط الشهوة فى الطعام ، وألا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع .

(٤) اقعنسس الجمل : أبى أن ينقاد ، واحرنجمت الجمال : اجتمعت ورد بعضها على بعض .

(٥) المطاوعة : حصول الأثر من الأول للثانى مع التلاقى اشتقاقاً ؛ ففاعل الفعل اللازم — قبل الأثر من فاعل المتعدى .

فإنه لا يكون لازماً ، بل يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : فَهِمْتُ زيداً المسألة فَفهِمَهَا — وَعَلَّمتُهُ النحو فتعلَّمه .

* * *

(وَعَــدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَــــــرِّ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَإنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَــــرِّ

نَقْلاً ، وَفِى « أَنَّ » « وَأَنْ » يَطَّرِدُ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)[1]

تقدَّم أن الفعلَ المتعدِّى يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : مررت بِزَيْدٍ ، وقد يُحْذَفُ حرف الجر فَيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه[2] ، نحو : مررت زيداً ، قال الشاعر :

١٥٩— تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ كلَامُكُمُ عَلَىَّ إذاً حَــــــرَامُ

---

(١) « وعد » فعل أمر والفاعل أنت « لازماً » مفعول به « بحرف » متعلق بعد « جر » مضاف إليه « وإن » شرطية « حذف » ماض للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل يعود على حرف جر « فالنصب للمنجر » مبتدأ وخبر ، والفاء واقعة فى جواب الشرط « نقلا » حال من اسم مفعول مفهوم من حذف — أو مفعول مطلق « وفى أن » جار ومجرور متعلق بيطرد « وأن » معطوفة على أنّ « يطرد » مضارع فاعله يعود إلى الحذف « مع أمن لبس » متعلق بيطرد ومضاف إليه « كعجبت » الكاف جارة لقول محذوف « أن » مصدرية « يدوا » مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة فاعل ، وأن وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بمن محذوفة والتقدير : عجبت من وديهم — أى من إعطائهم الدية ؛ يقال : ودى — إذا أدى الدية .

(٢) وقد يحذف ويبقى الجر ، وذلك مقصود على السماع ، سمع : لاه ابن عمك ، وقيل لأعرابى : كيف أصبحت ؟ قال : خير والحمد لله ؛ أى بخير — أو على خير . وقال الفرزدق يهجو جريراً :

إذا قيل أىُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ أشارت كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

أى إلى كليب .

١٥٩ — هو لجرير الشاعر الأموى المشهور .

اللغة والإعراب : لم تعوجوا: لم تقيموا، يقال: عاج بالمكان ؛ إذا أقام =

أى : تَمُرُّون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجر مع غير « أَنَّ » وَ « أَنْ » — بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع[1] ، وذهب أبوالحسن علىُّ ابن سليمان البغدادىُّ — وهو الأَخْفَشُ الصغير — إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً ؛ بشرط تَعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكين ، فيجوز عنده حذفُ الباء ؛ فتقول بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ . فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف ، نحو : رَغِبْتُ فى زَيْد ؛ فلايجوز حذف « فى » ؛ لأنه لايُدْرَى حينئذ ؛ هل التقدير : رَغِبْتُ عن زيد — أو فى زيد ؟ وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ — لم يجز ، نحو : اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم ، فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : اخْتَرْتُ الْقَوْمَ بنى تميم ؛ إذ لا يُدْرَى ؛ هل الأَصل : اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم أو اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم ؟ .

وأما « أَنَّ ، وأَنْ » فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَّرِداً ؛ بشرط أمن اللبس[2] كقولك : عجبت أَن يَدُوا ، والأَصل : عجبت من أن

= به — أو عطف عليه وتحول إليه . « تمرون » مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل « الديار » منصوب على نزع الخافض « ولم تعوجوا » الواو للحال ، وتعوجوا مجزوم بلم بحذف النون والواو فاعل « كلامكم » مبتدأ « على » متعلق بحرام الواقع خبراً للمبتدأ (والمعنى) يقول لأصحابه عند مرورهم بديار الأحبة : تمرون على ديار أحبتى ولم تعرجوا عليها أو تقفوا عندها ، إن كلامكم حرام علىّ ؛ جزاء عدم وفائكم ورعايتكم للصحبة (والشاهد) فى « تمرون الديار » حيث وصل الفعل اللازم — إلى المفعول بنفسه بعد حذف الجار ، « ويسمى ذلك : الحذف والإيصال » وهو مقصور على السماع .

(١) ومما سمع : نصحته وشكرته ، والأكثر ذكر اللام نحو قوله تعالى : (ونصحت لكم — أن أشكر لى ولوالديك) .

(٢) ومثل أن وأن — « كى » ، نحو : (كيلا يكون دولة) وذلك إذا قدرت « كى » مصدرية وقبلها اللام مقدرة ؛ فقد أجاز النحويون أن تكون « كى » مصدرية واللام مقدرة قبلها فى نحو : جئت كى تكرمنى .

يَدُوا — أى : من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ . ومثالُ ذلك مع أَنَّ — بالتشديد — عجبت من أَنَّكَ قَائِمٌ ، فيجوز حذف « من » فتقول : عجبت أَنَّكَ قَائِمٌ ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يجز الحذف ، نحو: رَغِبْتُ فى أن تَقُومَ — أو رغبتَ فى أَنَّك قائم ؛ فلا يجوز حذف « فى » لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللَّبْسُ[1] .

واختلف فى محل « أَنَّ ، وأَنْ » — عند حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ — فذهب الأَخْفَشُ إلى أنهما فى محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما فى محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين[2] .

وحاصلُه : أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أَنَّ ، وأَنْ » — لم يجز حَذْفُ حرف الجر سماعاً ، وإن كان « أَنَّ ، وأَنْ » . جاز ذلك قياساً عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وهذا هوالصحيح.

* * *

(وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ«أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ»)[3]

---

(١) قال ابن هشام : ويشكل عليه (وترغبون أن تنكحوهن) فحذف الجار مع أن المفسرين اختلفوا فى المراد ، فهنالك لبس . ويجيب الناظم بأن الحذف للابهام على السامع ؛ ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن .

(٢) حجة الأخفش : السماع عن العرب ؛ فقد حذف حرف الجر وأبقى الاسم مجروراً على حالته ؛ كبيت الفرزدق الذى ذكرناه . وهذا يدل على أن المصدر مجرور لتطابق المعطوف والمعطوف عليه فى حركات الإعراب . أما الكسائى ؛ فحجته أن حرف الجر عامل ضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً . والنحويون متفقون على نصب الإسم الذى كان مجروراً بالحرف بعد حذفه ؛ إذا كان مدخوله غير « أن » و « أن » — فليكن هذا الحكم عاماً . ولما رأى سيبويه تكافؤ الأدلة ، وورود السماع بالوجهين — جوزهما بلا ترجيح .

(٣) « والأصل » مبتدأ « سبق فاعل » خبر ومضاف إليه « معنى » منصوب على نزع الخافض — أو تمييز « كمن » جاروجرور خبر لمبتدأ محذوف =

إذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين : الثانى منهما ليس خبراً فى الأَصل ؛ فالأَصْلُ تقديمُ ما هو فَاعِلٌ فى المعنى ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْداً درهماً ، فالأَصْلُ تقديمُ « زيد » على « درهم » لأَنه فاعلٌ فى المعنى[١] ؛ لأَنه الآخِذُ للدرهم ، وكذا : كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً — وأَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمنِ ؛ فمَنْ : مفعول أول ، و « نَسْجَ » : مفعول ثان ، والأَصْلُ تقديمُ « مَنْ » على نسج اليمن ؛ لأَنه اللاَّبِسُ . ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنًى ، لكنه خلاف الأَصل .

* * *

(وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَـرَى ‌ ‌ ‌ ‌ وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى)[٢]

أَى : يلزم الأَصْلُ — وهو تقديمُ الفاعِلِ فى المعنى — إذا طرأَ مايُوجِبُ ذلك ؛ وهو خَوْفُ اللبس[٣] ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً ، فيجب

= « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور حال من مَنْ « ألبسن » أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله أنت « من » اسم موصول مفعوله الأول « زاركم » الجملة لا محل لها صلة « نسج » مفعول ثان لألبسن « اليمن » مضاف إليه وسكن للوقف .

(١) كما فى باب أعطى وكذلك يتقدم ما هو مبتدأ فى الأصل كما فى باب ظن ، ويتقدم المطلق على المقيد بجار .

(٢) « الأصل » فاعل يلزم « لموجب » متعلق بيلزم « عرى » — أى عرض — الجملة نعت لموجب « وترك » مبتدأ « ذاك » مضاف إليه والكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال من نائب فاعل يرى « قد » حرف تقليل « يرى » مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى ترك والجملة خبر المبتدأ .

(٣) وكذلك إذا كان الثانى محصوراً نحو : ما أعطيت محمداً إلا ديناراً ، أو كان اسماً ظاهراً والأول ضميراً متصلا نحو : (إنا أعطيناك الكوثر) ، ولا مانع من تقديم المفعول الثانى على الأول والفعل معاً ، نحو : الود منحتك .

تقديمُ الآخِذِ منهما ، ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ ؛ لأجل اللَّبْسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا فى المعنى ، وتأْخيرُ ما هو فاعل فى المعنى ، نحو : أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ ، فلا يجوز تقديم « صاحبه » وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ فلا تقول : أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ ؛ لئلا يعودَ الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممتنع . والله أعلم[1] .

* * *

(وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ،إنْ لَمْ يُضِرْ   كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْحُصِرْ)[2]

---

(١) وكذلك يجب تقديم المفعول الثانى : إذا كان الأول — وهو الفاعل فى المعنى — محصوراً فيه نحو : ما أعطيت الدرهم إلا محمداً ، أو كان الثانى ضميراً متصلا، والأول — أى الفاعل فى المعنى — اسماً ظاهراً نحو: الدرهم أعطيته محمداً — والقوم اخترتهم عمراً .

ويتلخص مما تقدم : أن للمفعول الأول مع الثانى — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال : وجوب تقديم الفاعل فى المعنى ، وذلك فى ثلاثة مواضع . ووجوب تقديم المفعول فى المعنى ، وهذا فى ثلاثة مواضع أيضاً . وجواز تقديم أيهما شئت ؛ فيما عدا ذلك . أما ما أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كظن وأخواتها — ولم يذكر المصنف هذه الحالة — فيراعى ما يأتى : تجب مراعاة الأصل فى الترتيب ؛ فيتقدم ما أصله المبتدأ على ما أصله الخبر — فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ ؛ كما إذا أدى عدم الترتيب إلى الوقوع فى اللبس نحو : حسبت خالداً محمداً .. إلخ . وتجب مخالفة الأصل — فيتقدم المفعول الثانى — فى المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ ؛ كما إذا كان فى الأول ضمير يعود عليه نحو : ظننت فى المدرسة ناظرها .. إلخ . ويجوز الأمران فيما عدا ذلك ؛ تقول : حسبت العفو أنفع من العقاب — وحسبت أنفع من العقاب العفو .

(٢) « وحذف » مفعول به لأجز « فضلة » مضاف إليه « إن » شرطية « لم يضر » فعل الشرط وفاعله يعود على حذف — أى فأجزه « كحذف » خبر لمبتدأ محذوف « ما » اسم موصول مضاف إليه، وجملة « سيق » صلة =

الفَضْلَة : خلافُ العُمْدَةِ ، وَالعُمْدَة : ما لا يُسْتَغْنَى عنه كالفاعل ، والفَضَلة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ، فيجوز حَذْفُ الفَضْلَة إن لم يضر[1] ، كقولك فى ضَرَبْتُ زيداً . ضَرَبْتُ — بحذف المفعول به ، وكقولك فى : أعطيت زيداً درهماً : أَعْطَيْتُ ، ومنه قولُه تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) . وأعطيت زيداً ، ومنه قولُه تعالى : « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) . وأعطيت درهما قيل : ومنه قولُه تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعْطُوكُم الْجِزْيَةَ . فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة — لم يَجُزْ حذفها ، كما إذا وقع المفعولُ به فى جوابِ سؤالٍ ، نحو أن يقال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ فتقول : ضَرَبْتُ زيداً ، أو وقع محصوراً ، نحو : ما ضَرَبْتُ إلاَّ زيداً ؛ فلا يجوز حذف « زيداً » فى الموضعين ؛ إذ لا يحصل فى الأول الجوابُ ، ويبقى الكلام فى الثانى دالاً على نفى الضرب مُطْلَقًا ، والمقصودُ نَفْيه عن غير « زيد » — فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه .

* * *

= ونائب الفاعل هو المفعول الأول « جواباً » مفعول ثان «أو حصر» معطوف على سبق .

(١) يحذف المفعول : إما لغرض لفظى ؛ كتناسب رءوس الآى نحو : (ما ودعك ربك وما قلى) ، وكالإيجاز فى نحو : (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) — أو لغرض معنوى كاحتقاره فى نحو : (كتب الله لأغلبن) — أى الكافرين ، أو استهجانه كقول عائشة رضى الله عنها — تقصد الرسول عليه الصلاة والسلام — « ما رأيت منه ولا رأى منى » — أى العورة . ويجب ذكر المفعول به إذا كان حذفه يخل بالمعنى المقصود ؛ كأن يكون محصوراً نحو : ما شربت إلا الماء ، أو كان متعجباً منه نحو : ما أجمل الحرية ، أو يكون جواباً لسؤال معين ، كما إذا قيل لك : ماذا أكلت ؟ فتقول : أكلت الفاكهة .

(وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا ؛ إِنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا)[1]

يجوز حَذْفُ ناصِبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ ، نحو أن يقال : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ فتقول : زيداً . التقدير : ضربت زيداً ، فحذف ضربت ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذفُ جائزٌ . وقد يكون واجباً كما تقدم فى باب الاشتغال ، نحو زيداً ضَرَبْتُهُ ؛ التقدير : ضربت زيداً ضربته ، فحذف « ضربت » وجوباً كما تقدم ، والله أعلم[2] .

---

(١) « ويحذف » مضارع للمجهول « الناصب » نائب فاعل وهو اسم فاعل وفاعله مستتر و « ها » . مفعوله عائد على الفضلة « إن » شرطية « علما » مبنى للمجهول فعل الشرط ونائب الفاعل يعود إلى الناصب وجواب الشرط محذوف ، وباقى الإعراب واضح .

(٢) وكذلك يجب الحذف فى باب النداء ؛ كيا عبد الله ؛ لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه . وفى باب التحذير بإياك وأخواتها . وفى باب الإغراء بالشروط المدونة فى موضعه ، كما سيأتى إن شاء الله ، وفى الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب نحو : الكلاب على البقر — أى أرسل . أحشفاً وسوء كيلة. وكذلك ما يشبه الأمثال كقوله تعالى : (إنتهوا — خيراً لكم) — أى واعملوا خيراً لكم .

(خاتمة) يصير المتعدى لازماً — أو فى حكم اللازم بما يأتى :

١ — التضمين لمعنى فعل لازم ؛ نحو قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) فإن « يحذر » متعد فى الأصل بنفسه ، ولكنه ضمن معنى « يخرج » اللازم ، فعدى بحرف الجر وهو « عن » ، ومثله قوله تعالى : (ولا تعد عيناك عنهم) — فتعدو — بمعنى تتجاوز — متعد بنفسه ، ولكنه ضمن معنى « تنصرف » الذى يتعدى بحرف الجر وهو « عن » — أى تنصرف وتبعد . والتضمين : أن يؤدى فعل أو ما فى معناه — مؤدى فعل آخر ، أو ما فى معناه — فيعطى حكمه فى التعدى واللزوم .

وقد قرر مجمع اللغة العربية — أنه قياسى بشروط ثلاثة :

(أ) تحقق المناسبة بين الفعلين ؛ فلا يحمل الفعل معنى بعيداً عن معناه الوضعى ، ولهذا لا يجوز : أكلت إلى الفاكهة ؛ على تضمين أكل — بمعنى مال .

=

• •

= (ب) وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .
وأشهر القرائن: حرف الجر الذى يتعدى به الفعل،ولم يك من حقه أن يتعدى به .
(جـ) ملاءمة التضمين للذوق العربى. ولا يلجأ للتضمين إلا لغرض بلاغى.
٢ — تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة « فعل » ؛ إما بقصد المبالغة فى معنى الفعل والتعجب منه ، نحو : فُهم محمد — أى ما أفهمه ، أو بقصد المدح أو الذم ، نحو : سُبق السَّباح — وقنُع الغنى ، ومنُع القادر وحبُس — عند الذم بمنعه المعونة .
٣ — مطاوعة المتعدى لواحد — لآخر لازم، نحو: هدمت الحائط فانهدم.
٤ — ضعف العامل عن العمل ؛ إما بتأخيره عن المعمول ، نحو : (للذين هم لربهم يرهبون) ، وإما بكونه فرعاً فى العمل كالمشتق ، نحو : (فعَّال لما يريد) ، وتسمى لام الجر هنا : لام التقوية ؛ لأنها تساعد ما قبلها على الوصول إلى المفعول .
٥ — ضرورة الشعر ، كقوله :

تَبَلت فؤادَك فى المنام خريدةٌ   تَسْقِى الضَّجيع ببارد بَسَّـام

تبلت فؤادك : أصابته بالمرض بسبب الحب . خريدة : امرأة حسناء . الضجيع : المضاجع . ببارد بسام : بريق بارد بسام محله ؛ فقد عدى تسقِّى — وهو ينصب مفعولين بنفسه — إلى الثانى بالباء ؛ لضرورة الشعر .

ويصير اللازم متعدياً بالأشياء الآتية :
١ — إذا دخلت عليه همزة النقل — تلك الهمزة التى تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير بها الفاعل مفعولا ، وهى قياسية فى اللازم ، وقيل : فيه ، وفى المتعدى إلى واحد . وقد قرر مجمع اللغة العربية — أن تعدية الفعل الثلاثى اللازم بالهمزة — قياسية .
٢ — إذا ضعِّفت عينه — ما لم تكن همزة — نحو : نوَّمت الطفل ، ومنه : (نزَّلنا عليك الكتاب)، والتضعيف سماعى فى اللازم ، وفى المتعدى لواحد — على أرجح الأقوال .
٣ — إذا دل على مفاعلة ، نحو : جالست الأدباء — وماشيت العلماء .
٤ — إذا كان على وزن « استفعل » للطلب — أو النسبة للشىء ، نحو : استعنت بالله — واستخرجت الماء ، واستحسنت التسامح — واستقبحت التمادى فى الظلم .
=

. . . .

= ٥ — صوغ الفعل على « فَعلتُ » — بالفتح « أفعُل » — بالضم ؛ لقصد الغلبة ، نحو : كرَمتَ علياً أكرُمُه — أى غلبته فى الكرم . وشرَفتُ الفارس أشرفه .

٦ — التضمين كما تقدم ، نحو : (ولا تعزموا عُقدة النكاح) — أى لا تنووا ، فقد عدى تعزم إلى المفعول به مباشرة للتضمين — مع أن عزم لا يتعدى إلا بعلى .

٧ — إذا سقط معه الجار توسعاً ، نحو : (أعجِلتم أمر ربِّكم) — أى عن أمره (واقعُدوا لهم كلَّ مرصَد) — أى عليه . وهذا مقصود على السماع .

(تنبيهات) (أ) يمتاز التضمين عن بقية وسائل التعدية بأنه قد ينقل الفعل اللازم إلى أكثر من مفعول ، نحو : لا آلوك نُصحاً ؛ فقد عدى « ألا » بمعنى قصر — وهو لازم — إلى مفعولين ؛ لتضمنه معنى « أمنع » — أى لا أمنعك .

(ب) التعدية بحرف الجر ليست مقصورة على الثلاثى اللازم ، بل تشمل كذلك المتعدى لواحد أو أكثر ؛ فإنه يتعدى لغيره بالجار كما أوضحه الصبان .

(ج) الكلمات التى سمع عن العرب نصبها على حذف حرف الجر — لا يجوز القياس عليها ؛ كما لا يجوز أن تنصب إلا مع الفعل الذى وردت معه مسموعة مثل : توجهت مكة — وذهبت الشام ، وذلك منعاً للخلط والإفساد ، وقد أشير إلى هذا قبل .

الأسئلة والتمرينات

١ — ما الفرق بين الفعل المتعدى واللازم ؟ وما علامة كل منهما ؟ مثل .

٢ — أذكر خمسة من صيغ الأفعال التى لا تكون إلا لازمة ، وصغها فى جملة مفيدة .

٣ — متى يجب تقديم المفعول فى باب كسا على الفاعل ؟ مثل لما تقول .

٤ — اشرح قول ابن مالك :

وعدّ لازماً بحرف جـــرّ   وإن حُذف فالنصبُ للمنجرّ

نقلاً . وفى أنَّ وأن يطـــرد   مع أمْنِ لبس ، كعجبت أن يدوا

ووضح أقوال النحويين فى حذف الجار ، وعمل أنَّ وأنْ عند حذف الجر . =

. . . .

---

٥ — أذكر موضعين يجب فيهما حذف ناصب المفعول ، وآخرين يمتنع فيهما الحذف .

٦ — يستشهد النحويون بما يأتى : فى باب تعدى الفعل ولزومه . بين موضع الاستشهاد قال تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو — إنّا أعطيناك الكوثر فصلِّ لربك وانحر — طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ، إلا تذكرة لمن يخشى — انتهوا خيراً لكم — ولا تعد عيناك عنهم — وأصلح لى فى ذريتى) .

قال المتلمس يخاطب عمرو بن هند — ملك الحيرة :

آلَيْتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يأْكلُه فى القريةِ السُّوسُ

وقال عمر بن أبى ربيعة :

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نحو نساءٍ ليس يَعْرِفْنَنِى مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

٧ — بين فيما يأتى : المفعول به وعامله ، وحالة كل منهما : من حيث التقديم والتأخير والحذف وعدمه .

سنة ألف ومائتين وست وستين هجرية ، وفى قرية « شنرا » من قرى الغربية ولد الإمام الشيخ محمد عبده ، ومع والدته إنتقل إلى قرية « محلة نصر » بالبحيرة حيث يقيم والده . ولما كبر أرسله والده إلى مكتب القرية ، فحفظ القرآن ، ثم أرسله إلى الجامع الأحمدى بطنطا ليتلقى العلوم ، فلم يحتمل البقاء ، وأعيته الحيل فى فهم أول كتاب وهو « الأجرومية » ، فهرب إلى أحد أخوال أبيه المسمى « الشيخ درويش » — وكان شيخاً صوفياً سليم العقيدة — فتلقاه أهلا وسهلا وسأله : ما الذى جعلك تترك طلب العلم ؟ فقال : عدم الفهم ، فأعطاه كتاباً سهلا فى المواعظ والأخلاق وقال له : العمل العمل ، وويل المهمل من سوء العاقبة ، ولم يزل به حتى رغّب إليه القراءة ، وعلمه أن الإنسان الكامل فى هذه الحياة هو من آمن وعمل صالحاً ، ومن لا يعظم غنياً لغناه ، ولا فقيراً لفقره . وهكذا هُدى الشيخ سواء السبيل ، فيمم الأزهر ، وعلى الدرس أقبل ، حتى أصبح إماماً كبيراً ومصلحاً عظيما .

التَّنَازُعُ فِى الْعَمَلِ

(إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِى اسْمٍ عَمَلْ   قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ   وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ)[1]

التنازعُ : عبارةٌ عن تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ ، واحدٍ : نحو « ضَرَبْتُ – وأكرمت زيداً » ؛ فكلٌّ واحدٍ من : ضربت . وأكرَمْتُ – يطلب « زيداً » بالمفعولية ، وهذا معنى قوله : « إن عاملان – إلى آخره ».

وقوله : « قَبْلُ » – معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَّلْنَا ، ومقتضاه أنه لو تأَخَّرَ العاملان – لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله : « فللواحد منهما العمل » – معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل فى ذلك الاسم الظاهر ، والآخر يُهْمَلُ عنه ويَعمل فى ضميره، كما سيذكره[2].

---

(١) « إن » شرطية « عاملان » فاعل لمحذوف يفسره ما بعده « اقتضيا » فعل وفاعل والجملة مفسرة « فى اسم » متعلق باقتضى أو بعمل مقدم عليه « عمل » مفعول به لاقتضى ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « قبل » ظرف متعلق باقتضى – أو بمحذوف فى محل نصب حال من عاملان « فللواحد » الفاء للربط والجار والمجرور خبر مقدم « منهما » جار ومجرور حال من الواحد « العمل » مبتدأ مؤخر والجملة جواب الشرط . « والثانى أولى » مبتدأ وخبر « عند » ظرف متعلق بأولى « أهل البصرة » مضاف إليه « عكساً » مفعول إختار « غيرهم » فاعله ومضاف إليه « ذا » حال من غيرهم « أسرة » مضاف إليه والمراد : ذا جماعة قوية .

(٢) يشترط أن يكون العاملان المتنازعان متقدمين ؛ فلا تنازع فى العامل المتأخر – ولا المتوسط وأن يكونا فعلين متصرفين – أو اسمين يشبهان الفعـــل فى العمل ، ويشمل ذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعـــول ، واسم الفعل ، والمصـــدر ، واسمه والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل . أو يكون أحدهما فعلا متصرفاً والثانى اسماً يشبهه نحو : (هاؤم اقرءوا كتابيه) ؛ فلا تنازع بين حرفين أو حرف وغيره ، ولا بين فعلين جامدين ولا بين اسمين غير عاملين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد – أو اسم غير عامل . ويشترط فى العاملين غير ما ذكرنا : أن يكون بينهما ارتباط ؛ إما بعطف الثانى على الأول، أو بعمل الأول فى الثانى نحو: (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن =

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين — أنه يجوز إعمال كلٍّ واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا فى الأَوْلى منهما .

فذهب البصريُّون إلى أنَّ الثانى أَوْلَى به ، لقُربِهِ منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأَولَ أَوْلى به ؛ لتقدُّمِهِ[1] .

* * *

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِى ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، والْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)[2]

لن يبعث الله أحداً) فظنوا وظنتم — تنازعاً : « أن لن يبعث » ، والثانى معمول للأول ؛ لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقاً له . أو يكون الثانى جواباً عن الأول نحو : (آتونى أفرغ عليه قطراً) . كما يشترط : أن يكون كل من العاملين موجهاً إلى المعمول — من غير فساد فى اللفظ أو المعنى ؛ فليس من المتنازع قول الشاعر : * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * لأن العاملين ليسا موجهين إلى المعمول ؛ وإلا لقال : أتاك أتوك اللاحقون — أو أتوك أتاك . وإنما المتوجه هو الأول ، والثانى توكيد له . وليس منه أيضاً قول امرىء القيس:

ولو أنَّ ما أسعَى لأَدْنَى معيشـةٍ كَفَانِى ، ولم أَطلُبْ ، قليلٌ من المال

لأن كلا من « كفانى » و « لم أطلب » — ليس موجهاً إلى قوله : قليل من المال ؛ إذ يصير المعنى : كفانى قليل من المال ولم أطلب القليل . وهو غير المعنى المراد — كما يفهم مما بعده . وإنما المتوجه « كفى » ، و « قليل » فاعله ، ومعمول « لم أطلب » محذوف — أى ولم أطلب الملك . وقد يتنازع ثلاثة عوامل ، وقد يكون المتنازع فيه متعدداً ، وفى الحديث « تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » فتنازع ثلاثة فى اثنين هما : « دبر » — وهو ظرف ، و « ثلاثاً » — وهو مصدر ، وأعمل الأخير لقربه .

(١) محل الخلاف : ما لم يكن لأحدهما مرجع ؛ فيجب إعمال الثانى فى نحو: أهنت بل أكرمت محمداً ، والأول فى : أهنت لا أكرمت محمداً — فتدبر .

(٢) « فى ضمير » متعلق بأعمل « ما » إسم موصول مضاف إليه « تنازعاه » الجملة صلة « ما » إسم موصول مفعول التزم وجملة « التزما » صلتـه . والألف للاطلاق « كيحسنان » الكاف جارة لقول محذوف ، و « يحسنان » فعل وفاعل « إبناكا » فاعل يسىء مرفوع بالألف لأنه مثنى وكاف المخاطب مضاف إليه « عبداكا » فاعل بغى ومضاف إليه .

أى : إذا أعملْتَ أحَدَ العاملين فى الظاهر وأهملْتَ الآخَرَ عنه — فأَعْمِلِ المهملَ فى ضمير الظاهر ، والْتَزِمِ الإضمارَ ؛ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه ؛ كالفاعل ، وذلك كقولك : « يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ » ؛ فكل واحد من يحسن ، ويسىء — يطلب « ابناك » بالفاعلية . فإن أعملت الثانى وجَبَ أن تُضْمِرَ فى الأول فاعِلَهُ ؛ فتقول : يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَ ، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ ابْنَاكَ ، ومِثْلُه : بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ . وإن أعملت الثانى فى هذا المثال — قلت : بَغَيَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ ، ولا يجوز تَرْكُ الإضمار ؛ فلا تقول : يحسن ويسىء ابناك — ولا بغى واعْتَدَى عَبْدَاكَ ؛ لأن تركه يؤدى إلى حذف الفاعل[1] ، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذكْرِ . وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ؛ بناء على مذهبه فى جواز حَذْفِ الفاعل . وأجازهُ الْفَرَّاء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر[2] ، وهذا بناء منهما على مَنْع الإضمار فى الأول — عند إعمال الثانى ؛ فلا تقول : يحسنان ويسىء ابْنَاك .

وهذا الذى ذكرناه عنهما — هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسألة .

* * *

(وَلَا تَجِيء مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْـرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ)[3]

(١) أى ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، وكذلك يدعو إلى التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله .

(٢) مذهب الفراء : أنه إن استوى العاملان فى طلب المرفوع ، نحو : قام وقعد أخواك — فالعمل لهما ؛ لأنهما كالعامل الواحد ، فأخواك فاعل لقام وقعد . وإن اختلفا وكان أولهما يطلب مرفوعاً — أضمرته مؤخراً ، نحو : ضربنى وضربت محمداً هو ، وذلك فراراً من حذف الفاعل ، ومن الإضمار قبل الذكر .

(٣) « ولا » ناهية « تجىء » مضارع مجزوم بلا « مع » ظرف متعلق =

تعلم أنه إذا أُعمل أَحَدُ العاملين فى الظاهر وأُهمل الآخر عنه — أعمل فى ضميره . ويلزم الإضمارُ : إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكره ؛ كالفاعل، أو نائبه . ولا فَرْقَ فى وجوب الإضمار — حينئذٍ — بين أن يكون المهملُ : الأَوَّلَ — أو الثانىَ ، فتقول: يحسنان ويسىءُ ابناك — ويحسن ويسيئان ابناك .

وذكَرَ هنا : أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مرفوع ؛ فلا يخلو: إما أن يكون عمدةً فى الأَصل — وهو مفعول « ظَنَّ » وأخواتها ؛ لأَنه مبتدأ فى الأَصل، أو خبر ، وهو المراد بقوله: « إن يكن هو الخبر » — أولا ؛ فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالبُ له هو الأَولَ ، أو الثانىَ ؛ فإن كان الأَول لم يجز الإضمار ؛ فتقول : ضَرَبْتُ وضَرَبَنِى زيدٌ — ومَرَرْتُ ومَرَّ بِى زيدٌ ، ولا تضمر[1] ؛ فلا تقول : ضَرَبت وضَرَبَنى زيدٌ — ولا مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بى زيدٌ ، وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَاراً — فَكُنْ فى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلعَهْـــدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ؛ فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَهِجْرَانِ ذِى وُدِّ

= بتجىء « أول » مضاف إليه « قد أهلا » نائب الفاعل يعود إلى أول ، والجملة صفة له « بمضمر » متعلق بتجىء « لغير » متعلق بأوهل « رفع » مضاف إليه « أو هلا » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى مضمر والجملة صفة له ، ومعنى أوهل : أعدّ وجعل أهلا له . « بل » حرف عطف وانتقال « حذفه » مفعول الزم ومضاف إليه « وأخرنه » أمر مؤكد بالنون الخفيفة والهاء مفعوله « إن يكن » شرط وفعله « هو » ضمير فصل ، واسم يكن يعود إلى مضمر « الخبر » خبرها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(١) بل يجب الحذف ؛ لأنه فضلة مستغنى عنه ؛ إلا إذا أوقع حذفه فى لبس — فيضمر مؤخراً نحو : رغبت ورغب فى المحملان عنهما . وقال صاحب التسهيل : إن الحذف أولى لا واجب .

١٦٠ — لم يعرف قائلهما .

اللغة والإعراب : جهاراً : عياناً . الغيب: المراد به هنا: علم حضور=

وإن كان الطالبُ له هو الثانىَ – وجب الإضمار ؛ فتقول : ضَرَبَنِي وضربْتُه زيدٌ – ومَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِ زيدٌ ، ولايجوز الحذفُ ؛ فلا تقول : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ – ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ ، وقد جاء فى الشعر ، كقوله

١٦١ – بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ   إِذَا هُمُ لَمَحُوا – شُعَاعُهُ

= الصاحب . الود: المحبة . الوشاة : جمع واش – وهو الذى ينقل الكلام بين الأصدقاء ويحرفه للافساد بينهم « إذا » شرطية « كنت » كان واسمها وهى فعل الشرط « ترضيه » الجملة خبر كان والهاء عائدة على « صاحب » الواقع فاعلا ليرضيك « جهاراً » منصوب على الظرفية – أى فى الجهر ، وقد تنازعه الفعلان قبله « فكن فى الغيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط « فى الغيب » متعلق بمحذوف حال من صاحب « أحفظ » خبر كن « للعهد » متعلق باحفظ . « وألغ » أمر مبنى على حذف الياء « أحاديث » مفعوله مضاف إلى الوشاة « فقلما » الفاء للتعليل « قلما » فعل ماض و « ما » كافة فلا فاعل له ، ومعناه النفى . وقيل إن « ما » مصدرية وهى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل – أى قل محاولة « واش » فاعل يحاول مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للساكنين منع منها الثقل « غير ذى ود » مفعول ومضاف إليه .

(والمعنى) إذا كان بينك وبين أحد صداقة ظاهرة ، وكلاكما يعمل على الإبقاء عليها ؛ فتمسك بهذه الصداقة – فى حال غيبة صديقك ؛ كما أنت فى حال وجوده ، واترك أقوال الوشاة ، ولا تصغ إليهم ؛فهم لا يريدون إلا القطيعة والإفساد بين الأصدقاء .

(والشاهد) فى « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث تنازع كل منهما « صاحب » ، الأول بطلبه مفعولا به – والثانى بطلبه فاعلا ، وقد أعمل الثانى وأضمر فى الأول ، ولم يحذفه مع أنه فضلة . وكان عليه أن يحذفه على رأى الجمهور ؛ لأن فيه إضماراً قبل الذكر ، وهو ممنوع عندهم – إلا إذا كان الضمير فاعلا .

١٦١ – هو لعاتكة بنت عبد المطلب ، عمة النبى عليه السلام من قصيدة مطلعها :

سائلْ بنـــا فى قَوْمِنَـا   وَلْيَكْفِ من شَرٍّ سَمَاعُهُ

اللغة والإعراب : عكاظ : موضع قرب مكة كانت تقام فيه فى الجاهلية أيام المواسم – سوق يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة . يعشى : من أعشاه – إذا أصابه بالعشا ، وهو ضعف البصر ليلا . لمحوا : من اللمح ، وهو سرعة إبصار الشيء شعاعه: الشعاع : ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه خيوط . =

والأصل « لمحوهُ » ، فحذف الضميرَ ضرورةً ، وهو شاذ ؛ كما شَذَّ عَمَلُ المهمَلِ الأول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمدة فى الأصل .

هذا كلُّه إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فى الأصل؛ فإن كان عمدةً فى الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ ، أو الثانىَ ؛ فإن كان الطالب له هو الأولَ — وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : ظَنَّنِى وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً إِيَّاهُ ، وَإن كان الطالبُ له هو الثانى — أضمرته : متصلا كان، أو منفصلا ؛ فتقول : ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زيداً قائماً — وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِى إِيَّاهُ زيداً قائماً .

ومعنى البيتين : أنك إذا أعملت الأول لم تأْت معه بضمير غير مرفوع — وهو المنصوب والمجرور — فلا تقول : ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِى زيد ، ولامَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ زيدٌ — بل يلزم الْحَذْفُ ؛ فتقول : ضربت وضربَنى زيدٌ ، ومررتُ ومر بى زيدٌ إلا إذا كان المفعول خبراً فى الأصل ؛ فإنه لايجوز حَذْفه ، بل يجب الإتيانُ به مؤخَّراً ؛ فتقول : ظَنَّنِى وَظَنَنْتُ زيداً قائماً إِيَّاهُ .

وَمَفْهُومُه أن الثانى يؤتَى معه بالضمير مطلقاً : مرفوعاً كان — أومجروراً— أو منصوباً ؛ عمدةً فى الأصل — أو غيرَ عمدة .

* * *

= «بعكاظ» متعلق بجمعوا قبله «الناظرين» مفعول يعشى «إذا» فجائية «هم» مبتدأ والواو للإشباع « لمحوا » الجملة خبر « شعاعه » فاعل يعشى ومضاف إليه والضمير يعود على السنَوَّر — وهو الدرع أو السلاح — فى البيت قبله (والمعنى) أن أسلحة قومها كانت كثيرة شديدة البريق واللمعان ، تضعف بصر من ينظر إليها . (والشاهد) فى « يعشى » ولمحوا » ؛ حيث تنازعا « شعاعه » . فأعمل الأول على أنه فاعله ، وأضمر فى الثانى ثم حذفه . ويرى الجمهور أن ذلك الحذف لايجوز لغير الضرورة ؛ لأن فيه تهيئة العامل للعمل ، ثم قطعه عنه من غير سبب موجب .

(وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنَّانِى أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِى الرَّخَا)[1]

أى : يجب أن يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ الْمُهْمَلِ ظاهراً ؛ إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسره ؛ لكونه خبراً فى الأصل عما لايطابق المفسَّرَ ؛ كما إذا كان فى الأصل خبراً عن مفرد ومفسَّرُهُ مُثَنًّى ، نحو : أظن ويظنانى زيداً وعمراً أخوين ، فزيداً : مفعول أول لأَظُنُّ ، وعمراً : معطوف عليه ، وأخوين : مفعول ثان لأظن ، والياء : مفعول أول ليظنان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان : فلو أتيت به ضميراً فقلت : أظن ويظنانى إياه زيداً وعمراً أخوين — لكان « إياه » مطابقاً للياء ؛ فى أنهما مفردان ، ولكن لايطابق مايعود عليه ، وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، وأخوين مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسِّرِ للمُفسَّرِ ، وذلك لايجوز . وإن قلت ؛ أظن ويظنانى إياهما زيداً وعمراً أخوين — حصلت مطابقة المفسِّرِ للمُفسَّرِ ؛ وذلك لكون إياهما مثنى ، وأخوين كذلك ، ولكن تَفُوتُ مطابَقَةُ المفعول الثانى — الذى هوخبر فى الأصل—للمفعول الأول — الذى هومبتدأ فى الأصل؛ لكون المفعولالأول مفرداً — وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد— وهو إياهما، ولابد من مطابقة الخبر للمبتدأ . فلما تعذَّرت المطابقة مع الإضمار — وجب الإظهار؛ فتقول : أظن ويظنانى أخا زيْداً وعَمْراً أخوين ؛ فزيداً وعمراً أخوين : مفعولا أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثانى ، ولا تكون المسألة — حينئذ — من باب التنازع[2] ؛ لأن كلا من العاملين

---

(١) « وأظهر » فعل أمر وحرك بالكسر للتخلص من الساكنين « ضمير » اسم يكن « خبرا » خبرها « لغير » متعلق بخبراً « ما » اسم موصول مضاف إليه « يطابق المفسرا » الجملة صلة ما . « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « أظن » مضارع فاعله أنا « ويظنانى » فعل وفاعل ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ليظنانى «زيدا» مفعول أول لأظن « وعمرا » معطوف عليه « أخوين » مفعول ثان لأظن « فى الرخا » تنازع فيه كل من « أظن » و « يظنانى » .

(٢) أى بالنسبة للمفعول الثانى ؛ لأن أخوين مفعول ثان لأظن ، ولم=

عَمِلَ فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيُّونَ الإضمارَ – مُرَاعًى به جانبُ المُخْبَرِ عنه ؛ فتقول : أظن ويظنانى إياه زيداً وعمراً أخوين . وأجازوا أيضاً الحذْفَ ؛ فتقول : أظن ويظنانى زيداً وعمراً أخوين .

=يتوجه إليه يظنانى؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول وهو الياء . وهذا الذى سار عليه الشارح – اتبع فيه ابن هشام . وقال بعض المتأخرين : إن اشتراط توجه كل من العاملين إلى المعمول ؛ إنما هو بالنظر إلى المعنى – لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية ، ولا إلى نوع العمل .

الأسئلة والتمرينات

١ – ماذا يشترط فى العامل فى باب التنازع ؟ اسما كان أو فعلا وما شرط المتنازع فيه ؟ .

٢ – ما الذى يجب إضماره مع العامل المهمل ؟ وما الذى يمتنع إضماره ؟ مثل وعلل .

٣ – يستشهد النحويون بما يأتى :فى باب التنازع . بين موضع الاستشهاد، ووجهه (وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططاً – يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) .

هَيْهَاتَ هيهاتَ العَقِيقُ ومَنْ به ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُه

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ ... فلم أتخـذ إلاَّ فِنـاءَكَ مَوْئلاَ

جَفَوْنِى ولم أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إنّنى ... لغيْرِ جميلٍ من خليلىَّ مُهْمِلُ

٤ – بين فيما يأتى : المتنازع فيه والعامل ، وحكمهما فى التقديم والتأخير والإضمار والحذف اجتمعوا وتناقش الملوك والرؤساء العرب أكثر من مرة فى كل ما يهم ويسعد أبناء العروبة ، وأبرموا وأصدروا كثيراً من القرارات الهامة ، وتألموا وحزن أكثرهم من خروج بعضهم على الإجماع ، واشتد الجدل وتفاقم حول مقاطعة الصهيونيين والمستعمرين . وقد سروا وابتهج الناس من صراحتهم وتقديرهم خطورة الموقف . ولا شك أن هذا خير من أن يداروا ويعتلى السفهاء . فاللهم ثبت وقوّ إيمانهم ، ووفق واهدهم لما فيه الخير للعرب عامة .

٥– أعمل فى الجملة الآتية: العامل الأول وأهمل الثانى، وأعط كلا مايستحقه : بالأمس سافرا وودعت أخواك إكراماً لك، وقد غضبوا ونصحت رفاقك بالصبر .

المَفْعُولُ المُطلَقُ

(المَصْدَرُ اسْمُ مَاسِوَى الزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَي الفِعلِ ؛ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ)(١)

الفعل يدل على شيئين : الحدثِ ، والزمانِ ؛ فقام : يدل على قيام في زمنٍ ماض ، ويقوم : يدل على قيام في الحال أو الاستقبال . وقُمْ : يدل على قيام في الاستقبال ، والقيامُ هو الحدثُ — وهو أحد مدلولَي الفعل — وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : « ... ماسوى الزمان من « مدلولَي الفعل ... » فكأنه قال : المصدر اسمُ الحدثِ(٢) كأَمْن ؛ فإنه أحَدُمدلولى « أَمِنَ » .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيداً لعامله ، أو بياناً لنوعِهِ ، أو عَدَدِهِ(٣) ، نحو : « ضَرَبت ضرباً — وَسِرْت سير زَيْدٍ — وضربت ضربتين » .

وسمى مفعولا مطلقاً ؛ لِصدْقِ المفعول عليه — غيرَ مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لايَقَعُ عليه اسمُ المفعول إلا مقيداً ؛ كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

* * *

(١) « المصدر اسم » مبتدأ وخبر « ما » اسم موصول مضاف إليه « سوى » ظرف مضاف إلى « الزمان » متعلق بمحذوف صلة ما « من مدلولى » متعلق بما تعلق به سوى — أو حال من ضمير الصلة « الفعل » مضاف إليه « كأمن » خبر لمبتدأ محذوف « من أمن » متعلق بمحذوف صفة لأمن المصدر .

(٢) أى بشرط جريانه على فعله ؛ بأن يكون مشتملا على حروفه . وذلك ليخرج اسم المصدر ، فإنه لا يجرى على فعله لنقص حروفه عنه . فاغتسل مثلا : مصدره الاغتسال ، واسم مصدره : « غسل » .

(٣) زاد ابن هشام : ولىس خبراً ولا حالا : ليخرج نحو : ضربك ضرب أليم ونحو : (ولى مدبرا) . فضرب الثانى وإن بين النوع بالوصف لكنه خبر ، ومدبراً مع تأكيده العامل — قد وقع حالا .

(بِمِثْلِهِ أَوْفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُه أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ)[1]

ينتصبُ بمثلِهِ — أى بالمصدر ، نحو : عَجِبت من ضربك زَيْداً ضرباً شديداً . أو بالفعل[2] ، نحو : ضَرَبْتُ زيداً ضرباً . أو بالوَصْف[3] ، نحو : أَنَا ضَارِبٌ زيداً ضَرباً » . ومذهَبُ البصريين : أن المصدر أَصْلٌ ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقَّان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ — أى : المختارُ أن المصدرَ أصل لهذين — أى الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهَبُ الكوفيين : أن الفعلَ أصل ، والمصدر مشتقٌّ منه . وذهب قومٌ إلى أن المصدر أَصل ، والفعلُ مشتقٌّ منه ، والوصفُ مشتقٌّ من الفعل . وذهب ابن طَلْحَةَ[4] إلى أن كُلاًّ من المصدرِ والفعل — أَصْلٌ برأسه ، وليس أَحدهما مشتقًّا من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأَول ؛ لأَن كل فرع يتضمن الأَصْلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأَن كُلاً منهما يدلُّ على

---

(١) « بمثله » متعلق بنصب الآتى « أو فعل أو وصف » معطوفان على مثل« نصب » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على المصدر« وكونه » مبتدأ والهاء اسم كان مضاف إليه ، من إضافة مصدر الناقص إلى اسمه « أصلا » خبر كان الناقصة « لهذين » متعلق بأصلا — أو بمحذوف صفة له « انتخب » ماض للمجهول ، والجملة خبر المبتدأ .

(٢) يشترط أن يكون الفعل متصرفاً — غير ناقص — ولا ملغى عن العمل ؛ فلا ينصب المفعول المطلق بعسى وليس ، وفعل التعجب ونعم وبئس ، ولا بكان وأخواتها ، ولا بظن وأخواتها ؛ إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما ؛ فلا يقال : على قائم ظننت ظناً .

(٣) أى المتصرف ؛ كاسم الفاعل أو المفعول ، أو بناء المبالغة — لا اسم التفضيل ولا الصفة الشبهة .

(٤) هو أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيلى ، كان إماماً فى العربية ، عارفاً بعلم الكلام . وقد درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين عاماً . وكان ذا عدالة ومروءة يميل إلى مذهب ابن الطراوة فى النحو . ومات سنة ٦١٨ بإشبيلية .

المصدر وزيادة ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل[١] .

(تَوْكِيداً اَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ . كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ)[٢]

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم :

(أحدها) أن يكون مؤكِّداً ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً (الثانى) أن يكون مبيناً للنوع[٣] ، نحو : سِرْتُ سَيْرَ ذِى رَشَدْ — وسِرْتُ سَيْراً حَسَناً .

(الثالث) أن يكون مبيناً للعدد، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً — وَضَرْبَتَيْن — وَضَرَبَاتٍ .

* * *

---

(١) هذا : ولما كان المصدر لا يكون إلا اسم معنى — كان الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان — غير مقيس ويقتصر فيه على السماع . وقد بحث المجمع اللغوى هذه المسألة ، ورأى أن العرب قد اشتقت كثيراً من أسماء الأعيان كالذهب والفضة والدينار والدرهم ، فقالوا : مذهّب — مفضّض مدنّر — مُدَرهَم . وقالوا : هذا الشيء مترّب ، ومموّه ، ومرّمل — من التراب والماء ، والرّمل . فقرر بعد المناقشة والبحث : إجازة الاشتقاق — للضرورة — فى اصطلاحات العلوم الكيميائية ، والطبيعية ، والطبية ، والحيوية ؛ فيقال : منحّس من النحاس ، ومقصدر — من القصدير ، ومكهرب — من الكهربا ، ومنشى — من النشا . . . . الخ .

(٢) « توكيدا » مفعول مقدم ليبين « أو نوعاً » معطوف عليه « يبين » مضارع فاعله يعود على المصدر « أو عدد » معطوف على نوعاً ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت » الكاف جارة لقول محذوف « سيرتين » مفعول مطلق يبين العدد « سير ذى رشد » مفعول مطلق يبين النوع مضاف إلى ما بعده ، وسكن للوقف .

(٣) ويتحقق ذلك ؛ بكونه مضافاً ، أو موصوفاً كما مثل الشارح ، أو مقروناً بأل العهدية كسرت السير — أى المعهود بينك وبين مخاطبك . والأول — وهو المضاف — من باب النيابة عن مصدر الفعل ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا له ؛ فالمعنى : سرت سيراً =

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَاعَلَيْهِ دَلّ   كَجِدَّ كُلَّ الْجِدّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ)[1]

قد ينوب عن المصدر مايَدُلُّ عليه؛ ككلّ وبَعض-مُضَافَيْن إلى المصدر، نحوجِدَّ كُلَّ الجدّ؛ وكقوله تعالى: (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ)، وضربْتُهُ بَعْضَ الضربِ[2] . وكالمصدر المرادِفِ لمصدر الفعل المذكور، نحو: قَعَدْتُ جُلُوسًا، وافْرَحِ الْجَذَلَ؛ فالجلوس: نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له، والجذَل: نَائِبٌ مَنَابَ الفَرَحِ لمرادفته له[3] .

وكذلك ينوب مَنَابَ المَصْدَرِ: اسمُ الإشارة، نحو: ضربْتُه ذلك الضربَ[4] وَزَعَمَ بعضُهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ المصدرِ فلابُدَّ من وصفه بالمصدر كما مَثَّلْنَا، وفيه نظر؛ فمن أمثلة سيبويه: ظَنَنْتُ ذَاكَ — أى ظننت ذاك الظن، فذاك إشارة إلى الظن، ولم يُوصَفْ به.

وينوب عن المصدر — أيضاً ضميرُه؛ نحو ضرَبْتُه زَيْداً — أى ضَرَبْتُ

= مشابهاً لسير ذى رشد. أما الثانى — وهو الموصوف — فليس من باب النيابة قطعاً. والثالث — وهو المحلى بأل العهدية — يحتمل الأمرين.

(١) «عنه» متعلق بينوب. والضمير عائد على المصدر المتأصل فى المفعولية — وهو ما كان من لفظ عامله. «ما» اسم موصول فاعل ينوب «عليه» متعلق بدلّ وجملة «دلّ» صلة ما «كل» مفعول مطلق نائب عن المصدر «الجد» مضاف إليه «الجذل» — أى الفرح — مفعول مطلق.

(٢) مثل «كل» و «بعض»: ما يؤدى معناهما من الألفاظ الدالة على العموم أو البعضية، مثل: جميع — عامة — نصف — شطر.

(٣) للنحاة فى إعراب المصدر المنصوب بفعل من معناه — أقوال: فبعضهم يعربه مفعولا مطلقاً، وعامله الفعل المذكور — أوفعل من لفظه محذوف يدل عليه المذكور. وبعضهم يعربه مفعولا لأجله؛ إن كان مستوفياً لشروط المفعول لأجله. ومنهم من يعربه حالا بتأويل المشتق.

(٤) «ذلك» مفعول مطلق نائب عن المصدر — أى ضربا مثل ذلك، والغالب أن يكون بعد اسم الإشارة مصدر كالمحذوف.

الضَّرْبَ[1] ، ومنه قوله تعالى : (لَا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ) — أى : لا أعذب العذابَ . وعَدَدُه ؛ نحو ضَرَبْتُه عِشْرِين[2] ضَرْبَةً ، ومنه قولُه تعالى : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) . والآلَةُ ، نحو ضَرَبْتُه سَوْطاً ، والأَصْلُ : ضَرَبْتُه ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم[3] .

* * *

(وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَداً وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا)[4]

لا يجوز تثنيةُ المصدرِ المؤكِّد لعامله ، ولا جَمْعُه ؛ بل يجب إفراده ،

---

(١) يجوز فى مثل هذا المثال : أن يجعل زيداً بدلا مفسراً للضمير ، وحينئذ يعرب الضمير مفعولا به — لا مطلقاً . أما « لا أعذبه أحداً » — فمفعول مطلق مبين للنوع ؛ لرجوعه لعذاباً قبله — بمعنى تعذيباً عظيما .

(٢) « عشرين » نائب عن المصدر ، والأصل ضرباً عشرين ؛ فحذف المصدر وناب عنه عدده . وكذلك ينوب عن المصدر : نوعه ، كرجع القهقرى . وصفته ؛ كسرت أحسن السير . وهيئته ؛ كيموت الظالم ميتة سوء . و « ما » الاستفهامية نحو : ما تضرب محمدا ؟ أى : أىَّ ضرب تضربه ؟ « وما » الشرطية نحو : ما شئت فاجلس — أى أىَّ جلوس شئته فاجلس . والخلاصة : أنه ينوب عن المصدر عند حذفه — كل ما يدل عليه عند الحذف ، كما هو صريح قول الناظم .

(٣) أعلم أن المرادف والإشارة والضمير — تنوب عن المصدر المؤكد ، والباقى تصلح للإنابة فى الأنواع الأخرى .

(٤) « وما » اسم موصول مفعول لوحد « لتوكيد » متعلق بمحذوف صلة ما « فوحد » الفاء زائدة ووحد فعل أمر « أبداً » ظرف « غيره » مفعول تنازعه كل من ثن واجمع « فأعمل الثانى ، وحذف ضميره من الأول لأنه فضلة « وأفرادا » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المقلوبة ألفاً للوقف والفاعل أنت .

فتقول : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وذلك لأنه بمَثَابَةِ تكرير الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع[1] .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للعدد ، والنوع — فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجَمْعُه . فأما المبين للعَدَد فلا خِلَافَ فى جوازِ تثنيته وجَمْعه ، نحو : ضَرَبْتُ ضربتَيْنِ — وضربَات . وأما المبين للنوع ؛ فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه — إذا اختَلَفَتْ أنواعه ، نحو : سِرْتُ سَيْرَى زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالقَبِيحَ[2] .

وظاهرُ كلام سيبويه : أنه لا يجوز تثنيتُه ولا جمعه قياساً ؛ بل يُقْتَصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشَّلَوْبِينِ .

* * *

(وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيـــلٍ مُتَّسَعْ)[3]

المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عَامِلِهِ[4] ؛ لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وَتَقْوِيته[5] ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكدِ فيحذف عامِلُه للدلالة عليه : جوازاً وَوُجُوبا . فالمحذوف جوازاً ، كقولك : سَيْرَ زَيْدٍ — لمن قال : أَىَّ سَيْرٍ سرْتَ ؟ ، وضَرْبَتَيْنِ — لمن قال : كَمْ ضَرَبْتَ زَيْداً ؟ والتقدير : سرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وضربْتهُ ضربتَيْنِ .

---

(١) وأيضاً فهو مقصود به الجنس من حيث هو قليلا كان أو كثيراً ، كماء — وعسل ، والمصدر الذى تضمن الفعل كذلك .

(٢) وقد ورد فى القرآن ، قال تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) .

(٣) « وحذف » مبتدأ وما بعده مضاف إليه « امتنع » فاعله يعود على حذف والجملة خبر المبتدأ « وفى سواه » جار ومجرور خبر مقدم « لدليل » متعلق بمتسع الواقع مبتدأ مؤخراً .

(٤) أى ولا تأخيره ، بخلاف النوعى والعددى فيهما .

(٥) أى لدفع المجاز عنه ، وتقويته — بتثبيت معناه فى النفس بوساطة تكرره .

وقولُ ابن المصنف : إن قوله « وحذف عامل المؤكد امتنع » سَهْوٌ منه ؛ لأن قولك : ضَرْباً زَيْداً — مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وُجُوباً ، كما سيأتى — ليس بصحيح[1] ، وما استدلَّ به على دَعْوَاه ؛ من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتى — ليس منه ، وذلك لأن ضرباً زيداً — ليس من التأكيد فى شىء ، بل هو أَمْرٌ خالٍ من التأكيد ، بِمَثَابَة : اضرِبْ زَيْداً ، لأنه واقع مَوْقِعه ؛ فكما أن : اضرِبْ زيداً لا تأكيد فيه — كذلك : ضرباً زيداً . وكذلك جميعُ الأَمثلة التى ذكرها — ليست من باب التأكيد فى شىء ؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابَ العَامِلِ ، دَالٌّ على ما يَدُلُّ عليه ، وهو عِوَضٌ منه ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شىء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤَكَّدِ .

ومما يدلُّ أيضاً على أن ضَرْباً زَيْداً ونحوَه — لَيْسَ من المصدر المؤكِّد لعامله — أن المَصْدَرَ المؤكِّدَ لا خلاف فى أنه لا يعمل ؛ واختلفوا المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أَوْلا ؟ والصحيحُ أنه يعمل ؛ فَزَيْداً فى قولك : ضَرْباً زَيْداً — منصوبٌ بضَرْباً على الأَصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو « اضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأَول : نَابَ ضَرْباً عن اضْرِبْ فى الدلالة على معناه ، وفى العمل ، وعلى القول الثانى : نَابَ عنه فى الدلالة على المعنى — دون العمل .

* * *

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلَا)[2]

---

(١) قوله : ليس بصحيح — خبر عن : وقول ابن المصنف . وقوله : إن قوله « وحذف عامل المؤكد امتنع » — مقول ابن المصنف . و « سهو » خبر إن ، والضمير فى « منه » راجع للناظم .

(٢) « والحذف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف متعلق بحتم « آت » مضاف إليه « بدلا » حال من الضمير فى آت « من فعله » متعلق ببدلا « كندلا »=

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً فى مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بَدَلاً من فِعْلِهِ وهو مَقِيسٌ فى الأَمر والنهى ، نحو قِيَامًا لاَ قُعُوداً ؛ أى : قُمْ قِيَاماً — ولا تَقْعُدْ قُعُوداً ، والدعاء ، نحو : سَقْيًا لَكَ — أى : سَقَاكَ اللهُ.

وكذلك يحذف عامِلُ المصدرِ وُجُوباً : إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ ، نحو : أَتَوَانِيًا وَقَدْ عَلاَكَ الْمَشِيبُ ؟ — أى : أَتَتَوَانَى وَقَدْ عَلاَكَ ؟ .

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدَرِ مُقَامه — فى الفعل المقصودِ به الخبرُ[1] ، نحو: أَفْعَلُ وَكَرَامَةً — أى : وَأُكْرِمُكَ ؛ فالمَصْدَرُ فى هذه الأَمثلة ونحوِها — منصوبٌ بفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والمصدر نَائِبٌ مَنَابَه فى الدلالة على معناه .

وأشار بقوله : « كَنَدْلاً » — إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢— يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

= خبر لمبتدأ محذوف مقصود لفظه « اللذ » اسم موصول صفة لندلا ، وهو بسكون الذال ، وحذف الياء لغة فى الذى، « كاندلا » متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وقد قصد لفظه أيضاً .

(١) المراد بالخبر : ما يقابل الطلب ؛ فيشمل الإنشاء غير الطلبي ، كقولك عند تذكر النعمة : حمداً وشكراً — وعند الشدة : صبراً لا جزعاً — وعند الامتثال : سمعاً وطاعة ، والمراد بقلة الحذف فى هذا النوع : قصره على السماع .

١٦٢ — هذان البيتان لأعشى همدان — يهجو بهما لصوصاً .

اللغة والإعراب : الدهنا — يقصر ويمد : موضع معروف بنجد لبنى تميم . عيابهم : جمع عيبة ، وهى وعاء الثياب والزاد ونحوهما — كالحقيبة . دارين : قرية بالبحرين مشهورة بالطيب . بجر : جمع بجراء — وهى الممتلئة . الحقائب : جمع حقيبة — وهى العيبة . ألهى الناس : شغلهم — من الإلهاء ،=

فَنَدْلاً : نائبٌ مَنَابَ فعل الأمر ، وهو انْدُلْ ، والنَّدْل : خَطْفُ الشيء بسرعة ، و « زُرَيْقُ » منادى ، والتقدير : نَدْلاً يا زُرَيْقُ المَالَ ، وزُرَيْقُ : اسم رجل . وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بِنَدْلاً ، وفيه نظر ؛ لأنه إنْ جعل « نَدْلا » نائباً مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير : انْدُلْ — لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابه . وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، والتقدير : لِيَنْدُلْ — صَحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن المنقول : أنَّ المصدر لا ينوب مَنَاب فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، نحو : ضَرْباً زَيْداً — أى : اضْرِبْ زيداً ، والله أعلم[1] .

* * *

= وهو شغلك عن الشيء وغفلتك عنه. جل: معظم وأكثر. ندلا : خطفاً فى خفة وسرعة . زريق : إسم رجل — أو قبيلة وهذا أبوها . « يمرون » فعل وفاعل والضمير يعود إلى اللصوص « خفافاً » حال من الواو فى يمرون « عيابهم» فاعل لخفافاً « ويرجعن » الجملة معطوفة على ما قبلها ، وعبر بنون النسوة لتحقيرهم — أو للتأويل بالجماعات . « على حين » يروى بالفتح — على البناء لإضافته لجملة ألهى — وبالكسر على الإعراب ، وهو متعلق بقول محذوف ؛ أى يقولون ندلا حين « ألهى » ... إلخ « الناس » مفعول ألهى « جل » فاعله « فندلا » مفعول مطلق بفعل محذوف « زريق » منادى بحذف حرف النداء « المال » مفعول به لندلا — أو بفعل محذوف ؛ أى اخطف المال « ندل الثعالب » مفعول مطلق مبين للنوع ومضاف إليه (والمعنى) أن هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء ، وحقائبهم التى يضعون فيها ما يسرقون — خفيفة لفراغها ، ويرجع هؤلاء الأخساء من دارين — وأوعيتهم ممتلئة ، وهم ينتهزون وقت إشتغال الناس بأمورهم ومهامهم ويخرجون للسرقة ، وينادى بعضهم بعضاً : إخطف يازريق المال بخفة وحيلة وسرعة — كالثعالب . والثعلب يضرب به المثل فى سرعة الخطف فيقال : أخطف من ثعلب (والشاهد) فى قوله: « فندلا » حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر وعامله محذوف وجوباً.

(١) هذا النظر الذى أبداه الشارح على قول المصنف — ينهار ؛ عند=

(وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا)[1]

يُحْذَفُ أيضاً عَامِلُ المَصْدَرِ وُجُوبًا ؛ إذا وقع تفصيلاً لِعَاقِبَةِ ما تَقَدَّمَه[2] ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ؛ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً) فمنًّا ، وفِدَاءً : مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجُوبًا[3] ، والتقدير — والله أعلم — فإمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا ، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، وهذا معنى قوله : « وَمَا لِتَفْصِيلٍ — إلى آخره » أى : يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوق للتفصيل ، حيث عَنَّ — أى : عَرَضَ .

* * *

= إعراب « زريق » منادى بحذف حرف النداء، وهو الظاهر ؛ لأنه لو كان فاعلا لجاء منوناً ؛ لأنه اسم رجل .

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « لتفصيل » متعلق بمحذوف صلة « كإما » متعلق بمحذوف نعت لتفصيل « منا » مفعول مطلق حذف عامله وجوباً « عامله » مبتدأ ثان ومضاف إليه « يحذف » الجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول « حيث » ظرف متعلق بيحذف « عنا » — أى عرض — فعل ماض وفاعله يعود إلى عامل والألف للاطلاق ، والجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها ، وقيل إن « ما » معطوفة على بدلا ؛ فهو مثال ثان للآتى بدلا من فعله ، وكذا ما بعده . وقوله : « عامله يحذف » — مبتدأ وخبر والجملة توكيد لما أفاده العطف على المثال . وليست « ما » مبتدأ خبرها ما بعدها ؛ لئلا يتوهم أن هذا قسيم للآتى بدلا من فعله ، مع أنه قسم منه ؛ فإن الآتى بدلا من فعله : إما واقع فى الطلب كندلا ، وإما واقع فى الخبر . وهذا الثانى : إما مسموع وقد مثل له ، وإما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة فقدمت — أو مكرراً ... إلخ .

(٢) أى لتفصيل وبيان الفائدة المترتبة على مضمون ما قبله والحاصلة بعده ؛ سواء كانت عاقبة طلب أو خبر . ويشترط أن يكون ما قبله جملة ، فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله ، نحو : لمحمد سفر ؛ فإما نجاح وإما إخفاق — بل يجوز الحذف والذكر . وعلى هذا فالشروط ثلاثة : تفصيل عاقبة ، وكونها عاقبة جملة ، وتقدم الجملة .

(٣) وقد ذكرا تفصيلا لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والإمساك عن القتل والأسر

(كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاُسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ)[1]

أى : كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً ؛ إذا نَابَ المصدرُ عن فعل استَنَد لِاُسْمِ عَين — أى : أُخْبِرَ به عنه ، وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً[2] ؛ فمثالُ المكررِ : زَيدٌ سَيْرًا سَيْرًا ، والتقدير : زيد يسير سيراً ؛ فحذف « يَسير » وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه . ومثالُ المحصورِ : مَا زَيدٌ إلاَّ سَيْراً ، وإنَّمَا زَيْدٌ سَيْرًا . والتقدير : ما زيدٌ إلا يسير سيراً — وإنما زيد يسير سيراً ، فحذف « يسير » وُجُوباً لما فى الحصرِ من التأكيد القائم مَقَامَ التكرير ؛ فإنْ لم يكرر ولَم يُحْصَرْ — لم يجب الحذفُ ، نحو : زَيْدٌ سَيْرًا ، التقدير : زيد يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت « يسير » وإن شئت صَرَّحْتَ به ، والله أعلم .

* * *

(وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا » وَالثَّانِ كَابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)[3]

(١) « كذا » خبر مقدم « مكرر » مبتدأ مؤخر « وذو حصر » معطوف على مكرر ومضاف إليه « ورد » الجملة نعت للمبتدأ وما عطف عليه ، وكان عليه أن يقول : ورداً نائبي فعل — واستندا ؛ لأن الجملة نعت للمكرر والمحصور ، ولكنه أفرد على معنى ما ذكر . « نائب فعل » حال من فاعل ورد مضاف إليه « لاسم عين » متعلق باستند .

(٢) وكذلك إذا كان معطوفاً عليه ، نحو : أنت أكلا وشرباً ، أو مستفهماً عنه ، نحو : أأنت سيراً ؟ ويشترط فى هذه كلها : أن يكون العامل فى المصدر خبراً لمبتدأ — أو لما أصله مبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين ، — أى اسم ذات مجسمة — فلا يراد به أمر معنوى ؛ كالعلم والفهم والنبل . وأن يكون الفعل مستمراً إلى وقت الكلام ؛ فإن لم يكن المصدر مكرراً ، ولا محصوراً ، ولا معطوفاً عليه ، ولا مستفهماً عنه — لم يجب إضمار عامله . ولو كان العامل خبراً عن اسم معنى — يتعين رفع المصدر على الخبرية ، نحو : إنما مسيرك سير السلحفاة .

(٣) « ومنه » خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « يدعونه » =

أى : من المصدر المحذوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً – ما يُسَمَّى : المُؤَكِّدَ لِنَفْسِهِ ، والمُؤَكِّدَ لِغَيْرِهِ . فالمؤكد لنفسه هو : الواقع بعد جملةٍ لاتحتملُ غَيْرَهُ ، نحو : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا – أى : اعترافاً ؛ فاعترافاً : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقديرُ : أعترف اعترافاً . ويسمى مؤكِّداً لنفسه ؛ لأنه مؤكد للجملة قبله – وهى نفس المَصْدَرِ – بمعنى أنها لا تحتمل سِوَاهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « فَالْمُبْتَدَا » – أى : فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكد لِغَيْرِه هو : الواقع بعد جُمْلَةٍ تحتملُه وتحتملُ غَيْرَهُ ؛ فتصير بذكره نَصًّا فيه ، نحو : أَنْتَ ابْنِي حَقًّا ، فَحَقًّا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : أَحُقُّهُ حَقًّا ، وَسُمِّيَ مؤكداً لِغَيْرِه ؛ لأن الجملة قبلَه تَصْلُح له ولغيره ؛ لأن قولك : أَنْتَ ابْنِي ؛ يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً – على معنى : أنت عندى فى الْحُنُوِّ بمنزلة ابْنِي ، فلما قال « حَقًّا » – صارت الجملة نَصًّا فى أن المراد البُنُوَّةُ حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نَصًّا ؛ فكان مؤكِّداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة المؤثِّر للمؤثَّرِ فيه[1] .

= فعل وفاعل ومفعول أول « مؤكداً » مفعول ثان ، والجملة صلة الموصول « لنفسه » متعلق بيدعو « أو غيره » معطوف على نفسه « فالمبتدأ » مبتدأ . « نحو » خبر مضاف إلى قول محذوف « له » خبر مقدم « على » متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر المستتر « ألف » مبتدأ مؤخر « عرفاً » مفعول مطلق والجملة فى محل جر بإضافة « نحو » « والثان » مبتدأ أول « كابنى » الكاف جارة لقول محذوف وابنى خبر مقدم « أنت » مبتدأ ثان مؤخر والجملة خبر الأول – أى والثانى كقولك أنت ابنى « حقاً » مفعول مطلق « صرفاً » نعت له .

(١) ومثل هذا قولك : لا أفعل كذا ألبتة ، فجملة لا أفعل كذا ؛ تحتمل استمرار النفى وانقطاعه ، فإذا قلت : ألبتة – رفعت احتمال الانقطاع . وألبتة : مصدر حذف عامله وجوباً ، والتاء للوحدة ؛ والكثير علم تجرده من أل ، وهمزته للوصل – لا للقطع كما قيل .

(كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَلِى بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)[1]

أى : كذلك يجب حذفُ عامل المصدرِ ؛ إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملة مُشْتَمِلَة على فاعل المصدر فى المعنى[2] نحو : لِزَيدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ — وَلَهُ بُكاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى ؛ فصَوْتَ حِمَارٍ : مصدر تشبيهى[3] وهو منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوبًا ، والتقدير : يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ ، وقبلهُ جملة — وهى : لِزَيد صَوْتٌ — وهى مشتملة على الفاعل فى المعنى ، وهو « زَيد » . وكذلك بُكَاءَ الثَّكْلِى — منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوباً ، والتقدير : يَبْكِى بُكَاءَ الثَّكْلَى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ — وَجَبَ الرَّفْعُ[4] نحو : صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ — وَبُكَاؤُهُ بكَاءُ الثَّكْلَى ، وكذا لو كان قبله جملة[5]

---

(١) « كذاك » خبر مقدم « ذو التشبيه » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال « جملة » مضاف إليه « كلى » خبر مقدم « بُكا » مبتدأ مؤخر ، وقصر للضرورة والجملة صفة لجملة — أى بعد جملة كائنة كهذه ، وذلك ليكون المثال مشيراً لباقى الشروط « بكاء » مفعول مطلق « ذات عضلة » مضاف إليه ، والعضلة : الداهية .

(٢) يشترط فى المفعول المطلق فى هذا الموضع : أن يكون مصدراً ، مشعراً بالحدوث ، مراداً به التشبيه . ويشترط فيما يتقدمه : أن يكون جملة ، وأن تشتمل هذه الجملة على فاعل المصدر المعنوى — وعلى معناه ، وألا يكون فيها ما يصلح للعمل فى المصدر . وهذه الشروط لوجوب حذف الناصب ، إذا نصب . ويجوز معها رفعه : على أنه بدل مما قبله — أو صفة له — أو خبر لمحذوف .

(٣) لأن معناه مثل صوت حمار ، وفى الجملة قبله معناه وفاعله .

(٤) على أنه خبر لما قبله .

(٥) أى يجب الرفع ، لكن لا على الخبرية ؛ بل على أنه بدل مما قبله — أو نعت بتقدير مثل . وكذلك يجب الرفع إذ علم المصدر نحو : له وجه وجه أسد ، أو لم يشعر بالحدوث نحو : له ذكاء ذكاء الفلاسفة ؛ لأن الذكاء من الملكات الراسخة لامن الأفعال المتجددة، أولم يكن للتشبيه نحو: لمحمد صوت =

ليست مشتملة على الفاعل فى المعنى ، نحو : هٰذَا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكْلَى — وهٰذَا صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ . ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهوم من تمثيله .

= صوت حسن ، أو لم يكن فى الجملة قبله معناه ، نحو : له صوت صوت حمار . أما إذا كان فى الجملة ما يصلح للعمل فيه ؛ كمحمد يتكلم كلام العلماء — فيتعين نصبه به .

(تنبيه) قال ابن هشام : مثل له صوت صوت حمار — قوله : « وهو أبو كبير الهذلى » يصف تأبط شراً بالضمور ، وأنه ملمج الخلق ، حتى إنه لو اضطجع لم تمس بطنه الأرض ، وإنما يمسها منكبه وحرف ساقه ، وهو مطوى كطى المحمل ، وهو علامة السيف :

ما إنْ يمسُّ الأرض إلاّ منكبٌ   منه وحرفُ الساقِ طَىَّ المَحْمِلِ

فقوله «طى» مفعول مطلق منصوب بمحذوف وجوباً، وتقديره: يطوى، وما قبله مشتمل على معناه؛ لأنه بمنزلة : له طى؛ قاله سيبويه» فالمراد بالاشتمال على المعنى : ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضاً — أو معناه فقط .

(فائدتان) (أ) من الأمثلة السماعية للمصدر النائب عن فعله :

ويح — وويس ، وتستعملان فى الترحم وإظهار الشفقة ، وويل — وويب ، وتستعملان فى الهلاك والعذاب . وهذه وأشباهها تعرب مفعولا مطلقاً ؛ إما لفعل مهمل من لفظها ، أو لفعل من معناها مثل : رحمه الله ويحاً — وأهلكه ويلا ، وقيل تعرب مفعولا به بتقدير : ألزمه الله ويحه — وويله . وإذا اقترنت بأل — جاز مع ذلك — رفعها على الابتداء ، تقول : الويح للمجاهدين — والويل للمستعمرين . فإذا خلت من أل والإضافة — جاز النصب والرفع على السواء .

(ب) وهنالك مصادر مسموعة بالنصب وعاملها محذوف وجوباً ؛ منها ما سمع بصيغة التثنية مع الإضافة نحو : لبيك — وسعديك — وحنانيك — ودواليك ... إلخ . ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافة نحو : سبحان الله — ومعاذ الله . ومنها ما هو ملازم للنصب من غير تثنية ولا إضافة نحو : سلاماً من الخونة — وكرامة ومسرة .

هذا : وقد قيل فى معنى تثنية « لبيك » وأشباهه : إنها تثنية حقيقية ؛ فمعنى « لبيك » و « سعديك » ، و « حنانيك » ... إلخ : تلبية موصولة بأخرى — ومساعدة تتلوها مساعدة — وحناناً مشفوعاً بمثله . وقيل : إن المراد مجرد التكثير . وكلا الرأيين مقبول . ومن الخير مراعاة ما يقتضيه المقام .

الأسئلة والتمرينات

١ — ما أنواع المفعول المطلق ؟ مثل لكل نوع بمثال ، وبين الفرق بينه وبين المصدر .

٢ — بماذا ينصب المفعول المطلق ؟ وما الذى يشترط فى ناصبه ؟ مثــل .

٣ — أذكر خمسة أنواع من التى تنوب عن المصدر عند حذفه ، وهات لكل مثالا .

٤ — إشرح قول ابن مالك :

وحذف عامل المؤكد امتنعْ   وفى سواه لدليلٍ متسِــعْ

٥ — بين موضع الاستشهاد فيما يأتى فى باب المفعول المطلق :

قال تعالى : (وتبتّل إليه تبتيلا . وكلم الله موسى تكليما . فاجلدوهم ثمانين جلدة) . يقال : قعد القرفصاء — ومشى القهقرى .

فصبراً فى مجالِ الموْتِ صبراً   فما نَيْلُ الخلــودِ بمُستطاعِ

أعبداً حلَّ فى شُعَبَى غريباً   أَلُؤمًا لا أبَا لك واغترابًا ؟

أَشوْقًا ولما يَمْضِ لى غيرليلةٍ   فكيف إذا خَبَّ المَطِىُّ بنا عشرا ؟

٦ — بين فيما يأتى : أنواع المفعول المطلق ، والمصدر ، والعامل ، ونوعه.

عجباً لبعض الناس ، إذا تحدث لا ينظر فيما يقول نظرة فاحصة ، ولا يهذبه التهذيب المطلوب ، بل يخبط خبط العشواء ، مع أن له مكانة مكانة القادة ؛ ولذلك سرعان ما يرجع القهقرى عن قوله ،ويندم ندامة الكسعى ، ولو أنه فكر بعض التفكير ، ولم يندفع ذلك الاندفاع — لأثنى عليه سامعوه ثناء مستطاباً ، وظفر كل الظفر بما يبغى ، وكان المتحدث اللبق حقاً . فانبذ يا أخى التسرع نبذ النواة ؛ فبعداً له وسحقاً ، وصبراً صبراً . وهذه نصيحتى لك صادقة فتمسك بها ، وكرامة ومسرة .

لأجهدَن ، فإما دفع واقعــة   تخشى ،وإما بلوغ السؤل والأمل

٧ — أعرب ما تحته خط فى البيت الآتى : وهو لقيس بن الملوح — المعروف بمجنون بنى عامر .

وقد يجمعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بعد ما   يظنَّانِ كلَّ الظَّنِّ أنْ لا تَلَاقِيَا

٨ — كون من إنشائك جملتين لكل من :

(أ) مفعول مطلق محذوف فاعله وجوباً .

(ب) مصدر مرادف لمصدر الفعل المذكور .

(ج) مفعول مطلق مبين للنوع .

المَفْعُولُ لَهُ[1]

(يُنْصَبُ مَفْعولاً لَهُ المَصْدَرُ، إنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً؛ كَجُدْ شُكْراً، وَدِنْ
وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ :وَقْتاً وَفَاعِلاً، وَإنْ شَرْطٌ فُقِدْ
فَاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ ؛ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)[2]

المفعولُ له : هو المصدرُ ، المُفْهِمُ علةً ، المُشاركُ لعامله؛ فى الوقت ، والفاعِلِ ، نحو : جُدْ شُكْراً ؛ فشكراً : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ لأَن المعنى جُدْ لأَجل الشكر ، ومُشَارك لعامله وهو « جُدْ » : فى الوقت ؛ لأَن زَمنَ الشكر هو زمنُ الجودِ ، وفى الفاعل ؛ لأَن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر .

وكذلك : ضَرَبْتُ ابْنِى تأْديباً ؛ فتأْديباً ؛: مصدر . وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ إذ يصح أن يقع فى جواب ، لِمَ فَعَلْتَ الضَّرْبَ ؟ . وهو مشارك لضربت ؛ فى الوقت ، والفاعل .

---

(١) يسمى كذلك المفعول لأجله ، ومن أجله ؛ وهو مصدر يدل على سبب الفعل الذى قبله — « أى على بيان علته » .

(٢) « مفعولا » حال من المصدر بعده « له » متعلق به « المصدر » نائب فاعل ينصب « إن » شرطية « أبان » فعل الشرط وفاعله يعود على المصدر « تعليلا » مفعوله « كجد » الكاف جارة لقول محذوف « شكراً » مفعول لأجله « ودن » فعل أمر من الدين — بفتح الدال — أى أقرض غيرك ، أو من الدين — بالكسر — بمعنى المجازاة . « وهو » مبتدأ « بما » اسم موصول متعلق بمتحد « يعمل فيه » الجملة صلة « متحد » خبر المبتدأ « وقتاً وفاعلا » تمييزان محولان عن الفاعل — أو منصوبان بنزع الخافض « شرط » نائب فاعل لمحذوف هو فعل الشرط ، يفسره ما بعده « فقد » ماض للمجهول والجملة مفسرة . « فاجرره بالحرف » الفاء للربط والجملة فى محل جزم جواب الشرط « وليس » اسمها يعود على الجر بالحرف ، وخبرها جملة « يمتنع » « مع الشروط » ظرف متعلق بيمتنع ومضاف إليه « كلزهد » جار ومجرور متعلق بقنع « ذا » اسم إشارة مبتدأ ، وخبره جملة « قنع » .

وحكمه جوازُ النصبِ[١] إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة — أعنى المصدرية ، وإبَانَةَ التعليلِ ، واتحادَه مع عامله فى الوقت والفاعل .

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط — تعين جَرُّهُ بحرف التعليل ؛ وهو اللام — أو « مِنْ » — أو « فى » — أو الباء ، فمثالُ ما عُدِمت فيه المصدريةُ قولك : جئتك للسمن[٢] ، ومثالُ ما لم يَتَّحد مع عامله فى الوقت ؛ جئتك اليوم للإكرام غداً[٣] ومثالُ ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل : جاء زيد لإكرام عمرو له . ولا يمتنع الجرّ بالحرف مع استكمال الشروط، نحو : هَذَا قَنِعَ لِزُهْدٍ . وزعم قوم : أنه لا يشترط فى نصبه إلا كَوْنُه مصدراً[٤] ، ولا يشترط اتحادُه مع عامله فى الوقت ولا فى الفاعل ؛ فجوزوا نصب « إكرام » فى المثالين السابقين ، والله أعلم .

* * *

(وَقَلَّ أَن يَصْحَبَها الْمُجَـرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فى مَصْحُوبِ «أَلْ» وَأَنْشَدُوا

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَـاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَـرُ الأَعْدَاءِ)[٥]

(١) أى بالعامل الذى قبله ؛ وقيل على تقدير حرف العلة ، فهو منصوب بنزع الخافض على الصحيح .

(٢) مثله قوله تعالى : (والأرض وضعها للأنام) ومثال ما فقد التعليل : عبدت الله عبادة ، ولا يجوز فى هذا ونحوه — الجر بحرف يفيد التعليل ، لأن الشيء لا يكون علة نفسه ، فهو مصدر مؤكد لعامله .

(٣) مثله قول امرىء القيس :

فجئتُ وقد نَضَتْ لنومٍ ثيابَها ... لدى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المتفضِّلِ

نضت : ألقت وخلعت ، وزمنه قبل زمن النوم . المتفضل : الذى يبقى فى ثوب واحد لينام فيه ، يريد أنه جاءها وقت خلوتها ونومها ؛ لينال منها ما يريد .

(٤) أجاز يونس كونه غير مصدر ، زاعماً أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، بنصب العبيد ، بمعنى : مهما يذكر شخص لأجل العبيد — فالمذكور ذو عبيد، فليس عنده شرط إلا العليَّة. وقال سيبويه: إن النصب لغة رديئة.

(٥) « قل » فعل ماض « أن يصحبها المجرد » أن ومدخولها فى تأويل مصدر فاعله ، والضمير فى يصحبها للحرف المذكور فى قوله: فاجرر بالحرف، وأنثه =

المفعولُ لَه المستكملُ للشروط المتقدمة ـ له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثانى : أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً . وكلُّها يجوز أن تُجَرّ بحرف التعليل ؛ لكن الأكثر فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللام والإضافةِ ـ النصبُ ، نحو : ضَرَبْتُ ابْنِى تأْدِيباً ، ويجوز جرُّهُ ؛ فتقول: ضَرَبْتُ ابنى لتأْدِيبٍ ، وزعم الْجُزُولى أنه لا يجوز جَرُّهُ[1] ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون . وما صَحِبَ الألفَ واللامَ ـ بعكس المجرد ؛ فالأكثر جَرُّه ـ ويجوز النصب ؛ فضربتُ ابنى للتأْدِيبِ ـ أَكثَرُ من ضربت ابنى التأْدِيبَ ، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف :

١٦٣ ـ * لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ * البيت

فالجبنَ مفعولُه له ، أى : لا أَقعد لأَجل الجبن ، ومثلُه قولُه :

١٦٤ ـ فَلَيْتَ لِى بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانا

= لتأويله بالكلمة « والعكس » مبتدأ « فى مصحوب أل » خبر ومضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل والضمير للنحاة . « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « زمر الأعداء » فاعل توالت ومضاف إليه .

(١) رد بقول الشاعر العربى .

مَنْ أَمَّكُمْ لرغبةٍ فيكم جُبِــر ... ومَنْ تكُونوا نَاصِرِيهِ ينتصِرْ

١٦٣ ـ رجز لم يعرف قائله ، وعجزه : * ولو توالتْ زمُر الأعداء *

اللغة والإعراب : الهيجاء : الحرب ، وهى تقصر وتمد . توالت : تتابعت وتكاثرت . زمر : جماعات ـ جمع زمرة (والمعنى) لا أتوانى عن اقتحام المعارك والحروب خوفاً وفزعاً ، ولو تكاثرت جموع الأعداء ، وأتى بعضها تلو البعض (والشاهد) فى « الجبن » حيث قرن باللام ونصب على قلة .

١٦٤ ـ هو لقُريط بن أنيف ، شاعر إسلامى من بنى العنبر ـ من قصيدة مطلعها :

لو كنتُ من مازنٍ لم تَسْتَبِحْ إبِلى ... بَنُو اللقِيطةِ من ذُهل بن شَيْبَانَا

اللغة والإعراب: شنوا : فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ـ من الشن وهو=

وأما المضاف فيجوز فيه الأمْرَانِ : النصبُ ، والجرُّ — على السواء ؛ فتقول: ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ — ولتأدِيبِهِ. وهذا قد يُفْهَمُ من كلام المصنف ؛ لأنه لمّا ذكر أنه يقل جَرُّ المجردِ، ونصبُ المصاحِبِ للألف واللام — عُلِم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قولُه تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ، ومنه قوله :

١٦٥— وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

= التفريق . الإغارة : الهجوم على العدو . « فليت » حرف تمن ونصب « لى » خبرها مقدم « بهم » متعلق بمحذوف حال من قوماً ، والباء للبدل — أى بدلهم « قوماً » اسم ليت « إذا ركبوا » شرط وفعله « شنوا » جواب الشرط « الإغارة » مفعول لأجله « فرساناً » حال من الواو فى شنوا « وركبانا » معطوف عليه .
(والمعنى) أتمنى بدل قومى قوماً آخرين ؛ من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب — تفرقوا للهجوم على الأعداء ، والإيقاع بهم من جميع الجهات ، ما بين فارس وراكب . يريد الشاعر : استنهاض قومه وبث الحمية فيهم .

(والشاهد)، فى « الإغارة » حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع اقترانه بأل . وفى هذا البيت : رد على الجرمى الذى يزعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، ودعواه أن « أل » فى الإغارة زائدة لا معرفة — واهية .

١٦٥ — هو لحاتم الطائى ، من قصيدة فى التمدح بالجود والكرم .

اللغة والإعراب : عوراء : هى الكلمة القبيحة ، وكل ما يستحى منه — فهو عورة . ادخاره : استبقاء لمودته . أعرض : أصفح . « عوراء » مفعول أغفر « الكريم » مضاف إليه « ادخاره » مفعول لأجله مضاف إلى الضمير « تكرماً » مفعول لأجله (والمعنى) إذا بدت من كريم كلمة قبيحة — سترتها وأبقيت على مودته ؛ لكرمه وادخاره ليوم يحتاج إليه فيه ، وأصفح عن ذم اللئيم ومؤاخذته : تكريماً لنفسى عنه . (والشاهد) فى « ادخاره » حيث وقع مفعولا لأجله وهو مضاف ، ونصبه وجره سواء ، وفيه شاهد آخر وهو : « تكرما » فقد نصب مفعولا لأجله وهو نكرة غير معرف بأل ولا بالإضافة . ومما تقدم تبين أن المفعول لأجله يكون نكرة ويكون معرفة .

(تنبيهات) «أ» فى حالة الجر لا يعرب — اصطلاحاً — مفعولا لأجله ، بل الجار والمجرور متعلق بما قبله . «ب» يجوز حذفه للدليل كقوله تعالى : (يبين الله لكم أن تضلوا) — أى كراهة ضلالكم ، وكذلك حذف عامله ، نحو : بعداً عن الضوضاء — جواباً لمن سألك : لم هجرت المدينة ؟

«جـ» يجوز تقديمه على عامله ، نحو : طلباً للنزهة ذهبت إلى الحديقة .

الأمـــثلة والتمريـــنات

١ — ما الشروط اللازمة لنصب المفعول لأجله ؟ ومتى يجب جره باللام ؟ مثل .

٢ — أذكر الأحوال التى تتوارد على المفعول لأجله ، وحكم كل حالة — مع التمثيل .

٣ — بين وجه الاستشهاد بما يأتى فى هذا الباب :

قال تعالى : (ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله . أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل . ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق — من إملاق . لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف . هو الذى يريكم البرق خوفاً وطمعاً) .

وإنِّى لتعرونى لذكراكِ هزةٌ كماانتفض العُصفورُبَلَّلهُ القَطْرُ

٤ — بين فيما يأتى : المفعول لأجله ، وحكمه : من حيث النصب أو الجر ، أو جواز الأمرين. العامل الذكى هو من يجدّ للوصول إلى أنبل الغايات ، ولا ينى عن طلب العلا خوفاً من العقبات ، ولا يترك صغيرة ولا كبيرة استهانة بما وراء ذلك من المعلومات ، بل يتعمق البحث لمعرفة كل ما يستطيع ، تمريناً لفكره ، وجرياً وراء الكشف عما لا يعرف ، ولا يقعد عن ذلك حياء من أحد أو مخافة الإخفاق ، أو للرغبة فى الاستكانة ، فالحياة جهاد . ومن قصر فى يومه كسلا بكى فى غده ندماً .

٥ — أعرب البيت الأول فيما يأتى ، وما تحته خط فى الآخرين :

كَريمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فضلَ حيائهِ ويَدْنُو وأَطرافُ الرِّماحِ دَوَانى

لاتأْمن الأُنْثَى حياتَكَ إنهـــا كالأُفعوانِ يُراع منه الأَنْيَبُ

واخْتَرْ قرينكَ واصطَفِيه تفاخراً إنَّ القَرِينَ إلى المقارن يُنْسَبُ

المَفْعُولُ فيه ، وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفاً

(الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْمَكَانٌ، ضُمِّنَا «فى» بِاطِّرَادٍ، كَهُنَا أَمْكُثْ أَزْمُنَا)(١)

عَرَّف المصنفُ الظرفَ بأنه: زمان أو مكان ضُمِّنَ معنى «فى»(٢) باطِّراد ،نحو: أَمْكُثْ هُنَا أَزْمُنَا ؛ فهنا : ظرف مكان ، وأزمنا : ظرف زمان ، وكلٌّ منهما تضمن معنى «فى» : لأن المعنى : أمكث فى هذا الوضع — فى أَزْمُنٍ .

واحترز بقوله : « ضمن معنى فى » مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو أوالمكان معنى «فى» ؛كما إذا جُعل اسْمُ الزمان أو المكانِ — مبتدأ ، أو خبراً ، نحو : يَوْمُ الجمعة يَوْمٌ مُبَارك — وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبَارك — والدارُ لزيد ؛ فإنه لايسمى ظرفاً والحالةُ هذه . وكذلك ماوقع منهما مجروراً ، نحو : سِرْتُ فى يوم الجمعة — وجلستُ فى الدَّارِ . على أنَّ فى هذا ونحوه — خلافاً فى تسميته ظرفاً فى الاصطلاح . وكذلك مانُصِبَ منهما مفعولا به ، نحو : بنيت الدارَ — وشهدتُ يَوْمَ الْجَمَلِ(٣) .

واحترز بقوله : « باطِّرَادٍ » من نحو : دَخَلْتُ الْبيْتَ — وسكنتُ الدَّارَ — وذهبتُ الشَّأمَ ؛ فإن كل واحد من « البيت ، والدار ، والشَّأم » — متضمن

---

(١) «الظرف وقت» مبتدأ وخبر « أو مكان » عطف على وقت «ضمنا» فعل وألف الاثنين نائب فاعل وهو المفعول الأول والجملة نعت لهما « فى » مفعول ثان قصد لفظه « باطراد » متعلق بضمنا « كهنا » الكاف جارة لقول محذوف وهنا ظرف مكان متعلق بامكث « أزمنا » ظرف زمان متعلق به أيضاً . وهو جمع زمن وقد جمع — مع أن الزمن يطلق على القليل والكثير ؛ لأنه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت .

(٢) المراد بتضمن معناها : أن يشير إليها وتكون فى قوة المقدرة وإن لم يصح التصريح بها — كما فى الظروف التى لا تتصرف ؛ كعند .

(٣) يوم الجمل : كانت فيه موقعة بين على وعائشة رضى الله عنهما فى ربيع الآخر سنة ٣٦ هـ . وفيها عقر الجمل الذى كانت تركبه عائشة وأعادها علىّ إلى المدينة مكرمة .

معنى « فى » ، ولكن تَضَمُّنه معنى «فى» – ليس مُطَّرِداً ؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصَّة لايجوز حَذْفُ « فى » معها[1] ؛ فليس « البيت ، والدار ، والشأم» فى المُثُلِ – منصوبةً على الظرفية ، وإنما هى منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، لأن الظرف هو : ماتضمن معنى « فى » باطِّرَادٍ ، وهذه متضمنة معنى « فى » – لا باطرادٍ[2] .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثةُ ونحوُها – منصوبةً على التشبيه بالمفعول به – لم تكن متضمنةً معنى «فى» لأن المفعولَ به غيرُ متضمنٍ معنى « فى » ؛ فكذلك ماشُبِّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطِّرَادٍ » ليخرجها ؛ فإنها خَرجت بقوله : « ماضمن معنى فى» ، والله تعالى أعلم .

* * *

(فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ: مُظْهَرا كَانَ ، وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَــدَّرَا)[3]

حُكْمُ ماتَضَمَّنَ معنى « فى » من أسماء الزمان والمكان – النصبُ ، والناصبُ له ماوقع فيه – وهو المَصْدَرُ ، نحو : عجبت من ضَرْبِكَ زيداً يوم الجمعة

---

(١) لا يقبل النصب على الظرفية من المكان – إلا المبهم الصالح لكل بقعة ، كمكان وجهة وناحية إلخ كما سيأتى .

(٢) المراد بالاطراد : أن تتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه فى المعنى للحرف . ولا شك أنه لا يصح أن تقول : صليت الدار – ولا نمت البيت . وذكره ذهبت الشام – فيه نظر ؛ لأنه على معنى « إلى » لا « فى » ؛ فهو منصوب على نزع الخافض توسعاً . وكذلك توجهت مكة .

(٣) « فيه » متعلق بالواقع «مظهراً» خبر كان مقدم ، واسمها يعود على الواقع فيه « وإلا » إن شرطية ولا نافية وفعل الشرط محذوف – أى وإلا يظهر « فانوه » جواب الشرط « مقدراً » حال من الهاء فى انوه .

عند الأمير ، أو الفعلُ ، نحو : ضَرَبْتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمام الأميرِ ، أو الوَصْفُ ، نحو : أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عِنْدَكَ . وظاهرُ كلام المصنف أنه لاينصبه إلا الواقعُ فيه فقط – وهو المصدر ، وليس كذلك ؛ بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف[1]

والناصبُ له : إما مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ جوازاً ، نحو أن يقال : مَتَى جِئْتَ ؟ فتقول : يَوْمَ الجمعةِ – وكَمْ سِرْتَ ؟ فتقول : فَرْسَخَيْنِ ، والتقدير : جئت يوم الجمعة – وسرت فرسخين . أو وجوباً، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : مررت برَجُلٍ عِنْدَكَ . أو صلة ، نحو: جاء الذى عندك ، أو حالا ، نحو : مررت بزَيْدٍ عِنْدَكَ ، أو خبراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ –وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ ، فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ – فى غير الصلة: « اسْتَقَرَّ » أو « مستقر » ، وفى الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لاتكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة[2] ، والله أعلم .

* * *

---

(١) الذى يقع فى الظرف هو الحدث لا المصدر ؛ لأنه لفظ فالتعبير بالمصدر فيه تسامح ، وعلى ذلك يدخل غير المصدر – من الفعل واسم الفاعل والوصف ؛ لأن المصدر وإن كان يدل على الحدث بدلالة المطابقة لأن كل ، معناه الحدث – فإن هذه تدل عليه بالتضمن ؛ لأن معناها الحدث والزمان . وبهذا يندفع اعتراض الشارح . والمراد بالواقع : ما شأنه أن يقع ؛ فدخل نحو : ما صمت اليوم .

(٢) بقى من مواضع وجوب حذف العامل : أن يكون الظرف مشغولا عنه كيوم الخميس صمت فيه ؛ فلا يجوز إظهار العامل؛ لأن المتأخر عوض=

(وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى)[1]

يعنى أن اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفية : مُبْهَماً كان ، نحو سِرْتُ لحظةً — وساعةً ، أو مُختصاً[2] ؛ إما بإضافةٍ ، نحو : سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ ، أو بوصفٍ نحو : سرْتُ يَوْماً طَوِيلاً ، أو بعددٍ ، نحو : سِرْتُ يَوْمَيْنِ .

وأما اسمُ المكان فلايقبلُ النصبَ منه إلا نوعان : أَحدهما المبهم ،

= عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه — أو يكون الكلام مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم : حينئذ الآن — وهو مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده — أى كان ذلك الأمر حينئذ واسمع الآن ، فناصب « حين » عامل وناصب الآن عامل آخر ، لأنهما من جملتين لامن جملة واحدة ، والقصد منه نهى المتكلم عن ذكر ما يقول ، وأمره بالاستماع إلى جديد . ويسمى الظرف الذى ذكر عامله — أو حذف جوازاً لوجود قرينة : « الظرف اللغو » . أما الذى حذف عامله وجوباً فيسمى : « الظرف المستقر » .

(١) « وكل وقت قابل » مبتدأ ومضاف إليه وخبر « ذاك » مفعول قابل لأنه إسم فاعل وفاعله مستتر فيه والكاف حرف خطاب « وما » نافية « يقبله » مضارع والهاء مفعوله وهى عائدة على النصب المفهوم من الفعل « المكان » فاعل يقبل « إلا » أداة استثناء تدل على الحصر « مبهماً » حال من المكان « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « الجهات » مضاف إليه « والمقادير » معطوف عليه « وما » إسم موصول معطوف على الجهات « صيغ من الفعل » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما « كمرمى » خبر لمبتدأ محذوف « من رمى » متعلق بمحذوف حال من مرمى . والتقدير : وذلك كمرمى حال كونه مشتقاً من مصدر رمى .

(٢) المبهم : ما دل على زمن غير مقدر ، والمختص ما دل على مقدر . وعلى هذا ينبغى أن يراد بلحظة وساعة فى كلام الشارح — مطلق زمن ، لا اللحظة المقدرة بطرفة العين ، والساعة المقدرة كذلك — وإلا كانا من المختص .

والثانى ماصيغ من المصدر بشرطه الذى سنذكره[1] ، والمبهم : كالجهات السِّتّ نحو : فوق — وتحت — ويَمِينَ — وشِمَالَ — وأمام — وخَلْفَ ، ونحو هذا : كالمقادير ، نحو : غَلْوَة — ومِيلٍ — وفَرْسَخٍ — وبَرِيد[2] . تقول : جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وسِرْتُ غَلْوَةً ، فتنصبهما على الظرفية .

وأما ماصيغَ من المصدر ، نحو : مَجْلِسَ زَيْدٍ — ومَقْعَدَهُ ؛ فَشَرْطُ نَصْبِهِ — قياساً — أن يكون عامله من لفظه ، نحو : قَعَدْتُ مَقْعَدَ زيدٍ — وجلستُ مَجْلِسَ عمرٍو . فلو كان عامله من غير لفظه — تعين جَرُّه بفى ، نحو : جلستُ فى مَرْمَى زيدٍ ؛ فلا تقول : جلست مرمى زيد — إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مِنِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ[3] ، وَمَزْجَرَ الْكَلْبِ »[4]

---

(١) ذلك لأن الفعل يدل على المكان بطريق الالتزام ، باعتبار أن كل حدث يقع فى الخارج لابد أن يقع فى مكان ما ؛ لأن الحوادث والأماكن : مقترنان متلازمان دائماً فضعف عن نصب جميع أسماء المكان ، واقتصر عمله على المبهم منها ؛ لكونه دالا عليه من بعض الوجوه — وهو الالتزام ، وعلى الاسم المأخوذ من مادته ؛ لأنه بالنظر إلى مادته قوى فى الدلالة عليه حينئذ . أما دلالة الفعل على الزمان فبأصل الوضع ، ولهذا قوى على نصب الزمان بنوعيه : المبهم والمختص . والمبهم من المكان : مالا تعرف حقيقته بنفسه — بل بما يضاف إليه . والمختص بخلافه ، وعرفه بعضهم بأنه ما ليس له صورة ولا حدود محصورة — أى ليس له شكل مخصوص ، ولا نهاية مضبوطة من جوانبه ونواحيه .

(٢) الغلوة : مائة باع ، وقيل ثلثمائة ذراع . والميل : عشر غلوات والفرسخ : ثلاثة أميال . والبريد : أربعة فراسخ . هذا : وقد استثنى بعضهم من المبهم : جانب — وما فى معناه : كجهة — ووجه — وكنف — وخارج — وداخل — وجوف — وظاهر — وباطن ، فلا ينتصب شىء منها على الظرفية ، بل يجب التصريح معها بالحرف .

(٣) أى قريب منى ؛ كقرب مكان قعود القابلة — من المرأة عند الولادة .

(٤) أى فى مكان بعيد عنى ؛ كبعد مكان زجر الكلب — من زاجره ؛ يريد الذم .

ومَنَاطَ الثريَّا »[1] أى : كائن مَقْعَد القابِلَةِ — ومَزْجَرَ الْكَلْبُ — وَمنَاطَ الثريَّا ، والقياس : هو مِنِّى ، فى مَقْعد القابلة — وفى مَزْجَرِ الكلب — وفى مناطِ الثريا . ولكن نُصِبَ شذوذاً . ولايقاس عليه ، خلافاً للكسائى ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فى أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ)[2]

أى : وشرطُ كونِ نصبِ ما اشْتُقَّ من المصدر مَقيساً — أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه فى أَصله ، أى : أن ينتصب بما يُجَامعه فى الاشتقاق من أَصْلٍ واحد، كمجَامعة « جلست » بمَجْلس — فى الاشتقاق من الجلوس ؛ فأَصلُهُمَا واحدٌ ، وهو الْجُلُوس .

وظاهرُ كلام المصنف : أن المقادير وما صِيغَ من المصدر — مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة ؛ لأنها — وإن كانت معلومةَ المقدارِ — فهى مجهولة الصفة[3] . وذهب الأُستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة ؛ لأنها مَعْلُومَة المقدار . وأما ماصِيغَ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : جلست مجلساً ، ومختصًّا ، نحو : جلست مجلس زيد .

---

(١) أى هو فى مكان بعيد عنى ؛ كبعد مكان نوط الثريا — أى تعلقها — من الناظر إليها ؛ يقال : ناطه نوطاً — علقه . وهذا من باب المدح ، يريد أنه لا يدركه فى الشرف ورفعة القدر — كما لا يدرك مكان الثريا .

(٢) « وشرط » مبتدأ « كون » مضاف إليه « ذا » مضاف إليه اسم الكون ، وهو إشارة إلى المأخوذ من مصدر الفعل « مقيساً » خبر الكون باعتبار النقص « أن يقع » فى تأويل مصدر خبر المبتدأ ، وفاعل يقع يعود إلى ذا « ظرفاً » حال من فاعل يقع « لما » متعلق بظرفاً — أو بمحذوف صفة له « فى أصله معه » جار ومجرور وظرف متعلقان باجتمع ، وجملة « اجتمع » ، صلة ما .

(٣) أى لأن محلها غير معين .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً : أن « مَرْمى » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر — لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ماله أقطار تحويه — لاينتصب ظرفاً ، فاعلم أنه سُمع نصبُ كلِّ مكانٍ مختص مع « دخل — وسكن »[1] ، ونصب « الشأم » مع « ذهب »[2] ، نحو : دخلت البيتَ — وسكنت الدار — وذهبْتُ الشأمَ . واختلف الناسُ في ذلك ؛ فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبةٌ على إسقاط حرف الجر ، والأصلُ : دخلت في الدار ؛ فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ، نحو : مررت زيداً . وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به[3] .

* * *

(وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ)[4]

---

(١) وكذلك مع نزل — كما يقول الرضى .

(٢) وكذلك نصب مكة مع توجه .

(٣) وذلك إجراء للفعل القاصر مجرى الفعل المتعدى . وهنالك قول رابع وهو : أنها مفعول به حقيقة ؛ لأن دخل ونحوه يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل .

(٤) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « يرى » نائب الفاعل يعود إلى « ما » وهو المفعول الأول « ظرفاً » المفعول الثانى ، والجملة صلة « وغير ظرف » معطوف على ظرفاً ومضاف إليه « فذاك ذو تصرف » مبتدأ وخبر ومضاف إليه والجملة خبر « ما » ، وزيدت الفاء فى جملة الخبر ؛ لأن المبتدأ الموصول يشبه الشرط فى العموم . « وغير ذى التصرف » مبتدأ ومضاف إليه « الذى » خبر المبتدأ « لزم » الجملة صلة « ظرفية » مفعول لزم « أو شبهها » معطوف على مفعول فعل محذوف تقديره : أو لزم ظرفية أوشبهها والمعنى أن غير المتصرف قسمان : ما يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وما يلزمها أو شبهها . وكلام المتن لا يفيد ذلك إلا بهذا التقدير . ولهذا لا يجوز عطف « أو شبهها » على ظرفية « من الكلم » متعلق بشبهها أو بلزم — أو بمحذوف حال من «غير ذى التصرف» .

ينقسم اسم الزمانِ واسمُ المكانِ إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرفُ من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ؛ كيوم — ومكان ؛ فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً ، نحو : سِرْتُ يوماً — وجلستُ مكاناً ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مبارك — ومكانُكَ حَسَنٌ ، وفاعلا ، نحو : جاء يومُ الجمعة — وارتفع مكانُكَ.

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أردْتَهُ من يومٍ بعينه ؛ فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : (إلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) ، و « فوق » نحو : جَلَسْت فَوْقَ الدارِ ، فكل واحد من سحر ، وفوق — لا يكون إلا ظرفاً[1] .

والذى لزم الظرفية أو شبهها : عِنْدَ — وَلَدُنْ . والمراد بشبه الظرفية : أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بمِنْ ، نحو : خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ . ولا تُجَرُّ « عند » إلا بِمِنْ ؛ فلا يقال خَرَجْت إلى عنده ،

---

(١) هذا صحيح بالنسبة لسحر المقصود به معين ؛ أما « فوق » فالصواب أنه مما يلزم الظرفية — أو شبهها وهو الجر بمن ، لقوله تعالى : (فخر عليهم السقف من فوقهم) . ومن الظروف التى لا تفارق النصب على الظرفية : « قط » و « عوض » — ظرفين للزمان ؛ أولهما لاستغراق الماضى — وثانيهما للمستقبل مثل أبداً . ولا يستعملان إلا بعد نفى أو شبهه . و « قط » مشتقة من قططت الشيء — إذا قطعته ، و « عوض » — مشتقة من العوض . وسمى الزمان « عوض » ؛ لأن كل جزء منه يخلف ما قبله — فكأنه عوض عنه . « وقط » مبنية على الضم . أما « عوض » فتبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضف ، فإن أضيفت أعربت . ومن الظروف أيضاً : « بينا » — وبينما » ، والظروف المركبة ؛ مثل « صباح مساء » . وبين — بين ؛ تقول : أزورك صباح مساء — ومكانتك عندنا بين بين ومنها « مذ » و « منذ » إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على السكون أو الضم . ومنها « بدل » إذا استعملته بمعنى مكان ، تقول : خذ هذا بدل ذاك — أى مكانه .

وقولُ العامةِ : خَرَجْتُ إلى عنده – خطأ[١] .

* * *

(وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ)[٢]

ينوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلا ، كقولك : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ – أى : مكانَ قُرْبِ زيدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » ، وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فأُعرِب بإعرابه – وهو النَّصْبُ على الظرفية . ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول : آتيك جُلُوس زَيدٍ – تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ ، نحو : آتِيكَ طُلُوعَ الشمس، وَقُدُومَ الحاجِّ ، وخُرُوجَ زيدٍ . والأَصلُ : وَقْتَ طلوع الشمس – ووَقْتَ قدوم الحاج – ووَقْتَ خروج زيد ؛ فحذف المضاف . وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ فى كل مصدر[٣] .

---

(١) سمع عن العرب : حتى متى – وإلى أين – وإلى متى ، فيقتصر فيه على السماع لشذوذه . ولا يجوز القياس على شىء من ذلك .

(٢) « مصدر » فاعل ينوب « فى ظرف الزمان » متعلق بيكثر ومضاف إليه « يكثر » الجملة خبر المبتدأ وهو ذاك .

(٣) وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فتقوم مقامه ، نحو : لا آتية الفرقدين – أى مدة بقائهما ، ولا أكلمه القارظين – أى مدة غيبة القارظين ، فكلا الفرقدين ، والقارظين منصوب على الزمان لنيابته عنه – وليس بمصدر . والقارظ : جانى القرظ وهو ما يدبغ به ، وهو مثل يضرب لما لا يكون أبداً . وأصله أن قارظين من عنزة خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما فضرب برجوعهما المثل . وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو جلست قرب زيد – أى مكان قربه . ومما ينوب عن الظرف زمانياً كان أو مكانياً :

(أ) ما يفيد كلية أحدهما أو جزئيته ؛ ككل – وجميع وبعض – ونصف ، تقول : سرت كل اليوم أو جميعه أو نصفه . وكل الفرسخ – أو جميعه أو بعضه – أو نصفه .

(ب) وما كان صفة لأحدهما ، كجلست طويلا شرقى الدار . =

(جـ) وأسماء العدد المميزة بهما، تقول: سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً .

(د) وألفاظ مسموعة توسعوا فيها ، فنصبوها على الظرف مجازاً ؛ لتضمنها معنى « فى » نحو : أحقاً أنك ذاهب ، « فأحقاً » منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم و « أنك ذاهب » فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والأصل : أفى حق . وقد نطقوا بفى فى قول الشاعر :

أَفِى الحقِّ أَنِّى مُغْرَمٌ بكِ هائم … وأنكِ لا خَلٌّ هواكِ ولا خمرُ ؟

ويجوز أن يعرب « حقاً » مفعولا مطلقاً لفعل محذوف تقديره : « حقَّ » بمعنى ثبت والمصدر المنسبك فاعله . ومثل أحقاً : غير شك — أو ظناً منى — أنك قائم .

(فائدة) تردد على الألسنة وفى بعض المراجع : أن كلمة « شهر » لا تضاف إلا إلى « رمضان » « والربيعين » . والحق أنه لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى، ولامانع أيضاً من ترك إضافتها إلى رمضان، والربيعين وغيرها.

الأسئلة والتمرينات

١ — ما الذى ينصب المفعول فيه ؟ وما حكم هذا الناصب ؟ من حيث الذكر والحذف .

٢ — اذكر الأسماء التى تستعمل استعمال الظروف وليست بظروف، ومثل لها.

٣ — ما الذى ينصب من أسماء المكان على الظرفية ؟ علل لما تقول .

٤ — ما الفرق بين الظروف المتصرفة وغير المتصرفة ؟ اذكر طائفة من غير المتصرفة .

٥ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى هذا الباب :

قال تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالته . وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع . وترغبون أن تنكحوهن . يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار . فول وجهك شطر المسجد الحرام . وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها . إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) .

أَحقًّا عبادَ اللهِ أَنْ لستُ صادراً … ولا وارداً إلاَّ عَلَىَّ رَقِيبُ ؟

٦ — وضح فيما يأتى : ظروف الزمان والمكان ؛ مبهمها ؛ ومختصها ؛ المتصرف منها وغير المتصرف . العامل وحكمه : من حيث الذكر والحذف ، ما ينصب على الظرفية وليس بظرف .

=

المَفْعُولُ مَعَهُ(١)

(يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فى نَحْوِ «سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النَّصْبُ، لا بِالْوَاوِ فى الْقَوْلِ الأَحَقّ)(٢)

المفعول معه هو : الاسمُ ، المنتصبُ ، بعد واوٍ بمعنَى مَعَ . والناصبُ له ما تقدمه : من الفعل وشبهِهِ(٣) ، فمثالُ الفعل : سِيرِى والطريقَ

= أخى المواطن : اعمل ما استطعت صباح مساء — فيما يعود عليك وعلى وطنك بالخير ، واستيقظ مبكراً ، وإذا تعبت فاسترح قليلا ، ونم ظهراً بعض الوقت ولا سيما زمن الصيف ، ولا تتأخر عن النوم مساء ، ولا تأمن الدهر وصروفه ، فإنه يدور يميناً وشمالا ، فبينما هو يبتسم لك — إذا هو يكشر لك عن أنيابه أحياناً ، ويكلفك فوق مقدورك . لقد سهرت برهة ليلة الجمعة وقت فراغى من العمل ، وكنت مسروراً وأنا أرقب الهلال بين السحاب ، وذهبت بى الأفكار كل مذهب ، وكان الأمل الباسم منى مرأى العين ، ونمت الليل هادئاً ، فلما أصبح الصباح دهمتنى الهموم من كل جانب ، فجلست طويلا أفكر ، وأنشدت ساعتئذ :

إن الزَّمانَ الذى ليلاً سَعِدْتُ به قد كادَ فى وَضَحِ الأَحداثِ يُبْكِينَا

(١) عرفه ابن هشام بقوله : هو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع ، تالية لجملة ذات فعل — أو اسم فيه معناه وحروفه . وهذه الواو تدل نصاً على اقتران الاسم الذى بعدها بآخر قبلها فى زمن حصول الحدث .

(٢) « تالى » نائب فاعل ينصب « الواو » مضاف إليه « مفعولا » حال من تالى « معه » متعلق بمفعولا « فى نحو » خبر لمبتدأ محذوف « سيرى » فعل أمر وياء المخاطبة فاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة نحو : « والطريق » الواو بمعنى مع « الطريق » مفعول معه « مسرعة » حال من ياء المخاطبة . « بما » خبر مقدم « من الفعل » متعلق بسبق بعد « وشبهه » معطوف على الفعل « سبق » فعل ماض فاعله يعود على « ما » والجملة صلة ما « ذا » مبتدأ مؤخر « النصب » بدل أو عطف بيان أو نعت لذا « لا » عاطفة « بالواو » معطوف على « بما » « فى القول » متعلق بالنصب ، و « فى » بمعنى على « الأحق » نعت للقول .

(٣) أى ما يشبهه فى العمل ، بشرط أن يكون مما ينصب المفعول به ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، واسم الفعل ؛ وبهذا تخرج الصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وكل مالا يعمل .

مسرعة — أى : سِيرِى مع الطريق ؛ فالطريقَ منصوبٌ بسِيرِى . ومثالُ شِبْهِ الفعلِ : زيد سائرٌ والطريق — وأعجبنى سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ ؛ فالطريق : منصوبٌ بسائر — وسيرك .

وَزَعَمَ قومٌ أن الناصب للمفعول معه — الواوُ ، وهو غيرُ صحيح ؛ لأن كل حرف اخْتَصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه — لم يعمل إلا الجرَّ ، كحروف الجر ، وإنما قيل : « ولم يكن كالجزء منه » — احترازاً من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً : لكونها كالجزء منه ، بدليل تَخَطِّى العامل لها ، نحو — مررت بالْغُلَامِ .

وَيُستفاد من قول المصنف : « فى نحو سِيرى والطريقَ مسرعَةً » — أن المفعول معه مَقِيسٌ فيما كان مثلَ ذلك ، وهو : كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمَّه فعلٌ أو شبهه[1] ، وهذا هو الصحيح من قول النحويين

وكذلك يفهم من قوله : « بما من الفعل وشبهه سبق » — أن عامله لا بُد أن يتقدَّمَ عليه ؛ فلا تقول : والنيلَ سِرْتُ ، وهذا باتفاق . أمَّا تَقَدُّمه على مصاحبه نحو : سار والنيلَ زيدٌ — ففيه خلاف[2] ، والصحيحُ مَنْعُه .

* * *

(١) أى ويكون فيه الاسم الواقع بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبلها من حيث المعنى .

(٢) جواز ابن جنى : تقديم المفعول معه على مصاحبه ، محتجاً بوروده فى الشعر العربى ، كقول يزيد بن الحكم الثقفى يهجو ابن عمه :

جمعتَ وفحشاً غيبةً ونميمـــةً ثلاثُ خصالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوِى

زاعماً أن الواو فى « وفحشاً » للمعية ، والاسم بعدها مفعول معه . والحق أن الواو للعطف وما بعدها مفعول به ؛ وقد تقدمت هى ومعطوفها للضرورة . وكذلك لا يجوز أن يتوسط بين عامله وبين الاسم المشارك له ، فلا يقال فى — مشى محمد والحديقة — والحديقة مشى محمد — ولا مشى والحديقة محمد .

(وَبَعْدَ « مَا » ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبْ
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ)[1]

حَقُّ المفعول معه أن يسبقَه فعلٌ أو شبهُهُ ، كما تقدَّمَ تمثيلُه وسُمع من كَلَامِ العرب نَصْبُه بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين ، من غير أن يُلْفَظَ بفعل ، نحو : ما أنت وزيداً — وكيف أنت وقَصْعَةً من ثَريدٍ ؛ فخرَّجَهُ النحويون على أنه منصوب بفعل مضمرٍ مشتقٍّ من الكَوْن[2] ، والتقديرُ : ما تكون وزيداً — وكيف تكون وقصعةً من ثريدٍ ؛ فزيداً وقصعةً : منصوبان بـ « تكون » المضمرة[3] .

* *

(وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّ . وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ)[4]

الاسم الواقعُ بعد هذه الواو ؛ إما أن يمكن عطفُه على ما قبله — أولا ؛ فإن أمكَنَ عَطْفُه ؛ فإما أن يكون بضَعْف ، أو بلا ضعف . فإن أمكن

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بنصب « ما » مقصود لفظه مضاف إليه « استفهام » مضاف إليه من إضافة الدال للمدلول « أو كيف » معطوف على « ما » مقصود لفظه « نصب » فعل ماض « بفعل كون » متعلق بنصب ومضاف إليه « مضمر » نعت لفعل « بعض العرب » فاعل نصب ومضاف إليه .

(٢) ويجوز تقديره من غير الكون ؛ إذا صلح له الكلام مثل : « تصنع » فهو يصلح فى المثالين .

(٣) فلما حذف الفعل وحده — برز ضميره ؛ وانفصل لتعذر اتصاله .

(٤) « والعطف » مبتدأ « إن » شرطية « يمكن » فعل الشرط « بلا ضعف » متعلق بيمكن و « لا » اسم بمعنى « غير » مجرور بالباء ظهر إعرابه على ما بعده « أحق » خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف « والنصب مختار » مبتدأ وخبر « لدى » ظرف متعلق بمختار « ضعف النسق » مضاف إليه . « والنصب » مبتدأ خبره « يجب » والجملة الشرطية معترضة بينهما كالسابقة « أو اعتقد » معطوف على يجب « أو » للتخيير « إضمار » مفعول اعتقد « عامل » مضاف إليه « تصب » مضارع مجزوم فى جواب الأمر وهو اعتقد .

عَطْفُه بلا ضَعْفٍ – فهو أحقُّ من النصب ، نحو : كُنْتُ أنا وزيدٌ كالأخوين[1] ، فرَفْعُ « زيد » عطفاً على المضمر المتصل أَوْلَى من نصبه مفعولا معه ؛ لأن العطف ممكن للفَصْلِ[2] ، والتَّشريكُ أَوْلَى من عدم التشريك ، ومثلُه : سار زيد وعَمْرٌو ، فرفع « عمرو » أَوْلَى من نصبه.

وإن أمكن العطفُ بضعفٍ – فالنصبُ على المعية أَوْلَى من التشريك ؛ لسلامَتِهِ من الضعف ، نحو : سِرْتُ وزيداً ؛ فنصبُ « زيد » أَوْلَى من رَفْعِهِ ؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل . وإن لم يمكن عَطْفُهُ تعيَّنَ النصبُ : على المعِيَّة ، أو على إضمار فعل يليق به ، كقوله :

١٦٦ – • عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بارداً •

---

(١) الصحيح أن العطف فى هذا المثال متعين ، وجواز النصب رأى ضعيف .

(٢) أى بالضمير المنفصل بين المتصل المرفوع والمعطوف عليه ، ومثل هذا قوله تعالى : (اسكن أنت وزوجك الجنة) ، فزوجك معطوف على الضمير المستتر فى اسكن ، ولا يقال إن فعل الأمر لا يعمل فى الاسم الظاهر لأنه هنا تابع ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع . ويجوز فى مثله النصب على المعية .

١٦٦ – رجز مشهور ، ولكن لم يعرف قائله ، وتمامه :

• حَتَّى غَدَت هَمَّالَةً عَيْنَاهَا •

وأورد له الشيرازى صدراً هو : • لما حططت الرحل عنها واردا • وجعل المذكور عجزاً .

اللغة والإعراب – غدت : صارت . ويروى : بدت . همّالة : صيغة مبالغة – من هملت العين إذا صبت دمعها « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول ، والضمير يعود على الدابة « تبناً » مفعول ثان « وماء » الواو للعطف « ماء » مفعول لمحذوف تقديره : وسقيتها . ولا يصح أن يكون « ماء » معطوفاً على « تبناً » لعدم المشاركة فى الفعل ؛ لأن الماء لا يعلف . ولا يجوز أن تكون الواو للمعية لانتفاء المصاحبة (وهو محل الشاهد) . وقيل يصح النصب على =

فماءً : منصوب عَلَى المعية ، أو عَلَى إضمار فعل يليق به ، والتقدير : وسقيتها ماء بارداً ، وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) فقوله : وشركاءكم لا يجوز عَطْفُهُ على أمركم ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : أجمعت شركائى[1] ، وإنما يقال : أَجْمَعْتُ أمرى — وَجَمَعْتُ شركائى . فشركائى : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم — أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : فأَجْمِعُوا أمركم — واجْمَعوا شركاءكم .

= تضمين علفتها — معنى فعل يتعدى لها نحو: « أنلتها » — أو « قدمت لها » . (والمعنى) لقد أشبعت الدابة تبناً وسقيتها ماء بارداً حتى انهمرت عيناها بالدموع من الشبع ، وذلك على عادة الدواب .

(١) لأن أجمع بالهمزة يتعلق بالمعانى لا بالذوات ، أما « جَمع » فشترك بينهما ، قال تعالى : (فجمع كيده ثم أتى) .

والخلاصة : أن للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات :

(ا) وجوب العطف ؛ إذا كان العامل مستلزماً تعدد الأفراد المشتركة فى معناه ، نحو : اشترك محمد وعلى ؛ لفقد شروط النصب . ومن هذا قولهم : كل رجل وضَيعته ، ونحوه مما فقد قيداً من القيود المذكورة .

(ب) رجحانه ، كجاء محمد وعلى لأنه الأصل . وهذا إذا لم يمكن التنصيص على المصاحبة .

(جـ) وجوب المفعول معه ، نحو : مالك ومحمداً — ومات محمد وطلوع الشمس ؛ بامتناع العطف فى الأول صناعة ؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجار — وفى الثانى من جهة المعنى ؛ لأن العطف يقتضى التشريك فى المعنى وطلوع الشمس لا يموت .

(د) رجحانه نحو: قمت ومحمداً . وامتناعهما نحو: علفتها تبناً وماء بارداً.

(تنبيهان) (ا) الفرق بين العطف والمعية : أن العطف يقتضى المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه فى معنى الفعل — من غير ضرورة المشاركة الزمنية ، فقد تحدث أو لا تحدث . أما المفعول معه فعلى العكس — لابد فيه من المشاركة الزمنية ، أما المشاركة المعنوية — فقد تكون أو لا تكون . =

. . . .

= (ب) إذا اقتضى المقام ذكر أنواع مختلفة من المفاعيل — يحسن أن يقدم المفعول المطلق ، فالمفعول به ، فظرف الزمان ، فالمكان ، فالمفعول ، فالمفعول معه . قال الصبان : كضربت ضرباً زيداً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس . هذا قول كثير من النحويين . ومن الخير أن يراعى فى الترتيب تقديم ما له أهمية خاصة .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف المفعول معه ، ووضح الشروط اللازمة فى عامله .

٢ — متى يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه ؟ ومتى يجب عطفه ؟ ومتى يترجح أحدهما ؟

٣ — بين موضع الاستشهاد فيما يأتى : فى هذا الباب ، وعلل لما تقول .

لا تَحسبنَّكَ أثوابى فقد جمعت ... هذا رِدائى مَطْويًّا وسِرْبالا

إذا أعجبتك الدهرَ حالٌ من امرىء ... فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أمرهُ واللّياليَا

فكونـوا أنتُم وبنِى أبيكم ... مكان الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

أكنيه حين أناديه لأُكرِمَه ... ولا أُلقِّبه والسوأةَ اللّقبَا

٤ — أعرب البيت الآتى بما يمكن من أوجه الإعراب :

أَكلَّ امرىءٍ تحسِبِينَ امـرأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللّيـلِ نارا ؟

٥ — بين فيما يأتى : المفعول معه وحكمه ، ثم العامل ونوعه ، وأظهره إن كان مقدراً : لو ترك الناس وشأنهم لسادت الفوضى بينهم والمجتمع ، فما كل إنسان يسير وطريق الرشاد ، ولقد كانت القوة والعدوان على الضعفاء شريعة القدامى ، وكان كل إنسان وقدرته على الكفاح والنضال ، أما الآن فإن القوى والضعيف يستويان أمام الحق والقانون . فيا أخى ! أنصف الناس وأعداءك من نفسك ، لتكون والناهجين منهجك مثلا يحتذى ، وكن وأبناء جلدتك رسل سلام ، وإذا حَزبك ورفاقك أمر فدعه والزمان ؛ فإنه يحيل المحال ، فما نحن والدهر إلا كالمتصارعين .

إذا أنتَ لم تتركْ أخاكَ وزَلَّةً ... إذا زَلّهَا — أَوْشَكْتُما أن تفرَّقا

أَقْضِى نهارى بالحديثِ وبالمُنى ... ويجمعنى والهمّ باللّيـلِ جامعُ

الاسْتِثْنَاءُ[1]

(مَا اسْتَثْنَتِ «إِلاَّ» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ   وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ)[2]

حكم المستثنى بإلاَّ النَّصْبُ ؛ إن وقع بعد تمام الكلام[3] الْمُوجَبِ، سواء كان متصلا أو منقطعاً[4] ، نحو : قامَ الْقَوْمُ إلا زيداً — وضربت القوم إلا زيداً — ومررت بالقوم إلا زيداً ؛ وقام القوم إلا حماراً — وضربت القوم إلا حماراً — ومررت بالقوم إلا حماراً ، فزيداً — فى هذه المُثُل — منصوب على الاستثناء ، وكذلك حماراً .

والصحيح من مذاهب النحويين : أن الناصب له ما قبله بواسطة

---

(١) يراد به المستثنى ، وهو فى الاصطلاح : اسم يذكر بعد « إلا » أو إحدى أخواتها — مخالفاً فى الحكم لما قبلها ، نفياً أو إثباتاً . وعرفه صاحب التسهيل بأنه : هو المخرَجَ تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك — بإلا أو ما فى معناها . وقد أشار بقوله : تحقيقاً أو تقديراً — إلى قسمى المتصل والمنقطع ، وبقوله : بمذكور أو متروك — إلى التام والمفرغ كما سيأتى .

(٢) « ما » موصولة مبتدأ (إلا) فاعل استثنت مقصود لفظها ، والجملة صلة والعائد محذوف — أى ما استثنته إلا « مع تمام » ظرف ومضاف إليه متعلق باستثنت « ينتصب » الجملة خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بانتخب « نفى » مضاف إليه « أو كنفى » معطوفة على نفى والكاف بمعنى مثل . « اتباع » نائب فاعل انتخب « ما » اسم موصول مضاف إليه « اتصل » الجملة صلة « ما » مفعول انصب « انقطع » الجملة صلة « ما وعن تميم » متعلق بوقع « فيه » خبر مقدم « إبدال » مبتدأ مؤخر « وقع » فعل ماض وفاعله يعود على إبدال والجملة نعت له . ويجوز أن تكون جملة « وقع » خبر المبتدأ « وعن تميم فيه » متعلقان بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم .

(٣) وذلك بأن يكون المستثنى منه مذكوراً ، ولو بالضمير المستتر .

(٤) وسواء تقدم على المستثنى منه أم تأخر .

« إلّا »[1] ، واختار المصنف – فى غير هذا الكتاب – أن الناصب له « إلّا »[2] ، وزعم أنه مذهَبُ سيبويه ، وهذا معنى قوله « ما استثنت إلاّ مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلاّ » مع تمام الكلام ، إذا كان مُوجَبًا .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجَبٍ – وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهىُ والاستفهامُ – فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله – وبالمنقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله . فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء – وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار[3] . والمشهورُ أنه بدلٌ من متبوعه[4] ، وذلك نحو : ما قام أَحَدٌ

---

(١) ويكون عمل « إلا » هو مجرد التعدية إلى ما بعدها كحرف الجر ، وهذه التعدية فى العمل فقط – لا فى المعنى . .

(٢) وعملها لنيابتها عن استثنى ؛ كما ناب حرف النداء عن أدعو . وقيل إن الناصب هو الفعل الواقع قبل « إلا » مستقلا بنفسه لا بواسطتها . وإذا كان لا يصلح لعمل النصب أحياناً – أول بما يصلح . وقيل : إن الناصب فعل محذوف دلت عليه إلا – تقديره أستثنى .

(٣) هذا إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، وإلا ترجح النصب كما سيأتى ، نحو : ما زارنى إلا علياً أحد ، وكذلك إذا لم يطل الفصل بين المستثنى والمستثنى منه – وإلا اختير النصب ، كالحديث القدسى : « ما لعبدى جزاء إذا قبضت صفيّه من الدنيا ثم احتسبه – إلا الجنة » – بنصب الجنة ؛ لأن الاتباع يختار للتشاكل ، وهو لا يظهر مع الطول . وكذلك يختار النصب ؛ إذا كان الكلام جواباً لكلام سابق نصب فيه المستثنى ، نحو : ما حضروا إلا محمداً – جواباً لمن قال : حضر الطلبة إلا محمداً ، وذلك للتشاكل أيضاً .

(٤) بدل بعض عند البصريين ، والبدل هنا لا يحتاج لرابط ؛ لأن « إلا » تغنى عنه ، لدلالتها على أن ما بعدها بعض مما قبلها . وعطف نسق عند الكوفيين ؛ لأن « إلا » عندهم بمنزلة « إلا » العاطفة فى باب الاستثناء خاصة . =

إلا زيدٌ – وإلاَّ زيداً ، ولا يقم أَحَدٌ إلا زيد – وإلاَّ زيداً – وهل قام أَحَدٌ إلا زيد ؟ – وإلا زيداً ، وما ضَرَبْتُ أحداً إلا زيداً – ولا تضرب أحداً إلا زيداً ، وهل ضَرَبْتَ أحداً إلا زيداً ؟ فيجوز فى « زيداً » أن يكون منصوباً على الاستثناء – وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » وهذا هو المختارُ ، وتقول : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زيدٍ – وإلا زيداً ، ولا تمرر بأَحَدٍ إلا زيدٍ – وإلا زيداً ، وهل مَرَرْتَ بأَحد إلا زيدٍ ؟ – وإلا زيداً . وهذا معنى قوله : « وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل ... » أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نَفْيٍ أو شِبْهِ نفى .

وإن كان الاستثناء منقطعاً – تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرَب ؛ فتقول : ما قام القومُ إلا حماراً ، ولا يجوز الإتباع[1] . وأجازه بنو تميم[2] ؛ فتقول : ما قام القومُ إلا حمارٌ – وما ضربت القومَ إلا حماراً – وما مررت بالقوم إلا حمارٍ .

= وإذا تعذر البدل على اللفظ – أبدل على الموضع ، نحو لا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف على المختار . ولا يجوز نصبه ؛ لأن « لا » الجنسية لا تعمل فى معرفة .

(١) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، فلا يجوز البدل .

(٢) أى على أن « حمار » بدل غلط : وقيل بدل كل بملاحظة معنى « إلا » وهو « غير » ، فيكون المعنى غير حمار ، وغير حمار يصدق على الأحد . ومن الإبدال فى المنقطع قول عامر بن الحارث :

وبلدةٍ ليس بها أَنيسُ   إلا اليَعافير وإلا العِيسُ

فاليعافير والعيس : بدلان من أنيس على لغة تميم . واليعافير : جمع يَعفور وهو ولد البقرة الوحشية . والعيس : جمع عيساء وهى الإبل التى يخالط بياضها صفرة . وإنما يجوز الابدال فى المنقطع إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده . فإذا لم يمكن وجب النصب اتفاقاً نحو : ما زاد هذا المال إلا=

وهذا هو المراد بقوله : «وَانْصِبْ ما انقطع» أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفى أو شبهه — عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه .

فمعنى البيتين : أن الذى استُثْنِىَ بإلاَّ — ينتصبُ إن كان الكلام مُوجباً ووقع بعد تمامه ، وقد نَبَّهَ على هذا التقييدِ — بذكره حُكْمَ النفى بعد ذلك . وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء أكان متصلا أم منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجب — وهو الذى فيه نفى أو شبه نَفْى — انْتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتباعُ ما اتصل ، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع .

* * *

(وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِى النَّفْىِ قَــدْ يَأْتِى وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ)(١)

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ؛ فإما أن يكون الكلامُ مُوجَباً أو غير مُوجَب ؛ فإن كان مُوجباً وجب نَصْبُ المستثنى ، نحو : قام إلا زيداً القومُ ، وإن كان غير مُوجَب فالمختار نَصْبُهُ ؛ فتقول : ما قام إلا زيداً القومُ ، ومنه قوله :

= النقص — وما نفع محمداً إلا الضر ، إذ لا يقال : زاد النقص — ونفع الضر . ومثل قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فمن رحم : فى محل نصب على الاستثناء المنقطع ، ويمتنع الإبدال لعدم تسلط العامل .

(١) «وغير» مبتدأ «نصب» مضاف إليه ، وكذلك سابق «فى النفى» متعلق بيأتى ، وجملة «قد يأتى» خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» مفعول مقدم لاختر ومضاف إليه «إن ورد» جملة شرطية ، وجواب الشرط محذوف — أى فاختر نصبه .

١٦٧–فَمَالِىَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِىَ إلا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِىَ رَفْعُه ؛ فتقول : ما قام إلا زيدٌ القومُ . قال سيبويه : حدثنى يونس أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون : مالى إلا أخُوكَ ناصر، وأعربوا الثانى بدلا من الأول على القلب – لهذا السبب ، ومنه قوله :

١٦٨–فإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ،إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت : أنه قد ورد فى المستثنى السابِقِ غيرُ النصب – وهو الرَّفْعُ – وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد

---

١٦٧ — هو للكميت بن زيد من قصيدته التى يمدح بها بنى هاشم ومطلعها :

طَرِبْتُ،وماشَوْقًا إلى الْبِيضِ أَطْرَبُ ولا لَعِباً مِنِّى ،وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

اللغة والإعراب : شيعة : أنصار وأعوان . مذهب : طريق . « ما » نافية « لى » خبر مقدم « شيعة » مبتدأ مؤخر وهو المستثنى منه « إلا » أداة استثناء « آل » منصوب على الاستثناء « أحمد » مضاف إليه ممنوع من الصرف (والمعنى) ليس لى ناصر ومعين إلا آل النبى ، وليس لى طريق أسلكه إلا طريق الحق (والشاهد) نصب المستثنى المتقدم بإلا وهو « آل ومذهب » ، والكلام منفى ، وهذا هو المختار .

هذا : ولا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى عامله معاً ؛ فلا يصح : إلا التفاح أكلت الفاكهة ، أما تقدمه على أحدهما وحده — فجائز . ومثال تقدمه على العامل وحده : الفاكهة إلا التفاح أكلت .

١٦٨ — هو لحسان بن ثابت شاعر الرسول، من قصيدة له فى يوم بدر .

اللغة والإعراب : « فإنهم » إن واسمها « يرجون » الجملة خبر إن « شفاعة » مفعول يرجون « إذا » ظرفية « إلا » أداة استثناء ملغاة « النبيون » فاعل يكن لأنها تامة بمعنى يوجد « شافع » بدل من النبيون على القلب — بدل كل من كل (والمعنى) أن أهل بدر يرجون من النبى الشفاعة فى يوم لا يوجد فيه شافع إلا الأنبياء (والشاهد) فى « النبيون » حيث رفع وهو متقدم مسبوق بالنفى ، وهذا قليل ، والمختار النصب .

القوم ، ولكن المختار نصبه . وعُلِم من تخصيصه وُرُودَ غيرِ النَّصب بالنفى أن الموجَبَ يتعين فيه النصب ، نحو قام إلا زيداً القومُ .

* * *

(وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ «إلا» لِمَـا بَعْدُ - يَكُنْ كما لَوِ«الا» عُدِمَا)[١]

إذا تفرَّغَ سابقُ « إلاَّ » لما بعدها - أى : لم يشتغل بما يَطْلُبه - كان الاسمُ الواقعُ بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلاَّ » قبل دخولها ، وذلك نحو : ما قام إلا زيد - وما ضربتُ إلا زيداً - وما مررت إلا بزيد . فزيد : فاعل مرفوع بقام ، وزيداً : منصوب بضربت ، وبزيدٍ : متعلق بمررت - كما لو لم تذكر « إلاَّ » . وهذا هو الاستثناء المفرغ[٢] ، ولا يقع فى كلام مُوجَبٍ ، فلا تقول ضربْتُ إلا زيداً[٣] .

* * *

---

(١) « وإن » شرطية « يفرغ » مضارع فعل الشرط « سابق » نائب فاعل يفرغ « إلا » مقصود لفظه مفعول لسابق « لما » متعلق بيفرغ « بعد » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « يكن » جواب الشرط واسمها يعود إلى سابق - أو إلى ما بعد « كما » الكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « لو » مصدرية « إلا » مقصود لفظه نائب فاعل لمحذوف يفسره علما « علماً » ماض مبنى للمجهول والألف للاطلاق ونائب فاعله يعود على « إلا » ولو ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور خبر يكن الناقصة ، والتقدير : يكن السابق - أى حكمه - كحكم عدمه « إلا » فى تسلط العامل على ما بعدها .

(٢) سمى بذلك ؛ لأن ما قبل « إلا » تفرغ للعمل فيما بعدها ظاهراً و « إلا » ملغاة . ويجوز التفريغ لجميع المعمولات - إلا المفعول معه ، والمصدر المؤكد ، والحال المؤكدة ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والنيل - وما ضربت إلا ضرباً - ولا تحث إلا مفسداً ؛ لتناقض الصدر مع العجز . وأما قوله تعالى : (إن نظن إلا ظناً) - فالتقدير : إلا ظناً عظيما، فهو نوعى كما تقدم، فاختلف المثبت والمنفى.

(٣) لأن هذا معناه: أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً ، وهذا محال .=

(وَأَلْغِ «إِلاَّ» ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلاَ   تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلاَ)[1]

إذا كررت «إلاّ» لقصد التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُفِدْ غير توكيد الأُولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك فى البدل — والعطف[2] ، نحو ما مررت بأَحَدٍ إلا زيدٍ إلا أخِيكَ ؛ فأَخيك بدل من زيد ، ولم تؤثر فيه «إلا» شيئاً — أى لم تُفِد فيه استثناء مستقلا ، وكأَنك قلت : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ أخيك . ومثله : «لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى العَلَا» . والأَصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العَلَا ، فالعَلَا بدلٌ من الفتى ، وكرّرت «إلاّ» توكيداً . ومثالُ العطف : قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً . والأَصل : إلا زيداً وعمراً ، ثم كررت «إلاّ» توكيداً ، ومنه قولُه :

١٦٩— هَلِ الدَّهْرُ إِلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا   وَإِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا ؟

=وجَوّز ابن الحاجب التفريغ فى الموجب: إذا كان فضلة ، وحصلت فائدة نحو : قرأت إلا يوم الجمعة . فإن كان عمدة ، أو لم تحصل فائدة — لم يجز . وإنما يكون التفريغ بعد النفى نحو : (وما محمد إلا رسول الله) ، والنهى نحو : (ولا تقولوا على الله إلا الحق) ، والاستفهام الإنكارى نحو : (فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) ، أما قوله تعالى : (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) — فهو نفى فى المعنى ؛ لأن معناه لا يريد .

(١) «إلا» مقصود لفظه مفعول ألغ «ذات توكيد» حال من «إلا» ومضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف ولا ناهية «إلا» أداة استثناء «الفتى» مستثنى من ضمير بهم «إلا العلا» إلا توكيد للسابقة ، والعلا — أى الشرف — بدل من الفتى بدل كل من كل ؛ لأنهما لمسمى واحد .

(٢) أى بالواو خاصة .

١٦٩ — هو مطلع قصيدة فى الرثاء لأبى ذؤيب الهذلى — خويلد بن خالد .

اللغة والإعراب : غيارها : غيابها وغروبها . «هل» حرف استفهام إنكارى «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر «ونهارها» معطوف على ليلة «وإلا» الواو عاطفة وإلا زائدة للتوكيد «طلوع الشمس» معطوف على ماقبله=

والأَصل : وَطُلُوعُ الشمس ، وكررت « إلاّ » توكيداً .

وقد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله :

١٧٠– مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

والأَصلُ : إلا عَمَلُه رَسِيمُه وَرَمَلُه ؛ فَرَسِيمُهُ : بدل من عمله ، وَرَمَلُه معطوف على رسيمه ، وكررت « إلا » فيهما توكيداً .

* * *

(وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغٍ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
فِى وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِى)[1]

= ومضاف إليه « ثم غيارها » معطوف على طلوع (والمعنى) ليست مدة الدنيا كلها إلا ليل ونهار يتعاقبان بطلوع الشمس وغروبها « والشاهد » فى « وإلا طلوع » حيث تكررت إلا بالعطف بالواو ، وهى زائدة لم تفد غير التأكيد .

١٧٠ — هذا الرجز من شواهد سيبويه ، ولم يسم قائله .

اللغة والإعراب : شيخك : هذا هو المشهور المتداول ، والشيخ : الرجل المسن ، وعلى هذا قد يراد بالرسيم — وهو ضرب من سير الإبل البطىء ، والرمل وهو الهرولة : السعى بين الصفا والمروة وفى الطواف ، وقيل أنه محرف عن الشَّنج — بالتحريك ، وهو فى اللغة : الجمل ، وسكنت نونة للضرورة ، والرسيم والرمل : ضربان من سير الإبل . « ما » نافية « لك » متعلق بمحذوف خبر مقدم « من شيخك » متعلق بما تعلق به الخبر « إلا » أداة استثناء ملغاة « عمله » مبتدأ مؤخر « إلا » الثانية للتوكيد « رسيمه » بدل من جملة — بدل بعض كل « وإلا » الثانية زائدة للتوكيد أيضاً « رمله » معطوف على رسيمه .

« والمعنى » ليس لك من جملك مأرب إلا رسيمه ورمله ، وكلاهما أنت فى حاجة إليه . ومعناه على الرواية المشهورة : لا عمل لى أعتز به ويقتدى بى فيه — إلا هذا السعى والطواف .

« والشاهد » فى « إلا رسيمه وإلا رمله » ، فقد تكررت « إلا » فى البدل والعطف وهى ملغاة لم تفد إلا التوكيد .

(١) « وإن » شرطية « تكرر » مضارع للمجهول فعل الشرط ونائب الفاعل يعود إلى « إلا » « لا » عاطفة « لتوكيد » معطوف على محذوف — أى : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد ، والمجرور المحذوف أو المذكور — متعلق بتكرر ، أو حال =

إذا كُرِّرَت « إلا » لغير التوكيد — وهى : التى يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسْقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا ، أو غير مُفَرَّغ.

فإن كان مُفَرَّغًا — شَغَلْتَ العامِلَ بواحِدٍ[1] ونَصَبْتَ الباقى ؛ فتقول : مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ ، إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً . ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْل العامل ؛ بل أيها شئت شَغَلْتَ العاملَ به ، ونصبت الباقى ، وهذا معنى قوله : « فمع تفريغ — إلى آخره » أى : فمع الاستثناء المفرغ — اجْعَلْ تأْثِيرَ العامل فى واحد مما استثنيته بإلاَّ ، وانصب الباقى[2] . وإن كان الاستثناء غير مفرغ — وهذا هو المراد بقوله :

(وَدُونَ تَفْرِيغٍ — مَعَ التَّقَدُّمِ   نَصْبَ الْجَمِيعِ اَحْكُمْ بِهِ والْتَزِمِ
وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِيء بِوَاحِدِ   مِنْهَا كَمَا لَوْ كانَ دُونَ زَائِدِ
كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي   وَحُكْمُهَا فِى الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ)[3]

= من مرفوعه « فمع » الفاء واقعة فى جواب الشرط ومع متعلق بدع « تفريغ » مضاف إليه « التأثير » مفعول دع مقدم « بالعامل » متعلق بالتأثير ، وجملة « دع » جواب الشرط . « فى واحد » متعلق بدع « مما » متعلق بمحذوف نعت لواحد « بإلا » متعلق باستثنى الواقع صلة ما « وليس » فعل ناقص واسمها يعود إلى واحد « عن نصب » متعلق بمغنى « سواه » مضاف إليه « مغنى » خبر ليس ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . ويجوز أن يكون « مغنى » اسم ليس وخبرها محذوف — أى موجوداً .

(١) ويكون إعرابه على حسب مايقتضيه العامل ؛ من رفع — أو نصب — أو جر .

(٢) أى وجوباً على الاستثناء ؛ لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد .

(٣) « ودون تفريغ » ظرف ومضاف إليه متعلق باحكم « مع التقدم » مثل سابقه « نصب » مفعول لمحذوف يفسره مابعده « والتزم » معطوف على احكم ومفعوله محذوف — أى والتزم ذلك الحكم « لتأخير » متعلق بانصب « منها » نعت لواحد « كما » الكاف جارة وما زائدة « لو » مصدرية — أو العكس « كان » تامة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنَيَاتُ على المستثنى منه ، أو تتأخَّرَ .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ؛ سواء كان الكلامُ مُوجَبًا أو غير مُوجَبٍ ، نحو : قامَ إلاَّ زيداً إلا عمراً إلا بكراً القومُ — وما قامَ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القومُ . وهذا معنى قوله : « ودون تفريغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام مُوجَبًا — أو غير مُوجَبٍ فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع ؛ فتقول : قامَ القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً ، وإن كان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يُعَامَلُ به لو لم يتكرر الاستثناء ؛ فيُبْدَل مما قبله — وهو المختار[1] ، أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نَصْبُه ؛ وذلك نحو : ما قامَ أحد إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً ، فزَيْدٌ بدل من أَحَد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف « لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلا عَلِيّ » فامرؤ بدل من الواو فى « يَفُوا » وهذا معنى قوله : « وانصب لتأخير — إلى آخره » أى : وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام مُوجَبًا ، وإن كان غير مُوجَب — فجئ بواحد منها مُعْرَباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقى .

= وفاعلها يعود على واحد « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل كان ، ولو ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور خبر المبتدأ . « كلم » الكاف جاره لقول محذوف ولم نافية جازمة « يفوا » مجزوم وواو الجماعة فاعل « إلا » حرف استثناء « امرؤ » بدل من الواو بدل بعض من كل « إلا » الثانية حرف استثناء « علىّ » مستثنى منصوب ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحكمها » مبتدأ والضمير للمستثنيات مضاف إليه « فى القصد » متعلق به « حكم الأول » خبر المبتدأ ومضاف إليه .

(١) هذا فى المتصل ، أما فى المنقطع فيجب نصب الجميع على اللغة الفصحى نحو : ما قام أحد إلا حماراً — إلا فرساً — إلا جملا .

ومعنى قوله « وحكمها فى القَصْدِ حُكم الأَوَّلِ » : أن ما يتكرر من المستثنيات حُكمه فى المعنى حُكمُ المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج[1] فى قولك : قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً — الجميعُ مُخْرَجون ، وفى قولك : ما قامَ القوم إلا زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً — الجميع داخلون ، وكذا فى قولك : ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً .

(وَاسْتَثْنِ مَجْروراً بِغَيْرِ معْرَبَا بِمَـــا لِمسْتَثْنَى بِإلا نُسِبَا)[2]

---

(١) الدخول إن كان الكلام منفياً ، والخروج إن كان موجباً ؛ لأن الاستثناء من النفى إثبات وعكسه . وهذا فيما لايمكن استثناء بعضه من بعض كالمثال الذى ذكره الشارح . أما إذا كان يمكن استثناء بعضه من بعض نحو : له عندى عشرة إلا أربعة إلا اثنين الا واحداً — فقيل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ؛ فحكم المستثنيات الأخيرة حكم الأول . وقال البصريون والكسائى : كل من الأعداد مستثنى مما يليه — أى من الذى قبله ، وهكذا إلى الأول . وهذا هو الصحيح ؛ لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد . وعلى هذا : فالمقربة فى المثال المتقدم — ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى .

والخلاصة : أن « إلا » إذا تكررت لغير توكيد — نصبت بعدها المستثنيات فى جميع الأحوال وفى مختلف الأساليب ؛ إلا عند التفريغ فيجب تخصيص مستثنى واحد للخضوع للعامل ونصب ماعداه . وإذا كان الكلام تاماً غير موجب وتأخرت المستثنيات — يجوز اختيار واحد ليكون بدلا من المستثنىمنه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها .

« تنبيه » إذا كان المستثنى المنقطع جملة نحو : (لستَ عليهم بمُسيطرٍ إلا مَنْ تولى وكفر فيعذبه الله العذابَ الأكبر) — أعربت الجملة فى موضع نصب على الاستثناء و« إلا » حرف استثناء بمعنى لكنّ التى تفيد الابتداء والاستدراك .

(٢) « واستثن مجروراً » فعل وفاعل ومفعول « بغير » متعلق باستثن «معربا» حال من « غير » لقصد لفظه « بما » متعلق بمعربا « لمستثنى » متعلق بنسبا « بإلا » متعلق بمستثنى « نسبا » ماض للمجهول ونائب فى الفاعل يعود على ما ، والألف للإطلاق والجملة صلة .

استُعمِلَ بمعنى « إلاَّ » فى الدلالة على الاستثناء ـ ألفاظ ، منها ما هو اسم ، وهو : « غَيْرُ ـ وسُوَى ـ وَسِوَى ـ وسَوَاء » . ومنها ما هو فعل ، وهو : « ليس ـ ولا يكون » ، ومنها ما يكون فعلا وحرفاً ، وهو : « عدا ـ وخلا ـ وحاشا » وقد ذكرها المصنف كلها .

فأمَّا « غير ـ وَسِوَى ـ وَسُوَى ـ وَسَوَاء » فحكم المستثنى بها الجرُّ لإضافتها إليه . وتعرب « غير » بما كان يُعْرَب به المستثنى مع « إلا » ؛ فتقول : قامَ القومُ غير زيدٍ ـ بنصب غَير ، كما تقول : قامَ القوم إلا زيداً ـ بنصب زيد ، وتقول : ما قامَ أحد غيرُ زيد ـ وغيرَ زيْدٍ ـ بالإتباع والنصب ، والمختار الإتباع ، كما تقول : ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ـ وإلا زيداً ، وتقول : ما قامَ غيرُ زيد ؛ فترفع « غير » وجوباً ؛ كما تقولُ : ما قامَ إلا زيدٌ ـ برفعه وجوباً ، وتقول : مَاقَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَار ـ بنصب « غير »[1] عند غير بنى تميم ، وبالإتباع عند بنى

---

(١) أى لفظاً ، ويجوز بناؤها على الفتح فى جميع الأحوال إذا أضيفت لمبنى نحو : ماقام غير هذا . وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً ، لتضمنها معنى « إلا » وأصل « غير » أن يوصف بها ؛ لأنها فى معنى اسم الفاعل ، تفيد مغايرة مجرورها لموصوفها . فمعنى محمد غير ابراهيم ـ مغاير له . وتوصف بها النكرة نحو : (صالحا غير الذى كنا نعمل) ، والمعرفة المؤولة بالنكرة نحو : (غير المغضوب عليهم) فإن موصوفها وهو « الذين » ـ جنس لايخص قوماً معينين . وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى « إلا » فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه ، وتعرب بما يستحقه المستثنى بإلا فى الكلام كما بين الشارح . وكما حملوا « غير » على « إلا » ـ حملوا « إلا » على « غير » ؛ فى الوصف بها ، فتكون اسماً بمعنى بمعنى المغايرة ، ويظهر إعرابها على مابعدها كما ذكرنا أكثر من مرة . غير أنه يشترط : أن يكون موصوفها جمعاً نكرة نحو : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ـ أو مشبهاً لذلك ؛ بأن يكون مفرداً فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى ، أو يكون معرفاً بأل الجنسية ، فإن جعلها حرف استثناء فى الآية يفسد المعنى . هذا : وقد يحذف المضاف إليه بعد غير ؛ إذا دلت عليه قرينة نحو : قبضت خمسين ليس غير . =

تميم ، كما تفعل فى قولك : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ حِمَارٌ — وإلا حِمَاراً .
وأما « سوى » فالمشهور فيها كسر السين والْقَصْرُ . ومن العرب من يفتح سينها ويمُدُّ ، ومنهم مَنْ يضُمُّ سينها ويقصر ، ومنهم من يَكْسِر سينها وَيمُدُّ ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقَلَّ مَنْ ذكرها ، وممن ذكرها الفاسىُّ فى شرحه للشاطبية(١) .

ومذهب سيبويه والفَرَّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً(٢) ، فإذا قلت : قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ — فسوى عندهم منصوبه على الظرفية ، وهى مُشْعِرَةٌ بالاستثنا ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر(٣) .

واختار المصنف أنها كـ «غَير» فَتُعَامَل بما تُعَامل به « غير » : من الرفع — والنصب — والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ)(٤)

= « فائدة » مثل « غير » الاستثنائية : كلمة « بَيْدَ » وهى بمعناها تقول : محمد فقير بيد أنه عزيز النفس . وتختلف عن « غير » — بأنها تلازم النصب دائماً على الحالية أو الاستثناء ، ولاتكون « إلا » فى الاستثناء المنقطع ، وهى مضافة دائماً إلى مصدر موؤل من أن ومعموليها ، ولايجوز قطعها عن الإضافة .

(١) الفاسى : نسبة إلى مدينة « فاس » بالمغرب . والشاطبية : كتاب فى القراءات السبع لأبى محمد القاسم بن خلف الشاطبى المتوفى سنة ٥٩٠ هـ

(٢) بدليل وصل الموصول بها نحو : جاء الذى سواك ، فسواك ظرف وليست بمعنى غير ؛ لأن « غير » لاتأتى فى مثل هذا من غير ضمير ، تقول : جاء الذى هو غيرك .

(٣) كما سيأتى قريباً ، ويرده ما جاء فى الحديثين اللذين ذكرهما الشارح .

(٤) « ولسوى » متعلق باجعلا فى موضع المفعول الثانى له « سوى سواء » معطوفان على سوى بإسقاط العاطف « اجعلا » فعل أمر موكد بالنون الخفيفة المقلوبة ألفاً « على الأصح » متعلق بجعلا « ما » اسم موصول مفعول أول لاجعلا « لغير » متعلق بجعلا وهو فى موضع المفعول الثانى له « جعلا » ماض للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر هو المفعول الأول والجملة صلة «ما» والألف للإطلاق.

فمن استعمالها مجرورةً – قولُه صلى الله عليه وسلم : « دعَوْتُ رَبِّى أَلا يُسَلِّط على أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » وقولُه صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فى سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إلا كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فى الثَّوْرِ الأَسْوَدِ ، أو كالشعْرَةِ السَّوْدَاء فى الثَّوْرِ الأَبيض » وقولُ الشاعر :

١٧١ – وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاء مَنْ كانَ مِنْهُمُ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ولاَ مِنْ سِوَائِنَـــــا

ومن استعمالها مرفوعةً قولُه :

١٧٢– وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

---

١٧١ – هذا من شواهد سيبويه ، وهو للمرّار بن سلامة العجلى .

اللغة والإعراب : الفحشاء : الشىء القبيح . وهومنصوب على نزع الخافض « من » اسم موصول فاعل ينطق « كان » اسمها يعود على من « منهم » متعلق بمحذوف خبرها ، والجملة صلة « إذا » لمجرد الظرف « منا » متعلق بجلسوا « ولا من سوائنا » كذلك ، وقيل : « منا ومن سوائنا » متعلقان بينطق ، و « من » ، بمعنى « مع » – أو « فى » .

« والمعنى » أن هؤلاء القوم لاينطق أحد منهم بالقبيح من القول إذا جلسوا معنا أو مع غيرنا – أو لاينطقون بذلك فينا ولافى غيرنا « والشاهد » خروج « سواء » عن الظرفية إلى الجر بمن ، وهو عند سيبويه ومن تبعه – ضرورة

١٧٢ – هو لمحمد بن عبد الله بن مسلمة المدنى يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة ابن المهلب .

اللغة والإعراب : تباع أو تشترى : المراد هنا بالبيع : الزهد والانصراف عن الشىء ، وبالشراء : الرغبة فيه والكلف به . كريمة : أى خصلة حميدة . « إذا » شرطية « كريمة » نائب فاعل تباع ، والجملة فعل الشرط « أو تشترى » معطوفة على تباع ، وأو بمعنى الواو – أو باقية على معناها « فسواك » الفاء واقعة فى جواب الشرط . وسواك مبتدأ أو مضاف إليه « بائعها » خبر ومضاف إليه « وأنت المشترى » مبتدأ وخبر .

« والمعنى » إذا رغب أحد عن تحصيل المكارم والخصال الحميدة ، ورغب آخر فى ذلك – فغيرك هو الراغب عنها ، الزاهد فيها ، وأنت الراغب فيها، =

وقوله :

١٧٣ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعدْوا نِ دِنَّاهُمْ كمـــا دَانُـــوا!

فـ« سواك » مرفوع بالابتداء ، و « سِوَى العدوان » مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قولُه :

١٧٤ – لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

فسواك اسم « إنَّ » . هذا تقرير كلام المصنف.

= الجد فى السعى إليها وتحصيلها « والشاهد » خروج « سوى » عن الظرفية ، ووقوعها مبتدأ متأثرة بالعامل المعنوى وهو الابتداء

١٧٣ — هو لشهل بن شيبان بن ربيعة — الملقب بالفند الزّمانى من قصيدة فى حرب البسوس مطلعها :

صَفَحْنَا عن بنى ذُهْـــلٍ وقُلْنَا : القومُ إخـــوانُ

اللغة والإعراب : العدوان : الظلم الصريح . دناهم : جازيناهم . « يبق » مجزوم بلم بحذف الألف « سوى العدوان » فاعل يبق ومضاف إليه « دناهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف للتشبيه جارة و « ما » موصول اسمى — أو حرف مصدرى « دانوا » الجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة — أى كالذى دانوه ، أو هى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف فى محل نصب صفة لمصدر محذوف — أى ديناً كدينهم ، وجملة دناهم جواب « لمـّا » فى البيت قبله وهو :

فلمّا صَرَّحَ الشـــــرُّ وأمْسَى وهْـــوَ عُرْيَـــانُ

« والمعنى » لما انكشف الشر ، وأصروا على البغى والاعتداء علينا ، ولم يبق إلا الظلم الصريح — جازيناهم بفعلهم القبيح كما ابتدءونا .

« والشاهد » خروج « سوى » عن الظرفية ووقوعها فاعلا فى الشعر .والكوفيون يجيزون ذلك فى سعة الكلام .

١٧٤ — لم ينسب هذا الشاهد لقائل .

اللغة والإعراب : كفيل : ضامن . المنى : ما يتمناه الإنسان ويرجوه . يشقى : من الشقاء وهو العناء . « لديك » خبر مقدم « كفيل » مبتدأ مؤخر « بالمنى لمؤمل » متعلقان بكفيل « سواك » اسم إن مضاف إلى الكاف « من » اسم موصول =

وَمَذْهَبُ سيبويه والجمهورِ : أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلاَّ فى ضرورة الشعر ، وما استشهد به — على خلاف ذلك — يحتمل التأويل .

* * *

(وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ   وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونُ بَعْدَ « لاَ »)[1]

أى : استثن بلَيْسَ وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : قامَ القومُ ليس زيداً — وخلا زيداً — وعَدَا زيداً — ولا يكون زيداً ؛ فزيداً فى قولك : ليس زيداً ، ولا يكون زيداً — منصوب على أنه خبر « ليس — ولا يكون » ، واسْمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ . والمشهور أنه عائد عَلَى البعض المفهوم من القوم ، والتقدير : ليس بعضهم زيداً — ولا يكون بعضهم زيداً ، وهو مستتر وجوباً[2] . وفى قولك : خَلاَ زيداً ، وَعَدَا زيداً —

= مبتدأ « يؤمله » الجملة صلة من، وجملة « يشقى » خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر خبر إن .

« والمعنى » عند أنها المملوح من المعروف . مايضمن للمؤمل فيك الحصول على مايتمناه ويرجوه ، ومن يؤمل غيرك يخيب ويشقى ولايفوز بما يطلب ويرجو.

« والشاهد » فى « سوى » حيث خرجت عن الظرفية ووقعت اسماً لإن منصوبة وهذه الشواهد كلها تؤيد أن « سوى » ليست ملازمة للنصب على الظرفية ، كما ذهب إليه سيبويه والخليل وجمهور البصريين ، وأن ذلك ليس خاصاً بالشعر لكثرته . هذا : ولايصح حذف المضاف إليه بعد سوى كما سبق فى « غير » ، وهذا فرق بينهما .

(١) « ناصباً » حال من فاعل استثن « بليس » متعلق باستثن « وخلا » معطوف عليه « وبعدا وبيكون » جاران ومجروران معطوفان على ليس « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون « لا » مضاف إليه مقصود لفظه .

(٢) وقيل : الضمير المستتر عائد على اسم فاعل مفهوم من الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ؛ أى ليس القائم — أو لا يكون القائم — زيداً ، وقد يكون اسم مفعول نحو : أكرمت القوم ليس — أولا يكون — محمداً . وإذا لم يسبق فعل — يؤخذ اسم الفاعل أوالمفعول من قوة الكلام؛ كالاتصاف بالأخوة =

منصوب عَلَىَ المفعولية ، و « خَلاَ — وَعَدَا » فعلان ، فاعلُهما فى المشهور — ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ ، وهو مستتر وجوباً ، والتقدير : « خَلاَ بعضُهم زيداً — وعَدَا بعضُهم زيداً » .

وَنَبَّهُ بقوله : « وبيكون بعد لَا » — وهو قيد فى « يكون » فَقَطْ — على أنه لا يستعمل فى الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » ، وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد « لا » ؛ فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفى ، نحو : لم ، وإنْ ، ولَنْ وَلَمَّا ، وَمَا .

* * *

(وَاجْرُرْ بِسَابِقَىْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ
وبَعْدَ «مَا» انْصِبْ ، وَانْجِرَارٌ قَدْيَرِدْ)(١)

أى : إذا لم تتقدَّمْ « ما » على « خلا ، وعدا » — فاجْرُرْ بهما إن شئت ؛ فتقول : قامَ القومُ خلا زيدٍ — وعدا زيدٍ » فخلا ، وعدا :

= فى نحو : قام القوم إخوتك ليس ، أو لا يكون — علياً ، جملتا الاستثناء — من ليس ولا يكون — فى موضع نصب على الحال ، أو مستأنفتان فلا موضع لها . وقد تكون « ليس » و « لا يكون » دون غيرهما من أفعال الاستثناء — وصفين لما قبلهما من النكرات ، تقول : أتتنى امرأة ليست هنداً — أو لا تكون هنداً ، فجملة ليست هنداً ، ولا تكون هنداً — فى موضع رفع وصف لامرأة ، وكذلك فى حالتى النصب والجر .

(١) « بسابقى » متعلق باجرر « يكون » مضاف إليه مقصود لفظه « إن » شرطية « ترد » فعل الشرط ، وجواب الشرط يدل عليه سابق الكلام « وبعد » ظرف متعلق بانصب « ما » مضاف إليه مقصود لفظه « وانجرار » مبتدأ « قد يرد » الجملة خبر .

حرْفَا جَرٍّ[1] ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما[2] ، وإنما حكاه الأخفش ؛
فَمنَ الجرِّ بـ « خَلاَ » قولُه :

١٧٥ـ خَلاَ اللهِ لاأَرْجُو سِوَاكَ، وإنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجرِّ بِعَدَا قولُه :

١٧٦ـ تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

---

(١) ويتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه ، وقيل لا يتعلقان بشيء تشبيهاً بالزائد ، وعلى كلا الحالتين — فوضع مجرورهما نصب على الاستثناء .

(٢) الواقع أنه لم يحفظ عن سيبويه الجر بعدا ، أما خلا فقد حفظ عنه الجر بها كما جاء في كتابه .

١٧٥ — لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : أعد : أحسب . العيال : أهل البيت — ومن يعولهم الإنسان . شعبة : طائفة . « خلا » حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرور بخلا « سواك » مفعول به لأرجو « وإنما » أداة حصر « عيالى » مفعول أول لأعد « شعبة » مفعول ثان « من عيالكا » متعلق بمحذوف صفة لشعبة (والمعنى) غير الله لا أؤمل الخير من أحد غيرك ، وإنى لأحسب أهل بيتى ومن تلزمنى نفقته — بعضاً ممن تلى أمرهم وتقوم بحاجتهم (والشاهد) فى « خلا الله » حيث جاءت « خلا » حرف جر . وفيه شاهد آخر وهو : تقدم الاستثناء على المستثنى منه وعلى العامل فيه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، ممنوع عند البصريين . ويجيز الفريقان تقديم المستثنى على المستثنى منه إذا تقدم العامل .

١٧٦ — لم يعرف قائل هذين البيتين .

اللغة والإعراب : الحضيض : قرار الأرض عند منقطع الجبال . بنات عوج : خيل تنسب إلى فرس مشهور يسمى « أعوج » . عواكف : مقيمات — جمع عاكفة من العكوف وهو الملازمة والمواظبة . خضعن : ذللن وخشعن . حيهم : واحد أحياء العرب . الشمطاء : العجوز التى يخالط سواد شعرها بياض الشيب ، والرجل — أشمط . « بنات عوج » مفعول تركنا ومضاف إليه « عواكف » حال من بنات عوج « قد خضعن » الجملة فى محل نصب =

فإن تَقَدَّمَتْ عليهما « ما » — وجبَ النصبُ بهما[1] : فتقول : قام القوم ما خلا زيداً — وما عدا زيداً فـ« ما » مصدرية ، و« خلا » ، و« عدا » : صِلَتُهَا ، وفاعلُها ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدمَ تقريره ، و « زَيْداً » : مفعول . وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ مَا انْصِبْ » . هذا هو المشهور . وأجاز الكسائىُّ الجرَّ بهما بعد « ما » على جَعْلِ « ما » زائدة[2] — وجَعْلِ « خلا » ، « وعدا » حَرْفَىْ جَرٍّ ؛ فتقول : قامَ القومُ ما خَلاَ زَيْدٍ — وما عَدَا زَيْدٍ ، وهذا معنى قوله : « وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ » . وقد حكى الْجَرْمِىُّ[3] فى الشرح الجرَّ بعد « ما » — عن بعض العرب .

= صفة لعواكف « جيهم » مفعول أبحنا والضمير يعود إلى القوم الذين حاربوهم ، ويريد بذلك استئصالهم وعدم الإبقاء عليهم « قتلا » تمييز « وأسراً » معطوف عليه « عدا » حرف جر « الشمطاء » مجرور بعدا « والطفل » معطوف على الشمطاء « الصغير » صفة للطفل (والمعنى) لقد تركنا خيل هؤلاء القوم بهذا المكان المنخفض — لا تبرحه ولا تفارقه ، حيث تخضع وتذل للنسور تمزقها وتنهش لحومها ، بعد أن قتل ركابها من الفرسان الأبطال . ثم أخبر أنهم استأصلوا حى هؤلاء الأعداء ، وقضوا عليهم بالقتل والأسر ، ولم يبقوا سوى العجائز والأطفال الصغار (والشاهد) فى « عدا الشمطاء » حيث استعمل عدا حرف جر ، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا كما تقدم .

(١) أى لتعينهما بها للفعلية ؛ لأن « ما » المصدرية لا يليها حرف ، وموضع « ما » وصلتها نصب على الظرفية الزمانية ، أو على الاستثناء أو حال مؤولة بالمشتق ، وفيها معنى الاستثناء ؛ فمعنى قاموا ما عدا زيداً : قاموا وقت مجاوزتهم زيداً — أو مجاوزين زيداً .

(٢) فيه : أن « ما » لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو : (عما قليل — فبما رحمة) فهو شاذ لا يحتج به .

(٣) هو أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمى البصرى ، وجرم من قبائل اليمن ، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة ، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعى ، وانتهى إليه النحو فى زمانه ، وكان يلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو ورفع صوته بذلك ، وله كتاب الأبنية ومختصر فى النحو ، وتوفى سنة ٢٢٥ هـ .

(وحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلَانِ)[١]

أي : إن جررْتَ « بخلا ، وعدا » فهما حَرْفَا جَرٍّ ، وإن نصبت بهما فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه .

* * *

(وَكَخَلَا حَاشَا، ولَا تَصْحَبُ « مَا » وَقِيلَ «حَاشَ، وَحَشَا» فاحْفَظْهُمَا)[٢]

المشهورُ أن « حَاشَا » لا تكون إلا حرفَ جَرٍّ ؛ فتقول : قامَ القومُ حَاشَا زيدٍ — بجر زيد . وذهب الأخفش والجَرْمِيُّ والمازنيُّ والمبرد وجماعة منهم المصنف — إلى أنها مثلُ « خَلَا » : تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها ؛ فتقول : قامَ القومُ حاشَا زيداً — وحاشَا زيْدٍ . وحكى جماعة — منهم الفراء ، وأبو زيد الأنصارى[٣] ، والشَّيبانيُّ —

---

(١) « حيث » اسم شرط على رأى الفراء الذى لا يشترط اقترانها بما « جرا » فعل . وفاعل — فعل الشرط « فهما حرفان » مبتدأ وخبر جواب الشرط . وعلى رأى غيره : تكون « حيث » ظرف مكان متعلق بحرفان ؛ لأنه فى قوة المشتق ، وزيدت الفاء لإجراء الظرف مجرى الشرط ، كقوله تعالى : (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون) « كما » متعلق بفعلان « هما » مبتدأ « إن نصبا » شرط وفعله والجواب محذوف « فعلان » خبر المبتدأ ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره .

(٢) « وكخلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاشا » مقصود لفظه مبتدأ مؤخر « لا » نافية « ما » مفعول تصحب قصد لفظه « حاش » نائب فاعل قيل مقصود لفظه « وحشا » معطوف عليه « فاحفظهما » فعل أمر وفاعله ومفعوله .

(٣) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير — أبو زيد الأنصارى ، كان إماماً فى النحو ، روى عن أبى عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج ، وروى له أبو داود والترمذى ، وجده ثابت : شهد أحداً والمشاهد بعدها ، وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن فى عهد الرسول ، وكان أبو زيد خبيراً باللغة حتى قيل : كان الأصمعى يحفظ ثلث اللغة — وأبو زيد ثلثيها، وله =

النَّصْبَ بها ، ومنه : « اللهم اغْفِرْ لى ولمن يَسمعْ ، حاشَا الشيطانَ وأَبا الإِصبغ »[1] وقولُه :

١٧٧ — حاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالدِّينِ

وقول المصنف : « ولا تَصحبُ ما » ما معناه أن حاشَا مثلُ خَلاَ ؛ فى أنها تَنْصِب ما بعدها أو تجرُّه ، ولكن لا تتقدم عليها « ما » كما تتقدم على « خَلا » ؛ فلا تقول : قَامَ القومُ ما حاشَا زيداً — وهذا الذى ذكره هو الكثير . وقد صَحِبَتْها « ما » قليلا ؛ ففى مسند أبى أُميَّة الطَّرَسوسى[2] عن ابن عمر : أَن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

تصانيف كثيرة جداً منها : لغات القرآن . خلق الإنسان . الجمع والتثنية . المقتضب — غريب الأسماء ، وتوفى سنة ٢١٦ هـ . أما الشيبانى : فهو عمرو ابن أبى عمرو الشيبانى ، من اللغويين الكوفيين ، توفى سنة ٢٣١ هـ .

(١) هذا نثر لا نظم ، وأبو الأصبغ : اسم رجل ، والشيطان منصوب بحاشا و « أبا » معطوف عليه ، وأتى بحاشا — تحكما ؛ لأنها تستعمل فى تنزيه المستثنى عن نقص والمغفرة لا يتنزه أحد عنها ، ولكنه بالغ فى خسة الشيطان وأبى الأصبغ ، وقبح فعلهما حتى كأن المغفرة تنقص بهما لشدة لؤمهما ، فيجب أن تنزه عنهما ، وألا تتعلق بأمثالها .

١٧٧ — هو للفرزدق همام بن غالب — الشاعر الأموى المشهور .

اللغة والإعراب : « حاشا » فعل ماض وفاعله يعود على البعض المفهوم من كله السابق الذى هو مستثنى منه ، أو على اسم فاعل كما تقدم « قريشاً » مفعول به « فإن » الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب « الله » اسمها « فضلهم » الجملة خبرها ، وباقى الإعراب واضح .

(والمعنى) استثنى قريشاً فإن الله فضلهم على الخلق بدين الإسلام حيث ظهر فيهم وابتدأ منهم .

(والشاهد) استعمال « حاشا » فعلا ونصب ما بعده .

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن مسلم — أبو أمية الطرسوسى ، أصله من سجستان ببغداد ، ثم سكن طرسوس . وقد روى عن أبى نعيم وغيره ، وكان إماماً فى الحديث رفيع القدر متقدماً فى زمانه . روى عنه كثيرون من أهل الفضل منهم أبو داود وغيره ، ومسنده مخطوط لم يطبع ، وتوفى بطرسوس سنة ٢٧٣ هـ .

« أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ما حَاشَا فَاطِمَةَ »[1] . وقوله :

١٧٨ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالا

ويقال فى « حاشا » : « حَاشَ — وَحَشَا » .

---

(١) قيل : الصحيح أن جملة « ما حاشا فاطمة » مدرجة من كلام الراوى تعقيباً على كلام النبى . وليست من كلام الرسول عليه السلام . يريد الراوى بذلك : أن يبين أنه عليه السلام لم يستثن فاطمة من أهل بيته ؛ بدليل ما فى معجم الطبرانى : ما حاشى فاطمة ولا غيرها . وعلى هذا فليست حاشا استثنائية ، بل « ما » نافية لا مصدرية ، و « حاشا » فعل ماض متصرف متعد من قولهم : حاشيته أحاشيه — إذا استثنيته ، وفاعلها يعود إلى النبى ، وفاطمة مفعوله . قال فى المغنى : ويرد هذا بأن « لا » نافية و « غيرها » منصوب بمحذوف وليس معطوفاً على فاطمة . والمعنى : ولا أستثنى غيرها . والفعل مسند للمتكلم وهو من حديث النبوة .

١٧٨ — ينسب هذا البيت للأخطل الشاعر الأموى المشهور .

اللغة والإعراب : « الناس » مفعول أول لرأى ، والمفعول الثانى محذوف أى أقلَّ منا أو دوننا — فى المنزلة « ما » مصدرية « حاشا » فعل ماض وفاعله يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً » مفعول حاشا « فإنا » الفاء للتعليل وإن حرف توكيد ونصب و « نا » إسمها « نحن » توكيد للضمير المتصل وهو « نا » « أفضلهم » خبر إن ومضاف إليه « فعالا » تمييز . ويجوز أن تكون الفاء زائدة ، وجملة إن ومعموليها مفعول ثان لرأى (والمعنى) رأيت الناس — إلا قريشاً — دوننا فى المنزلة ؛ لأننا خير منهم سخاء وكرماً (والشاهد) دخول « ما » المصدرية على حاشا وهو قليل واعلم أن لحاشا ثلاث حالات : استثنائية وهى فعل جامد ، وقد تقدمت . وتنزيهية وهى اسم ؛ تضاف كقراءة ابن مسعود : (حاش الله) — بالإضافة ، وتنوّن كقراءة بعضهم : (حاشاً لله) — وتكون منصوبة انتصاب المصدر النائب عن فعله . والثالثة أن تكون فعلا متعدياً متصرفاً بمعنى أستثنى ، تقول : حاشيته — أى استثنيته .

(فائدة) تستعمل « لما » للاستثناء بمعنى « إلا » وقد وردت فى أمثلة مسموعة ومن ذلك قوله تعالى : (إن كل نفس لما عليها حافظ) ، ومثل : نشدتك الله لما فعلت كذا ، وعمرك الله لما فعلت كذا . وينبغى الاقتصار فى ذلك على السماع .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف المستثنى ، واذكر أصح الأقوال فى الناصب له .

٢ — ما الفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع ؟ هات مثالا لكل منهما من إنشائك .

٣ — متى يجب نصب المستثنى ؟ ومتى يترجح ؟ ومتى يضعف ؟ مثل لكل .

٤ — ما الاستثناء المفرغ ؟ وما حكمه ؟ مثل لما تقول .

٥ — وضح حكم الاستثناء بليس — ولا يكون — وعدا ، ومثل لما تقول .

٦ — يستشهد النحويون بما يأتى : فى باب الاستثناء . بين موضع الاستشهاد ووجهه قال تعالى : (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن . ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك . ما لهم به من علم إلا اتباع الظن . الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين . ويأبى الله إلا أن يتم نوره) . فى الحديث : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا — ليس السنَّ والظفر » .

تَمَلُّ النَّدامَى ما عَدانِى فإنَّنِى ... بكلِّ الذى يَهْوَى نَدِيمِى مُولَعُ

ولا أرى فاعلاً فى النَّاسِ يُشبِهه ... ولا أحاشِى من الأَقوام — من أحد

أأترك لَيلَى ليس بينى وبينها ... سِوَى ليلةٍ ؟إنى إذاً لَصبُورُ

وكلُّ أخٍ مُفارِقه أخُوهُ ... لَعمرُ أبيكَ إلاَّ الفرقدانِ

٧ — ما الفرق بين « غير » و « سوى » فى الاستثناء ؟ وبين « خلا » و « حاشا » ؟ مثل .

٨ — أعرب البيت الآتى واشرحه :

لو كان غيرى سُليمى الدهر غيَّره ... وقعُ الحوادثِ إلاَّ الصَّارِمِ الذَّكَر

٩ — كون جملة يكون المستثنى فيها منصوباً والكلام قبله تام منفى ، وأخرى يجب فيها الاتباع .

١٠ — بين فيما يأتى المستثنى منه ، والمستثنى ، وحكمه ، والعامل .

قال تعالى : (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم . لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً إلا قيلا سلاماً سلاماً) . ناشدتك الله إلا ما فكرت قبل

الإجابة . أوصيك ألا تصادق إلا المهذب إلا الكريم الخلق . فمن الناس من هم والعلم سواء ، لا ترى منهم إلا علم وفاء ، وإلا جحوداً وإنكاراً لحق الإخاء .

أَلاَ كلُّ شيءٍ ما خَلا اللهَ باطلُ   وكلُّ نعيمٍ لا محــالةَ زائلُ

مالى سوى قَرْعِى لبابِكَ حاجةٌ   فإذا مُنِعْتُ فأىَّ بابٍ أَقْرَعُ ؟

وما علينا إذا ما كُنْتِ جارتَنا   أَلاَّ يجــاورنا إِلاَّكِ دَيَّــارُ

ما قال « لا » قَطُّ إلا فى تَشَهُّدِه   لولا التشهدُ كانتْ لاؤه نَعَمِ

ولا عَيْبَ فيها غير سِحْرِ جُفونها   وأَحبِب بها سَحَّارَةً حين تسحرُ

١١ ـ بين إعراب ما تحته خط فيما يأتى :

قال عليه السلام : « يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب » .

وكُلُّ مُصيباتِ الزمان وجَلتُها   سوى فُرقة الأَحباب هيِّنةَ الْخَطبِ

لم يضحك الوَردُ إلاَّ حين أعجبه   حُسن الرِّياض وصوتُ الطائر الغَرِدِ

تُحاول منى شيمةً غيْرَ شيمتى   وتطلب منِّى مَذهبها غير مذهبى

الحَـــالُ(١)

(الْحَالُ وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ ، مُفْهِمُ « فِي حَالٍ » كَفَرْداً أَذْهَبُ)(٢)

عَرّف الحال بأنه : الوصفُ(٣) الفَضْلَة ، المنتصبُ ، للدلالة على هيئة (٤) ، نحو : « فَرْداً أَذْهَبُ » ففَرْداً : حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

وخرج بقوله : فَضْلَة — الوصــفُ الواقعُ عمــدةً ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ . وبقوله للدلالة على الهيئة — التمييزُ — المشتَقٌّ ، نحو : للهِ دَرُّه فَارِساً ، فإنه تمييز لا حال على الصحيح ؛ إذا لم يُقصد به الدلالةُ على الهيئة ، بل التعجبُ من فرُوسيَّتِهِ ، فهو لبيان المتعجَّبِ منه ، لا لبيان هيئته ، وكذلك : رَأَيْتُ رجُلاً رَاكِبًا ؛ فإنَّ راكباً — لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل . وقول المصنف « مُفْهِمُ فِي حَالٍ » — هو معنى قولنا : للدلالة على الهيئة .

* * *

(وكَوْنُهُ مُنْتَقِـــلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ ، لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا)(٥)

---

(١) الحال : يذكر ويؤنث ، والأفصح فى لفظه التذكير ، وفى ضميره ووصفه التأنيث . ومعناه لغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، واصطلاحاً : ما ذكره الشارح .

(٢) « الحال وصف » مبتدأ وخبر « فضله منتصف مفهم » نعوت لوصف « فى حال » بدون تنوين — فى محل جر بإضافة مفهم من إضافة الوصف لمفعوله « كفرداً » الكاف جارة لقول محذوف ، وفرداً حال من فاعل أذهب .

(٣) المراد بالوصف : ما دل على معنى وذات متصفة به ، وهو : اسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل . والمقصود : الوصف ولو تأويلا ؛ لتدخل الجملة وشبهها ، والحال الجامد ؛ لتأول ذلك كله بالمشتق .

(٤) أى هيئة صاحبه وصفته — عند وقوع الفعل .

(٥) « وكونه » مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى اسمه « منتقلا » خبر المصدر الناقص « مشتقا » خبر ثان « يغلب » الجملة خبر المبتدأ =

الأكثرُ فى الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقةً . ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازِمَة للمُتَّصِف بها ، نحو : جَاء زَيْدٌ رَاكِبًا ؛ فراكِبًا : وَصْفٌ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن زيد ؛ بأن يجئ ماشياً . وقد تجئ الحال غير منتقلة — أى وصفاً لازماً[1] ، نحو : دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعًا — وخَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

١٧٩— فَجَاءتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ ، كَأَنَّمَا عمامَتُـــهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فسَمِيعاً ، وأطْوَلَ ، وسَبْطَ — أحوالٌ ، وهى أوصاف لازمةَ .

= « لكن » حرف استدراك « ليس » فعل ماض ناقص واسمها يعود على كونه منتقلا ... إلخ . « مستحقاً » خبر ليس .

(١) تقع الحال وصفاً ثابتاً فى ثلاث مسائل :

(أ) أن تكون مؤكدة ؛ إما لعاملها كقوله تعالى : (فتبسم ضاحكاً) — أو لصاحبها نحو : (لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً) — أو لمضمون جملة قبلها نحو : محمد أبوك عطوفاً . ويشترط أن تكون هذه الجملة : اسمية ، وأن يكون طرفاها — وهما المبتدأ والخبر — معرفتين جامدتين .

(ب) أن يدل عاملها على تجدد صاحبها كقوله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفاً) .

(جـ) فى أمثلة مسموعة لا ضابط لها ، فيقتصر فيها على السماع ؛ من ذلك قوله تعالى : (قائماً بالقسط — أنزل إليكم الكتاب مفصلا) ، فقائماً ومفصلا — حالان ، الأول من فاعل شهد وهو الله ، والثانى من الكتاب ، وهما وصفان ثابتان بلا شك ؛ فإن قيامه تعالى بالعدل لازم ، وتبيين الكتاب للحق والباطل كذلك .

١٧٩ — هو لرجل من بنى جناب ، من بنى القين — يصف ابناً له .

اللغة والإعراب : سبط العظام : سوى الخلق حسن القامة . لواء : هو مادون العلَم — يراد بذلك الطول وتمام الخلق . « به » متعلق بجاءت والضمير للمولود « سبط » حال من ضمير به « العظام » مضاف إليه « كأنما » كأن حرف تشبيه ونصب و « ما » كافة « عمامته » مبتدأ ومضاف إليه « بين » ظرف « الرجال » مضاف إليه « لواء » خبر .

وقد تأتى الحالُ جامدةً ، ويكثر ذلك فى مواضع ، ذكر المصنفُ بعضَها بقوله :

(وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ :فِى سِعْرٍ ، وَفِى مُبْـدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا ، يداً بِيَـدْ ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً -أَىْ كَأَسَدْ)[1]

يكثر مجىء الحالِ جامدةً إن دَلَّتْ على سِعْرٍ ، نحو : بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَم ؛ فمدا : حال جامدة ، وهى فى معنى المشتق ؛ إذ المعنى : بِعْهُ مُسَعَّراً كلَّ مدِّ بدرهم[2] ويكثر جمودُهَا - أيضاً - فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ ، نحو : بِعْتُهُ يداً بِيَدٍ[3] أى : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو : كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً - أى مُشْبِهًا الأَسَدَ ؛ فيداً ، وأسداً - جامدان ، وَصَحَّ

= (والمعنى) أن امرأته ولدت هذا المولود ، سوىَّ الخلق حسن القامة ، يرى وهو لا بس عمامته - كأنه علم بين الرجال (والشاهد) فى « سبط العظام » فإنه حال غير منتقلة ، وهو وصف لازم ، وذلك قليل وإضافة « سبط » لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً لأنه صفة مشبهة .

(١) « فى سعر » متعلق بيكثر « وفى مبدى تأول » معطوف على ماقبله ، ومضاف إليه « بلا تكلف » متعلق بتأول . و« لا» اسم بمعنى غير . « كبعه » الكاف جارة لقول محذوف « بعه » فعل أمر ومفعوله « مدا » حال من الماء «بكذا» متعلق بمحذوف صفة لمد - أى كائناً بكذا « يداً بيد » إعرابه كسابقه « أسدا » حال من زيد « أى » حرف تفسير « كأسد » الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على « أسدا » الواقع حالا و « أسد » مضاف إليه .

(٢) « مدًّا » حال من الفاعل إن نطقت مسعِّرا - بكسر العين ومن المفعول إن كان مسعرا - بفتح العين « بدرهم » متعلق بمحذوف صفة . وقيل إن الحال مجموع اللفظين وهو الدال على السعر . ويجوز رفع «مدّ» على الابتداء، و«بدرهم» خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، والرابط محذوف - أى مد منه بدرهم . وعلى هذا لايكون المثال مما نحن بصدده .

(٣) إعرابه كسابقه ؛ فيداً حال من الفاعل أو المفعول و « بيد » متعلق بمحذوف صفة - أى يداً كائنة مع يد . ويجوز كذلك الرفع ، والتقدير : يد منه مع يد منى .

وُقُوعُهما حالاً لظهور تَأَوُّلِهِمَا بمشتق ، كما تقدم[1] . وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِى مُبْدِى تَأَوُّلٍ » — أى : يكثر مجىء الحال جامدةً حيث ظهر تأوُّلها بمشتق .

وعُلِم بهذا وما قبله ، أن قول النحويين : إنَّ الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة — معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم . وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس مستحقًّا »[2] .

* * *

---

(١) مثل هذه المواضع : مادل على ترتيب نحو : ادخلوا الدار رجلا رجلا ، أو رجلين رجلين — أى مترتبين . وكلاهما منصوب على الحال وهو المختار . وقيل الثانى صفة للأول — أو معطوف عليه بتقدير الفاء وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ، ثم يفصّل بذكر بعضه مكرراً .

(٢) بقيت مواضع ؛ قال ابن هشام : إن الحال تقع فيها جامدة غير مؤولة بالمشتق وهى : « أ » أن تكون موصوفة بمشتق نحو : (قرآناً عربياً — فتمثل لها بشراً سويا) ، وتسمى حالا موطئة — أى ممهدة لما بعدها ؛ لأنه هو المقصود .

« ب » أو تكون دالة على عدد نحو : (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) .

« ج » أو دالة على طور — أى حال — واقع فيه تفضيل على نفسه أو على غيره فى حالة أخرى نحو : هذا بُسراً أطيب منهُ رطباً « فبسراً حال من فاعل أطيب ورطباً حال من الهاء فى منه .

« د » أو تكون الحال نوعاً من أنواع صاحبها نحو : هذا مالك ذهباً — أو فرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ، ومنه قوله تعالى : (أأسجد لمن خلقت طيناً) ، فطيناً حال من منصوب خلقت المحذوف — لا من « مَن » ، وقيل منصوب بنزع الخافض — أى من طين . هذا ، وقد عد الموضح من هذا النوع : مادل على سعر . وقيل إن الجميع مؤول بالمشتق ؛ أى مقروءاً عربياً — ومتصفاً بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها — ومعدوداً — ومطوراً بطور البسر والرطب — ومنوعاً ومصنوعاً — ومتأصلا . وقيل إن هذا تكلف لاداعى له . أما الأربعة الأولى وهى : مادل على سعر أو تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب فيجب تأويلها بالمشتق ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى .

(وَالْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ)[1]

مَذهَبُ جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأنَّ ما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً — فهو مُنكَّرٌ مَعْنًى ، كقولهم : جَاءوا الْجَمَّاء الْغَفِيرَ[2] .

١٨٠ — وَ * أَرسَلَهَا العِرَاكَ . . . . *

(١) « والحال » مبتدأ « إن » شرطية « عرف » ماض للمجهول فعل الشرط « لفظاً » تمييز محول عن نائب الفاعل « فاعتقد » جواب الشرط والفاء للربط « تنكيره » مفعول اعتقد ومضاف إليه « معنى » تمييز ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « كوحدك » الكاف جارة لقول محذوف « وحدك » حال من فاعل اجتهد ، والجملة مقول القول .

(٢) « الجماء » حال من الواو فى جاءوا و « الغفير » نعته ، والجماء : تأنيث الأجم ، ومعناه الكثير من كل شىء ، وأنث باعتبار موصوفه — أى الجماعة الجماء . والغفير : من الغفر ، وهو الستر والتغطية ، وهو فعيل بمعنى فاعل — أى الساترين وجه الأرض لكثرتهم . ولم يطابق ؛ حملا على فعيل بمعنى مفعول — أو باعتبار معنى الجمع .

١٨٠ — هذا جزء من بيت للبيد بن ربيعة — يصف حمر وحش تعلو إلى الماء للشرب مزدحمة . وهو بتمامه :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ، وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة والإعراب : العراك : ازدحام الإبل ، أو غيرها — عند ورود الماء . يذدها : يطردها ويمنعها . يشفق : يرحم . . نغص : نغص البعير — لم يتم شربه . الدخال : مداخلة البعير الذى شرب — مع الذى لم يشرب . « أرسلها » الفاعل يعود إلى الحمار الوحشى فى الأبيات قبله ، وها مفعول يرجع إلى الأتن « العراك » حال ، وجملتا لم يذدها ولم يشفق — معطوفتان على أرسلها « على نغص » متعلق بيشفق « الدخال » مضاف إليه « والمعنى » أن هذا الحمار الوحشى دفع بالأتن إلى الماء مزدحمة ، ولم يمنعها من ذلك خوفاً من الصائد ، ولم يشفق عليها من نغص الدخال ، وهو مزاحمة الذى شرب مرة للذى لم يشرب لضعفه وعجزه عن المزاحمة .

(والشاهد) فى « العراك » حيث وقع حالا مع أنه معرفة ، والحال لايكون إلا نكرة ، وساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ؛ فمعنى العراك : معاركة مزاحمة .

واجْتَهِدْ وَحْدَكَ ، وَكلمتُه فَاهُ إلى فِيَّ ؛ فالجَمَّاء ، والعِرَاكَ ، ووَحْدَكَ ، وفَاهُ — أَحْوَالٌ ، وهى مَعْرِفَة — لكنها مُؤَوَّلة بنكرة ، والتقدير: جاءوا جميعاً — وأرسلها معتركة — وَاجْتَهِدْ منفرداً — وكلمته مُشَافهةً .

وزعم البغداديُّونَ ويونُسُ : أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً ، بلا تأْويل؛ فأجازوا : « جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ » .

وَفَصَّلَ الكوفيون ، فقالوا : إن تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشرط — صَحَّ تعريفها ، وإلاَّ فلا ؛ فمثالُ ما تضمن معنى الشرط : زيد الرَّاكِبَ أَحْسَنُ منه المَاشِىَ ؛ فالراكب والماشى : حالاَن ، وصح تعريفهما لتأوُّلهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب — أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإن لم تقدر بالشرط — لم يصح تعريفها ؛ فلا تقول : جاء زيد الرَّاكِبَ ؛ إذ لا يصح : جاء زيد إن ركب .

* * *

(ومَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ ، كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)[1]

حقُّ الحال أن يكون وصفاً — وهو : ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحبه ؛ كقائم ، وَحَسَن — ومَضْرُوب — فوقُوعُها مصدراً على خلاف الأَصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى . وقد كثر مجىء الحالِ مَصْدَراً نكرةً ، ولكنه ليس بمَقِيس ؛ لمجيئه على خلاف الأَصل[2] ، ومنه :

---

(١) « ومصدر » مبتدأ « منكر » صفة « حالا » حال من فاعل يقع ، وجملة يقع خبر المبتدأ ، وفاعل يقع يعود على المصدر المنكر « بكثرة » متعلق بيقع « كبغتة » الكاف جارة لقول محذوف وبغتة حال من فاعل طلع « زيد » مبتدأ « طلع » الجملة خبر .

(٢) قال ابن هشام : وقاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل نحو : جاء زيد سرعة ؛ فإن السرعة نوع من المجىء . وقاسه الناظم وابنه : بعد « أما » فى مقام قصد فيه الرد من وصف شخصاً بوصفين ، وأنت ترى اتصافه بأحدهما — دون =

زيد طلع بَغْتَةً ؛ فبغتةً : مصدرٌ نكرةٍ – وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طَلَعَ بَاغتاً . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الأخفشُ والمبردُ : إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعاملُ فيه محذوفٌ ، والتقدير : طلع زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً ؛ فيَبْغَت عندهما هو الحال – لا بَغْتَة . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوبٌ على المصدرية كما ذَهَبَا إليه ، ولكن الناصب له عندهم – الفعلُ المذكورُ وهو طَلَعَ ؛ لتأْويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير فى قولك : زيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً – زيد بَغَتَ بغتة ؛ فيؤولون « طلع » ببغت ، وينصبون به « بغتةً » .

* * *

(وَلَمْ يُنَــكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ ، إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ)
(مِنْ بَعْدِ نَفْىٍ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كَـلاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ)[1]

حقُّ صاحِبِ الحالِ أن يكون معرفة[2] ، ولا ينكر فى الغالب إلا عند وجود مُسوِّغٍ ، وهو أحد أمور :

منها : أن يتقدم الحالُ على النكرة ، نحو : فيها قائماً رَجُلٌ ، وكقول الشاعر : وأنشده سيبويه .

= الآخر نحو : أما علما فعالم ؛ أى مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم ، فناصب الحال فعل الشرط المحذوف وهو يذكر ، وصاحبها نائب الفاعل . وبعد خبر شبه به مبتدؤه ؛ كمحمد زهير شعراً : فشعراً حال بمعنى شاعر ، والعامل فيه « زهير » لتأوله بمشتق ؛ لأن معناه مجيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه .

(١) « ينكر » مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم « غالباً » حال من « ذو » الواقعة نائب فاعل ينكر « الحال » مضاف إليه « إن » شرطية « لم يتأخر » فعل الشرط وفاعله يعود على ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف – أى فلا ينكر « أو يخصص أو يبن » معطوفان على يتأخر « من بعد نفى » متعلق ببين ومضاف إليه « أو مضاهيه » معطوف على نفى « يبغ » مجزوم بلا الناهية « مستسهلا » حال من امرؤ الواقع فاعلا ليبغ .

(٢) لأنه محكوم عليه بالحال ، ولايحكم على مجهول – لعدم الفائدة .

١٨١ – وَبِالجِسْمِ مِنِّى بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ
شُحُوبٌ ، وَإِن تَسْتَشْهِدِى العَيْنَ تَشْهَدِ

وكقوله :

١٨٢ – وَمَا لَامَ نَفْسِى مِثْلَهَا لِىَ لَائِمٌ
وَلَا سَدَّ فَقْرِى مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِى

فقائماً : حال من رجل ، وبيِّنا : حال من شُحُوب ، ومثلَهَا : حال من لائم .

---

١٨١ – من الشواهد التى لم يعرف قائلها .

اللغة والإعراب : شحوب : مصدر شحب الجسم – إذا تغير . « بالجسم » خبر مقدم « منى » متعلق بمحذوف حال من الجسم « بيناً » – بمعنى ظاهراً – حال من شحوب على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، ومن ضمير الخبر على رأى الجمهور « لو علمته » شرط وفعله ، وجواب الشرط محذوف – أى لأشفقت على مثلا ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين الخبر المتقدم ، والمبتدأ وهو « شحوب » – أو بين الحال وصاحبها « وإن تستشهدى العين تشهد » شرط وفعله وجزاؤه (والمعنى) أن بجسمى من آثار الحب تغيراً ظاهراً ، لوعلمته لعطفت على ورحمتى ، وإن تطلبى الشهادة من العين تشهد بهذا التغيير .

(والشاهد) فى « بيناً » حيث وقع حالا من النكرة وهى شحوب – على مذهب سيبويه ، والمسوغ تقدم الحال على صاحبها . وعلى مذهب الجمهور لاشاهد فيه كما ذكر فى الإعراب .

١٨٢ – لم ينسب هذا الشاهد لقائل .

اللغة والإعراب : « وما » نافية « نفسى مفعول لام مقدم « مثلها » حال من لائم ، وهى مضافة إلى الهاء ، وإضافتها لاتفيدها تعريفاً « لى » حال أيضاً من لائم الواقع فاعلا للام « ولا » نافية « فقرى » مفعول سد مقدم « مثل » فاعله « ما » اسم موصول مضاف إليه « ملكت يدى » الجملة صلة الموصول والعائد محذوف – أى ملكته « والمعنى » إنى لم أجد لائماً لنفسى ورادعاً لما يستوجب اللوم – مثلها عند شعورها بالخطأ ، ولامانعاً لفقرى وحاجتى – مثل الذى تملكه يدى ؛ لأنه أقرب منالا مما فى يد غيرى .

(والشاهد) فى « مثلها لى لائم » حيث جاءت الحال وهى « مثلها » و « لى » من النكرة وهى « لائم » وسوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال .

ومنها : أَن تُخَصَّصَ النكرةُ بِوَصْفٍ ، أو بإضافة ؛ فمثالُ ما تَخصَّص بوصف قولُه تعالى : (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا)(١) .

وقول الشاعر :

١٨٣ – نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ
فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

---

(١) أعرب الناظم وابنه « أمراً » الثانى حالا من « أمرٍ » الأول لتخصيصه بالوصف بحكيم – أى محكم ، والأمر الأول : واحد الأمور ، والثانى : واحد الأوامر ضد النواهى – أى حال كونه مأموراً به من عندنا . وفيه أن الحال لا يجىء من المضاف إليه إلا بشروط ستأتى وهى مفقودة هنا . وقد أجيب بأن « كلّ » كالجزء من « أمر » لصحة الاستغناء به . والحق : أن أمراً الثانى : حال من كل – أو من فاعل أنزلناه – أو من مفعوله – أو من الضمير فى حكيم – أو مفعول لأجله أو منصوب بأخص محذوفاً .

١٨٣ – البيتان من الشواهد التى لم تنسب لقائل معين .

اللغة والإعراب : نجيت : أنقذت من الغرق . الفلك : السفينة – للمفرد والجمع . ماخر : اسم فاعل ، من مخرت السفينة – جرت تشق الماء مع صوت . أليم : البحر أو الماء . مشحوناً مملوءاً . مبينة : ظاهرة واضحة . « نوحاً » مفعول نجيت « يارب » جملة ندائية للدعاء معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله ، ورب منصوص بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف « فى فلك » متعلق بنجيت – أو بمحذوف حال من نوحاً « ماخر » صفة لفلك « فى اليم » متعلق به « مشحوناً » حال من فلك . « يدعو » الجملة حال من فاعل عاش « بآيات » متعلق بيدعو « مبينة » صفة لآيات « فى قومه » متعلق بعاش « ألف عام » مفعول عاش ومضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو الحال « خمسينا » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر ، والألف للإطلاق .

(والمعنى) ظاهر . (والشاهد) فى «مشحوناً» حيث وقع حالا من النكرة وهى «فلك» ، وسوغ ذلك تخصيصها بالوصف وهو « ماخر » فقربت بذلك من المعرفة .

ومثالُ ما تَخَصَّص بالإضافة قولُه تعالى : ﴿ فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾[1] .

ومنها : أَن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه ، وشبهُ النفى : هو الاستفهامُ والنهىُ ، وهو المراد بقوله : « أو يَبِنْ » من بعد نفى أو مضاهيه » فمثالُ ما وقع بعد النفى قولُه :

١٨٤ — مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيا   وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَـدٍ بَاقِيـا

ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ فلها كتابٌ : جملة فى موضع الحال من قرية ، وصَحَّ مجىء الحال من النكرة لتقَدُّمِ النفى عليها[2] ، ولا يصح كونُ الجملة صفةً لقريةٍ ، خلافًا للزمخشرى[3] ؛ لأَن الواو لا تَفْصِل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً

---

(١) « سواء » حال من أربعة : لاختصاصها بالإضافة إلى أيام . وقد يكون التخصص بالمعمول نحو : عجبت من ضربٍ أخوك شديداً ؛ فشديداً حال من ضرب لاختصاصه بالعمل فى أخوك .

١٨٤ — هو لراجز لم يعرف اسمه .

اللغة والإعراب: حُم: قُدّر. حمى: الحمى — موضع الحماية والحفظ . واقياً: حافظاً . « ما » نافية « حم » ماض للمجهول « من موت » متعلق بواقياً « حمى » نائب فاعل حم « واقياً » حال من حمى « ولا » الواو عاطفة و « لا » زائدة لتأكيد النفى « من أحد » مفعول ترى و « من » زائدة « باقياً » حال من أحد ، وهذا وإذا جعلت « ترى » بصرية ؛ فإن كانت علمية كان باقياً مفعولا ثانياً لها ، (والمعنى) ليس هنالك مايحفظ الإنسان من الموت الذى قدره الله ، وليس هنالك أحد مخلداً فى الدنيا .

(والشاهد) فى « واقياً وباقياً » حيث وقع كل منهما حالا من النكرة ،وسوغ ذلك وقوعها بعد النفى فى الموضعين .

(٢) فى الآية مسوغ آخر ، وهو اقترانها بالواو الحالية ؛ لأنها من المسوغات نحو : ﴿ أوكالذى مر على قرية وهى خاوية ﴾ .

(٣) فإنه يقول : إن الجملة صفة ، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصف . والزمخشرى : هو أبو القاسم محمود بن عمر جارالله الزمخشرى، نسبة إلى زمخشر=

وجودُ « إلّاَ » مانعٌ من ذلك ؛ إذ لا يُعْتَرضُ بـ « إلّا » بين الصفة والموصوف ، ومِمن صَرَّحَ بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفشُ فى المسائل ، وأبو على الفارسى فى التذكرة[1] .

ومثالُ ما وقع بعد الاستفهام قولُه :

١٨٥ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيـاً فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُـذْرَ فِى إبْعَادِهَا الأَمَلاَ ؟

ومثالُ ما وقع بعد النهى قولُ المصنف: لاَ يَبْغِ آمْرُؤٌ على امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ[2]

وقول قَطَرِىِّ بن الفُجَاءة :

١٨٦ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلَى الإحْجَامِ   يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَـامِ

= من أعمال خوارزم، كان غاية فى الذكاء وقوة القريحة ، متفنناً فى كل علم ، جاور بمكة فلقب « جارالله » وله مصنفات كثيرة ، من أشهرها : الكشاف فى التفسير ، والمفصل فى النحو ، وتوفى سنة ٥٣٨ هـ .

(١) التذكرة : كتاب كبير فى مسائل النحو ، أما المسائل فكتابان : أحدهما كبير والآخر صغير .

١٨٥ — هو لرجل من بنى طيىء .

اللغة والإعراب : حم : قدّر وهيىء . عيش : حياة . صاح : منادى — مرخم صاحب على غير قياس ؛ لأنه غير علم . « باقياً » حال من عيش الواقع نائب فاعل حم « فترى » الفاء للسببية ، وترى مضارع منصوب بأن مضمرة بعدها « لنفسك » متعلق بترى فى موضع المفعول الثانى « العذر » مفعول أول « فى إبعادها » متعلق بالعذر وهو مصدر مضاف إلى فاعله « الأملا » مفعول المصدر ، والألف للإطلاق « والمعنى » أخبرنى أيها الصاحب ! هل قدر للإنسان فى هذه الدنيا حياة باقية ؟ حتى يكون لك عذر فى أن تؤمل آمالا بعيدة ، وتتكالب على الحياة ؟ (والشاهد) فى « باقياً » حيث وقع حالا من النكرة وهى « عيش » ، وسوغ ذلك وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النفى .

(٢) مستسهلا : حال من امرؤ الأول ؛ لسبقه بالنهى . ومعناه : لايتعدى شخص على غيره مستخفاً بذلك ؛ فإن الظلم مرتعه وخيم .

١٨٦ — هو لأبى نعامة قطرىّ بن الفُجاءة التميمى الخارجى — نسبة إلى « قطر » . =

واحترز بقوله : « غالباً » — مما قَلَّ مجيء الحالِ فيه من النكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولُهم ؛ مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ[1] ، وقولهم : عليه مائةٌ بِيضاً[2] . وأجاز سيبويه : فيها رَجُلٌ قائمًا ، وفى الحديث : « صَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِيَامًا »[3] .

* * *

= اللغة والإعراب : الركون : الميل . الإحجام : التأخر . الوغى : الحرب. الحمام : الموت . « يوم الوغى » ظرف متعلق بيركن ومضاف إليه « متخوفاً » حال من « أحد » الواقع فاعلا ليركن « لحمام » متعلق بمتخوف .

(والمعنى) لاينبغي لأحد أن يميل إلى النكوص والإعراض عن اقتحام الحروب، خوفاً من الموت ؛ فإن ذلك جبن ، والموت لابد منه ، ولكل أجل كتاب .

(والشاهد) فى «متخوفاً» حيث وقع حالا من « أحد » النكرة ، وسوغ ذلك وقوعها فى حيز النهى بلا .

هذا : ومن مسوغات مجيء الحال من النكرة غير ماذكره الناظم : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو : زارنى رجل والشمس طالعة ؛ لأن وجود الواو فى صدر الجملة يرفع توهم أن الجملة نعت للنكرة ، وأن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو نكرة يصبح مجيء الحال منها ، نحو : زارنى محمد ورجل راكبين — أو زارنى رجل صالح وامرأة مبكرين ، وأن تكون الحال جامدة نحو: هذا خاتم ذهباً ؛ لأن الوصف بالجامد خلاف الأصل ، فلا يتوهم شيء . وقيل : إن مثل هذا تمييز .

(١) أى مقدار قعدته ، فقعدة حال من ماء ، وهو نكرة بلامسوغ .

(٢) « بيضا » جمع بيضاء، وهو حال من مائة . ولايجوز أن يكون تمييزاً ؛ لأن تمييز المائة لايكون إلا مفرداً مجروراً .

(٣) « قياماً » حال من رجال ، وهو نكرة بلامسوغ . هذا : ومذهب سيبويه أن مجيء الحال من النكرة بلامسوغ — مقيس لايقتصر فيه على ماورد سماعاً ؛ لأن المقصود من الحال تقييد العامل ، فلا معنى لاشتراط مسوغ فى صاحبها ، وذهب الخليل ويونس — إلى أن ذلك مقصور على السماع .

(وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، وَلاَ أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدْ)(١)

مَذْهَبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بِحرف فلا تقول فى : مررتُ بهندٍ جالسةً — مررت جالسةً بهندٍ .

وذهب الفارسيُّ ، وابن كَيْسَان ، وابن بَرْهَانَ ، إلى جواز ذلك(٢) ، وتَابَعَهُم المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قولُه :

١٨٧ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًـــا ، إِنَّهَـــا لَحَبِيبُ

---

(١) « وسبق » مفعول مقدم لأبوا « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول مفعول للمصدر « بحرف » متعلق بقوله « جر » الواقع صلة لما « ولا » نافية « أمنعه » مضارع مرفوع والهاء مفعول عائدة على سبق .

(٢) قال الناظم : وهو الصحيح ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول فى المعنى ، وتقديم حال المفعول به عليه — غير ممنوع . والخلاف : فيما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلى ، أما إذا كان بحرف جر زائد فلاخلاف فى جواز التقديم والتأخير ، تقول : ماجاء من أحد راكباً — وما جاء راكباً من أحد . ويجب تأخير الحال عن صاحبها : إذا كانت محصورة ، نحو : (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) ، وكذلك يجب تأخيرها إذا كان صاحبهامضافاً إليه ، بشرط أن يصلح لمجيء الحال منه كما سيأتى ، نحو : يسرنى رؤية النجوم واضحة : فلايجوز تقديم واضحة .

١٨٧ — هو لعروة بن الحِزام العذرى — من قصيدة فى حبيبته عفراء ؛ مطلعها : —

وإنِّى لتعرونى لِذِكراكِ روعةٌ لها بَين جِلدى والعِظام دبيب

وقبل بيت الشاهد :

حلفت برَبِّ الراكعين لربهم خشوعًا وفوق الراكعين رقيب

وبعده :

وَقُلْتُ لِعَرَّافِ اليَمَامَةِ : دَاوِنِى فَإِنَّكَ — إِنْ أَبْرَأْتَنِى — لَطَبِيبُ

اللغة والإعراب : هيمان : عطشان—من الهيام ، وهو فى الأصل أشد العطش صادياً: اسم فاعل من صدى— أى عطش. « لئن » اللام موطئة للقسم وإن=

فهَيْمَانَ ، وصادياً : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ   فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

ففَرْغًا : حال من قَتْلٍ . وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ فجائزٌ ، نحو : جاء ضَاحِكًا زَيْدٌ — وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً .

(وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ   إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُـزْءَ مَالَهُ أُضِيفَـــا   أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلاَ تَحِيفَا)(١)

= شرطية « كان » ناقصة فعل الشرط « برد الماء » اسمها ومضاف إليه « هيمان صادياً » حالان مترادفان ؛ لأن صاحبهما واحد وهو الياء فى إلىّ « إلىّ » متعلق بحبيباً الواقع خبراً لكان ، وجملة « إنها لحبيب » من أن واسمها وخبرها — جواب القسم ، والضمير فى إنها يرجع إلى عفراء ، وجواب الشرط محذوف — يدل عليه جواب القسم .

(والمعنى) إذا كان الماء البارد حبيباً إلى نفسى — وأنا فى شدة الظمأ — فإن عفراء حبيبة إلى نفسى كالماء للعطشان ، وهو تعليق على محقق (والشاهد) فى « هيمان صادياً » حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلىّ وتقدما عليها .

١٨٨ — هو مطلع قصيدة لطليحة بن خويلد الأسدى ، وكان قد تنبأ ثم أسلم .

اللغة والإعراب : أذواد : جمع ذود ، وهو من الإبل مابين الثلاث إلى العشر فرغا : هدراً لم يطلب بثأره . حبال : هو ابن أخى طليحة ، وكان المسلمون قتلوه فى الردة . « فإن تك » إن شرطية وتك مجزومة على النون المحذوفة للتخفيف فعل الشرط « أذواد » اسم تك « أصبن » ماض للمجهول والجملة خبر تك ، « ونسوة » معطوفة على أذواد « فلن يذهبوا » جواب الشرط « فرغا » بكسر الفاء وفتحها — حال من « قتل » المجرور بالباء (والمعنى) لئن كنتم ذهبتم ببعض الإبل وسبايا من النساء ، ولم يؤخذ منكم مثلها — فذلك أمر هين ، ولكن دم حبال لم يذهب هدراً ؛ فقد شفيت نفسى بأخذ ثأره منكم ، وكان قد قتل به عكاشة بن محصن ، ثابت بن أرقم ، وفى ذلك يقول :

عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا   وَعُكَّاشَةَ الْغَنْمِىَّ عنه بحالِ

« والشاهد » فى « فرغا » حيث وقع حالا من « قتل » المجرور بالباء وتقدم عليه .

(١) « حالا » مفعول تجز « من المضاف » متعلق بمحذوف صفة لحالا « له» =

لا يجوز مجيءُ الحالِ من المضاف إليه ، إلا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عملُه فى الحال ؛ كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما — مما تَضَمَّنَ معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضَارِبُ هندٍ مجردةً — وأعجبنى قيامُ زيدٍ مُسْرِعًا ، ومنه قولُه تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[1] ، ومنه قول الشاعر :

١٨٩ — تَقُولُ ٱبْنَتِى : إِنَّ انْطِلاَقَكَ واحداً

إلى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِى لا أَبَا لِيَـا

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً

= متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط «المضاف» فاعل اقتضى « عمله » مفعول اقتضى ومضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام أو « كان » معطوف على اقتضى ، واسم كان يعود إلى المضاف له « جزء » خبرها « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » متعلق بأضيف الواقع صلة للموصول « أو مثل جزئه »معطوف جزء ومضاف إليه « فلاتحيفا » لاناهية وتحيفا مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً فى محل جزم بلا .

(١) « جميعاً » حال من « كم » و « مرجع » مصدر ميمى بمعنى الرجوع عامل فى الحال النصب ، والقياس فتح جيمه ؛ لأن مضارعه مكسور العين مع صحة اللام .

١٨٩ — هو لمالك بن الرَّيب ، أحد بنى مازن بن مالك ، وقد قتل بخراسان .

اللغة والإعراب : الروع : الفزع والخوف ، ويراد به هنا الحرب . « ابنتى » فاعل تقول « انطلاقك » اسم إن مضاف إلى الكاف من إضافة المصدر لفاعله « واحداً »حال من الكاف« إلى الروع » متعلق بانطلاق « تاركى » خبر إن وإضافته إلى الياء من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول « لاأبا ليا » جملة «لا» ومعموليها مفعول ثان لتاركى ؛ لأنه بمعنى مصيرى — وخبر « لا » محذوف (والمعنى) تقول لى ابنتى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى بلا أب ؛ لأنك ستموت لامحالة (والشاهد) فى « واحداً » حيث وقع حالا من المضاف إليه وهو الكاف فى انطلاقك ؛ وسوغ ذلك أن المضاف مصدر عامل فى المضاف إليه — فهو كالفعل ، ويصح عمله فى الحال كذلك .

من المضاف إليه ، أو مِثْلَ جُزْئِه فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثالُ ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) فإخوانًا : حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور جزء من المضاف إليه . ومثالُ ما هو مثل جزء المضاف إليه — فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قولُه تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) فحنيفًا : حال من إبراهيم ، والملة كالجزء من المضاف إليه : إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل فى غير القرآن : أن اتَّبِعْ إبراهيم حَنِيفًا — لصحَّ .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل فى الحال ، ولا هو جزءٌ من المضاف إليه ، ولا مثلُ جزئِهِ — لم يجز أن يجيء الحال منه ؛ فلا تقول : جاء غُلَامُ هِنْدٍ ضاحِكةً ، خلافًا للفارسيِّ . وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى : إن هذه الصورة ممنوعةٌ بلا خلاف — ليس بجيد ؛ فإن مذهَبَ الفارسيِّ جَوَازُها ، كما تقدم . وممن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ فى أماليه[1] .

---

(١) منشأ الخلاف بين سيبويه وغيره فى مجيء الحال من المضاف إليه : أنه لايرى أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً ، وأن يكون مختلفاً ؛ وعلى ذلك أجاز مجيء الحال من المضاف إليه بلاشرط مطلقاً . أما غيره : فيرى ضرورة أن يكون العامل فى الحال نفس العامل فى صاحبها . ولذلك اشترط أحد الشروط المذكورة ؛ فإنه إذا كان المضاف عاملا فى المضاف إليه لشبهه بالفعل ؛ لكونه مصدراً أو اسم فاعل — كان عاملا كذلك فى الحال فيتحد العامل فى الحال وفى الصاحب، وإن كان المضاف جزءاً أو كالجزء من المضاف إليه — كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فيكون المضاف فى هاتين الحالتين كأنه صاحب الحال ، ويكون العامل فيه هو العامل فى الحال .

(وَالْحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا
فَجائِزٌ تَقْدِيمُهُ : كمُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا)[1]

يجوز تقديمُ الحالِ على ناصبها : إن كان فعلا متصرفاً ، أو صفةً تشبه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفَهُ ، وقَبِلَ التأنيثَ ، والتثنيةَ والجمعَ ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ؛ فمثالُ تقديمها على الفعل المتصرف : مخلصاً زيدٌ دعا ؛ فدعا : فعل متصرف ، وتقدمَتْ عليه الحالُ . ومثالُ تقديمها على الصفة المُشْبِهَةِ له : مُسْرِعًا ذا رَاحِلٌ[2] .

فإن كان الناصِبُ لها فعلا غير متصرف — لم يجز تقديمها عليه ، فتقول : ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكا — ولا تقول : ضاحكا ما أَحْسَنَ زيداً ؛ لأن فعل التعجب غيرُ متصرِّفٍ فى نفسه ؛ فلا يتَصَرَّفُ فى معموله . وكذلك إن كان الناصبُ لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف ، كأَفْعَلِ

---

(١) « والحال » مبتدأ « إن ينصب » شرط وفعله « بفعل » متعلق بينصب « صرفا » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على فعل ، والجملة نعت له ، « أو صفة » معطوفة على فعل « أشبهت المصرفا » الجملة نعت لصفة . « فجائز » خبر مقدم والفاء للربط « تقديمه » مبتدأ مؤخر ، والهاء مضاف إليه مفعول المصدر ، والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو الحال « كمسرعا » الكاف جارة لقول محذوف ، ومسرعاً حال مقدمة على عامله وهو راحل « ذا راحل » مبتدأ وخبر ، وفى راحل ضمير مستتر فاعله ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً » حال من فاعل دعا « زيد دعا » مبتدأ وخبر .

(٢) قد يعرض للمتصرف أو شبهه — مايمنع تقديم الحال عليه ، وذلك كاقترانه بلام الابتداء أو القسم نحو : إن محمداً ليزورك مختاراً — ولأصبرن محتسباً ، أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو : إن لك أن تسافر راجلا ، أو صلة لأل الموصولة نحو : أنت المصلى منفرداً . فى هذه المواضع لايتقدم الحال ، لأن اللام لها الصدارة ، ومعمول الصلة لايتقدم .

التفضيلِ[1] — لم يجز تقديمُهَا عليه ؛ وذلك لأنه لا يُثَنَّى — ولا يُجْمَعُ — ولا يؤنث ، فلم يتصرف فى نفسه ؛ فلا يتصرف فى معموله ؛ فلا تقول : زيد ضاحكا أَحْسَنُ من عمرو — بل يجبُ تأْخيرُ الحالِ ؛ فتقول : زيد أحسن من عمرو ضاحكاً .

* * *

(وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ — لا حُرُوفَهُ — مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ
كَتِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَدَرْ نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فى هَجَرْ »)[2]

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنوىِّ ؛ وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ؛ كأَسماءِ الإشارة ، وحروف التمنى ، والتشبيه ، والظرف والجار والمجرور[3] نحو : تِلْكَ هندٌ مجردةً — وليت زيداً أميراً أخوك — وكأَنَّ زيداً راكباً أسدٌ — وزيد فى الدار — أو عندك — قائماً ؛ فلا يجوز

(١) ومثله فى حالة إفراده وتذكيره : اسم الفعل ، كنزال مسرعاً . وسيأتى للمصنف والشارح بعد قليل — استثناءٌ من علم عمل أفعل التفضيل فى الحال المتقدمة .

(٢) « وعامل » مبتدأ « ضمن » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل مفعوله الأول ، والجملة صفة لعامل « معنى الفعل » مفعول ثان ومضاف إليه « لاحروفه » معطوفة على معنى الفعل « مؤخراً » حال من فاعل يعمل « لن » حرف نصب ونفى « يعملا » منصوب وفاعله يعود إلى عامل والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدأ « كتلك » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ليت وكأن » معطوفان على تلك « نحو » فاعل ندر « سعيد » مبتدأ « مستقراً » حال من الضمير فى الجار والمجرور بعده « فى هجر » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٣) وكذلك حرف الترجى نحو : لعل محمداً أميراً قادم ، وحرف التنبيه مثل ها أنت محمد راكباً ؛ فراكباً حال من محمد — أو من أنت ؛ والعامل فى الحال هو « ها » لتضمنها معنى أنبه . وأدوات الاستفهام التى يقصد بها التعظيم ، كقول الأعشى : « ياجارتا ما أنتِ جارةً » — إذا جعلت « جارة » الثانية حالا لا تمييزاً . وأدوات النداء نحو : يا أيها الرجل قائماً . وبعد أمّا ، نحو : أمّا عِلماً فعالم . وقد تقدم شرح هذا المثل .

تقديم الحال على عاملها المعنوىّ فى هذه المُثُلِ ونحوها ؛ فلا تقول : مجردَةً تلك هند — ولا : أميراً ليت زيداً أخوك — ولا : راكباً كأنّ زيداً أسَدٌ .

وقد نَدَر تقديمُها على عاملها الظرف نحو : زَيْدٌ قائماً عندك ، والجارِّ والمجرور نحو : سعيدٌ مستقراً فى هَجَر ، ومنه قولُه تعالى : (والسَّمٰوَات مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ) فى قراءة كَسْرَ التاء[1] ، وأجازه الأَخفشُ قياساً .

* * *

(وَنَحْوُ « زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً » مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ)[2]

تقدَّمَ أن أَفْعَلَ التفضيل لا يعمل فى الحال متقدمةً ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهى : ما إذا فُضِّل شىءٌ فى حالٍ — على نفسه أو غيره — فى حالٍ أخرى ، فإنه يعمل فى حالين : إحداهما متقدمةً عليه ، والأخرى متأخرةً عنه ، وذلك نحو : زيدٌ قائماً أَحْسَنُ منه قاعداً —

---

(١) هو الحسن البصرى ، أحد القراء الذين قراءتهم شاذة . ومطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفى ، وهو « بيمينه » الواقع خبراً — وبين مبتدئه وهو « السموات » ، وصاحب الحال : هو السموات أو الضمير فى الخبر . والحق أن « مطويات » معمولة لقبضته وهى حال من السموات المعطوفة على ضمير قبضته ؛ لأنها بمعنى مقبوضته . وليست السموات مبتدأ وبيمينه ظرف متعلق بمطويات ، فهو معمول الحال لاعاملها وعلى هذا : فالحال غير متقدمة على عاملها . أما على القراءة المشهورة : فالسموات مبتدأ ، ومطويات خبر ، وبيمينه متعلق بمطويات .

(٢) « ونحو » مبتدأ « زيد » مبتدأ كذلك « مفرداً » حال من ضمير أنفع العائد إلى زيد « أنفع » خبر عن زيد « من عمرو » متعلق بأنفع « معاناً » حال من عمرو ، وجملة « زيد مفرداً » إلى معاناً — فى محل جر بإضافة نحو إليها مقصود لفظها « مستجاز » خبر نحو « يهن » — أى يضعف — مضارع منصوب بلن ، وسكن للوقف ، وفاعله يعود على « نحو » ، والجملة خبر ثان — أو صفة للخبر السابق .

وزيد مفرداً أَنْفَعُ من عمرو مُعَانًا ؛ فقائماً : ومفرداً ـ منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا قاعداً ، ومعاناً ، وهذا مذهب الجمهور .

وزعم السيرافىُّ أنهما خبَرانِ منصوبان بكَانَ المحذوفةِ ، والتقدير : زيد إذا كان قائماً أَحْسَنُ منه إذا كان قاعداً ـ وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً[١] . ولا يجوز تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل ، ولا تأخيرُهُمَا عنه ؛ فلا تقول زيد قائماً قاعداً أحسنُ منه ـ ولا زيد أحسنُ منه قائمًا قاعداً .

(وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ)[٢]

يجوز تعددُ الحال وصاحبُهَا مفرد ، أو متعدد[٣] ؛ فمثال الأول : جاء زيد رَاكِبًا ضاحكًا ؛ فراكباً ، وضاحكاً : حالان من زيد والعامل فيهما « جاء » .

ومثالُ الثانى : لقيتُ هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً ؛ فمُصْعِداً : حالٌ من التاء ، ومنحدرة : حال من هند ، والعاملُ فيهما « لقيتُ » ، ومنه قولُه :

---

(١) يؤخذ على رأى السيرافى : أن فيه تكلف إضمار ستة أشياء بلاداع ، كما أن فيه إعمال أفعل التفضيل فى « إذا » مع تقدمها عليه ، وهو ما فرَّ منه .

« تنبيه » أجاز بعض النحاة : تأخير الحالين معاً عن أفعل التفضيل ؛ إذا وقعت الحال الأولى بعده مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ، تقول : المتعلم أقدر تاجراً منه زارعاً ـ وهذه الفاكهة ألذ نيئةً منها مطبوخة .

(٢) « والحال » مبتدأ « قد يجيء » قد للتقليل والجملة خبر المبتدأ « ذاتعدد» حال من فاعل يجيء ومضاف إليه « لمفرد » متعلق بتعدد ـ أو بمحذوف صفة له « وغير مفرد » عطف على مفرد ، وجملة « فاعلم » معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه . لامحل لها .

(٣) يجب التعدد إذا وقع الحال بعد « إمَّا » نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) أو بعد « لا » النافية نحو : رأيت محمداً لاخائفاً ولا مطمئناً .

١٩٠ — لَقِيَ ٱبْنِي أَخَـوَيْهِ خَائِفـاً مُنْجِدَيْهِ ؛ فَأَصَـابُوا مَغْنَما

فخائفاً : حال من ابنى : ومُنْجِدَيْهِ : حال من أَخَوَيْهِ والعاملُ فيهما « لَقِيَ » .

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به ، وعند علم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين : فنى قولك : لقيت زيداً مصعداً منحدراً — يكون « مصعداً » حالا من زيد ، و « منحدراً » حالا من التاء .

* * *

(وَعَامِلُ ٱلْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِى نَحْوِ : « لا تَعْثَ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدَا »)(١)

تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة(٢) ؛ فالمؤكدة على قسمين(٣) ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

---

١٩٠ — هذا الشاهد لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : منجديه : مغيثيه ، وهو مثنى منجد — من الإنجاز وهو الإغاثة . أصابوا : أدركوا ونالوا . مغنما : غنيمة . « ابنى » فاعل لقى « أخويه » مفعوله ومضاف إليه « خائفاً » حال من ابنى « منجديه » حال من أخويه « والمعنى » إن ابنى فى حالة خوفه من الأعداء — لقى أخويه مغيثين له ، فنال الثلاثة غنيمة ونجوا .

« والشاهد » فى « خائفاً منجديه » حيث تعددت الحال وصاحبها ، وصاحب كل حال وعاملها واضحان بلا لبس ، وإن اتحد لفظ الحال ومعناه — ثنى أو جمع اختصاراً نحو : (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين — وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم — مسخرات) .

(١) « وعامل الحال » مبتدأ ومضاف إليه « بها » متعلق بأكدا « قد أكدا » قد للتحقيق ، ونائب الفاعل يعود إلى عامل الحال ، والجملة خبر المبتدأ « فى نحو » متعلق بأكدا « لاتعث » لاناهية وتعث مجزوم بلا « فى الأرض » متعلق به « مفسدا » حال من فاعل تعث مؤكدة لعاملها .

(٢) يقال لها المؤسسة والمبينة : لأنها تبين هيئة صاحبها ، ولا يستفاد معناها بدونها ، وهى الغالب ، كجاء زيد راكباً .

(٣) زاد ابن هشام قسماً ثالثاً — وهى المؤكدة لصاحبها ، نحو : (لآمن من=

فالقسم الأول من المؤكِّدة : ما أكَّدَتْ عاملَها ، وهى المراد بهذا البيت ، وهى : كلُّ وصفٍ دلَّ على معنَى عامِلِه ، وخالفَهُ لفظًا — وهو الأكثر ، أو وافقه لفظاً — وهو دون الأول فى الكثرة ؛ فمثالُ الأول : لا تَعْثَ فى الأرض مُفْسِداً . ومنه قولُه تعالى : (ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ) وقولُه تعالى : (وَلاَ تَعْثَوْا فى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ، ومن الثانى قولُه تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) وقولُه تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ) .

* * *

(وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عامِلُهَا ، ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ)[1]

هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكِّدة ، وهى : ما أكَّدتْ مضمونَ الجملة ، وشَرْطُ الجملة : أن تكون اسمية ، وَجُزْآها : معرفتان — جامدان ، نحو : زَيْدٌ أَخُوك عطُوفاً — وأَنا زَيْدٌ معْرُوفاً ، ومنه قولُه :

١٩١ — أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَالَلنَّاسِ مِنْ عَارِ ؟

= فى الأرض كلهم جميعاً) فجميعاً حال من « مَن » الموصولة موكدة لها ؛ لأن كلا منهما يدل على الإحاطة والشمول .

(١) « تؤكد » مضارع فعل الشرط وفاعله يعود على الحال « جملة » مفعوله « فمضمر » الفاء واقعة فى جواب الشرط و « مضمر » خبر مقدم ، والمراد : محذوف « عاملها » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « ولفظها يؤخر » مبتدأ وخبر . والجملة فى محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

١٩١ — هو لسالم بن دارة ، من قصيدة يهجو فيها أحد بنى فزارة .

اللغة والإعراب : دارة : اسم أمة . « أنا ابن » مبتدأ وخبر « دارة » مضاف إليه « معروفاً » حال مؤكدة « بها » متعلق به « نسبى » نائب فاعل لمعروف ؛ لأنه اسم مفعول « وهل » حرف استفهام إنكارى « بدارة » متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » زائدة « عار » مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد « يا للناس » يا حرف نداء واللام =

فمعطوفاً ، ومعروفاً — حالان ، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير فى الأول : أَحِقُّه عطوفاً — وفى الثانى : أُحَقُّ معروفاً[1] . ولا يجوز تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملة ؛ فلا تقول : عَطُوفاً زَيْدٌ أَخُوك — ولا : معروفاً أنا زيد ، ولا توسُّطُها بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول : زَيْدٌ عطوفاً أَخُوكَ .

* * *

(ومَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كجَاءَ زَيْدٌ وهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)[2]

الأَصلُ فى الحالِ والخبرِ والصفةِ — الإفرادُ ، وتقع الجملةُ موْقِعَ الحالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولَابُدَّ فيها من رابطٍ[3] .

= للاستغاثة، وهو اعتراض بين المبتدأ والخبر (والمعنى) أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها ، وليس فيها من العار ما يقدح فى هذا النسب (والشاهد) فى « معروفاً » فإنه حال مؤكدة أكدت مضمون الجملة التى قبلها — ومضمونها هنا الفخر ؛ لاشتهار نسبه بذلك .

(١) إذا كان المبتدأ غير ضمير المتكلم — يقدر الفعل مبنياً للفاعل ، ومع ضمير المتكلم — يقدر مبنياً للمفعول .

(٢) « وموضع » ظرف مكان متعلق بتجيء « الحال » مضاف إليه « جملة » فاعل تجيء « وهو » الواو للحال و « هو » ضمير منفصل مبتدأ « ناو » خبر المبتدأ وفيه ضمير مستتر فاعله « رحله » مفعوله ، والجملة من المبتدأ أو الخبر فى محل نصب حال من زيد .

(٣) وكذلك لابد أن تكون الجملة خبرية ، وألا تكون تعجبية ، ولا مصدرة بعلامة استقبال ؛ كالسين — وسوف — ولن ، وأدوات الشرط ؛ فلا يصح جاء محمد إن يسأل يعط . ولصحة هذا المثال يقال : وهو إن يسأل ؛ لتكون الجملة إسمية خبرية وغلط من أعرب « سيهدين » فى قوله تعالى : (إنى ذاهب إلى ربى سيهدين) — حالا . وأجاز بعضهم الحالية فى نحو ؛ لأضربنه ذهب أو مكث ؛ لانسلاخ الشرط عن أصله ؛ لأن المعنى لأضربنه على أى حال .

وهو فى الحالية : إما ضَمير ، نحو : جاء زيد يَدُهُ عَلى رَأْسِهِ ، أو واوٌ — وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء — وعلامتُها : صحةُ وقوع « إذْ » موقعها ، نحو : جَاء زَيْدٌ وعَمْرٌو قائمٌ . التقدير : إذ عمرو قائم ، أو الضميرُ والواو معاً ، نحو : جاء زَيْدٌ وهْوَ نَاوٍ رِحْلَةً .

• • •

(وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَميراً ، ومِنَ الْوَاوِ خَلَتْ
وذَاتُ واوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعلَنَّ مُسْنَدَا)[1]

الجملة الواقعة حالا : إن صُدِّرَتْ بمضارع مُثْبَتٍ[2] — لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا تُرْبَطُ إلا بالضمير ، نحو : جاء زَيْدٌ يَضْحَكُ — وجاء عَمْرٌو تُقَادُ الْجَنَائِبُ[3] بين يديهِ . ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : جاء زَيْدٌ ويَضْحَكُ . فإن جاء من لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك — أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ ، وقوله :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

---

(١) « وذات بدء » مبتدأ ومضاف إليه « بمضارع » متعلق ببدء « ثبت » ماض وفاعله يعود على مضارع ، والجملة فى محل جر صفة لمضارع « حوت ضميراً » فاعل حوت يعود على ذات بدء ، والجملة خبر المبتدأ « ومن الواو » جار ومجرور متعلق بخلت وفاعل خلت يعود إلى ذات بدء ، والجملة معطوفة على جملة الخبر . « وذات واو » مبتدأ ومضاف إليه « بعدها » ظرف متعلق بانو « مبتدأ » مفعول انو ، والجملة خبر المبتدأ « له » متعلق باجعلن « المضارع » مفعول أول لا جعلن « مسنداً » مفعول ثان له .

(٢) أى غير مقترن بقد ، وإلا لزمته الواو نحو : (لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله) .

(٣) جمع جَنيبة ، وهى الخيل تساق بين يدى عظيم بلا ركوب .

١٩٢ — هو لعبد الله بن همام السلولى .

فأَصُكُّ ، وأَرْهَنُهم — خَبَرَانِ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أَصُكُّ ، وأنا أَرْهَنُهُم .

* * *

(وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا   بِوَاوٍ ، أوْ بِمُضْمَرٍ ، أَو بِهِمَا)[1]

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعلُ : إما مضارعٌ ، أو ماضٍ . وكل واحدة من الاسمية والفعلية : إما مُثْبَتَة ، أو مَنْفِيَّة ، وقد تقدم ،أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثْبَتٍ — لا تَصْحبها الواو ، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط ، وذَكَرَ في هذا البيت : أنَّ ما عدا ذلك — يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل في ذلك الجملةُ الاسميَّةُ : مُثْبَتَة — أو مَنْفِيَّة ، والمضارعُ المنفيُّ ، والماضي : المثبتُ — والمنفيُّ .

= اللغة والإعراب : أظافيرهم : المراد أسلحتهم — جمع أظفور . « لما » ظرف بمعنى حين مضمن معنى الشرط متعلق بنجوت « خشيت » فعل الشرط « أظافيرهم » مفعول ومضاف إليه « نجوت » جواب الشرط « وأرهنهم » الواو للحال ، وأرهن فعل مضارع ، وهم مفعول أول له « مالكا » مفعول ثان ، والجملة خبر لمبتدأ محذوف بعد الواو — أي وأنا أرهنهم ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل نجوت .

(والمعنى) لما خفت أسلحة هؤلاء القوم — تخلصت منهم ، وتركت مالكا محبوساً لديهم رهينة عندهم (والشاهد) في « وأرهنهم » حيث يدل ظاهره على أن جملة المضارع المثبت تقع حالا وتقترن بالواو ، مع أنها لا تربط إلا بالضمير ، وهذا الظاهر غير صحيح ؛ فهو مؤول بإضمار مبتدأ بعد الواو ، وجملة المضارع خبر للمبتدأ .

[1] « وجملة الحال » مبتدأ ومضاف إليه « سوى » منصوب على الظرفية — أو على الاستثناء « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدما » نائب الفاعل يعود إلى ما والجملة صلة « بواو » خبر المبتدأ « أو بمضمر أو بهما » معطوفان على بواو .

فتقول : جاء زيد وعمرو قائم — وجاء زيد يَدُه على رأسه — وجاء زيد وَيَدُه على رأسه ، وكذلك المنفىّ . وتقول : جاء زيد لم يَضْحَك — أو ولم يضحك — أو ولم يقم عمرو . وجاء زيد وقد قام عمرو — وجاء زيد ، وقد قام أبوه — وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفىّ ، نحو : جاءزيدوماقام‌عمرو—وجاءزيدماقام أبوه—أووما قام أبوه.ويدخل تحت‌هذا أيضاً : المضارعُ المنفىّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : جاء زيد ولا يضرب عمراً — بالواو.

وقد ذكر المصنف — فى غير هذا الكتاب : أنه لا يجوز اقترانُه بالواو كالمضارع المُثْبَتِ[1] ، وأن ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك — يُؤَوَّلُ على إضمار

---

(١) وكذلك تمتنع الواو فى الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو : (فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون) ؛ فجملة « هم قائلون » حال معطوفة على بياتاً ، والمؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو : (هو الحق لا شك فيه) ؛ فجملة « لا شك فيه » حال مؤكدة لمضمون ما قبلها ، والواقعة بعد إلا ؛ اسمية كانت نحو : ما ضربت أحداً إلا زيد خير منه - أو ماضوية مثل : ما تكلم محمد إلا قال حقاً ، ومنه قوله تعالى : (ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) ، والمضارعية المنفية بلا أو بما نحو : (ومالنا لا نؤمن بالله) وقول الشاعر :

* عهدتُك ما تصبُو وفيك شبيبةٌ *

فجملة « نؤمن بالله » حال من « نا » ولم تقترن بالواو ، وجملة « تصبو » حال من الكاف فى « عهدتك » ولم تقترن كذلك بالواو . والفعلية التى فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة نحو : لأضربنّه ذهب أو مكث ، فجملة « ذهب » حال من الهاء ، وتمتنع الواو لأنها فى تقدير فعل الشرط ، وهو لا يقترن بالواو ؛ إذ المعنى : إن ذهب وإن مكث . وعلى هذا تكون المواضع التى لا يجوز فيها اقتران الحال بالواو : سبعاً . هذا : ويجوز حذف الرابط إن كان ضميراً مفهوماً من السياق نحو : ارتفع سعر اللحم ؛ رطلا بعشرين قرشاً — أى رطلا منه . وكذلك إن كان الحال جملة خالية من الرابط ، وعطف عليه بالفاء أو بالواو ، أو بثم — ما يصح أن يكون حالا ، واشتمل على الرابط نحو : عهدت الرئيس الحازم يشكو المرء وسون فيزيل أسباب الشكوى .

مبتدأ ، كقراءة ابن ذَكْوَان[1] : (فاستَقِيمَا ولَا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تتَّبِعَانِ ؛ فلا تتبعَان : خبر لمبتدأ محذوف .

* * *

(وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ)[2]

يُحْذَفُ عامل الْحَالِ[3] : جَوَازاً ، أو وُجُوباً . فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً — أن يقال : كَيْفَ جِئْتَ ؟ فتقول : راكباً ، تقديره : جئت راكباً . وكقولك : بَلَى مُسْرِعاً — لمن قال لك : لَمْ تَسِرْ ، والتقدير : بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً ، ومنه قوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) التقدير — والله أعلم — : بلَى نجمعها قادرين .

ومثالُ ما حُذِفَ وُجُوباً قولُكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفاً ، ونحوهُ من الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك . وكالحال النائبة مَنَابَ الْخَبَرِ ، نحو ضَرْبِى زيداً قائماً . التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك فى باب المبتدأ والخبر . ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجُوباً قولُهم : اشْتَرَيْتُه بِدِرْهمٍ فصاعداً — وتصدقت بدينار فَسَافِلاً[4] ؛ فصاعداً ،

---

(١) كان شيخ الإقراء بالشام ، وإمام الجامع الأموى ، ولم يكن ، بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر أقرأ منه ، وقد انتهت إليه مشيخة الإقراء زمنه ، وتوفى فى شوال سنة ٢٠٢ هـ .

(٢) « والحال » مبتدأ « ما » اسم موصول نائب فاعل يحذف ، والجملة خبر المبتدأ « فيها » متعلق بعمل الواقع صلة الموصول « وبعض » مبتدأ أول « ما » موصول مضاف إليه « يحذف » نائب فاعله يعود على ما والجملة صلة « ذكره حظل » مبتدأ ثان وخبره والجملة خبر المبتدأ الأول .

(٣) أى العامل غير المعنوى ، أما هو : كالظرف واسم الإشارة وحروف التنبيه والتمنى — فيجب ذكره ، ولا يحذف ؛ علم أو لم يعلم .

(٤) أى مما تدل فيه الحال على زيادة أو نقص بتدريج . وفى هذا الموضع حذف العامل وصاحب الحال وجوباً . ومن المواضع التى يجب فيها حذف=

وسافلا : حالان ، عاملُهما محذوفٌ وُجُوباً ، والتقدير : فَذَهَبَ الثمنُ صاعداً — وذهب المتصدِّقُ به سافلاً . وهذا معنى قوله : « وبعض ما يُحْذَفُ ذكرهُ حُظِلَ » أى بعضُ ما يحذف من عَامِلِ الحال — مُنِع ذكرُهُ.

= عامل الحال أيضاً: أن تكون مسبوقة باستفهام للتوبيخ، كقولك : أقاعداً وقد هُرِع الناس إلى الجهاد ؟ وأن تنوب عن العامل ، وذلك مقصور على السماع ، كقولك لمن شرب : هنيئاً لك ؛ أى ثبت لك الخير هنيئاً — أو هناك هنيئاً .

هذا : ويتلخص مما تقدم : أنه يجب ذكر الحال إذا كان مقصوراً عليه ، نحو : ما سافرت إلا راكباً ، أو نائباً عن عامله نحو : هنيئاً مريئاً كما ذكرنا ، أو كان جواباً نحو : بلى مسرعاً — جواباً لمن قال لك : لم تسر ، أو كان نائباً عن الخبر نحو : إكرامى محمداً محسناً . وأخيراً ؛ إذا توقفت عليه صحة الكلام ، كقوله تعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ، وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) . ويجوز حذف الحال إذا دل عليها دليل ، وأكثر ما يكون إذا كان لفظها مشتقاً من مادة القول ، ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو المقول ، نحو قوله تعالى فى أهل الجنة : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) أى قائلين سلام عليكم ، وقوله سبحانه : (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل — ربنا تقبل منا) أى قائلين : ربنا تقبل منا .

الأسئلة والتمرينات

١ — ما الأوصاف التى يجب أن تتوافر فى الحال ؟ ومتى يجب أن يكون وصفاً ثابتاً ؟ مثل .

٢ — متى يقع صاحب الحال نكرة ؟ اذكر مواضع ذلك، ومثل لما تقول .

٣ — أذكر المواضع التى تقع فيها الحال جامدة؛ مؤولة — وغير مؤولة . ومثل.

٤ — ما حكم الحال من حيث التعدد وعدمه ؟ ومتى تجيء الحال من المضاف إليه ؟ مثل .

٥ — متى يجب تقديم الحال على صاحبها ؟ ومتى يجب تأخيرها ؟ وكذلك على عاملها ؟

٦ — ما الذى يشترط فى الجملة الحالية ؟ ومتى تتعين الواو للربط ؟ ومتى يتعين الضمير ؟

٧ — فيما يأتى استشهاد فى باب الحال . بين موضع الاستشهاد بإيضاح .

. . . .

= قال تعالى : (فتمثل لها بشراً سوياً . فى أربعة أيام سواء للسائلين . وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً . لئن أكله الذئب ونحن عُصبة إنا إذاً لخاسرون . يوم يدع الداع إلى شىء نكر . خشّعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر . وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه) وصلى وراءه رجال قياماً . إن دواء تكرهه وفيه شفاؤك — خير من طعام تستلذه وفيه داؤك .

إذا المرءَ أعْيَتْهُ المروءة ناشئًا فمطلبها كَهْلاً عليه شـــديدُ

بِنَا عاذَ عَوْف وهو بادِئَ ذِلّة لديكم فلم يَعْدَمْ ولاءً ولا نَصْرا

عهدتُ سُعادَ ذات هَوًى مُعَنًّى فَزِدْتُ وعاد سُلواناً هـــواها

عُلّقتها عرضاً وأقتـــل قَوْمها زَعْماً لَعَمْر أبيك ليس بمزعَمِ

كن للخليل نصيراً جار أو عدلا ولا تَشِحَّ عليه جاد أو بخــلا

٨ — فى البيت الآتى شذوذ كما يقولون . وضحه ، وكيف نخرج عن هذا الشذوذ ؟

نعم امرأً هَـــرِمٌ لم تعر نائبة إلا وكان لِمُرْتَاعٍ بها وزَرَا

٩ — أعرب البيت الآتى واشرحه ، وهو لامرىء القيس يصف عقاباً :

كأنَّ قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وَكْرِها العُنّاب والحشفُ البالِى

١٠ — بين فيما يأتى : الحال وصاحبها، حالها من حيث التقديم والتأخير . الرابط ونوعه .

إذا ناقشت معلمك ساعياً وراء الحقيقة — فأنت الطالب حقاً ، وإذا قابلته وجهاً لوجه ، وتقدمت إليه فى أدب وصافحته جاداً لا ملقاً — كنت جديراً بالاحترام لا ريب فى ذلك . من كلام العرب : شتى تئوب الحلبة — أى يرجع الحالبون متفرقين . ومن الأساليب المشهورة : تفرق القوم أيدى سبأ . ورجع المسافر عوده على بدئه . مرن نفسك على الإجابة شيئاً فشيئاً ؛ فإن التمرين يظهر لك الحقائق شمساً ، ويجعل المغلق من الحقائق واضحاً عندك . هذه نصيحتى لك صدقاً .

أصِخ مُصيخاً لمن أبْدَى نصيحته والزم توقّى خَلْط الجدِّ باللّعِب

التَّمْيِيزُ(١)

(ٱسْمٌ ، بِمَعْنَى « مِنْ » مُبِينٌ ، نَكِرَهْ ،
يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَـــا قَدْ فَسَّرَهْ
كَشِبْرٍ أَرْضــاً ، وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَـلاً وَتَمْـرا)(٢)

تقدم من الفَضَلاَت : المفعولُ به ، والمفعولُ المطلقُ ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحالُ . وبقى التمييز — وهو المذكور فى هذا الباب ؛ ويسمى مُفَسِّراً — وتفسيراً ، ومبيِّناً — وتبييناً ، ومميِّزاً — وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نكرة(٣) ، متضمن معنى « مِنْ »(٤) ؛ لبيان ما قبله من إجمال ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا — وَعِنْدِى شِبْرٌ أَرْضًا .

---

(١) معناه لغة : تخليص شىء من شىء . وهو فى الأصل مصدر ، ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً بمعنى اسم الفاعل ، ثم صار حقيقة . وفى الاصطلاح : ما ذكره الشارح .

(٢) « اسم » خبر لمبتدأ محذوف — أى هو اسم « بمعنى » متعلق بمحذوف صفة لاسم « من » مضاف إليه مقصود لفظه « مبين » نعت ثان لاسم « نكرة » نعت ثالث « تمييزاً » حال من نائب فاعل ينصب « بما » جار ومجرور متعلق بينصب وما اسم موصول وهى واقعة على العامل « قد فسره » الجملة صلة ما ، وفاعل فسره يعود إلى التميز ، والهاء مفعوله عائدة إلى ما . « كشبر » متعلق بمحذوف حال من ما « أرضاً » تمييز لشبر « وقفيز » معطوف على أرض « براً » تميز « ومنوين عسلا » كذلك « وتمرا » معطوف على عسلا .

(٣) أما المعرفة فى نحو حسن وجهه بالنصب — فمنصوب على التشبيه بالمفعول به عند البصريين . والمراد بالاسم : الصريح ؛ لأن التميز لا يكون جملة ولا ظرفاً .

(٤) أى مفيد لمعناها ، ولا يشترط أن تكون مقدرة فى نظم الكلام فقد لا يصلح الكلام لتقديرها ، والمقصود « من » البيانية فى الغالب .

واحترز بقوله : « مُتضمن معنى مِنْ » — من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فى » .

وقوله : « لبيان ما قبله » — احتراز مما تضمن معنى « من » وليس فيه بيانٌ لما قبله ؛ كاسم « لا » التى لنفى الجنس ، نحو : لاَ رَجُلَ قَائمٌ ، فإنَّ التقدير : لا من رجل قائم .

وقوله : « لبيان ما قبله من إجمال » — يشمل نوعى التمييز ، وهما: المبين إجمالَ ذَاتٍ — والمبين إجمالَ نسبةٍ . فالمبين إجمالَ الذاتِ هو : الواقع بعد المقَادِيرِ[1] — وهى المَمْسُوحَاتُ ، نحو : لهُ شِبْرٌ أَرْضاً ، والمكيلاتُ ، نحو : لهُ قَفِيزٌ[2] بُرًّا ، والموزوناتُ ، نحو : لهُ مَنَوَانِ[3] عَسَلاً وتمراً — والأعدادِ ، نحو : عِنْدِى عِشْرُونَ درهماً . وهو منصوب بما فَسَّرَهُ ، وهو : شبر — وقفيز — ومَنَوَانِ — وعشرون[4] .

والمُبَيِّنُ إجْمَالَ النسبةِ هو : المَسُوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ ؛ من فاعل ، أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا — ومثله : (اشْتَعَلَ

---

(١) جمع مقدار ، وهو مايعرف به كمية الشيء وقدره ، وهو : إما مساحة — أو كيل — أو وزن — كما ذكر الشارح .

(٢) القفيز من الكيل : مكيال معروف لأهل العراق كالأردب لمصر ، وهو ثمانية مكاكيك ، والمكوك : مكيال يسع صاعاً ونصف صاع ، وهو ثلاث كيلجات .

(٣) منوان : تثنية « مناً » كعصا ، وهو رطلان .

(٤) ذكر الشارح من التمييز : المبين إجمال الذات . وهو تمييز المفرد — الواقع بعد المقادير وبعد الأعداد ، وبقى موضعان آخران : أولهما مايشبه المقادير فى مطلق التقدير به ، وإن لم يكن معيناً — أو لم يوضع للتقدير به ، نحو : مثقال ذرة — اشتريت نحيا سمناً ، والنحى : الزق ، والثانى : ماكان فرعاً للتمييز ؛ نحو : هذا خاتم حديداً — وتلك جبة قطناً ، على رأى من يرجح أنه تمييز ؛ لجموده وتنكير صاحبه ولزومه — والغالب فى الحال ألا يكون كذلك ، وقيل هو حال .

الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[1] ، وغَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً – ومثله ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[2] .

فنفساً : تمييز منقول من الفاعل ، والأَصْلُ : طابَتْ نفسُ زيدٍ . وشجراً منقول من المفعول ، والأَصْلُ : غَرَسْتُ شَجَرَ الأَرْضِ ؛ فبَيَّنَ « نفساً » الفاعلَ الذى تَعَلَّقَ بهِ الفعلُ ، وبَيَّنَ « شجراً » المفعولَ الذى تعلَّقَ به الفعلُ .

وَالنَّاصِبُ له فى هذا النوع – هو العامِلُ الذى قبله[3]

* * *

(وَبَعْدَ ذِى وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا ؛ كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا ؛
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إن كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا)[4]

---

(١) نسبة اشتعل إلى الرأس مبهمة ، فبيَّن هذا الإبهام بالتمييز ، والأصل اشتعل شيب الرأس ، فحول الإسناد إلى المضاف إليه وهو الرأس ، فارتفع ، وحصل فى الإسناد إليه إبهام – فجىء بالمضاف الذى كان فاعلا وجعل تمييزاً ، لأن التفصيل بعد الإجمال أوقع فى النفس .

(٢) نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة ، وعيوناً مبين لذلك الإبهام ، والأصل: وفجرنا عيون الأرض ، فعمل به ماعمل بسابقه .

(٣) أى من فعل أو شبهه ، وقيل الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور .

(٤) « وبعد » ظرف متعلق باجرر « ذى » مضاف إليه « وشبهها » معطوف على ذى « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « أضفتها » الجملة فعل الشرط ، والجواب محذوف « كمد » الكاف جارة لقول محذوف و « مد » مبتدأ مضاف إلى حنطة « غذا » خبر المبتدأ . « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » ماض للمجهول والجملة صلة « وجبا » الجملة خبر المبتدأ ، وفاعل وجب يعود إلى النصب والألف للاطلاق « إن » شرطية « كان » ناقصة ، وهى فعل الشرط واسمها يعود إلى ما أضيف « مثل » خبرها « ملء الأرض» مبتدأ ومضاف إليه « ذهبا » تميز والخبر محذوف – أى =

أشار « بذى » إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فى البيت من المُقَدَّرَات — وهو : ما دَلَّ على مساحةٍ ، أو كَيْلٍ ، أو وَزْنٍ — فيجوز جر التمييز بعد هذه الإضافة ؛ إن لم يُضَفْ إلى غيره ، نحو : عِنْدِى شِبْرُ أَرْضٍ — وَقَفِيزُ بُرٍّ — وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ .

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز — وَجَبَ نَصْبُ التمييز ، نحو ما فى السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً) . وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد .

* * *

(وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلا ؛ كَـأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ)[1]

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ؛ إن كان فاعلا فى المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وعَلاَمَةُ ما هو فاعل فى المعنى : أن يصلح جَعْلُهُ فاعلا بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فِعلاً ، نحو : أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً — وأَكْثَرُ مَالاً ؛ فمنزلاً ، ومالاً — يجبُ نصبهما ؛ إذ يصح جَعْلُهما فاعلين بعد جَعْل أفعل التفضيل فعلاً ؛ فتقول : أنت عَلاَ منزلُكَ — وكَثُرَ مالُكَ[2] .

= لى ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ماقبله . وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بمثل .

(١) والفاعل «مفعول مقدم لانصبن « المعنى »منصوب على نزع الخافض وأ مفعول به الفاعل ، أو مجرور تقديراً بإضافة الفاعل إليه ، من إضافة الوصف لمعموله . « بأفعلا » متعلق بانصبن « مفضلا » حال من فاعل انصبن « كأنت » مبتدأ « أعلى » خبر « منزلا » تمييز وهو فاعل فى المعنى .

(٢) حقق ابن هشام : أن هذا محول عن مبتدأ ، والأصل : منزلك أعلى ؛ فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير مبتدأ ، فانفصل وارتفع .

ومثالُ ما ليس بفاعل فى المعنى : زيدٌ أفضلُ رجُل – وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ فيجب جَرُّهُ بالإضافة[1] ، إلا إذا أُضِيفَ « أَفْعَلُ » إلى غيره ؛ فإنه ينتصب حينئذٍ ، نحو : أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً[2] .

* * *

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ ، كَأَكْرِمْ بِأَبِى بَكْرٍ أَبَا)[3]

يقعُ التمييزُ بعد كلِّ مادلَّ على تعجب ، نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً ، وأَكْرِمْ بِأَبِى بكر أباً ، ولِلهِ دَرُّكَ عَالِماً[4] ، وحَسْبُكَ بزَيْدٍ رَجُلاً ، وكَفَى بِهِ عَالِماً[5] .

---

(١) ضابط ماليس فاعلا فى المعنى : أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز . وعلامة ذلك : أن يصح وضع لفظ « بعض » مكانه ، فتقول فى المثال المذكور : زيد بعض الرجال – وهند بعض النساء ، فيجب الجر لوجوب إضافة « أفعل » لماهو بعضه .

(٢) إنما وجب النصب فى هذه مع أنه بعضه ؛ لتعذر إضافة أفعل مرتين . ويتلخص من هذا : أن تمييز أفعل التفضيل يجب جره إذا كان غير فاعل فى المعنى ، و« أفعل » ليس مضافاً لغير تمييزه ، ويجب نصبه إذا كان التمييز فاعلا فى المعنى مطلقاً – أو غير فاعل ، بشرط أن يكون « أفعل » مضافاً إلى غير التمييز . ومن ذلك تعلم : أن النصب يجب فى حالتين ، والجر فى حالة واحدة .

(٣) « وبعد كل » ظرف متعلق بميز ومضاف إليه « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه « اقتضى تعجبا » فاعل اقتضى يعود إلى ما ، والجملة صلة ما – أو صفة لها « كأكرم » الكاف جارة لمحذوف ، و« أكرم » فعل ماض للتعجب جاء على صورة الأمر « بأبى » فاعل أكرم على زيادة الباء « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .

(٤) « عالماً » تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة ، ويجوز أن يعرب حالا لاشتقاقه ، والمعنى يحتمله و « الدر » فى الأصل : مصدر درّ اللبن – إذا كثر والمراد هنا : اللبن الذى ارتضعه من ثدى أمه ، وأضيف إلى الله تشريفاً ؛ أى ما أعجب هذا اللبن الذى تغذى به مثل هذا المولود الكامل فى هذه الصفة – أو ما أعجب فعله .

(٥) جعل الموضح كل ذلك من تمييز النسبة ، وفى التسهيل : أن نحو :=

١٩٣ — و * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

(وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِى الْعَدَدْ

وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ؛ كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ)[1]

يجوز جَرُّ التمييز بِمِنْ ؛ إن لم يكن فاعلا فى المعنى[2] ، ولا مميزاً

= لله دره فارساً ، مما فيه ضمير غيبة جهل مرجعه من تمييز المفرد؛ لأن افتقار الضمير المبهم إلى بيان عينه — أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه ؛ فإن لم يكن هنالك ضمير نحو : لله در محمد شاعراً ، أو كان ضمير خطاب نحو : لله درك معلماً ، أو غيبة علم مرجعه نحو : محمد لله دره خطيباً — كان من تمييز النسبة.

١٩٣ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

اللغة والإعراب : بانت : بعدت وفارقت . لتحزننا : لتدخل الحزن إلى قلوبنا . عفارة : اسم امرأة . « عفارة » فاعل بانت « يا » حرف نداء «جارتا» منادى منصوب مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً « ما » اسم استفهام للتعظم مبتدأ « أنت » خبره « جارة » تمييز نسبة لبيان جنس ماوقع عليه التعجب وهو الجوار. وفيه الشاهد ؛ حيث وقع بعد ما اقتضى التعجب وهو «ما أنت» . وأجاز بعضهم جعل « جاره » حالا . ويجوز فى هذا الأسلوب : أن يكون « ما » نافية خرج عن معناه للتعجب و « أنت جارة » جملة اسمية مبتدأ وخبر ، ويكون المعنى : لست جارة ، وإنما أنت شيء أكبر من ذلك كالأم والأخت مثلا — إعلانا للتعجب من عملها . وأن تكون « ما » نافية ، والجملة بعدها منفية . والمعنى : لست أهلا لأن تكونى جارة . ويمكن أن تكون « ما » استفهامية خبراً مقدماً ، « وأنت» مبتدأ مؤخر و « جارة » تمييز — أو حال مؤولة .

(١) « إن » شرطية « شئت » فعل الشرط وجوابه محذوف « غير » مفعول أجرر « ذى » — بمعنى صاحب — مضاف إليه « العدد » مضاف إليه « والفاعل » معطوف على ذى « المعنى » منصوب على نزع الخافض — أو مضاف إليه — أو مفعول به للفاعل « نفساً » تمييز « تفد » مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ونائب الفاعل أنت .

(٢) أى محولا عنه ، فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحى ، وكذلك عن المفعول لأن المحول عنهما مفسر للنسبة أو للذات مقدرة ؛ فلا يصلح=

لعدد ؛ فتقول : عِنْدِى شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ — وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ — وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ — وغَرَسْتُ الأَرض من شجر[1] ولا تقول : طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ — ولا عندى عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ .

* * *

(وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُوالتَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا)[2]

مَذْهَبُ سيبويه — رحمه الله — أنه لا يجوز تقديمُ التمييزِ على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ؛ فلا تقول : نَفْساً طَابَ زَيْدٌ — ولا عندى درهماً عشرون . وأجاز الكسائى ، والمازنى ، والمبرد — تقديمَه على عامله المتصرف ؛ فتقول : نَفْساً طَابَ زَيْدٌ — وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسِى ، ومنه قولُه :

١٩٤— أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= للحمل على المذكور قبله، وذلك شرط فى مجرور « من » البيانية ؛ وكذلك التمييز فى عشرون رجلا لايصلح للحمل ؛ لأنه مفرد وما قبله متعدد .

(١) مثال غير صحيح ، لأنه محول عن المفعول .

(٢) « وعامل التمييز » مفعول به مقدم لقدم ومضاف إليه « مطلقاً » حال من « عامل التمييز » « والفعل » مبتدأ « ذو التصريف » نعت للفعل ومضاف إليه « نزراً » صفة لمصدر محذوف — أى سبق سبقاً نزراً — أو حال من ضمير «سبقا» « سبقا » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على الفعل ، والألف للإطلاق والجملة خبر المبتدأ .

١٩٤ — قيل : هو لأعشى همدان ، وقيل لغيره .

اللغة والإعراب : « أتهجر » الهمزة للاستفهام الإنكارى « ليلى » فاعل تهجر « بالفراق » متعلق بتهجر « حبيبها » مفعول تهجر ومضاف إليه « وما » الواو للحال وما نافية « كان » ناقصة واسمها ضمير الشأن « نفساً » تمييز مقدم على عامله وهو تطيب « بالفراق» متعلق بتطيب ، وفاعل تطيب عائد على ليلى، والجملة خبر كان (والمعنى) ما كان ينبغى لليلى أن تهجر حبيبها وتبعد عنه ، وعهدى بها أن نفسها ما كانت ترضى بذلك ولاتسمح به (والشاهد) فى « نفساً » فهو تمييز=

وقوله :

١٩٥– ضَيَّعْتُ حَزْمِىَ فِى إِبْعَادِىَ الْأَمَلَا ،

وَمَا ارْعَوَيْتُ ، وَشَيْباً رَأْسِىَ اشْتَعَلَا

ووافَقَهُمُ المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله فى هذا الكتاب قليلا .

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديمَ[1] : سواء

= تقدم على عامله المتصرف ، وهو جائز عند الكوفيين ومن تبعهم ، وعند الجمهور : ضرورة لا يقاس عليه .

١٩٥ — هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة والإعراب : الحزم : ضبط المرء أموره ، وحسن نظره فيها . أرعويت : من الارعواء ، وهو الكف عن الشيء والرجوع عنه . « حزمى » مفعول ضيعت مضاف إلى ياء المتكلم « فى إبعادى » متعلق به ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، و « فى » للسببية « الأملا » مفعول المصدر وألفه للإطلاق « وما » نافية « أرعويت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على ما قبلها « وشيباً » تميز مقدم على عامله وهو اشتعل « رأسى » مبتدأ « اشتعلا » فاعله يعود على الرأس ، والجملة خبر المبتدأ والألف للإطلاق ، والمراد باشتعال الرأس : انتشار الشيب فيه (والمعنى) أضعت حزمى وحسن تقديرى لأمورى — بسبب إبعادى للأمل ، ولم أكف وأبتعد عما أنا فيه وقد انتشر الشيب فى رأسى .

(والشاهد) فى « شيباً » حيث تقدم — وهو تميز — على عامله المتصرف وهو « اشتعل » والقول فيه كسابقه ، بين الكوفيين والجمهور . وليس من التقديم قول الشاعر :

إذا المرءُ عَيْنًا قَرَّ بالعَيْشِ مُثْرِياً ولم يُعْنَ بالإحسانِ كان مُذَمَّمَا

لأن « المرء » فاعل بمحذوف يفسره « قر » والمحذوف هو العامل فى التميز . اللهم إلا على مذهب بعض الكوفيين — الذين يعربون « المرء » مبتدأ ، وجملة « قر عيناً » خبر .

(١) أى بالإجماع ، وأما قول الراجز :

* ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها *

فجعل « ناراً » تميزاً مقدماً على عامله وهو « مثلها » — فضرورة . وقيل : الرؤيا قلبية وناراً مفعول ثان . هذا : والحق كما قال سيبويه والجمهور : أن=

كان فعلا ، نحو : ما أَحْسَنَ زيداً رجلا — أو غيره ، نحو : عندى عشرون درهما .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً ؛ فلا يجوز تقديم « رَجُلاً » على « كَفَى » وإن كان فعلا متصرفاً ؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف — وهو فعلُ التعجبِ ؛ فمعنى قولك : كفى بزيد رجلا — مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً .

= التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقاً ؛ لأنه كالنعت فى الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه ، ومن القواعد المقررة : أن الشىء إذا أشبه بشىء أخذ حكمه ؛ فالمشتقات ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل فى معناه ومادته ؛ فأخذت حكمه فى رفع الفاعل ونصب المتعدى منها المفعول . وما ، ولا ، ولات وإن — حروف ، وقد أشبهت « ليس » فى معناها ، فأخذت حكمها فى رفع الاسم ونصب الخبر . وإن وأخواتها أشبهت الفعل فى معناه ، فرفعت ونصبت . وهكذا .

(تنبيه) إذا تعدد تمييز المفرد ؛ فالأحسن العطف بين المتعدد ، وإذا كان التمييز مخلوطاً من شيئين — جاز التعدد بعطف وبغيره ، تقول : عندى رطل زيتاً — عسلا ، أو زيتاً وعسلا . أما تمييز الجملة أو النسبة — فلا يجوز تعدده بغير عطف ، تقول : نما الغلام جسما وعقلا .

(تتمة) يتفق الحال والتمييز فى كون كل منهما : اسماً — نكرة — فضلة — منصوباً — رافعاً للإبهام . ويختلفان فى :

(أ) أن الحال يجىء جملة وظرفاً ومجروراً ، والتمييز لا يكون إلا اسماً صريحاً.

(ب) الحال مبين للهيئات ، والتمييز مبين للذوات أو النسب .

(ج) الحال تتعدد ، أما التمييز فلا يتعدد بدون عطف .

(د) الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه . أما التمييز فلا يجوز فيه ذلك على الصحيح .

(هـ) حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود . وقد يعكس فتأتى الحال جامدة نحو : هذا مالك ذهباً . والتمييز مشتقاً مثل : لله دره فارساً .

(و) الحال تأتى مؤكدة لعاملها — بخلاف التمييز . أما قول الشاعر :

* نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هند لو بَذَلَتْ * =

. . . .

= ففتاة حال مؤكدة ، وكذلك قول آخر :

تَزَوَّدْ مثل زادِ أبيكَ فينـــا فنعْمَ الزَّادُ زادُ أبيـــكَ زادا

فالصحيح أن « زاداً » معمول لتزود ؛ إما مفعولا مطلقاً أو مفعولا به .
وعلى ذلك « فمثل » : نعت له تقدم فصار حالا .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف التمييز ، وبين نوعيه ، وفيم يكون كل منهما ؟ مع التمثيل .
٢ — متى يجب نصب التمييز ؟ ومتى يجب جره ؟ مثل لذلك .
٣ — ما حكم التمييز بالنسبة لعامله ؟ من حيث تقدمه عليه أو تأخره عنه .
مثـــل .
٤ — هات أمثلة من إنشائك لكل من تمييز الذات بأنواعه ، وتمييز النسبة .
٥ — يستشهد النحويون بما يأتى فى باب التمييز . وضح موضع الاستشهاد .
قال تعالى : (ولو جئنا بمثله مددا . إنى رأيت أحد عشر كوكبا . وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين . وفجرنا الأرض عيوناً) .

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ ربُّ العِبَادِ إليه الوجهُ والعملُ

أنَفْســـاً تطيبُ بِنَيْلِ المُنَى وداعى المَنونِ يُنَادِى جِهارا ؟

أقولُ لها حين جَدَّ الرَّحيـــلُ أبرحْتِ رَبًّا وأبرحْتِ جـــارا

٦ — أعرب البيت الآتى : وهو لأبى بكر الليثى يرثى هشام بن المغيرة وبين الشاهد فيه .

تخيَّرَهُ ولم يَعْدِلْ ســـوَاهُ فَنِعْمَ المرءُ من رجـــلٍ تِهَامِى

٧ — بين فيما يأتى : التمييز ونوعه ، وحكمه من حيث النصب والجر .
أكثر الناس كلاماً أقلهم عملا . (كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) .
أنعم به رجلا يقرن القول بالعمل الصالح . إنه خير الناس رجلا ، فلله دره مخلصاً فى عمله ، وما أشجعه إنساناً ؛ يقول الحق ولا يخاف فيه لومة لائم .

كفى بالمرء عيْباً أن تـــراهُ له وجهٌ وليس له لســـانُ

حُرُوفُ الْجَرِّ[1]

(هاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وهْيَ : مِنْ، إلَى حتَّى، خَلاَ، حاشَا، عَدَا، فِى، عَنْ عَلَى
مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللاَّمُ، كَيْ، واوٌ، وتَا والْكَافُ، والْبَاءُ، ولَعَلَّ، ومتَى)[2]

هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء ، وهى تَعْمل فيها الْجَرَّ ، وتَقَدَّمَ الكلامُ على « خَلاَ ، وحَاشَا ، وعَدَا » — فى الاستثناء ، وقَلَّ مَنْ ذكر « كَيْ ، ولَعَلَّ ، ومَتَى » — فى حروف الجر .

فأما « كى » فتكون حَرْفَ جَرٍّ فى موضعين[3] :

(أحدهما) إذا دَخَلَتْ على « ما » الاستفهامية ، نحو : « كَيْمَهْ؟ » أى : لِمَهْ[4]؟ فما : استفهامية مجرورة بكَى ، وحُذِفَتْ أَلِفُهَا لدخول حرف الْجَرِّ عليها ، وجِئ بالهاء للسكت .

---

(١) سميت بذلك لأنها تعمل الجر ؛ كما قيل حروف النصب والجزم — لذلك ، أو لأنها تجر معانى الأفعال وشبهها إلى الأسماء — أى تضيفها وتوصلها إليها ؛ ولهذا سماها الكوفيون : حروف الإضافة ، وسماها بعضهم : حروف الصفات .

(٢) « هاك » اسم فعل أمر بمعنى خذ والكاف حرف خطاب يتصرف تصرف الكاف الاسمية ؛ من تذكير وغيره « حروف الجر » مفعول هاك ومضاف إليه « وهى » مبتدأ « من » قصد لفظه ، وهى وما عطف عليها بإسقاط العاطف فى بعضها — خبر المبتدأ .

(٣) ذكر الموضح موضعاً ثالثاً لكى الجارة وهو ؛ أن تليها « ما » المصدرية وصلتها ، كقول قيس بن الخطيم :

إذا أَنْتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ ؛ فإنما يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعَ

أى للضر والنفع لمن يستحقهما كما قال الأخفش ، وقيل « ما » كافة لكى عن عملها .

(٤) يقال ذلك عند السؤال عن علة الشىء وسببه ؛ أى لأى شىء كان كذا .

(الثانى) قولك : « جِئْتُ كَىْ أُكْرِمَ زَيْداً » ، فأُكْرِمَ : فعلٌ مضارع منصوبٌ بأَنْ بعد « كى »[1] ، و « أنْ » والفعلُ مقدران بمصدرٍ مجرورٍ بكى ، والتقدير : جئت « كَىْ إكْرَام زيد — أى ، لإكرام زيد .

وأما « لَعَلَّ » : فالْجَرُّ بها لغة عُقَيْلٍ[2] ، ومنه قولُه :

١٩٦— ٭ لَعَلَّ أَبِى المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ ٭

وقوله :

١٩٧— لعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَــا بِشَىْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

---

(١) وتكون « كى » حينئذ حرف جر بمعنى اللام ، وقد تذكر لام الجر قبل « كى » نحو : جئت لكى أتعلم ؛ فتكون « كى » مصدرية ، وهذا أكثر استعمالها . فإن خلت عن اللام و « أن » كمثال الشرح — احتملت الجارة ، بتقدير « أن » بعدها ، والمصدرية بتقدير اللام قبلها ، والثانى أولى ؛ لأنه أكثر استعمالا ، وإن قرنت بهما فالأرجح كونها جارة مؤكدة للام . ومما تقدم يتبين أن : « كى » لا تجر اسماً معرباً ولا صريحاً .

(٢) قبيلة أبوها عقيل بن كعب بن ربيعة — من قيس عيلان بن مضر .

١٩٦ — هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوى ، من قصيدة يرثى بها أخاه أبا المغوار . واسمه : هرم ، وقيل : شبيب ، وصدره البيت :

٭ فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ٭

اللغة والإعراب : « أخرى » صفة لموصوف محذوف مفعول به — أى مرة أخرى ، وجملة ادع مقول القول « جهرة » مفعول مطلق « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد « أبى » مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع منها الياء التى جىء بها لحرف الجر ، لأنه من الأسماء الخمسة « المغوار » مضاف إليه « منك » متعلق بقريب الواقع خبراً للمبتدأ .

(والمعنى) فقلت لطالب الندى : ادع مرة أخرى ، وارفع صوتك بالنداء لعل أبا المغوار قريب منك ، فيجيبك ويقضى حاجتك (والشاهد) فى « لعل أبى » حيث جرت « لعل » ما بعدها على لغة عقيل .

١٩٧ — من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

=

فأبى المغوار ، والاسم الكريم : مبتدآن ، وقَرِيبٌ ، وفَضْلكُمْ : خبَرَان .

و«لَعَلَّ» حرفُ جَرّ زَائِد[1] دخل على المبتدأ ؛ فهو كالباء فى «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» .

وقد رُوِىَ — على لغة هؤلاء — فى لامها الأخيرة : الكسرُ والفتحُ ، ورُوِىَ أيضاً حذف اللام الأُولى ؛ فتقولُ : «عَلَّ» بفتح اللام وكسرها .

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لغة هُذَيْلٍ[2] ، ومن كلامهم : «أخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ» يريدون : «مِنْ كُمِّه»[3] ، ومنه قولُه :

١٩٨ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ ، لَهُنَّ نَئِيجُ

= اللغة والإعراب : شريم : هى المرأة المفضاة التى اختلط دبرها بقبلها ، ويقال شرماء — وشروم . «لعل» حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ وهو مجرور لفظاً بلعل «فضلكم» الجملة فى محل رفع خبر «علينا بشىء» متعلقان بفضلكم «إن أمكم شريم» إن واسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بدل من «شىء» على فتح همزة أن . ويجوز كسر الهمزة ، فتكون الجملة بمنزلة التعليل لما قبلها ولا محل لها .

(والمعنى) أرجو أن يكون الله فضلكم علينا بكون أمكم شريماً ، وهذا من الشاعر تهكم واستهزاء بالمخاطب «والشاهد» فى «لعل» كسابقه .

(١) الصواب أن يقال : شبيه بالزائد ؛ لأن الزائد لا يفيد شيئاً غير التأكيد ، وهذه تفيد الترجى — أما الباء فى بحسبك فزائدة .

(٢) من القبائل العربية القحطانية التى أسهمت فى الوضع اللغوى ، وكان فيها شعراء كثيرون ؛ منهم أبو ذؤيب الهذلى المشهور .

(٣) فهى عندهم بمعنى «من» الابتدائية . ومع جواز هذا الاستعمال فهو غريب الآن على الأسماع .

١٩٨ — هو لأبى ذؤيب الهذلى يصف السحاب .

اللغة والإعراب : ترفعت : ارتفعت وصعدت . لجج — جمع لجة وهى معظم الماء . نئيج : صوت عال . «شربن» فعل وفاعل والضمير يعود إلى السحب ، وقد ضمنه معنى رَوِين — فعداه بالباء، أو هى بمعنى من «متى» =

وسيأتى الكلامَ على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها . ولم يَعُدَّ المصنفُ فى هذا الكتاب « لولا » من حروف الجر ، وذَكَرَهَا فى غيره[1] .

ومذهبُ سيبويه : أنها من حروف الجر[2] ، لكن لا تجرُّ إلا المضمر؛ فتقول : لَوْلَاىَ — وَلَوْلَاكَ — وَلَوْلَاهُ ؛ فالياءُ ، والكاف ، والهاء — عند سيبويه — مجروراتٌ بلَوْلَا[3] .

= حرف جر بمعنى من « لجج » مجرورة بمتى على لغة هذيل، والجار والمجرور بيان لماء البحر — أو بدل منه « خضر » صفة للجج « لهن » خبر مقدم « نئيج » مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة ثانية للجج — أو حال من نون شربن على زعم العرب (والمعنى) قيل : إن هذا البيت جاء على زعم العرب ؛ أن السحب تدنو من البحر الملح فى أماكن مخصوصة ، وتمتد منها خراطيم تجذب الماء بصوت عال مزعج ، ثم تصعد فى الجو فيعذب ذلك الماء وينتقل إلى حيث يريد الله ، فينزل مطراً . وقد يكون هذا كناية عن تصعد الماء بوساطة حرارة الشمس وتنقله بالهواء ، ثم نزوله مطراً ؛ وهو ما يقرره الآن علماء الطبيعة .

وقبل هذا البيت :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْـلَةٍ   حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيـجُ

والحناتم : الجرار الخضر — وأراد بها السحائب تشبيها لها بالجرار . ثجيج : سائل متدفق ، فهو يدعو لأم عمرو بالسقيا بماء سحب شربت من ماء البحر ، وأخذت مياهها من لجج خضر ، وارتفعت بها إلى السماء ولها صوت عال ، وذلك كناية عن كثرة الماء .

(والشاهد) استعمال الشاعر « متى » جارة — على لغة قومه هذيل .

هذا وتختص « كى » و « لعل » و « متى » — بالدخول على الاسم الظاهر .

(١) ولم يعد كذلك « ها » التنبيه نحو : ها الله لأفعلن ، ولا همزة الاستفهام نحو : آلله لأفعلن — إذا عوضتا عن باء القسم ؛ لأن الجر فى الواقع بحرف القسم الذى نابت عنه الهاء أو الهمزة — لا بهما .

(٢) أى الشبيهة بالزائد ، فلا تتعلق بشىء كرب ، ولعل — الجارة .

(٣) وهى فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف — فلها محلان عنده ، =

وزعم الأَخْفَش أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووُضِعَ ضَميرُ الجر موضع ضمير الرفع[1] ؛ فلم تعمل « لولا » فيها شيئاً ، كما لا تعمل فى الظاهر ، نحو : « لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ » . وزعم المبرد أن هذا التركيب — أعنى « لَوْلَاكَ » ونحوه — لم يَرِدْ من لسان العرب ، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

١٩٩— أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَم يَعْرِضْ لِأحْسَابِنَا حَسَنْ

وقوله :

٢٠٠— وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كما هَوَى

بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

= فإن عطف عليها ظاهر تعين رفعه على المحل إجماعاً ؛ لأنها لا تجر الظاهر. ويرى الأخفش أنها فى محل رفع لا غير .

(١) أى كما عكسوا فى قولهم : ما أنا كأنت .

١٩٩ — هو من كلمة لعمرو بن العاص ، يخاطب بها معاوية بن أبى سفيان فى شأن الحسن بن على ، ومطلعها :

مُعَاوِى ، إنِّى لَمْ أُبَايِعْكَ فَلْتَةً وَمَا زَالَ مَا أَسْرَرْتُ مِنِّى كما عَلَنْ

اللغة والإعراب : « أتطمع » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، وتطمع مضارع والفاعل أنت « فينا » متعلق به وهو مفعوله الثانى « من » اسم موصول مفعوله الأول « أراق دماءنا » الجملة صلة من «ولولاك» حرف امتناع وجر شبيه بالزائد، والكاف فى محل جر بها — وفى محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف وجوباً ، والجملة شرط لولا « حسن » فاعل يعرض ، وسكن الضرورة ، وجملة « لم يعرض » جواب الشرط .

(والمعنى) أتطمع فينا يامعاوية من سفك دماءنا ؟ ولولاك لم يتعرض الحسن لنا بالقدح فى أحسابنا والطعن فينا ؟ وهو تحريض لمعاوية على الحسن رضى الله عنه.

(والشاهد) فى « لولاك » حيث جرت « لولا » الضمير على مذهب سيبويه، وهو حجة على المبرد فى منعه ذلك .

٢٠٠ — هو ليزيد بن الحكم بن أبى العاص من قصيدة يعتب فيها على ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص . =

. . . .

= **اللغة والإعراب** : موطن : المراد مشهد من مشاهد الحرب . طحت — بكسر الطاء وضمها — من طاح يطوح ويطيح — أى هلكت . هوى : سقط من أعلى . الأجرام : جمع جرم — بكسر الجيم — وهو الجثة والجسد . قنة النيق : رأس الجبل . منهوى : ساقط . « وكم » خبرية مبتدأ — بمعنى كثير « موطن » تمييز لها مجرور بإضافتها إليه ، وخبر المبتدأ محذوف — أى لك « لولاى » حرف جر شبيه بالزائد يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، وياء المتكلم فى محل جر بلولا ، وفى محل رفع بالابتداء عند سيبويه ، وعند الأخفش فى محل رفع لاغير ، والخبر عندهما محذوف وجوباً — أى لولاى موجود « طحت » الجملة نعت لموطن ، وقد سدت مسد جواب لولا ، والرابط محذوف — أى فيه « كما » الكاف جارة وما مصدرية « بأجرامه » متعلق بهوى والباء بمعنى مع « منهوى » فاعل هوى ، و « ما » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف والكاف ومجرورها متعلقة بمحذوف مفعول مطلق لطحت — أى طحت طيحاً أو طوحاً — مثل طيح منهو من رأس الجبل (والمعنى) وكثير من مشاهد الحروب لولا وجودى معك فيها — لسقطت سقوط من يهوى من رأس الجبل بجميع جسمه فى مهواه .

« والشاهد » فى « لولاى » حيث جرت الضمير كما هو مذهب سيبويه ، وهو أيضاً حجة على المبرد . ومع وروده فى كلام العرب فهو قليل غير شائع .

(تنبيه) حروف الجر كلها أصلية إلا أربعة ؛ تستعمل حيناً أصلية — وزائدة حيناً آخر ، وهى : من ، والباء ، واللام ، والكاف . وإلا لعل ، ورب ؛ فإنهما حرف جر شبيه بالزائد . والفرق بين حرف الجر الأصلى والزائد : أن حرف الجر الأصلى يؤدى معنى فى الجملة كما سيأتى ، ويوصل بين معنى العامل والاسم المجرور به ، وعلى ذلك لابد له من متعلق يتعلق به ؛ من فعل أو شبهه ، وما بعده مجرور لفظاً وليس له محل آخر . أما حرف الجر الزائد : فلا يفيد معنى جديداً فى الجملة ، وإنما يؤكد ويقوى المعنى الموجود فيها ؛ ولهذا لايحتاج إلى شىء يتعلق به . والمجرور به يكون مجروراً فى اللفظ فقط ، ولامانع أن يكون مع ذلك — فى محل رفع أو نصب أو جر ، على حسب العوامل ؛ فله إعراب لفظى وآخر محلى . وحرف الجر الشبيه بالزائد يفيد معنى جديداً فى الجملة كالتقليل مثلا ، ولايحتاج مع مجروره إلى متعلق ، والاسم بعده مجرور لفظاً كالزائد ، ولامانع من أن يكون له محل آخر على حسب العوامل .

(بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ : مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى ... وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرُبَّ ، وَالتَّا
وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً ، وَبِرُبّْ ... مُنَكَّراً ، وَالتَّاءَ لِلَّهِ ، وَرَبّْ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ « رُبَّهُ فَتَى » ... نَزْرٌ ، كَذَا « كَهَا » ، وَنَحْوُهُ أَتَى)[1]

من حروف الجر ما لا يجرّ إلا الظاهرَ ، وهذه هي السبعة المذكورة في البيت الأول ؛ فلا تقول : مُنْذُهُ — ولا مُذْهُ ، وكذا الباقي .

ولا تجر « منذ » و « مذ » من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان[2] ، فإن كان الزمان حاضرا كانت بمعنى « في » نحو : ما رأيته مُنْذُ يَوْمِنَا —

---

(١) « بالظاهر » متعلق باخصص « منذ » مفعول أخصص مقصود لفظه و « مذ » وما بعده عطف على « منذ » بإسقاط العاطف في مذ . « بمذ » متعلق باخصص « ومنذ » عطف عليه « وقتاً » مفعول به لاخصص « وبرب » معطوف على بمذ ؛ لأنه من متعلقات اخصص « منكراً » معطوف على وقتاً من باب العطف على معمولين لعامل واحد وهو جائز « والتاء » مبتدأ « لله » خبره « ورب » معطوف على لفظ الجلالة . « وما » اسم موصول مبتدأ « رووا » فعل وفاعل والجملة صلة ما « من نحو » متعلق بروو ا « ربه فتى » رب حرف جر والهاء مجرور محلا « فتى » تمييز للضمير « نزر » خبر المبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كها » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « ونحوه » مبتدأ ومضاف إليه « أتى » الجملة خبر .

(٢) يشترط في الزمان المجرور بهما : أن يكون معيناً — لا مبهماً ، كمنذ زمن . وما ضياً أو حالا — لامستقبلا ، كمنذ غد . ومتصرفاً — لاغيره ؛ فلا تقول مارأيته منذ سحر ، تريد به سحر يوم بعينه ؛ فإن لم ترده من يوم بعينه — فهو متصرف كقوله تعالى : (إلا آل لوط نجيناهم بسحر) وشرط عاملهما : أن يكون فعلا ماضياً ؛ إما منفياً متكرراً نحو : مارأيته منذ يوم الجمعة ، أو مثبتاً متطاولا — أي فيه معنى الاستمرار كالسير والنوم والكلام — كسرت منذ يوم الخميس . ولا يصح قتلته مذ يوم الخميس . أما قولهم : مارأيته مذ حدث كذا — أو منذ أن الله خلقه ؛ مما يشعر بعدم دخولها على الزمان — فتقديره : منذ زمان حدث كذا — ومذ زمن خلق الله إياه . فاسم الزمان مقدر .

هذا : وتأتي « مذ » و « منذ » ظرفي زمان وهما حينئذ اسمان كما سيأتي .
وأصل « مذ » — منذ ، حذفت النون تخفيفاً

أى : فى يومنا ، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « مِنْ » نحو : ما رأيته مُذْ يَوْمِ الجمعة — أى : من يوم الجمعة ، وسيذكر المصنف هذا فى آخر الباب ، وهذا معنى قوله : « وَاخْصُصْ بمذ ومنذ وقتاً » .

وأما « حتى » فسيأتى الكلامُ على مجرورها عند ذكر المصنف له ، وقد شذَّ جَرُّها للضمير ، كقوله :

٢٠١ — فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفِى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِى زِيادِ

ولا يُقَاسُ على ذلك خلافاً لبعضهم ، ولُغة هُذَيْلٍ إبدالُ حائها عيناً ، وقرأ ابن مسعود : (فَتَرَبَّصُوا بِهِ عَتَّى حِينٍ) .

وأما « الواو » فمختصة بالقَسَم ، وكذلك « التاء » ، ولا يجوز ذكر فعل القَسَمِ معهما ؛ فلا تقول : أَقسمُ واللهِ — ولا : أُقْسِمُ تاللهِ . ولا تجر « التاء » إلا لفظ « الله » فتقول : تاللهِ لأَفْعَلَنَّ ، وقد سُمِعَ جَرُّهَا «رَبّ» مضافاً إلى « الكعبة »[1] ، وقالوا : تَرَبِّ الكعبةِ . وهذا معنى قوله : « والتاء لله وَرَبْ » ، وسُمع أيضاً : تالرحمن ، وذكر الْخَفَّاف[2]

---

٢٠١ — هذا البيت من الشواهد التى لايعلم قائلها .

اللغة والإعراب : يلفى : روى بالفاء مضارع ألفى — أى وجد ، وروى يلقى مضارع لقى . « فلا » لازائدة قبل القسم للتوكيد « لايلقى أناس » لا نافية ، وجملة الفعل والفاعل جواب القسم « فتى » مفعول ليلقى « حتاك » حتى حرف جر والكاف فى محل جر ، والجار والمجرور صفة لفتى « يابن زياد » حرف نداء ومنادى ومضاف إليه (والمعنى) أقسم بالله أن الناس لايجيلون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يعثروا عليك ، فحينئذ يجلون ذلك الفتى (والشاهد) فى « حتاك » حيث جرت « حتى » الضمير وهو شاذ

(١) أو إلى ياء المتكلم ، يقال : تربى لأفعلن كذا .

(٢) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامى المالقى المعروف بالخفاف . كان نحوياً بارعاً ، ورجلا صالحاً مباركا . قرأ النحو على الشلوبين ، وشرح كتاب سيبويه وإيضاح الفارسى ، ولمع ابن جنى ، وتوفى فى القاهرة فى رمضان سنة ٦٥٧ هـ .

فى شرح الكتاب : أنهم قالوا : تحَيَاتِكَ[1] ، وهذا غريبٌ .

ولا تجر «رُبَّ» إلا نكرة[2] ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ لقيتُ ، وهذا معنى قوله : «وَبِرُبَّ» منكراً » أى : وَاخْصُصْ بربَّ النكرةَ ، وقد شذ جرها ضمير الغيبة[3] ، كقوله :

٢٠٢– وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ ... وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

كما شَذَّ جَرُّ الكافِ له ، كقوله :

٢٠٣– خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا ... وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

(١) معناه : وحياتك ، فالتاء بدل واو القسم .

(٢) أى موصوفة غالباً .

(٣) وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير ، ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد ، فهو من تمييز المفرد ، تقول : ربه رجلا — أو امرأة — أو رجالا — أو نساء .

٢٠٢ — أنشد هذا البيت ثعلب ولم يعزه لأحد .

اللغة والإعراب : رأبت : أصلحت — من قولهم : رأب الصدع — أصلحه وجبره . وشيكا : سريعاً . عطباً : صفة مشبهة — أى هالكا . «واه» اسم فاعل— من وهى ، أى ضعف — مبتدأ مرفوع تقديراً مجرور برب المحذوفة — أى رب واه «رأبت» الجملة خبر «وشيكا» مفعول مطلق لرأبت — أى رأباً وشيكا «صدع أعظمه» مفعول رأبت ومضاف إليه «وربه» حرف تقليل وجر شبيه بالزائد والهاء فى محل جربها وفى محل رفع بالابتداء «عطبا» تمييز للضمير «أنقذت» الجملة خبر المبتدأ الذى هو مجرور لفظاً برب «من عطبه» متعلق بأنقذت (والمعنى) رب شخص ضعيف أشفى على السقوط ، أقمته وجبرت ما تصدع من أعظمه ، ورب إنسان أشرف على الهلاك أنجيته وخلصته من الهلاك .

(والشاهد) فى «ربه» حيث جرت «رب» الضمير وهو شاذ. وهذا الضمير معرفة عند الجمهور كأصله ، وعند غيرهم نكرة ؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير ، لأن «رب» لا تجر غير النكرة ومرجعه كذلك نكرة وهو التمييز .

٢٠٣ — هو للعجاج يصف حمار وحش وأتنه ، وقد أراد أن يرد الماء معهن ، فرأى الصياد فهرب بهن .

اللغة والإعراب : خلى : ترك . الذنابات : موضع . كثباً : قريباً . أم أوعال : هضبة فى ديار بنى تميم. «خلى» فعل ماض وفاعله يعود على حمار ،=

وقوله :

٢٠٤– وَلَا تَرَى بَعْلاً وَلَا حَلَائِلاَ   كَهُ ، وَلَا كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ

وهذا معنى قوله : « وما رووا – البيتَ » أى : والذى رُوِىَ من جر « رُبَّ » المضمَرَ نحو : ربه فتى – قليلٌ ، وكذلك جر الكاف المضمَرَ نحو « كَهَا »[1] .

* * *

= الوحش « الذنابات » مفعوله الأول منصوب بالكسرة بدل الفتحة « شمالا » مفعول ثان – أو ظرف « كثبا » صفة لشمالا « وأم أوعال » بالنصب عطف على الذنابات – وبالرفع مبتدأ « كها » فى موضع المفعول الثانى لخلى المقدرة على رواية النصب ، وخبر المبتدأ على رواية الرفع « أو أقربا » معطوف على محل كها على الأول – أو على الهاء منها على الثانى .

« والمعنى » أن هذا الحمار عند هربه – ترك الذنابات عن شماله على مقربة منه ، وجعل أم أوعال مثلها أو أقرب إليه منها .

« والشاهد » فى « كها » حيث جرت الكاف الضمير شذوذاً ، وهى مختصة بالظاهر .

٢٠٤ – هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأتنه .

اللغة والإعراب : بعلا : زوجاً . حلائل : زوجات – جمع حليلة . حاظلا : مانعاً أتناه من الزواج . « بعلا » مفعول أول لترى المنفية بلا « كه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا كهن » عطف عليه ، و « لا » زائدة لتوكيد النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « حاظلا » مفعول ثان لترى « والمعنى » لا ترى من الأزواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره – كحمار الوحش وأتنه ، إلا من منع أتناه قهراً عن التزوج بغيره ؛ وذلك أن الحمار يمنع أتنه من من حمار آخر يريدها ، فجعلهن كالحلائل . وكان من عادة الجاهليين إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم « والشاهد » فى « كه وكهن » حيث جرت الكاف الضمير للضرورة .

(١) جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين ، والكوفيون لا يخصونه بها . وجرها لغيره من الضمائر – شاذ نثراً ونظماً .

(بعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِىءْ فى الأَمْكِنَهْ بِمِنْ ، وَقَدْ تَأْتِى لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ
وَزِيدَ فى نَفْىٍ وَشِبْهِهِ فَجَــــرْ نَكِرَةً ؛ كَ«مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ») [1]

تجىء «مِنْ» للتبعيض [2] ، ولبيان الجنس [3] ، ولابتداء الغاية [4] : فى غير الزمان كثيراً – وفى الزمان قليلا ، وزائدةً . فمثالُهَا للتبعيض قولُكَ : «أخذت من الدراهم» ومنه قولُه تعالى : «ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ» .

ومثالُهَا لبيان الجنس قولُه تعالى : (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) .

ومثالُهَا لابتداء الغاية فى المكان قولُه تعالى :

(سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) .

---

(١) «بعِّض» فعل أمر «وبيِّن وابتدىء» معطوفان عليه «فى الأمكنة» متعلق بابتدىء «بمن» تنازعه الأفعال الثلاثة ، فأعمل الأخير لقربه ، وحذف من غيره ضميره لأنه فضلة «تأتى» فاعله يعود على من «وزيد» ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على من «فى نفى» متعلق بزيد «وشبهه» معطوف على نفى «نكرة» مفعول جر «كما» الكاف جارة لقول محذوف و«ما» نافية «لباغ» خبر مقدم «من» زائدة «مفر» مبتدأ مؤخر . هذا : واستعمال الحرف فى عدة معان ؛ قيل : هو حقيقة فى كل منها ؛ يؤيدها الشيوع ووضــوح المعنى . وقيل : إن لكل حرف معنى واحداً يؤديه على سبيل الحقيقة وتأديته لمعنى آخر : على سبيل المجاز – أو تضمين العامل معنى عامل آخر يتعدى بهذا الحرف .

(٢) علامتها : أن يكون ماقبلها أقل من المجرور بها ، وصحة حلول «بعض» مكانها بعد حذفها .

(٣) علامتها : صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها . و«من» هذه البيانية مع مجرورها – ظرف فى محل نصب على الحال ؛ إن كان ماقبلها معرفة . ونعت تابع لما قبلها ؛ إن كان نكرة .

(٤) وعلامتها : أن يحسن فى موضعها «إلى» أو مايفيد فائدتها ، والمراد بالغاية هنا : المسافة والمقدار – لامعناها الحقيقى الذى هو آخر الشىء .

ومثالها لابتداء الغاية فى الزمان قولُه تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) ، وقولُ الشاعر :

٢٠٥ — تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ ، قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثالُ الزائدة : مَا جَاءَنِى مِنْ أَحَدٍ . ولا تزاد — عند جمهور البصريين — إلا بشرطين[1] :

---

٢٠٥ — هو للنابغة الذبيانى فى وصف السيوف ، من قصيدة له فى مدح عمرو بن الحارث — أحد ملوك الغسانيين ، ومطلعها :

كِلِينِى لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ ... وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الْكَوَاكِبِ

اللغة والإعراب — تخيرن : اصطفين ، والضمير للسيوف المذكورة فى قوله قبل :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

يوم حليمة : يوم من أيام حروب العرب المشهورة ، حدثت فيه حرب طاحنة بين لخم وغسان ، قيل إن مثار النقع ارتفع فيه حتى غطى عين الشمس ، وكان ذلك سنة ٦١ ق . هـ . وحليمة : هى بنت الحارث بن أبى شمر ملك غسان ، وكان أبوها قد وجه جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء ملك المناذرة ، فشجعت الجيش بعطفها ومنحت أفراده جزءاً من طيبها ، فانتصر وقتل المنذر . وقد ضرب بهذا اليوم — المثل للأمر المشهور ، فقيل : مايوم حليمة بسر . جربن : اختبرن . « تخيرن » فعل ونائب فاعل « من أزمان » متعلق به ، وكذلك « إلى اليوم » ، وجملة « قد جربن » فى محـل نصب حال « كل » مفعول مطلق مضاف إلى التجارب « والمعنى » أن هذه السيوف مختارة معروفة بالمضاء والجودة — من زمن هذه الواقعة ، وقد جربت كثيراً « والشاهد » فى « من أزمان » حيث جاءت « من » لابتداء الغاية فى الزمن ، وهذا المعنى أكثر معانى « من » استعمالا .

(١) ذكر الموضح شرطاً ثالثاً ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا نحو : (ما يأتيهم من ذكر) ، أو مفعولا حقيقة نحو : (هل تحس منهم من أحد) ، أو مبتدأ ولو منسوخاً نحو : (هل من خالق غير الله) ، أو مفعولا مطلقاً نحو : (ما فرطنا فى الكتاب من شىء) — أى من تفريط ، فلا تزاد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور والمراد بزيادتها : وقوعها بين طالب ومطلوب بدونها ، وإن كان سقوطها يخل بالمعنى المراد ، وزيادتها : إما للنص على عموم المعنى وشموله كل فرد من أفراد الجنس نحو : ماغاب من رجل . وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول — إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها نحو : ماغاب من أحد . ومثل أحد : ديار — عريب .

(أحدهما) أن يكون المجرورُ بها نكرةً .

(الثانى) أن يسبقها نفى أو شبهه ، والمراد بشبه النَّفْى : النَّهْىُ . نحو : لا تضرب مِنْ أَحَدٍ ، والاستفهام[1] ، نحو : هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ ؟

ولا تزاد فى الإيجاب[2] ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة ؛ فلا تقول : جَاءنى من زيد — خلافاً للأخفش ، وجَعَلَ منه قولَه تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ)[3] .

وأجاز الكوفيون زيادتها فى الإيجاب بشرط تنكير مجرورها ، ومنه عندهم : قد كان مِنْ مَطَرٍ[4] ، أى قد كان مطر .

* * *

(لِلانْتِهَا : حَتَّى ، وَلَامٌ ، وَإِلَى ، وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا)[5]

---

(١) أى بهل ، وكذا الهمزة على الأوجه ، ولم تسمع مع غيرها .

(٢) إلا فى تمييز « كم » الخبرية إذا فصل منها بفعل متعد نحو : (كم تركوا من جنات) فمن زائدة ، وجنات تمييز « كم » .

(٣) أجاب الجمهور بأن « من » فى الآية تبعيضية لا زائدة ، فهى بمعنى « بعض » مفعول به ، وذنوبكم مضاف إليه .

(٤) يجاب بأنها تبعيضية كما مر ، أو بيانية لمحذوف — أى قد كان شىء من مطر . هذا وقد ذكر ابن هشام من معانى « من » غير ما تقدم : الظرفية نحو : (ماذا خلقوا من الأرض — إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) فمن فى الأول للظرفية المكانية — وفى الثانى للزمانية . والتعليل كقوله تعالى : (مما خطيآتهم أغرقوا) — أى أغرقوا لأجل خطيآتهم ، فقدمت العلة على المعلول للاختصاص .

(٥) « للانتها » متعلق بمحذوف خبر مقدم « حتى » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « ولام وإلى » معطوفان على حتى « ومن » قصد لفظه مبتدأ « وباء » معطوف على من « يفهمان » فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ « بدلا » مفعول يفهمان .

يدُلُّ على انتهاء الغاية : إلَى — وَحَتَّى — وَالَّلامُ ؛ والأَصلُ من هذه الثلاثة « إلى » فلذلك تجر الآخِرَ وَغَيْرَه ، نحو : سِرْتُ الْبَارِحَةَ إلَى آخِرِ اللَّيْلِ — أَوْ إلَى نِصْفِهِ . ولا تجر « حتى » إلا ماكان آخراً أو مُتَّصِلاً بالآخر ، كقوله تعالى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مطْلَعِ الْفَجْرِ)[1] ، ولا تجرُّ غَيْرَهما ؛ فلا تقول : سِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ . واستعمالُ اللامِ للانتهاء قليلٌ ، ومنه قولُه تعالى : « كُلٌّ يَجْرِى لأَجَلٍ مُسَمًّى » .

وتستعمل « مِنْ » والباء ، بمعنى « بَدَل » ؛ فَمن استعمالِ « مِنْ » بمعنى « بَدَل » قولُه عزَّ وجل : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ) ، أى : بَدَلَ الآخرة ، وقولُه تعالى : (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِى الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ) أى : بدلكم ، وقولُ الشاعر :

٢٠٦ — جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

---

(١) هذه الآية : مثال لما كان متصلا بالآخر ، و « حتى » متعلقة بتنزل لا بسلام ومثال ما كان آخراً : أكلت السمكة حتى رأسها — وسرت حتى آخر الليل ، و « حتى » الجارة هذه — هى الجارة لمفرد ، ولا تكون إلا ، غائية . أما الجارة لأن المصدرية ومدخولها — فتكون غائية وتعليلية واستئنافية كما سيأتى . وإن دلت قرينة على دخول الغاية فى « إلى » و « حتى » — عمل بها ، وإلا فالصحيح دخولها فى حتى .

٢٠٦ — هو لأبى نخيلة السعدى — يعمر بن حزن — من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، شاعر محسن متقدم فى القصيد والرجز .

اللغة والإعراب : جارية : الجارية فى الأصل : الفتاة الشابة ، ثم استعمل فى كل أمة . المرقق : الرغيف الرقيق الواسع . البقول : جمع بقل ، وهو كل نبت اخضرت به الأرض . الفستق : بقل معروف . « جارية » خبر لمبتدأ محذوف — أى هى جارية « لم تأكل المرققا » الجملة صفة لجارية ، ومثله ما بعده ، و « من البقول » متعلق بتذق و « من » للبدل — أى بدل البقول (والمعنى) يريد أن هذه الجارية بدوية لا تعرف النعم والترف ، فلم تأكل المرقق من الخبز ، ولم تذق الفستق بدل البقول التى تعتادها (والشاهد) فى =

أى : بَدَلَ البقولِ ، ومن استعمال الباء بمعنى « بدل » ما ورد فى الحديث : « مَا يَسُرُّنِى بهَا حُمْرُ النَّعم » أى : بَدَلَهَا ، وقولُ الشاعر :

فَلَيْتَ لِى بِهِمُ قَوْمًا إذا ركبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا[1]

* * *

(واللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبهِهِ ، وَفِى تَعْدِيَةٍ - أيضاً - وتَعْلِيلٍ قُفِى
وزِيد ، والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبِا و « فِى » وقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)[2]

تقدم أن اللام تكون للانتهاء . وذكر هنَا أنها تكون للمِلْكِ[3] ، نحو : (للهِ ما فى السَّمٰوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ) - والمال لزيدٍ ؛ ولشبه الملك[4] ، نحو : الْجُلُّ للفَرَسِ - والبابُ للدَّارِ . وللتَّعْدِيَةِ ، نحو : وهَبْتُ لزيدٍ

= قوله « من البقول » حيث جاءت « من » بمعنى بدل . وهذا قول ابن مالك . وقيل إن « من » اسم بمعنى بعض مفعول به لتلق ، والفستقا بدل منها بناء على أن الفستق بعض البقول .

(١) تقدم شرحه فى باب المفعول له . والشاهد هنا فى « بهم » فإن الباء بمعنى البدل — أى بدلهم .

(٢) « واللام للملك » مبتدأ وخبر « وشبهه » عطف على الملك ومضاف إليه « وفى تعدية » متعلق بقفى « أيضاً » مفعول مطلق لمحذوف « وتعليل » معطوف على تعدية « قفى » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على اللام . « وزيد » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى اللام « والظرفية » مفعول مقدم لاستبن « ببا » متعلق به « وفى » عطف على ببا « يبينان » مضارع وألف الاثنين فاعل وهى عائدة إلى « الباء » و « فى » ، « السببا » مفعول والألف للإطلاق .

(٣) هى الواقعة بين ذاتين ؛ ثانيهما يملك ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها .

(٤) يعبر عنه بالاختصاص أو الاستحقاق ، وهى الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك كما مثل ، أو أولهما لا يملك ؛ كأنت لى — وأنا لك — ولمحمد أخ .

مالاً — ومنه قوله تعالى: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ) . وللتعليل ، نحو : جئتُك لإكْرَامِكَ ، وقوله :

٢٠٧— وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ كما انتفَضَ العُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ

وزائدة : قياساً[1] ، نحو : لِزَيْدٍ ضَرَبْت ، ومنه قوله تعالى : (إنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) وَسَمَاعاً[2] ، نحو ضَرَبْتُ لزيد .

وأشار بقوله : « والظرفية استَبِنْ بِبا — إلى آخره » إلى معنى الباء و « فى » ؛ فذكَر أنهما اشتركا فى إفادة الظرفية ، والسببية ؛ فمثالُ الباء للظرفية قولُه تعالى : (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ)

---

٢٠٧ — هو لأبى صخر الهذلى — عبد الله بن مسلم — من شعراء الدولة الأموية .

اللغة والإعراب : تعرونى : تصيبنى . هزة : حركة واضطراب . انتفض : تحرك . القطر : المطر . « لتعرونى » اللام للابتداء وتعرونى مضارع والنون للوقاية والياء مفعول « لذكراك » متعلق به واللام للتعليل وإضافته للكاف من إضافة اسم المصدر لمفعوله « هزة » فاعل تعرو « كما » الكاف جارة وما مصدرية « انتفض العصفور » فعل وفاعل و « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف « بلله القطر » الجملة فى محل نصب حال من العصفور ، و « قد » مقدرة قبل الفعل عند البصريين — أى قد بلله (والمعنى) إنى لتصيبنى لأجل تذكرى لك حركة فيها اضطراب وخفقان كما يحدث للعصفور إذا نزل عليه ماء المطر (والشاهد) فى « لذكراك » فإن اللام فيه للتعليل .

(١) هى الزائدة لتقوية العامل الذى ضعف عن العمل ؛ إما بتأخره عن المعمول كمثال الشارح ، وإما بكونه فرعاً فى العمل ، وذلك كالمصدر ، واسمى الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة نحو : (مصدِّقاً لما بين يديه — فعَّال لما يريد .) .

(٢) هى الزائدة لمجرد التأكيد وتقوية المعنى — دون العامل ، ولا تتعلق بشىء وتقع بين الفعل ومعموله المؤخر عنه كمثال الشارح ، وبين المتضايفين نحو : يا بؤس للحرب .

أى : وفى الليل[1]، ومثالُها للسببية قولُه تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهمْ ، وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ كَثِيراً)[2].
ومثال « فى » للظرفية قولُك : زَيْدٌ فِى المَسْجِدِ ، وهو الكثير فيها ، ومثالُهَا للسببية قولُه صلى الله عليه وسلم « دَخَلَتِ امرأَةٌ النَّارَ فى هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ؛ فَلاَ هِىَ أَطعَمَتْهَا ، وَلاَ هِىَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خِشَاشِ[3] الأَرْضِ) .

* * *

(بِالْبَا ؛ اسْتَعِنْ ، وَعَدّ ، عَوِّض ، أَلْصِقِ
وَمِثْلَ «مَعْ» و «مِنْ» و «عَنْ» بِهَا انْطِقِ)[4]

تقدم أن الباء تكون للظرفية وللسببية ، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة[5] ، نحو : كتبتُ بالقلم — وقطعتُ بالسكين . وللتعدية[6] ، نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ — ومنه قولُه تعالى: (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) . وللتعويض[7] نحو : اشتريت الفرس بألف درهم ، ومنه قولُه تعالى : (أُولٰئِكَ الَّذِينَ

---

(١) فهى التى يصلح فى مكانها « فى » .

(٢) هى الداخلة على سبب الفعل وعلته .

(٣) خشاش الأرض : هوامها وحشراتها ، والمفرد خشاشة .

(٤) « بالبا » متعلق باستعن وقصر للضرورة « وعد ، عوض ، ألصق » معطوفات على استعن بحذف العاطف « ومثل مع » حال من « ها » فى بها ومضاف إليه « ومن ، وعن » معطوفان على مع « بها » متعلق بانطق .

(٥) هى الداخلة على آلة الفعل ، ولذا تسمى باء الآلة .

(٦) أى تعدية الفعل إلى المفعول ، فهى كالهمزة ، وأكثر ما تعديه الفعل القاصر ، وتسمى باء النقل .

(٧) هى الداخلة على الأعواض والأثمان ، ففيها مقابلة شىء ، أى دفع شىء وأخذ آخر فى مقابلته ، بخلاف باء البدل ؛ فإنها تدل على اختيار الشىء ولو لم يكن له مقابل ، ولذا تسمى باء المقابلة .

اشْتَرَوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بالآخِرَةِ) ، وللإلصاق[1] نحو : مَرَرْتُ بِزَيْد ، وبمعنى « مع » نحو : بعتك الثوبَ بطِرَازه[2] أى : مع طرازه ، وبمعنى « من » كقوله : * شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ *

أى : من ماء البحر . وبمعنى « عن » نحو (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ) أى : عن عذاب . وتكون الباء — أيضًا — للمصاحبة[3] ، نحو (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) أى مصاحبًا حمدَ ربِّك .

* * *

(عَلَى لِلِاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى «فِى» و «عَنْ» ... بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ
وَقَدْ تَجِى مَوْضِعَ «بَعْد» وَ «عَلَى» ... كما«عَلَى» مَوْضعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلَا)[4]

تستعمل « على » للاستعلاء[5] كثيراً ، نحو : زَيْدٌ عَلَى السَّطحِ .

---

(١) هو مطلق التعليق ، وهذا المعنى لا يفارقها ، ولذا لا يعده بعضهم معنى مستقلا ، والإلصاق : إما حقيقى نحو : أمسكت بمحمد ، وإما مجازى كمثال الشارح .

(٢) الطراز : علم الثوب ، وهو فارسى معرب .

(٣) هى التى يصلح فى موضعها « مع » ويغنى عنها وعن مدخولها الحال ، وعلى هذا فهو مكرر مع ما سبق .

(٤) « على » قصد لفظه مبتدأ « للاستعلا » خبر « ومعنى فى » معطوف على الاستعلاء ومضاف إليه « وعن » معطوف على فى « بعن » متعلق بعنى « تجاوزاً » مفعول مقدم « من » اسم موصول فاعل عنى « قد فطن » الجملة صلة من . « تجى » مضارع فاعله يعود على عن « موضع » ظرف لتجى « بعد » مضاف إليه « وعلى » معطوف على بعد « كما » الكاف جارة وما مصدرية « على » مبتدأ مقصود لفظه « موضع عن » ظرف متعلق بجعلا ومضاف إليه « جعلا » مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى « على » والألف للاطلاق والجملة خبر المبتدأ .

(٥) أى العلو : حقيقة إن كان على نفس المجرور ، سواء كان حسياً كمثال المصنف ، أو معنوياً نحو : (فضلنا بعضهم على بعض — ولهم علىّ ذنب) . ومجازاً إن كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو : (أو أجد على النار هدى =

وبمعنى « فى » نحو قوله تعالى : (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا) أى : فى حين غفلة . وتستعمل « عن » للمجاوزة[1] كثيراً ، نحو : رَمَيتُ السَّهم عن الْقَوْسِ ، وبمعنى « بَعْد » نحو قوله تعالى : (لتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) أى : بعد طبق ، وبمعنى « على » نحو قوله .

٢٠٨ — لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فى حَسَبٍ

عَنِّى ، وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

أى : لا أَفْضَلْتَ فى حسبٍ علىّ ، كما استعملت « على » بمعنى « عَنْ » فى قوله :

= وإنك لعلى خلق عظيم) . وأما نحو : توكلت على الله — فمن باب الإضافة والإسناد ؛ أى أضفت توكلى وأسندته إليه تعالى ؛ لأنه سبحانه لا يعلو عليه شىء ، لا حقيقة ولا مجازاً .

(١) المجاوزة : هى بعد شىء عن مجرورها بسبب الحدث قبلها ، وهى حقيقية كالمثال ، ومجازيه نحو : أخذت العلم عن محمد .

٢٠٨ — هو لذى الإصبع العدوانى — حرثان بن الحارث — فى مزين ابن جابر .

اللغة والإعراب : أفضلت : زدت . ديانى : مالكى وقائم بأمرى . تخزونى : تسومنى الذل وتقهرنى . « لاه » أصله لله ، حذف لام الجر وأبقى عملها شذوذاً ، ثم حذفت أداة التعريف ، وهو جار ومجرور خبر مقدم « ابن عمك » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « لا » نافية « أفضلت » فعل وفاعل « فى حسب عنى » متعلقان به « ديانى » خبر أنت « فتخزونى » منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية لوقوعها فى جواب النفى ، وسكنت الواو للقافية . أو الفاء عاطفة ، وجملة تخزونى خبر لمبتدأ محذوف — أى فأنت تخزونى (والمعنى) لله در ابن عمك — يعنى نفسه — فقد حاز من الخصال الكريمة ما يتعجب منه ، وأنت لم تزد عنه فى الفضل ولا فى المفاخر ، ولست مالك أمرى ومدبر شئونى حتى تسومنى وتذلنى . وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها :

يَامَنْ لِقَلْبٍ طويلِ الْبَثِّ محزُونِ أَمْسَى تَذَكَّرَ رَيَّا أُمَّ هارُونِ

(والشاهد) فى « عنى » فإن عن بمعنى على ؛ لأن أفضل بمعنى زاد فى الفضل يتعدى بعلى .

٢٠٩ – إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أى : إذا رضيت عنى .

(شَبِّهْ بِكَافٍ ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ،وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ)(١)

تأتى الكافُ للتشبيه كثيراً ، كقولك : زَيْدٌ كالأَسد . وقد تأتى للتعليل ، كقوله تعالى (وَاذْكُرُوهُ كما هَدَاكُمْ) أى : لهدايته إياكم . وتأتى زائدة للتوكيد ، وجُعِلَ منه قولُه تعالى (لَيْسَ كمِثْلِهِ شَيْءٌ) أى ليس مثلَهُ شيء ، ومما زيدت فيه قولُ رؤبة :

٢١٠ – ﴿ لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ ﴾

---

٢٠٩ – هو للقحيف العقيلى – من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب القشيرى واسمه : معاوية بن عمرو بن عقيل . شاعر مفلق ، كوفى ، لحق الدولة العباسية .

اللغة والإعراب : قشير : هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . « رضيت » فعل الشرط والتاء للتأنيث « على » بمعنى عنى – متعلق بها « بنو قشير » فاعل رضيت ومضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « لعمر الله » اللام للابتداء وعمر الله مبتدأ ومضاف إليه ، والخبر محذوف وجوباً – أى قسمى « أعجبنى رضاها » الجملة جواب إذا ، وأنث الضمير فى رضاها – مع أن مرجعه مذكر وهو بنو قشير – للتأويل بالقبيلة (والمعنى) إذا رضيت عنى هذه القبيلة يعجبنى ويسرنى والله رضاها .

(والشاهد) فى « على » فإنها بمعنى « عن » ذلك لأن رضى يتعدى بعن ، كما فى قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ، وقد ضمن الشاعر « رضى » معنى « سخط » فعداه بعلى. والعرب تحمل الشىء على ضده ،كما تحمله على نظيره .

(١) « بكاف » متعلق بشبه « وبها » متعلق بيعنى « التعليل » مبتدأ « قد يعنى » قد للتقليل وجملة الفاعل ونائبه خبر المبتدأ « وزائداً » حال من فاعل « ورد » الآتى « لتوكيد » متعلق بزائد « ورد » ماض وفاعله يعود إلى الكاف .

٢١٠ – هو لرؤبة بن العجاج – يصف خيلا ضوامر – من أرجوزته التى مطلعها :

وقاتم الأَعماق خاوى المخترقْ مُشْتَبِه الأَعلامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْ

أى : فيها المَقَقُ – أى : الطُّولُ ، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأَقِطَ[1]؟ فقال : كَهَيِّنٍ – أى : هَيِّنًا .

* * *

(وَٱسْتُعمِلَ ٱسْماً ، وكَذَا «عَنْ» و «عَلَى» مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ)[2]

اسْتُعْمِلَ الكافُ اسماً قليلا ، كقوله :

٢١١– أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

= اللغة والإعراب : لواحق : جمع لاحقة ، اسم فاعل من لحق – إذا ضمر وهزل . الأقراب : جمع قرب كعنق وقفل ، وهى الخاصرة . المقق – بفتح الميم والقاف – الطول الفاحش فى دقة . « لواحق » خبر لمبتدأ محذوف – أى هى لواحق « الأقراب » مضاف إليه « فيها » جار ومجرور خبر مقدم والضمير يرجع إلى الخيل الموصوفة – أو الحمر الوحشية « كالمقق » مبتدأ مؤخر ، والكاف زائدة والجملة حال من الأقراب .

(والمعنى) أن هذه الخيل أو الأتن الوحشية – التى يصفها – خماص البطون ، قد أصابها الهزال والضمور ، وفيها طول (والشاهد) فى « كالمقق » فإن الكاف فيه زائدة لا معنى لها ، وأصالتها تفسد المعنى المراد ؛ فإنه لا يقال : فى هذا الشىء كالطول ، وإنما يقال : فى هذا الشىء طول .

(١) هو اللبن الخاثر المتجمد .

(٢) « واستعمل » ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى الكاف فى البيت السابق « اسماً » حال من نائب الفاعل « وكذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « عن » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « وعلى » معطوف على عن « من أجل » متعلق بدخل « ذا » مضاف إليه « عليهما » متعلق بدخل « من » قصد لفظه مبتدأ « دخلا » فاعله يعود على « من » والألف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ .

٢١١ – هو للأعشى – ميمون بن قيس – من قصيدته المشهورة التى مطلعها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وهل تُطِيقُ وَداعاً أَيها الرَّجُلُ ؟

فالكاف : اسم مرفوع على الفاعلية ، والعامل فيه « يَنْهى » ، والتقدير : ولَنْ ينهى ذوى شطط مثلُ الطعن ، واستعملت « على — وعن » اسمين عند دخول « مِنْ » عليهما وتكون « على » بمعنى « فوق » ، و « عن » بمعنى « جانب » ومنه قوله :

٢١٢ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاء مَجْهَلِ

= اللغة والإعراب : شطط : جور وظلم . الفتل — بضمتين — : جمع فتيلة — والمراد بها فتيلة الجراح . « أتنتهون » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، وتنتهون فعل وفاعل « ذوى » مفعول ينهى مقدم « شطط » مضاف إليه « كالطعن » الكاف اسم بمعنى « مثل » فاعل ينهى والطعن مضاف إليه وجملة يذهب ... إلخ صفة للطعن ، أو حال منه .

(والمعنى) : لا ينهى الظالمين عن ظلمهم وجورهم ، ولا يردعهم عن غيهم — مثل الطعن البالغ الذى ينفذ إلى الجوف ، فيغيب فيه الزيت والفتيل — يريد بذلك : أخذهم بشدة وقسوة أو قتلهم والإجهاز عليهم .

(والشاهد) فى كالطعن : فإن الكاف فيه اسم بمعنى مثل كما بينا . وهى فاعل « ينهى » .

٢١٢ — هو لمزاحم العقيلى — من قصيدة يصف فيها قطاة .

اللغة والإعراب : غدت من عليه : صارت القطاة من فوقها بيضها ، فعلى هنا : اسم ، ولذلك دخل عليه حرف الجر . ظمؤها : مدة صبرها عن الماء ، والظمء : ما بين الشربين . تصل : تصوت أحشاؤها من العطش . قيض ، القيض : قشر البيضة الأعلى « زيزاء » : ما ارتفع من الأرض . مجهل : قفر ليس فيه ما يهتدى به . « غدت » فعل ناقص بمعنى صارت من أخوات كان ، واسمها يعود إلى القطاة « عليه » اسم بمعنى فوق فى محل جر بمن والهاء مضاف إليه « بعد » ظرف منصوب بغدت « ما » مصدرية « تم ظمؤها » فعل وفاعل ومضاف إليه والمصدر المنسبك مجرور بإضافة الظرف إليه « تصل » الجملة خبر لغدت « وعن قيض » معطوف على « من عليه » « بزيزاء » متعلق بمحذوف صفة لقيض ، ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة « مجهل » مضاف إليه ، أو بدل كل — لا نعت؛ لأن اسم المكان لاينعت به عند البصريين (والمعنى)=

أى : غَدَتْ من فَوْقِهِ ، وقوله :

٢١٣ – وَلَقَدْ أَرَانِى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً
مِنْ عَنْ يَمِينِى تَارَةً وَأَمَامِى

أى : مِنْ جانب يمينى .

(ومُذْ «ومُنْذُ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ : كَـ «جِئْتُ مُذْ دَعَا»
وَإِنْ يَجُرَّا فِى مُضِىٍّ فَكَحِرْفْ هما «وفى الحُضُورِ مَعْنَى «فى» اسْتَبِنْ)[1]

= أن هذه القطاة غادرت ما تحتها من البيض بعد أن انقطعت مدة بعدها عن الماء وأحشاؤها تصوت من شدة العطش ، وتركت بيضها بمكان عال خال من الأعلام التى يهتدى بها (والشاهد) فى «من عليه» حيث استعملت «على» اسماً بمعنى فوق وجرت بمن .

٢١٣ — هو لقطرى بن الفجاءة — من بيات أولها :

لايركَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ يوم الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

اللغة والإعراب : دريئة : حلقة يتعلم عليها الرمى والطعن والتدرب على إصابة الهدف . «أرانى» — أى أعلمنى — مضارع والنون للوقاية والياء مفعول أول ، ولكونه من أفعال القلوب — صح أن يقع فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم . وذلك من خصائص أفعال القلوب «للرماح» متعلق بمحذوف حال من دريئة الواقع مفعولا ثانياً لأرى «من» حرف جر «عن» اسم بمعنى جانب فى محل جر بمن «يمينى» مضاف إليه «تارة» منصوب على الظرفية . «وأمامى» معطوف على يمينى (والمعنى) لقد أعلم أنى كالدريئة التى يكون فيها الطعن والرمى، تأتينى الرماح من يمينى مرة وعن أمامى أخرى ؛ يصف نفسه بالجلادة ورباطة الجأش ، والثبات عند اشتداد الأهوال (والشاهد) استعمال «عن» اسماً بمعنى جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه .

(١) «ومذ» مبتدأ قصد لفظه «ومذ» معطوف عليه «اسمان» خبر المبتدأ «حيث» ظرف صفة لمذ ومنذ «رفعا» جملة الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة حيث «أو» عاطفة «أوليا» ماض للمجهول والألف نائب فاعل وهى المفعول الثانى «الفعل» مفعول أول ؛ لأنه الفاعل فى المعنى «مذ» ظرف متعلق بجئت «دعا» الجملة فى محل جر بإضافة مذ . «يجرا» فعل الشرط والألف فاعل «فكحرف» الفاء لربط الجواب بالشرط و «كحرف» خبر مقدم «هما» مبتدأ مؤخر «وفى الحضور» متعلق باستبن «معنى» مفعول استبن «فى» مضاف إليه مقصود لفظه .

تُستعمل « مذ ، ومنذ » اسمين إذا وقع بعدهما الاسمُ مرفوعًا ، أو وقع بعدهما فعلٌ ؛ فمثال الأول : ما رأيته مذ يَوْمُ الجمعة — أو مذ شَهْرُنَا ، فمذ : اسمٌ مبتدأ خبره ما بعده — وكذلك منذ[1] ، وجوَّز بعضُهم أن يكونا خبرين لما بعدهما[2] . ومثالُ الثانى : جئت مذ دَعَا ؛ فمذ : اسمٌ منصوب المحل على الظرفية ، والعامل فيه « جئت »[3] .

وإن وقع ما بعدهما مجروراً فهما حَرْفَا جر : بمعنى « مِنْ » ؛ إن كان المجرور ماضيًا ، نحو : ما رأيته مذ يَوْمِ الْجُمُعَةِ — أى : من يوم الجمعة ، وبمعنى « فى » إن كان حاضراً ، نحو : ما رَأَيْتُهُ مذ يَوْمِنَا — أى : فى يومنا[4] .

* * *

---

(١) ومعناهما أول المدة — إن كان الزمان ماضياً كالمثال الأول . والأمد : إن كان حاضراً كالمثال الثانى — أو كان معدوداً نحو ما رأيته منذ يومان .

(٢) فيكونان ظرفين مبنيين فى محل نصب متعلقين بمحذوف هو الخبر لما بعدهما — مع إضافة كل منهما إلى الجملة بعده . ويجوز أن يكونا ظرفين وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة ، والتقـــدير : مذ كان — أو مضى ، وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره إلى وقت التكلم ؛ فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة : انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضيه واستمر إلى الآن .

(٣) ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر بتقدير زمن مضاف إليه ، والتقدير : وقت المجيء هو زمن دعائه . وينبغى هنا أن يكون الفعل ماضياً ، فلا يقال : مذ يدعو . ومثل الفعل : الجملة الاسمية كقول الأعشى : فما زلت أبغى المال مذ أنا يافع .

(٤) ويكونان بمعنى « من » و « إلى » معاً ، فيدخلان على الزمن الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه . ويشترط حينئذ : أن يكون الزمان نكرة معدوداً ؛ لفظاً — أو معنى ؛ كرأيته منذ يومين — أو منذ شهر ؛ لأنهما لا يجران المبهم . هذا : ولا تدخل « من » على مذ أو منذ . وتقع « إلى » بعدهما ، تقول : ما رأيته مذ — أو منذ يوم الجمعة إلى اليوم . والغالب على « منذ » أن تكون حرفاً ، وعلى « مذ » أن تكون اسماً .

(وبَعْدَ «مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ» زِيدَ «مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا)[1]

تزاد «ما» بعد «مِنْ، وعَنْ، والباء» – فلا تكفُّها عن العمل[2]، كقوله تعالى: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) وقوله تعالى: (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)، وقوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ).

* * *

(وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ» وَالْكافِ، فَكَفّْ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ)[3]

تزاد «ما» بعد الكاف، و«رُبَّ» – فتكفُّهما عن العمل[4]، كقوله:

٢١٤ – فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ

(١) «وبعد» ظرف متعلق بزيد «من» مضاف إليه مقصود لفظه «وعن وباء» معطوفان على من «زيد» ماض للمجهول «ما» نائب فاعل زيد «يعق» مضارع مجزوم بلم وفاعله يعود عل «ما» «قد علما» نائب الفاعل يعود إلى عمل والألف للاطلاق، والجملة فى محل جر صفة لعمل.

(٢) أى عمل الجر. وذلك لأنها لا تزيل اختصاصها بالأسماء.

(٣) «وزيد» ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود على «ما» فى البيت السابق «والكاف» معطوف على «رب» «فكف» الفاء عاطفة وفاعل كف يعود على «ما» ومفعوله محذوف – أى فكف جرهما «تليهما» فاعل تلى يعود على ما، وضمير التثنية مفعول به يعود على رب والكاف «وجر»، الواو للحال وجر مبتدأ «لم يكف» نائب فاعل يعود إلى «جر» والجملة خبر المبتدأ.

(٤) أى بأن تحول بينهما وبين الدخول على الاسم المفرد فتجره، وتهيؤهما للدخول على الجمل الاسمية أو الفعلية.

٢١٤ – هو لزياد الأعجم. وفيه إقواء؛ لأنه آخر أبيات ثلاثة – أولها وثانيها:

وأعلمُ أنَّنى وأبا حُمَيْدٍ كما النَّشْوانُ والرَّجلُ الحليمُ

أُريدُ حِبَاءَهُ ويريد قَتْلى وأعلمُ أنه الرَّجلُ اللئيمُ

اللغة والإعراب – الحمر: جمع حمار وسكنت الميم للضرورة. المطايا: جمع مطية وهى هنا الدابة؛ سميت بذلك لأنها تمطو – أى تجد وتسرع فى =

وقوله :

٢١٥ — رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وقد تزاد بعدهما ولا تكفهما عن العمل ، وهو قليل ، كقوله :

٢١٦ — مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَـــارَةٍ شَعْوَاءَ ، كَالَّلذْعَةِ بِالْمِيْسَمِ

= سيرها . الحبطات: جماعة من تميم كان أبوهم أكل أكلا انتفخ منه بطنه فمات ، فصاروا يعيرون بذلك « من شر » جار ومجرور خبر إن « المطايا » مضاف إليه « كما » الكاف جارة ، و « ما » كافة « الحبطات » مبتدأ « شر بنى تميم » خبر ومضاف إليه (والشاهد) زيادة « ما » بعد الكاف وكفها عن الجر ، فأعرب ما بعدها مبتدأ .

٢١٥ — هو لأبى دؤاد الإيادى .

اللغة والإعراب : الجامل : القطيع من الإبل مع رعاته . المؤبل : المتخذ للقنية . عناجيج جمع عنجوج : الخيل الجياد . المهار : جمع مهر — والواحدة بهاء — ولد الفرس : « ربما » حرف جر شبيه بالزائد مكفوف بما الزائدة « الجامل » مبتدأ « المؤبل » صفة له « فيهم » خبر « وعناجيج » مبتدأ معطوف على الجامل وخبره محذوف — أى فيهم « بينهن » ظرف خبر مقدم « المهار » مبتدأ مؤخر والجملة صفة لعناجيج (والمعنى) يصف نفسه بالجود ، وأنه لا يبخل بأحسن ما عنده من الإبل المعدة للقنية ، والجياد من الخيل التى بينها أولادها (والشاهد) فى « ربما » حيث زيدت « ما » بعد رب فكفتها عن العمل . ودخول « رب » المكفوفة على الجمل الإسمية نادر ، والغالب دخولها على الماضى نحو : « ربما أوفيت فى عَلَمَ » . أو على المضارع المنزل منزلته لتحقق وقوعه ، نحو : (ربما يود الذين كفروا) .

٢١٦ — هو لضمرة النهشلى ؛ نسبة إلى نهشل — إحدى القبائل العربية .

اللغة والإعراب : غارة : اسم من أغار القوم — أسرعوا للحرب . شعواء : منتشرة متفرقة . اللذعة : اسم من لذعته النار — أحرقته . الميسم : آلة الوسم — أى الكى بالحديد . « ماوى » منادى مرخم بحذف حرف النداء « يا » حرف تنبيه « ربتما » رب حرف جر للتكثير والتاء زائدة لتأنيث اللفظ و « ما » زائدة غير كافة « غارة » مجرورة برب لفظاً وهى فى محل رفع مبتدأ=

وقوله :

٢١٧ — وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

(وَحُذِفَتْ « رُبَّ » فَجَرَّتْ بَعْدَ « بَلْ »

وَالْفَا ، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ)(١)

= « شعواء » نعت لغارة « كاللذعة » متعلق بمحذوف نعت ثان لغارة « بالميسم » متعلق باللذعة ، وخبر المبتدأ جملة قوله بعد :

نَاهَبْتُهَا الْغُنْمَ عَلَى طَيِّعٍ   أَجْرَدَ كَالْقِدْحِ من السَّاسَمِ

ومعنى ناهبت : نهبت . الغنم : الغنيمة . طيع : من الطوع وهو الانقياد . القدح : السهم قبل أن يراش . الساسم : الآبنوس .

(والشاهد) فى « ربما غارة » حيث زيدت « ما » بعد رب ولم تكفها عن الجر فى لفظ ما بعدها وهو « غارة » .

٢١٧ — هو لعمرو بن بَرَّاقة الهمدانى .

اللغة والإعراب : مولانا : حليفنا . مجروم : مظلوم ، من الجرم وهو الظلم . جارم : ظالم . « أنه » أن واسمها « كما الناس » الكاف حرف تشبيه وجر و « ما » زائدة ، « الناس » مجرورة بالكاف والجار والمجرور خبر « أن » وجملة أن ومعموليها سدت مسد مفعولى نعلم « مجروم » خبر ثان لأن « عليه » واقع موقع نائب فاعل لمجروم و « جارم » معطوف عليه (والمعنى) أن من شيمتنا مساعدة حليفنا على عدوه ، مع علمنا أنه كسائر الناس يُظلم ويَظلم غيره (والشاهد) زيادة « ما » بعد الكاف فى « كما الناس » وعدم كفها عن عمل الجر . هذا : وقد تزاد « ما » بعد أدوات الشرط الجازمة ، وغير الجازمة — فلا تغير من وضعها نحو : (أينما تكونوا يدرككم الموت — حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم) والغرض من زيادتها فى هذه الأحوال كلها — التأكيد .

(١) « رب » نائب فاعل حذفت مقصود لفظها « فجرت » الفاء عاطفة ، وفاعل جرت يعود على رب « بعد » ظرف متعلق بجرت « بل » مضاف إليه مقصود لفظه « والفا » معطوف على بل وقصر للضرورة « وبعد الواو » ظرف متعلق بشاع ومضاف إليه « ذا » اسم إشارة فاعل شاع « العمل » بدل من ذا — أو نعت — أو عطف بيان .

لا يجوز حذفُ حرفِ الجر وإبقاء عمله ؛ إلا فى « رُبَّ » بعد الواو ، وفيما سنذكره . وقد وَرَدَ حَذْفُهَا بعد الفاء ، و « بَلْ » — قليلا ؛ فمثالُه بعد الواو قولُه :

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ *(١)

ومثالُه بعد الفاء قولُه :

٢١٨ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ

ومثالُه بعد « بَلْ » قولُه :

٢١٩ — بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ   لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

---

(١) تقدم شرحه فى باب الكلام (والشاهد) فيه هنا : الجر برب المحذوفة بعد الواو ، وذلك كثير .

٢١٨ — هو لامرىء القيس الكندى من معلقته يخاطب محبوبته .

اللغة والإعراب : طرقت : أتيتها ليلا . ألهيتها : شغلتها . تمائم : هى التعاويذ التى تعلق على الطفل لوقايته من السحر والحسد — على عقيدة العرب والجهلاء اليوم — والمفرد تميمة . محول : عمره حول « فمثلك » الفاء بحسب ما قبلها ومثلك مجرور لفظاً برب المحذوفة ، وهو فى محل رفع مبتدأ والكاف مضاف إليه « حبلى » بدل من الكاف فى مثلك بدل من كل « قد طرقت » الجملة خبر المبتدأ « ومرضع » معطوف على حبلى . ويجوز إعرب « مثلك » مفعولا مقدماً لطرقت « محول » صفة لذى تمائم .

(والمعنى) كثير من النساء مثلك : حبلى ، ومرضع — أتيتها ليلا فشغلتها عن أحب الأشياء إليها ؛ وهو ولدها الصغير الذى تحتفظ به كثيراً . وخص الحبلى والمرضع — لأنهما أزهد النساء فى الرجال ، وأقلهن رغبة فيهم ، ومع ذلك تعلقتا به .

(والشاهد) فى قوله : فمثلك ؛ حيث جر برب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير أيضاً .

٢١٩ — هو لرؤبة بن العجاج الراجز المشهور .

اللغة والإعراب : بلد : يذكر ويؤنث ، والتذكير أكثر الفجاج : =

والشائع من ذلك حَذْفُها بعد الواو . وقد شَذَّ الْجَرُّ بـ « رُبَّ » محذوفَةً من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٠ — رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ ، لَــدَى   حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا)[1]

= جمع فج — وهو الطريق الواسع . قتمه: غباره ، وأصله قتامة، حذفت الألف تخفيفاً . جهرمه : الجهرم : البساط . وقيل : أصله جهرمية بياء مشددة — نسبة إلى جهرم ، بلد بفارس فحذفت ياء النسبة . « بل » حرف للإضراب « بلد » مجرور لفظاً برب محذوفة ، وهو فى موضع رفع مبتدأ ، « ملء » مبتدأ ثان « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » خبر المبتدأ الثانى ، ويجوز العكس ، والجملة صفة لبلد « كتانه » نائب فاعل يشترى « وجهرمه » معطوف على كتانة والجملة صفة ثانية لبلد ، وخبر المبتدأ الأول قوله : كلفته فى البيت بعده .

(والمعنى) رب بلد قد ملأ غباره الطرق الواسعة ، ولا يشترى كتانه وبسطه — قطعته بناقتى . يريد أن يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق ، وأن ناقته قديرة على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة .

(والشاهد) جر « بلد » برب المحذوفة بعد « بل » وذلك قليل .

٢٢٠ — مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذرى .

اللغة والإعراب : رسم دار : ما بقى من آثارها لاصقاً بالأرض كالرماد . طلله ، الطلل : ما شخص — أى ارتفع — من آثارها كالوتد والأثافى . من جلله : من أجله — أو من عظم شأنه . « رسم » مجرور لفظاً برب محذوفة وهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة « دار » مضاف إليه « وقفت » الجملة صفة لرسم « كدت أقضى » الجملة من كاد واسمها وخبرها خبر المبتدأ (والمعنى) رب أثر باق من آثار دار المحبوبة ، وقفت فى أثره الشاخص ، وكدت أشرف على الموت من أجله — أو من عظمه فى نفسى لأنه آثار الأحبة .

(والشاهد) حذف « رب » وإبقاء عملها من غير أن يسبقها أحد الحروف الثلاثة ، وهى : الواو — والفاء — وبل ، وذلك شاذ .

(١) « قد » للتقليل « بسوى » جار ومجرور نائب فاعل يجر « رب » مضاف إليه مقصود لفظه « لدى » ظرف متعلق بيجر « حذف » مضاف إليه=

الجرُّ بغير « رُبَّ » محذوفًا على قسمين : مُطَّرِدٌ ، وغير مطّرد .

فغير المطرد » ، كقول رؤبة لمن قال له : « كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ » — « خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » ؛ التقدير: على خَيْرٍ[1] ، وقول الشاعر :

٢٢١ — إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةٍ ؟
أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

أى : أشارت إلى كُلَيْب ، وقوله :

٢٢٢ — وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ
حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

أى : فارتقى إلى الأعلام .

= « وبعضه » مبتدأ ومضاف إليه « يرى مطرداً » نائب فاعل يرى هو المفعول الأول ، ومطرداً المفعول الثانى ، والجملة خبر المبتدأ .

(١) أى : أو بخير ، وهذا النوع مقصور على السماع .

٢٢١ — هو من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً .

اللغة والإعراب : قبيلة : واحدة قبائل العرب . كليب : أبو قبيلة جرير . « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « قيل » ماض للمجهول « أى الناس » اسم استفهام مبتدأ ومضاف إليه « شر قبيلة » خبر ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر نائب فاعل قيل ، ونيابة الجملة خاصة بالقول « كليب » مجرور بحرف جر محذوف — أى إلى كليب ، وهو متعلق بأشارت « بالأكف » متعلق بمحذوف حال من الأصابع مقدم عليه . والباء فيه للمصاحبة بمعنى مع — أى مع الأكف « الأصابع » فاعل أشارت .

(والمعنى) إذا قال قائل : من شر القبائل ؟ أشارت الأصابع مع الأكف إلى قبيلة كليب . يريد أن لؤمها وارتكاسها فى الشر أمر معروف لجميع الناس .

(والشاهد) جر « كليب » بحرف جر محذوف غير ما ذكر ، وذلك شاذ .

٢٢٢ — شاهد لم يعرف قائله .

اللغة والإعراب : كريمة : صفة لموصوف محذوف — أى رجل كريمة ، =

والمُطَّرِد كقولك : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هٰذَا ؟ فدرهم : مجرور بِمِن محذوفَةً عند سيبويه والخليل ، وبالإضافَةِ عند الزَّجاج ؛ فعلى مذهب سيبويه والخليل : يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقِيَ عمله ، وهذا مُطَّرِد عندهما فى مميز « كَمْ » الاستفهامية — إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ[1] .

=والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث على غير قياس؛ لأن أمثلتها : فعّالة — كنسّابة وعلامة ، وفعوله — كفروقه ، ومفعالة — كمهذارة ، وليس منها فعيلة . وقيل إن المعنى : ورب نفس كريمة ، وذكر الضمير فى ألفته ... لتأويلها بالشخص . ألفته — بكسر اللام — أحييته ، وبفتحها : أعطيته إلفاً . تبذخ : تكبر وارتفع . الأعلام : جمع علم وهو الجبل . « وكريمة » الواو واو رب ، وكريمة مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع منها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد « من آل » متعلق بمحذوف صفة لكريمة « قيس » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى ؛ لأنه اسم قبيلة « ألفته » الجملة خبر المبتدأ « حتى » ابتدائية « الأعلام » مجرور بحرف جر محذوف — أى إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بارتقى (والشاهد) جر « الأعلام » بإلى محذوفة ، وذلك شاذ . وفى البيت شواهد أخرى وهى : إلحاق تاء المبالغة لفعيلة ، وجر كريمة برب محذوفة ، ومنع قيس من الصرف على إرادة القبيلة . وإن أريد به علم مذكر كأبى القبيلة — كان منعه من الصرف شاذاً أيضاً .

(١) ويطرد كذلك : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف ، كقولهم : إن فى الدار زيداً والحجرة عمراً — أى وفى الحجرة ، خلافاً للأخفش، فقد قدر العطف على معمولى عاملين ؛ فجعل الحجرة معطوفة على الدار ، وعمراً على زيداً ، وفى المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : مررت برجل صالح إلا صالح فطالح — أى إلا أمر بصالح فقد مرزت بطالح . وكذلك المقرون بالهمزة بعده نحو : أعلى بن الحسن ؟ استفهاماً لمن قال : مررت بعلى . والمقرون بهلا نحو : هلا دينار — لمن قال : جئت بدرهم . والمقرون بإن نحو : امرر بأيهم أفضل — إن محمد وإن على . ويطرد كذلك حذف الجار مع إبقاء عمله : فى لفظ الجلالة فى القسم — دون تعويض من حرف القسم المحذوف — نحو : الله لأفعلن كذا . وفى لام التعليل إذا جرت كى وصلتها نحو : جئت كى تكرمنى ، إذا قدرت « كى » تعليلية وقد تقدم =

. . . .

= ذلك . ومع أنَّ وأنْ — وقد سلفا أيضاً . هذا : ولا يفصل بين حرف الجر ومجروره اختياراً ، وقد يفصل بينهما اضطراراً — بظرف أو مجرور .

(تتمة) يجب أن يكون للظرف والجار والمجرور متعلق ؛ من فعل — أو شبهه — أو ما يشير إلى معناه . نحو : (وهو الله فى السموات وفى الأرض) أى وهو المسمى بهذا الاسم . فإن لم يكن شىء من ذلك — قدر المتعلق كوناً مطلقاً . ويستثنى من ذلك خمسة أحرف لا تحتاج إلى متعلق وهى :

(أ) الزائد ؛ لأنه جىء به للتوكيد لا للربط ، كالباء ، و « من » فى قوله تعالى : (وكفى بالله شهيداً — هل من خالق غير الله) .

(ب) « لعل » فى لغة عقيل لأنها شبيهة بالزائد نحو : (لعل أبى الغوار منك قريب) .

(ج) « لولا » عند من جرَّ بها ، فقال : لولاى — لولاك ؛ لأنها بمنزلة « لعل » فى رفع ما بعدها محلا .

(د) « رب » فى نحو : رب رجل صالح لقيت — أو لقيته ؛ لأن مجرورها : مفعول فى الأول — مبتدأ فى الثانى .

(هـ) حروف الاستثناء ، وهى : خلا ، عدا ، حاشا — إذا خفضن .

الأسئلة والتمرينات

١ — متى تتعين « كى » حرف جر ؟ ومتى تتعين للمصدرية ؟ ومتى تحتملهما ؟ مثل لكل .

٢ — تكلم عن « مذ » ، و « منذ » — إذا استعملا اسمين ، ومثل .

٣ — ما الذى تجره كل من : الواو ، والتاء ، ورب ؟ وما شرط دخول رب على الضمير ؟

٤ — هات أمثلة فيها : « من » للتبعيض ، وزائدة ، وللبدل . واذكر شروط زيادتها .

٥ — ما الذى تلحقه « ما » الزائدة من حروف الجر ؟ وما حكم ما تلحقه منها ؟ مثل .

٦ — يستشهد بما يأتى فى باب حروف الجر . بين موضع الاستشهاد على ضوء ما عرفت قال تعالى : (مما خطيئاتهم أغرقوا — من أساور من ذهب — ثم أتموا الصيام إلى الليل — وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك — لتركبن طبقاً عن طبق — عيناً يشرب بها عباد الله — قال ادخلوا فى أمم — اقترب للناس حسابهم — تالله لأكيدن أصنامكم — لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) .

إذا أنت لم تنفعْ فضُرَّ فإنما ... يُرَجَّى الفتَى كيما يضر وينفعُ

رُبَّهُ فتيــــةً دعوتُ إلى مـا ... يُورِثُ المجــدَ دائمًا فأجابوا

لِدُوا للموتِ وابنوا للخرابِ ... فكلُّكُم يصيرُ إلى الذهـابِ

ومازلتُ أبغى المالَ مُذْ أنا يافعٌ ... وليداً وكَهْلاً حين شِبْتُ وأمردا

أخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِنى يوم مشهد ... كما سَيْفُ عمروٍ لم تَخُنْه مضاربه

٧ — أذكر ثلاثة من المواضع التى يحذف فيها حرف الجر مع بقاء عمله، ومثل .

٨ — اشرح وأعرب البيت الآتى :

أَخْلِق بذى الصبر أن يَحْظَى بحاجته ... ومُدْمِن القَرْعِ للأبوابِ أن يلجا

٩ — هات أمثلة لاستعمال الكاف ، و « عن » — اسمين ، والباء بمعنى « من » — و « عن » .

١٠ — بين فيما يأتى : حرف الجر ومعناه ومجروره ، المختص وغيره ، الزائد والأصلى قال تعالى : (سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد • ألا إنهم فى مرية من لقاء ربهم ألا إنه بكل شىء محيط . اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك . فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة إلا قليل . وقالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا فآتهم عذاباً ضعفاً من النار . أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل . واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً . وما كان لهم من أولياء ينصرونهم من دون الله ، ومن يضلل الله فما له من سبيل) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة » .

وما قَتَلَ الأحرارَ كالعَفوِ عنهمُ ... ومن لكَ بالحُرِّ الذى يحفظ اليدَا

وليلٍ كموْج البحر أرخَى سُدوله ... علىَّ بأنواعِ الهموم ليبتــلى

وجانِبٌ من الثَّرى يُدْعَى الوَطَنْ ... ملء العيونِ والقلوبِ والفِطَنْ

• • •

تم بعون الله وتوفيقه — الجزء الأول من « التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل » وقد تفضل بمراجعة تجاربه — فضيلة الأستاذ الشيخ « محمد محمد البحيرى » من كبار علماء الأزهر وأدبائه ، وقد أفدت كثيراً من ملحوظاته وآرائه ، فله منى خالص الشكر والتقدير ، والله يجزيه عنى خير الجزاء .

* * *

هذا : وقد وقعت بعض أخطاء مطبعية جلها ما بين تصحيف أو تحريف — رأينا إثبات أهمها وإن كانت كلها واضحة ، يدركها القارىء لأول وهلة .

فهرس الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عقيل »

ص	الموضـــوع
٣	مقدمة فى منهج الكتاب
٤	التعريف بابن مالك — وابن عقيل
٥	مقدمة هامة فى نشأة النحو
٩	مقدمة ابن مالك
١١	الكلام وما يتألف منه
١٢	معنى : الكلام . الكلم . الكلمة . القول . اسم الجنس . اسم الجمع . الجمع
١٤	علامات الاسم
١٩	علامات الفعل . من الأفعال مالايقبل التاء
٢١	الحرف . أنواعه . علاماته
٢٣	أنواع الفعل . علامات كل . الفرق بين الفعل واسم الفعل
٢٥	الأسئلة والتمرينات
	(المعرب والمبنى)
٢٦	المعرب والمبنى من الأسماء . بيان كل أنواع شبه الحرف بالاسم
٣٠	المعرب . انقسامه إلى صحيح ومعتل وإلى متمكن أمكن وغير أمكن
٣١	المبنى والمعرب من الأفعال . أنواع البناء
٣٤	الحروف كلها مبنية
٣٥	الإعراب . أنواعه . العلامات الفرعية
٣٦	الأسماء الستة . لغاتها . شروط إعرابها
٤١	إعراب « لا أباك » ونحوه
٤٣	إعراب المثنى ، ما ألحق به . شروطه
٤٦	إعراب جمع المذكر . شروطه . ماألحق به
٥٢	حركة نونى المثنى والجمع
٥٥	«فائدة» فى حكم أجزاء جسم الإنسان
٥٦	إعراب جمع المؤنث . مايلحق به . شروطه
٥٩	« الاسم الذى لاينصرف
٦٠	« الأفعال الخمسة . شروطها
٦١	إعراب المعتل من الأسماء
٦٣	« المعتل من الأفعال
٦٥	«تتمة» فى إسناد الفعل الناقص إلى الضمائر
٦٧	الأسئلة والتمرينات
	(النكرة والمعرفة)
٦٨	معنى النكرة . المعرفة . أنواع المعارف
٦٩	الضمير . انقسامه إلى متصل ومنفصل
٧٢	علة بناء المضمرات
٧٢	الضمائر التى تصلح لأكثر من موضع
٧٤	انقسام الضمير إلى مستتر وبارز . مواضع وجوب الاستتار
٧٦	انقسام المنفصل البارز إلى مرفوع ومنصوب
٧٧	قاعدة الاتصال والانفصال
٧٨	مواضع جواز الاتصال والانفصال
٨٢	« وجوب الانفصال
٨٤	نون الوقاية وياء المتكلم بالنسبة للفعل
٨٥	« « « « « « الحرف
٨٧	« « « « « مع لدن وقد وقط
٨٧	أحوال «قد» و «قط» وحكمهما
٨٨	خلاصة فى حكم نون الوقاية مع نون الرفع
٨٩	الأسئلة والتمرينات
	(العــلم)
٩١	تعريفه انقسامه إلى اسم وكنية ولقب
٩٣	الحكم إذا اجتمع الاسم مع اللقب
٩٥	انقسامه إلى منقول ومرتجل
٩٨	« إلى علم جنسى ، وعلم شخص
٩٩	الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص واسم الجنس ، والنكرة
١٠٠	الأسئلة والتمرينات
	(اسم الإشارة)
١٠١	تعريف . مايشار به إلى المفرد
١٠١	مايشار به إلى المثنى والجمع
١٠٣	مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبة

تابع فهرس الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عقيل »

ص	الموضـــوع
١٠٥	الإشارة للمكان ؛ بعيده ، وقريبه
١٠٦	الأسئلة والتمرينات
	(الموصول)
١٠٧	تعريفه . انقسامه إلى اسمى وحرفى
١٠٨	الموصولات الحرفية ، وما يتصل بكل منها
١١٠	الموصولات الاسمية الخاصة ؛ المفرد والمثنى والجمع
١١١	حكم الأولى . اللات . اللاء
١١٤	الموصولات العامة
١١٥	حكم «ما» ١١٥ حكم «من» والألف واللام
١١٧	« ذو ١١٩ « ذا
١٢٠	الموصولات الاسمية لابد لها من صلة وعائد
١٢١	صلة الموصول — شروطها
١٢٣	صلة «أل» وشروطها
١٢٦	حكم « أى » الموصوله وأحوالها
١٢٨	حذف العائد المرفوع — وشروطه
١٢٩	إعراب «ولاسيما» والاسم الواقع بعدها
١٣٢	العائد المنصوب وشروط حذفه
١٣٤	« المخفوض « «
١٣٦	«تنبيهات» . الأسئلة والتمرينات
	(المعرف بأداة التعريف)
١٣٨	تعريفه . هل المعرف أل أو اللام وحدها ؟
١٣٨	أل المعرفة وأنواعها أل الزائدة وأنواعها
١٤٣	أل الداخلة على الأعلام للمح الأصل
١٤٤	العلم بالغلبة
١٤٥	« تنبيه » فى تعريف العدد بأل
١٤٦	الأسئلة والتمرينات
	(الابتداء)
١٤٧	تعريف . المبتدأ قسمان : ماله خبر ، وماله فاعل يغنى عن الخبر أحوال
١٥٣	المبتدأ مع مرفوعه
١٥٥	الرافع للمبتدأ والخبر وأقوال العلماء فى ذلك
١٥٦	تعريف الخبر
١٥٦	تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة

ص	الموضـــوع
١٥٨	تقسيم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق
١٦٢	الخبر الظرف ، أو الجار والمجرور
١٦٦	مواضع الابتداء بالنكرة
١٧٣	جواز تقديم الخبر
١٧٦	مواضع وجوب تأخير الخبر
١٨٠	« « تقديم الخبر
١٨٣	جواز حذف كل من المبتدأ والخبر
١٨٥	مواضع وجوب حذف الخبر
١٨٩	« « حذف المبتدأ
١٩١	تعــدد الخبر
١٩٢	تعدد الأخبار . الأسئلة والتمرينات
	(كان وأخواتها)
١٩٥	لم سميت نواسخ ، ونواقص ؟ عملها
١٩٦	مايعمل منها بلا شرط . ومايعمل بشرط مايشترط فى عمله تقدم نفى أو شبهه
١٩٨	مايشترط فى عمله تقدم «ما» المصدرية
١٩٩	أقسامها من حيث التصرف وعدمه
٢٠١	جواز توسط أخبارها
٢٠٤	حكم تقدم أخبارها عليها أو على اسمها
٢٠٥	اختلاف النحاة فى جواز تقديم خبر ليس
٢٠٦	مايستعمل منها تاماً ، ومالايكون إلاناقصاً
٢٠٧	حكم معمول خبرها من حيث التقدم على اسمها وعدمه
٢١١	مواضع زيادة « كان » وشروط ذلك
٢١٣	مواضع حذف « كان » وحدها ، ومع اسمها أو خبرها
٢١٧	حذف نون مضارعها المجزوم
٢١٨	خلاصة شروط حذف نونها
٢١٨	الأسئلة والتمرينات
٢٢٠	ما ، ولا ، ولات ، وإن . المشبهات بليس
٢٢٠	حكم «ما» وشروط إعمالها عمل ليس
٢٢٥	حكم المعطوف على خبر «ما» . زيادة الباء فى خبرها وخبر ليس ، وغيرهما

تابع فهرس الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عقيل »

ص	الموضوع
٢٢٨	حكم «لا» وشروط عملها عمل ليس
٢٣١	حكم «إن» واختلاف العلماء فى إعمالها
٢٣٢	حكم «لات» وشرط عملها
٢٣٤	الأسئلة والتمرينات
	(أفعال المقاربة)
٢٣٥	أقسام أفعال هذا الباب باعتبار معناها
٢٣٦	عملها . وما يشترط فى خبرها
٢٣٨	حكم خبر عسى من حيث اقترانه بأن
٢٣٩	« « كاد « « «
٢٤١	« « الباقى « « «
٢٤٣	يمتنع اقتران خبر أفعال الشروع بأن . خلاصة أخبار أفعال هذا الباب
٢٤٦	ماتختص به عسى وأوشك ، واخلولق
٢٤٨	حكم مايتصل بعسى من الضمائر
٢٤٩	الأسئلة والتمرينات
	(إن ، وأخواتها)
٢٥١	عددها — معناها
٢٥٢	عملها . اختلاف النحاة فى عملها فى الخبر
٢٥٣	حكم خبرها ومعموله ؛ من حيث التقدم على اسمها
٢٥٤	المواضع التى يجب فيها فتح همزة « أن »
٢٥٦	المواضع التى يجب فيها كسر همزة «إن»
٢٥٨	المواضع التى يجوز فيها الفتح والكسر
٢٦٣	شروط دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة
٢٦٧	دخولها على معمول الخبر وعلى ضمير الفصل وعلى الاسم وشروط ذلك كله
٢٦٩	حكم هذه الحروف إذا اقترنت بها « ما »
٢٧١	حكم العطف بعد اسم « إن » وخبرها
٢٧٢	« « « « باقى الأدوات
٢٧٣	« « إن » إذا خففت
٢٧٧	« أن « «
٢٨١	« كأن « «
٢٨٢	الأسئلة والتمرينات

ص	الموضوع
	(« لا » التى لنفى الجنس)
٢٨٤	شروط عملها عمل « إن »
٢٨٦	أنواع اسمها ، وحكم كل نوع
٢٨٨	حكم المعطوف على اسم لا إذا تكررت لا
٢٩١	حكم نعت اسم « لا » إذا كان مبنياً
٢٩٣	حكم المعطوف على اسم لا إذا لم تتكرر «لا»
٢٩٤	حكم «لا» إذا دخلت عليها همزة الاستفهام
٢٩٧	حذف خبر « لا »
٢٩٩	الأسئلة والتمرينات
	(ظن وأخواتها)
٣٠٠	أقسام أفعال هذا الباب . معناها الأفعال التى تدل على اليقين وشواهدها
٣٠٣	الأفعال التى تدل على الرجحان وشواهدها
٣٠٧	أفعال التحويل وشواهدها
٣٠٩	تنقسم أفعال القلوب إلى متصرفة وغير متصرفة
٣١٠	تختص القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء
٣١١	إلغاء العامل المتوسط والمتأخر
٣١٤	الفرق بين الإلغاء والتعليق . مواضع التعليق
٣١٥	علم بمعنى عرف . ظن بمعنى اتهم ، رأى بمعنى حلم
٣١٧	حكم حذف المفعولين أو أحدهما
٣١٩	شروط استعمال القول بمعنى الظن
	(أعلم وأرى)
٣٢٣	الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل
٣٢٥	مايتعدى منها لواحد بالهمزة
٣٢٦	الاستشهاد لأفعال هذا الباب
٣٢٩	« تنبيه » الأسئلة والتمرينات
	(الفاعل)
٣٣١	تعريف حكمه التأخر عن رافعه
٣٣٤	تجرد الفعل من العلامة عند إسناده للمثنى والجمع

تابع فهرس الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عقيل »

ص	الموضـــوع
٣٣٧	حذف الفعل إذا دل عليه دليل
٣٣٩	مواضع وجوب تأنيث الفعل
٣٤٠	« جواز « «
٣٤٦	« وجوب تقديم المفعول والفاعل
٣٤٦	« جواز التقديم والتأخير لكل منهما
٣٤٩	اشتمال الفاعل أو المفعول على ضمير الآخر
٣٥١	المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.
٣٥٣	الأسئلة والتمرينات
	(النائب عن الفاعل)
٣٥٥	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه وأخذ أحكامه
٣٥٦	مايحدث في الفعل من تغيير عند إسناده للمفعول
٣٥٧	حكم فاء الأجوف الثلاثي عند إسناده للمفعول
٣٦٠	قيام المصدر والظرف والجار والمجرور مقام الفاعل
٣٦٢	إذا وجد المفعول لاينوب عن الفاعل غيره
٣٦٣	نيابة المفعول الثاني من بابي « أعطى » و« ظن »
٣٦٧	« تتمة » في إسناد الأجوف والمضعف إلى الضمائر
٣٧٠	الأسئلة والتمرينات
	(اشتغال العامل عن المعمول)
٣٧١	تعريف أركان الاشتغال. شروط كل
٣٧٢	ناصب الاشتغال
٣٧٣	مواضع وجوب نصب المشتغل عنه
٣٧٥	« « رفع « «
٣٧٧	« ترجح نصب « «
٣٧٩	« « رفع « «
	ضابط جواز الأمرين على السواء
٣٨٠	حكم الوصف العامل حكم الفعل
٣٨٢	« تنبيه » في محل الجملة المفسرة
	الأسئلة والتمرينات

ص	الموضـــوع
	(تعدى الفعل ولزومه)
٣٨٤	تعريف المتعدى واللازم وعلامة كل
٣٨٥	أقسام الأفعال المتعدية
٣٨٧	تعدى اللازم بحرف الجر
٣٩٠	تقدم بعض المفاعيل على بعض
٣٩٠	مايخص أحوال المفعول الأول مع الثاني
٣٩٢	مواضع حذف المفعول. حذف الناصب
٣٩٣	المواضع التي يصير فيها المتعدى لازماً والعكس
٣٩٥	تنبيهات. الأسئلة والتمرينات
	(التنازع في العمل)
٣٩٧	تعريف. شروط العاملين المتنازعين
٣٩٩	حكم العامل المهمل. وجوب الإضمار وعدمه الأسئلة والتمرينات
	(المفعول المطلق)
٤٠٥	تعريف. العامل فيه وشروطه. المصدر
٤٠٦	أيهما أصل؟ الفعل، أو المصدر.
٤٠٧	أنواع المفعول المطلق. ماينوب عن المصدر
٤٠٩	إفراد المصدر، وتثنيته، وجمعه
٤١٠	حذف عامل المصدر. مواضع وجوب حذفه
٤١٨	« فائدتان » في المصادر المسموعة وغيرها الأسئلة والتمرينات
	(المفعول له — أو لأجله)
٤٢٠	تعريفه. حكمه. شروطه
٤٢٢	أحواله حكمه في كل حالة
٤٢٤	« تنبيهات ». الأسئلة والتمرينات
	(المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)
٤٢٥	تعريف الظرف. حكمه. بيان مايعمل فيه
٤٢٧	حكم عامله من حيث الذكر والحذف
٤٢٨	مايقبل النصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان
٤٣٢	أقسام الظرف من حيث التصرف وعدمه
٤٣٣	نيابة المصدر وغيره عن الظرف
٤٣٤	«فائدة» في إضافة شهر إلى رمضان والربيعين
	الأسئلة والتمرينات

تابع فهرس الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميل لابن عقيل »

ص	الموضـــوع
	(المفعول معه)
٤٣٥	تعريف . الناصب له
٤٣٧	أحوال الاسم الواقع بعد الواو
٤٣٨	الفرق بين العطف والمعية . اجتماع المفاعيل
٤٤٠	الأسئلة والتمرينات
	(الاستثناء)
٤٤١	تعريفه . حكم المستثنى بإلا . الناصب له
٤٤٤	تقدم المستثنى على المستثنى منه
٤٤٦	الاستثناء المفرغ وحكمه . تكرر «لا»
٤٥٢	المستثنى بغير وسوى . حكم «غير»
٤٥٦	المستثنى بليس ولايكون وخلا وعدا
٤٦٠	« بحاشا
٤٦٢	«فائدة» تستعمل «لما» بمعنى «إلا»
٤٦٣	الأسئلة والتمرينات
	(الحـــال)
٤٦٥	تعريف . تكون الحال متنقلة مشتقة
٤٦٧	مواضع مجيء الحال جامدة
٤٦٩	الحال نكرة ، وقد تجيء معرفة
٤٧٠	مجيء الحال مصدراً منكراً
٤٧١	مسوغات مجيء الحال من النكرة
٤٧٦	مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ
٤٧٧	تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف
٤٧٨	شروط مجيء الحال من المضاف إليه
٤٨١	تقديم الحال على عاملها
٤٨٤	تعدد الحال وصاحبها
٤٨٥	الحال المؤكدة ، وأقسامها
٤٨٧	« المفردة وغير المفردة. شروط الجملة
٤٨٨	مواضع الربط بالواو وبالضمير
٤٩١	حذف عامل الحال وجوباً وجوازاً
٤٩٢	الأسئلة والتمرينات

ص	الموضـــوع
	(التمييز)
٤٩٤	تعريف . تمييز المفرد . تمييز النسبة
٤٩٦	جر التمييز . نصبه
٤٩٧	حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل
٤٩٨	حكم التمييز الواقع بعد مايدل على التعجب
٥٠٠	حكم تقدم التمييز على عامله
٥٠٢	تعدد التمييز . مايتفق فيه الحال والتمييز ، ومايختلفان فيه
٥٠٣	الأسئلة والتمرينات
	(حروف الجر)
	عددها . من الحروف الشاذة «كي»
٥٠٤	«لعل» ٥٠٥ «متى» ٥٠٦ «لولا»
٥٠٩	«تنبيه» في الحروف الأصلية والزائدة
٥١٠	«مذ» و «منذ» حرفان
٥١١	حكم الواو ، و «رب»
٥١٤	معاني «من» الجارة
٥١٧	« إلى» و «حتى» ، واللام
٥١٨	استعمال «من» والباء بمعنى بدل معاني اللام
٥١٩	معاني الباء و «في»
٥٢١	معاني «على» و «عن» — الجارتين
٥٢٣	معاني الكاف الجارة
٥٢٤	استعمال الكاف و«عن» ، و «على» أسماء
٥٢٦	« «مذ» و «منذ» اسمين
٥٢٨	زيادة «ما» بعد «من» ، و «عن» و «رب» ، والكاف
	مواضع حذف «رب» ، وإبقاء عملها
٥٣١	الجر بغير «رب» محذوفاً
٥٣٣	الحروف التي لا تحتاج إلى متعلق
٥٣٥	الأسئلة والتمرينات

فهرس تراجم من وردت أسماؤهم من أئمة النحاة والقراء وغيرهم

فى الجزء الأول من كتاب « التوضيح والتكميـل لشرح ابن عقيـل »

ص	الاسم
٤	ابن مالك — ابن عقيل
١٠	ابن معطى
٢٦	الفارسى . سيبويه . ابن أبى الربيع
٣٣	ابن عصفور
١١٧	الأخفش
١١٧	بهاء الدين النحاس
١٣٨	الخليل بن أحمد
١٣٩	الجوهرى صاحب الصحاح
١٤١	المبرد
١٥٠	ابن جنى
١٥٩	الكسائى . الرمانى
١٦٣	ابن السراج
١٧٥	ابن الشجرى
١٩٦	أبو بكر بن شقير
٢٠٢	ابن درستويه
٢٠٤	ابن كيسان
٢٠٥	الزجاج . ابن برهان
٢١٧	يونس بن حبيب
٢٢٦	الفراء
٢٤٤	الأصمعى
٢٤٦	الأنبارى — صاحب الانصاف
٢٤٧	الشلوبين . السيرافى
٢٦٢	أبو بكر بن طاهر — « الخدب »
٢٦٦	هشام بن معاوية الضرير
٢٧٥	ابن أبى العافية . ابن الأخضر
٢٧٥	الأخفش الصغير
٢٩٦	المـازنى
٣٣٥	الصفار
٣٤٦	ابن الحاج
٣٤٩	الجزولى
٣٥٠	الطوال
٣٦٢	أبو جعفر يزيد بن القعقاع
٤٠٦	ابن طلحة
٤٥٩	الجرمى
٤٦٠	أبو زيد الانصارى . الشيبانى
٤٦١	أبو أمية الطرسوسى
٤٨٣	الزمخشرى
٥١١	الخفـاف

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٧٩ / ٢٢١٩

مطابع الأهرام التجارية

